القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية

القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية

أعمال المؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية
القاهرة ٦ - ٨ ديسمبر ١٩٩٧

أحمد ثابت — أحمد حسن
أحمد الرشيدى — أحمد صدقى الدجانى
أحمد عبدالحليم — أحمد يوسف أحمد
أسامة غيث — حسن أبو طالب
عبدالفتاح الجبالى — فواز الشرقاوى
محجوب عمر — محمد خالد الأزعر
محمد عبدالسلام — وحيد عبدالمجيد

تحرير

أحمد الرشيدى

١٩٩٨

الطبعة الأولى ١٩٩٨

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٧٣٢٩٧٦ - ٥٧٣٢٩٣٣ فاكس : ٥٧١١٠٢٠

المحتويات

المحور الخامس : أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية : القدس

المحور السادس : أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية : المياه

المحور السابع : أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية : التعاون الاقتصادي الاقليمي

مقـــدمة

على مدار ثلاثة أيام (٦ – ٨ ديسمبر ١٩٩٧)، ومن خلال تسع جلسات وأمسيتين فكريتين، وفى اطار المؤتمر الحادى عشر للبحوث السياسية الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، جرت مناقشات واسعة للآفاق المحتملة للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع العربى– الاسرائيلى وجوهره. وقد شارك فى أعمال المؤتمر باحثون ومفكرون من عدة جامعات ومؤسسات بحثية مصرية وعربية، نذكر منها : جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، جامعة عين شمس، معهد التخطيط القومى، جامعة الأزهر، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط. أما الأمسيتان الفكريتان، فقد شارك فيها كمتحدث رئيسى كل من د. عيسى درويش سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة، د. عبدالوهاب المسيرى أستاذ الأدب الانجليزى وخبير الدراسات الصهيونية بجامعة عين شمس.

وقد غطت أعمال المؤتمر والأوراق البحثية المقدمة إليه المحاور الرئيسية الآتية:

المحور الأول: أوسلو فى ذاتها، حيث قدم د. أحمد يوسف أحمد تصوره لاتفاق أوسلو كاطار للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن خلال التركيز على نقاط أربع هى: آلية التوصل إلى اتفاق أوسلو، مبدأ الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، نهج التسوية، مضمون التسوية المقترحة وفقاً لصيغة أوسلو، دروس التطبيق.

المحور الثانى: بيئة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وقد قدمت ضمن هذا المحور ٤ أوراق بحثية: الأولى، تناولت البيئة الدولية وتأثيراتها على الآفاق المحتملة للتسوية، وقدمها د. أحمد الرشيدى. والثانية، عرضت لمتغيرات البيئة الاقليمية، وقدمها د. حسن أبو طالب. أما الورقة الثالثة، فقد ركزت على تناول البيئة الداخلية لعملية التسوية– الحالة الفلسطينية، وأعدها د. وحيد عبدالمجيد. ثم جاءت الورقة الرابعة والتى أعدها د.

عبدالعليم محمد، لتعكف على دراسة الجوانب المتعلقة بالبيئة الداخلية لعملية التسوية السلمية من وجهة النظر الاسرائيلية.

المحور الثالث: أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية: القضايا الأمنية. وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال ورقتين: الأولى، عرضت لوجهة النظر الفلسطينية فى هذا الخصوص، وأعدها اللواء د. أحمد عبدالحليم. والثانية أعدها أ. محمد عبدالسلام، والتى ركزت على القاء بعض الضوء على الموقف الاسرائيلى من هذه القضايا الأمنية، وذلك من منظور الآفاق المحتملة للتسوية.

المحور الرابع: قضايا التسوية السلمية: الاستيطان. وقد أعد الورقة الرئيسية ضمن نطاق هذا المحور أ. محمد خالد الأزعر، والتى سعى من خلالها إلى تقديم قراءة نقدية للموقف الفلسطينى تجاه سياسات الاستيطان الاسرائيلية.

المحور الخامس: أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية: القدس. وقد عولج هذا الموضوع من خلال ورقتين: أما أولاهما، والتى أعدها د. أحمد صدقى الدجانى، فقد عكف التحليل فيها بالأساس على تقديم رؤية خاصة بشأن طبيعة الموقف الفلسطينى من قضية القدس ووضعها الدولى فى اطار خطط التسوية السلمية المقترحة. وأما الورقة الثانية، والتى أعدها د. أحمد الرشيدى، فقد اهتمت بمناقشة بعض المقترحات التى طرحت فى السابق بشأن طريقة التعامل السلمى مع الوضع القانونى لمدينة القدس ومركزها الدولى.

المحور السادس: أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية: المياه. وهنا، أيضا، تم تناول موضوع هذا المحور من خلال ورقتين. أما الورقة الأولى، والتى أعدها د. فواز الشرتاوى، فقد ركز التحليل فيها على دراسة مسألة المياه فى فلسطين: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل. وأما الورقة الثانية، فقد أعدها د. أحمد ثابت، وخصصها لالقاء الضوء على طبيعة الموقف الاسرائيلى فيما يتعلق بهذه المسألة.

المحور السابع: أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية: التعاون الاقتصادى الاقليمى. وقد عولج هذا الموضوع من خلال ثلاث أوراق. الورقة الأولى، عرض فيها د. أحمد حسن للموقف الاسرائيلى من قضية التعاون الاقتصادى الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط. أما الورقتان الأخريان، فقد عرضتا للموقف الفلسطينى تجاه هذه القضية. وقد أعد الأولى منها أ. أسامة غيث، فى حين أعد الثانية أ. عبدالفتاح الجبالى.

هذا، وقد شهد المؤتمر مناقشات واسعة لمجمل الأفكار ووجهات النظر الواردة فى الأوراق المقدمة، وفى جو من ديمقراطية الحوار فيما بين الباحثين المهتمين وكل المشتغلين بالعمل القومى العام. كما شهدت المناقشات تنوعاً كبيراً فى الآراء عكس فى مجمله مدى ارتباط الجماعة البحثية فى مصر – بل وعلى امتداد الوطن العربى – بالقضية الفلسطينية.

ويمكن القول بأن الاتجاهات العامة للنقاش حول الآفاق المحتملة للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، قد تركزت بالأساس حول وجود نوع من الاتفاق العام على النقاط الآتية:

– مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للجماعة البحثية المصرية، على اختلاف توجهاتها الفكرية.

– أن توصل مصر إلى ابرام إتفاق «سلام» مع دولة اسرائيل، لا ينبغى أن يفهم منه بأى حال من الأحوال أنها – أى مصر – قد نأت بنفسها عن أية تطورات ذات صلة بقضية الشعب الفلسطينى ونضاله المشروع من أجل الوصول الى حقوقه الثابتة فى وطنه المستقل.

– أن المفاوضات الجارية منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بهدف ايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وللصراع العربى– الاسرائيلى عموماً، تعانى الآن من التعثر المستمر لأسباب تعود فى المقام الأول – بل وأساساً – إلى الجانب الاسرائيلى، ومنها : عدم الالتزام بالاتفاقات المبرمة سلفا، محاولة القفز على التزامات المرحلة الانتقالية وفقاً

لصيغة أوسلو، طرح مشروعات غامضة، ايراد شروط جديدة لم ترد فى الاتفاقات السابقة المبرمة، الاستمرار فى سياسات الاستيطان وبخاصة فى مدينة القدس. وإزاء ذلك فقد تأكد لدى العديد من المحللين أن الاصلاح الحقيقى لمسار عملية التسوية، إنما يجب أن ينطلق من ضرورة أعادة النظر جديا فى هذا المسار.

– أن التركيز على الولايات المتحدة وحدها كراع لما أصطلح على تسميته بعملية السلام فى الشرق الأوسط بات أمراً له مخاطره الجمة من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح العربية، خاصة وأن الولايات المتحدة ما تفتأ تؤكد ليل نهار – وفى صور شتى – على انحيازها المطلق لاسرائيل.

على أنه إلى جانب هذه النقاط محل الاتفاق العام من جانب الباحثين والمشاركين فى المؤتمر، كانت هناك تساؤلات عديدة مطروحة ومازال بحاجة الى المزيد من البحث والمناقشة. ومن هذه التساؤلات:

– هل كانت التطورات التى حدثت لاحقاً وفى أعقاب اتفاقات أوسلو – كمماطلة الجانب الاسرائيلى فى الوفاء بإلتزاماته – هل كانت غائبة عن بال القيادات الفلسطينية التى وافقت على هذه الاتفاقات؟ وهل السلطة الفلسطينية بأوضاعها الراهنة مؤهلة بشكل جيد لادارة الصراع مع اسرائيل، ولو بغرض التوصل إلى تسوية سلمية؟

– ما هى الخيارات التى مازال متاحة أمام العرب فيما يتصل بادارة صراعهم المستمر مع اسرائيل التى تقف وراءها حركة الصهيونية العالمية وتدعمها صراحة – وبإنحياز كامل– الولايات المتحدة الأمريكية؟

– كيف السبيل إلى تعظيم القوة العربية الشاملة، بما يساعد على اقامة مشروع نهضوى عربى وفقاً لقاعدة المصالح المتبادلة؟

– كيف نقيم علاقات متوازنة مع دول الجوار – إيران وتركيا أساساً – بحيث نجعل منها قيمة مضافة إلى الامكانات العربية فى معادلة الصراع مع اسرائيل وحركة الصهيونية العالمية، بدلاً من أن تكون– أى دول الجوار – خصماً من هذه الامكانات؟

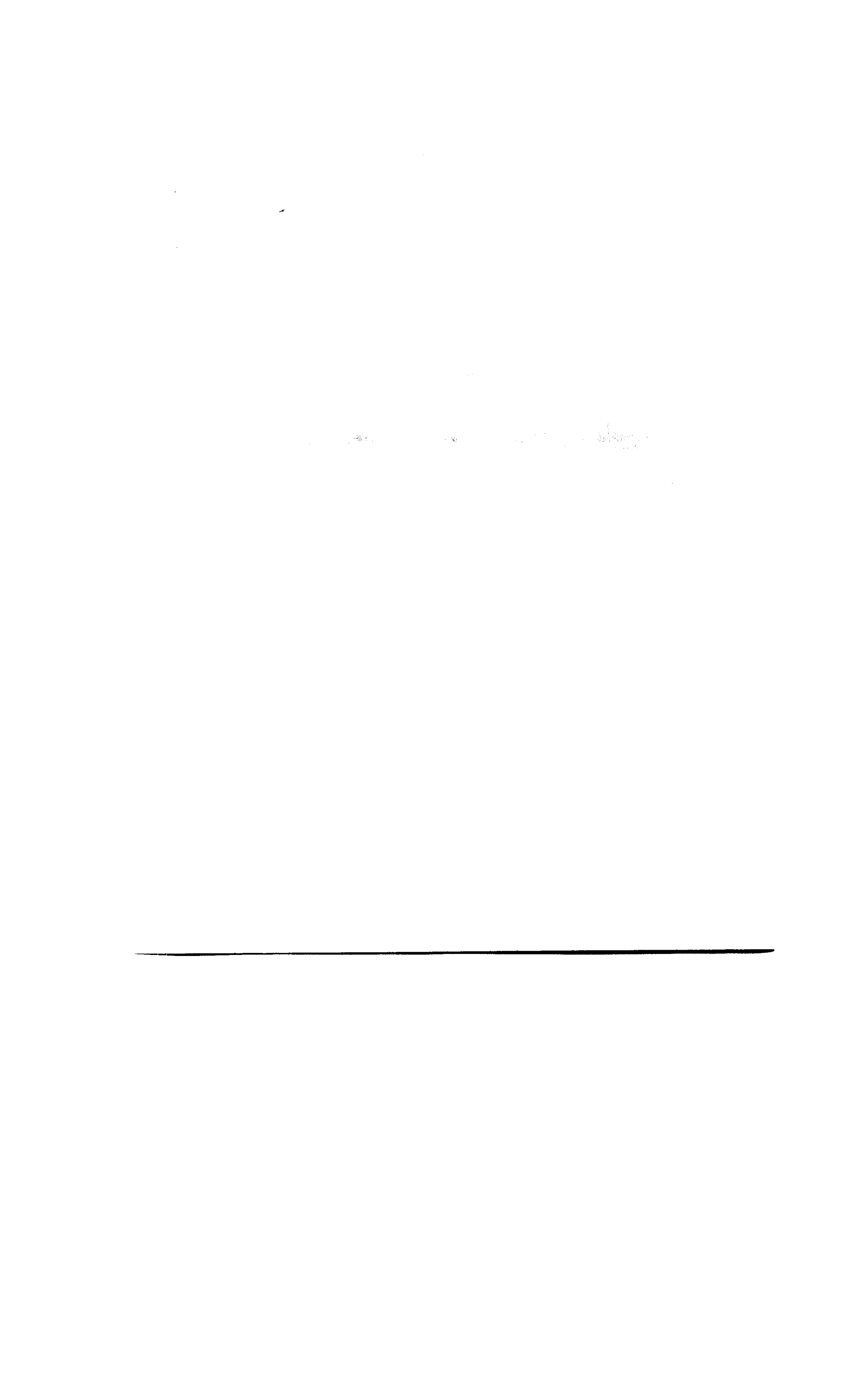
وبعد.. فهذه اطلالة سريعة على أعمال المؤتمر السنوى الحاذى عشر للبحوث السياسية حول آفاق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وإننى إذ أتقدم بهذه الأعمال كاملة إلى القارىء العربى، لا يسعنى إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لاستاذتى الكريمة الاستاذة الدكتورة نازلى معوض أحمد – مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة على الثقة التى أولتنى أياها بأن عهدت إلىّ بمهمة التنسيق للمؤتمر وتحرير هذا الكتاب.

والحمد لله فى الأولى وفى الآخرة،

د. أحمد الرشيدى

المحور الأول

أوسلو كإطار للتسوية : النظرية والتطبيق



أوسلو كإطار للتسوية: النظرية والتطبيق

أ.د. أحمد يوسف أحمد

بداية، المشكلة الأساسية بالنسبة لاتفاق أوسلو، كاطار للتسوية الفلسطينية- الاسرائيلية، تتعلق بالمنظور الذى يمكن من خلاله معالجة هذا الموضوع بشكل علمى، وذلك فى اطار السياق العام للبحث فى آفاق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وبدلا من تقديم عرض تقليدى لاتفاق أوسلو: أسسه والمواقف المختلفة بشأنه تأييداً أو اعتراضا، سنحاول هنا - ومن خلال هذه الورقة - التركيز على عدد من الأبعاد أو القضايا، وذلك بهدف بيان موقف الاتفاق بشأنها ثم محاولة الاشارة الى دلالات هذا الموقف فيما يتعلق بآفاق عملية التسوية.

ومن نافلة القول الاشارة هنا إلى صعوبة البحث فى دلالات اتفاق أوسلو كاطار عام للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وتكمن هذه الصعوبة بحسب رأينا فى سببين رئيسيين: الأول، أن هذا الموضوع قد كتب فى الكثير وبشكل جيد ومتعمق. وأما السبب الثانى، فيتمثل - كما هو معلوم - فى حقيقة أن ما أطلق عليه اتفاق أوسلو لا يمثل اتفاقا واحداً، وإنما هو عبارة عن عدد من الاتفاقات التى أعقبتها عدة بروتوكولات أو اتفاقات تكميلية تقع فى مئات الصفحات، الأمر الذى يجعل من الصعوبة بما كان فهم امكانية تطبيق جزء من هذه الاتفاقات أو تلك البروتوكولات فى ضوء باقى الأجزاء الأخرى. والواقع، أنه إذا كان من الميسور أن يتجاهل المرء الاتفاقات التالية التى أعقبت اتفاق أوسلو الأول، حيث أنها لم تغير من الأساس الذى بنى عليه هذا الاتفاق، إلا أن الأمر الذى لاشك فيه هو أن الاتفاقات التالية المشار إليها تنطوى بالتأكيد على دلالات مهمة بالنسبة لتطبيق واحد أو أكثر من المحاور التى سيعرض لها التحليل من خلال هذه الورقة.

وثمة صعوبة أخرى قد يكون من المهم الاشارة إليها أيضا فى هذا السياق، وتتمثل فى حالة الاستقطاب السياسى الحاد عندما نكون بصدد الحديث عن اتفاق أوسلو كاطار

عام للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية. ويصل هذا الاستقطاب السياسي، فيما بين المؤيدين والمعارضين، إلى درجة التناقض التام فى الآراء والمواقف أحياناً.

والمحاور الرئيسية التى سيتم التركيز عليها فى تناولنا للموضوع، هى خمسة تعقبها خلاصة واستنتاجات: المحور الأول، ويتحدث عن آلية التوصل إلى اتفاق أوسلو، ونعنى بها الآلية الثنائية السرية. المحور الثانى، ويركز على مبدأ الاعتراف المتبادل بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأما المحور الثالث، فيعرض لنهج التسوية سواء فيما يتعلق بتقسيمها إلى مرحلتين انتقالية ونهائية، أو فيما يتصل بدعم عملية التسوية السلمية ذاتها بتعاون اقتصادى اسرائيلى فلسطينى أساساً ثم بتعاون اقليمى فى اطار ما اطلق عليه الشرق أوسطية. ويركز المحور الرابع على محاولة بيان مضمون التسوية المقترحة. وأخيراً، يأتى المحور الخامس ليركز على تقييم الدروس المستفادة من الخبرة العملية المصاحبة لعملية التطبيق.

وكما سلفت الاشارة، فإننا لن نتوقف طويلا بالنسبة لكل واحد من هذه المحاور الخمسة عند الجدل السياسى السائد بشأنها أو عند محاولة الاكتفاء ببيان مضمونها، إنما سنعنى بالدرجة الأولى على محاولة ابراز تأثيراتها المحتملة بالنسبة لآفاق عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

أولاً، آلية التوصل إلى اتفاق أوسلو:

الملاحظ بالنسبة لهذه الآلية، أنها ارتكزت على أمرين أساسيين هما : الثنائية والسرية. أما الثنائية، فمؤداها أن اتفاق أوسلو جاء وليد مسار ثنائى فلسطينى- اسرائيلى عزل التسوية عن محيطها العربى. ولاشك أن ذلك قد أضعف بشكل كبير من القدرة التفاوضية للمفاوض الفلسطينى، الأمر الذى مكن – فى المقابل – الطرف الآخر أى المفاوض الاسرائيلى من أن يتلاعب بنظيره الفلسطينى من خلال اخفاء ما كان يجرى على مستوى مسار ثنائى معين عن مسار ثنائى آخر. وخطورة ذلك بالنسبة للجانب الفلسطينى، أنها كانت تحمل فى طياتها امكانية دفع هذا الجانب إلى اتخاذ خطوات غير محسوبة. وليس بخاف، أنه كانت قد تواترت أنباء مؤداها أن اسرائيل قد لوحت فى بعض

الأوقات للمفاوض الفلسطينى بأن ثمة تقدماً سريعاً يوشك أن يتحقق على المسار السورى، الأمر الذى فسره البعض بأنه ربما يكون قد ساعد فى الاسراع بالقبول بصيغة اوسلو.

وواقع الأمر، أنه عندما نمعن النظر فى هذه الآلية الثنائية لعملية التسوية الفلسطينية – الاسرائيلية، فإننا نخلص إلى أن المفاوض الفلسطينى ربما لا يقع عليه وحده اللوم كله. فصحيح، أنها – أى هذه الآلية الثنائية – قد مثلت خطأ فادحا فى الحسابات، إلا أن مثل هذا الخطأ له سوابقه التى تعود إلى عام ١٩٧٧ والتى أصبحت تقليداً عربياً بعد ذلك ومنذ أن قبلت صيغة مدريد فى عام ١٩٩١. فالضرر، اذن، وهو ضرر حقيقى، قد وجود قبل اتفاق أوسلو.

وأما عن صفة السرية، فالملاحظ أن أى مفاوضات لا يمكن أن تكون علنية بالكامل. فمنذ أن أعلن الرئيس الامريكى ولسون نقاطه الأربعة عشر الشهيرة فى عام ١٩١٤ – ومن بينها النقطة الخاصة بالدبلوماسية العلنية – ثبت أن هذه الدبلوماسية يستحيل تطبيقها تماماً وفى كل الظروف.

غير أنه لوحظ أن اتفاق أوسلو قد تميز أو انفرد عما سبقه من اتفاقات على صعيد التسوية السلمية للصراع العربى– الاسرائيلى، بأنه قد تم التوصل إليه فى سرية كاملة، الأمر الذى حرم هذا المسار الثنائى من أى رقابة مؤسسية أو شعبية فلسطينية قبل اعلان التوصل الى الاتفاق. وفى مقابل ذلك، فإن الوضع كان جد مختلف بالنسبة للحالة الاسرائيلية، حيث عوض هذا الأسلوب التفاوضى القائم على مبدأ السرية من خلال عرض الاتفاق على المؤسسات المعنية وصولا الى التصديق عليه من جانب الكنيست.

ونتيجة ذلك، وبالنظر إلى أن الاتفاق لم يعرض على المجلس الوطنى الفلسطينى فى خروج غير مسبوق على تقاليد تجربة بدا أنها تمثل تجربة ديمقراطية حقه، اعتقد البعض– ومنذ اللحظة الأولى – أن الاتفاق إنما يمثل رأى نخبة محدودة، على الرغم من حقيقة أنه قد حظى بموافقة شعبية ملحوظة من الداخل الفلسطينى أول الأمر، وإن كان هذا التأييد قد أخذ فى التضاؤل بعد ذلك.

ثانيا ، الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة :

لاشك أن حصول هذا الاعتراف قد مثل التباساً كبيراً لدى الكثير من الباحثين والمحللين. فصحيح، أن التوصل الى هذا الاعتراف يعد - وبحق - انجازاً تاريخياً دون شك، وذلك من منظور اعتراف اسرائيل بالمنظمة بوصفها ممثلا للشعب الفلسطينى، مقابل اعتراف المنظمة بحق اسرائيل فى الوجود. لكن تساؤلات مشروعة قد ثارت بالفعل على الرغم من ذلك. فمن جهة، يلاحظ أنه بينما اعترفت المنظمة بحق دولة اسرائيل فى الوجود وليس فقط الاعتراف بوجودها كدولة، الأمر الذى يعنى اعترافا بواقع موجود، نجد أن اسرائيل اكتفت بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى ولها فقط حق التفاوض نيابة عنه. وإضافة الى ذلك، فإن المنظمة قد اعترفت بدولة اسرائيل باعتبارها دولة ليس لها حدود نهائية إلا مع مصر. وثالثاً، فإن مفهوم الشعب الفلسطينى الذى اعترف به من جانب اسرائيل غير محدد بشكل كافٍ، وعما إذا كان ينصرف إلى الداخل فقط كما ترى اسرائيل أم ينصرف إلى عموم الفلسطينيين الذين تمثلهم المنظمة. ومن منظور آفاق التسوية، فإن مثل هذا الالتباس يعنى ما يلى : فهو يعنى - أولا - أنه ليست هناك دولة فلسطينية مضمونة كنتيجة لاتفاق أوسلو. وهو يعنى -ثانيا - أنه ليس ثمة تحديد واضح لحقوق الشعب الفلسطينى، باستثناء ما هو مشار إليه فى أدبيات القانون الدولى.

ويترتب على ذلك، أنه ليس من الميسور أن يقال مثلا - استناداً الي اتفاق أوسلو - أن من حق الشعب الفلسطينى أن يباشر حقه فى تقرير مصيره، لأنه لا يوجد التزام اسرائيلى قاطع بذلك. فما هو موجود أو سائد فى أدبيات القانون الدولى، غير موجود بشكل واضح فى اطار المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية بدءا من اتفاق أوسلو.

ثالثا ، نهج التسوية وفقا لصيغة أوسلو :

كما سلفت الاشارة، فإن النهج الذى اتبع فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وفقاً لصيغة أوسلو، ينقسم الى قسمين: القسم الأول، ويتمثل فى أن الصيغة المذكورة قد انطلقت من فكرة أن التسوية المراد الوصول اليها تمر عبر مرحلتين زمنيتين: مرحلة انتقالية، وأخرى

نهائية. وأما الشق الثانى، فيقوم على أن هذه التسوية ينبغى تعزيزها بعلاقات اقتصادية ثنائية بين فلسطين (السلطة الوطنية الفلسطينية) وإسرائيل، وبعلاقات اقتصادية اقليمية تمتد لتشمل فى البداية كلا من الطرفين سالفى الذكر اضافة إلى مصر والأردن.

ففيما يتعلق بالشق الأول الخاص بتقسيم عملية التسوية زمنياً إلى مرحلتين انتقالية ونهائية، الملاحظ أن هذه الفكرة هى ليست بالجديدة تماما إذ سبق لها أن طرحت على الأقل منذ صيغة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ . والأساس النظرى الذى تستند إليه فكرة التقسيم هذه مؤداه أنه ازاء التعقد الواضح للصراع العربى- الاسرائيلى، فإنه قد يكون من المناسب البدء بالقضايا اليسيرة والعمل على انجاز خطوات معينة بشأنها أملاً فى أن يساعد ذلك على خلق مناخ إيجابى أو تعاون بين طرفى أو أطراف المفاوضات، وتوقعا لأن يؤدى هذا النهج - فى النهاية - إلى المساعدة فى معالجة القضايا الكبرى المعقدة خاصة وأنه كانت ثمة مواقف اسرائيلية قاطعة وموضع اجماع سياسى اسرائيلى تجاه عدد من قضايا المرحلة النهائية ومنهاالقدس.

ولعل هذا هو الذى يفسر لنا، لماذا ترك لنا هذا النهج المرحلى أهم القضايا كالقدس والكيان الفلسطينى والاستيطان ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين للمرحلة النهائية.

ومما لاشك فيه أن مثل هذا النهج المرحلى لا يمكن الباحث أو السياسى من الحديث عن أى تقييم موضوعى للمنتج النهائى لصيغة أوسلو، لأن الأمر سيتوقف - فى المحل الأخير - على ما سيتم الاتفاق عليه فى مفاوضات الوضع النهائى. كذلك، فإن نهج التقسيم الى مرحلتين انتقالية ونهائية من شأنه أيضا أن يعطى لعنصر الزمن أهمية كبيرة وذلك من حيث تأثير هذا العنصر على مجريات عملية التسوية. وغنى عن البيان، أن الحد الأدنى للتطبيق وفقا لصيغة أوسلو قدر له أن يتراوح ما بين ٥ - ٦ سنوات. كما ذهبت بعض التقديرات إلى أنه من المخطط له زيادة حركة الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة - خلال هذه الفترة - إلى ثلاثة أضعافها من توقيع اتفاق اوسلو وحتى الموعد المقرر لانتهاء المرحلة الانتقالية. ومن شأن ذلك، كما هو معلوم، أن يؤدى إلى خلق حقائق جديدة على الأرض لابد من أخذها بعين الاعتبار - بحسب وجهة النظر الاسرائيلية - عند التسوية النهائية. الخطورة الكبرى إذن بالنسبة إلى عنصر الزمن

فى هذا الخصوص تكمن فى أنها قد تحول صيغة أوسلو - وكما حدث سابقاً بالنسبة لاتفاقات كامب ديفيد - من كونها آلية للتسوية إلى أن تصير آلية لادارة الصراع، وبالذات من وجهة النظر الاسرائيلية. وتقوم هذه الآلية الجديدة على فكرة أساسية مؤداها : تخلص المفاوض الاسرئيلى من عبء المناطق الفلسطينية كثيفة السكان، والتى أصبح عائدها أقل بكثير من تكلفتها وذلك فى مقابل نقل عبء تأمينها إلى الشرطة الفلسطينية، ثم العمل خلال المرحلة الانتقالية على المماطلة إلى أبعد الحدود مع الشروع فى الوقت ذاته على خلق حقائق استيطانية جديدة على الأرض تفرغ مفاوضات المرحلة النهائية من مضمونها. وبذلك، تكون اسرائيل قد نجحت فى ادارة الصراع من وجهة نظر مصالحها، بينما يكون الطرف العربى قد أخفق فى التوصل إلى التسوية التى يريدها.

وأما فيما يتعلق بالشق الثانى من نهج التسوية وفقا لصيغة أوسلو والقائم على فكرة تعزيز عملية التسوية بتعاون اقتصادى ثنائى واقليمى، فتقديرنا أن هذه الفكرة قد انبتت على اقتناع أساسى مؤاده أن التعاون الاقتصادى من شأنه أن يجعل الخروج على عملية التسوية أمرا فادحاً. وبعبارة أخرى، فإن مؤدى هذه الفكرة ببساطة شديدة هو أنه إذا ارتبط بعملية التسوية علاقات أو تشابكات اقتصادية معينة، فإن من شأن ذلك أن يجعل أطراف هذه العملية أن يترددوا كثيرا قبل أن يفكروا فى الخروج على مقتضياتها.

والواقع، أن هذه الفكرة ليس لها ما يؤيدها فى خبرة العلاقات الدولية المعاصرة. وإذا كان البعض كثيرا ما يستشهد فى هذا الخصوص - وعلى سبيل المثال - بتجربة الاتحاد الأوربى كتجربة رائدة وقوية كنتيجة للنهج الاقتصادى فى التكامل، إلا أن هذا الفريق من الباحثين ربما ينسى حقيقة مهمة فى هذا الشأن وهى أن الاتحاد الأوروبى لم يقدر له النجاح إلا بعد تحقيق التوافق السياسى فيما بين أعضائه. غاية القول، أن العلاقات الاقتصادية فى حد ذاتها لا يمكن أن تنهض كعامل مؤيد لتسوية سياسية تفتقد أصلاً لعوامل النجاح والاستمرارية، بل إن العكس هو الذى يمكن أن يحدث فى بعض الأحيان، حيث من المحتمل أن يؤدى منهج تعزيز التسوية السلمية بالتركيز على اعتبارات التعاون الاقتصادى إلى استفزاز قوى معارضة. وهذا ما حدث بالضبط فى الحالة التى نحن بصددها، حيث استفز النهج المذكور قوى معارضة من خارج الساحة الفلسطينية، حيث

انبرى كل من عارض الفكرة الشرق أوسطية فى معارضة صيغة أوسلو من هذه الزاوية. ومصر نفسها التى لا يشك فى ولائها لفكرة التسوية السلمية، بدأت تدرك من خلال قيادتها، ناهيك عن قواها السياسية، كيف أن الترتيبات الشرق أوسطية يمكن أن تزيد الأمور تعقيداً.

رابعاً: مضمون صيغة أوسلو:

إذا تركنا جانباً مسألة اصدار أحكام قيمية فى هذا الشأن، بالنظر إلى أن الجدل حولها عال وصاخب للغاية، فإنه مما هو جدير بالاشارة هو أن أهم انجاز حققه الجانب الفلسطينى دون شك فى هذا الخصوص، وبالاضافة الى مبدأ الاعتراف بالمنظمة من قبل اسرائيل، هو ذلك المتمثل فى عملية اعادة الانتشار وقيام سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية. والواضح، أن من أهم ايجابيات هذا الانجاز أنه يلغى وجه الاحتلال القبيح من مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية، ويقلل بالتالى من معاناة المواطن الفلسطينى، وإن كان المحك الحقيقى فيما يتعلق بهذا الانجاز هو التطبيق.

وثمة ايجابية أخرى تحققت فى هذا الخصوص وتتمثل فى حقيقة أن مباشرة سلطة الحكم الذاتى من شأنها ولاشك أن تساعد فى اقامة مؤسسات ستهيىء بدورها - وبغض النظر عن شكلها غير المكتمل فى الوقت الحاضر - فى بناء مؤسسات جنينية للدولة الفلسطينية فى المستقبل القريب. ولكن، هنا أيضا، نجد أن العبرة بالتطبيق الفعلى وبالذات من منظور أداء السلطة الفلسطينية.

غير أنه فى مقابل هذه الايجابيات، يلاحظ أن كل ما تحقق يقف دون الاستقلال الوطنى والسيادة الوطنية بكثير زد على ذلك، أن اعادة الانتشار لا تعنى الانسحاب، كما أن الحكم الذاتى لا يعنى التوصل الى صيغة الدولة.

ومع ذلك، فقد يقال - وبحق - أنه لا ينبغى المبالغة فى توجيه اللوم للمفاوض الفلسطينى، خاصة وأن معظم الاتفاقات التى تم التوصل إليها فيما بين حركات التحرر الوطنى وبين القوى الاستعمارية قد تمت فى ظروف أقل صعوبة بالنسبة لهذه الحركات

من تلك التى يعيشها الشعب الفلسطينى. كما أن الكثير من هذه الاتفاقيات لم يخل من بعض السلبيات، وحسبنا أن نشير فى هذا الخصوص وعلى سبيل المثال إلى اتفاقية افيان التى افضت إلى استقلال الجزائر.

وإزاء ذلك، فإن السؤال المهم الذى يطرح نفسه هنا لا يتعلق بوجود قصور فى الاتفاق من عدمه، بقدر ما يتعلق بالبحث عما إذا كانت ثمة آلية معينة منصوص عليها فى هذا الاتفاق يكون من شأنها أن تساعد عبر الزمن على تفادى أى قصور يمكن أن يوجد.

وتأسيساً على ذلك، فإن امعان النظر فى اتفاق أو صيغة أوسلو، يقودنا إلى ابراز الملاحظات الآتية:

فأولا، يلاحظ أن ثمة غموضا شديدا يحيط بكل ما يمكن تسميته بتنازلات للجانب الفلسطينى. والحقيقة، أن هذا الغموض يتضح مثلا فى أكثر من موضع فى الاتفاق الذى سمى علي سبيل الشهرة باتفاق «غزة واريحا – أولا». فمفهوم غزة واريحا غير محدد، هذا ناهيك عن حقيقة أن المواطن الفلسطينى العادى ربما لا يعرف – حتى الآن أن عملية اعادة الانتشار لم تتم بالكامل من غزة وإنما تمت فقط من حوالى ثلثيها، وأن الباقى مازال مخصصا للمستوطنات الاسرائيلية. كما قد يتابع المهتمون ذلك الجدل الذى احتدم ولم يحسم حول مفهوم منطقة اريحا، وعليه. فإنه عندما نتحدث عن اعادة الانتشار أو اعادة التموضع فى غزة وأريحا، فإنه يجب أن يكون واضحا أنه لا غزة ولا أريحا محددة المفهوم أصلا.

وهناك مثال آخر لحالة الغموض المشار إليها يتمثل فيما نص عليه بشأن الأشخاص المرحلين Displaced من الضفة وغزة منذ عام ١٩٦٧ . فالنصوص الاتفاقية هنا لا تحدد بدقة المقصود بهؤلاء الأشخاص الذين سيسمح لهم بالعودة إلى ديارهم. ومن جهة أخرى، فإن الشرط الذى يتحدث عن ضرورة التوافق بالنسبة لهؤلاء الأشخاص مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام، مؤداه – بالعقل والمنطق ومن خلال خبرتنا بالمفاوض الاسرائيلى – أنه ليس سوى ڤيتو على عودة أى فلسطينى ترى اسرائيل أنه يمكن من وجهة نظرها أن يؤدى الى الفوضى أو الاخلال بالنظام. هذا بالاضافة الى أن

الحق فى العودة المشار إليه فى هذا السياق مقصور على نازحى عام ١٩٦٧ وهو ما يؤكد المفهوم الاسرائيلى للشعب الفلسطينى والذى لا يمتد -- أى هذا المفهوم – إلى نازحى عام ١٩٤٨ .

وثانيا، يلاحظ أن الاتفاق لم يتضمن أى قيد على الاستيطان الاسرائيلى. ومن ثم، فإن أى مقولة لأى مفاوض فلسطينى أو عربى بأن استمرار اسرائيل فى الاستيطان إنما هو انتهاك لصيغة اوسلو يمكن الرد عليها من الجانب الاسرائيلى. وبعبارة أخرى، لا يوجد هناك لفظ واحد فى هذه الصيغة يمنع اسرائيل من المضى قدما فى عملية بناء المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

وثالثا، أن ثمة قيودا واضحة فى صيغة أوسلو تمنع اللجوء لغير المفاوضات. فالاتفاق يلزم مثلا منظمة التحرير الفلسطينية بنبذ العنف أو ما يسمى بالارهاب. وقد اعتبر البعض أن ذلك لم يكن موفقا، لأن مؤداه هو تسليم المنظمة بأن ما سبق من أعمال مقاومة وطنية ضد اسرائيل كان يمثل عنفا أو «ارهابا». وبناءً على ذلك، فإنه بالنظر إلى أن ميزان القوى مختل أصلاً لصالح اسرائيل، فإن صيغة أوسلو تكون بذلك غير قابلة للتطوير من خلال الكفاح المسلح، وإن كانت هذه – فى حقيقة الأمر – هى طبيعة التسوية السلمية. غير أنه ربما يكون من حسن الحظ، أن المقاومة ضد اسرائيل تأتى من خارج السياق الرسمى للسلطة الفلسطينية التى أضحت – أى السلطة الوطنية الفلسطينية – تتبنى بقوة النهج الذى يقوم على مبدأ أن المفاوضات هى الأسلوب الوحيد لتصحيح المسار على صعيد العلاقات الفلسطينية– الاسرائيلية.

خامسا ، محور التطبيق :

يعد هذا المحور مهما للاعتبارات الآتية :

فأولاً، لأنه قد مضى حتى الآن اكثر من أربع سنوات على التوصل إلى صيغة أوسلو، ولأن الكثير من القضايا المثارة بين أنصار هذه الصيغة وبين خصومها، إنما يعتمد فى التعامل معها على امكانية تبلور الصيغة المذكورة الى صورة أفضل.ولذلك، فعادة ما

يقال – عندما يوجه نقد الى صيغة اوسلو – نعم هذا الانتقاد صحيح، ولكن سوف نصل إلى ما هو أفضل مع مرور الوقت. فمثلا عملية اعادة الانتشار بدأت بغزة واريحا، لكنها – بحسب وجهة النظر المشار اليها – ستمتد لتشمل كل أراضى الضفة. والشيء ذاته قيل أيضا بالنسبة للحكم الذاتى الذى وصف بأنه سيقود إلى الدولة الفلسطينية.

والواقع،أن الفجوة الزمنية الهائلة فى التطبيق بين خطوة وأخرى فى عملية التسوية وفقا لصيغة أوسلو، تكشف بوضوح عما سبق أن أشرنا إليه سلفا من أن اسرائيل نظرت إلى هذه الصيغة باعتبارها آلية لادارة الصراع ليس إلا.

وعلى ذلك، فإن التباطؤ فى التطبيق لا يعنى مجرد تعثر عابر فى المسار، وإنما يعنى فى المقام الأول رغبة اسرائيلية أكيدة فى خلق وقائع جديدة على الأرض. ولهذاالغرض، فقد عمدت اسرائيل الى تأجيل تنفيذ التزاماتها التى نصت عليها صيغة اوسلو. ومن ذلك مثلا، أن الانسحاب من غزة وأريحا والذى كان محددا له أن يتم فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٣، حدث فى ٤ مايو ١٩٩٤ (تأخير خمسة شهور) وعملية اجراء الانتخابات فى الأراضى الفلسطينية، كان الموعد المحدد لها بحسب الاتفاق ١٣ يوليو ١٩٩٤، لكن الموعد الفعلى كان فى ٢١ يناير ١٩٩٦ (حوالى ١٨ شهرا تأخير). واعادة الانتشار كان محدداً لها ان تبدأ فى وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس الوطنى الفلسطينى أى فى يوليو ١٩٩٤ وفقا للموعد الأصلى أو يناير ١٩٩٦ وفقا للموعد المعدل، لكن ذلك لم يتم بعد على النحو المتفق عليه. والشيء ذاته ينصرف أيضا الى مفاوضات الوضع النهائى التى كان محددا لها بداية السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية كحد اقصى، لكنها لم تبدأ حتى الآن.

وثانيا، يلاحظ على عملية التطبيق أن التأييد لصيغة اوسلو قد أخذ فى التناقص بشكل كبير وعلى الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى. فعلى الجانب الفلسطينى – ونعنى به الجانب الشعبى أو غير الرسمى – تناقص التأييد لعدم حدوث التقدم المطلوب سياسيا ومعيشيا وكذا كنتيجة لبعض ممارسات السلطة الوطنية الفلسطينية. أما على الجانب الاسرائيلى، فقد تناقص التأييد لصيغة اوسلو كنتيجة للتغيير الذى حدث فى الائتلاف الحاكم، والذى أتى بسياسة جديدة هدمت هذه الصيغة من أساسها من خلال المماطلات المستمرة فى التنفيذ والاعلان عن مواقف متعارضة مع روح أوسلو. ففى تصور رئيس الحكومة الاسرائيلية

نتنياهو، صيغة اوسلو لم تعد موجودة وهو يحاول القفز على مفاوضات المرحلة النهائية وكأنه بهذا - أى نتنياهو - يريد حرمان الجانب الفلسطينى حتى من تلك التنازلات أو المكاسب المحدودة التى يمكن تحقيقها فى المرحلة الانتقالية. يضاف إلى ذلك كون اسرائيل قد فقدت حماسها للمشروع الشرق أوسطى، الذى يمثل كما رأينا الشق الاقتصادى من التسوية.

الخلاصة:

يمكننا، فى ضوء ما تقدم، أن نخلص إلى القول بأن آفاق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية من منظور أوسلو، تبدو كما يلى نظريا وتطبيقيا: فهى تبدو مسدودة فى المدى القصير، لأن نتنياهو بالمماطلة نجح فى قتل صيغة أوسلو وأغلق بالتالى أية آفاق ممكنة. كما أن هذه الآفاق مسدودة أو مغلقة أيضا حتى لو ترك نتنياهو الحكم، بالنظر الى أن الصيغة المذكورة مليئة بالثقوب والفجوات والآليات غير المواتية لتطوير الوضع الفلسطينى إلى الأفضل.

ومن المرجح، كما سلفت الاشارة، أن تصير أوسلو أداة لادارة الصراع وليس أداة لتسويته، أو على الأقل تصير أداة لفرض التسوية المطلوبة اسرائيليا فى الوقت المناسب، بعد تجريد القيادة الفلسطينية من أى دعم شعبى فلسطينى أو رسمى عربى لها. وعليه، فإننا ننتهى إلى التوكيد على حقيقة أن اصلاح مسار التسوية لا يمكن أن يأتى إلا من خارج اطار صيغة أوسلو، وإن كان من غير المستبعد - مع ذلك - أن يستمر بقاء هذه الصيغة كاطار للتسوية، وبالتالى يستمر التفاوض على أساسها أو بشأنها. ولكن، إن حدث ذلك، فسيكون على ذات النمط الزمنى المطاط الذى يصاحبه الاستمرار فى خلق حقائق استيطانية جديدة على أرض الواقع تجعل التسوية المنتظرة معروفة سلفاً من الآن وتفتقر إلى الحد الأدنى من توازن المصالح المطلوب عربياً.

المحور الثانى

بيئة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

(١) البيئة الدولية لعملية التسوية

د. أحمد الرشيدي

ينطلق التحليل فى هذه الورقة من فرضية أساسية مؤداها أن المتغير الدولى أو متغير البيئة الدولية يشكل أحد المتغيرات المهمة، ليس فقط لفهم الكثير من قضايا الصراع فى عالمنا المعاصر وإنما أيضاً للتعامل مع هذه القضايا وادارتها بصورة سلمية.

فالمشاهد الآن أن ما درج عليه الأقدمون من إمكانية التمييز - ولو فى حدود معينة- بين دوائر ثلاث عند مناقشة قضايا الصراع: دائرة ثنائية ودائرة اقليمية ودائرة دولية يمكن فى حالات خاصة دراسة تأثير كل واحدة منها بمعزل عن الدائرتين الأخريين، قد أضحى اليوم غير ممكن وغير مقبول فى الوقت ذاته. فقد أصبحت هذه الدوائر الثلاث متداخلة تماماً أو الى حد كبير، وبحيث يكاد يكون من الصعب أحياناً القطع بوجود تأثير مستقل لأى منها.

ومع أن واقع الحال ومنطق الأشياء يقضيان بأن المتغيرين الثنائى- أى الخاص بأطراف الصراع المباشرين - والاقليمى هما اللذان يلعبان الدور الأكثر أهمية فى مسار حركة هذا الصراع - نشأته، تطوره، تسويته - إلا أن الملاحظ فى هذا الشأن هو أن دور المعطيات الخارجية العالمية أساساً قد أخذ فى التزايد بشكل مطرد فى ظل الأوضاع والتطورات الراهنة فى النظام البدولى.

وهناك على الأرجح - وباتفاق غالبية الباحثين - اعتبارات كثيرة وراء بروز دور هذا المتغير الخارجى أو الدولى (العالمى) فى ادارة الأزمات والصراعات الدولية على وجه العموم.

١ - فبداية، هناك الاعتبار المتمثل فى تراجع مبدأ السيادة الوطنية كمبدأ حاكم فى نطاق العلاقات الدولية. فالثابت، أن أحداً لم يعد يسلم الآن بالمضمون التقليدى للمبدأ المذكور، والذى أعطى له فى أعقاب ظهور نظام الدولة- القومية فى أوربا فى أعقاب مؤتمر صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، وإنما أضحت فكرة السيادة الوطنية الآن بمثابة المتغير

التابع للتطورات الحادثة على صعيد النظام الدولى وفى اطار منظومة العلاقات الدولية عموما. ولا يخالجنا أدنى شك فى حقيقة أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية فى نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، سيأخذ فى الاطراد والتزايد على الأقل خلال المستقبل المنظور، وذلك كنتيجة طبيعية لكون أن العديد من التطورات الحادثة الآن لا تزال فعالة ومؤثرة فى تشكيل بنية النظام الدولى فى وضعه الراهن، هذا ناهيك عن حقيقة أن ما يشار إليه فى بعض الكتابات «بالنظام الدولى الجديد» - والذى بدأت ملامحه العامة تتضح شيئا فشيئا منذ اوائل التسعينيات - مايزال فى طور التشكيل والتكوين.

٢ - وأما الاعتبار الثانى الذى يقف وراء بروز دور المتغير الدولى فى العديد من قضايا الصراع فى نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، فيتمثل فيما صار يطلق عليه ظاهرة الاعتماد الدولى المتبادل. وقد أخذت هذه الظاهرة فى التنامى الى الحد الذى لم تعد معه أية دولة بقادرة وحدها - واعتمادا على قدراها ومواردها الذاتية - على اشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، بل والى الحد الذى أضحى معه هذا الاعتماد يشكل نوعا من التبعية الفعلية فى علاقة بعض الدول وخاصة النامية منها بالدول المتقدمة.

٣ - واضافة الى ما سبق، هناك الاعتبار المتمثل فى تنوع المشكلات والقضايا التى باتت تواجهها الجماعة الدولية ككل. ولعل من أبرز هذه المشكلات وتلك القضايا : مشكلات الارهاب والعنف السياسى، نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين هربا من مخاطر الحروب والنزاعات، قضايا التلوث البيئى والمشكلات العديدة التى تنجم عنه، قضايا التضخم والبطالة والناجمة فى جانب منها عن توجيه جل الموارد للانفاق العسكرى ودعم القدرات العسكرية. وكما هو معلوم، فقد أضحت هذه المشكلات تتجاوز من حيث آثارها ونتائجها الحدود السياسية للدول فرادى.

وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كان الحديث عن دور مهم - ايجابى أو سلبى أو ايجابى وسلبى فى آن واحد - للمتغير الخاص بالبيئة الدولية بالنسبة الى كل ما يتصل بادارة قضايا الصراع الكبرى فى العالم المعاصر أضحى مقبولا اليوم بصفة عامة، فإنه قد يكون من المفيد أن يعرض التحليل من خلال هذه الورقة لبيان دور هذا المتغير فيما يتعلق بما

أصبح يطلق عليه منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ عملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط أو على صعيد الصراع العربى– الاسرائيلى.

وقد يكون من المرغوب فيه أن تعرض الورقة لهذا الموضوع من خلال التركيز على النقاط الرئيسية التالية: فنعرض أولا – وفى نقطة تمهيدية– لدور البعد الدولى فى القضية الفلسطينية عموما باعتبارها جوهر الصراع العربى– الاسرائيلى. ثم نعرض– فى نقطة ثانية– لملامح البيئة المصاحبة أو التى بدأت فيها جهود التسوية السلمية للصراع العربى– الاسرائيلى، وبالذات منذ أوائل عقد التسعينيات. وثالثا، يشير التحليل لأبرز هذه الجهود سواء تلك التى تمت فى اطار مؤتمر مدريد أو التى تمت على الصعيد الثنائى الفلسطينى– الاسرائيلى منذ أوسنو. ورابعاً،. تقويم عام لدور البيئة الدولية فى هذا الخصوص، وعما اذا كان يمكن النظر إليها باعتبارها تمثل ظرفا مواتيا من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح الفلسطينية والعربية عامة.

أولا: البعد الدولي والقضية الفلسطينية عموماً:

ليس من قبيل المبالغة القول هنا، وبادىء ذى بدء، بأن القضية الفلسطينية هى بحسب الأصل نتاج تفاعل عوامل واعتبارات دولية مع عوامل أخرى داخلية فلسطينية وعربية، بل لعلها تكون نتاجا لاعتبارات دولية بالأساس.

فالبيئة الدولية السائدة منذ نهايات القرن الماضى، التى نمت فى اطارها الحركة الصهيونية العالمية من جانب والتى مهدت الطريق لصدور ما يسمى بوعد بلفور عام ١٩١٧ من جانب آخر، هى ذاتها التى قادت فى نهاية المطاف الى قيام دولة اسرائيل على الأراضى العربية الفلسطينية عام ١٩٤٨. لذلك، فقد كان طبيعيا أن يتوجس الفلسطينيون خيفة من جانب كل ما يتعلق بهذه البيئة الدولية التى لم تكن يوما تعمل لصالحهم، بل والتى كانت تستهدفهم فى وجودهم وفى كيانهم السياسى بالدرجة الاولى. فبريطانيا التى عهدت اليها عصبة الأمم بمهمة الإشراف على فلسطين فى اطار نظام الانتداب، هى ذاتها التى فتحت باب الهجرة اليهودية على مصراعيه – ومن كل بقاع العالم– للإستقرار على الأراضى الفلسطينية، وهى ذاتها أيضا التى تخلت طواعية فى

نهاية الأمر عن مسئوليتها كدولة قائمة بالانتداب لتتيح الفرصة للجماعات اليهودية لانشاء كيانهم السياسى. والولايات المتحدة الأمريكية التى دخلت الحرب العالمية الأولى مدفوعة– ولو جزئيا – بمبادىء الرئيس ويلسون الشهيرة عن حق تقرير المصير، سرعان ما تحولت الى دولة ذات أطماع توسعية ووجدت فى اسرائيل ركيزة لها فى المنطقة العربية، ومن ثم فلم تتردد فى تقديم كل عون لها واعتبرتها حليفا طبيعيا وخاصة بعد أن بدا فى الأفق أن الاتحاد السوفيتى يعمل جاهداً لكسب بعض النفوذ فى المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة الى الدول الأوربية التى أرادت أن تكفر عن أخطاء النازية والفاشية فى حق اليهود فى الحرب العالمية الثانية فى صور عدة كان من بينها منح الدعم والتأييد غير المحدودين للدولة العبرية الجديدة. بل وحتى الاتحاد السوفيتى بدوره قد نظر أول الأمر الى قيام دولة اسرائيل – فى منطقة عربية وصفت من جانبه بالتخلف والتبعية «للامبريالية الغربية»– بأنه يمكن أن يشكل حدثا ايجابيا، خاصة وأن هذه الدولة قد استعارت بعضا من الأفكار الماركسية– اللينينية (مثلا: نظام الكيبوتزات والمزارع الجماعية).

وهكذا، نخلص الى القول بأن القوى المسيطرة فى النظام الدولى، وبالذات القوى الغربية، قد حرصت على الدوام ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية – ومع اختلاف فى الدرجة فيما بينها – على تبنى مطالب الحركة الصهيونية ودعمها. وربما كان ذلك لأسباب كثيرة، منها الرغبة فى الحيلولة دون اتاحة الفرصة لشعوب المنطقة – الشعوب العربية– المتجانسة حضارياً وثقافيا لكى تتحول الى قوة سياسية موحدة وذات شأن[١].

ثانيا: الملامح العامة للبيئة الدولية لعملية التسوية السلمية للصراع العربي-الاسرائيلي:

بصفة عامة، يمكن القول بأن الملامح الأساسية التى تميزت بها البيئة الدولية خلال العقود القليلة الماضية والتى تمثلت أساسا – وكما سلف البيان – فى: تنامى ظاهرة الاعتماد المتبادل، تراجع دور الدولة كفاعل وحيد فى نطاق العلاقات الدولية، بروز أنواع جديدة من القضايا والمشكلات والتى أضحت تتجاوز من حيث آثارها ونتائجها الحدود

السياسية للدول فرادى. وقد أخذت - أى هذه الملامح العامة - فى الرسوخ بشكل ظاهر خلال العقد الحالى.

على أن أهم تطور برز خلال السنوات الأخيرة وكان له انعكاساته المهمة بالنسبة الى كل ما يتعلق بمسار حركة الأحداث على الصعيد العالمى، هو ذلك المتمثل فى حقيقة أن العديد من المعطيات السياسية التى كانت سائدة فى النظام الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية عقد التسعينيات تقريبا - كنظام القطبية الثنائية والحرب الباردة والانقسامات الايديولوجية الحادة وقضايا تصفية الاستعمار أو حروب التحرر الوطنى- لم تعد قائمة، وحلت محلها معطيات جديدة مغايرة. فقد زالت دولة الاتحاد السوفيتى، وهيمنت الولايات المتحدة - ولو مؤقتا - على مسار حركة الأحداث على الصعيد العالمى، وتراجعت حركة عدم الانحياز وتوشك الآن أن تفقد مبرر وجودها خاصة وأن دولها قد استغرقت - أو أُغرقت - فى مشكلاتها الداخلية الحقيقية منها والمفتعلة.

وكما هومعلوم، فقد ترتب على هذا الملمح الأخير - أى انهيار الاتحاد السوفيتى ومحاولة الولايات المتحدة الانفراد بالسلطة على المستوى الدولى- نتائج مهمة فيما يتعلق بادارة الصراعات الدولية، منها :

١ - أن المنظمات الدولية، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة، أضحت فى التحليل الأخير عاجزة عن أن تكون لها ارادة ذاتية مستقلة. فالمشاهد، أنه اذا كانت الغالبية العظمى من دول العالم قد رحبت بإعمال أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فى أعقاب أزمة/ حرب الخليج الأخيرة (٢ أغسطس ١٩٩٠- ٢٦ فبراير ١٩٩١)، إلا أن الأمل الذى راود الكثيرين بأن روحاً جديدة قد أخذت تسرى فى أوصال الأمم المتحدة، وبأن العدل والقانون فى سبيلهما الى أن يسودا العالم، هذا الأمل سرعان ما تبدد بعد أن وضعت الحرب فى الخليج أوزارها ووضح للكافة أن الأمم المتحدة توشك أن تكون مجرد أداة للدبلوماسية الأمريكية تستخدمها كيف تشاء وتحقيقا لمصالحها الخاصة.

٢ - الاتجاه المطرد نحو المزيد من اضفاء الطابع السياسى (التسييس) والانحراف بالسلطة، فى تطبيق القواعد القانونية الدولية عموما. فمع أن «التسييس» صفة تكاد تكون

لصيقة بالقواعد القانونية على وجه العموم، إلا أن القانون الدولى قد أخذ يصطبغ فى السنوات الأخيرة بصبغة سياسية غالبة. وبعبارة أخرى، فإن من أهم ما يميز البيئة الدولية فى تطورها الراهن هو أن التوظيف السياسى لقواعد القانون الدولى منذ بداية التسعينيات قد بلغ حدا كادت معه هذه القواعد أن تفقد اثنتين من السمات الأساسية التى يلزم توافرها دوما فى أية قاعدة قانونية، ونعنى بهما سمتى: العمومية والتجريد. وقد كان طبيعيا أن يؤدى ذلك الى «انحراف بالسلطة» وانتقائية شديدة الوضوح فيما يتصل بإعمال هذه القواعد القانونية لصالح طرف أو أطراف دولية معينة وعلى حساب طرف أو أطراف دولية أخرى، بل وحتى على حساب التطبيق والتفسير القانونى الصحيح لهذه القواعد ذاتها.

ولعل من أهم تطبيقات ظاهرة التسييس والانحراف بالسلطة فى نطاق المجتمع الدولى منذ بداية عقد التسعينيات، الحالات الآتية: حالة العراق منذ عام ١٩٩١ والاصرار على الاستمرار فى معاقبته سواء بفرض الحصار أو بايجاد ما سمى «بالمناطق الآمنة» داخل حدوده الدولية أو بتعمد تدمير آلته العسكرية. وحالة ليبيا منذ عام ١٩٩٢ والاصرار أيضا على الاستمرار فى معاقبتها وفرض الحصار عليها، وذلك على الرغم من عدالة مطلبها فى ضرورة اجراء محاكمة دولية عادلة للشخصين الليبيين المتهمين بارتكاب حادثتى اسقاط الطائرتين الأمريكية والفرنسية فى عامّى ١٩٨٨ و ١٩٨٩. وحالة التدخل العسكرى الأمريكى فى هاييتى عام ١٩٩٤ – بترخيص شكلى من مجلس الأمن – لاعادة الرئيس المخلوع جان ارستيد الى الحكم. وفى مقابل ذلك كله، هناك حالة اسرائيل التى ما تفتأ تمعن فى انتهاكها لقواعد القانون الدولى وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية خاصة، ومع ذلك يعجز المجتمع الدولى – ومجلس الأمن بالذات – حتى عن مجرد توجيه اللوم، ولا نقل الادانة، لها.

٣ – كذلك، فإن من بين النتائج التى تفرعت عن الملمح الأساسى المميز لبيئة العلاقات الدولية فى فترة ما بعد الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتى، هو ما كانت تتمتع به بعض الدول الصغرى من حرية حركة، قد تضاءل الى حد بعيد، وبحيث

أضحت هذه الدول تلهث الآن وراء الولايات المتحدة إما طلبا للمزيد من الدعم الاقتصادى والمادى وإما رغبة فى استمرار التأييد السياسى- وفقاً للتصور الأمريكى- لها.

والسؤال الآن، على ضوء كل هذه التطورات فى البيئة الدولية المحيطة، كيف سارت عمليات التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى فى عمومه، وفى جانبه الاسرائيلى- الفلسطينى على وجه الخصوص؟.

هذا ما يعرض له التحليل فى النقطة التالية.

ثالثا: الجهود الدولية لتسوية الصراع: مدريد- أوسلو وتداعياتهما:

لاشك فى أن قضية الصراع العربى- الاسرائيلى قد شهدت تطوراً نوعياً غير مسبوق فى أعقاب حرب الخليج الأخيرة ١٩٩٠/١٩٩١ وتفكك الاتحاد السوفيتى، وذلك اذا ما استثنينا التطور الذى ترتب على زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ وما تلاها من تداعيات تمثلت فى ابرام اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة «السلام» المصرية- الاسرائيلية عام ١٩٧٩. وقد تمثل هذا التطور الذى حدث فى أعقاب انتهاء حرب الخليج فى تكثيف الجهود الدولية للتعامل مع الصراع بشكل ايجابى عن ذى قبل.

ويفسر بعض الباحثين دور أزمة / حرب الخليج الأخيرة فى تحريك مسار التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى، وعلى مستوى الصراع الفلسطينى- الاسرائيلى خاصة، فى ضوء الاعتبارات الآتية(٤).

١ - فأولا، أبرزت الأزمة/ الحرب حقيقة مهمة مؤداها أن التوصل الى تسوية للصراع العربى- الاسرائيلى تشكل مدخلا ضرورياً وأساسياً للأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط برمتها. وبعبارة أخرى، فإنه ربما يكون للمرة الأولى فى تاريخ الصراع التى تدرك فيها القوى الدولية ذات الشأن أن عدم التعامل معه بشكل ايجابى هو ليس فى مصلحة أطرافه المباشرين، فحسب وإنما ليس فى مصلحة هذه القوى الدولية ذاتها.

٢ – كذلك، فإن أزمة/ حرب الخليج بما أفرزته من تداعيات غير مواتية فى اطار منظومة العلاقة العربية– العربية (الانقسام العربى– العربى، تعثر جهود المصالح العربية– العربية،...) قد ساعدت بدورها فى دفع بعض العرب الى التخلى عن أفكارهم السابقة بشأن رفض الجلوس مع الاسرائيليين والقبول بمبدأ الحوار والتفاوض كأساس لبناء علاقة جديدة بين الطرفين. وفى هذا السياق، تصور البعض– وعن غير حق– أنه فى ضوء المعطيات الجديدة التى أفرزتها الأزمة/ الحرب وكذا فى ضوء الوضع الجديد الذى نشأ بعد غياب الاتحاد السوفيتى، «لم يعد أمام العرب مفر من قبول المبادرات التى تطرحها الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بتسوية الصراع، وذلك باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة..».

٣ – ثم أخيراً، وربما ليس آخرا، يعزى إلى أزمة/ حرب الخليج الأخيرة أنها هى التى كانت وراء حمل القوى الدولية الكبرى– والتى كانت على قمة ما سمى بالتحالف الدولى ضد العراق فى هذه الحرب– على الشروع فى اتخاذ خطوات أكثر جدية ولو من حيث الشكل فى التعامل مع قضية الصراع العربى – الاسرائيلى أملاً فى التوصل الى تسوية سلمية، وذلك بهدف درء أية شبهات عن نفسها بأنها تتعامل مع المواقف المتماثلة بمعايير مختلفة. ولعل هذا هو الذى يفسر لنا لماذا تحمست الولايات المتحدة ومعها دول وقوى دولية اخرى عديدة لبدء محادثات التسوية مباشرة فى أعقاب انتهاء أزمة/ حرب الخليج، ثم أخذت همتها بعد ذلك تفتر شيئا فشيئا مع مرور الوقت وحتى وصلنا اليوم الى ما يشبه حالة الجمود الكامل.

وكما هو معلوم، فقد أسفرت الجهود الدولية والأمريكية خاصة– اضافة الى المبادرات الفردية لبعض الدول كالنرويج مثلا – عن إنجاز بعض الخطوات على طريق التفاوض بين العرب والاسرائيليين بشكل عام وبين الفلسطينيين والاسرائيليين بشكل خاص. وتمثلت هذه الخطوات فى : انعقاد مؤتمر مدريد فى أواخر عام ١٩٩١ من ناحية، والمفاوضات الفلسطينية– الاسرائيلية المباشرة من ناحية أخرى.

أما عن مؤتمر مدريد فى اكتوبر ١٩٩١، فيشار إليه باعتباره هو الذى حدد بعض الأسس المرجعية التى ينبغى أن تقوم عليها عملية التسوية. وقد تحددت هذه الأسس فيما يلى:

١ - ما سمى بمبدأ الأرض مقابل السلام.

٢ - أن أى حديث عن سلام شامل وحقيقى يجب أن ينبنى على القرارات الدولية ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القراران رقما ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذان أصدرهما مجلس الأمن عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

٣ - أن حل قضية الصراع العربى- الاسرائيلى ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية توفير الأمن لجميع الأطراف بما فى ذلك اسرائيل والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

والواقع، أن مرجعية مدريد هذه تبين لنا الى حد كبير مدى تأثير المعطيات الجديدة للبيئة الدولية على مسار عملية التسوية السلمية للصراع، وذلك على النحو التالى: فمن ناحية، يلاحظ أن هذه المرجعية، وإن أشارت الى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ إلا أنها تكاد تكون قد تجاهلت الأمم المتحدة والتى دعى أمينها العام فقط لارسال مراقب عنه لحضور المؤتمر. ومن ناحية أخرى، أن المرجعية المذكورة فى احالتها الى القرارين سالفى الذكر لمجلس الأمن، لم تقصد فى حقيقة الأمر الالتزام الكامل بما ورد فيهما من أحكام بشأن عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة المسلحة وكذا بشأن عودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وإنما اكتفت - اى صيغة مدريد ومرجعيتها - بأن جعلت هذه الأحكام موضوعا للتفاوض بين الجانبين. ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أن «صيغة مدريد» قد قامت بالأساس على اقرار مبدأ المفاوضات المباشرة - مع استبعاد فكرة المؤتمر الدولى- كأساس للتعامل مع الصراع. وقد جاءت هذه المفاوضات على مستويين: المستوى الثنائى، ومن ثم بدأ الحديث منذ ذلك الحين عن المسار الفلسطينى- الاسرائيلى، والمسار الأردنى- الاسرائيلى، والمسار السورى- الاسرائيلى، والمسار اللبنانى- الاسرائيلى،.. والمستوى متعدد الأطراف، وذلك بهدف ايجاد حل لبعض القضايا مثل: التسلح، المياه، البيئة، التنمية الاقتصادية، اللاجئين،..

وأما الخطوة الثانية والمهمة على طريق تسوية الصراع بين العرب (والفلسطينيين خاصة) وبين اسرائيل والتى تلت انعقاد مؤتمر مدريد، فقد تمثلت فيما عرف باتفاق أوسلو

الذى تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣ . ومما هو غنى عن البيان، أن المفاوضات التى سبقت التوقيع النهائى على هذا الاتفاق قد جرت بشكل سرى للغاية بين ممثلى الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى وبوساطة نرويجية. وغنى عن البيان أيضا أن هذه المفاوضات قد جرت فى ذات الوقت الذى كانت فيه المفاوضات الفلسطينية– الاسرائيلية وفقا لصيغة مدريد ١٩٩١– ماتزال جارية فى واشنطن.

والواقع، أنه إذا كان اتفاق أوسلو قد آل مصيره الآن الى الجمود كنتيجة للتشدد المفرط من جانب حكومة الليكود الحالية، إلا أنه ليس بوسع أى باحث أن يقلل من قيمة الانجاز الذى تم التوصل اليه بموجب هذا الاتفاق، وذلك من وجهة النظر المتعلقة بامكانيات حل الصراع. ونعنى بهذا الانجاز الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فبموجب الاتفاق المذكور، تبادل الطرفان– اسرائيل والمنظمة– وثائق (خطابات) الاعتراف المتبادل بينهما فى ٩ سبتمبر ١٩٩٣ . والى جانب الاعتراف المتبادل، فقد حدد البند الأول من اتفاق اعلان المبادىء الفلسطينى– الاسرائيلى، الحكمة من ابرامه بالتوكيد على أن الهدف من المفاوضات الفلسطينية– الاسرائيلية من خلال عملية السلام الجارية فى الشرق الأوسط هو – الى جانب أمور أخرى– تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تأخذ شكل المجلس المنتخب للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات، وتؤدى الى تسوية نهائية مبنية على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وأن المفاوضات على الوضع النهائى ستؤدى الى تطبيق هذين القرارين.

ومادمنا نتحدث عن البيئة الدولية لعملية التسوية السلمية للصراع العربى– الاسرائيلى، فمن المهم أن نشير هنا الى حقيقة أن اتفاق المبادىء الفلسطينى– الاسرائيلى قد حظى بتأييد دولى كبير. وقد بدت مظاهر هذا التأييد وبشكل خاص فى النواحى الآتية:–

١ – استضافة الولايات المتحدة حفل التوقيع على الاتفاق.

٢ - وعبرت دول أخرى كاليابان وبعض الدول الأوربية- بل وبعض الدول العربية- عن استعدادها لتقديم العون المالى اللازم لوضع هذا الاتفاق موضع التطبيق الفعلى.

٣ - كذلك، فقد أعلنت الأمم المتحدة، بدورها، عن تأييدها للأتفاق.

رابعا: تقويم دور البيئة الدولية كمدخل لعملية التسوية:

فيما يتعلق بالفلسطينيين على وجه الخصوص، وبعد مرور نحو ٧ سنوات على الدخول فى مفاوضات سلام بدءا من مؤتمر مدريد ومرورا باتفاق اعلان المبادىء، يمكننا أن نخلص الى القول بأن البيئة الدولية بمعطياتها الحالية لا تعمل فى صالحهم. فالثابت، أن الكثير من الآمال التى راودت البعض بشأن امكانية أن يقوم المجتمع الدولى- الذى تقوده الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر - بدور ايجابى ومحايد لحسم قضايا الخلاف بين الفلسطينيين والاسرائيليين (القدس، الاستيطان، اللاجئين،...) قد تبددت تماماً.

فمع أن الفلسطينيين قد تخلوا - استجابة للمعطيات الجديدة للبيئة الدولية - عن أفكارهم السابقة فى مقاومة الاحتلال وعن فكرة "العدو الاسرائيلى" وقبلوا - فى المقابل - بفكرة «الشريك» فى عملية السلام وبمبدأ الحوار والتفاوض، إلا أن ذلك كله لم يسفر عن شيء ذى قيمة سوى مجرد اعتراف هزيل وغامض من جانب اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها إحدى القوى السياسية الممثلة للشعب الفلسطينى. ولذلك، فلعلنا لا نبالغ اذا قلنا بأن الفلسطينيين يسيرون اليوم من مأزق الى مأزق آخر، وبأنهم قد وثقوا فيمن لا ينبغى الوثوق به ابداً وهو الولايات المتحدة اولا واسرائيل ثانيا. ومؤدى ذلك، من وجهة نظرنا، أن الفلسطينيين لم يسعوا بعد الى الافادة جيدا من دروس الخبرة التاريخية ذات الصلة بتطورات الصراع العربى- الاسرائيلى، ومنها على وجه الخصوص ان الولايات المتحدة التى وضعت كل ثقلها وإمكاناتها لخدمة الدولة العبرية لا تقبل بأى حال من الأحوال التراجع عن ذلك، وبالذات فى ظل أوضاع ما بعد الحرب الباردة والهيمنة الأمريكية.

ومن هنا، ومع الأخذ بعين الأعتبار أن السياسة هى فن الممكن فى المقام الأخير، فإن الاصرار العربى والفلسطينى على الاحتفاظ بالورقة الأمريكية وحدها ينطوى على مخاطر جسيمة ولن يقود فى النهاية إلى ضمان الحقوق العربية. إن محاولة بناء الذات وحشد الموارد العربية- وهى كثيرة- بات أمرا ضروريا بل ومطلوبا تماما، ولا يجب النظر الى ذلك بوصفه من قبيل الشعارات، كما أن الحرص على مشاركة قوى دولية أخرى- اضافة الى الولايات المتحدة كالاتحاد الأوربى والصين واليابان بل وحتى روسيا الاتحادية هو أيضا مطلب ضرورى لموازنة التفوق الأمريكى، بل والانحياز الأمريكى المطلق لصالح «دولة» اسرائيل.

الهوامش :

(١) راجع فى اشارة تفصيلية الى الملامح المميزة للبيئة الدولية فى تطورها الراهن: أحمد الرشيدى، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية (سلسلة بحوث سياسية، العدد ٨٥- سبتمبر ١٩٩٤)

(٢) راجع لمزيد من التفصيل : د. حسن نافعة (محرر)، المجتمع الدولى والقضية الفلسطينية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، ص ص ١١٩ وما بعدها.

(٣) أحمد الرشيدى، مرجع سابق.

(٤) د. حسن نافعة (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٣٦٤ وما بعدها.

(٢) البيئة الاقليمية لعملية التسوية

د. حسن أبو طالب

تهدف هذه الدراسة الى بحث البيئة الاقليمية لعملية التسوية السياسية التى بدأت فى اكتوبر ١٩٩١ بين المفاوضين العرب والمفاوضين الاسرائيليين. فمن الناحية النظرية، فإن المفاوضات الدولية شأنها شأن معظم ظواهر العلاقات الدولية وخاصة تلك التى ترتبط بتسوية صراعات عضوية لا تدور فى فراغ، وإنما تجرى فى بيئة دولية أو اقليمية، مفعمة بالمتغيرات والتفاعلات التى تؤثر فيها هذه المفاوضات وتتأثر بها(١).

وتأمل تعبير «البيئة الاقليمية لعملية التسوية» يثير فى الواقع ثلاثة مستويات متداخلة مع بعضها البعض، وهى:

الاول منها يخص الظروف الاقليمية التى جرت فيها وقائع عملية التسوية ومخرجاتها. بمعنى السمات الاقليمية العامة، أى هيكل وعلاقات القوى بين الاطراف الاساسية للمفاوضات من جهة، وبين القوى الاقليمية الرئيسية ذات الصلة بالاقليم من جهة اخرى، والقضايا الرئيسية أو ما يسمى بـ «اجندة النظام» الاقليمى.

الثانى، يعنى بموقف القوى الاقليمية ازاء عملية التسوية من حيث تصميمها ومن حيث نتائجها المحتملة ومخرجاتها الواقعية التى قد يصل اليها المفاوضون فى لحظة بذاتها كالمعاهدات او الاتفاقيات التنفيذية او اعلانات المبادىء. ذلك ان الاطراف التى تشكل فى مجموعها بيئة عملية التسوية ليست بعيدة عن هذه العملية أو هى «مجرد مراقب لمسار التفاوض ذاته»، فهى على نحو او اخر مشاركة فى هذا المسار ومتغلغلة فيه ومعنية بالنتائج التى يتوخاها نظريا وتطبيقيا»(٢).

الثالث، يشير الى الجوانب الاقليمية فى عملية التسوية، أى الاليات التى اتبعت كجزء مكمل لعملية التفاوض العربى الاسرائيلى بهدف انشاء بنية اقليمية جديدة، ونعنى هنا تحديدا المفاوضات المتعددة التى اهتمت بـ «تسوية» مشكلات اقليمية كبرى كالتنمية الاقتصادية والمياه والامن الاقليمى واللاجئين الفلسطينيين والبيئة.

تتداخل هذه المستويات الثلاثة معا، وبحيث يصعب الفصل فيما بينها، ويرجع ذلك الى أن عملية التسوية ذاتها من حيث تصميمها وهندستها السياسية والاستراتيجية وطريقة عملها، لم تكن بعيدة الصلة عن خصائص وظروف الاقليم العربى فى مطلع التسعينيات من جهة، وخصائص محيطة المباشر الاوسع الشائع تسميته بالشرق الأوسط من جهة اخرى. ويرجع ذلك بالاساس الى ما يمكن تسميته بخصوصية الصراع العربى الاسرائيلى والتى تتمثل فى جانبين:

الاول، ان التوصل الى تسوية من شأنه ان يمس مصالح قوى اقليمية اخرى فى المنطقة، ومن ثم تحاول هذه القوى ان تمارس نشاطا من اجل ابراز عناصر قوتها، وبالتالى اخذ مصالحها فى الاعتبار.

الثانى، ان القوى الكبرى فى العالم لها مصالح استراتيجية هامة فى المنطقة، الامر الذى جعلها تشارك فى عملية التسوية خاصة الولايات المتحدة التى اصبحت تتمتع بموقع الدولة العظمى الوحيدة بعد زوال الاتحاد السوفيتى، والتى لها سياستها الخاصة فى المنطقة، الامر الذى يزيد من تشابك علاقات القوة فى هذا الصراع(٣).

كلا الامرين – الى جانب عوامل اخرى – كانا مدخلات اساسية شكلت تصميم عملية التسوية بالطريقة التى انطلقت بها فى مدريد ١٩٩١، وكلا الامرين لهما تأثيرات مختلفة على النتائج التى تم التوصل اليها حتى نهاية ١٩٩٧، وايضا على النتائج التى قد يتم التوصل اليها فى المستقبل. إذ من المتفق عليه أن عملية التسوية السياسية تهدف من حيث الجوهر الى انشاء نظام اقليمى جديد. غير أن هذا الاتفاق العام لا يعنى الاتفاق بالضرورة على التفاصيل. ومن بين هذه التفاصيل محل التباين الضمنى احيانا والسافر احيانا اخرى: طبيعة الاقليم الجديد المزمع تشكيله، موقع اسرائيل فى هذا الاقليم، صلته بالنظام العربى، ادوار القوى الاقليمية– كإيران وتركيا– فيه، آليات حل المنازعات التى ستنشأ داخله، علاقة اتفاقيات التسوية السياسية المفترض التوصل اليها من اطراف عملية التسوية بالجوانب الامنية والاستراتيجية والاقتصادية التى سيتم التوصل اليها فى المسار التعددى. وغير ذلك من التفاصيل المهمة التى تعكس بدرجة رئيسية ان عملية بناء نظام اقليمى جديد كأحد التداعيات المخططة لعملية التسوية ليست محلا للتوافق الاقليمى.

ونظرا لان هذه القضايا / التفاصيل من شأنها ان تشكل هيكلا جديدا للقوة والمكانة فى منطقة الشرق الأوسط، فمن الطبيعى أن تتأثر برؤى كل طرف لنفسه ولدوره المستقبلى وبتحليله للتداعيات الكبرى التى انطوت عليها التغيرات فى البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة وما تمثله من قيود وفرص له ولسياساته، وبقدرته على فرض هذه الرؤية اقليميا، وامكاناته فى تعطيل الأخرين ومنعهم من فرض تصوراتهم الذاتية.

وتمثل هذه العناصر (الرؤية الذاتية، قدرة الفرض، وقدرة التعطيل) عناصر اساسية فى فهم العلاقة بين البيئة الاقليمية بمستوياتها الثلاثة وبين عملية التسوية السياسية للصراع العربى- الاسرائيلى.

ويتضح من هذه العلاقات المتداخلة ان تعبير البيئة الاقليمية لا يتسم بالتعقيد وحسب، ولكنه يطرح اشكاليات نظرية وعملية عديدة. فالبيئة الاقليمية ليست مجرد التعبير عن مواقف متماثلة كليا او جزئيا او حتى متناقضة تماما مع مواقف اطراف اخرى بشأن حدث التفاوض العربى- الاسرائيلى ونتائجه، أو مجرد مشاركة فى مفاوضات متعددة أو ابتعاد عنها، أو هى تطلعات ومشروعات يمكن فرضها بسهولة ويسر على الأطراف المحلية فى الاقليم، وانما هى فى الواقع كل ذلك معا وفق علاقات تأثير وتأثر وشحن متبادل. انها عملية متعددة المستويات فيها: مزيج من الصراع والتعاون، ومن التحالفات المتغيرة بين اطراف الاقليم وبعضهم وبين بعضهم وأطراف اخرى دولية أو من اقاليم مجاورة، ومن التحدى والاستجابة، ومن تعظيم الموارد الذاتية والسعى فى الوقت نفسه الى تبديد موارد الخصوم والمنافسين، ومن هنا درجة التعقيد العالية التى تتسم بها دراسة البيئة الاقليمية للتسوية.

ومع الاخذ فى الاعتبار المستويات الثلاثة المشار اليها كمستويات متداخلة لتعبير البيئة الدولية، وكذلك الدرجة العالية من التعقيد للمفهوم ذاته، فهذه الدراسة تنطلق من الفرضية الاتية: ان الاختلالات والتشوهات والتعثر الذى يواجه عملية التسوية هو نتيجة منطقية وحتمية للتصميم المشوه «اقليميا» لعملية التسوية ذاتها.

والوجه الاخر لهذه الفرضية يعنى ان تصحيح التصميم الاقليمى وهندسته السياسية والاستراتيجية لعملية التسوية من شأنه ان يسهم ايجابيا فى تحقيق عملية التسوية لاهدافها الجوهرية، اى بناء بنية اقليمية جديدة تتسم بالتعاون وبالتوازن وتبادل المنافع، ودرجة اعلى من الاستقرار، وتحقيق الأمن المتكافىء لاطراف الاقليم.

والعنصر الجامع بين الافتراضين، أو بالاحرى الافتراض ومقابله، أن البيئة الاقليمية مكون رئيسى فى عملية التسوية. وان من شأن هذه البيئة ان تؤثر على مجمل عملية التسوية ونتائجها، مثلما هى مستهدفة بالتأثير من عملية التسوية ذاتها.

وربما يبدو ضروريا تعريف المعنى بـ «التصميم الاقليمى المشوه»، وهو ما يمكن التعبير عنه بأمرين هما:

١ - ان عملية التسوية اردت بناء اقليمى جديد فى الوقت الذى تستبعد فيه ادوار قوى اساسية فى الاقليم، وتعمد الى منح مزايا لطرف بعينه - اسرائيل- لا يقابلها التزامات أو أعباء مناسبة لهذه المزايا. بعبارة اخرى، ان التصميم المشوه اقليميا قام على عنصرين متضارين معا فى نفس اللحظة، استبعاد قوى اقليمية اساسية - العراق وايران - فى الاقليم من عملية التسوية، وتعظيم مكانة قوة اقليمية معينة - اسرائيل- فى الاقليم، غموض حول الادوار المحتملة لقوى اخرى كتركيا.

٢- فرض قائمة اعمال لعملية التسوية (القضاياالخمس) مع آلية حل (المفاوضات المتعددة) تكرس عملية الاستبعاد وتعظيم المكانة على المدى البعيد.

بعبارة اخرى، ان التشوه الاقليمى فى تصميم عملية التسوية يكمن فى ان عملية التسوية ذاتها قامت على اساس استغلال خصائص معينة عارضة وحاولت ان تجعلها دائمة من خلال فرض صيغ تعاقدية تؤدى الى تشكيل هيكل قوة معين على المنطقة يكرس التفوق الاسرائيلى المطلق، وهيكل التزامات وهيكل عوائد غير متوازن. والنتيجة المنطقة لذلك التشوه ان تسعى الاطراف المتضررة الى افشال هذه العملية وتعطيلها. وفى المقابل، فإن التصحيح الاقليمى للتسوية يعنى التخلص من هذه التشوهات، وصياغة

مشروع لا يقوم على متناقضة الاستبعاد- التفوق- الالتباس، ويستند على علاقة جدليةمتوازنة بين الالتزامات والعوائد المتكافئة.

ولفحص الافتراض السابق ومقابله، فمن المناسب تحليل العناصر الاساسية لمفهوم البيئة الاقليمية على النحو التالى:

اولا - السمات الاقليمية العامة التي تحيط بعملية التسوية :

جاء الاهتمام الدولى والاقليمى بعملية التسوية السياسية للصراع العربى- الاسرائيلى فى اعقاب هزيمة العراق وتحرير الكويت، ومن قبل انهيار الاتحاد السوفيتى بكل دلالاته الدولية، ولاسيما على الاطراف العربية المعنية بعملية التسوية خاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتعد هزيمة العراق أمام التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة الحدث الابرز اقليميا/دوليا الذى أثر بدوره على منطقة الشرق الأوسط ككل وعلى النظام الاقليمى العربى خاصة. ولعل أبرز دلالات هزيمة العراق فيما يتعلق بعملية تسوية الصراع العربى- الاسرائيلى سياسيا، أنها أدت الى ما يمكن وصفه بـ «تحرر الجانب العربى الى حد بعيد مما يمكن تسميته بسياسة الأوهام التى طالما تحكمت فى الفكر والعمل العربيين فيما يتعلق بالصراع مع اسرائيل وقضايا اخرى، فسياسة الاوهام هذه لم تتبدد كليا الا حين جاءت حرب ١٩٩١ لتشكل صحوة ثانية قاسية انهت رواسب حرب ١٩٦٧ المتبقية، وبات واضحا ان الغلبة ليست للطرف الذى يدعى المواقف البطولية او لمن يحتمى وراء الشعارات الرنانة او لمن يعد بما لا يمكن تحقيقه»(٤).

وعلى صعيد اخر، اكدت «هزيمة العراق محدودية الخيار العسكرى العربى حتى لو بلغ احد الأطراف العربية ذروة عسكرية لا يستهان بها، كما لم يعد بالامكان التذكير بحقيقة ان الخيار العسكرى العربى بمختلف اشكاله وممارساته قد فشل فى كل امتحان جدى تقريبا، بإستثناء جزئى مهم سنة ١٩٧٣، واضحى فى النهاية اضعف سبل المواجهة مع اسرائيل واقلها فعالية»(٥).

ان هذا التحرر العربى من احتمال توظيف الاسلوب العسكرى، دفع فى المقابل الى اعتبار ان الوسيلة الوحيدة هى التفاوض السياسى التى لا بديل عنها فى الامد المنظور.

فى الوقت نفسه الذى لم تتخل فيه اسرائيل واطراف اخرى فى الاقليم عن اعتبار الوسيلة العسكرية بدرجاتها المختلفة وسيلة «مشروعة» لتحقيق الأهداف والضغط على الطرف العربى حتى فى ظل التفاوض. ومن هنا ، فإن هزيمة العراق لم تكن هزيمة له فقط، ولكنها هزيمة بدرجات مختلفة حتى للاطراف العربية التى شاركت فى التحالف الدولى والتى اعتبرت، او اعتبرت نفسها منتصرة فى هذه الحرب، ذلك ان هزيمة العراق قد اخرجته تماما من معادلات القوة العربية الشاملة بشقيها المدنى والعسكرى معا، ومن ثم أضفت بأثارها السلبية العامة على مجمل اطراف النظام العربى عامة وعلى الأطراف المعنية بعملية التسوية خاصة. ولعل اخطر هذه الاثار ما أصاب تماسك النظام العربى فى مستوياته المختلفة النظامية والمؤسسية والعلاقات بين أطرافه وكذلك اتجاهاته السياسية وحتى داخل الاتجاه السياسى الواحد[٦]، الامر الذى افرز توجهات عدائية من داخل النظام العربى لفكرة النظام ذاتها، وذهبت بعض الاطراف الى اعتبار ان النظام العربى هو خدعة وانه لم يعد موجودا. وهو ما اضفى بدوره عبئا مضافا على الاطراف العربية المعنية بعملية التفاوض، إذ وجدت نفسها دون غطاء عربى، ومواجهة بتحديات اقليمية متعددة المستويات، وتحت مستوى عال من الضغوط الدولية.

ولما كان «من البديهى ان تعكس نتائج اى مفاوضات بالضرورة ميزان القوى القائم بين الاطراف المتفاوضة، وضمن الاوضاع التى سادت فى مطلع التسعينيات فإن ميزان القوى الاقليمى كان فى مصلحة اسرائيل لا بسبب تفوقها العسكرى على اى طرف او تكتل عربى فحسب، بل نتيجة واقع الامر على الارض»[٧] ولقد «دخل العرب مؤتمر مدريد وميزان القوى يميل بشكل واضح لمصلحة اسرائيل، وترافق هذا الخلل فى ميزان القوى بظواهر ثلاث زادت منه. ففى اسرائيل صناعة حربية حديثة ومتطورة ومتفوقة، واسرائيل وحدها فى منطقة الشرق الاوسط تحتكر السلاح النووى، وتتحالف مع الولايات المتحدة فى شراكة استراتيجية عميقة الجذور متنوعة الأساليب والمجالات»[٨].

بعبارة اخرى، نشأت عملية التسوية فى ظل بيئة عربية واقليمية اتسمت بإختلال قوى فى مجمل علاقات القوى بين العرب واسرائيل لصالح الاخيرة، وكذلك خلل اكبر وأخطر بين أطراف عربية بعينها وأطراف اقليمية أخرى مجاورة. كحالة العراق فى

مواجهة إيران وتركيا، وحالة دول الخليج فى مواجهة إيران، وحالة سوريا فى مواجهة تركيا. حيث نظرت الولايات المتحدة واسرائيل الى هذا الخلل فى علاقات القوى بإعتباره لحظة مناسبة لجر المفاوضين العرب للقبول بصيغة تسوية سياسية تكرس هذا الخلل على المدى البعيد وتضع له الاطر المؤسسية المناسبة، والتى من شأنها أيضا أن تحيط اسرائيل بسياج من الأمن المطلق والتفوق الكاسح.

الى جانب الخلل فى ميزان القوى، فإن النظام الاقليمى بشقيه العربى المشكل بالفعل والذى وقع تحت تهديدات عديدة المستويات، والشرق اوسطى تحت التشكيل عرف تغيرا ملموسا فى قائمة اولوياته او ما يسمى بـ «اجندته»، حيث تبدلت مواقع القضايا، وبرزت قضايا اخرى جديدة ومعها آليات التعامل ايضا. وفى كلتا الحالتين تدهورت مكانة الفعل العربى لصالح الفعل الخارجى الاقليمى او الدولى. فعلى صعيد قائمة القضايا، اخذت مسألة أمن الخليج أولوية قصوى فى الوقت الذى تعرضت فيه القضية الفلسطينية بمفهومها التقليدى الى التراجع. ونعنى بالمفهوم التقليدى انها قضية عربية، وان مسئولية حلها تقع على النظام العربى ككل بموارده واطرافه. والنتيجة، انها صارت قضية الفلسطينيين انفسهم بكل ما هم عليه من ضعف الموارد السياسية والاقتصادية، ومحدودية الخيارات.

واقع الامر، ان اولوية أمن الخليج عنت امرين اخرين، اعادة توجيه موارد هائلة من قبل دول الخليج العربية لغرض شراء السلاح، والاعتماد على منظومة امنية تلعب فيها الولايات المتحدة الدور الاكبر، وبالتالى تغيرت اولويات مصادر التهديد، إذ بات الخليجيون يضعون التهديد العراق أعلى قائمة التهديدات الحالة، يليها التهديد الايرانى كأكبر تهديد محتمل، وتراجع تماما التهديد الاسرائيلى لدى البعض وانتهى تماما لدى البعض الاخر.

ارتبط هذا التغير فى اولويات النظام العربى بدلالاته الاقليمية والدولية بتغير اكبر، وهو ما يبدو فى تلك المفارقة بين تراجع مكانة الفكر القومى العربى فى الوقت الذى شهدت تخوم النظام العربى صحوة قومية فى كل من ايران وتركيا، فضلا عن استمرار زخم الصهيونية لدى اسرائيل. «فتركيا تعيش ارهاصات عثمانية اقتصادية، وفى ايران

صارت القومية الفارسية تطبع السلوكية الايرانية اكثر فأكثر. وفى اسرائيل، مازالت الصهيونية خلافا لما قيل عن انكسارها ذات حيوية كبيرة فى التعبئة الداخلية والخارجية وتجمع بين هذه الحالات ثلاث سمات اساسية من مظاهر الانتعاش القومى، فهناك اولا امكانات مادية هائلة عند القوى الثلاث، وثانيا مشروع للدولة القومية يحمل اهدافا استراتيجية ايا كان اللون الايديولوجى لهذه الاهداف تتعلق بالأفق المستقبلى للدولة، وثالثا الاستناد الى التواصل التاريخى الذى يصلح كعنصر اساسى فى التعبئة الحالية والمستقبلية وراء المشروع».(٩) ومثل هذه الصحوة القومية لدى تخوم النظام العربى من شأنها ان تثير نزعات التوسع والحصول على النفوذ فى النظام العربى ذاته استغلالا للحظات الضعف التى يمر بها. وهو ما تجسد فى أكثر من سلوك طوال السنوات الست الماضية، لعل أبرزها بروز النزعة العسكرية التركية فى حل مشكلة الأكراد داخل الشمال العراقى، والاتفاق التركى الاسرائيلى الموقع فى مارس ١٩٩٦، والتطور النوعى الهائل فى القوة العسكرية الايرانية.

وقابل تراجع الفكر القومى العربى يقظة للاتجاه وللحركات الاسلامية. ففى أثناء حرب الخليج الثانية «حدث تصعيد فى مواقف الحركات الاسلامية المعارضة للتدخل الغربى ضد العراق فى بعض الدول العربية وخصوصا فى الاردن والمغرب العربى وبعض الدول الاسلامية الاسيوية، فى الوقت نفسه ان مراكز الثقل التقليدية فى العالم الاسلامى كالمملكة السعودية ومصر وايران لم تتجاوب من منطلق «الجهاد» العراقى، الامر الذى ترك النظام معزولا على الصعيد الاسلامى على الرغم من مظاهر التعاطف الشعبى مع محنة الشعب العراقى خلال الحرب» (١٠) . وفيما بعد الحرب، برزت تنظيمات الحركات الاسلامية كفاعل اساسى فى سياسات العديد من البلدان العربية سواء التى سمحت لهذه الاتجاهات الحصول على شرعية سياسية والعمل كأحزاب قانونية، أى العمل داخل الاطار القانونى، أو التى دخلت فى مواجهة عنيفة مع تلك الحركات لسبب او اخر مثل الحال فى مصر والجزائر، او تلك الدول التى تحولت الى ان تكون تعبيرا – ايا كان درجة نقائه أو تشوهه – عن حكم يستند الى شعارات اسلامية كحالة السودان.

المهم هنا، ان الظاهرة الاسلامية صارت مكونا رئيسيا فى تفاعلات الاقليم العربى والاقليم الشرق اوسطى، وبرزت هذه الظاهرة من خلال تفاعلها المباشر مع عملية التسوية الذى غلب عليه الرفض والسعى الى التعطيل ان لم يكن تفجير العملية برمتها بوسائل مختلفة سياسية وعسكرية. وظهر هذاالامر جليا فى امرين متكاملين، أولهما أن عصب المقاومة الرئيسية للاحتلاف الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى هو حزب الله والمقاومة الاسلامية، وثانيهما ان الحركات الاسلامية الفلسطينية (الجهاد وحماس) تشكل قوة لا يستهان بها فى مجمل التفاعلات الفلسطينية سواء مع القوى الفلسطينية الاخرى، او مع اسرائيل. واذا ما ربطنا هذين الامرين بالدور الأيرانى الملتزم ايديولوجية اسلامية تتعدى حدوده الى من يراهم قوى مستضعفة ساعية الى مواجهة قوى الاستكبار العالمى للحفاظ على دينها لصار مفهومها الاساس الذى امكن وفقا له ان تمد ايران نفوذها المعنوى لدى عدد من المجتمعات العربية وفى المقدمة لبنان والسودان. غير ان هذاالنفوذ المعنوى لا يعنى بالضرورة نفوذا لدى تنظيمات «ارهابية» كما تصر على ذلك الولايات المتحدة، التى دأبت منذ منتصف الثمانينات فصاعدا ان «تربط الاسلام السياسى بالتنظيمات الارهابية المنطلقة من ايران، واتهام القيادة الايرانية بالجمع بين الطموحات السياسية لهذه المنظمات والاسلام، واخذت منذ ذلك الحين تنظر الى ايران والسودان لاحقا على انهما تستغلان حالة عدم الاستقرار المحيطة بجيرانهما والقيام بدعم قوى المعارضة هناك بمختلف التسهيلات المالية والعسكرية والايدولوجية»(١١) بمعنى ان كــلا من ايران والسودان فى السياسة الامريكية هما نموذجان للدول المعتدية والعدوانية الامر الذى اوجب سياسة خاصة تجاه هذه الظاهرة بدولها ومنظماتها المختلفة، سياسة تقوم على الحصار والاستبعاد والتمهيد لاسقاطها او على الأقل شل فعاليتها تماما.

بعبارة اخرى، ان ظاهرة الصحوة الاسلامية بما لها من امتدادات عربية واقليمية ودولية من شأنها أن تؤثر على منظومات التفاعلات وأولويات القضايا فى النظام العربى والاقليمى الشرق اوسطى.

ثانيا - البعد الاقليمي لعملية التسوية :

يقصد بالبعد الاقليمي لعملية التسوية ذلك الشق المتعلق بإعادة هندسة التفاعلات الاقليمية فى الشرق الأوسط، أى الاقليم الذى يضم دول شمال افريقيا العربية والمشرق العربى دون العراق، واسرائيل وتركيا، وهى الدول التى اعتبرت معنية بالمفاوضات المتعددة فى مجالات التعاون الاقتصادى والمياه والبيئة واللاجئين الفلسطينيين والامن. ووفقا لهندسة عملية التسوية، فإن المفاوضات المتعددة تمثل الجناح الثانى لعملية التسوية، الى جانب الجناح الأول، اى المفاوضات العربية الاسرائيلية. ووفقا لهذه الهندسة السياسية، فإن عملية التسوية تعنى ببناء نظام اقليمى جديد على انقاض النظام العربى، ولكنه لا يضم كل الأطراف الاقليمية المنتمية الى الاقليم الاكبر، فضلا عن انه يعطى ادوارا مختلفة لكل طرف عربى او اقليمى على هوامش الدور المركزى الذى يفترض ان تلعبه اسرائيل فى هذا النظام الاقليمى تحت التشكيل. «فالتسوية إذاً هى جزء من هدف أشمل، وهو تحويل البيئة الاقليمية الواسعة لاطراف هذه العملية من بيئة صراعية الى بيئة تعاونية عربية اسرائيلية تضم اطرافا اخرى غير الاطراف الداخلة فى الصراع سابقا، ولا نجافى الحقيقة اذا اعتبرنا ان شعار مؤتمر مدريد لم يكن الارض مقابل السلام بل الاندماج الاقليمى مقابل السلام[١٢] . والذى يتابع «المفاوضات المتعددة الأطراف وخصوصا مجموعة العمل الاقتصادية وكذلك أعمال المؤتمرات الاقتصادية الاخرى يلاحظ ان هذا المفهوم الاقليمى صار متطورا وراسخا من حيث الدعوةالى بناء مؤسسات واطر تعاون وتشكيل لجان متابعة وعقد العديد من الندوات الرسمية والمشتركة ذات المرجعية الشرق اوسطية[١٣] .

فطبيعة عملية التسوية تعنى، «ان لها اهدافا أشمل من الأهداف الملموسة التى قد تتمثل فى معاهدة او انهاء حالة حرب أو تطبيع للقلاعات بين اسرائيل وطرف عربى معين، فهى تستهدف ضم أطرافاً ليسوا «أطرافا فى عملية التفاوض بالمعنى القانونى، كما انها تشمل قضايا أبعد من مصادر الخلافات المباشرة بين اطراف عملية التسوية. ومثل هذا الفهم للتسوية فرضه الطرف الأقوى- اى اسرائيل- من خلال الاصرار على «أجندة واضحة فى هذا الشأن، كما تتبناه الولايات المتحدة والأطراف الدولية الرئيسية حتى ولو اختلفت فى تفاصيل هذا النظام المرجو»[١٤] .

ونظرا لان هذه الدراسة ليست معنية بدراسة تفاصيل المفاوضات المتعددة وما حدث فيها، فإن الامر الذى يفرض نفسه هنا هو الدلالات الخاصة بهذه الهندسة السياسية لعملية التسوية فيما يتعلق بالبيئة الاقليمية. فالاخيرة هى الحاضنة لعملية التسوية، وهى ايضا المعنية بها والمستهدفة من ورائها. ولذلك، فإن حجم الانسجام والتناغم بين عملية التسوية من جهة وبين السمات الاساسية للبيئة الاقليمية - بمعنى الفواعل الرئيسيين، الظواهر الكبرى، العوائد المتوازنة الاعباء المتكافئة - من جهة اخرى يتوقف عليه نجاح او فشل هذه العملية اصلا. وبالنظر الى سمات الشق الاقليمى فى عملية التسوية، يمكن رصد ما يلى:

١ - غياب الاساس المحلى للمشروع. فالمشروع المطروح تحت مسمى الشرق اوسطى الذى يجمع بين المفاوضات العربية والاسرائيلية وانشاء ترتيبات جديدة فى مجالات وظيفية مختلفة انطلق اساسا من الدوائر الامريكية والاسرائيلية[١٥]، ولم يكن هناك يد للاطراف الاقليمية فى صياغته على نحو يشعرها بأنها صاحبة المشروع. ومن هنا، فإن حماس بعض الأطراف للتجاوب مع مجمل المشروع كان اما حماسا مفروضا او مصطنعا او غائبا تماما. ولاشك ان غياب المشاركة المحلية فى صياغة المشروع افقدته جزءا كبيرا من عوامل النجاح، اذ من اليسير ان تنظر الاطراف المحلية فى الاقليم الى المشروع بإعتباره مفروضا من الخارج، وانه لا يراعى متطلبات وطموحات الاطراف الحقيقيين فى الاقليم. ولما كان المشروع قد طرح اصلا بعد ازمة كبرى لم تنته اثارها بعد، فقد نظرت الاطراف المحلية للمشروع بإعتباره يكرس هذه الاثار السلبية او على الاقل يستغلها ويعمل على توظيفها بطريقة غير منصفة للبعض.

٢ - سيادة منطق الاستبعاد لفواعل اساسيين فى الاقليم كإيران والعراق، رغم انه من غير المتصور انهم غير عابئين بهذه العملية بشقيها المفاوضات الثنائية والمتعددة، او انهم سيتقبلون نتائجها بصدر رحب. والواقع، ان هذا الاستبعاد استند اساسا الى التقييمات الامريكية والاسرائيلية. فإستبعاد ايران جاء امتدادا للأزمة القائمة فى العلاقات الامريكية الايرانية، ولكونها مصدرا اساسيا لدعم ما تراه الولايات المتحدة منظمات ارهابية ولانها

ضد عملية التفاوض العربية الاسرائيلية بالطريقة التى جرت بها. وايضا لما ترمز اليه ايران اقليميا فهى قوة ثورية تستند الى مبادىء وشعارات اسلامية، وكانت احد دوافع الصحوة الاسلامية فى عموم المنطقة، وايضا لصلاتها العضوية مع بعض الحركات الاسلامية فى عدد من الدول العربية(١٦).

أما العراق، فهو بلد مهزوم خاضع للحصار الدولى الصارم، وبالتالى يجب استبعاده من جهود بناء بنية اقليمية جديدة نظرا لكونه متهما بعدم التجاوب المناسب مع لجنة الامم المتحدة لنزع اسلحة دماره الشامل. وهو من قبل الهزيمة وبعدها ما يزال يمثل قوة عسكرية تضر بالمصالح الامريكية والغربية والاسرائيلية، وقيادته ليست محل ثقة دولية او اقليمية.

فضلا عن كلا البلدين هما موضوع لاستراتيجية الحصار المزدوج التى تبنتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢ وصاعدا. ويدخل فى قائمة المستبعدين ايضا الحركات الاسلامية والتيار الاسلامى ككل نظرا لموقفه من دولة اسرائيل والصهيونية العالمية.

ويأتى اصرار الولايات المتحدة واسرائيل على استبعاد هاتين القوتين كجزء من عملية تمرير النظام الاقليمى الجديد، والحفاظ على طابع الخلل القائم بين العرب واسرائيل.

ان استبعاد قوى اساسية موجودة بحكم انتمائها العضوى الجغرافى والتاريخى والعوامل الدينية والثقافية يمثل نقطة ضعف اساسية فى عملية بناء نظام اقليمى جديد. والرد المنطقى على مثل هذا الاستبعاد هو العمل الدؤوب على افشال المشروع برمته، سواء فى شقة الثنائى او شقة التعدى.

٣ – هيمنة الأهداف الامريكية والاسرائيلية على عملية بناء النظام الاقليمى الجديد، وتتركز هذه الاهداف فى تعزيز الوجود الاسرائيلى فى ثنايا الاقليم، وتحويله من وجود مصطنع الى وجود «طبيعى» عبر تخليق شبكة من المصالح والارتباطات المؤسسية والتعاقدية بين اسرائيل ومجمل الاطراف الاخرى فى المنطقة، مع تعظيم مكانتها فى

المنطقة وتفوقها على مجمل الاطراف الاخرى سواء فى المجال الامنى أو الاقتصادى او السياسى، وتجاهل المطالب والأهداف المشروعة للاخرين، والعمل على ان تكون استجابتهم للمطالب الاسرائيلية وفق درجة اعلى من الالتزام والقبول، دون النظر الى مستوى التزام اسرائيل المقابل.

٤ – فقدان التوازن بين الاعباء والتكاليف والعوائد التى سيحصل عليها كل طرف فى سياق المشروع الاقليمى. ويتضح ذلك ليس فقط فى عملية التفاوض الثنائى، ولكن ايضا فى المفاوضات المتعددة. فالمفاوضات المتعددة فيما يتعلق بالأمن الاقليمى لم تنته الى شيء محدد نظرا لطابع المشروعات التى سعت الولايات المتحدة واسرائيل الى تمريرها وجعلها التزاما اقليميا. ففى هذه المشروعات، تبلورت الأهداف الاساسية فى الحد من امكانيات التسلح العربى فى مجال الصواريخ والاسلحة التقليدية والاسلحة الكيماوية، فى الوقت الذى تم فيه تجاهل ترسانة اسرائيل النووية تماما، مع اعتبار ان محاولات اقامة قدرات نووية صغيرة وللاغراض السلمية فى ايران هى محاولات تضر بالامن الاقليمى وتستدعى محاصرة ايران وتخريب برنامجها. ومن هنا جاء الرفض المصرى والعربى لمثل هذه الاطروحات لانها تكرس الخلل فى ميزان القوى، وتلقى عبئا على الجانب العربى دون ان يماثله عبء مماثل على الجانب الاسرائيلى، وبالتالى يمنحها عائدا اضافيا دون مبرر ودون مقابل(١٧).

وينطبق نفس الاستنتاج بالنسبة للشق الاقتصادى للمشروع، والذى قام فى صياغته الاسرائيلية والامريكية على تكريس فجوة التقنية بين اسرائيل والعرب، مع استغلال الموارد العربية (المال والبشر والمواد الخام) لتعظيم تلك الفجوة، أى ان يقوم العرب بتمويل التفوق الاسرائيلى وضخه بموارد اقتصادية هائلة دون ان يعود عليهم ذلك سوى بمزيد من التبعية والتخلف(١٨). ولا تخرج المشروعات الكبرى التى قدمت فى مجال المياه عن اطار توفير الموارد المائية لاسرائيل، وفرض مجموعة من المبادىء التى تساعدها فى الحصول على احتياجاتها المائية من المصادر العربية وفق اقل ثمن اقتصادى ممكن. اى تكريس الموارد المائية العربية لصالح الاحتياجات الاسرائيلية. اما لجنة اللاجئين، فقد استهدفت مساعدة اسرائيل على التخلص من عبء استقبال اللاجئين الفلسطينيين، او

اكبر عدد ممكن منهم، والحؤول دون عودتهم الى اراضيهم، والعمل على توطينهم فى البلدان التى يعيشون فيها، أو ايجاد بلدان تقبل بإستيطان اعداد كبيرة منهم.

بعبارة اخرى، ان المفاوضات المتعددة الاقليمية لم تخرج عن كونها آلية لمنح اكبر مساحة ممكنة من المزايا لاسرائيل، وتحميل الجانب العربى بأكبر مساحة ممكنة من الالتزامات. ومثل هذا الخلل لا يساعد على بناء علاقات اقليمية قابلة للتطور او موضوعا للقبول.

٥ - غموض الادوار المحتملة لبعض الاطراف الاقليمية فى اطار النظام المزمع تشكيله. والمثال البارز هنا تركيا. فإذا كان النظام المزمع تشكيله استهدف تكريس دور مركزى لاسرائيل، وتهميش كل من ايران والعراق،وتخفيض المكانة لدول عربية اخرى، فإن تركيا لم يؤطر لها دور محدد اللهم فى مجال المياه. ولما كانت تركيا بحكم العلاقات التاريخية مع المنطقة العربية ووحدة الدين والموقع الجغرافى تمثل طرفا اقليميا رئيسيا، سوف يتأثر حتما بالبنية الجديدة امنيا واقتصاديا واستراتيجيا، ومع طموحها القومى المتجدد، فليس من المتصور ان تقنع بدور محدود فى موضوع المياه وحسب على الرغم من اهيمته القصوى. وربما يكون هذا القدر من الغموض مقصودا على الاقل حتى يتم تمرير المشروع او الجزء الاكبر منه، وربما يعكس قصورا فى هندسة المشروع ككل، وربما ثالثا يعكس نوعا من الاستبعاد الجزئى لهدف تكريس الهيمنة الاسرائيلية فى شئون الاقليم بعد تشكيله.

بيد ان هذا القدر من الغموض والالتباس حول الدور التركى من شأنه ان يفقد تركيا حماسها فى المساهمة بدور اكبر فاعلية لاقامة نظام اقليمى جديد.

ثالثا - مواقف القوي الاقليمية الاساسية ازاء عملية التسوية :

يقصد بهذه القوى الاقليمية الاساسية الاطراف غير الداخلة فى المفاوضات السياسية ولكنها معنية سواء كانت مشاركة او مستبعدة فى العملية الاكبر، أى بناء نظام اقليمى جديد. ويبرز هنا ايران المستبعدة وتركيا المشاركة بغموض.

فيما يتعلق بإيران، فإن لها موقفا خاصا ازاء عملية التسوية السياسية للصراع مع اسرائيل منذ ان وقعت مصر معاهدة السلام مع اسرائيل فى مارس ١٩٧٩، حيث اعتبرت– اى ايران – ان توقيع هذه المعاهدة بمثابة خيانة، ودليل عمالة للولايات المتحدة والصهيونية، وانها ادت الى خروج مصر من المواجهة مع اسرائيل، واضرت بذلك الموقف العربى والاسلامى واضاع احتمال نشوب حرب تقليدية عربية اسرائيلية كبرى(١٩) . وينطلق الموقف الايرانى ازاء الصراع العربى الاسرائيلى من موقف ايديولوجى مبدئى ثم التعبير عنه فى المادة ١٥٢ فى الدستور والتى تضمنت اسس السياسة الخارجية الايرانية ومن ضمنها الدفاع عن حقوق جميع المسلمين. أما المادة ١٥٤، فقد تضمنت بدورها التأكيد على «جمهورية ايران الاسلامية تقوم بدعم النظام المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين فى اية بقعة فى العالم، وفى الوقت نفسه لا تتدخل فى الشئون الداخلية للشعوب الاخرى»(٢٠) .

ووفقا لمجلة السياسة الخارجية الايرانية، فإن موقف ايران يقوم على حماية حقوق الفلسطينيين وتحرير اراضيهم والدفاع عنهم وعودة الفلسطينيين الى وطنهم وضرورة تكاتف الدول الاسلامية، وعدم تغيير مواقفها وخطها السياسى الذى اتخذته تجاه القضية الفلسطينية، وأن وجود اسرائيل غير شرعى، ولذا فهى تعارض مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل، وتدعم الحركات الرافضة استنادا الى رفض ايران المبدئى للظلم والاجحاف. اما لبنان، فإن موقف ايران يقوم على اساس حماية استقلاله وسيطرته على جميع اراضيه وادانة العدوان عليه وحث مجلس الأمن للتصدى لمواجهة هذا العدوان(٢١) . ومعروف ان ايران كانت وراء تأسيس حزب الله اللبنانى منذ طرحها فى ١٩٨٠ حتى تنفيذها فى ١٩٨٥ ليسير على النهج الفكرى للخمينى ويدعمها. وهذا الحزب صار الركيزة الاساسية فى مقاومة الاحتلال الاسرائيلى للجنوب اللبنانى، واحدى ركائز القوة لدى المفاوض السورى، وهو ما يفسر رفض اى دعوة اسرائيلية لنزع سلاح هذا الحزب قبل التسوية الشاملة التى تتضمن انسحابا شاملا فى الجنوب اللبنانى والجولان السورية. وهناك ايضا دعم ايرانى مباشر للحركات الاسلامية فى الاراضى الفلسطينية(٢٢) .

وبالنسبة للمفاوضات العربية الاسرائيلية التى بدأت فى مدريد ١٩٩١، فهى محل رفض ايرانى لانها مؤامرة كبرى لتغيير شكل وحقيقة القضية الفلسطينية، ومن ثم فإن اتفاق المبادىء الذى توصلت اليه منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لم يخرج عن كونه خيانة للشعب الفلسطينى وقضيته وخيانة للاسلام لانها فرطت فى القدس، وفى المقابل جاء الطرح الايرانى من خلال الدعوة على لسان القائد العام لجيش حراس الثورة الاسلامية فى اكتوبر ١٩٩١ الى «تكوين جيش القدس» بإعتبار انه الحل الوحيد لاسترداد ارض فلسطين واعادتها الى ديار الاسلام[٢٣].

هذا الرفض لعملية التسوية ولنتائجها رافقه امران عمليان اولهما تدعيم العلاقة الاستراتيجية مع سوريا حتى بالرغم من قبولها المشاركة فى عملية التسوية السياسية فى شقها الثنائى دون التعدى. والثانى العمل على افشال نتائج هذه التسوية السياسية من خلال مساندة القوى المحلية الرافضة لها، خاصة المنظمات الاسلامية الفلسطينية- كحماس والجهاد- واللبنانية. وفى هذا السياق، كان لحزب الله اللبنانى دور متميز، إذ قام- ومايزال- بالعبء الأكبر فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى. وفى أعقاب توقيع اتفاق اوسلو بين المنظمة واسرائيل، صعدت ايران من دعمها للجماعات الفلسطينية الرافضة بغض النظر عن انتمائها الفكرى والسياسى، ومن ثم حاولت ايران تشكيل جبهة فلسطينية مناوئة تقوم بإفشال الاتفاق، استنادا الى رؤيتها بأن القضية الفلسطينية هى قضية اسلامية تخص ايران التى ستقف على خط المواجهة ضد اسرائيل. ومن هنا، فقد اقدمت ايران على تنظيم ودعم مؤتمرين لدعم المعارضة الفلسطينية الاسلامية عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١، وفيهما طرح خيار المقاومة العسكرية كسبيل وحيد لاستعادة الحقوق الفلسطينية والاسلامية، وهو ما سبب توترا فى العلاقة الايرانية مع منظمة التحرير التى نظرت الى هذا العمل بإعتباره موجها لها ولعملية السلام، وهو ما عبر عنه مرارا الرئيس عرفات بأن العمليات الانتحارية التى قام بها منتمون لحركتى الجهاد وحماس قد نفذت بأوامر من ايران وبعض الدول العربية[٢٤].

غير ان الضغوط الدولية والاقليمية، ادت الى مراجعة هذه الاستراتيجية، وبدلا ان يكون لايران دور مباشر فى اسقاط الاتفاق، تركت مسألة مصيره الى القوى الفلسطينية

ذاتها، وبدت ايران اكثر ابتعادا عن ممارسة ادوار مباشرة فى اسقاط الاتفاق فيما بعد تولى الليكود الحكم اثر انتخابات مايو ١٩٩٦، والذى قام من جانبه بالالتفاف على الاتفاق ورفض الالتزام به.

وكان من ملامح تغير الموقف الايرانى من اولوية الجهاد العسكرى الى الجهاد السياسى والاعلامى تأكيد مرشد الثورة فى اعقاب توقيع اتفاق اوسلو الثانى ان القضية الفلسطينية هى قضية الفلسطينيين، وان ايران تطالب بإعادة حقوقه المشروعة اليهم. كما اعتبر الرئيس رافسنجانى ان وجود حكومة فلسطينية الى جانب حكومة اسرائيلية هو خطوة للامام ولكنه ليس حلا نهائيا. كما لم تعلق حكومة ايران على المعاهدة الاردنية- الاسرائيلية أو قيام علاقات بين المغرب واسرائيل(٢٥).

ورغم هذا التحول فى الموقف الايرانى العملى ازاء التسوية، والتركيز على المعارضة السياسية الاعلامية لعملية التسوية ومخرجاتها، فمن الصعب تجاهل التأثير الذى تحدثه هذه المواقف الايرانية فى التقليل من حدة الاندفاع العربى والاقليمى فى باقى خطوات المشروع الخاص ببناء نظام اقليمى. ويشار هنا الى الموقف الايرانى الذى تتخذه عادة فى انعقاد مؤتمرات التعاون الاقتصادى الشرق اوسطية وانتقاد الأطراف العربية التى تحضرها، وهو امر له مردود على افشال مجمل المشروع وترسيخ عدم الحماس الاقليمى له.

الى جانب الموقف الإيرانى المستبعد من عملية بناء نظام اقليمى جديد، تبرز تركيا على الطرف المقابل، فهى احدى القوى الاقليمية المدعوة للمشاركة فى هذه العملية والمرسوم لها دور مميز فى اطار احد جوانب التعاون الاقليمى المتعلق بمجال المياه. وربما يفسر ذلك جزئيا حماس وتأييد تركيا لعملية التسوية السياسية أى المفاوضات الثنائية والمتعددة، وهو حماس تبرره الخارجية التركية بإعتبارات عديدة منها: دعمها التقليدى لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى سياسيا حتى قبل بدء هذه العملية، وتأييدها لجهود الاستقرار فى المنطقة، ودعمها للحقوق الفلسطينية بصفة عامة كأحد مخرجات سياسة التوازن والتعادل التى اتبعتها ازاء الصراع العربى الاسرائيلى منذ مطلع الثمانينات، وأيضا

لكونها طرفاً اقليمياً معنى بتأثيرات ونتائج التسوية من جهة والافادة من حال تراجع وحصار القوة العراقية من جهة اخرى، والوقوف - بمساندة امريكية - ضد الدور الايرانى المتنامى فى وسط اسيا والخليج من جهة ثالثة.

،ومع السياسة التركية المتوازنة بين العرب وبين اسرائيل رحبت تركيا بمشروع الشرق اوسطية، كما رحبت بقيام الكيان الفلسطينى، وركزت اقتصاديا على الافادة من الاموال الغربية المتصور تدفقها على فلسطين. ومع وصول الرئيس سليمان ديميريل الى رياسة الجمهورية، دب النشاط والحيوية فى العلاقات العربية سلبا وايجابا، وفى العلاقات التركية الاسرائيلية ايجابا وتقاربا. ففى الوقت الذى اشتدت فيه الخلافات التركية مع كل من سوريا والعراق حول المياه، ومع العراق حول الاكراد، شهد منحنى العلاقات التركية الاسرائيلية صعودا كبيرا فى مجالات التعاون الاقتصادى والعسكرى، وهو ما تبرزه الاتفاقية التركية الاسرائيلية للتعاون العسكرى التى تمثل مؤشرا على جرأة التغير فى السياسة الخارجية التركية ازاء الصراع العربى- الاسرائيلى. وجوهر هذا التغير يكمن فى انه يتناقض مع احد المبادىء التى رفعها اتاتورك وتمثل موجها للسيادة الخارجية التركية، وهو مبدأ سلام فى الداخل سلام فى الخارج، كما يعبر عن انحياز سافر لاحد اطراف الصراع، وهو ما يتناقض مع سياسة التوازن والتعادل التى ميزت سياسة تركيا من قبل(٢٦).

وبالطبع، هناك تفسيرات عديدة لهذه التحولات فى السياسة الخارجية التركية، بعضها يتعلق بصراعات الداخل بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، والاخر يتعلق بالتحولات التى اعترت النخبة التركية الحاكمة بشقيها المدنى والعسكرى، وكذلك الضغوط التى تواجهها هذه النخبة من جراء المعارضة الاوربية لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوربى. وربما تصورت هذه النخبة ان امعانها فى علاقة قوية ومنحازة مع اسرائيل سوف يساعدها على الاندماج فى الاطار الاوربى اقتصاديا، ويسهل ما تواجهه من عقبات. يضاف الى ذلك ان النزعة العسكرية التى غلبت على سياسة تركيا فى مواجهة القضية الكردية وفشلها التام ايضا، واعتقادها الصارم بضرورة حصار ما ،تسميه بالدعم السورى، لحزب العمال الكردى التركى، ربما يفسران جزئيا الاتجاه الى نسج

علاقة عسكرية مع اسرائيل لتحقيق اكثر من هدف سياسى وعسكرى فى ان واحد. منها ما يخص الاقليم العربى ومنها ما يخص الاقليم الشرق اوسطى ومنها ما يخص ترتيب الاوضاع فى وسط اسيا ومحاولات التنسيق لملء الفراغ الامنى والسياسى هناك(٢٧). وما يهمنا هنا ان احد هذه الاهداف يكمن فى سعى تركيا الى تعظيم مساحة دورها فى مشروع بناء نظام اقليمى جديد، وذلك من خلال ارتباطها الوثيق مع اسرائيل بإعتبارها مركز هذا النظام حسب العملية الجارى تنفيذها. ولعل هذا السعى الى توسيع مساحة هذا الدور راجع الى ان هندسة المشروع اصلا لم تكن تعطى مساحة كبيرة للدور التركى، وحصرتها فى التعاون الاقليمى فى مسألة المياه. ومع اعترافنا بمشروعية سعى كل دولة الى تعظيم حجم الفوائد والعوائد التى تحصل عليها من علاقاتها الدولية، فإن المساعى التركية فيما يتعلق بتعظيم العوائد المتوقعة من الارتباط بمشروع نظام اقليمى جديد فى المنطقة ادت الى فقدانها ثقة الاطراف العربية حتى هؤلاء الذين يحرصون على تنمية علاقات عربية- تركية فى المجالات المختلفة، إذ بدا لهم ان الانحياز التركى للجانب الاسرائيلى، لا يقلل المصداقية التركية وحسب، ولكنه يجعل المنطقة عرضة لقيام تحالفات وتحالفات مضادة، وبالتالى يضرب فى الصميم فكرة نظام اقليمى جديد يقوم على التكافؤ والتوازن والتعاون فى المجالات المختلفة.

ما يعنينا هنا، الاستنتاج بأن التحركات التركية ازاء عملية التسوية واطراف الصراع العربى- الاسرائيلى وتوظيف الخلل فى القوة العراقية والضغوط التى تتعرض لها سوريا، والانحياز الى اسرائيل، وإن كان بهدف توسيع مساحة الدور المحتمل فى نظام اقليمى جديد، وتجاوز حالة التهميش وفقا للتصميم الاصلى لمشروع التسوية فى شقة الاقليمى، الا انه من الناحية العملية افقد ثقة الأطراف العربية فى الدور التركى اقليميا وانهى الى حد كبير مساحة الدور الذى افترض من قبل لتركيا ان تلعبه كجسر بين المشرق العربى والخليج واوربا. كذلك جعل فكرة قيام تركيا بدور ما فى الترتيبات الامنية فى المنطقة مسألة مشكوكا فيها وغير مقبولة عربيا، إن لم تكن غير مطروحة اصلا.

خاتمة :

يتضح من التحليل السابق ان البيئة الاقليمية لعملية التسوية بمستوياتها الثلاثة تفتقر الى الحد الادنى من التناسق الداخلى، ويرجع ذلك بالاساس الى أن الهندسة السياسية والاستراتيجية لمشروع التسوية قامت اساسا على :

١ - استغلال وتوظيف ظروف استثنائية ومحاولة تكريسها كخصائص هيكلية للاقليم المزمع انشائه.

٢ - انها اعتمدت فكرة المركز المتطور، الذى يتحلق حوله عدد من الهوامش التى ترتبط عضويا بهذا المركز، تعطيه الحياة وتمنحه التفوق دون ان تحصل على العائد المناسب لذلك لا سياسيا ولا أقتصاديا ولا أمنيا.

٣ - انها تعاملت مع قوى اساسية فى الاقليم وفق منطق الاستبعاد والمحاصرة، بكل ما يطرحه ذلك من أسباب منطقية للاعتراض ومحاولات الافشال ومساعى توسيع مساحات الدور المفترض على حساب ادوار الاخرين،

٤ - انها اعتمدت على ان هناك قوى خارجية ذات نفوذ سوف تجبر الاطراف المحلية على قبول هذا التصميم دون ان يشاركوا فى صياغته او وضع اطره المناسبة التى تتناسب مع احوالهم العامة.

وتعنى هذه الخصائص الأربع ان البيئة الاقليمية لعملية التسوية قائمة على تشوهات عضوية، كامنة فى التصور/ المشروع ذاته. ومن ثم فهو غير قابل للتطبيق، ولا يمثل مناخا صحيا لعملية التفاوض العربى الاسرائيلى ذاتها. وهنا يوجد تصوران لمواجهة هذه المعضلة:

الاول، ان يتم فك الارتباط السياسى والاستراتيجى بين عملية التفاوض الثنائية وبين عملية بناء نظام اقليمى جديد بالصيغة التى طرح بها. اى التركيز على عملية التفاوض وتحسين شروطها، وجعل مسألة التعاون الاقليمى وخلق اطر التعاون فى المجالات المختلفة مسئولية الاطراف الاقليمية انفسهم، يلجأون اليها بالطريقة المناسبة

وفى الوقت المناسب لهم، بمعنى تغييب عنصر الفرض الخارجى واعطاء مساحة أوسع للتصورات والتحركات المحلية.

الثانى، اعادة هيكلة الشق الاقليمى لعملية التفاوض ذاتها، ونعنى هنا اكثر من امر: دمج دول الجوار فى البنية الاقليمية الجديدة، اى التخلص من منطق الاستبعاد والغموض، وايضا الاخذ فى الاعتبار توجهات القوى الاساسية فى الاقليم وتصوراتها بشأن التسوية واستعادة الحقوق الفلسطينية والاسلامية، وتقليل «التركز» فى العوائد المفترضة لاسرائيل وفرض درجة اعلى من الالتزامات عليها وصولا الى درجة من التناسق بين اجزاء العملية ككل.

ولا يخلو كلا التصورين من عقبات عديدة تحول دون تطبقهما معا. فعلى سبيل المثال وحسب ما اشار الى ذلك باحثان فلسطينيان قبل خمسة أعوام، أى فى مرحلة متقدمة من عملية التسوية «هل سيكون بالامكان تطبيق اتفاقيات الحد من التسلح بين العرب واسرائيل دون النظر الى التطورات الكبيرة التى تحدث فى القدرات العسكرية التركية والاسرائيلية، وإلى اى حد يمكن منع انتشار اسلحة الدمار الشامل فى الساحة العربية الاسرائيلية فى ضوء البرامج النووية الايرانية والباكستانية، وماذا بالنسبة الى احتمال بروز احدى الجمهوريات الاسلامية فى وسط آسيا كقوة نووية فعالة على اطراف منطقة الشرق الاوسط. وما يزيد من تعقيد هذه المشكلات ان عملية دمج قوى الجوار فى الترتيبات الامنية – على سبيل المثال – تتطلب استعدادا مبدئيا للمشاركة السياسية فى عملية التسوية من قبل هذه القوى، واستعدادا اخر لتقبل هذه المشاركة من قبل اطراف التفاوض المباشرين من جهة اخرى، وهو امر يصعب توقعه»[٢٨].

وفى المقابل، فإن «الترتيبات الامنية التى تستثنى ايا من دول الجوار – ايران وتركيا– او كلتيهما قد تبدو انها استفزاز لهما ومحاولة لضرب طوق حصار حولهما، الامر الذى يشكل ارضية خصبة لقيام نزاعات وتوترات اقليمية جديدة، تتناقض مع فكرة وهدف قيام بنية امنية جديدة بالاساس»[٢٩].

وتزداد المشكلة فيما يمكن اعتباره، حال دمج أكبر لدول الجوار فى عملية التسوية، منحا لمزايا اكبر لهذه الدول على حساب المصالح العربية ذاتها. وحتى عملية الدمج هذه سوف تصطدم بدورها بحساسيات العلاقات والتنافسات الموجودة بين هذه القوى وبعضها، فليس ممكنا مثل ،ان تعالج مشكلة أمن الخليج بمعزل عن ايران، ولا مشكلة المياه الاقليمية بمعزل عن تركيا، ولكن فى المقابل يجب العمل على عدم تحميل البنية الامنية أكثر مما يمكن ان تستوعب،(٣٠).

وهكذا، فإن عملية الدمج سوف تسهم فى مزيد من الضغوط على عملية التسوية وتزيد من تشوهها القائم اصلا.

ومن ثم، تظل النتيجة ان التشوه القائم فى تصميم البعد الاقليمى للتسوية تسهم بدورها فى تشويه نتائجها سواء ما تعلق بالتفاوض او بنية اقليمية جديدة، الامر الذى يعنى اننا أمام ترتيبات مؤقتة، ومنجزات عارضة لن تصمد كثيرا امام عوامل التغيير الموجودة والكامنة فى المنطقة ذاتها.

الهوامش

١ – محمد خالد الأزعر، البيئة الاقليمية للمفاوضات، ملف «الطريق نحو سلام عربى اسرائيلى: القضايا والمشكلات»، السياسة الدولية، العدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣، ص ٨٥

٢ – المرجع السابق، نفس الصفحة.

٣ – د. محمد سعد أبو عامود، «لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السياسية السلمية فى المنطقة»، ملف السياسة الدولية السلام فى الشرق الاوسط على مفارق طرق، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص ٩٢.

٤ – أحمد سامح الخالدى وحسين جعفر اغا، «المفاوضات واحتمالاتها فى ظل علاقات قوى متغيرة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩١، العدد ٨، ص ٥.

٥ – المرجع السابق، ص ٦.

٦ – حول هذه الاثار تفصيلا يمكن الرجوع الى د. احمد يوسف احمد، «النظام العربى وأزمة الخليج»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٣/ ٤، خريف/ شتاء ١٩٩١، ص ص ٧ – ٢٨.

٧ – أحمد سامح الخالدى وحسين جعفر اغا، «بعض التحديات الاستراتيجية العربية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٣.

٨ – د. هيثم الكيلانى، «اثر التسوية على الأمن العربى» فى : د. احمد يوسف احمد (محرر)، التسوية السلمية للصراع العربى– الاسرائيلى وتأثيراتها على الوطن العربى، معهد البحوث والدراسات العربية.. المنظمة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨٤.

٩ – د. ناصيف حتى، «العرب وثورة التناقضات فى المفاهيم القومية والاقليمية والعالمية» ورقة عمل لحلقة نقاشية حول العرب والقومية والاقليمية والعالمية، المستقبل العربى، العدد ٢٠٠، اكتوبر ١٩٩٥، ص ١٨ (بتصرف).

١٠ – احمد سامح خالدى وحسين جعفر اغا، «البنية الامنية الجديدة ومصادر التهديد للأمن والاستقرار فى المنطقة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥ شتاء ١٩٩١، ٣٨.

١١ – كارلا كونينجهام ود. حسن جوهر، الاصولية الاسلامية ونظرية الدومينو قراءة فى السياسة الخارجية الامريكية تجاه الاسلام السياسى، السياسة الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص ١٨.

١٢ – د. ناصيف حتى، العرب وثورة التناقضات فى المفاهيم...، مرجع سابق، ص ٢١.

١٣ – المرجع السابق، نفس الصفحة.

١٤ – د. ناصيف حتى، «تأثير التسوية على النظام السياسى الاقليمى العربى»، فى د. أحمد يوسف احمد (محرر) التسوية السلبية للصراع العربى الاسرائيلى، ص ٤٦.

١٥ - حول التصورات الامريكية والاسرائيلية انظر د. احمد ثابت: تحديات ومخاطر الشرق اوسطية، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية رقم ٩٦، ابريل ١٩٩٥، ص ص ١٣-٢٥.

١٦ - حول التشدد الامريكي ودوافعه ازاء ايران وتطبيقاته من حصار اقتصادى وسياسى انظر: سفير احمد طه محمد، «ايران بين التكتلات الاقليمية والتحولات الدولية، السياسة الدولية ، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ٢١٣، ٢١٥.

١٧ - حول عملية ضبط التسلح فى اطار المفاوضات المتعددة وحالة الارتباك والغموض الذى تسببها المطالب الاسرائيلية والامريكية، وموقف مصر الحاسم منها والداعى الى شمولية موضوع الضبط، انظر د.عبدالمنعم سعيد واحمد ابراهيم محمود، ضبط التسلح فى الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد ٢٩، مايو ١٩٩٥، ص ص ٢٩-٣٩.

١٨ - انظر على سبيل المثال تقريرا حول مؤتمرات التعاون الاقتصادى الشرق اوسطية حيث ينتهى الى ان المشروعات التى كانت مصاغة فى مؤتمرى دار البيضاء ١٩٩٤ وعمان ١٩٩٥ صيغت بما يحقق درجة اكبر من المنفعة الاسرائيلية على حساب المنافع العربية سواء فى مجالى السياحة أو حركة الموارد المالية بإعتبارها مركز هذا التعاون، ولكن الامر تغير من حيث اهداف المؤتمر وطريقة صياغة مشروعاته وبيانه الختامى فى مؤتمر القاهرة ١٩٩٦، حيث لم يتبين مركزية الدور الاقليمى لاسرائيل وفرض مبدأ التعاون الاقليمى القائم على اساس التوازن بين الالتزامات والعوائد، انظر: نرمين السعدنى، مؤتمرات التعاون الشرق اوسطى الايجابيات والسلبيات، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ص ٢٤٦ - ٢٥٤.

١٩ - انظر تفاصيل اكثر فى د. محمد سعيد عبدالمؤمن، «العلاقات الايرانية- المصرية»، فى د. عبدالمنعم المشاط (محرر)، الدور الاقليمى لمصر فى الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤٣٥.

٢٠ - د. السباعى محمد السباعى، «النظام السياسى: التاريخ والدور الخارجى» فى ملف المسألة الايرانية: النظام السياسى والدور الاقليمى، وراق الشرق الاوسط، العدد ١٤، القاهرة ابريل/ يوليو ١٩٩٥، ص ٤٤.

٢١ - نقلا عن المرجع السابق، ص ٥١.

٢٢ - انظر فى ذلك: خالد فياض، العلاقات العربية- الايرانية بين الصراع والتعاون، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ٢٠٤. و «مستقبل حزب الله اللبنانى» فى ملف الأهرام الاستراتيجى، السنة الثانية، العدد الثانى فبراير ١٩٩٦، ص ص ١٧ - ١٨.

٢٣ – مزيد من التفاصيل فى د. محمد سعيد عبدالمؤمن، العلاقات المصرية الايرانية، مرجع سابق، ص ص ٤٣١– ٤٣٨.

٢٤ – أيمن السيد عبدالوهاب، مرجع سابق، ص ١٠٠.

٢٥ – مزيد من التفاصيل فى المرجع السابق، ص ص ٣٤٩– ٤٤٠.

٢٦ – د. محمد حرب، الرؤية التركية: ثلاثية الغرب واسرائيل والمال العربى «فى ملف الشرق الأوسط: المصطلح والرؤى الاقليمية، اوراق الشرق الاوسط، العدد ١٧، القاهرة يونيه ١٩٩٦، ص ص ٢٤– ٢٧. ولمزيد من التفاصيل حول الاتفاق التركى– الاسرائيلى ودلالاته الاستراتيجية وما يحمله من تهديدات كامنة ومحتملة بالنسبة لايران ومصر وسوريا ومزايا عسكرية واستراتيجية لكل من اسرائيل وتركيا انظر: «ابعاد اتفاق التعاون العسكرى التركى– الاسرائيلى»، ملف الاهرام الاستراتيجى، السنة الثانية، العدد الخامس مايو ١٩٩٦ ن ص ص ٤١– ٤٢.

٢٧ – حول هذه الاهداف والتنسيق التركى– الاسرائيلى فى اقاليم مختلفة، انظر د. احمد فؤاد رسلان، التقارب التركى الاسرائيلى فى الشرق الأوسط الى القوقاز، السياسة الدولية، العدد، ١٣ اكتوبر ١٩٩٧، ص ص ١١٥– ١١٨.

٢٨ – احمد سامح الخالدى وحسين جعفر اغا، «بعض التحديات الاستراتيجية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ١١.

٢٩ – المرجع السابق، ص ١٢.

٣٠ – المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) البيئة الداخلية لعملية التسوية : الحالة الفلسطينية

د. وحيد عبد المجيد

تنطلق هذه الورقة من افتراض أن البيئة الداخلية فى مناطق الحكم الذاتى، خلال الفترة من منتصف العام ١٩٩٤ الى نهاية العام ١٩٩٧، اثرت سلبياً على امكانات التوصل الى تسوية تضمن استعادة الحد الادنى من حقوق الشعب الفلسطينى.

وتتناول الورقة جانبا محددا من هذه البيئة الداخلية يتعلق بالبنية السياسية الانتقالية، التى تمخضت عن اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وتوابعه، بالتركيز على تكوين واداء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأثير ذلك على الاستعداد لمفاوضات الوضع النهائى، اخذاً فى الاعتبار العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة على عملية التسوية عموما، وعلى البيئة الداخلية فى مناطق الحكم الذاتى خصوصا.

وفى هذا الاطار، توجد علاقة وثيقة بين طبيعة البنية السياسية خلال المرحلة الانتقالية، وخصوصا تكوين وأداء السلطة الوطنية، وبين النتائج التى يمكن ان تسفر عنها عملية التسوية ايجابا او سلبا من منظور الحقوق الفلسطينية.

وتكتسب البنية السياسية، بهذا المعنى، أهميتها الكبرى فى الحالة الفلسطينية من الطابع المتدرج لعملية التسوية، الامر الذى يترتب عليه ارتباط قوى بين تكوين وأداء السلطة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية وبين ما سيكون عليه الوضع النهائى.

ويعنى ذلك أن القواعد التى يجرى ارساؤها خلال فترة الحكم الذاتى تؤثر على المستقبل الفلسطينى، خصوصا أن السلطة الوطنية هى المنوط بها التفاوض على الحل النهائى الذى سيتحدد بمقتضاه هذا المستقبل.

اولاً : العوامل المؤثرة على تكوين واداء السلطة الفلسطينية:

تأسست السلطة الفلسطينية، وتسلمت مهامها فى مناطق الحكم الذاتى، بموجب اتفاقات مع اسرائيل وضعت الأساس لقيام حكم وطنى على جزء من ارض فلسطين.

ولكن هذه الاتفاقات ليست المصدر الوحيد لشرعية السلطة الفلسطينية، خصوصا من منظور ارتباطها الوثيق بمنظمة التحرير التى اعترف بها معظم العالم ممثلا شرعيا لشعبها. هذا الاعتراف، يضفى على السلطة الفلسطينية شرعية تاريخية وقانونية ومعنوية تتجاوز الاتفاقات، رغم نجاح المفاوض الاسرائيلى فى صوغ هذه الاتفاقات على نحو نأى بها عن أسس الشرعية الدولية، وضمن استمرار تحكم سلطة الاحتلال فى كثير من أمور مناطق الحكم الذاتى.

ومع ذلك، كان فى امكان السلطة الفلسطينية أن توازن بين ارتباطها باتفاقات تقيد صلاحياتها وتفتح الباب واسعاً أمام فرض ضغوط اسرائيلية عليها، وبين ما يقتضيه تحقيق الاستقلال من وضع أسس بنية سياسية تتسم بالديموقرطية والكفاءة وطهارة اليد، على نحو يدعم قدرتها فى مواجهة الضغوط ويقدم نموذجا يلقى قبولا من شعبها واحتراما من العالم الخارجى ويؤكد جدارة اخلاقية، وليس فقط قانونية بالاستقلال.

ولكن كان بناء هذا النموذج يقتضى احداث قطيعة مع الارث التاريخى لنمط القيادة فى منظمة التحرير، ضمن التحول الضرورى من مرحلة «الثورة» الى مرحلة الاستعداد لبناء دولة، أو حتى دويلة، بالاستفادة من تقاليد ديموقراطية تعددية تكونت فى الأرض المحتلة فى مجرى عملية المقاومة المدنية التى كان لها الفضل الاول فى صمود الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع على مدى اكثر من ربع قرن.

غير أن القيادة الفلسطينية حملت معها الى الداخل ارثها التاريخى فى الخارج. مما افضى الى نمط تسلطى Authoritarian فى ادارة مناطق الحكم الذاتى. وساهمت ضغوط اسرائيلية وامريكية فى تكريس هذا النمط، الذى شجعته ايضا حكومات عربية تتبعه فى بلادها بأشكال مختلفة.

١ - الارث التاريخى:

يرتبط هذا الإرث بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، التى شهدت انحرافا سريعا منذ مطلع السبعينيات عن احد مبادئها، وهو المبدأ الذى ربط بين الديموقراطية والوحدة

الوطنية. وتضافرت عوامل عدة ذاتية وموضوعية، ليس هنا مجال الخوض فيها، لتدفع فى اتجاه نمط قيادى ينحو الى مركزة السلطة، وطغيان النزعة الفردية، وتضييق قاعدة المشاركة فى اتخاذ القرار الوطنى أو اضفاء طابع شكلى عليها. كما اتسم هذا النمط باستخدام المال الذى توافر بكثرة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، فى شراء الولاءات الشخصية على حساب اعتبارات الكفاءة.

وادى ذلك الى تحول الثورة الفلسطينية فى جانب منها الى ثورة «بترود ولارية» حسب تعبير محمد حسنين هيكل، الذى يرى فى هذا التحول نموذجا لم يسبق له مثيل فى التاريخ، إذ نشأت وتوثقت علاقة عجيبة بين أصحاب العقائد وخزائن البنوك، حيث كان غنى منظمة التحرير فى تلك الفترة «أسطوريا فى حجمه». ويفسر ذلك بأن دولا عربية نفطية سعت الى تبرئة ذمتها عبر الاغداق على المنظمة من المال الوفير الذى توفر لها. وهو يعتمد على احصاءات يمكن الوثوق من صحتها، وبعضها مستمد من قرارات القمم العربية، لاستنتاج أن مجموع ما تلقته المنظمة يتراوح بين ٤ و ٥ مليارات دولار، وهى ثروة هائلة عما كان متوافرا لدى دول نامية كثيرة(١). ويضيف هيكل فى الطبعة الانجليزية للكتاب نفسه، أن هذه الثروة لم يتبق منها عقب أزمة حرب الخليج الثانية سوى مبلغ يتراوح بين ١٥٠ و ١٨٠ مليون دولار(٢).

وفى غياب الرقابة والمحاسبة، كان طبيعيا أن تؤدى اساءة استخدام هذا المال الى اقتران التسلط بالفساد فى وقت مبكر. فكان افراط بعض قادة وعناصر المنظمة فى البذخ ظاهرا على نحو لم يسهل اخفاؤه، رغم أن دائرة الفساد تجاوزت الاطار الفلسطينى إلى الاطار العربى الأوسع. وصار نزوع البعض الى تحويل بطولات وتضحيات غيرهم الى ارصدة مالية لهم مضرب الامثال.

ولذلك لم يكن غريبا، وقد فرض هذا الارث نفسه على تكوين السلطة الفلسطينية، أن يعكس اداؤها استمرار هذا الاقتران بين التسلط والفساد. وكان هذا الارث بما اتيح لاصحابه من هيمنة وفرها لهم انفرادهم بالتوصل الى اتفاق أوسلو فى مفاوضات سرية، أقوى من أى تقاليد تعددية اكتسبها المجتمع الفلسطينى فى مجرى مقاومته للاحتلال. وهى تقاليد عرفنا جوانب منها فى انتخابات اتحادات الطلاب فى الجامعات، ومجالس

النقابات المهنية والغرف التجارية، وفى حركة حقوق انسان نشطة فضحت ممارسات الاحتلال. كما رأينا جانبا منها فى تجربة اللجان الشعبية خلال الانتفاضة الكبرى فى نهاية الثمانينات، والتى يرى البعض أن سعى بعض فصائل منظمة التحرير الى الهيمنة عليها، وليس فقط عنف سلطة الاحتلال تجاهها، هو الذى أدى الى تقويضها(٣).

ومن هنا، يمكن فهم لماذا سعت قيادة منظمة التحرير الى التوصل الى اتفاق مع اسرائيل من خلال قناة سرية فى أوسلو، وعبر مفاوضين لا يتوفر لهم الحد الادنى من الكفاءة، بدل مواصلة المفاوضات الرسمية التى كان يخوضها مفاوضون من أبناء الداخل. والأكيد أن الوفد الفلسطينى الى مفاوضات واشنطن كان أفضل حالاً بدرجة ما من المجموعة التى أدارت مفاوضات اوسلو، رغم انه لم يكن فى مستوى كفاءة الوفد الاسرائيلى، ولم يضم افضل ما هو موجود من كفاءات لدى الشعب الفلسطينى.

وقد لخص رئيسه السيد حيدر عبدالشافى مشكلة الارث التاريخى، ضمن تفسير استقالته من المجلس «التشريعى» الفلسطينى، بقوله: ان «المشكلة هى أن الرئيس عرفات، بحكم ممارسته الطويلة كقائد ثورى، ربما رأى أن هناك من يحاول تحويل المجلس الى منافس للسلطة. لكننى اوضحت له دائما أن المجلس هو عنصر قوة للسلطة، وليس عامل اضعاف لها بأى شكل»(٤).

غير أن مشكلة هذا المجلس، التى سنعود اليها لاحقا، هى واحدة فقط من مظاهر اختلال أداء السلطة الفلسطينية بحكم طبيعة تكوينها، على نحو يكرر مأساة معظم حركات التحرر الوطنى التى أقامت نظم حكم سلطوية أفقدت الاستقلال مضمونه ونزعت من حق تقرير المصير جوهره.

ولكن تبدو المأساة اكثر فداحة فى الحالة الفلسطينية، لأن الانزلاق نحو التسلطية بدأ مبكرا قبل الحصول على حق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال، وعلى نحو يضعف امكانات ذلك، وفى وقت بدأت رياح الديموقراطية تهب على البلاد التى سادها القمع والفساد بعد الاستقلال. ذلك أن حركات التحرر الوطنى السابقة فى «العالم الثالث» خيبت آمال شعوبها فى مرحلة شهدت جاذبية لنظم الحكم السلطوية الواحدية، بدعوى ضرورتها

لبناء الدولة وانجاز التنمية وهى دعوى ثبت، عبر التجربة، أنها لم تبن دولا حقيقية ولا أنجزت تنمية، إلا فى حالات استثنائية.

كما ارتبط الانزلاق الى التسلط فى بعض الحالات التى تتسم بانقسامات قبائلية واقليمية ودينية ولغوية، وخصوصا فى افريقيا، بآمال فى تحقيق التكامل القومى من خلال مصادرة التعددية. وهو ما ثبت أيضاً أنه كان وهما. بل وتبين أن الاعتراف بالتعددية هو السبيل الى تحقيق تكامل قومى حقيقى، كونه المدخل إلى مد الجسور والتفاعل والانصهار فى مجتمع واحد.

هذا فضلا عن أنه فى كثير من هذه الحالات، بدأ بناء النظام السياسى من الصفر تقريباً فى ظل مجتمعات تقليدية لا تعرف مفهوم المعارضة وتساوى بينها وبين التمرد او الخروج على الجماعة، واقتصادات بدائية، وانتشار هائل للأمية.

٢- الضغوط الخارجية:

ينبغى التمييز، هنا بين مستويين من الضغوط: أحدهما قبلته القيادة الفلسطينية من البداية سعيا الى بناء الثقة، واستخدمته لتعزيز هيمنتها على مناطق الحكم الذاتى، والاخر يتجاوز هذا الحد بعد أن صار عبئا على السلطة الوطنية وأخذ فى بعض الأحيان صورة املاءات مباشرة ومهينة.

قبلت القيادة الفلسطينية من البداية، بموجب اتفاق أوسلو ١٩٩٣ واتفاق القاهرة التنفيذى ١٩٩٤، المساهمة بقدر فى حماية أمن اسرائيل ومواطنيها، بما فى ذلك مستوطنون بقوا فى داخل قطاع غزة، ضمن الصفقة التى أطلقت يدها فى تكوين سلطة الحكم الذاتى بالتعيين الى حين اجراء انتخابات، الامر الذى اتاح لها ترتيب الأوضاع على أساس غير ديموقراطى.

وشجع هذا النهج كلا من اسرائيل والولايات المتحدة على الذهاب الى أبعد مدى فى الضغط على السلطة الوطنية، واعتبار التزامها بمتطلبات الأمن الاسرائيلى شرطاً لاكمال

المفاوضات ودليلا على «حسن سلوكها». هذا الضغط الذى بلغ ذروته عقب تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة فى اسرائيل فى منتصف ١٩٩٦، كان بدأ قبل تسلم السلطة الفلسطينية صلاحياتها. فقبل أن يجف «مداد» اتفاق واشنطن، الذى تم توقيعه فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، كان كل من الرئيس الأمريكى كلينتون ورئيس الوزراء الاسرائيلى رابين ووزير الخارجية بيريز يتبارون فى تأكيد أن محاربة التطرف تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق، وفى الحض على عدم السماح لمعارضيه بتعويق السلام.

ومع مضى الوقت، بات واضحاً أن المفهوم الاسرائيلى للعلاقة الأمنية مع السلطة الفلسطينية يتجاوز ضبط حركة هؤلاء المعارضين الذين اتفق الطرفان على وصمهم بـ «الارهاب» ويدخل ضمن رؤية تستهدف تحويل الكيان الفلسطينى الى أداة رئيسية، ان لم تكن الرئيسية، لحماية أمن اسرائيل. وصار مطلوب، إذاً، من الكيان الفلسطينى أن يؤدى هذه الوظيفة المحددة، التى يتفق عليها حزبا العمل والليكود رغم الاختلاف بين اسلوبهما. وكان اسحق رابين هو اول من عبر عن هذه الرؤية بوضوح حين اعتبر السلطة الفلسطينية «اكثر قدرة منا على محاربة الارهاب، لأن عرفات لا يخضع إلى محكمة عليا ولا يحسب حسابا لدعاة الحقوق المدنية» على حسب تعبيره(٥).

والفرق بين رابين ونتانياهو هو أن الاول (ومعه بيريز) دمج الجانبين الامنى والسياسى، فيما يفصل الثانى بينهما، ويعطى الجانب الامنى أولوية قصوى، ويسعى الى جعل السلطة ذراعا لجهاز الأمن الداخلى الاسرائيلى «شين بيت».

ولأن هذه السلطة قبلت المبدأ ابتداءً، واضعفت نفسها عبر تكبيل شعبها، صار صعبا عليها مواجهة التطرف فى الزامها بالتعاون الامنى، حتى بعد أن بلغ هذا التطرف حد اعطاء الحكومة الاسرائيلية نفسها الحق فى تقويم سلوك السلطة حسب مدى التزامها بهذا التعاون، واصدار أوامر مباشرة لها.

ولم يعد فى امكان السلطة أكثر من ابداء التبرم احيانا حين يصير الأمر ماسا بكرامة رئيسها على نحو سافر، مثلما حدث فى مطلع العام ١٩٩٧ عندما لم يجد ديفيد ليفى

حرجا فى مطالبة السيد ياسر عرفات الذى كان فى جولة خارجية بالعودة الفورية الى غزة لوقف العنف.

وقتها رفض عرفات، وعد من أركان سلطته، تلقى أوامر من وزير خارجية اسرائيل. ولكنه رفض متأخر بعد أن صار صعبا، ولكن ليس مستحيلا، مراجعة العلاقة مع اسرائيل على الصعيد الأمنى، بما يقتضيه ذلك من اعادة بناء السلطة نفسها على أساس ديمقراطى يتيح موازنة الضغط الاسرائيلى بضغوط من البيئة الداخلية الفلسطينية.

ولكن فى ظل الطبيعة الحالة للسلطة، لا يمكن توقع اكثر من تعبيرها عن الضجر كلاما وليس فعلا، مع مواصلة الالتزام بمهامها الامنية حتى فى أكثر اللحظات توترا، مع امكان ابطاء جهدها فى هذا المجال من حين الى آخر.

وفى ظل الطبيعة الحالية للسلطة، ايضا، تفتقد مناطق الحكم الذاتى المناخ السياسى اللازم لاجراء حوار وطنى جاد، خصوصا مع حركة «حماس» فى شأن ضبط عمليات المقاومة المسلحة على نحو يقلل الضغوط الاسرائيلية والأمريكية. وهو ما سنعود اليه. ولذلك، لم تلتزم حركة «حماس» بتفاهم توصلت اليه مع السلطة فى اواخر العام ١٩٩٥ على عدم القيام بعمليات انطلاقا من مناطق الحكم الذاتى، لان السلطة لم تلتزم بدورها بوقف اعتقال عناصر الحركة الذين لا يمارسون نشاطات مسلحة. فقد اظهرت السلطة ضعفا شديدا ازاء الضغوط الاسرائيلية، التى صارت تستهدف تدمير ما اطلق عليه «البنية التحتية للارهاب»، وليس فقط مواجهة أعمال «الارهاب»، وترتب على ذلك رفض الجناح العسكرى لـ «حماس» التفاهم مع السلطة. وأدى ذلك الى ازدياد الضغوط الاسرائيلية وخصوصا عقب عمليتى القدس فى ٣٠ يوليو و ٤ سبتمبر ١٩٩٧.

وبعد ما كان عرفات اعلن فى ١٦ اغسطس انه لن يسمح لاسرائيل بأن تملى عليه اجراءات، شنت اجهزته الامنية حملة اعتقالات فى اول سبتمبر عشية زيارة وزيرة الخارجية الامريكية الى المنطقة. ولكنها لم تكن كافية، حسب التقويم الاسرائيلى الذى صار دوريا لأنها «ليست الحملة الصارمة الحقيقية. انهم ليسوا الاشخاص الذين طلبنا اعتقالهم باعتبارهم مرتكبى العمليات الارهابية»(٦). ولكن التقويم جاء اكثر ايجابية فى

١٤ سبتمبر عقب حملة اعتقالات تالية: «نحن نتلقى تقارير عن خطوات ايجابية مبدئية للسلطة الفلسطينية ضد الارهاب. ونأمل أن تكون جادة، وليست مجرد استعراض»[٧].

وحين اشتدت حملة السلطة، وشملت اغلاق ١٦ جمعية اجتماعية، كان التقويم الاسرائيلى أفضل، وجاء على لسان رئيس الوزراء نفسه: «نحن نراقب هذه الحملة. ونأمل أن تكون تعبيراً عن جهد حقيقى لضرب البنية التحتية للارهاب. واذا كان الامر كذلك، فإنها اشارة جيدة»[٨].

ونلاحظ هنا حرصا على طلب المزيد، الأمر الذى يجعل السيف مسلطا على رقبة السلطة دائماً، ويزيدها ضعفا على ضعف، ويشغلها عن القضايا الأساسية فى المفاوضات، ولا يترك لها مجالاً حتى لاستغلال ما تتعرض له حكومة نتانياهو من انتقادات دولية واسعة.

ثانيا: اداء السلطة الفلسطينية:

لا يثير هذا الوضع الذى آلت اليه السلطة الفلسطينية استغرابا. فهو نتاج طابعها التسلطى المهيمن وأدائها الذى يفرز قمعا واستبعادا وفسادا. وهى أقرب ما تكون الى نمط السلطة الفردية المستندة على أجهزة أمنية أكثر منها على حزب أو حركة سياسية. ورغم اعتمادها على كوادر لحركة «فتح»، تظل الولاءات الشخصية ولامتيازات، هى الأساس.

ومن أهم سمات السلطة الفردية أنها تحاك على مقاس الحاكم (الرئيس)، الذى اثبت قدرة فذة على الاستمرار فى مرحلتى «الثورة» و «الدولة» مستخدما الاساليب نفسها فى معظم الأحيان، فى الوقت الذى تغير قادة الطرف الاخر فى الصراع- السلام، وترك الحكم ستة رؤساء حكومات هم اشكول ومائير وبيجين وشامير ورابين (اغتيل) وبيريز، وأربعة رؤساء دولة هم شيزار وكاستير وفانون وهيرتزوج.

ولا يتسع المجال، هنا، لتحليل متكامل لأداء السلطة الفلسطينية. ولذلك، نركز على ثلاثة جوانب تلحق ضررا بالغاً بالبنية الداخلية الفلسطينية، من منظور مستقبل التسوية.

١- تهميش المجلس «التشريعي» :

هناك نمطان شائعان فى أسلوب تعامل نظم الحكم التسلطية مع المؤسسة التشريعية بهدف الحاقها بنظام الحكم لتصير تابعة له يمرر من خلالها ما يريده من قوانين، أو تهميش دورها ومحاصرتها حين لا يكون ممكنا الحاقها.

وقد حالت ظروف موضوعية، اهمها تقاليد التعددية فى الداخل الفلسطينى والتى يحتاج تقويضها الى وقت، دون الحاق المجلس «التشريعى» الفلسطينى رغم مقاطعة القوى الراديكالية انتخاباته التى جرت فى يناير ١٩٩٦، وسيطرة حركة «فتح» على نحو ٨٠٪ من مقاعده. ولذلك، سعت السلطة مؤقتا الى تهميشه ومحاصرته بانتظار توافر ظروف تتيح الهيمنة عليه، بدل ان تعتمد عليه مدخلا الى حوار وطنى يدعم مركزها فى مواجهة الضغوط الاسرائيلية.

وكان موقف رئيسها تجاهه احد أهم المؤشرت الداخلة على طبيعتها الفردية، اذ لم يتحمل مشاركة المجلس فى صنع القرار، ولو عن بعد، رغم القيود المفروضة عليه بحكم اتفاق أوسلو. وهى قيود لا تجيز تسميته مجلسا تشريعيا الا على سبيل المجاز. ولكنه لا يختلف فى ذلك، من الناحية الفعلية، عن برلمانات الدول التى تخضع لنظام حكم تسلطية. بل على العكس، بذل المجلس الفلسطينى أو بعض أعضائه على الأقل جهودا لانتزاع حقه فى ممارسة دوره، على نحو لا تفعله برلمانات دول عربية مستقلة. ولكن ادارت السلطة ظهرها له، ولم تتعاون معه، وحجبت عنه المعلومات حتى فى مجال المفاوضات مع اسرائيل، وتجاهلت قوانين أصدرها، وتوصيات اتخذها وخصوصا فى شأن شكاوى من ممارسات أجهزة أمنية وانتهاكات لحقوق الانسان وحالات فساد صارخة.

وكانت استقالة د. حيدر عبدالشافى، وهو أبرز أعضاء المجلس وأكثرهم شعبية، فى اخر سبتمبر ١٩٩٧ تعبيراً عن يأسه من امكان تفعيل دور المجلس أو تحقيق اصلاح يحد من الطابع الفردى للسلطة.

واذا أخذنا فى الاعتبار ما أعلنه عبدالشافى من أنه كان يعتزم الاستقالة قبل شهور، ولكنه ارجأها املاً فى أن ينضم اليه أعضاء آخرون، يجوز اعتبار اقدامه عليها منفردا بمثابة مؤشر على امكان نجاح السلطة قريبا فى الهيمنة التامة على المجلس والحاقه بها، واستخدامه فى دعم نفوذها بدل تهميشه ومحاصرته.

واذا حدث ذلك، ستكون دلالته بالغة الخطورة ليس فقط من منظور تكريس الطابع الفردى المهيمن للسلطة، ولكن أيضا على صعيد تأكيد فعالية أسلوب منح العطايا. فقد سعى كثير من أعضاء المجلس الى الحصول على بعض عطايا، خصوصا سيارات، من السلطة. كما قبل هؤلاء جمائل اسرائيلية، من نوع منحهم بطاقات «الشخصيات المهمة جدا V.I.P»، بدل الاصرار على أن تكون حرية الحركة التى يتمتعون بها نابعة من مكانتهم باعتبارهم ممثلين منتخبين من شعبهم.

٢ - قمع منهجي للمعارضة:

سبقت الاشارة الى خضوع السلطة الفلسطينية للضغوط التى تستهدف تحويلها الى أداة لحماية أمن اسرائيل، والى الأجواء العامة التى حالت دون اجراء دور وطنى جاد، الأمر الذى أدى الى اطلاق يد الأجهزة الأمنية فى تعقب الناشطين من معارضى «اوسلو» ودعاة الاصلاح السياسى، وخصوصا عناصر حركة «حماس».

ورغم أن نشوب حرب أهلية فلسطينية كان مستبعداً من البداية، فقد ساهم القمع المنهجى فى حدوث تدهور شديد فى البيئة السياسية. وتتحمل المعارضة، بدورها، قدراً من المسؤولية عن هذا التدهور، كونها اخفقت فى تكييف أوضاعها وتطوير أساليبها لتتلاءم مع الوضع الجديد، ووضعت السلطة فى موقف حرج دفعها الى تصعيد أعمال القمع. ولكن يقع القدر الأكبر من هذه المسؤولية على عاتق السلطة، التى تغلب فى داخلها اتجاهاً لا يعترف بدور المعارضة ولا يرى أي إيجابيات فى استمرار المقاومة للحفاظ على خيار بديل فى حال اخفاق عملية السلام. كما لم يبد هذا الاتجاه السائد أدنى تقدير لحرص المعارضة على تجنب حرب أهلية. وهو حرص ظهر واضحا فى وقت مبكر، إبان احداث «الجمعة الاسود» ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ حين فتحت الشرطة الفلسطينية النار على المصلين امام مسجد فلسطين فى غزة، لمنع خروج مسيرة دعت اليها «حماس»، ما أدى الى مقتل ١٥ شخصا واصابة اكثر من ٢٠٠ آخرين.

فقد اصدرت «حماس» بيانا دعت فيه أنصارها الى الحكمة والتعقل، وطالبت بعقد اجتماع مع السلطة من أجل حقن الدماء، فى الوقت الذى اتجهت حركة «فتح» الى

التصعيد فى بيان متزامن واتهمت حركة «حماس» و «الجهاد الاسلامى الفلسطينى» بما سمته «تنفيذ مخطط تآمرى لحساب جهات أجنبية دفعتهما الى افتعال المواجهات»[١٠]. وعبر السيد ياسر عرفت عن المعنى نفسه مؤكدا أنه لن يسمح «لأى قوى تتلقى أوامر من الخارج بتقويض الحلم الفلسطينى فى الوحدة الوطنية»[١١].

ولكن هذا التصعيد لم يثن قادة «حماس» عن سعيهم الى التهدئة، وواصلوا هذا السعى فى خطب الجمعة التى ألقاها بعضهم يوم ٢٥ نوفمبر. وحرص أحدهم (سعيد صيام) على إن يخطب فى المسجد نفسه الذى وقعت امامه المذبحة، داعيا الى الهدوء وتجنب الاقتتال، وإن اتهم السلطة ضمنيا بأنها «لم تراع حرمة الدم الفلسطينى»[١٢]. واهدرت السلطة فرصة كانت سانحة لاجراء حوار وطنى جاد، وليس على شاكلة الحوارات التى اجريت بعد ذلك. وبدا أنها غير قادرة حتى على المناورة ازاء الضغوط الاسرائيلية التى تكاثفت فى تلك الفترة، بدعم امريكى مباشر بلغ احدى ذراه خلال جولة كلينتون فى الشرق الاوسط فى اكتوبر ١٩٩٤، والتى تضمنت لقاء مع عرفات لم يجد الرئيس الامريكى ما يعنيه فيه إلا الحصول على تعهد بضرب «الارهاب».

وهو تعهد اثبتت السلطة التزامها به، قبل ايام من مذبحة «الجمعة الاسود» عبر حملة اعتقالات عشوائية اعقبت عملية انتحارية وقعت قرب مستوطنة نتساريم فى قطاع غزة واسفرت عن مصرع ٣ ضباط اسرائيليين. وقتها اعلنت السلطة انها «تثمن الاجراءات التى اتخذتها الشرطة»، واكدت «عدم التساهل»[١٣] ازاء مثل هذه العمليات بدل استثمارها فى تحريك يهدف الى اثارة قضية مستوطنات غزة مجددا.

وصار توجيه ضربات الى المعارضة سلوكا متكررا، وخصوصا عقب وقوع عمليات مسلحة ضد اهداف اسرائيلية، الامر الذى شجع رئيس وزراء اسرائيل الحالى بنيامين نتانياهو على الذهاب الى أبعد مدى فى ضغوطه التى صار واضحا أنها لا سقفا لها. وبعد ما كان مطلوبا من السلطة ضرب «الارهاب». أصبح عليها أن تضرب أيضا «بنيته التحتية» التى تنصرف فعليا الى جزء مهم من مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى.

وهكذا كان قرار اغلاق ١٦ من هذه المؤسسات فى قطاع غزة فى آخر سبتمبر مؤشرا

على تدشين مرحلة جديدة فى سياسة القمع المنهجى. ومن بينها مؤسسات تعتبر جزءا من «البنية التحتية» للمجتمع المدنى. وساهمت فى دعم صمود الشعب الفلسطينى ازاء اجراءات الحصار الاسرائيلى، الامر الذى يعنى دعما ضمنيا للسلطة نفسها فى مواجهة هذه الاجراءات. وكانت احدى هذه الجمعيات وهى «الجمعية الإسلامية» تقدم مساعدات مالية وتموينية غير دورية الى نحو ١٥ ألف عائلة فى القطاع، فضلا عن معونات شهرية منتظمة الى ٦ آلاف عائلة(١٤).

ولذلك، كان طبيعيا أن تطالب هذه العائلات، وغيرها، السلطة باعادة فتح الجمعيات، وأن يعتصم عشرات من النساء أمام مقر المجلس «التشريعى» فى رفح احتجاجا على قرار الاغلاق(١٥). ولو ان هناك قضاءً مستقلا فى مناطق الحكم الذاتى، ما كانت السلطة تمكنت من اتخاذ اجراءات من هذا النوع. ولكن غياب هذا القضاء يزيد من فداحة سياسة القمع، التى يبدو أحيانا أن السلطة الفلسطينية تفتخر بها، عكس الحكومات المماثلة التى تسعى الى اخفاء انتهاكاتها ما استطاعت.

فكان مثيرا للدهشة دعوة ممثلى الاعلام العالمى الى مشاهدة عملية تنفيذ قرار اغلاق المؤسسات الاجتماعية، سعيا الى اثبات «حسن السلوك». ولم تكن هذه المرة الأولى، اذ سبقها دعوة هؤلاء الى زيارة السجن المركزى فى غزة لاثبات أن السلطة تعتقل «الارهابيين». وهو ما دفع كاتبا أذهله ذلك الى القول ان «هناك طرقاً أكثر تحضراً تحتفظ فيها السلطة بكرامتها وهى تسعى الى الحصول على شهادة حسن سير وسلوك من الاسرائيليين»(١٦).

وربما لا يكون هناك عيب أكثر من أن يقول المسؤولون عن السجن، حسب ما سجله مراسل وكالة «رويتر»، إن اقل من ثلث المعتقلين وجهت اليهم تهم أو حوكموا(١٧). فهذا اعترف بأن الثلثين غير متهمين بشيء، مما يعنى أنهم معتقلون ارضاء لاسرائيل والولايات المتحدة، وان رابين كان مصيباً حين اعتبر السلطة الفلسطينية اكثر قدرة من اسرائيل على قمع المقاومة كونها منفلتة من الضوابط القانونية والمعنوية، ولا تحسب حساباً لانتقادات الهيئات المعنية بحقوق الانسان.

فقد طال القمع بعض الهيئات الفلسطينية أو اعضاء فيها، فى الوقت الذى تصم السلطة آذانها ازاء انتقادات الهيئات العربية والدولية، بدل استثمار حرص بعضها على استنكار الضغوط الاسرائيلية والامريكية على نحو ما ورد فى التقرير الاخير لمنظمة «ووتش» الصادر فى اخر سبتمبر ١٩٩٧ عن «حقوق الانسان فى ظل السلطة الفلسطينية». فقد حمل هذا التقرير على «ضغوط تمارسها اسرائيل والولايات المتحدة على السلطة من اجل قمع العنف دون الاهتمام بالوسائل المستخدمة». كما انتقد المدير التنفيذى لـ «ووتش» كينيث روث الادارة الامريكية لان «معالجتها للقضايا الامنية قصيرة النظر»، ولانها «تشجع الالتجاء الى تدابير تعسفية»(١٨).

وليس هنا مجال تناول انتهاكات حقوق الانسان فى مناطق الحكم الذاتى. ولكن يجدر التنويه الى ان القمع ليس مقصورا على معارضى أوسلو، أو مشجعى المقاومة المسلحة. فما ان تتكرس آليات القمع، وتنفلت من اى قيد، حتى تصير سياسة معتمدة، لا تحدها حدود. ولذلك،كان طبيعيا ان تستسهل السلطة واجهزتها المعنية الالتجاء الى القمع حتى فى التعامل مع قضايا مطلبية لا صلة لها بالسياسة. ومثال واحد يكفى هنا: طلب المعلمون فى ابريل ١٩٩٧ زيادة رواتبهم المحدودة، فاتهمتهم الجهات المعنية فى السلطة بأنهم يحاولون اثارة اضطرابات سياسية عندما شكلوا لجنة تنسيق تتابع مطلبهم، وتم الزج بأعضائها فى السجن، وتشكيل لجنة من اجهزة الأمن لـ «التفاهم» مع المعلمين، فى الوقت الذى انتقد عقلاء فى حركة «فتح» هذا الاسلوب الذى تتجاوز فجاجته ما يحدث فى أعتى نظم الحكم التسلطية. وكانت النتيجة أن نظم المعلمون اكبر وأهم اضراب مطلبى منذ ان تولت السطلة صلاحياتها، الامر الذى اضطرها الى الافراج عن المعتقلين. ولكنها ظلت تماطل فى الاستجابة لمطالب قطاع من شعبها منوط به جانب من أهم جوانب المستقبل الفلسطينى، من خلال تعليم نحو نصف مليون طالب وطالبة فى الضفة والقطاع، فى الوقت الذى تهدر الاموال فى أعمال فساد مبكرة لم يصبر المتورطون فيها الى حين الحصول على الاستقلال.

٣ - استشراء الفساد :

كان مذهلا الكشف فى مايو ١٩٩٧ ، بعد ثلاث سنوات فقط من قيام السلطة الفلسطينية ، عن هدر فى الأموال العامة قدره ٣٢٠ مليون دولار، فى الوقت الذى تعانى كثرة من الفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى شظف العيش وتعيش فى حال عوز شديد.

وكان مذهلا أكثر أن تسوف رئاسة السلطة فى اتخاذ اجراءات لمواجهة الفساد الذى استشرى، رغم اجماع المجلس «التشريعى» على ضرورة الاسراع فى هذه المواجهة.

ومع ذلك، تظل هناك نقطة ضوء فى هذا المجال، كون الكشف عن الفساد جاء من هيئة الرقابة العامة التى اصدرت تقريرا اوضح وجود فساد فى اوساط السلطة ترتب عليه هدر فى الاموال العامة. والتقط المجلس «التشريعى» الخيط، وشكل لجنة خاصة للتحقيق. وانتهت اللجنة الى أن مشكلة الفساد أعمق وأن حجمها اوسع نطاقاً مما ورد فى تقرير هيئة الرقابة الذى وصفته اللجنة بأنه تعامل مع الصغائر وتجاهل كبائر الأمور، وطالبت بإجراء تغيير حكومى قبل نهاية اكتوبر ١٩٩٧ ، واحالة عدد من المسؤولين بينهم وزراء على المحاكمة. والأهم من ذلك أن اللجنة حذرت من أن اجهزة السلطة «لا تعمل ضمن هيكلية أو آلية أو أدوات أو سياسة واضحة» وطالبت بالاعتماد على الكفاءة والخبرة والتخصص.

وفضلا عن ذلك، شكلت رئاسة السلطة لجنة اسندت رئاستها الى احد المسؤولين فيها، وضمت عدداً من المختصين فى شؤون المحاسبة والقانون. واعدت هذه اللجنة بدورها تقريرا لم تعلن نتائجه. واذا كان لعدم اعلانها دلالة، فهى أن هذه النتائج ليست بعيدة عن ما ورد فى تقرير هيئة الرقابة العامة ولجنة المجلس التشريعى.

وكان مفترضا ان يؤدى ذلك كله الى حركة تنظيف شاملة للسلطة تستبعد من سماهم عضو لجنة «فتح» المركزية السيد عباس زكى «رموزا حملهم الرئيس عرفات على اكتافه، وهم لا يستحقون. وكان لزاماً ان يلقى بهم بعيدا وان يتخلص من كل المستوزرين، ويأتى بوزارة تكنوقراط بعيدة عن الادعاء التاريخى بالدور النضالى، وبعيدة ايضا عن الانتساب الى القوى والمحاور والفصائل الفلسطينية، وعلى مستوى من الكفاءة والخبرة. فهذا الشعب

فقير، ويعتمد على الدول المانحة التى لا تعطى إلا بشروط. وأى أخطاء تعد كسراً لعظام الشعب، من خلال اشخاص عديمى المسؤولية يتصرفون فى الملكية العامة»(٢٠).

وواضح، ان هذا الطرح ينصرف الى اعادة بناء السلطة على أسس تعتمد الكفاءة وليس الولاء الشخصى، الامر الذى يعنى تغييرا جوهريا يبدو تحقيقه صعبا، ولكنه ليس مستحيلا.

غير أن البدء فى محاربة الفساد لا يمكن أن ينتظر مثل هذا التغيير. ففى الامكان اتخاذ اجراءات تحقق تغييرا جزئيا على قاعدة مواجهة الفساد فى اطار البناء الحالى للسلطة، سعيا الى تحسين نسبى فى الاداء وليس الى ترشيده كليا. ولكن حتى التغيير الجزئى لم يحدث، اذ ادارت رئاسة السلطة ظهرها الى توصيات المجلس «التشريعى»، فى الوقت الذى شن المتهمون بالفساد حملة عليه وعلى هيئة الرقابة.

ومثلما يحدث كثيراً عند اثارة قضايا فساد فى نظم الحكم السلطوية، تنقلب الأوضاع ويشن المتهمون هجوما على كاشفى فسادهم مستغلين سلطتهم ونفوذهم ليس فقط زعما بأنهم من أطهر الاطهار، بل اتهاما لغيرهم بأنهم يشوهون الصورة لمصلحة «العدو» الذى قد يكون داخليا أو فى الخارج. وفى بعض الاحيان يحال كاشفو الفساد، وليس المتهمين به، على المحاكمة.

ويتيح بقاء المتهمين بالفساد فى مواقعهم فرصا لهم لاستغلال نفوذهم على نحو قد يصل الى حد التخلص من الأدلة التى تدينهم فى حال اجراء تحقيق معهم. ولذلك، تعرف نظم الحكم الديموقراطية، عكس السلطوية، قواعد تكفل تنحى المسؤولين المتهمين بالفساد فور توجيه اتهام لهم حتى لا يستغلوا نفوذهم الرسمى من أجل الافلات بجرائمهم.

وفى الحالة الفلسطينية، التى نتحدث عنها، بقى المتهمون بالفساد فى مواقعهم، وشن بعضهم حملة شهر فيها سيف الاتهام بأن هناك من يسعى الى تدمير سمعة السلطة لمصلحة اسرائيل! واكتفى بعض آخر بوصف الاتهامات المتعلقة بالفساد بأنها من أعمال محاكم التفتيش! وهكذا تصير عملية المحاسبة والمساءلة، التى هى من صميم الحياة السياسية فى العصر الحديث، أعمالا شائنة تنتمى الى العصور الوسطى!.

وظل الامر معلقا حتى اعداد هذه الورقة، اذ قررت رئاسة السلطة فى اخر سبتمبر ١٩٩٧ تشكيل لجنة حكومية اخرى من «وزارة» العدل ومكتب النائب العام و «كفاءات» متخصصة لبحث ودراسة الوقائع التى وردت فى تقرير لجنة المجلس التشريعى. وهكذا يبدو ان السلطة الفلسطينية تعتزم السير على طريق نظم حكم عربية لا ترى اهمية لتغيير أو اصلاح، وتصر على تجميد الأمور أيا كان حجم المشاكل، وتحجم عن مواجهة الفساد متذرعة بأنه موجود فى كل مكان فى العالم.

وليس بعيدا ان تكون جهات فلسطينية على صلة بالمتهمين بالفساد هى التى سربت الى جريدة ايطالية «كورييرى ديللاسيرا» ما نشرته فى ١٩ اكتوبر عن اختلاسات من اموال حركة «حماس» بهدف إثبات أن الكل فى الفساد سواء. وهى حجة تلتجىء اليها نظم الحكم السلطوية حين تفوح رائحة الفساد.

فقد اوضح الصحفى الايطالى، الذى كتب عن اختلاسات من أموال «حماس» بلغت نحو ٣٠ مليون دولار، انه استقى معلوماته من مصادر فلسطينية قريبة من السلطة فى غزة ورام الله، وانه لم يستطع التأكد من صحتها[٢١] . وحتى بافتراض صحة هذه المعلومات، فهى لا تبرر استشراء الفساد فى أوساط السلطة. وهو افتراض يصعب التأكد من سلامته، فى ضوء ما تضمنه تقرير الصحيفة الايطالية من أخطاء، واسراع السيد عبدالعزيز الرنتيسى الى نفى ما ورد فيه من معلومات نسبت اليه اتهامه مؤسستان يديرهما فلسطينيون فى لندن باختلاس هذه الاموال لمصلحة بعض قادة «حماس» فى الخارج. كما ان اعتبار هاتين المؤسستين، وهما «انتربال» الخيرية و «قدس بريس» الاعلامية، من أذرعة «حماس» مشكوك فيه، خصوصا أن الاولى سبق أن برأتها لجنة مراقبة العمل الخيرى فى لندن من «اتهام» مماثل وجهته اليها اسرائيل فى العام الماضى، وأجرى بناء عليه تحقيق رسمى خلص الى عدم صحته.

ثالثا : انعكاسات البيئة الداخلية على الموقف التفاوضي الفلسطيني :

حين انزلقت حركات التحرر الوطنى نحو التسلط فى كثير من أنحاء «العالم الثالث» كانت بلادها حصلت على الاستقلال فعلا. واذا كان هذا التسلط فرغ الاستقلال من

مضمونه، فالأرجح، أن تأثيره سيكون اكثر فداحة فى الحالة الفلسطينية كونه بدأ قبل نيل الاستقلال.

وقد سبقت الاشارة الى التأثير السلبى للسلطة الفردية على العملية التفاوضية التى اسفرت عن اتفاق اوسلو وتوابعه. ويخشى ان يكون هذا التأثير اكثر سلبية فى مفاوضات الوضع النهائى.

فإلى جانب سوء اداء السلطة الفلسطينية عموما، نجحت حكومة نتانياهو فى دفعها الى الانشغال بشعارات الأمن وارباكها بخطوات الاستيطان الى حد بدت معه اشبه بسفينة معطوبة تتقاذفها أمواج السياسة الاسرائيلية من مطلب أمنى الى آخر، ومن خطورة استيطانية الى غيرها.

وفى هذه الاجواء، وآخذا فى الاعتبار طابع السلطة واداءها، يصعب تصور أن تكون مستعدة جديا لخوض المفاوضات الخاصة بالحل النهائى، والتى يسعى الجانب الاسرائيلى الى البدء فيها قبل الانتهاء من القضايا المعلقة فى المرحلة الانتقالية.

وليس خافيا أن السعى الى تسريع المفاوضات النهائية، على هذا النحو، يستهدف القفز على التزامات لم تف بها اسرائيل، وخصوصا على صعيد اعادة الانتشار فى الضفة الغربية، وبالتالى تقليص المساحة التى يمكن ان تنسحب منها اسرائيل فى النهاية. وربما يريد نتانياهو، ايضا، كسب وقت لاعتبارات انتخابية. فاذا كان لابد من انهيار عملية أوسلو، فليكن ذلك قبل وقت كاف من موعد الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، حتى تتاح له فرصة من أجل احتواء تأثير «الشظايا» التى قد تنجم عن انفجار العملية.

ولذلك، يبدو التحفظ الذى ابدته السلطة الفلسطينية على اقتراح الدخول مباشرة فى مفاوضات الوضع النهائي، سليماً ولكنه لا يغنى عن استعداد جاد لهذه المفاوضات، لا يمكن ان يتوافر ما لم تراجع السلطة اداءها وتجرى اصلاحا حقيقيا يتيح الاعتماد على الكفاءات، وليس على الدائرة الضيقة من المفاوضين الذين ثبت عجزهم وضعفهم وقلة حيلتهم فى المفاوضات السابقة باستثناءات نادرة تتعلق بمشاكل صغيرة نجح بعضهم فى تحقيق انجاز فيها، وأهمها مشكلة الاستيلاء على بيت عربى فى منطقة «رأس العامود» فى

سبتمبر ١٩٩٧، حيث نجح المفاوض الفلسطيني في احباط محاولة اسرائيل جعل الحل الوسط الذي يقضي بالسماح لطلاب مدرسة دينية يهودية بالوجود في هذا البيت خلال النهار فقط بمثابة وضع مؤقت لفترة محدودة. فقد حصل المفاوض على التزام امريكي بعدم تغيير هذا الوضع إلا بموافقة فلسطينية.

وهذا هو السبيل الوحيد لتجنب استمرار امتلاك المفاوض الاسرائيلي، لأكثر كفاءة واستعدادا، زمام المبادرة، كونه جاهزاً بخطة متكاملة «خطة الون زائد» تسرب الى صحف اسرائيلية بعض من ملامحها الاساسية، وليس هنا مجال الخوض فيها. ولكن ينبغي التنبيه الى ان مؤداها هو ايجاد كيان فلسطيني هزيل ممزق الى «كانتونات» على النحو الذي كان بعض منتقدي اتفاق أوسلو حذروا منه(٢٢).

واذا كان بقي امل في تجنب هذا المصير، فهو يتوقف على استعداد جاد لمعركة تفاوضية شرسة، وقدرة على ادارتها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة وهو ما لا يتوافر حتى الان. ومن شأن تأخر هذا الاستعداد ان يؤدي الى نتائج وخيمة، خصوصا اذا تبنت الادارة الامريكية اقتراح نتانياهو لتسريع المفاوضات النهائية. وليس هذا بعيدا، اذا رأت ان هذه هي الوسيلة الوحيدة لانقاذ عملية اوسلو، أو المعادل الدبلوماسي لجراحة «باي باص» لمعالجة القصور الشديد الذي لحق بقلب هذه العملية، رغم ان التعجيل بالمفاوضات النهائية يتعارض مع منطق أوسلو. وهو منطق يقوم على التدرج بغرض بناء الثقة، اعتقاداً في عدم امكان الوصول الى حل نهائي في غياب ثقة متبادلة بين الطرفين على نحو يتيح التعامل مع القضايا الأكثر صعوبة.

كما ان بعض انصار الحقوق الفلسطينية في الولايات المتحدة لا يتفهمون تحفظ السلطة على الاقتراح، ويدعونها الى قبوله، مثل هيلينا كوبان التي فسرت التحفظ «بخوف عرفات ورفاقه من المخاطرة بموقعهم القيادي على رأس الشعب الفلسطيني»(٢٣).

ولكن المشكلة الأكثر خطورة هي ان اصرار هؤلاء على مواقعهم قد يؤدي الى تقديم تنازلات خطيرة في مفاوضات الوضع النهائي، اذا دخلوها دون استعداد حقيقي واعتماداً على المفاوضين من أهل الثقة، أي في ظل التكوين الراهن للسلطة.

والأرجح فى هذه الحالة، ان يكون المفاوضون الفلسطينيون اكثر حرصا على نجاح المفاوضات واقل قدرة على المخاطرة بفشلها ايا تكن النتائج التى ستترتب عليها، خصوصا ان اداء السلطة حتى الان يسير فى اتجاه استبعاد اى بديل من التفاوض والتفريط فيما بقى من امكانات للمقاومة والصمود على الارض.

ويمكن تحديد جوهر المشكلة على هذا النحو فى ان حكومة نتانياهو لن يضيرها فشل المفاوضات، وسيكون فى مقدورها الاستمرار اذا انهارت عملية اوسلو، لأن لديها استراتيجية لحال الفشل لا يتوافر مثلها للسلطة الفلسطينية. ذلك ان وجود استراتيجية من هذا النوع هو جزء لا يتجزأ من عملية الاعداد للتفاوض التى تنطوى فى الوقت نفسه على استعداد لاحتمال انهيار المفاوضات. ويرتبط تطوير استراتيجية للتعامل مع حال الفشل بأحد شرطين او كليهما: إما ان تكون مستعدا لتحمل نتائج انهيار المفاوضات دون خسارة كبيرة، أو ان تكون محتفظا بخيارات أخرى.

وهنا يبدو التفوق الاسرائيلى واضحا، خصوصا ان حكومة نتانياهو حررت نفسها من الارتهان بعملية السلام، ففكت الارتباط الذى اهتم به رابين وبيريز بين مستقبل اسرائيل واندماجها بالمنطقة فى اطار شرق اوسط جديد. كما ادت الضغوط على السلطة الفلسطينية الى اضعاف خيار المقاومة الذى ينبغى الاحتفاظ به، هذا فضلا عن الفرق الكبير فى مستوى الكفاءة بين المفاوض الفلسطينى والاسرائيلى. ففى غياب اصلاح حقيقى يتضمن اعادة بناء السلطة الفلسطينية، ولو جزئياً، ستكون ادارة المفاوضات فى يد المجموعة التى صنعت عملية اوسلو. ويعنى ذلك عدم استخلاص اى درس من هذه التجربة، ومن الطريقة التى اديرت بها المفاوضات رغم المحاولات التى يبذلها عدد من اعضاء المجلس «التشريعى» يسعون الى اجراء تقويم شامل فى اطار ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل(٢٤).

وهو تقويم ضرورى، وينبغى ان يتناول العملية منذ بدايتها،، وان يشارك فيه مختصون من اهل الكفاءة المستبعدين تمهيدا للاعتماد عليهم فى ادارة المفاوضات المقبلة.

*** فرصة اخيرة :**

ربما لم يفت الوقت بعد لإجراء اصلاح سياسى فى السلطة الفلسطينية على نحو يحد من التأثيرات السلبية للبيئة الداخلية على عملية التسوية فى مرحلتها النهائية، ويبعث الأمل فى توجيه الجهود صوب حل يحقق الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطينى، ويحرره من التسلط أياً يكن مصدره.

ويرتبط هذا الاصلاح، فضلا عن اعادة بناء السلطة على أسس ديموقراطية واحلال أهل الخبرة محل أهل الثقة ومحاربة الفساد، باجراء حوار وطنى حقيقى قد تكون عودة الشيخ أحمد ياسين الى غزة فرصة أخيرة له. فقد كان الخلاف بين بعض قادة حركة «حماس»، الى جانب عدم جدية السلطة وخضوع الاتجاه الاقوى فى داخلها للضغوط الاسرائيلية، عائقاً أمام حوار جاد يستهدف الاتفاق على أسس استراتيجية للوفاق الوطنى، وليس على شاكلة الحوارات التى اجريت من قبل لاسباب تكتيكية تتعلق بمحاولة السلطة الخروج من أزمتها، أو توجيه رسائل الى الخارج بأنها تمثل كل الفلسطينيين، أو اثبات قدرتها على حشد تأييد لها فى مناسبات معينة مثل زيارة ياسر عرفات الى واشنطن فى مارس ١٩٩٧، والتى سبقتها تنظيم حوار نابلس فى آخر فبراير.

وفى امكان السلطة ان تحصل على هذا التأثير فعلياً، وليس ظاهريا. من خلال حوار جاد ذى طابع استراتيجى. وهناك ما يدل على أن المعارضة الرئيسية، وخصوصا الاسرائيلية، لا تمانع فى دعم سلطة تحافظ على الحد الادنى من الثوابت الوطنية، ولا تخضع للضغوط الاسرائيلية، أو لكل هذه الضغوط على الأقل، وتلتزم بإعمال قواعد الديموقراطية فى ادارة مناطق الحكم الذاتى على نحو يضع حداً للنزوع الفردى والتسلطى، وتحترم حقوق الانسان وتوقف تغول اجهزتها الأمنية، وتواجه الفساد والمفسدين من أهل الثقة، وتعتمد على الكفاءات وأهل الخبرة على كل صعيد وخصوصا فى الاعداد لمفاوضات الوضع النهائى.

وفى هذه الحالة، لن يكون صعباً التفاهم على وقف العمليات المسلحة لفترة محددة، والاتفاق على مرجعية عليا للتفاوض يتم من خلالها تحديد الاستراتيجية والتكتيكات

التفاوضية وتشكيل فريق مؤهل على أساس الكفاءة دون غيرها وبمنأى عن الاعتبارات الفصائيلية والشللية. ويتيح وجود الشيخ ياسين، بمكانته وقيمته الرمزية، التوصل الى مثل هذا التفاهم والتزام «حماس» به بجناحيها السياسى والعسكرى. وهو لم يدخر جهداً، منذ عودته الى غزة، فى الدعوة الى الوقوف فى خندق واحد مع السلطة، وفى مد يديه اليها للعمل معا تحت قيادة السيد ياسر عرفات. وكان حرصه على تأكيد ذلك تعبيراً عن ادراكه هواجس رئيس السلطة ودسائس بعض المحيطين به. وكى لا يترك مجالاً لأى شك، رفض تسلم رسالة من الحاخام مناحم فريدمان، وطلب تسليمها الى عرفات باعتباره «رئيس الشعب الفلسطينى»، كما لم يتردد فى اعلان «اننا والسلطة فى خندق واحد ضد عدو واحد. وحتى لو ظلمتنا لن نقف فى وجهها، ولن نقاتلها»(٢٥).

وليس هذا موقفا جديداً لحركة «حماس». فهى التزمت منذ البداية، وكما سبقت الاشارة، ضبط النفس ازاء تصعيد السلطة للمواجهة معها، رغم ما اتسم به هذا التصعيد من فجاجة فى بعض الأحيان. ولقى هذا الموقف تقديراً من كثيرين، ووصفه البعض بأنه يؤكد «استيعابها دروس الآخرين. فقد وضعت مصلحة الوطن فوق أى شيء، واتبعت سياسة عاقلة وحكيمة تجاه السلطة الوطنية»(٢٦)، وبأنه يثبت أن «المعارضة كانت أكثر حكمة من اتفاق اوسلو، بالرغم من الضربات القاسية والمؤلمة التى تلقاها الاسلاميون الفلسطينيون من الاجهزة الأمنية المختلفة للسلطة. فقد تحاملوا على أنفسهم واستمروا واضعين نصب أعينهم تفادى كل ما يمكن ان يفجر الوضع الفلسطينى الداخلى»(٢٧).

ولكن يظل السؤال: هل يستمسك رئيس السلطة الفلسطينية بهذه الفرصة الاخيرة ام يدعها تفلت خضوعاً للضغوط الاسرائيلية والامريكية؟. الأكيد انه ليس سهلاً مقاومة هذه الضغوط بعدما اعتاد اصحابها الاستجابة لهم، ولكن هذه المقاومة لن تكون مستحيلة اذا أعيد بناء السلطة وتم الشروع فى حوار وطنى حقيقى.

* المراجع :

(١) محمد حسنين هيكل «المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل». الكتاب الثالث: سلام الأوهام (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٦) ص ٤٩.

(٢) Mohamed Heilkal, Secret Channels (London: Harper Collins, 1996) P. 185.

(٣) خضر شقيرات، في: ضمانات حقوق الانسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٩٤) ص ٦٠ - ٦١.

(٤) حيدر عبدالشافي في حديث أجرته معه جريدة «الحياة» ٢٠/١٠/١٩٩٧.

(٥) Jerusalmn Post, Febreuary 6, 1994.

(٦) دافيد بار ايلان مستشار نتانياهو، وكالات الانباء يوم ٩ سبتمبر ١٩٩٧.

(٧) وكالات الأنباء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٩٧.

(٨) وكالات الانباء يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٩٧.

(٩) عميره هاس، استقالة عبدالشافي تكشف سوء الأوضاع، «هآرتس»، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٧.

(١٠) انظر أهم ما ورد في البيانين في : جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) جريدة «الحياة» ٢٦ نوفمبر ١٩٩٤.

(١٣) جريدة «الشرق الأوسط»، ١٥ نوفمبر ١٩٩٤.

(١٤) وكالة الأنباء الفرنسية، ١٧ اكتوبر ١٩٩٧.

(١٥) جريدة «القدس العربي»، ١٩ اكتوبر ١٩٩٧.

(١٦) أحمد الربعي، فضيحة سجن غزة، جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٧.

(١٧) وكالة رويتر، ١٨ سبتمبر ١٩٩٧.

(١٨) جريدة «القدس العربي»، ١ سبتمبر ١٩٩٧.

(١٩) رشاد ابو شاور، السلطة الفلسطينية ترد امنيا على مطالب المعلمين المعيشية، جريدة «القدس العربي»، ٢٩ ابريل ١٩٩٧.

(٢٠) تصريحات عباس زكي في جريدة «الشرق الأوسط». ١٢ اكتوبر ١٩٩٧.

(٢١) جريدة «الشرق الأوسط» ٢١ اكتوبر ١٩٩٧.

(٢٢) انظر مثلا : د. وحيد عبدالمجيد، القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح الى غزة واريحا، (القاهرة: دار القارىء العربى، ١٩٩٤) ص ٢٥٤- ٢٥٩.

(٢٣) هيلينا كوبان، مفاوضات الوضع النهائى: حان وقت القرار، جريدة «الحياة»، ٨ مايو ١٩٩٧.

(٢٤) انظر تغطية جريدة «القدس العربى» لاجتماع المجلس التشريعى، ١٧ سبتمبر ١٩٩٧.

(٢٥) جريدة «الحياة» ٢٠ أكتوبر ١٩٩٧.

(٢٦) عرفان نظام الدين، درس من «حماس» يجب تعميمه، جريدة «الحياة» ٣ مارس ١٩٩٧.

(٢٧) د. بشير موسى نافع، أما آن لهذا الشعب الفلسطينى المعطاء أن يترجل؟، جريدة «القدس العربى» ٢٣ اكتوبر ١٩٩٧.

(٤) البيئة الداخلية لعملية التسوية : الحالة الاسرائيلية

د. عبدالعليم محمد

يستند عنوان هذه الدراسة، وهو «البيئة الداخلية للتسوية فى اسرائيل» إلى فرضية مضمرة، وهى أن العناصر والعوامل التى تتشكل منها بنية هذه البيئة، السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية، قادرة بمفردها على تهيئة الرأى العام الاسرائيلى ومؤسسات المجتمع المدنى الاسرائيلى وهيئاته الحزبية الحكومية والرسمية لقبول خيار السلام، وأن هذه العناصر منعزلة، كفيلة بترجيح كفة السلام على خيار القوة العسكرية، كأداة لدعم وتعزيز وجود اسرائيل فى قلب العالم العربى. وهذه الفرضية بحاجة لمناقشة اولية خاصة بالحالة الاسرائيلية، حيث ارتبطت نشأة اسرائيل وتطورها حتى الآن بظروف دولية وإقليمية تبلورت معالمها قبل نشأة الدولة، ونسجت خيوطها فى دوائر دبلوماسية وسياسية أوروبية وأمريكية، واستمرت هذه الخيوط السرية تارة والعلنية تارة أخرى، تربط ديناميكية التطور الداخلى الاسرائيلى بديناميكية وطبيعة هذا الارتباط، والأهداف والمصالح التى تطلع إلى تحقيقها منذ البدء. وفى اسرائيل والتى يولد فيها المواطن مدنيا للخارج بعدة آلاف من الدولارات، قد يصعب الحديث منهجيا عن التسوية والسلام كخيار محلى مستقل عن العوامل الدولية والإقليمية، وتجانس مصالح اسرائيل او تناقضها الجزئى أو النسبى مع المصالح الغربية. وثمة العديد من مراكز ومصادر التأثير فى القرار الاسرائيلى بالتوجه نحو الحرب والسلام، مصالح الولايات المتحدة والغرب فى الخليج، والعالم العربى، وكذلك الصهيونية الأمريكية ودورها فى دعم اسرائيل عبر المؤسسات الأمريكية كالكونجرس، وما دونه من مؤسسات صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وفضلا عن ذلك، فإن طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى ذاته المعقدة قد لا تسوغ الفصل المطلوب بين العوامل والعناصر التى تنتمى للبيئة الإقليمية والدولية وبين تلك التى

تنتمى للبيئة الداخلية الاسرائيلية. فالصراع العربى الاسرائيلى يتداخل فيه المحلى بالدولى والإقليمى، والسياسى بالدينى، والقومى بالطائفى ولم يكن الصراع يوما أو فى أى من لحظاته محصورا بين العرب واسرائيل إذ كان الغرب ولايزال حاضرا فى الحرب والسلام ممثلا تارة ببريطانيا وفرنسا فى ١٩٥٦ وبالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٦٧، وعام ١٨٧٣ ناهيك عن التسوية فى حلقتها الراهنة والتى بدأت منذ مدريد.

،وربما يخفف من ذلك أن ثمة دراسات أخرى، تركز على الطبيعة الإقليمية والدولية للتسوية الراهنة، والتغيرات التى أفضت إلى هذه التسوية المأزومة، حتى لا تقول فرضتها وأملتها على أطرافها، ومن ثم فإن التركيز على البيئة الداخلية فى اسرائيل ينطلق من اعتبارات عملية أكثر منها نظرية.

ويجدر أن ننوه أن الدراسة الحالية لا تنظر إلى التسوية باعتبارها عملية منتهية مرة واحدة وإلى الأبد، وإنما هى عملية جدلية، هى صيرورة، ما أن تنتهى إحدى حلقاتها فى لحظة تاريخية معينة، حتى تبدأ حلقة أخرى(٢)، وفق الملابسات والشروط وفق الملابسات والشروط، التى تتعلق بميزان القوى والحالة المزاجية والنفسية التى يجد فيها الأطراف أنفسهم، عبر هذا الصراع الطويل والمعقد والممتد. وبناءً على ما تقدم، فإن التسوية كصيرورة تثير دراستها صعوبة إضافية، إذ لم تستقر معطياتها بعد، ولم تتضح معالمها النهائية والختامية، ولا تزال شروطها تستعصى على التعامل والمعالجة فضلا عن الجمود الذى دخلته بصعود نتنياهو والائتلاف اليمينى القومى الذى يحكم الآن اسرائيل.

يضاف إلى ذلك، أن مأزق التسوية الحالى، والذى قادت اليه سياسات نتنياهو، يفتح الطريق إلى احتمالات شتى، تتراوح بين الانفجار المحتمل فى الأراضى المحتلة فى حدها الأدنى، وبين لجوء اسرائيل الى القوة والعمليات العسكرية المحدودة للتحرش بسوريا ولبنان فى حدها الأقصى، وفى هذا وذاك تبدو المراوحة بين التفاوض والقوة كقدر لا مفر منه فى ظل استمرار الظروف الحالية.

بيد أن دراسة العوامل والعناصر التى تنتمى للبيئة الداخلية فى اسرائيل والتى ساهمت فى تهيئة خيار التفاوض والتسوية مع العرب، ربما يصعب المفاضلة بينها، بمعنى آخر انه

يصعب اختيار احد هذه العناصر باعتباره عنصرا حاسما فى تقرير الانخراط الاسرائيلى فى التسوية، حيث أن خيار التسوية قد تقرر على ضوء تفاعل منظومة متداخلة من العوامل تنتمى لمجالات وحقول متباينة، فبعضها ينخرط فى مجال الإستراتيجية وأخرى تندرج فى المخاطر الديموجرافية، ويتأسس على اعتبارت أيديولوجية خاصة بنقاء الدول اليهودية، وبعضها الثالث ينتمى لتغير أنماط الإدراك المتبادلة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وصورة اسرائيل فى الخارج مع بدء الانتفاضة فى ٩ ديسمبر عام ١٩٨٧، واستمرارها ما يربو على ثلاثة أعوام. ويضاف الى ذلك، تغيرات عديدة فى المجتمع الاسرائيلى، والعلاقات التى تربط الفرد بالنظام السياسى والسلطة، وتأثير الهجرة والتنوع الطائفى والتغير على الصعيد العالمى(٣).

وكانت هذه التغيرات تجد طريقها إلى المجتمع والسلطة فى اسرائيل وتراكم فى الوعى واللاوعى اسئلة عديدة وربما مشروعة أيضا حول الموقف من العرب، ومستقبل وهوية اسرائيل وطبيعة نظام القيم الذى ينبغى للاسرائيليين تبنيه، وموقفهم من الفلسطينيين على وجه خاص اولئك الذين يرزحون تحت الاحتلال، ولا يفصل بينهم وبين الاسرائيليين سوى ذلك الخط الوهمى الذى يطلق عليه الخط الأخضر والذى يفصل الضفة الغربية عن بقية اسرائيل.

هذه الاسئلة وغيرها الكثير وجدت تعبيراتها وتجلياتها السياسية والثقافية والفكرية فى اسرائيل عبر فترة زمنية ممتدة، ومرت بمراحل التكون والاختمار والكمون، ثم الخروج إلى الحيز العام والفضاء العام الإسرائيلى تدريجيا، حتى فرضت نفسها على النقاش العام السياسى والفكرى، وحملت النخب السياسية والحزبية على مجارة تطور الرأس العام، وتجذر الوعى بضرورة مواجهة هذه الاسئلة الصعبة، وأن الهروب منها أو تأجيلها إلى وقت آخر، لن يفعل- وربما لم يفعل- سوى تراكمها واستفحالها على نحو يؤذن بتهديدات جديدة، حاول الخطاب الاسرائيلى والصهيونى التقليدى درءها بالحرب والقوة المسلحة العسكرية، عبر عسكرة المجتمع وتعبئته لمواجهة الخطر الخارجى، وتدعيم وحدته فى مواجهة العدو أى العرب المحيطين باسرائيل.

بيد أن القوة العسكرية وخطاب الردع والتفوق، لم يكن بمقدوره السيطرة على التغيرات العميقة الجارية تحت السطح، كما لم يكن بمقدوره ايضا الحؤول دون خروجها الى القضاء العام، حتى لو كان المجتمع يخضع لنوع من «الإسبرطية العسكرية»، ذلك أن الخبرة التاريخية تشير إلى عدم كفاية القوة للاحتفاظ بوحدة المجتمع وتماسكه حتى لو استند إلى قوة إضافية فرعية هى قوة الايديولوجيا الصهيونية. فالايديولوجيا نظرا لطبيعتها التعبوية، تفقد فاعليتها مع اتجاه المجتمعات إلى الاستقرار، وتشكل الموسسات والبنى الرسمية والحزبية. وربما يكون الأمر فى اسرائيل يختلف قليلا عن هذا السياق، نظرا للطبيعة الدينية المبتولوجية للصهيونية، وخصوصية الديانة اليهودية، وحرص اليهود على تأكيد هذه الخصوصية سواء كانوا مدفوعين لذلك بمعاداة الآخرين لهم، أو بحكم طبية التكوين النفسى ورغبتهم فى اعتزال الآخرين، ومع ذلك - بل وربما رغم ذلك - يمر المجتمع الاسرائيلى بمرحلة تغير وانتقال، نتيجة تداخل عوامل متشابكة وتفاعلها عبر فترة زمنية ممتدة، وقد دفع به هذا التغير والانتقال إلى قبول التعامل مع خيار السلام والتسوية، ولا نقول قبول خيار التسوية والسلام مع العرب والفلسطينيين منهم على وجه خاص، ذلك ان اسرائيل - وكما هو واضح - لم تتبن خيار التسوية والسلام بشكل قاطع وحاسم، إذ لا تزال تراوح بين القبول والرفض لخيار السلام والتعايش مع العرب، ولايزال الانقسام حول السلام قائما وإلا لما استطعنا تفسير صعود نتنياهو والمأزق الذى توجد فيه هذه العملية منذ صعوده.

قد يكون بمقدورنا أن نبرز العوامل والعناصر التى دفعت اسرائيل لقبول التعامل مع خيار التسوية والسلام مع المحيط العربى على النحو التالى:

اولا : قصور اداء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عن تحقيق هدف اسرائيل الكبرى.

ثانيا : تأثير الانتفاضة فى المجتمع الاسرائيلى.

ثالثا : معالجة الخلل الديموجرافى

ونعتقد ان معالجة تأثير هذه العوامل فى المزاج الاسرائيلى العام والبيئة الداخلية فى اسرائيل قد يفسر الاستعداد الذى أبداه الاسرائيليون للتعامل مع التسوية والسلام مع

العرب، كنظرية قابلة للتحقيق جزئيا أو كليا، وهذا التعامل يتخذ منذ مدريد طابعا تجريبيا خاصة مع الفلسطينيين. وربما ليس بمقدورنا ان نجزم بأن قوة الدفع التى أحدثتها هذه العوامل قادرة على إنجاز هذه العملية أى التسوية بافتراض ان الأوضاع القائمة لن تتغير قبل عام ٢٠٠٠ موعد الانتخابات الاسرائيلية المقبلة.

بيد أن قائمة العناصر التى اشرنا اليها لا تستبعد العديد من المؤشرات والمؤثرات ذات الصلة بهذه البيئة الداخلية، والتى يحتمل ان تكون قد أسهمت فى تهيئة هذه البيئة للتعامل مع عملية التسوية، وذلك انه قد يصعب إعداد قائمة نهائية وحصرية، إذ قد تفصح الظاهرة الاسرائيلية عن عناصر اخرى، بافتراض أن التغير هو قانون الظاهرة البشرية، كما أنها يمكن ان تكشف عن مقاومة جديدة فى المستقبل للانخراط فى عملية التسوية والسلام مع العرب.

اولا : قصور اداء المؤسسة العسكرية الاسرائيلية عن تحقيق هدف اسرائيل الكبري:

يجدر الإشارة قبل معالجة هذا الموضوع إلى أن تطلع اسرائيل ظاهريا وإعلاميا على الأقل – للسلام مع العرب يسبق مسلسل التسويات الذى بدأ باتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى عام ١٩٧٩، اذ حرصت اسرائيل منذ البدء على توصيل رسائل عبر قنوات مختلفة، ضمنتها رغبتها فى السلام والصلح مع العرب على قاعدة الاعتراف بوجودها وقبوله. وبعد عدوان عام ١٩٦٧، ظهرت العديد من المشروعات الاسرائيلية بصفة خاصة حول مصير الضفة الغربية، وحملت هذه المشروعات اسماء قادة اسرائيليين، ألون، ديان، بنحاس سابير، جاليلى وغيرهم. وربما كان مصدر هذه المشروعات هو ثقة اسرائيل بأنها تملك مفاتيح الحرب والسلم على حد سواء، بعد نصرها السريع والرخيص فى ١٩٦٧، وكانت هذه المشروعات ذات طابع دعائى إعلامى لتبرير وتغطية جريمة العدوان والاحتلال للأراضى العربية ومخاطبة الرأى العام الغربى، وتحسين صورة اسرائيل الخارجية. فما أسهل الحديث عن السلام عندما يكون المقصود هو أن تختار اسرائيل الأراضى التى ترى فيها أهمية استراتيجية

وأمنية لوجودها، وأن تبقى فيها وتضمها وأن تترك الأجزاء الأخرى التى لا تمنحها هذه الأهمية وتكتظ بسكانها العرب، وذلك فضلا عن الاعتراف بها والقبول بها فى المنطقة(٤).

وربما أمكننا العودة بجذور التوجه الاسرائيلى لقبول التعامل مع خيار التسوية والصلح والسلام مع العرب إلى عدوان اسرائيل فى يونيو عام ١٩٨٢ على لبنان ومحاصرة بيروت، ودخولها فيما بعد رغم الوعود التى قطعتها بعدم دخول بيروت فى حالة مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية لها.

فى هذا العدوان كانت الظروف السياسية والاستراتيجية والدولية مواتية لنصر اسرائيلى محقق، يكرس التفوق الاسرائيلى الساحق على العرب، إذ تمكنت اسرائيل من حشد معظم قواتها البرية والبحرية والجوية بعد إتمام انسحابها من سيناء فى ابريل عام ١٩٨٢ وتأمين جبهة المواجهة مع مصر عبر سيناء بالترتيبات التى نصت عليها معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية. وكانت مصر بعد المعاهدة لم تستعد دورها وحضورها العربى كاملا، رغم رحيل السادات، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد ريجان تؤيد اسرائيل فى حملتها ضد منظمة التحرير الفلسطينية.

بالرغم من هذه الظروف المواتية إلا أن الأداء العسكرى الاسرائيلى فى لبنان كان مترديا، وتكبدت القوات الاسرائيلية الغازية خسائر فادحة بين قتلى وجرحى، إذ دخلت هذه القوات فى ميدان معركة ممتد، وطالت خطوط إمداداتها، من مواقعها فى اسرائيل حتى مشارف بيروت، وتلقت هذه القوات عبر هذه الخطوط الممتدة ضربات متتالية من المقاومة اللبنانية والفلسطينية. وكان من بين هذه الضربات الهجوم الذى قاده الشهيد كمال الحسن بتغطية أربعة من رفاقه على اجتماع للقيادة الميدانية الاسرائيلية، اذ تسلل هذا الشهيد الى غرفة الاجتماع، واصيبت القيادة الميدانية بالذهول وكان عددهم ١٧ ضابطا اسرائيليا وقتلهم جميعا باستثناء واحد منهم اختفى بين جثث زملائه. وفى الاشتباك الذى دار بين منفذى هذه العملية، وبين حرس القيادة قتل كمال الحسن ورفاقه، وكان اجتماع

القيادة الميدانية فى بلدة الدامور اللبنانية(٥) وعلم بيجين آنذاك بهذه العملية، وتكتمت الرقابة الاسرائيلية الخبر حتى تتدبر أمر الخروج من المأزق، وبتواتر أنباء الخسائر الاسرائيلية ووصول جثث القتلى إلى اسرائيل، انفجر غضب الرأى العام الاسرائيلى، وخرجت لأول مرة فى تاريخ الحروب العربية الاسرائيلية مظاهرات اسرائيلية تضم ٤٠٠ ألف اسرائيلى، احتجاجا على الحرب، إذ كان الاسرائيليون يعتقدون آنذاك أن هذه الحرب لم تفرض عليهم، وأنها لم تكن ضرورية، وأشاعت هذه الحرب مناخا من التشاؤم وأثارت شكوكا حول النظام السياسى والنخبة السياسية وعلاقتهما بمصالح اسرائيل وأمنها، وأحدثت الحرب تغيرا فى نظرة الاسرائيليين إلى السلطة وتجلى ذلك فى اتساع موجة النقد وظهور أحزاب جديدة وبداية تحول سياسى ظهرت نتائجه فيما بعد(٦).

كما أبرزت الحرب تناقضات الليكود الداخلية وسوء إدارته للصراع مع العرب، واتساع الهوة بين الايديولوجيا والواقع، وأضطر بيجين لاعتزال الحياة السياسية حتى وفاته، وأدركت اسرائيل حدود قوتها العسكرية وعجزها عن مطابقة انتصاراتها بالخريطة التوارتية والايديولوجية.

بالإضافة إلى ذلك، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية حدود القوة العسكرية الإسراذيلية منفردة وأن هدف اسرائيل الكبرى ليس واقعيا كما أشار جيمس بيكر إلى ذلك عام ١٩٨٩ وبعد الحرب بسبع سنوات(٧).

عقب انتهاء الحرب، توالت نتائج فشل الحملة العسكرية الاسرائيلية ضد لبنان إذ قررت اسرائيل ألا تخوض حربا عسكرية شاملة، وسرعان ما انهار صلح مايو ١٩٨٣ مع لبنان، وهو الاتفاق الذى اراده الاسرائيليون ان يكون على غرر كامب دافيد.

بيد أن أهم تأثيرات حرب ١٩٨٢ فى اسرائيل فى دخول الرأى العام الاسرائيلى وبقوة ولأول مرة للوقوف ضد حرب رأى أنها لم تكن ضرورة كما كشفت هذه التداعيات عن الهوة العميقة بين خيارات النخبة الاسرائيلية الحاكمة وخيارات الجمهور العريض من الاسرائيليين، إذ تمخضت الحرب عن تكريس احتلال اسرائيل «لشريط أمنى» فى الجنوب

اللبنانى والمستمر حتى الآن، والذى أصبح مأزقا كبيرا للسياسات الاسرائيلية ومصدر استنزاف بشرى ومادى نتيجة لصمود المقاومة اللبنانية وتمكنها من إنزال ضربات موجعة للقوات الاسرائيلية وجيش لبنان المتحالف معها.

على أن تأثير حصاد حرب لبنان على المجتمع الاسرائيلى لم يقتصر على النتائج الظاهرة للحرب والتى أشرنا إليها بل تجاوزت ذلك لتحدث تأثير عميقا وتراكمية فى المجتمع الاسرائيلى ولتبلور قناعة أساسية لدى الاسرائيليين وهى أن الحروب مع العرب لم تعد مجرد نزهة وإنما لها تكلفتها البشرية والسياسية التى تتجاوز قدرة المجتمع الاسرائيلى على استيعابها وتحملها. من ناحية أخرى استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية وعقب انتهائها من حرب تحرير الكويت ضد العراق نتائج حرب لبنان لإقناع اسرايل بصيغة مؤتمر مدريد والتخلى عن حلم اسرائيل الكبرى، حيث خرج الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش من حرب الخليج منتصرا قويا، ومارست الإدارة الأمريكية بعض الضغوط على اسرائيل لقبول صيغة التفاوض فى مدريد على أساس «مبدأ الأرض مقابل السلام» ولم تكن اسرائيل شامير بقادرة على تحدى الإدارة الأمريكية ومقاومة الضغوط التى مارستها خاصة تلك المتعلقة بوقف القروض بضمان الخزانة الأمريكية آنذاك.

واضطرت اسرائيل إلى مجاراة الصهيونية الأمريكية والتى أدركت هى أيضا عدم قدرة اسرائيل على فرض هيمنتها العسكرية على المنطقة وحلم اسرائيل الكبرى، والتى كانت ترغب فى الانتقال من مسلسل الحروب الذى تتخلله فترات لا حرب ولا سلم إلى وضعية ذات طبيعة سلمية، وتتمكن اسرائيل فى الوقت ذاته من بناء اقتصادها لإتاحة مستوى معيشة أفضل للاسرائيليين وتجنب الضغوط التى يمكن ان تمارسها الولايات المتحدة وأوروبا.

ثانيا: تأثير الانتفاضة فى المجتمع الاسرائيلي:

فوجئت اسرائيل بالانتفاضة الفلسطينية،التى بدأت فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٧ ولم تتمكن أجهزة مخابراتها من التنبؤ باحتمال حدوثها وامتدادها فى الزمان والمكان. وقد أبرزت الانتفاضة قدرة الشعب الفلسطينى على تنظيم مقاومة الاحتلال وزعزعة السيطرة

الاسرائيلية على الأراضى الفلسطينية، وكان فشل السلطات الاسرائيلية - أو عدم رغبتها - فى القيام بدور الحكومة المسؤولة فى الأراضى التى تحتلها قد أفضى من الناحية العملية إلى قيام مؤسسات وطنية فلسطينية غير حكومية قامت بملء هذا الفراغ، أى ممارسة الأنشطة التعليمية والصحية والقانونية والثقافية والاجتماعية، وتعاظم دور هذه المؤسسات ودور المجتمع المدنى الفلسطينى فى الانتفاضة.

وبقدر ما أسهمت الانتفاضة فى تغيير نظرة الفلسطينيين إلى أنفسهم، فإنها بنفس القدر غيرت من نظرة الاسرائيليين إلى الفلسطينيين(٨). فنمط إدراك الاسرائيليين للفلسطينيين والقضية الفلسطينية قبل الانتفاضة اهتز مع بدئها واستمرارها ليفسح المجال لنظرة جديدة تأخذ فى التطور تدريجيا، فلم يعد الفلسطينيون هم مجموعة الكسالى الإرهابيين الذين قبلوا بالعيش فى ظل الاحتلال الاسرائيلى، وإنما مناضلون فى سبيل الحرية ومقاتلون بأسلحة بدائية ذات طابع إعلامى كى يسمع العالم صوتهم ويستجيب لتطلعاتهم نحو الحرية، زاد احترام الاسرائيليين للفلسطينيين مع تصاعد انتفاضتهم ضد الاحتلال واستمرارها، وأصبح الفلسطينى جدير بالإعجاب والاحترام واستحوذ على اهتمام قطاعات كبيرة من المجتمع الاسرائيلى. وعلى الصعيد الفلسطينى ذاته، كسرت الانتفاضة حاجز الخوف من سلطات الاحتلال وبلورت القدرة على تحديه بل ونجاحها فى هذا التحدى، إذ وصل عدد المعتقلين من الفلسطينيين إلى ٩٠ ألف معتقل، ولو افترضنا ان كلا من هؤلاء قص ما حدث له لخمسة أشخاص أو سبعة. لكان ذلك يعنى دخول قصة الانتفاضة وتأثيراتها الى معظم المنازل الفلسطينية(٩).

لم تفلح سياسة العقوبات الجماعية التى أيدتها المحكمة العليا الاسرائيلية وكذلك سياسة العصا والجزرة أو سياسة تكسير عظام الفلسطينيين أو الرصاص البلاستيك فى إعادة بناء حاجز الخوف من المحتل، بل يبدو أن هذه السياسات أفضت فى الواقع إلى معكوس أهدافها اذ امتدت الانتفاضة لتشمل كافة عناصر المجتمع الفلسطينى الشباب والنساء والأطفال، وأثبت الفلسطينيون قدرتهم على بناء نموذج كفاح مدنى ممتد ينتسب إليهم وينتمى إلى ثقافتهم إلى حد أن لفظة الانتفاضة ذاتها لم تجد مرادفها لها فى قاموس اللغات اللاتينية والانجلوساكسونية، فكانت تكتب فحسب بحروف لاتينية كما هى.

وبالرغم من ارتفاع عدد الضحايا والمصابين والمعتقلين فإن الانتفاضة، استمرت فى تحديها لسلطات الاحتلال، فقد بلغ عدد المصابين ١٠٠ ألف مصابا منذ بدء الانتفاضة وحتى سبتمبر ١٩٨٩ وفقا لتقديرات رابطة الأطباء الفلسطينيين والاسرائيليين، وقتل برصاص الجيش الاسرائيلى فى نفس الفترة وفقا لتقديرات مركز المعلومات الاسرائيلى «بيتسليم» ٥٦٩ شخصا، ومائة وخمسة عشر طفلا بالإضافة إلى ستة عشر آخرين قتلوا فى أوضاع أخرى لا تزيد أعمارهم عن ١٦ عاما، وفى الفترة الزمنية ذاتها سجن ٢٥ ألف فلسطينى واعتقل إداريا ٥ آلاف وهدمت سلطات الاحتلاف ٢٤٨ منزلا وأغلقت ١٩٨ منزلا آخر(١٠).

على أن الانتفاضة قد أثرت تأثيرا بالغا على المجتمع الاسرائيلى ودفعت إلى حيز الوجود قناعات جديدة فى أوساط الاسرائيليين العاديين والنخبة أيضا، فقد أصبح من الواضح أن اللجوء إلى القوة العسكرية لم يعد كافيا ولا يمثل حلا وأن الحل السياسى هو البديل الوحيد الممكن لمشكلة الأراضى الفلسطينية المحتلة، حيث وجد الجيش الاسرائيلى فى مواجهة الانتفاضة بائسا وفى ميدان معركة متسع وجديد على تكتيكاته واستراتيجيته وأن مهمته فى قمع الانتفاضة تدخل فى صميم قوات الدرك وحفظ الأمن والنظام، ذلك فضلا عن اهتزاز صورته أمام الرأى العام الاسرائيلى والعالمى وخلو أدائه من «النبل» الذى كان لصيقا به خلال حروب اسرائيل السابقة مع العرب فى نظر الاسرائيليين.

وتفاقمت هذه الآثار بوقوع الانتفاضة فى عصر ثورة الاتصالات والمعلومات، إذ تكفلت وسائل الاتصال السمعية والبصرية بنقل وقائع وأبعاد هذه المواجهة غير المتكافئة بين الفلسطينيين وقوات الجيش الاسرائيلى على الهواء وللعالم كله. وأصبح منظر الجندى الاسرائيلى المدجج بالسلاح والذى يلاحق صبيا فلسطينيا أو طفلا فى أحد الأزقة والحوارى مثيرا للسخرية والاستهزاء، ووقع العديد من الجنود الاسرائيليين فى أزمات نفسية ورفض البعض الخدمة العسكرية فى الأراضى الفلسطينية.

على أننا لن نستطيع تقييم نتائج الانتفاضة حصرا، حيث امتدت نتائجها لتطال مختلف جوانب الحياة فى اسرائيل السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستيطانية. غير انه من الأهمية بمكان أن نؤكد ان الانتفاضة قد أوضحت للاسرائيليين حقيقة وجود الشعب

الفلسطيني تحت الاحتلال أى فى الضفة الغربية وغزة وفى اسرائيل ذاتها اى عرب ٤٨، هذه الحقيقة التى حاولت اسرائيل جاهدة تجاهلها. ومن ناحية أخرى، بلورت الانتفاضة قناعة اساسية لدى قطاع كبير من الاسرائيليين والنخبة الحاكمة تتلخص فى عدم جدوى الحل العسكرى وضرورة البحث عن حل سياسى تفاوضى للأراضى الفلسطينية المحتلة، ودعمت الانتفاضة كذلك معسكر السلام فى اسرائيل اولئك الذين يطالبون بحل سياسى تفاوضى يفضى إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير.

غير أن الانتفاضة كأى حدث ضخم فى التاريخ لم تفض بالضرورة الى نتائج ايجابية فحسب، وإنما أفضت الى نتائج متضاربة ومتناقضة فى الوقت ذاته إذ تصاعد تيار اليمين القومى والدينى واليمين الاسرائيلى المتطرف فى انتخابات الكنيست الثانية عشر والتى جرت فى عام ١٩٨٨ وزاد عدد المقاعد لليمين القومى والدينى، ذلك أن الانتفاضة مثلت خطرا داخل اسرائيل ذاتها حفزت قوى اليمين على مواجهتها. وهذا التضارب فى نتائج الانتفاضة لا يقلل من أهمية الإيجابيات التى اشرنا اليها آنفا وهى ضرورة البحث عن حل سياسى بديلا للحل العسكرى غير الممكن والمكلف من الناحية البشرية والمادية والذى يسيء لصورة اسرائيل فى الخارج، وهذا البحث عن الحل السياسى كان نواة التطورات التى ستدفع اسرائيل فى هذا الاتجاه.

ثالثا: الحفاظ على الطابع اليهودى للدولة وتجنب المخاطر الديموجرافية:

يقف الهاجس الديموجرافى وراء الكثير من الأفكار والمشروعات الاسرائيلية للتسوية قبل ١٩٦٧ وبعدها. ويتمثل هذا الهاجس فى الزيادة المتتالية فى اعداد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة وداخل اسرائيل ذاتها أى عرب ١٩٤٨ نتيجة ارتفاع معدلات المواليد، ومعدلات الزيادة الطبيعية لدى الفلسطينيين عنها لدى الاسرائيليين، حيث تأسست اسرائيل منذ البدء لتكون «دولة اليهود». ونتيجة لعزوف العديد من الجاليات اليهودية عن الهجرة إلى اسرائيل، وفشل اسرائيل فى جميع يهود العالم، فإن التوازن الديموجرافى بين العرب واليهود فى اسرائيل وفى الأراضى الفلسطينية التى تحتلها مهدد بالخلل. وهذه الظاهرة رغم مغالاة البعض فى تقدير آثارها وعائدها -هى ظاهرة حقيقية، وتمثل خطرا حقيقيا على المجتمع الاسرائيلى، وأساسه الايديولوجى والدينى حيث

نشأت اسرائيل كدولة لليهود، أو كدولة يهودية وتزايد أن تحافظ على نقائها العرقى والدينى ومحاور هويتها الرئيسية.

كثيرون هم المسئولون الاسرائيليون والباحثون وعلماء الاجتماع الاسرائيليون، الذين نبهوا مبكرا لهذه المشكلة الديموجرافية، التى تهدد هوية الدولة والمجتمع، بعد أن تكشف لجمهور الاسرائيليين زيف المقولة الصهيونية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» إذا اكتشف الاسرائيليون مبكرا وجود الشعب الفلسطينى منذ البداية.

وهذا الخطر الديموجرافى هو الذى حال ضمن ظروف أخرى، دون ضم اسرائيل للاراضى الفلسطينية، التى تحتلها، إذ يعنى الضم، منح هؤلاء الفلسطينيين الجنسية الاسرائيلية، وحقوق المواطنة الاسرائيلية، كما أن هذا «الشيطان الديموجرافى» أيضا ينطلق منه مشروع الحكم الذاتى للأراضى الفلسطينية المحتلة وفكرة الفصل بين الفلسطينيين والاسرائيليين ببناء سور كبير بين الضفة واسرائيل، مجهز بأحدث الأساليب والوسائل التكنولوجية لمنع دخول الفلسطينيين إلى اسرائيل إلا عبر بوابات دقيقة التجهيز، تقوم بتفتيشهم. ومشروع الحكم الذاتى يكفل لاسرائيل السيادة على الاراضى المحتلة وعزل السكان الفلسطينيين حفاظا على نقاء الدولة وطبيعتها الدينية والايديولوجية. وهذا التناقض الأساسى فى الفكر السياسى الاسرائيلى، بين الرغبة فى السيطرة على الأراضى المحتلة والتخلص من سكانها غير اليهود، ماثل فى ذهن النخبة الاسرائيلية بجناحيها العمالى والليكودى، كما أنه ماثل أيضا فى المفهوم الاسرائيلى للتسوية والخطط الجزئية والتفصيلية لقضايا المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية للمفاوضات. من ناحية أخرى فالديموقراطية الاسرائيلية لا تحتمل هذا العدد الكبير من الفلسطينيين فى حالة الضم اذ هى تضيق أصلا بعرب ١٩٤٨ الذين تأسرلوا أى حملوا الجنسية الاسرائيلية، ولاتزال تنظر اليهم كمواطنين من الدرجة الثانية، ليس لهم حق تملك الموارد العامة وبالذات الاراضى[١١]، فى حين يمتلك هذاالحق اليهودى القادم من نيويورك أو ما دونها من المدن الاوروبية والأمريكية.

ونظرة على نمو عدد الفلسطينيين فى اسرائيل بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٦، توضح طبيعة المشكلة الديموجرافية التى تواجهها اسرائيل، إذ بلغ عدد المواطنين العرب فى

اسرائيل عام ١٩٨٨ ٦٦٠,١٠٠ (باستثناء العرب المقيمون فى القدس وعددهم ١٣٩,١٠٠ لا يتمتعون بحق المواطنة و ١٨ ألف عربى فى الجولان، وهؤلاء يمثلون ١٥,٤١ ٪ من عدد سكان اسرائيل فى عام ١٩٩٣ بلغ عدد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية ٩٧٢,٧٠٠ نسمة بنسبة ١٦ ٪ من سكان الدولة باستثناء ١٦٠,٧٠٠ عربى هم سكان القدس وأثناء الانتخابات الاسرائيلية للكنيست الرابعة عشرة فى ٢٩ مايو ١٩٩٦ بلغ عدد سكان اسرائيل ٥,٦٠٠,٠٠٠ نسمة، وعدد الفلسطينيين ١,٠٧٠,٠٠٠ بنسبة ١٩ ٪ من سكان اسرائيل(١٢).

بالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات إلى تزايد عدد سكان إسرائيل من غير اليهود أى العرب خلال أعوام ١٩٩٠– ٢٠٠٥ إلى نسبة ٥٩,٤ ٪ بما يوازى ١,٣٩٤,٦٠٠ بنسبة ٢٢ ٪ من سكان اسرائيل، وهكذا تزايد عدد الفلسطينيين مواطنى اسرائيل خلال هذه السنوات الثمانى ٨٨– ١٩٩٦ الى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، وتشير بعض التقديرات إلى أن العرب سيشكلون خلال ربع قرن ٤٠ ٪ من سكان اسرائيل(١٣).

ربما إمكن القول أن الخطر الديموجرافى من وجهة النظر الاسرائيلية يفسر العديد من التناقضات فى العقل والممارسة الاسرائيليين. فإسرائيل لا تستطيع ضم الأراضى الفلسطينية رغم أنها ترغب فى ذلك، لأنها ستكون مضطرة وفقا لمبدأ الديموقراطية أن تمنح مواطنى الضفة الجنسية الاسرائيلية، وهو الأمر الذى من شأنه مفاقمة الوضع الديموجرافى، ولا هى أى اسرائيل – بقادرة على الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، لأنها ترغب فى ممارسة الهيمنة والسيطرة على مقدراته ومحاكاة الاضطهاد الذى مورس ضد اليهود فى عهود وحقب مختلفة. وهذه التناقضات من شأنها أن تفضى إلى المأزق الراهن لعملية التسوية والسلام، فلا الضمانات الدولية كافية ولا الضمانات العربية المقترحة كافية لتهدئة المخاوفة الاسرائيلية، التى تضرب بجذورها فى أعماق النفسية والشخصية اليهودية التى تحيا فى الماضى بأكثر مما تحيا فى الواقع المعاش الآن. ويكمن هنا مصدر التردد والبطء والانقلاب على الخطوات التى تم التعاقد عليها وظن الجميع أنها ملزمة.

بالإضافة إلى العناصر الثلاثة السابقة التى عالجنا تأثيرها ونتائجها على تهيئة اسرائيل لقبول التعامل مع خيار التسوية، وهى كما أسلفنا قصور المؤسسة العسكرية عن التوافق والتطابق مع الخريطة التوارتية لاسرائيل وتأثير الانتفاضة والحظر الديموجرافى، بالإضافة إلى ذلك يمكننا أيضا القول ان المجتمع الاسرائيلى يموج بتغيرات مجتمعية عديدة من بينها ظهور أجيال جديدة من الاسرائيليين لم تعاصر نشأة الدولة ولم تنخرط فى القيم التى أرساها الجيل القديم، إذ تشير بعض التقديرات إلى ٦٠٪ فى اسرائيل من جيل «الصابرا» أى الذين ولدوا فى اسرائيل ولم يهاجروا إليها من بلدان أخرى بثقافات وخبرة تاريخية مختلفة. وهذه الأجيال الجديدة يمكن افتراض أنها تتحرر من الميراث التقليدى التاريخى لليهود المتمثل فى الاضطهاد الحقيقى أو المتخيل وأفران الغاز والتصفية الجسدية خلال الحرب العالمية الثانية باستثناء ما يتلقوه فى المدارس والمعاهد والجامعات عن هذا التاريخ.

وفضلا عن ذلك، فإن هذه الأجيال الجديدة من الاسرائيليين تتحرر نسبيا من قيم الجماعية والتضحية وتغليب صالح الدولة على ماعداها، إذ تنخرط هذه الأجيال فى قيم جديدة تركز على الفردية والمصلحة الشخصية والبحث عن المستقبل الفردى. وتشير العديد من تصريحات المسئولين وعلماء الاجتماع الاسرائيليين إلى خطورة هذه الظاهرة على المجتمع الاسرائيلى، ومن المفارقات ذات الدلالة أن عدوان ١٩٦٧ وبالرغم من انتصار اسرائيل فإنه كان وراء العديد من هذه التغيرات القيمية إذ وضحت الميول الاستهلاكية والترفيهية وتخلصت الأجيال الجديدة من الروح الجماعية واستسلمت للاسترخاء والاستمتاع بالحياة بعيدا عن الكيبوتسات والعمل المنتج الجماعى(١٤). وبالمثل، فإن انتصار ١٩٦٧ أفضى إلى تدعيم التفكير الأسطورى والتوارتى إذ أصبحت مقولة «اسرائيل الكاملة» قاب قوسين أو أدنى من التحقق. وقد عزز ذلك من روح التطرف والأصولية والعنصرية والاستيطان وتغذية التيارات الدينية على حساب تآكل نفوذ التيارات العلمانية. وقد كانت محصلة ذلك أن دفعت اسرائيل ثمن هذا الانتصار بتغذية تيار العنف الذى أفضى بحياة رابين واهتزاز ما كان يسمى بالاجماع على عدم استخدام السلاح ضد يهودى من قبل يهودى آخر.

ربما أمكننا القول أيضا أن محصلة هذه العناصر التى أشرنا إليها أن ادرك الاسرائيليون أو قطاعات كبيرة منهم على الأقل وكذلك النخبة الاسرائيلية حدود استخدام القوة،بل وربما عجز القوة بمفردها عن تأمين الأهداف الأسطورية والتوراتية التى تعلنها الصهيونية وأن هذه القوة تفقد فاعليتها فى المحيط العربى الواسع الذى يموج بمقاومات تحتية وثقافية لا تؤخذ بعين الاعتبار فى حسابات موازين القوى الظاهرة. وفى مقابل ذلك، يبدو الخيار التفاوضى حول تأمين وجود اسرائيل والاعتراف بها مقابل التخلى عن الأراضى المحتلة أفضل من الاستمرار فى مسلسل الحروب خاصة وأن الاقتصاد الاسرائيلى بحاجة لدفعة قوية تحرره من الاعتماد على الخارج ومصادر التمويل الخارجية وتمكنه من تحقيق مستوى معيشى مرتفع للسكان تحفيزا لهم على البقاء والحيلولة دون النزوح إلى الخارج بعيدا عن مناخ الحرب والتهديد باستخدام العنف حيث اكتشف الكثيرون من أعضاء الجاليات اليهودية بالخارج أن اسرائيل لم تعد منطقة جذب واستقرار وبديل ملائم لأوضاعهم الحالية، إذ لا تمثل حتى الآن سوى نسبة صغيرة من اليهود مقارنة بالعدد الإجمالى لليهود فى العالم.

خيار التسوية والسلام بين العمل والليكود واليمين الدينى وحركة السلام:

يلاحظ بشكل عام فى البلدان الديموقراطية تضاؤل دور الخلاف الإيديولوجى، بين اليمين الليبرالى واليسار الإشتراكى، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات السياسية والمجتمعية الكبرى، حيث لم يعد الخلاف بين هذه التيارات خلافا عقائديا نظريا، كما كان عليه الحال منذ عدة عقود، وانما ينحصر هذا الخلاف على التكنيكات والتفصيلات لتحقيق نفس الأهداف، وانهارت فيما يبدو الحدود بين الايديولوجيات واتخذت طابعا «رخوا» ودخلت عليها تيمات ذات طابع انسانى عام كحقوق الانسان والتضامن[١٥]، وهى قيم ذات طابع انسانى عام بأكثر مما هى قيم سياسية وايديولوجية.

والحالة الاسرائيلية لا تمثل استثناءً من ذلك، إذ شهد الخلاف الايديولوجى بين الليكود والعمل تراجعا ملحوظا. فالأول، يرفع «راية أرض اسرائيل الكاملة»، والثانى يتبنى مفهوم الحل الوسط. ورغم هذا الخلاف المعلن، إلا أنه من الناحية العملية لم يكن بمقدور الأول أى الليكود اتخاذ قرار بضم الأراضى الفلسطينية المحتلة، والتى هى من وجهة نظره

جزءا من ارض اسرائيل، خاصة وانه صعد إلى الحكم وبقى فيه منفردا او مشتركا مع العمل حتى عام ١٩٩٢ ويحكم بالائتلاف مع اليمين الدينى والقومى منذ ١٩٩٦.

ويقف وراء عدم قدرته على ضم الأراضى المحتلة عوامل ديموجرافية وإقليمية ودولية، تحول دون تحقيق هذه النظرة الايديولوجية التوراتية. ولاشك أن عجز الليكود عمليا عن تحقيق رؤيته الإيديولوجية يضعه فى طريق الحل الوسط البراجماتى العملى، الذى كان حزب العمل يقوم بتنفيذه فعلا، وهو التخلى عن بعض هذه الأراضى مقابل السلام والتسوية، وقد لا يستطيع الليكود أن يعلن تخليه عن خطابه الإيديولوجى ولكن ممارسة السلطة وحدود التوازنات التى تفرضها هذه الممارسة تجعل من الفارق بينه وبين العمل فارقا كميا أكثر منه نوعيا، وجزئيا أكثر منه كليا.

يتمحور تصور العمل للتسوية حول مفهوم الحل الوسط الإقليمى ومشروع ايجال الون، والذى بمقتضاه تنسحب اسرائيل من بعض المناطق كثيفة السكان العرب للأردن فى اطار ما سمى الخيار الأردنى. ولكن مع تطور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بالذات مع بدء الانتفاضة والقررات التى ترتبت عليها خاصة قرار الأردن بفك الارتباط القانونى بالضفة الغربية، وقرار المجلس الوطنى الفلسطينى بإعلان قيام دولة فلسطين عام ١٩٨٨ بالجزائر، أفضت هذه القرارات إلى استبعاد الخيار الأوروبى. ولكن بقيت الخطوط الرئيسية للحل السياسى من وجهة نظر العمل هى مشروع الون – ولكن فى إطار الخيار الفلسطينى هذه المرة.

ومن المفارقات، ان رابين واسرائيل هما اللذان بادرا بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية وبعرفات شخصيا لعقد مفاوضات سرية فى أوسلو من وراء ظهر الوفد الفلسطينى الذى كان يتفاوض فى واشنطن فى إطار صيغة مدريد.

كان تقدير العمل آنذاك وعلى رأسه رابين أن الفرصة مواتية لإحداث اختراق على جبهة المفاوضات الفلسطينية بالذات، بمقتضاها تعترف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى، وتعترف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود اسرائيل، وهى الصيغة التى ضمنت اتفاق إعلان المبادىء الذى وقع فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣ فى واشنطن.

لقد عولت السياسات العربية الرسمية – ازاء التسوية – كثيرا على الفارق بين كل من العمل والليكود، وكان من شأن هذا التمويل على من يحكم اسرائيل خلق «اعتمادية عربية» تربط مصير التسوية بتوجهات النخبة الاسرائيلية الحاكمة ولا تربطها بوضع استراتيجية عربية فعالة تستثمر عناصر القوة فى الموقف العربى وهى لا تزال بعد كثيرة – رغم كل شيء.

وكان من شأن هذه النظرة تجاهل تقلص الفارق بين هذين التيارين اللذين يتبادلان الحكم فى اسرائيل بحكم ظروف شتى ومتباينة من بينها توحد الأهداف وقصر الخلاف على مجرد التكنيكات والأساليب للوصول إلى ذات الأهداف وابتعاد الخلاف عن المبادىء الأساسية والأخلاقية الجوهرية التى تنطلق منها مواقف العمل والليكود. وكذلك، ومع دخول التسوية حيز الممكن والخوف وعدم اليقين من طبيعة السلام مع العرب. تهيأت ظروف موضوعية ملائمة لأرضية مشتركة بين الطرفين رغم اختلاف الخطاب والمفاهيم الظاهرى، خاصة مع قضايا المرحلة النهائية التى ستعالج قضايا اللاجئين والقدس والحدود والوضع الدائم للأراضى الفلسطينية المحتلة وهى قضايا تقتضى نوعا من الاجماع فى اسرائيل ولا يستطيع احد تحمل تبعاتها بمفرده.

إن هذه الظروف والملابسات تقف ولاشك وراء وثيقة العمل والليكود المشتركة والتى ورد فيها أن نهر الأردن حدود امنية لاسرائيل وأن القدس بحدودها الحالية عاصمة اسرائيل الموحدة ولا بأس من إطلاق اسم القدس على قرية أبوديس كعاصمة للكيان الفلسطينى، وأشارت الوثيقة إلى حق اسرائيل فى حظر عودة اللاجئين إلى الأراضى الخاضعة لسيادتها، وإخضاع هذه العودة للكيان الفلسطينى بقيود وترتيبات يتفق بشأنها فى المفاوضات، وكذلك عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧ وعلى بقاء غالبية المستوطنين والمستوطنات تحت السيادة الاسرائيلية وهو حل أقرب إلى الضم، أى ضم الأراضى التذ تقع فيها هذه المستوطنات إلى اسرائيل.

على صعيد آخر، كانت استراتيجية رابين للسلام ترتكز على تفتيت الجبهة العربية للتفاوض وذلك عبر التفاوض الثنائى واختراق الجبهة الفلسطينية وتصفية حساباته مع القدس اثر فشله فى احتلالها فى حرب عام ١٩٤٨ كما أن تطبيع علاقات اسرائيل بالدول

العربية والإسلامية سيحجم من المعارضة العربية والفلسطينية للطموح الاسرائيلى فى القدس والتى كان رابين من دعاة الحد الأقصى بشأنها عقب عدوان ١٩٦٧ .

تمكن رابين بثقله السياسى والأمنى لدى الرأى العام الاسرائيلى من عقد اتفاقيات اوسلو وأسلوب أى اتفاقية طابا عامى ١٩٩٣، ١٩٩٥ على التوالى، وتم اغتياله على يد متطرف اسرائيلى يهودى، وخلفه بيريز برعونته المعهودة والتى برزت بوضوح فى تبنيه خط ليكودى ازاء التسوية فشن الحرب على لبنان وارتكبت اسرائيل مذبحة قانا، وأرجأ تنفيذ البنود المتعلقة بمدينة الخليل، من أجل كسب معركة الانتخابات فى الكنيست الرابعة عشرة، ولكن الرأى العام الاسرائيلى الذى راودته المخاوف من المجهول، أى السلام فضل الركون إلى الأمر الواقع، الذى يعرف مداخله وأبعاده وتكلفته، على الدخول فى عدم اليقين وعدم التأكد المرتبط بالسلام وخاطب نتنياهو فى الاسرائيليين مشاعر الخوف والجيتو والعودة إلى الهودية والاضطهاد الذى لاقاه اليهود على يد «الإغيار» ونجح نتنياهو فى أن يجعل من الخوف مؤسسة لها سياساتها، وترجمت هذه السياسات إلى شعارات «الأمن قبل السلام» والأمن والسلام مع الليكود.

أسفرت الانتخابات عن نجاح نتنياهو وتشكيل حكومة بالأئتلاف مع أحزاب اليمين القومى والدينى، وبحث عن خيار ثالث خلافا للتنازل عن الأرض أو الدولة «ثنائية القومية» ألا وهو خيار الحكم الذاتى الموسع للفلسطينيين أى الابقاء على الوضع القائم مع بعض التعديلات، ولاشك أن انهيار نموذج حزب العمل للحل بإقامة سلطة فلسطينية على غرار سلطة انطوان لحد فى الجنوب اللبنانى قد فتح الطريق للانقلاب الذى قاده نتنياهو، ذلك أن الخيار الاسرائيلى يجعل من عملية السلام كل شيئ ومن هدفها لا شيء تقريبا ويحول الفلسطينيين إلى رهينة للرأى العام الاسرائيلى[١٦] .

حركة السلام في اسرائيل:

وجدت فى اسرائيل قبل نشأة الدولة وبعدها حالة عقلية وسياسية معادية للصهيونية، وكانت هذه الحركة والجمعيات والأحزاب التى تمثلها تنادى بدولة ثنائية القومية فلسطينية وإسرائيلية، أو دولتين منفصلتين إحداهما فلسطينية والأخرى اسرائيلية. ولكن كانت

الجمعيات والأحزاب التى تبنت هذه الدعوى، كانت تقع قبل نشأة الدولة – أى أثناء الانتداب وبعد نشأتها خارج التوافق الأخلاقى والسياسى فى اسرائيل، والذى مثلته المؤسسة السياسية والعسكرية الحاكمة. وتمحور هذا التوافق حول ضرورة وجود اسرائيل كحقيقة لا تقبل الجدل والشك، واعتراف الوسط المحيط بها، وتأمين حدودها وقدرتها على الدفاع عن أمنها منفردة، دون مساعدة القوى الخارجية. ومن ثم وجدت هذه الجماعات بالذات – جماعة بريت شالوم – أى جمعية السلام – وهامشومير هاتسعير – اى الحارس الفتى – وغيرها، نفسها خارج دائرة التوافق(١٧).

وقد عانى نفس المصير جماعة – هاعولام هازيه – أى هذا العالم، التى شكلها يورى أفينيرى، حيث وجدت نفسها مهمشة، وقليلة التأثير فى الرأى العام الاسرائيلى الذى خضع لتوجهات ودعاية المؤسسة السياسية والعسكرية. فى أعقاب حرب عام ١٩٧٣، نشأت حركة السلام الآن من ضباط الاحتياط، واتسعت هذه الحركة لتضم فى عضويتها العديد من فئات الاسرائيليين المناهضين للحرب. وتعتبر حركة السلام الآن من أهم حركات السلام فى اسرائيل لأنها خرجت من أحشاء المؤسسة – أى المؤسسة العسكرية ولأن مواقفها ومبادئها تلتقى ولا تبتعد عن مبادىء التوافق السياسى فى اسرائيل.

وقد حرصت هذه الحركة على استبعاد العرب الاسرائيليين من عضويتها، واستمر هذا الاستبعاد حتى عام ١٩٨٧، وانطلقت فى موقفها ازاء العرب من الأحكام المسبقة والمتحيزة ضد العرب فى اسرائيل – هذه الأحكام التى تعتبر العرب طابورا خامساً للعالم العربى، وتشك فى ولائهم للدولة وانتمائهم لها. وفضلا عن ذلك حرصت حركة السلام الآن فى برنامجها على تأكيد ان القدس عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل وهو أحد المواقف الاسرائيلية الرسمية والمشتركة فى الوقت ذاته بين العمل والليكود، وتجنبت الحركة الحديثة عن دولة فلسطينية. وهنا أيضا يلتقى هذا الموقف مع الموقف الرسمى المعلن(١٨).

وفى العديد من المناسبات، استطاعت حركة السلام الان أن تعبيء قطاعات كبيرة من الاسرائيليين علي سبيل المثال – ٤٠٠ ألف اسرائيل احتجاجا على حرب لبنان عام ١٩٨٢. وعدة آلاف لدى حضور شامير مؤتمر مدريد.

بيد أنه ينبغى النظر الى حركة السلام الآن فى اسرائيل كحالة خاصة نسبيا مقارنة بحركات السلام التى تشهدها أو شهدتها اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ابان حرب فيتنام وأزمة الخليج، التى انتهت بحرب الخليج الثانية ضد العراق. ففى اجتماع مكتب حركة السلام الآن فى تل ابيب أثناء أزمة الخليج حضره كل من يأبيل ديان وعاموس عوز وغيرهم من الأعضاء البارزين للحركة، استنكرت فيه موقف حركات السلام الأوروبية من أزمة الخليج والذى تمحور حول رفض اللجوء للقوة ضد العراق بقيادة التحالف الدولى. وأعلنت أن الحرب ضد العراق بمثابة مصلحة اسرائيلية. وقد اثار هذا الموقف استنكار بعض الأعضاء أى بعض أعضاء حركة السلام الان، إلى حد أن احدهم اقترح أن تسمى الحركة نفسها باسم حركة الحرب الآن بدلا من السلام الآن(١٩).

وفى هذا الإطار أيضا، فإن حركة السلام الآن تحتفظ بالصهيونية كمرجعية سياسية وأخلاقية ويتميز برنامجها السياسى بالاختزال، إذ يقتصر على معالجة الوضع الناشىء عن عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وغزة وغيرها من الأراضى العربية، ولا يتجاوز ذلك إلى تقديم رؤية إصلاحية تتناول جذور الصراع بين اسرائيل والعرب وكيفية تأسيس تعايش يقوم على الندية والمساواة وتصحيح العلاقات ذات الطابع الاستعمارى بين اسرائيل والفلسطينيين، ذلك أن حركة السلام الآن على استعداد للقتال من أجل الدولة، كما أنها ليست ضد المؤسسة على غرار الحركات الغربية.

يضاف إلى ذلك أن حركة السلام الآن هى حركة تطوعية وليست محترفة ويقف على رأسها قيادة اسكنازية وأهملت اليهود الشرقيين والعرب ولم تتمكن حتى الآن من تشكيل جبهة سلام موحدة واستقطاب الاسرائيليين لمساندتها، وقد تميزت مسيرتها بتنافس الجماعات المشكلة لها وكذلك بسيطرة الطابع النخبوى عليها، ويظهر انتماء الحركة الصهيونى فى رفضها قبول التبرعات من غير اليهود أو من اليهود غير الصهيونيين ورغم ذلك، فإن الحركة قد استطاعت تعبئة ١٠٠ الف اسرائيلى فى الاجتماع الذى حضره رابين واغتيل فيه على يد متطرف يهودى(٢٠).

على أن الخيارات المطروحة على الاسرائيليين لا تبدو بهذا القدر من الاتساع الذى نظن، إذ بمرور الوقت وتجذر المقاومة للعدوانية الاسرائيلية وتراكم خبرات الفشل

الاسرائيلية فى وضع نهاية لها، ورفض الشروط الاسرائيلية للسلام والتى تجعل من خيار التسوية كل شيء وحصيلته لا شيء يضيق هامش الخيارات أمام اسرائيل خاصة مع قصور اداء المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الذى وضح بجلاء فى ١٩٧٣ و ١٩٨٢ عن التوافق والتطابق مع الخريطة التوراتية المرسومة للتوسع الاسرائيلى.

ربما أمكننا حصر الخيارات المطروحة على اسرائيل على النحو التالى:

– خيار بقاء الأمر الواقع: ولو افترضنا جدلا قدرة اسرائيل على فرض استمرار هذا الأمر الواقع وفرضه، فإن ذلك له تداعياته السلبية على اسرائيل ذاتها، وهى تداعيات تلقائية عفوية لا تملك اسرائيل ازاءها أية استراتيجية أو خطة لوقفها، إذ سيتزايد عدد الفلسطينيين لا محالة فى اسرائيل وفى الأراضى الفلسطينية التى تحتلها. ومن شأن ذلك تهديد التوازن الديموجرافى وتهديد هوية الدولة خاصة مع استبعاد خيار ضم هذه الأراضى نظرا لتكلفته السياسية العالية.

كما أن استمرار الأمر الواقع من شأنه ان يبقى على احتمالات انفجار الموقف فى الضفة الغربية قائما فى شكل مواجهات بين اسرائيل والفلسطينيين، لأن بقاء الأمر الواقع لا يبقى للفلسطينيين ما يفقدوه ويسد أمامهم أبواب الأمل فى مستقبل أفضل.

ويعنى خيار الأمر الواقع أن تعيد اسرائيل إنتاج أسطورة قلعة مسادا فى الذاكرة اليهودية، وهى القلعة التى كانت رمزا لمقاومة الرومان فى سبعينيات القرن الأول الميلادى وفق وجهة النظر الصهيونية واضطر المدافعون عن هذه القلعة للانتحار بدلا من الاستسلام للرومان واستمرار منطق المسادا من شأنه تحفيز نزعات العدوان وتغذية الكراهية للوسط العربى المحيط وتعميق التحصن فى مواجهة العرب وتدعيم الارتباط بتحالفات خارجية واستعادة ذكريات الممالك الصليبية فى المشرق خلال الحروب الصليبية(٢١) . وهذا المناخ سيبقى على حالة التعبئة النفسية والعسكرية فى مواجهة العرب وازدياد عبء النفقات العسكرية على حساب كفاءة الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة للاسرائيليين والحيلولة دون ظاهرة النزوح ووقف هجرة اليهود إلى اسرائيل أو على الأقل – الأمل فى هذه الهجرة – على أن تداعيات خيار الواقع لا تقف عند هذا الحد فحسب،

بل تمتد إلى تكريس نمط العقلية اليهودية والصهيونية التى تعيش فى الذاكرة والماضى بأكثر مما تحيا فى الواقع، وفى النصوص التوارتية المحفوظة بأكثر من المعاش، ومن شأن ذلك تغييب الوعى بجدلية الواقع وأبعاده وآفاق تطوره الحالية والمستقبلية وتدعيم نسق مغلق ايديولوجى كمرجعية وحيدة ومطلقة لمحاكمة تطور الوقائع والحادثات.

– خيار التسوية والسلام: هذه التداعيات السلبية لاستمرار الأمر الواقع ومخاطره ربما تدفع الى خيار آخر هو التسوية والتفاوض، إذا أن العزلة وعقلية القلعة الحصينة لا يمكن أن تستمر كما أن حالة التعبئة والحصار قد يترتب عليها التعب والإرهاق واستمرار نزيف الدم والمال نتيجة الحروب والعداء وهو الأمر الذى يفتح الطريق للتفكير فى حياة مفتوحة وطبيعية تتأسس على التعايش الممكن الذى يمر عبر هذه المبادلة التى تمثل اساس التسوية الحالية اى الأرض مقابل الاعتراف والسلام والأمن، خاصة وأن تطور تقنية أنظمة التسلح يمثل تهديدا للجميع، ويبقى ان تواجه اسرائيل ذاتها وتحمل مسؤولية هذا الانتقال اى انتقالها من التمركز حول مفهوم «القلعة الحصينة» إلى مفهوم التعيش الضرورى والممكن مع المحيط العربى، يتأسس على السلام والمساواة والتكافؤ والندية ويستبعد الحرب والتمييز والاستعلاء ويعيد تأسيس مفهوم الأمن على أسس جديدة لا تتمحور حول الأرض كما هو الآن وإنما على ضوء قاعدة أن السلام ينبغى أن يتحقق لكافة الأطراف وليس لطرف واحد هو اسرائيل.

مصادر وهوامش :

١ - د. عبدالوهاب المسيرى: الجمعيات السرية فى العالم، البروتوكولات، الماسونية، البهائية، كتاب الهلال، العدد ٥١٥، القاهرة.

٢ - انظر: د. عبدالعليم محمد (محرر) : تسوية الصراع العربى- الاسرائيلى ودور مصر الإقليمى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٧.

٣ - عزيز حيدر : اسرائيل: الفرد والمجتمع والنظام السياسى والاتفاقات مع الفلسطينيين، دراسات فلسطينية، العدد ١٩ بيروت، ١٩٩٤.

٤ - د. حسن نافعة : الصراع العربى- الاسرائيلى من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

٥ - برهان الدجانى: الحل البديل فلسطين الموحدة، دراسات فلسطينية العدد ٢٦، بيروت، ١٩٩٦.

٦ - برهان الدجانى، نفس المصدر السابق.

٧ - نفس المصدر السابق.

٨ - يهو شفاط هاركابى : اسرائيل : الخيارات المصيرية، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس: مركز التخطيط، ١٩٨٦.

٩ - د. أسعد عبدالرحمن ونواف رؤاف الزرو : الانتفاضة مقدمات، وقائع تفاعلات.. آفا، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

١٠ - د. أسعد عبدالرحمن ونواف الزرو نفس المصدر السابق.

١١ - أورى ديفيس : قراءة لتكوين هوى، مقال غير منشور.

١٢ - د. رشاد الشامى : إشكالية الهوية فى اسرائيل، كتاب عالم المعرفة، العدد ٢٢٤، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧.

١٣ - نفس المصدر السابق.

14 - Amnon Rubinstein : Le Revet l'Histoirc. le Zionisme. Israel et les Juifs. Eds calmen, - Leuy Paris. 1985.

15 - Francois - Bernard Huyg he, Pierre Barbe's, La SOFT Ide'ologie. Robert La font, Paris.

١٦ - انظر الحديث الذى اجرته مجلة دراسات فلسطينية مع عضو الكنيست عزمى بشار، العدد ٢٨، ١٩٩٦.

- وأنظر أيضا لعزمى بشارة : الانتخابات الاسرائيلية ومميزات المرحلة القادمة، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، ١٩٩٦.

١٧ - ميشال نوفل: اسرائيل من الداخل، شؤون الأوسط، العدد ٥٢، يونيو ١٩٩٦، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

18 - IMAN ABD ELME GID HAMDY : DISSENTERS in Zion : The BI- Nationalist and Partitionist Trends in the Polictics of ISRAEL, Thesis of Doctoral degree, Cairo University, faculty of Economics and Political Science, 1996

19 - Iman Hamdy, idem.

20 - Idem.

٢١ – ميشال نوفل : فى مستقبل اسرائيل، شؤون الأوسط، العدد ٤٢، يوليو ١٩٩٥، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

المحور الثالث

أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية: القضايا الأمنية

(١) الموقف الفلسطينى من القضايا الأمنية

ل.د. أحمد عبدالحليم

كان اعلان المبادىء الاسرائيلى الفلسطينى فى سبتمبر ١٩٩٣، نقطة فاصلة فى مسار حل الصراع العربى الاسرائيلى، وفى طبيعة ونوعية القضايا الأمنية، سواء ما كان منها على مستوى العلاقات العربية - الاسرائيلية عموما، أو على مستوى حل النزاع الفلسطينى الاسرائيلى خصوصا، أو فى نظرة الفلسطينيين إلى قضاياهم الأمنية على وجه أخص. فقد تغيرت رؤية الأمن ومتطلباته بشكل محسوس بعد بدء الاتصالات المباشرة بين اسرائيل وعدد من الدول العربية، سواء فى اطار المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وجيرانها العرب المباشرين والتى تهدف إلى حل مشاكل الماضى والحاضر، أو فى اطار المفاوضات المتعددة التى تشترك فيها اسرائيل وبعض الاطراف العربية اضافة إلى عدد من الاطراف الخارجية والتى تهدف إلى تصور شكل منطقة الشرق الأوسط لفترة ما بعد اقرار السلام فى المنطقة وتوقيع اتفاقية التسوية السياسية بين أطراف الصراع العربى- الاسرائيلى. ورغم أن الدول المعنية مازالت تخوض سباقا للتسلح ولم تخفض بعد من استعداداتها للبناء الاستراتيجى للقوة المسلحة، إلا أنها أجرت تغيرا ملحوظا فى تفكيرها السياسى والاستراتيجى، حيث بدا واضحا أنها توجه استخداماتها للقوة المسلحة تجاه الدفاع عن النفس وبناء الدفاع الاستراتيجى عن الدولة، أكثر من توجيهها لهذه القوة للاستعداد للصراع المسلح وشن الحرب، وهو الأمر الذى تطلب تغيرات جوهرية فى مفردات الهيكل الأمنى الناشىء، والذى ينعكس بالضرورة على الموقف الفلسطينى، والعربى عموما، تجاه القضايا الأمنية الناشئة[١].

وللموقف الفلسطينى خصوصيته المميزة، فقد دخل الطرفان الاسرائيلى والفلسطينى فى مجموعة من الترتيبات المؤقتة التى لم تتحدد فيها بعد النتائج النهائية، كما لم يتفق فيها بعد على شكل وطبيعة ومسار المفاوضات الجارية تجاه مثل هذه النتائج، اضافة لاختلافات هياكل القوة والقدرات بين الطرفين على خلاف أى علاقة سياسية وإستراتيجية بين اسرائيل والدول العربية، وحيث تتميز مثل هذه العلاقات الأخيرة بأنها

بين دول قائمة بالفعل. ويتبع ذلك بالضرورة، تعرض المفاوض الفلسطينى لضغوط هائلة، تجعله باستمرار فى الموقف الأضعف. ويضاعف من هذا الأثر أن المراحل الانتقالية التى تمر بها العلاقات الاسرائيلية- الفلسطينية تعتبر بحكم طبيعتها غير مستقرة، وتؤدى إلى تحولات هيكلية غير محسوب تماما نتائجها، خاصة مع عدم التحديد الدقيق للأهداف النهائية، مع عدم القدرة على تبين شكل وطبيعة هذه الأهداف فى ظل تسارع غير مسبوق فى حركة الاحداث، وفى حجم الضغوط التى تمارس على الطرف الفلسطينى بصفة خاصة، والتى تدفع بالأطراف المعنية إلى طرق مجهولة. ومن جانب آخر، تتميز العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية فى الوقت الراهن بتشدد اسرائيلى تجاه قضايا الوضع النهائى التى كان متفقاً عليها من قبل، مع عدم قدرة الطرف الفلسطينى على غض الطرف عن مثل هذه القضايا الجوهرية الحساسة. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الموقف الاسرائيلى تجاه القضايا الأكثر تفجرا، مثل: الدولة الفلسطينية، وتعديلات الحدود، ووضع القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، ومستقبل المستوطنات اليهودية، والمياه، والأمن. وخطورة مثل هذه القضايا هو تأثيرها على التطبيق الناجح لكل ما اتفق عليه من قبل، وبالتالى الوصول بالمفاوضات الحالية إلى تسوية سياسية مقبولة لكل الأطراف المعنية(٢).

الموقف الفلسطيني العام من القضايا الأمنية :

أولاً: التهديد الوجودى :

يجتمع رأى المفكرين السياسيين والاستراتيجيين الفلسطينيين على أن أزمة الأمن الفلسطينى فى مجملها تنبع من «تهديد وجودى»، بمعنى انهاء الوجود الفلسطينى- بشكل أو بآخر- من فوق الأرض الفلسطينية، مع ترك الساحة خالية لاستيلاء اسرائيل على كل أرض دولة فلسطين السابقة. وقد تمت هذه العملية حتى الآن من خلال بعض المراحل التاريخية، وحيث بدأ الأمر بانشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ولجوء أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة (لاجئى عام ١٩٤٨)، ثم خروج اعداد أخرى من الفلسطينيين من الأرض الفلسطينية فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ (لاجئى عام ١٩٦٧)،

ثم اعلان سياسة «الترانسفير» الاسرائيلية والتى تدعو إلى ترحيل الفلسطينيين من أراضى الضفة الغربية باستخدام وسائل الترغيب والترهيب.

وينبع مفهوم «التهديد الوجودى» من تاريخ خضوع دول المنطقة العربية للانتداب البريطانى، والذى حمل بين طياته «وعد بلفور» (١٩١٧)، الذى يدعو إلى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وهو الأمر الذى ترتب عليه انتزاع الفلسطينيين بالقوة من بلادهم وانشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، وما ترتب عليه من تشتتهم فى البلاد والعالم. وبهذا الشكل، فقد تعرض حفاظ الفلسطينيين على هويتهم الوطنية والاستمرار المادى لوجود مجتمعهم لتهديد مباشر، مما ترتب عليه إقتناع قوى بأن ضمان الحفاظ على الوجود الفلسطينى مستقبلا، يتطلب انشاء الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وهو ما يسع إليه المفاوض الفلسطينى حاليا فى اطار المفاوضات الجارية بين سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية واسرائيل(٣).

ويمكن القول بشكل عام أن الفلسطينيين قد حاولوا - ونجحوا إلى حد كبير- فى الحفاظ على هويتهم خلال تاريخهم الحديث، وأنه يمكن النظر إلى «التهديد الوجودى» بمفهومه التاريخى بشكل مختلف الآن، خاصة بعد اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل كل منهما بالأخرى، ودخولهما فى اتفاق الحكم الذاتى المؤقت، وامتداد نطاق ومسئولية هذا الحكم إلى غزة وأريحا، واستمرار التفاوض بين الطرفين على استكمال المفاوضات حول موضوعات الوضع النهائى للفلسطينيين على أرضهم التاريخية.

ثانياً: الدولة الفلسطينية :

يعتبر انشاء الدولة الفلسطينية هدفا مرحليا نهائيا فى الفترة الراهنة. ويترتب على انشاء الدولة بعض الموضوعات الأمنية الأخرى، مثل تحديد امتداد الأراضى التى تخضع لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، وتخطيط حدود الدولة. ويؤدى ذلك بالضرورة إلى تحديد المجال السياسى الحيوى لسيادة الدولة الفلسطينية. إلا أنه يجب التذكير قبل مناقشة التعقيدات التى لا سابق لها فى تاريخ الشعوب التى حصلت على استقلالها فى العصر الحديث فى بناء دولها الخاصة، أن المنطقة المزمع اقامة الدولة عليها، وهى الأراضى

الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لازالت تخضع لاحتلال عسكرى اسرائيلى مباشر، وتعيش صداما عنيفا ومسلحا مع قوة الاحتلال الاسرائيلى.

ويترتب على اشكالية قيام الدولة الفلسطينية عدة ملاحظات، تحوى نقاطا مهمة يجب وضعها فى الاعتبار خلال التفكير فى هذا الأمر. وبذا يمكن تحديد النقاط الأربع التالية[٤].

١ – أن ما تم التوصل إليه حتى الآن، من مساحة جغرافية وسلطات وصلاحيات للحكم الذاتى الفلسطينى، أقل بدرجة ملحوظة من مستوى الحد الأدنى المطلوب لاقامة الدولة الفلسطينية، وهذا يعنى القاء أعباء اضافية على كاهل المفاوض الفلسطينى الذى يحاول مستميتا الوصول إلى تطبيقات مرضية لما توصل إليه بالفعل عبر اتفاقيات أوسلو المختلفة. ويعوق هذا الأمر التشدد الاسرائيلى الحالى تجاه تطبيق هذه الاتفاقيات، والدعم الامريكى لذلك.

٢ – أن الواقع الراهن لغزة والضفة الغربية، موضوع الحكم الذاتى واقامة السلطة الوطنية حاليا ونواة انشاء الدولة الفلسطينية مستقبلا، على درجة متدنية من الوضع الاقتصادى والاجتماعى، نتيجة سنوات القهر الاسرائيلى المستمر حتى الآن. وهو الأمر الذى يتطلب جهدا فلسطينيا شاقا فى وقت زمنى محدود لمجرد اجراء بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الزساسية، ناهيك عن اقامة البنية التحتية الأساسية اللازمة والضرورية لاقامة الدولة. وأن يتم ذلك فى اطار ظروف سياسية واقصادية قاسية، وموارد محدودة، ووعود دولية لم تتحقق بالدعم المادى والاقتصادى، اضافة لتحميل هذه الوعود بشروط ثقيلة، فضلا عن تدنى القدرة العربية على الدعم بالمستوى والمعدل المطلوب.

٣ – افتقار السلطة الوطنية حتى الآن للكوادر العلمية والفنية والخبراء المؤهلين بأعداد كافية لتحمل تبعات انشاء الدولة الفلسطينية فى مختلفة المجالات وافتقار الشعب الفلسطينى فى الداخل للخبرات الكافية التى يمكن أن تقوم بهذه المهام الوطنية بعد اضطرار العناصر المتميزة إلى الهجرة للخارج تحت ضغط وممارسات الاحتلال

الاسرائيلى القمعية، وضعف احتمالات عودتهم نتيجة لقيود منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة لأرض فلسطين.

٤ - أن اسرائيل، بحكم سيطرتها العسكرية والاقتصادية، لن تسمح بقيام دولة فلسطينية قوية وقادرة ذات سيادة، وأنها سوف تستخدم كل ما لديها من وسائل مباشرة وغير مباشرة لحصار هذه الدولة - عندما تقوم - واثارة القلاقل داخلها ومن حولها، كما تمنعها من الاستقرار والتقدم والثبات على الأرض المكتسبة.

وتمثل هذه النقاط جوهر المخاطر والمخاوف التى تثير الشكوك حول امكانات اقامة الدولة الفلسطينية، سواء من جانب اسرائيل أو من جانب القوى الغربية الدولية. وهنا يمكن الاشارة إلى العناصر الأساسية اللازمة كأساس لبناء الدولة الفلسطينية فى هذه المرحلة التاريخية من الصراع - العربى الاسرائيلى(٥):

أ - ضرورة التحول بالصراع من الصعيد العسكرى الى العمل السياسى. أو من عقلية الثورة إلى عقلية الدولة. وهذا يعنى أن الصراع مع اسرائيل مستمر ولكن بوسائل سياسية، تستخدم وتوظف فيه ارادة الشعب الفلسطينى فى بناء مجتمع ودولة، مع بناء العمق العربى الداعم والعمق الدولى الضامن للتسوية السياسية، وعلى أن يراعى خلال ذلك كله تفادى تفجر الصراعات والتمردات الداخلية بين الفئات الفلسطينية المختلفة..

ب - ضرورة بناء قوة السلطة المركزية ومركزيتها وضمان الأمن والحرية للشعب الفلسطينى، بمعنى عدم تصور بقاء وتطور دولة فلسطين فى جوار اسرائيل ومع تنافس اقتصادى وسياسى واجتماعى معها، إلا فى اطار كيان قوى يحافظ على حقوق الدولة والشعب.

جـ - ضرورة التخطيط قصير ومتوسط وطويل المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطينى. ويراعى فى هذا السياق ضرورة توفير التحويل اللازم لذلك، واقامة المؤسسات القادرة والتى تملك آليات عمل فاعلة سريعة الانجاز. وبالطبع، فإن هذه المسألة بالغة التعقيد، ذلك أن الاقتصاد الفلسطينى مايزال تابعا للاقتصاد الاسرائيلى وأضعف منه بكثير. ولا يتوقع معالجة آثار ذلك إلا ببذل جهد فائق لبناء

الاقتصاد القومى الفلسطينى، الذى قد يستغرق فترة زمنية تطول أو تقصر تبعا للجهد الفلسطينى ومواءمة الظروف الدولية والاقليمية لذلك. وهى مهمة لا تقع كلها على عاتق السلطة الوطنية، وانما يشاركها فى ذلك جهد عربى فائق ومنسق. ويراعى فى هذا السياق العامل الدولى الذى يسعى الى تنظيم الرقابة من جانب المؤسسات الدولية، وفى مقدمتها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، على مسار عملية التنمية الفلسطينية، وتحديد اتجاهاتها والتدخل فى اختياراتها.

ان عقبات كثيرة تواجه مهمة اقامة الدولة الفلسطينية- فهى دولة قيد التكوين، وتحتاج إلى هياكل جديدة، ومؤسسات وسياسات وبرامج وأدوات كثيرة منها غير متوفر حاليا ويتوجب اقامته، بل ويحتاج إلى تبين شكله المناسب، اذا لا توجد نماذج يمكن نقلها من تجارب الشعوب الأخرى والاستفادة من خبراتها. ولن تكون خطوات بناء الدولة الجديدة مجرد استلام سلطة من دولة سابقة، وانما يكون من الضرورى بناؤها تحت ضغوط تجمع بين المتناقضات. فهى مطلوبة وبسرعة، وهى أيضا مؤجلة إلى حين انتهاء عملية المفاوضات. وهى مطلوبة على مستوى القمة، فى الوقت التى لا تملك فيه على مستوى القاعدة ما يكفى من الموسسات. وهى راغبة فى الاستقلال عن المحتل، وهى غير قادرة على ذلك لأسباب عديدة، وحيث لابد لها من انتظار اكتمال البناء المعبر عن هذا الاستقلال(٦).

ثالثاً: التعديلات الحدودية :

يتواكب مع انشاء الدولة الفلسطينية قضية التعديلات الحدودية، وهى قضية معقدة ومتشابكة، ويتوقف التوصل الى حلول مرضية بشأنها على نتائج التفاوض الحالية بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وفى الوضع الفلسطينى- الاسرائيلى، هناك فاصل مميز بين الحدود السياسية والحدود الأمنية مع اسرائيل، وهى حدود فاصلة لا يوجد مثيل لها فى أى مكان آخر فى العالم، ومن هنا حساسية التعامل مع هذا الموضوع.

ما الذى نخرج به من ذلك؟ أولا، فان التعديلات الحدودية المطلوبة يجب أن تتوافق مع ما تم الاتفاق عليه بين السلطة الوطنية واسرائيل خلال الاتفاقات الموقعة بينهما،

وخلال جولات التفاوض المتعددة التى دخل فيها الطرفان. وثانيا، فإن الوضع الأمثل للفلسطينيين قد يكون بالسعى للوصول إلى تسوية هذا الموضوع من خلال التفاوض، تتضمن هذا التمييز بين الحدود السياسية والحدود الآمنة مع اسرائيل. ذلك، أن حدوداً جامدة - غير مرنة - مع الدولة اليهودية، قد تؤدى الى خسارة مساحات كبيرة من الأراضى، كما أنها لن تمثل دعما حقيقيا للأمن الفلسطينى سواء عسكريا أو سياسيا. والبديل لذلك يمكن أن يقوم على رؤية عملية وظيفية للتعايش بين السيادة الفلسطينية والاسرائيلية توضحها حدود - مرنة - وبالطبع يمكن أن يخلق ذلك مشكلات أمنية بسبب اختلاط السكان، إلا أنه سوف يحمى فى نفس الوقت الكيان الفلسطينى من وسائل الاكراه الاسرائيلية التقليدية(٧). وترتبط قضية التعديلات الحدودية بقضايا أخرى هى قضية اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقضية المستوطنات، وهى القضايا المتعثرة حاليا نتيجة لتعنت الموقف الاسرائيلى.

رابعاً: القدس :

لا يكاد يمر وقت إلا وتفرض قضية القدس نفسها. ورغم أنها - كأرض محتلة- واحدة من القضايا الأساسية المؤجلة فى عملية التسوية السياسية الجارية للصراع العربى الاسرائيلى، إلا أن ما يميزها من أبعاد فريدة قد فرض مسارا خاصا بها، حتى وان تداخلت مع مسارات القضايا الأخرى. ومع تسارع أحداث القدس وتشابكها، كثيرا ما عملت اسرائيل على تغييب بعض أبعاد قضية القدس، وعلى تغيير بعضها الاخر بفرض وقائع جديدة، ليس أقلها شأنا انشاء مستوطنات جديدة فى جبل (أبوغنيم) حول القدس الشرقية. ورغم هذا كله، ظلت القضية- وستظل- من أهم القضايا الوطنية والقومية والاقليمية ذات البعد الدولى، بسبب مكانتها الدينية والحضارية والسياسية.

وتنص المادة الخامسة من «اعلان المبادىء الفلسطينى- الاسرائيلى» فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، والخاص بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، فى احدى فقراتها على أنه «من المفهوم أن هذه المفاوضات (مفاوضات الوضع النهائى الدائم) ستغطى القضايا المتبقية بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود،

والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ووسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك». كما تنص الفقرة الاولى رقم ١ من الملحق الأول وعنوانه «بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها» على «فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق فى المشاركة فى العملية الانتخابية وفقا لاتفاق بين الطرفين». ورغم القرارات الدولية الكثيرة التى صدرت بشأن فلسطين والقدس والتى لم توقع اسرائيل على أى منهم، فان اعلان المبادىء المذكور يعتبر هو الوثيقة الأولى حتى الآن التى وقعتها اسرائيل بهذا الشأن، وأعلنت التزامها بها، التزاما بما جاء فى باقى نصوص اعلان المبادىء وملحقاته.

وبخصوص القدس، فى اطار التسوية السياسية الحالية للصراع العربى- الاسرائيلى، نلاحظ الأمور التالية(٨):

١ - أن لمدينة القدس وضعية خاصة فى عملية الصراع العربى- الاسرائيلى منذ ابتدائها. وقد اعترفت كافة القرارات الدولية بهذه الوضعية وان لم تنفذ.

٢ - أن دولة اسرائيل، التى كانت ومازال تعلن أن القدس عاصمتها الأبدية الموحدة، لم تعترف بأية قرارات أو اتفاقات دولية أو ثنائية تعرضت لوضع مدينة القدس، ولا هى التزمت بها عمليا.

٣ - أن ما جاء عن المدينة فى بيان اعلان المبادىء الذى وقعته اسرائيل، هو أول إلتزام اسرائيلى معلن ورسمى بأن ثمة مشكلة بشأن المدينة ووضعها ينبغى التفاوض حولها.

٤ - أن ارجاء مناقشة وضع المدينة إلى المرحلة الثانية من المفاوضات طبقا للمادة الخامسة من اعلان المبادىء قد ذكر القدس باعتبارها القضية المؤجلة الأولى، وبذا فان النص فى اتفاق اعلان المبادىء على التفاوض بشأن القدس يمكن اعتباره تراجعا اسرائيليا عن الادعاء الاسرائيلى السابق باعتبار أن قضية القدس غير قابلة للتفاوض، وأنها تعد بحكم القانون الاسرائيلى عاصمة اسرائيل الموحدة الأبدية.

إلا أن اسرائيل اثارت وقيعة بين الفلسطينيين والأردن، بعد توقيع اتفاقيتها مع الأخيرة، حينما جاء فى المادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة ذكر القدس، وحيث جاء فى الفقرة ٢ من المادة ٩ بعنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية» ما نصه «تحترم اسرائيل الدور الحالى والخاص للمملكة الأردنية الهاشمية فى الأماكن الاسلامية المقدسة فى القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائى، ستولى اسرائيل أهمية كبرى للدور الأردنى التاريخى فى هذه الأماكن». ورغم الخلافات التى نتجت عن ذلك، فإن مجرد توقيع اسرائيل على اتفاق يتضمن الموقف من قضية القدس، هو فى حد ذاته تغير للموقف الاسرائيلى الرسمى.

ومن وجهة النظر الفلسطينية، وأيضاً العربية والاسلامية، تعد القدس عاصمة دولة فلسطين عند انشائها. ويختلف ويتنوع الرأى العام ووجهة النظر الدولية فى هذا الشأن، وإن كان بشكل عام لا يوافق على اعتبار القدس عاصمة اسرائيل رسميا، ويرى أن تدويل القدس هو أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية فى المدينة المقدسة. لذلك، فإن التغييرات التى أدخلتها اسرائيل على المدينة باطلة، ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائى والدائم للمدينة. ثم جاء اعلان المبادىء والوثائق المرفقة به ليطرح قضية القدس كقضية قابلة للتفاوض. وفى نفس الوقت، أمكن التغلب على الأزمة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، اذ فضل الطرفان تأجيل الخلاف حول هذا الموضوع لكى لا تستفيد منه اسرائيل.

ويعد بعض المراقبين أن قضية القدس هى العقبة الأساسية أمام الوصول إلى سلام شامل ودائم، باعتبار ما تحمله من أبعاد وأعماق تتخطى حدود النزاع الفلسطينى- الاسرائيلى، بل والعربى- الاسرائيلى، لتشمل العالم الإسلامى والعالم المسيحى أيضاً. ويرى بعض المحللين أنها قضية وان كانت صعبة، فإنها قابلة للحل. ولا خلاف بين الفلسطينيين ولا بين العرب حول ضرورة استعادة القدس الشرقية منها على الأقل، وعودة السيادة العربية إليها. ان الأبعاد الثلاثة لقضية القدس، الفلسطينية والقومية والعالمية، توجب التحرك على كافة المستويات الرسمية والشعبية والدينية، وكذلك المستويات الخاصة بالقيم العامة حول حرية العقيدة وحقوق الانسان، خاصة على الساحة الدولية.

وفى كل الأحوال، فان التحرك الفلسطينى الرسمى والشعبى يحتاج إلى اطلاق المبادرات، والاستفادة من كل ما يجرى ويتم، ليحقق هدف دفع اسرائيل للتفاوض حول هذه القضية، وصولا للحق الفلسطينى والعربى بشأنها. والحل العربى العام تجاه قضية القدس هو ضرورة انسحاب اسرائيل منها وعودتها إلى السيادة العربية(٩).

خامساً: حق اللاجنين الفلسطينيين فى العودة:

لا يوجد فى التاريخ الحديث مثال، غير فلسطين، على طرد شعب بأكمله، واحتلال أرضه، بتخطيط مسبق، مدعم بالمال والسلاح والرجال من خارج البلاد، واعتبار هذا الحدث انتصاراً للحضارة الغربية. وفى هذا الاطار، يعتبر اقامة الدولة الفلسطينية، والاتفاق على التعديلات الحدودية، وحل قضية القدس، وعودة الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم إلى المنفى عام ١٩٤٨ أو أجبروا على تغيير محال اقامتهم عام ١٩٦٧، أسسا رئيسية لتأمين الهوية والوجود الفلسطينى، وحلا عادلا لقضية الصراع العربى الاسرائيلى.

والحجج الاسرائيلية، فى مفاوضات اليوم حول الحقوق الفلسطينية، تعتمد على أباطيل ثبت كذبها. والمسألة الآن لم تعد تصحيحا للتاريخ فقط، بل ضرورة لدحض المقولات الاسرائيلية التى تنكر بها حقوق الفلسطينيين، ومنها حق العودة. من هذه الأباطيل، ان انتصار اسرائيل على الجيوش العربية عام ١٩٤٨ يعطيها مشروعية احتلال الأرض الفلسطينية، وأن اللاجئين نزحوا بأوامر عربية وليس بفعل اسرائيل، وأنه بانهزام العرب لا يحق لهم العودة، وأن جغرافية الأرض قد تغيرت الآن ولم يعد فى الامكان معرفة الأماكن والحدود ولذا تستحيل عودة اللاجئين، وأن عدوان العرب الذى انتهى بهزيمتهم يعنى مسئوليتهم عن ذلك، وبذا فان عليهم توطين اللاجئين فى ديارهم(١٠).

بداية لا وعد بلفور، ولا التوصية بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، ولا اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، ملزمة للفلسطينيين بشىء فهم ليسوا طرفا فى أى منها، ولا يسبغ أى منها حقوقا جديدة عليهم، أو يحرمهم من حقوقهم الشرعية. فحق العودة مكفول أولا بمواد «الميثاق العالمى لحقوق الانسان» والتى تقضى احدى مواده بحق كل مواطن فى العيش

فى بلاده أو تركها، أو العودة إليها، وحق الملكية لا يزول بالاحتلال، كما أن الاحتلال أصلا غير مشروع. كما أن حق العودة مكفول أيضا بحق تقرير المصير، وهو حق اعترفت به الأمم المتحدة كمبدأ وحق، وأنه ليس قرارا سياسياً أو اتفاقا بالتراضى. وقد اعترفت الأمم المتحدة بتطبيقه صراحة على الشعب الفلسطينى منذ عام ١٩٦٩، بل ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ذهبت إلى حد الاقرار بأن للفلسطينيين الحق فى الكفاح المسلح لتنفيذه، حيث أنه مشروع ويستند إلى مبدأ الدفاع عن النفس. لذلك، فان حق العودة مكفول طبقا للقانون الدولى للفلسطينيين، أفرادا عن طريق ميثاق حقوق الانسان، وجماعة طبقا لحق تقرير المصير.

ويقوم الحق الفلسطينى فى العودة على قرار الأمم المتحدة رقم ٣/١٩٤، الفقرة ١١، الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨، والذى ينص على «أن اللاجئين الراغبين فى العودة إلى أوطانهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، يجب أن يسمح لهم بذلك، فى أول فرصة عملية ممكنة» ضمن باقى ما نصت عليه الفقرة المذكورة. ويشير هذا القرار إلى أن الخيار فى حق العودة يعود الى اللاجئين أنفسهم وليس إلى غيرهم، واذا قرروا العودة فان منعهم بالقوة يعتبر ضمنا عملا عدوانيا. كما يشير أيضا إلى أن تتم العودة «فى أقرب فرصة عملية ممكنة».

ويعنى ذلك أن استمرار منع اسرائيل اللاجئين من العودة إلى ديارهم هو خرق مستمر لهذا القرار[11].

وتعلم الدول العربية، والدول الأخرى المساندة لفلسطين، أن حق العودة قانونى، ولذا تصوت عليها بالموافقة كل عام، ولكنها عاجزة عن فرض تنفيذه. ولا تستطيع اسرائيل والولايات المتحدة انكار هذا الحق، ولكنها تحتج بأن حق العودة «غير ممكن وغير عملى» وأن «القرى الفلسطينية قد اختفت والحدود تلاشت». والواقع خلاف ذلك، حيث لا يوجد بلد أكثر توثيقا من فلسطين، نظرا إلى أهميتها التاريخية والدينية. ولو أمكن عودة اللاجئين إلى ديارهم لأمكن استيعابهم، كما لن تشكل هذه العودة أى نزوع اسرائيلى كبير، فى الوقت الذى تحاول فيه اسرائيل محاولات مستميتة، منذ انشائها، اقفال عودة ملف عودة اللاجئين بأى شكل.

لا يوجد التزام قانونى أو أدبى على الفلسطينيين أن يبقوا فى معاناة الشتات لكى يحققوا لاسرائيل دولة يهودية عنصرية، لكنه يوجد على اسرائيل التزاماً قانونياً واضحاً بأن تعيد الحقوق إلى أصحابها وبأن تصبح دولة ديمقراطية لكل سكانها وكل من له حق العودة إليها. اذا فمنع عودة اللاجئين لكى تبقى اسرائيل يهودية نقية هو أمر غير قانونى وغير أخلاقى ولن يكتب له النجاح فى المستقبل والفلسطينيون، ومن وراءهم كل العرب متمسكون بهذا الحق، الذى هو مطروح بالفعل فى مفاوضات الوضع النهائى مع اسرائيل.

سادساً : قضية المياه :

أصبح حوض نهر الأردن مثالا فى حرب المياه العربية- الاسرائيلية. وليس من المبالغة القول بأن قضية مياه الأردن واليرموك وبانياس والحاصبانى كانت سببا مباشراً للعمليات العدوانية الاسرائيلية على الحدود السورية- الاردنية عامى ١٩٦٤- ١٩٦٥، ومن ثم احتلال اسرائيل لمنابع هذه الأنهار عام ١٩٦٧ . فإذا أضفنا إلى ذلك قضية المياه الجوفية الموجودة بالخزان الأرضى فى الضفة الغربية، أمكن تصور حجم هذه القضية بالنسبة للفلسطينيين.

وتعمل مراكز البحوث الغربية القريبة من صنع القرار فى العواصم الكبرى، وفى تنسيق تام مع مراكز البحوث الاسرائيلية، أو مع حلقات البحث المشتركة، على دراسة وتحليل واستشراف مستقبل أحواض الأنهار ومنابع المياه العربية. ومن الواضح، أن الفائدة الكبرى من هذه الدراسات سوف تعود على اسرائيل . وبذا أصبحت هذه المصادر المائية سببا لأن تصبح مشكلة المياه أحد الأخطار الأساسية التى تهدد مستقبل بلدان الشرق الأوسط بصفة عامة، ومستقبل الدولة الفلسطينية المرتقبة بصفة خاصة. والذى ضاعف من المشكلة هو اصرار الاطراف الغربية على أن الحل النهائى لهذا المشكلة هو جلوس أطراف الصراع العربى- الاسرائيلى معا لتقرير مصير المنطقة، وبصفة خاصة ايجاد حلول مناسبة لقضية المياه، ودراسة الاستخدام السياسى والهيدروليكى لمنابع المياه المتوفرة، خاصة بعد أن أصبح تدفق نهر الأردن بطيئا ويهدد بوقوع أزمة اسرائيلية – أردنية – سورية، يتأثر بها بالقطع السكان الفلسطينيون فى المنطقة.

ومع تعاظم دور المياه، إلا أنه لا يزال يسود سوء استغلال الموجود منها، اضافة لسيطرة اسرائيل عليها وعلى المياه الجوفية وقد ساعد على اثارة المشكلة واحتمال وصولها إلى حد الأزمة، حرب المياه المستمرة التى تشنها اسرائيل وحلفاؤها على العالم العربى، والضغط بهذه الورقة على الفلسطينيين للاستجابة للمطالب الاسرائيلية المتعنتة.

ولعل هذا يفسر سر التنسيق علميا وسياسيا بين اسرائيل والولايات المتحدة فى مجال السياسة المائية، الذى هو استمرار للتنسيق العسكرى والاقتصادى بينهما. ومن اللافت للنظر أن اسرائيل – وهى من الدول التى يتوقع أن تعانى من الجفاف – ترى فى مصادر الأنهار العربية، والمياه الجوفية والسطحية العربية، خلاصا لمشاكلها فى هذا الصدد. ومن هنا، فهى تولى عناية خاصة بدول الجوار العربى ودول منابع الأنهار العظمى فى المنطقة، بل وترى أنها صاحبة دور أساسى فى مجال الأمن المائى فى منطقة الشرق الأوسط، وما لم تستطع تحقيقه من خلال ميادين القتال، فانها تحققه فى ميدان التفاوض حول مصادر المياه(١٢).

وتشير الدلائل التى رصدتها مراكز بحوث الدول الغربية إلى أن حوض نهر الأردن سيواجه أزمة حقيقية فى مستقبل قريب. فحاجة اسرائيل من المياه سوف تزيد على ٣٠٪ عما هو موجود حاليا، بينما تعانى الأردن من نقص يصل فى بعض الأحيان الى ٢٠٪، هذا فى الوقت الذى تم فيه استغلال الجزء العلوى من نهر الأردن بأقصى درجة ممكنة. وتقوم اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بتحويل مياه حوض نهر الأردن عبر الحامل المائى الوطنى (الناقل المائى القطرى)، وقد أدى هذا الاستهلاك الكبير إلى استنزاف مياه نهر الأردن، حيث تستهلك اسرائيل حاليا أكثر من ٩٠٪ من المياه المتجددة، وهو ما يوازى خمسة أضعاف ما يستهلكه جيرانها.

ولما كانت موارد المياه محدودة، والهجرة إلى اسرائيل مفتوحة على اتساعها، فقد دأبت اسرائيل على سرقة المياه العربية، ونفذت جنبا إلى جنب مع ازدياد التوسع الاسرائيلى على حساب الأراضى العربية، ان محدودية الموارد المائية الاسرائيلية مع سعى اسرائيل لاستقدام اكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الامكانات الاقتصادية والواردات المائية، يدفع اسرائيل والمسئولين فيها إلى المطالبة

بتأمين العرب المجاورين لها بالمياه اللازمة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما تستأثر اسرائيل باستغلال الموارد المائية فى الضفة الغربية بشكل دائم ومنظم، مع فرضها القيود على استهلاك العرب للمياه.

ويؤكد بعض المحللين الاستراتيجيين الاسرائيليين اطار الاعتماد المتبادل بين سلطات الاحتلال الاسرائيلى والفلسطينيين فى الداخل، وأن أى اتفاقية مستقبلية بين الطرفين لابد أن تتطرق إلى المشاركة فى الموارد المائية طبقا لحاجة كلا الطرفين، وأن عدم التطرق لهذا البعد يمكن أن يؤدى إلى تدمير العلاقات الفلسطينية- الاسرائيلية.

وتشمل مصادر المياه الاسرائيلية- الفلسطينية- ما يلى:

(أ) الأنهار: وتشمل نهر الأردن، والعوجا، ونهر المقطع، ونهر النعامين، ونهر الكابرى، ونهر روبين.

(ب) المياه الجوفية: وتضم عددا من الأحواض الرئيسية من أهمها: حوض طبرية والأردن الأعلى، والحوض الساحلى، وحوض العوجا، الزرقا، وبعض الأحواض الأخرى الصغيرة.

(جـ) الأمطار: وتقع اسرائيل على أطراف المنطقة المطيرة فى الشمال، وتمتد حتى تصل إلى المناطق الجافة فى الجنوب. وللاستفادة من مياه الأمطار، أقامت اسرائيل عددا من مشروعات جمع مياه الأمطار الأخرى.

وتحصل اسرائيل على ما يزيد عن ٤٠٪ من احتياجاتها المائية من موارد المياه الواقعة فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تقوم بوضع قواعد صارمة لاستغلال العرب للمياه. وبموجب ذلك، يحظر على العرب الفلسطينيين حفر آبار جديدة بدون الحصول على تراخيص من الحاكم العسكرى، والذى لا يسمح إلا بحفر عدد قليل جدا من الآبار(١٢).

وترى اسرائيل أن أى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، أو أى تعديلات حدودية مع الضفة الغربية، يجب أن تتبع الحافة الشرقية لمصادر المياه الجوفية فى الضفة، وحيث تمد هذه المصادر السهل الساحلى بكميات كبيرة من المياه. وترى أن أى استغلال مكثف لمثل

هذه المياه الجوفية بواسطة عرب الضفة الغربية، يمكن أن يقلل من حجم المياه التى تمد اسرائيل بشريان الحياة. وبذا يجب أن تضمن الحدود السياسية أن أى تغييرات لاستخدامات المياه لعرب الضفة الغربية لن تؤثر على استخدام اسرائيل لهذه المصادر. ومع الاقرار بأن مياه نهر الأردن وبحيرة طبرية هما مصدرا الامداد الرئيسيين بالمياه لاسرائيل، فان مجارى المياه اللازمة لاعادة ملء خزانات المياه الجوفية تعتبر أيضا حيوية من وجهة نظرها(١٤). وهكذا تتجسد قضية المياه فى عمليات التفاوض الفلسطينى- الاسرائيلى.

انعكاس السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط على مجمل القضايا الأمنية(١٥).

تعتمد كثير من دول منطقة الصراع العربى- الاسرائيلى، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، على ضمانات الأمن الأمريكية. ويترتب على ذلك عدة نتائج أهمها:

(أ) توحد الجهة المانحة لضمانات الأمن، بما يترتب على ذلك من زيادة نفوذها فى المنطقة.

(ب) تحديد معايير قياس هذه الضمانات بواسطة الولايات المتحدة لصالح الأطراف التى تؤيدها فى المنطقة.

(جـ) تحديد موازين القوى: الميزان العسكرى والميزان الاستراتيجى بشكل عام، طبقا للرؤية الأمريكية التى عادة ما تميل إلى اسرائيل. وتعمل خلال ذلك على الاحتفاظ بتوازن اقليمى مناسب للمصالح الأمريكية، وذلك عبر بناء توازن للقوى فى صالح حلفاء الولايات المتحدة الاقليميين. وخلق قوة اقليمية كبرى: اسرائيل، فى منطقة الشرق الأوسط للسيطرة عليه وتحقيق مصالح الولايات المتحدة، والتجاوز عن قوة اسرائيل النووية والفضائية والصاروخية رغم تبنيها لسياسة منع الانتشار النووى فى العالم، تحت شعار التوازن بين الحاجة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل من ناحية، والاحتياجات الزمنية لبعض دول المنطقة التى تعتقد أن امتلاكها يمثل ضمانة لأمنهم من ناحية أخرى.

(د) وقد أدى ذلك إلى تميز الموقف السياسى والاقتصادى والاستراتيجى والعسكرى لاسرائيل، الأمر الذى يوفر لمتخذ القرار الاسرائيلى حرية الحركة السياسية والاستراتيجية المناسبة، المدعومة بالنفوذ الأمريكى.

(هـ) نتيجة لاختلال معايير الضمانات الأمنية، وما يترتب على ذلك من اختلال الميزان العسكرى. فقد ترتب موقف يؤدى بمتخذ القرار الاسرائيلى إلى سرعة التهديد باستخدام القوة العسكرية، واستخدامها بالفعل فى بعض الأحيان، لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية اسرائيلية.

وقد أسفر ذلك كله عن الدور الأمريكى المتزايد كفاعل رئيسى فى التطورات التى تشهدها المنطقة العربية، وفى غير صالح المنطقة ولصالح اسرائيل فى معظم الأحيان، وحيث يغلف العلاقة الأمريكية- الاسرائيلية شكل من أشكال التحالف الرسمى والضمنى، لا تتمتع به أطراف أخرى فى منطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك كله، يمكن استخلاص عدة اعتبارات توضح مكانة اسرائيل فى الفكر السياسى والاستراتجى للولايات المتحدة. وأهم هذه الاعتبارات هى:

(أ) خصوصية الاهتمام الأمريكى باسرائيل عن اهتمامها بأى أطراف أخرى فى المنطقة.

(ب) أن أمن اسرائيل يمثل مصلحة أمريكية قوية وثابتة فى الشرق الأوسط، تتعدى اهتمامها بالبترول، وترتكز الولايات المتحدة فى ذلك على: ضمان التفوق العسكرى النوعى لاسرائيل، والاحتفاظ بوجود عسكرى أمريكى دائم ومكثف فى الشرق الأوسط خاصة فى منطقة الخليج، ومحاولة اقامة نظام للأمن التعاونى تدعمه الولايات المتحدة فى المنطقة.

(جـ) أنه يجب – من وجهة نظر الولايات المتحدة – فى المرحلة الحالية التى يعاد فيها صياغة وتشكيل الشرق الأوسط، أن تتبوأ اسرائيل وضع الدولة الاقليمية الكبرى وأن يتم دعمها بعدة تحالفات دفاعية وأمنية لتحقيق هذا الأمر (تحالفها مع الولايات المتحدة

ثم مع تركيا الدليل الواضح على ذلك)، ومن هنا استمرار مكانة اسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية، بل وزيادة هذه المكانة.

(د) أن قوة اسرائيل العسكرية، وفى محورها ترسانتها النووية وقدرتها على الاستخدام العسكرى للفضاء، هى الضامن الأكيد - من وجهة النظر الأمريكية- لاستقرار واستمرار السلام فى المنطقة فى مرحلة ما بعد التوصل للتسوية السياسية فى المنطقة. ومن هنا التأكيد على استمرار التفوق النوعى العسكرى لاسرائيل بواسطة العديد من المسئولين الأمريكيين.

(هـ) أن أمن اسرائيل هو العامل الوحيد فى اقامة معادلة توازن القوى - والتوازن العسكرى - فى المنطقة، ويأتى بعد ذلك مصالح باقى الأطراف.

وتؤثر هذه الاعتبارات، وخاصة الاعتبار الأخير، على كافة القضايا الأمنية التى تخص الفلسطينيين عموما، وتتعارض فى بعض جوانبها أو كلها مع المصالح الاسرائيلية.

وبذا تشكل الولايات المتحدة حيزا مهماً فى شبكة المصالح العربية. كما تشكل نفس الحيز بالنسبة لاسرائيل، ومن هنا تأتى أهمية وفاعلية الدور الأمريكى اذا ما رغبت الولايات المتحدة فى لعبه. وفى نفس الوقت، توفر قدرة الولايات المتحدة - بشكل منفرد حاليا - على الحركة السياسية والاستراتيجية والعسكرية فى عالم اليوم، فرصا واسعة للتأثير على كافة اقاليم العالم، والتى يأتى على رأسها منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا الانفراد الأمريكى الفعلى بمقدرات المنطقة، على الأقل خلال الفترة الحالية. وقد أدى هذا الوضع العالمى والاقليمى المتميز الجديد للولايات المتحدة إلى عدد من النتائج، والتى تؤثر تأثيرا مباشرا على مسارات التفاوض الحالية فى الشرق الأوسط، وبصفة خاصة مسارات التفاوض بين الفلسطينيين واسرائيل، والتى تدور حاليا حول أخطر القضايا الأمنية، والتى تتعلق بالوضع النهائى للفلسطينيين.

ويؤثر كل ذلك على ادراك التهديد فى العقل الفلسطينى، والعرب بشكل عام. فالولايات المتحدة تفضل اسرائيل، وخلال المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تأخذ جانب اسرائيل فى كل الأمور. ونظرا لأن مصالح الفلسطينيين واسرائيل ليست دائما هى نفسها،

فان للموقف الأمريكى تأثيرات سلبية واضحة على الفلسطينيين. ويؤدى ذلك بالضرورة إلى زيادة فى عدم الاستقرار الاقليمى، وحيث يبقى لاسرائيل بعد ذلك عناصر قوتها الأخرى التى لا يملكها طرف آخر فى المنطقة. ويزيد مثل هذا الخلل من التهديدات التى توجه إلى الطرف الأضعف.

وهنا نلاحظ أن قدرة دولة اقليمية بعينها (اسرائيل) على جذب قوى خارجية يفسد معادلات القوة المحلية والاقليمية. فالعلاقات التاريخية الوثيقة بين الولايات المتحدة واسرائيل، أدت إلى زيادة الأمن الاسرائيلى بدرجة فائقة، تعود فى مجملها بالقدر على القدرة التفاوضية الفلسطينية، وعلى أمن الأطراف العربية والاقليمية الأخرى. ومما يضاعف من حجم المشكلة، أنه رغم كون الولايات المتحدة تمثل الآن النفوذ الخارجى الوحيد فى الشرق الأوسط، فانها لا تستخدم هذه الميزة بشكل أكثر توازنا يحقق الأمن والاستقرار لها. فاذا استمرت الولايات المتحدة فى هذا الدعم غير المتوازن لأطراف المنطقة، فان هذا يعنى تجاهلها لأهمية الأطراف العربية للمصالح الأمريكية.

والوضع القائم – والتفاوضى – فى هذا الاطار هو بين طرف يملك القوة والدعم الخارجى وكل أدوات التفاوض (اسرائيل)، وطرف لا يملك ذلك حاليا وعليه تعديل ذلك أو ايجاد الوسائل البديلة (الفلسطينيون والعرب اجمالا) . وبالتالى، فان نتائج التفاوض الحالية، ومواقف الأطراف، هى نتاج لمعادلات القوة الحالية بين الأطراف، ومعادلات التوازن الاستراتيجى والعسكرى فى المنطقة، وتأثيرات القوى الخارجية (وخاصة الولايات المتحدة) على مثل هذه المعادلات وغيرها. وكلها لغير صالح الأطراف العربية، على الأقل فى الوقت الحالى. وفى الوقت نفسه، أدت تحالفات اسرائيل الخارجية، والدعم المطلق لها إلى ردة اسرائيل عن الاتفاقات الموقعة (خاصة مع الفلسطينيين وسوريا)، والتفاوت فى البناء الاستراتيجى للقوة المسلحة بين الاطراف العربية واسرائيل، واتباع سياسة الأمر الواقع مع الفلسطينيين ثم التفاوض اللاحق لها، وتطبيق استراتيجيات خارجية على المنطقة أبرزها استراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بالاحتواء المزدوج.

الخاتمة

وخلاصة الأمر، أن الموقف الفلسطينى من القضايا الأمنية ثابت. إلا أنه فى اطار عدم التوازن السياسى والاستراتيجى الحالى – المرحلة الانتقالية – تبرز الحقائق التالية:

(١) أن الجهد الفلسطينى – والعربى – الحالى، فى اطار الهجمة الشرسة الحالية، هو لايقاف الضرر فى أدنى صوره، كتمهيد ضرورى لاعادة بناء القوة، وتجميع الارادات المختلفة– لتوحيد الصفوف.

(٢) أن الأطراف الفلسطينية – والعربية – قد تقبل اطارا للتسوية ليس هو الأمثل لها، هذا على المدى المباشر (القصير).

(٣) أن المعادلة بهذا الشكل لن تمثل سلاما بأى مقياس، ولا حلا للمشاكل الأمنية بين الفلسطينيين واسرائيل، وانما قد تشكل حلولا مفروضة باستخدام أداة الدبلوماسية القهرية، أو هدنة مسلحة فى الأراضى الفلسطينية، يهددان باحتمالات سلبية على المديين المتوسط والبعيد بين العرب واسرائيل، خاصة اذا ما تغير المناخ الدولى، وتبدلت علاقات القوى على المستويين الاقليمى.

(٤) أن الادوات التى يجب استخدامها حاليا هى أدوات القوة الشاملة وجوهرها القوة الاقتصادية، وفى محورها الاستعداد العسكرى. وأن كفاءة الصراع فى المرحلة الانتقالية الراهنة تعتمد اعتمادا كبيرا على سلامة اختيار الأداة المناسبة، وتبادل استخدام الأدوات طبقا للتغيرات المحتملة.

(٥) أن قبول نتائج المفاوضات الحالية لا يعنى الموافقة عليها، فتصبح «حقا معلقا»، يجب استعادته حينما تتغير معادلات القوة والظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية، العالمية والاقليمية. وعلى الطرف الفلسطينى، والأطراف العربية كلها، أن تسعى لتغيير معادلات القوة هذه لصالحهم فى أسرع وقت.

وخلال المرحلة الحالية، فان التوتر والصراع المسلح والحرب هى احتمالات قائمة، وتهديدات اسرائيل فى هذا المجال كثيرة. ويبقى على الفلسطينيين والعرب ضرورة

الاستعداد المستمر لمثل هذه الاحتمالات، وهو الأمر الذى يتطلب استمرار مواءمة الموقف السياسى والتخطيط السياسى والاستراتيجى طبقا لتغير المواقف، والمتغيرات الحادثة فى الموقف السياسى والعسكرى. ويتطلب الاستعداد لمثل هذه الاحتمالات: اعداد قاعدة اقتصادية وصناعية يعتمد عليها، واعداد سياسى محلى واقليمى ودولى، واعداد الدول للدفاع، واعداد القوة بكافة صورها الرسمية والشعبية. والقرار السياسى- والتوجيه السياسى- هو نقطة البدء الرئيسية للتخطيط الاستراتيجى .

وفى التحليل النهائى، فان القوة العسكرية هى امتداد للسياسة بوسائل أخرى. وبذا فان استخدام الأداة العسكرية ضرورة لازمة للسياسة الخارجية. ولا يمكن القطع بنفى استخدام هذه الاداة نهائيا فى المستقبل. من هنا، فان القول بأن هذه الحرب أو تلك هى آخر الحروب هو قول مجازى، يناسب ظروف سياسية معينة، وفترة زمنية محددة[١٦].

الهوامش :

(١) د. يزيد صايغ. «الفلسطينيون ومفهوم تهديدات الأمن القومى» **السياسة الدولية**، العدد ١٢١، يوليو ١٩٩٥، ص ٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٨ - ٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٤) لطفى الخولى، «ثلاثة عناوين فى معضلة بناء السلطة الوطنية الفلسطينية». المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ١٢، يوليو ١٩٩٤، ص ٨ - ٩.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠ - ١٢.

(٦) د. محجوب عمر، «أولوية بناء الدولة»، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ١٢ يوليو ١٩٩٤، ص ص ٢١ - ٢٢.

(٧) د. يزيد صايغ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٥- ٤٦.

(٨) د. محجوب عمر، «قضية مؤجلة رسميا، نشطة عمليا»، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ١٥ أغسطس - نوفمبر ١٩٩٥، ص ٢١.

(٩) **المرجع السابق**، ص ص ٢٨ - ٣٢.

(١٠) سليمان أبو ستة، «حق العودة للفلسطينيين حق مقدس وقانونى وممكن أيضا»، **المستقبل العربى**، العدد ٢٠٨، يونيو ١٩٩٦، ص ٥.

(١١) **المرجع السابق**، ص ص ١٩ - ٢٠.

(١٢) د. حسن بكر «المنظور المائى للصراع العربى - الاسرائيلى»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١، ص ص ١٣٢- ١٣٤.

(١٣) **المرجع السابق**، ص ص ١٣٤ - ١٤٠.

(١٤) أحمد عبدالحليم، «**البعد الجيوبوليتيكى فى قضية الحدود الاسرائيلية**»، مركز الدراسات الاستراتيجية، نوفمبر ١٩٨٧، ص ص ٧١ - ٧٥.

(١٥) لواء دكتور أحمد عبدالحليم، **مجموعة أوراق**، قدمت فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وملتقى عبدالحميد شومان بعمان وجامعة آل البيت بالأردن، ونقابة الصحفيين فى مصر، وبعض الجهات الأخرى خلال عام ١٩٩٧.

(١٦) المرجع السابق.

(٢) الموقف الاسرائيلى من القضايا الأمنية

أ. محمد عبدالسلام

إن الأمن الكامل لطرف ما، فى أية علاقة إستراتيجية بين طرفين، يعنى «إنعدام الأمن» بالنسبة للطرف الآخر. لكن لأنه يصعب تصور وجود حالات مطلقة للأمن الكامل، أو الإنعدام التام للأمن، حتى فى أوضاع الإحتلال الشديد فى موازين القوى الاستراتيجية - العسكرية، فإنه إذا جرى التعامل مع القضايا الأمنية كمباراة صفرية محسومة النتائج لصالح أحد الطرفين، تسير التفاعلات الثنائية فى خط مستقيم جامد، يحاول الطرف الأقوى أن يحقق الحد الأقصى من الأمن، وفقاً لتعريفه وشروطه له، دون أن يربط ما يحصل عليه على هذا المستوى بما يقدمه من تنازلات على المستويات الأخرى، بينما يحاول الجانب الآخر أن يتعامل مع هذه المعضلة بالصورة التى تضمن له البقاء كأولوية أساسية، مع الربط بين التنازلات التى يقدمها على المستوى الأمنى، وما يرغب فى الحصول عليه على المستويات الأخرى. وبينما توجد لدى الطرف الأقوى فرصة حقيقية، على المدى الطويل، لفرض الخطوط الأساسية لتصوراته، فإن الطرف الأضعف يقوم فقط بمحاولات مستمرة، فى حدود معينة، لطرح تصوراته، دون أن يكون لديه يقين، من أن نتائج هامة سوف تتحقق، فى ظل أوضاع تطرح أمامه دائما احتمالات مفتوحة. فتبعا لما يشير إليه مايلز كوبلاند فى كتابه لعبة الأمم، إن الطرف الأقوى هو الذى يحدد قواعد اللعبة، وإن لم يكن يتحكم فيها بشكل كامل. وهذا ما يحدث بين إسرائيل والفلسطينيين خاصة خلال الفترة الأخيرة (١٩٩٦- ١٩٩٧).

لم يكن جوهر مشكلة الأمن على المسار الاسرائيلى- الفلسطينى، منذ بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى فى مدريد عام ١٩٩١، هو أن الصيغ المطروحة للتعامل مع القضية الفلسطينية، تتيح لاسرائيل ضمانات أمنية واسعة، على أسس إستراتيجية مستندة على اتفاقات ثنائية، بينما لا تتيح للفلسطينيين إلا «أمن ما» يرتبط بمحددات سياسية أكثر مما يرتبط بعوامل استراتيجية- عسكرية. فقد قبل المسئولون الفلسطينيون، ولو مرحليا، فكرة الدولة منزوعة السلاح كهدف نهائى دون

نقاش واسع، بإعتبار أن قيام الدولة المستقلة، وليس تأمينها بالوسائل المتعارف عليها هو الأولوية. لكن ذلك تم فى ظل صيغة (الأرض مقابل السلام) تتيح تصور إمكانية حقيقية لقيام الدولة، خلال فترة حكم حزب العمل الإسرائيلى، إلا أنه عندما تولت حكومة الليكود السلطة عام ١٩٩٦، بدأت المعادلة الاسرائيلية تتغير، وتم إحلال صيغة «الأرض مقابل الأمن» محل مبدأ «الأرض مقابل السلام»، فقد تم تصنيف مفهوم السلام ليصبح فقط «أمناً» إسرائيليا فى الأساس، ووجد الفلسطينيون أن عليهم أن يتفاوضا حول قبول مطالب اسرائيل الأمنية أولاً، وبدون أن تكون لديهم أية ضمانات بأنهم قد يحصلون على «الأرض» - تبعا لمفهومهم لها - فى نهاية المطاف، أو فى مدى زمنى يمكن تحديده، فقد حدث تحول فى أسس أو قواعد عملية التسوية السلمية عام ١٩٩٧، أوصلها إلى «طريق مسدود».

فى هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل التوجهات العامة لإسرائيل إزاء قضايا الأمن المطروحة على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى، وتحولاتها خلال المفاوضات الجارية بين الطرفين منذ عام ١٩٩١، وحتى العام ١٩٩٧، من خلال تناول عدة محاور هى:

١ - مفاهيم إسرائيل الأمنية وإنعكاساتها على عملية التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى.

٢ - طبيعة القضايا الأمنية المطروحة على المسار الإسرائيلى - الفلسطينى.

٣ - الموقف الإسرائيلى من القضايا الأمنية فى ظل حكومة حزب العمل.

٤ - الموقف الإسرائيلى من القضايا الأمنية فى ظل حكومة كتلة الليكود.

٥ - آفاق التعامل مع مشكلات الأمن على المسار الإسرائيلى - الفلسطينى.

وسيتم تناول ذلك فى ظل محدد أساسى، وهو أن إسرائيل هى الطرف الفاعل (The Actor) الذى يتم التركيز على توجهاته، بينما يمثل الطرف الفلسطينى هدفا (Target) يتم التركيز على ردود أفعاله، بحكم موضوع الدراسة، مع التأكيد على أن «الطرف

الهدف، ليس مجرد طرف سلبى يتلقى التفاعلات بشكل مستمر، وإنما هو طرف متفاعل، إلا أنه مقيد على هذا المستوى تحديدا، بحكم المحددات الحاكمة لقضية الأمن فى هذا الإطار.

أولاً : مفاهيم إسرائيل الأمنية وإنعكاساتها على عملية التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي :

ترتبط التسويات السياسية للصراعات الإقليمية الكبرى، الممتدة، بترتيبات أمنية ثنائية، ومتعددة الأطراف، بين دول الصراع، تهدف إلى إنهاء الجوانب العسكرية للصراع، أو تحييد عوامل الإستقرار، بصورة تضمن أمن دول الاقليم. ومن المفترض نظريا أن تستند ترتيبات الأمن المشار إليها إلى أساس من التكافؤ الذى يضمن مستوى متوازن من الأمن لكل طرف فى مواجهة الطرف الآخر. لكن لا يحدث فى إطار عملية التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلى. فاسرائيل تتبنى مفهوما خاصاً «للأمن»، يستند على أسس استراتيجية وسياسية وسيكولوجية، يهدف - وإن لم يكن ذلك يتحقق دائما - إلى تحقيق مستوى شبه مطلق من التأمين لحدودها وسكانها، ولديها (وهذا هو الأهم) والقدرة على وضع خطوطه العامة بدرجة كبيرة، بوضع التطبيق نسبيا، أو على الأقل بما لا يتوازى مع ذلك المستوى الذى يمكن أن تؤخذ التصورات الأمنية للأطراف الأخرى، به، فى الاعتبار، بفعل ثلاثة عوامل رئيسية :

١ - أن موازين القوى العسكرية الإقليمية مختلة بشدة بينها وبين الأطراف الأخري فى عملية التسوية السلمية، سواء على مستوى عناصر القوة العسكرية التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل[١]، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن لدى اسرائيل القدرة على إجبار تلك الأطراف على قبول مفاهيمها الأمنية. فالإجبار مسألة مقعدة، لكنه يعنى يقينا أنه ليس بمقدور الأطراف الأخرى أن تفرض وزنا لمفاهيمها الأمنية، يعادل قدرة اسرائيل على ذلك، فخياراتها مقيدة تجاه اسرائيل، لكنها بالطبع قائمة، وأحيانا مؤثرة.

٢ - أن اسرائيل تمتلك عنصر قوة تساومى لا يوجد شك فى مصداقية تأثيره، وهو «الأرض» التى احتلتها خلال حرب يونيو ١٩٦٧، وخلال النصف الثانى من السبعينيات

فى لبنان، بالتوازى مع عدم قدرة الأطراف العربية على استعادة تلك الأرض بالقوة بفعل موازين القوى، وترتكز معادلة عملية التسوية السلمية على تلك «الأرض» كعامل ثابت، بينما يتم تغيير العنصر الآخر، من «السلام» إلى «الأمن» على سبيل المثال، لكن المحصلة أن حيازة الأرض يجعل جوهر العملية السلمية هو التفاوض على الشروط السياسية والأمنية للإنسحاب منها[٢].

٣ - أن التيار السائد فى دول العالم الرئيسية، الموثرة على تفاعلات عملية التسوية السلمية، خاصة داخل الولايات المتحدة، يقبل التعريف الإجرائى الإسرائيلى لأمنها، فاضافة إلى وجود آقناع بأن اسرائيل - وليس الدول العربية - هى التى تعانى من «مشكلة أمن»، يتم تقديم ضمانات والتزامات اضافية من جانب الولايات المتحدة للحفاظ على أمن وتفوق اسرائيل العسكرى، كما يتم قبول تصوراتها بصفة عامة لشكل ترتيبات الأمن الثنائية والإقليمية، على أساس تلبية مطالب اسرائيل الأمنية، ثم مواءمة باقى عناصر معادلة السلام فى الشرق الأوسط بناءً على ذلك[٣].

ويقينا، فإن هناك حدودا لقدرة اسرائيل على فرض تصوراتها الأمنية على دول المنطقة، فلم تجبر ثلاث هزائم عسكرية (١٩٤٨-١٩٥٦-١٩٦٧) الدول العربية على قبول التسوية السلمية بشروط اسرائيل. وفشلت اسرائيل فى تحقيق أهدافها السياسية فى لبنان خلال حرب ١٩٨٢، كما أجبرت الانتفاضة الفلسطينية اسرائيل على تعديل مواقف اساسية تتصل بالأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتكبد عمليات حزب الله فى جنوب لبنان اسرائيل ثمنا باهظا للإحتفاظ بالشريط الحدودى المحتل، بما دفع تيارات أساسية داخلها إلى التفكير، عام ١٩٩٧، فى الإنسحاب من طرف واحد. لكن على المستوى الإستراتيجى، تظل اسرائيل أكثر قدرة على فرض تصوراتها لترتيبات الأمن، مقارنة بالأطراف العربية.

لقد أدى التحليل الإسرائيلى لانعكاسات الخصائص القومية للدولة، وللبيئة الإستراتيجية المحيطة بها، إلى جعل مفهوم «الأمن» مركزيا بالنسبة لها، بحيث أصبح جوهر استراتيجيتها الشاملة التى تدار من خلالها علاقاتها خلال فترات الصراع، وأحوال

السلم. وتبعا لعبارة تقليدية لوزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق موشى دايان، «ليس لدى الدول الصغيرة سياسة خارجية، وإنما فقط سياسة أمنية»(٤). وقد عبرت محورية هذا المفهوم عن نفسها فى ظل أطر الصراع الشامل، من خلال مبادىء عامة رئيسية هى «الحدود الأمنية». و «السياسة الهجومية»(٥)، و «التفوق النوعى». وعبرت عن نفسها فى ظل أطر الصراع المسلح من خلال مبادىء عسكرية أساسية، كالهجمات الوقائية، ونقل المعركة لأرض الخصم، والحروب القصيرة وغيرها. ولا توجد مبادىء على نفس القدر من التمديد والتماسك تعبر عن انعكاسات مفاهيم أمن اسرائيل بالنسبة لأطر التسويات السلمية، فهناك أفكار عامة سائدة تتطور بمرونة أكبر، وفقا للأوضاع الإستراتيجية العامة المحيطة باسرائيل، لكنها تتسم أيضا بدرجة ما من الجمود، منها:

١ - هاجس الأمن المطلق. فسيطرة مفهوم الأمن على التحليلات الإسرائيلية لكافة الخصائص والتفاعلات، اضافة إلى الخبرات التاريخية المختزنة فى العقلية اليهودية، قد أوجد شعورا دائما لدى اسرائيل بعدم الأمن، أيا كان مستوى القوة المتوفرة لديها، بحيث أصبح بعض قادتها يتحدثون عن «الأمن المطلق». أو «أمن المائة عام» فى ظروف مختلفة، مع النظر إلى أية محاولات من جانب الأطراف الأخرى لتدعيم أمنها على أنها تمثل إخلالا بأمن اسرائيل، والتفكير المستمر فى التفاعلات المحيطة باسرائيل بمنطق «أسوأ حالة» متصورة، وليس فقط ممكنة. ورغم أن بعض الفترات قد شهدت تهدئة نسبية لهذه التوجهات على النحو الذى قاد إلى توقيع اتفاقيات سلام مع مصر (١٩٧٩)، والأردن (١٩٩٤)، إلا أن استمرار السعى نحو صيغة «الأمن الكامل» لا يزال قائما إلى حد كبير.

٢ - أولوية هدف الأمن. فأحد الأسس التقليدية لنظرية أمن اسرائيل يركز على أن إعتبارات الأمن تحتل أولوية أساسية على إعتبارات التسوية، مع الفصل بينهما فى بعض الأحيان، بحيث تقوم الحكومات الإسرائيلية بما تعتقد أنه ضرورى للحفاظ على أمنها، حتى مع استمرار عملية التسوية. فأفكار الليكود الخاصة بمقايضة «إنسحاب» من الأرض بضمانات أمنية، بصرف النظر عن التطبيع (السلام) ليست خارجة عن سياق التفكير

الإستراتيجى العام فى اسرائيل، لكنها أكثر جمودا وتطرفا، مقارنة بأفكار حزب العمل على سبيل المثال، فبينما كان إسحاق رابين يفكر فى إنسحابات مقابل ترتيبات أمن ملائمة وكافية، كانت الرؤية السائدة داخل الليكود تركز على «أن على الجميع أن يقبلوا المفهوم الإسرائيلى للأمن»(٦).

٣ - مركزية معيار الأمن. فوفقا لما يشير إليه د. هيثم كيلانى يسيطر مفهوم أمن اسرائيل على عملية «التفاوض الإسرائيلى» سيطرة واضحة وشاملة(٧)، فى كافة مراحل التفاوض، وعلى كافة المسارات. فكل خطوة سياسية، أو تنازل معين، يقاس وفقاً لمعيار أمنى، بشكل متعسف فى أحوال مختلفة. فالترتيبات المناسبة هى الترتيبات التى يرى «الجيش الإسرائيلى» أنها كذلك، خاصة الأمنية منها.

ويتم ذلك فى ظل تيار عام يعتقد أن قدرة اسرائيل على تقديم تنازلات فى الأرض تحديدا، محدودة للغاية، فأى تنازل من شأنه أن يضعف اسرائيل، ويفاقم مشاكلها الأمنية. ويتم النظر لبعض التوجهات الإسرائيلية بهذا الشأن على أنها حتميات داخل بعض التيارات، بينما تحاول تيارات أخرى إيجاد صيغ مثل الحدود الجغرافية، والحدود الإستراتيجية، وإن كانت مسألة التنازل عن الأرض عموما أصبحت أقل جمودا مما كانت عليه قبل عام ١٩٩١.

٤ - تعدد مستويات الأمن. فقد أصبحت نظرية أمن اسرائيل شديدة التعقيد، بحكم شمولها معظم النشاطات الخاصة بالدولة، بحيث تعددت مستويات الأمن فى التفكير الإسرائيلى، وتعددت معها متطلبات تحقيق كل مستوى، لاسيما وأن الأمن بطبيعته مصطلح غير محدد إذا ما استخدم خارج الإطار الدفاعى، وبالتالى إعتبرت قضايا مختلفة أمنية فى حين أنها يمكن أن لا تكون كذلك بصورة مباشرة، فهناك «الأمن الأساسى» المرتبط ببقاء الدولة، و «الأمن الجارى» المرتبط بالتفاعلات المعتادة(٨)، ثم مستويات نوعية أخرى من الأمن، كالأمن الذاتى، والأمن العام. ويوحى تطور تلك المفاهيم بأنه لا توجد حدود على التفكير الإسرائيلى فى بلورة مفاهيم أمنية جديدة وفقا لتفاعلات المرحلة.

وهكذا، فإن هناك أطراً اسرائيلية عامة تنعكس من خلالها مفاهيم الأمن على عملية التسوية السلمية، يبدو معها - خاصة بالنسبة للتيارات اليمينية - أنه يتم التعامل مع الصراع العربي - الاسرائيلي على أنه حقيقة قائمة، وربما مستمرة، بصرف النظر عن إحتمالات تسويته، فالأساس هو الأمن.

ثانياً: طبيعة القضايا الأمنية المطروحة على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني :

تتسم القضايا الأمنية المطروحة على المسار التفاوضي الإسرائيلي - الفلسطيني بطابع خاص يختلف عما هو قائم بالنسبة لكافة مسارات التسوية الأخرى، بفعل عدة عوامل أساسية أهمها :

١ - أن هذا المسار يتعلق بدولة في مقابل «كيان»، فهناك تباين هائل في القوى والقدرات على خلاف أية علاقة استراتيجية ثنائية بين اسرائيل ودول عربية. فالفلسطينيون لا يتمتعون بالسيادة أو وحدة الأراضي، ويقود ذلك إلى نتائج مختلفة منها، كما يشير د. يزيد صايغ، «أن الفلسطينين معرضون لضغوط هائلة، وبالتبعية، فان قدرتهم على تحديد إحتياجاتهم الأمنية محدودة للغاية»[٩]، مقابل قدرة اسرائيلية واسعة، ليس فقط على تحديد الاحتياجات الأمنية، لكن على الضغط في اتجاه تحقيقها أيضاً.

٢ - ان هناك تداخلا كاملاً تقريبا بين الطرفين على كافة المستويات ولا يؤدى تداخل المطالب الجغرافية والتاريخية، وتشابك الاقتصادين والبنية التحتية إلى جعل الانفصال محاطا بمشكلات كبيرة فقط، وإنما أيضاً يعقد الحسابات الأمنية إلى حد لا يمكن قياسه. وبعبارة أدق، فإن تعريف الأمن والتهديدات يصبح متعدد الوجوه، متداخلا بدرجة لم يسبق لها مثيل في أية علاقة ثنائية عربية - اسرائيلية أخرى[١٠]، لذا تطرح مستويات وقضايا أمنية غير قائمة على المسارات الأخرى.

٣ - أنه على الرغم من معاناة الفلسطينيين من مشكلة «إنعدام أمن» حقيقية، ترتبط بوجودهم ذاته، فإن ما هو مطروح على مائدة التفاوض هو جدول أعمال أمني اسرائيلي في الأساس. وفضلاً عن ذلك، كما يشير أحمد الخالدي، «فانه حتى إحتمالات العلاج الجزئي للضرر (أي وطن آمن فلسطيني في حد أدنى) تظل أمراً بعيدا عن التحديد في

ضوء الاختلال الهيكلى فى توازن القوى بين الطرفين، كما أن العملية الجارية للتغيير السياسى والديموجرافى – السياسى، فى ظل منطق الاتفاقات الانتقالية تجعل الصورة أكثر تعيدا(١١).

فى هذا الإطار، تتحدد طبيعة القضايا الأمنية المطروحة للتفاوض بين الطرفين، وفقا لتصورات اسرائيل لمقتضيات أمنها دون أن يتم إيلاء اهتمام مناسب للقضايا الأمنية الفلسطينية، ودون – وهذا هو الأهم – أن يتم الاستناد فى المفاوضات على قواعد المساومة أو «التبادل» بمفاهيمها المتعارف عليها فهناك طرف يطرح الأسس العامة لمشكلات الأمن، وطرف آخر يحاول تعديلها، دونما تأثير جوهرى لتدخلات العامل الخارجى الموثر (الولايات المتحدة) الذى حول المفاوضات على هذا المسار، خاصة فى العامين الأخيرين (١٩٩٦–١٩٩٧) إلى قضية إقليمية – محلية.

ووفقا للرؤية الاسرائيلية لقضايا الأمن القائمة على هذا المسار، يمكن تمييز ثلاثة مجالات أو مستويات متضمنة فى مشكلات الأمن:

١ – الأمن الخارجى (لاسرائيل)، وهو الأمن بمعناه العسكرى– الدفاعى، الذى يرتبط بقدرة اسرائيل على مواجهة التهديدات العسكرية الخارجية ذات الطابع النظامى، أى مواجهة الأخطار المحتملة (تبعا للرؤية الإسرائيلية) من شرق الضفة الغربية وفى حالة قطاع غزة، من مصر والبحر المتوسط.

٢ – الأمن الداخلى (لاسرائيل)، الذى يرتبط بتوفير الأمن للإسرائيليين فى مواجهة أعمال العنف، والهجمات المسلحة (التى تسميها اسرائيل الأعمال التخريبية أو الأرهاب) التى تنفذ ضد اسرائيل والاسرائيليين فى مناطق الحكم الذاتى وداخل اسرائيل، والتى أصبحت تعرف عموما بالأمن الشخصى.

٣ – الأمن العام، وهو المستوى الأمنى الذى يرتبط بالتعامل مع المشكلات الجنائية والمدنية بين السكان الفلسطينيين، وبينهم وبين المستوطنين بما فى ذلك حوادث العنف التى لا تتعلق باسرائيليين، وتتطرق كذلك إلى أعمال منع التظاهرات. ويعرف هذا المستوى عموما بالنظام العام(١٢).

وتختلف تلك المستويات الأمنية الثلاثة عن بعضها البعض فى مدى التعقيدات المطروحة بشأنها فى المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية. فعلى الرغم من أن المستوى الأمنى الأول (الدفاعى) هو الأكثر أهمية وخطورة فى نظرية أمن اسرائيل، حيث أنه يتعلق بتهديد لبقاء الدولة، إلا أنه الأقل تعقيدا، بين المستويات المشار إليها، على هذا المسار. فقلق اسرائيل الأمنى على هذا المستوى يرتبط بعوامل غير فلسطينية فى الأساس، فموازين القوى بين الطرفين مختلة تماما لصالح اسرائيل. وستظل كذلك فى المستقبل، بما يحول دون أى تهديد فلسطينى منظم جاد لأمن اسرائيل، اضافة إلى ذلك، أصبحت مفاهيم الكفاح الثورى المسلح، والحرب الشعبية طويلة المدى مفاهيم قديمة لدى الفلسطينيين وتقلصت إلى عمليات ذات طابع رمزى، وأهداف تكتيكية. وساد إدراك فلسطينى عام بأن اللجوء إلى القوة، كخيار استراتيجى تجاه اسرائيل، ليس مسألة مطروحة. ويركز التصور الفلسطينى للحل النهائى على إمكانية تقبل دولة منزوعة السلاح، والمقصود هنا نظم التسليح الرئيسية القتالية، مع ضمان الحدود الدنيا للأمن بوسائل أخرى سياسية أو عنيفة محدودة(١٣). ورغم ذلك، تصاعدت فى الفترات الأخيرة (١٩٩٧) تصورات اسرائيلية حول إمكانية خوض عمليات عسكرية محدودة شبه نظامية على هذه الساحة فى «حالات قصوى».

ويعتبر المستوى الثانى للأمن (الداخلى) هو أهمها، وأكثرها تعقديا على هذا المسار، فهو يرتبط بأكثر أنماط التفاعلات الضيقة حدة وكثافة وتفجرا بين الطرفين، بحيث كان من الواضح منذ بداية عملية التسوية السلمية أنه سيكون أكثر مشكلات ترتيبات الأمن الثنائية صعوبة. ويتصل هذا المستوى بالحفاظ على «الأمن الشخصى» للإسرائيليين فى مواجهة العمليات الانتحارية، وإطلاق الرصاص، وإلقاء القنابل الحارقة، وما إليها. فرغم أنه ما تسميه اسرائيل «الإرهاب» لا يمثل خطر على وجودها، فعلى حد قول زئيف شيف «خسرت اسرائيل أشخاصا فى الحروب أكثر ١٥ مرة مما خسرته فى هجمات ارهابية»، إلا أن المشكلة تأتى من أنه لا يمكن التعامل معه بالوسائل العسكرية التقليدية التى تحقق اسرائيل فيها تفوقا مضادا(١٤). كما أنه مع تصاعد أعمال العنف التى شنتها «حركة حماس»، ثم منظمة الجهاد، ضد أهداف داخل اسرائيل، عبر سنوات عملية التسوية

السلمية، وما أدت إليه من خسائر ضخمة فى فترات مختلفة، كما حدث خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، أدى إلى تحول هذا المستوى من الأمن إلى عنصر أساسى من عناصر عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين، قبل أن يتحول إلى «العنصر الأساسى» فى المعادلة عندما تولت حكومة الليكود الحكم فى منتصف عام ١٩٩٦. وقد عبر هنرى كيسنجر عن ذلك - عندما فاز بنيامين نتنياهو فى إنتخابات الكنيست الرابع عشر - بقوله «إن المتفاوضين العرب من جانبهم يجب أن يضعوا فى الإعتبار القلق الإسرائيلى للأمن الشخصى، وليس فقط الأمن الإستراتيجى، وشعار الأرض مقابل السلام يجب أن يتحول إلى الأرض مقابل الأمن الشخصى»(١٥)، وهو ما حدث بالفعل.

أما المستوى الثالث من الأمن (النظام العام) الذى يرتبط بالتعامل مع النشاطات الإجرامية ومخالفات القانون المدنى، فإنه حمل قدراً كبيرا من التعقيد الذى تصاعد مع الوقت، مع إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية فى مناطق الحكم الذاتى، وإعطاء صلاحيات محددة للسلطة الوطنية الفلسطينية. فقد تحولت مسألة الأمن العام من مشكلة قانونية إلى مشكلة سياسية - أمنية عندما بدأت المفاوضات حول صلاحيات أجهزة الشرطة الفلسطينية مقابل صلاحيات أجهزة الأمن الاسرائيلية فى بعض المناطق، والضغوط التى مارستها الحكومات الاسرائيلية، خاصة حكومة الليكود، على السلطة الفلسطينية لشن حملات إعتقال واسعة لبعض العناصر المرتبطة بحركة حماس والجهاد الإسلامى، ومشكلات إلقاء القبض على المستوطنين الإسرائيليين، ومحاكمتهم، فيما يتعلق بالجرائم المدنية، وجرائم العنف (السياسى)، كما إتخذت هذه المشكلة أبعادا خاصة عندما وقعت بعض الجرائم الجنائية ذات الطبيعة المعقدة، كمقتل ثلاثة من سماسرة الأرض الفلسطينيين الذين يقومون ببيع الأراضى الفلسطينية لليهود، عام ١٩٩٧، ومنح الحكومات الاسرائيلية بعض أجهزتها الأمنية صلاحيات للعمل فى المنطقة (أ)، تخالف ما تم الإتفاق عليه قبل ذلك.

ولقد حاول الفلسطينيون فى بعض الفترات طرح أجندتهم الأمنية فى نطاقات معينة، وتم خوض مفاوضات معقدة حول قضايا تسليح الشرطة الفلسطينية، وإجراءات التعامل مع العنف، كما حاولوا الربط بين ردود أفعالهم الخاصة بالمطالب الأمنية الإسرائيلية،

ومطالبهم السياسية العامة، أو ذات الطبيعة القانونية (كالإفراج عن المعتقلين)، إلا أن أجندة اسرائيل الأمنية كانت مسيطرة إلى حد كبير.

ثالثاً: الموقف الإسرائيلى من القضايا الأمنية في ظل حكومة حزب العمل :

خلال سنوات حكم حزب العمل فى اسرائيل (١٩٩٢ - ١٩٩٦)، تم التركيز على قضية «الأمن الخارجي» لاسرائيل، إستنادا إلى الأسس التقليدية لنظرية الأمن، معدلة نسبياً فيما يتعلق بالأرض، مع اتخاذ إجراءات كافية للتعامل مع مشكلة «الأمن الداخلى»، على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى، مقترنة بترتيبات خاصة بالنظام العام، فضمن سبعة مبادىء للتسوية النهائية مع الفلسطينيين أعلنها حزب العمل فى ١٩٩٦/٤/٧ خلال حملة الانتخابات البرلمانية، كان المبدأ الأمنى الوحيد هو أن نهر الأردن هو الحدود الأمنية لدولة اسرائيل»[١٦]، وتبعا لتقييم هنرى كيسنجر، فإنه عندما بدأ شيمون بيريز فى الربط بين عملية السلام وبين المساس بالأمن الشخصى للاسرائيليين، عقب العمليات الأربع التى قامت بها حماس خلال فبراير - مارس ١٩٩٦، وأسفرت عن مقتل ٧٤ اسرائيليا، تلاشى التأييد الذى كان يحظى به فى الداخل[١٧].

لقد إلتزم حزب العمل بمبدأ الأرض مقابل السلام كأساس للتسوية، وركزت تصوراته على أهمية ضمان الأمن الخارجى، فى ظل معادلة تقوم على امكانية الإنسحاب الكامل، أو «شبه الكامل» من الأراضى العربية المحتلة، مقابل سلام كامل يرتبط بالتعاون الاقتصادى مع الأطراف العربية، مع ترتيبات أمنية مناسبة يتم الاتفاق عليها. وذلك فى ظل قناعة بأن الحدود القابلة للدفاع عنها (الأرض) قد لا تمثل الحل لمشكلة اسرائيل الأمنية، و «الحدود المتفق عليها ربما تكون أكثر أمنا من الحدود التى يمكن الدفاع عنها»[١٨]. وفى ظل ذلك كان هناك ميل إلى الفصل الجغرافى - لا الادارى - بين السكان الفلسطينيين والسكان الإسرائيليين، أى قبول لإقامة دولة فلسطينية ما فى النهاية، فى إطار ترتيبات متفق عليها، تضمن أمن اسرائيل.

فى هذا الإطار، تم التوصل إلى إعلان مبادىء الحكم الذاتى الانتقالى فى الضفة وغزة (أوسلو -١)، ووقع فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، ثم الإتفاق المرحلى لتوسيع الحكم الذاتى

فى الضفة الغربية (طابا)، ووقع فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ (أوسلو – ٢)، إضافة إلى مجموعة من الإتفاقات والبروتوكولات التنفيذية المكملة، وفى إطار ذلك:

١ – تم حسم مسألة الأمن الخارجى (الدفاع) مبكراً منذ البداية، فى أوسلو–١، على أساس استمرار اسرائيل فى الإضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، والسماح للقوات الإسرائيلية العسكرية بالإستمرار فى استخدام الطرق داخل مناطق الحكم الذاتى، مع ترك الباب مفتوحا «نسبيا» لإمكانية إعادة التفاوض حول هذه المسألة مستقبلا، وإن كانت احتمالات حدوث ذلك على نحو يغير ما تم الاتفاق عليه بصورة جذرية، إمكانية محدودة. فهناك توافق عام فى اسرائيل – بصرف النظر عن أسسه الاستراتيجية – بأن استمرار التواجد العسكرى الإسرائيلى المكثف على طول وادى نهر الأردن، وسلسلة الجبال الشمالية والجنوبية الممتدة على طول الضفة الغربية يمثل مسألة أساسية لمنع تهديد أية دولة عربية، أو تحالف عربى محتمل (وفقا لتحليلات أسوأ حالة) لأمن اسرائيل من هذا الاتجاه، لذلك تمثلت أهداف الترتيبات الأمنية بالنسبة لإسرائيل على هذا المستوى فى أن تعزز أى الترتيبات ردع أى هجوم من الشرق، أو أن تؤمن من إنذار مبكر ضده، وتمكين اسرائيل من الدفاع عن نفسها فى حالة حدوثه، اضافة إلى ما يسميه جوزيف الفير إزالة التهديد بأى هجوم عسكرى من أى أرض تتخلى عنها اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة[١٩]، على النحو الذى إنعكس بوضوح فى المفاوضات.

٢ – تم التعامل مع مسألة الأمن الداخلى وفقاً لترتيبات أمنية شديدة التعقيد. فتبعا لإتفاق أوسلو الرئيسى تم الاتفاق فى المادة ٨ على أن يتم إنشاء «قوة شرطة قوية» فلسطينية من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين بعد إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية، مع استمرار مسئولية اسرائيل عن «الأمن الإجمالى» للإسرائيليين (المستوطنين والسكان)، والذى يشمل الأمن الداخلى والنظام العام، وتشكيل لجنة إرتباط مشتركة لمعالجة القضايا التى تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات إهتمام مشترك، (المادة ١٠)، وأهمها بالطبع – من وجهة النظر الإسرائيلية – منع أعمال العنف الموجهة من جانب العناصر الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية ضد أهداف اسرائيلية، وذلك وفقا

لصيغة تم من خلالها ارساء ثلاثة أنماط من ترتيبات الأمن الداخلى ترتبط بثلاثة أنواع من المناطق:

– المنطقة أ، وتشمل ست مدن رئيسية تعتبر السلطة الوطنية مسئولة فيها عن الأمن الداخلى والنظام العام.

– المنطقة ب، وتشمل بلدان وقرى تضم ٦٨ فى المائة من السكان الفلسطينيين تتولى السلطة الوطنية فيها مسئولية «النظام العام» فقط، بينما تتولى اسرائيل سلطة الأمن العام، وما يسمى «مكافحة الإرهاب» لحماية مواطنيها.

– المنطقة جـ، وتضم مناطق غير مأهولة ذات أهمية استراتيجية، تحتفظ فيها اسرائيل بالمسئولية الكاملة عن الأمن والنظام العام.

أما مدينة الخليل، فقد تم الاتفاق على التفاوض بشأن ترتيبات وضع خاص بها، لأنها تضم حوالى ٤٠٠ مستوطن اسرائيلى، فيما يعتبر انعكاساً واضحا لتأثير موازين القوى على المفاوضات، حيث أن الخليل تضم حوالى ١٥٠ ألف فلسطينى. ومع ذلك، احتفظت اسرائيل فى النهاية بحوالى ٢٠ فى المائة من مساحتها، مقابل ٨٠٪ منها للفلسطينيين، بعد الإتفاق على تقسيمها فى يناير ١٩٩٧ ، خلال فترة حكم الليكود.

على المستوى التطبيقى، تم الإتفاق على نقطتين تفصيليتين بهذا الشأن هما:

١ – تشكيل قوة شرطة فلسطينية قوامها ١٢٠٠٠ عنصر فلسطينى، من ضباط مجندين محليا، ومن الخارج (من حاملى جوازات ووثائق السفر الأردنية والمصرية)، «المدربين كشرطة»، على أن يتم تسليحهم تسليحا خفيفا، مع تكوين اللجان المشتركة المشار إليها بين الشرطة الفلسطينية والجيش الاسرائيلية لتنظيم التعاون للتعامل مع أعمال الإرهاب والحوادث والحالات الطارئة.

٢ – قيام دوريات مشتركة فلسطينية – اسرائيلية بمرافقة وسائل النقل الاسرائيلية فى المنطقة (أ). وعدم خضوع الاسرائيليين فى أى ظرف من الظروف للإعتقال أو الاحتجاز

من قبل الشرطة الفلسطينية، ولا يطلب منهم سوى تقديم الوثائق والهويات من قبل الطرف الاسرائيلى فى الدوريات المشتركة(٢٠).

لقد كانت معادلة حزب العمل على هذا المستوى تتركز فى التعامل مع موضوع «الأمن الخارجي» كمسألة مسلم بها، غير قابلة للنقاش، مع الاعتماد نسبيا على السلطة الفلسطينية، بصيغ مختلفة فى التعامل مع قضية الأمن الداخلى فى نطاق سيطرتها، وذلك بالسماح للسلطة الفلسطينية بعناصر قوة مسلحة (شرطة) تتيح لها فقط تحقيق الأهداف المرتبطة بالنظام العام والأمن الداخلى، مع الاحتفاظ بحرية حركة اسرائيلية للتعامل مع هذه القضايا (الأمن والنظام) فى الظروف التى تقدرها، فقد شهدت المفاوضات الخاصة بعدد وتسليح الشرطة الفلسطينية خلافات حادة بين الطرفين لكى تظل – من وجهة النظر الإسرائيلية – قوات أمن وليس «قوات عسكرية». وقد بلغ عددها الاجمالى فى عام ١٩٩٦، حوالى ٣٠,٠٠٠ ألف عنصر أمني، يتألف من قوات الأمن العام (٧٠٠٠ فرد) مسلحة تسليحا خفيفا ومزودة بحوالى ٤٥ عربة مدرعة تقريبا، والشرطة المدنية (٤٠٠٠ فرد) مسلحة تسليحا خفيفا، وعناصر الإستخبارات العامة (٣٠٠٠ فرد)، والأمن الوقائى (٢٥٠٠ عنصر)، وعناصر أخرى شرطية كالدفاع المدنى، وأمن القيادة والاستخبارات العسكرية، وتمت الموافقة على إضافة قوات شرطية أخرى تقدر أعدادها بحوالى ١٤٠٠٠ عنصر) فى إطار عملية إعادة الإنتشار الإسرائيلية(٢١).

وتمت موافقات اسرائيلية أساسية بهذا الشأن فى إطار وعود فلسطينية بضبط أنشطة الجماعات المسلحة فى الأراضى الفلسطينية، وبالتوازى مع ذلك تدخل إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق لتضمين إتفاق أوسلو –١ عناصر تضمن فتح الطرق أمام القوات الاسرائيلية، إذا أرادت العودة إلى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى مرة أخرى، كمسألة السيطرة على المنطقة المحيطة بمستوطنة «جويش قطيف»، وتبعا لتعليق ديفيد مآلوفسكى «لم يتوقف الجانب الفلسطينى كثيرا أمام هذه التعديلات»(٢٢)، وأوضحت الوقائع التى جرت عندما بدأت «حركة حماس» سلسلة هجماتها الانتحارية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، أن حكومة حزب العمل يمكن أن تبدل مؤقتا أولوياتها، وأن تتبع «سياسة صقرية» تجاه ما تعتقد أنه يهدد الأمن الداخلى، لكن إختلاط عناصر السياسة

المتصلة بانتخابات الكنيست، بعناصر الأمن المتصلة بالحالة التى خلقتها عمليات حماس، والمبالغة فى ردود الأفعال، أدى - ضمن عوامل أخرى - إلى سقوط حكومة العمل فى الإنتخابات.

رابعاً: الموقف الإسرائيلى من القضايا الأمنية فى ظل حكومة الليكود :

كانت أولويات حكومة الليكود واضحة منذ البداية، وتتركز فى الأمن، بمفهوم خاص له. فقد خاضت تلك الحكومة حملة انتخابات الكنيست الرابع عشر فى يونيو ١٩٩٦ تحت شعارات «اسرائيل لم تعمل بما فيه الكفاية لمنع العمليات (عمليات حماس)، لماذا ننتظر المزيد من العمليات بيريز فشل، لا أمن مع بيريز». ونشر الحزب فى ١٩٩٦/٥/٧ خمسة مبادىء أساسية للتسوية النهائية مع الفلسطينيين جاءت كما يلى:

١ - متابعة تنفيذ الفلسطينيين لإلتزاماتهم، بما فى ذلك الإلغاء الحقيقى للميثاق، وقمع «الإرهاب».

٢ - حرية العمل للجيش الإسرائيلى فى جميع «المناطق» لمحاربة الإرهاب.

٣ - حكم ذاتى للفلسطينيين ما عدا شئون الخارجية والأمن.

٤ - مناطق أمنية وإستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

٥ - القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وإغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بالمدينة(٢٣).

لقد كان المناخ العام فى اسرائيل قد شهد تطورا مهماً خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، بفعل سلسلة عمليات حماس الإنتحارية، على النحو الذى أدى إلى تحول قضية «الأمن الداخلى» إلى قضية مركزية تحظى بأولوية غير مسبوقة داخل اسرائيل. وعبرت العناوين الرئيسية لافتتاحيات ومقالات نشرت خلال ابريل - مايو ١٩٩٦، فى صحف اسرائيلية مختلفة التوجهات عن هذا الوضع عن ذلك، ومن أمثلتها: للإرهاب منطقه الخاص (يورى إفتيرى)، الإتحاد ضد الإرهاب (إيلان كفير)، يجب وقف المسيرة

السياسية (أفنير شاكى)، الشعور القومى فى الحضيض ومن السهل وضع اليد على الزناد (معاريف)، لا للصمت (موشيه إيشون). إنتهت المباريات (شالوم برد شليحى)، سلام أيها الرفاق (مردخاى فارتهايمر)، ليس هذا بسلام (حاجى سيجل)، سننتصر عليهم (إربيه ناؤور)، كلام كلام (هتسوفيه)، وغير ذلك[٢٤]، فقد اندفعت اسرائيل، بحزبيها الكبيرين، فى هذا الاتجاه. ووضحت سيطرة الموضوع الأمنى فى تركيبة مرشحى الأحزاب فى الانتخابات، حيث سيطر كبار الجنرالات العسكريين على المقاعد الأولى بالقوائم الإنتخابية. فقد ضمت قائمة حزب العمل ٤ جنرالات سابقين ضمن المقاعد العشرة الأولى فى قائمته للكنيست، الأمر الذى عكس التوجهات الأمنية التى إتبعها بيريز بعد العمليات الإنتحارية لحماس، وتصاعد مطلب «الأمن الشخصى» لدى الإسرائيليين، وضمت القائمة الإنتخابية لائتلاف الليكود ١٠ جنرالات إحتياط من أكثر المتشددين تطرفا فى اسرائيل، مثل إيتان، شارون، مردخاى (رأس القائم)[٢٥].

لكن رغم ذلك، يمكن التمييز بوضوح بين توجهات الحزبين بشأن القضايا الأمنية، فأربعة مبادىء ضمن خمسة مبادىء ليكودية خاصة بالتسوية مع الفلسطينيين، مبادىء أمنية ذات طابع هجومى، تتصل بسياسات انقلابية تجاه التعامل مع الاتفاقات السابقة التى عقدت بين حزب العمل والسلطة الوطنية، وتجاه التعامل مع السلطة الفلسطينية وقد عبرت مواقف حكومة الليكود عن هذه التوجهات عمليا خلال الفترة التالية لوصولها إلى السلطة.

فى هذا الإطار، تمثلت رؤية حكومة الليكود فى التعامل مع المشكلة الفلسطينية فى أن تحقيق الأمن هو شرط تحقيق السلام، أو بصورة أدق هو شرط التباحث حول إعادة الأراضى الفلسطينية، وفقاً لتصورات الليكود لحجم وأطر إعادة تلك «المناطق». فالتعاون الأمنى من جانب السلطة الفلسطينية هو القاعدة التى ترتكز عليها التسوية السلمية. ويفترض ذلك التزام السلطة الوطنية بمنع كافة أعمال العنف، مع إحتفاظ الحكومة الاسرائيلية بحقها – على المستوى الأمنى – فى التدخل لمنع تلك الأعمال من خلال أجهزتها واحتفاظها – على المستوى السياسى – بحقها فى وقف مفاوضات التسوية، دون أن يقترن ذلك بتأثير التزام السلطة الفلسطينية تجاه الأمن[٢٦]، وعدم الربط بين ما يتم

على صعيد ما تسميه اسرائيل «السياسة»، كبناء المستوطنات، وأية ردود فعل فلسطينية عنيفة.

ولقد عبرت تطورات عام ١٩٩٧ عن هذه التوجهات بصورة واضحة. ففى النصف الأول من العام كانت المحادثة الثنائية الخاصة بقضايا التسوية السياسية تتم بصعوبة، بفعل مواقف الحكومة الاسرائيلية بشأن قضية الاستيطان، والإنسحاب من بقية الضفة الغربية، على النحو الذى أدى إلى تعليقها عدة مرات، رغم أهمية القضايا المثارة فى إطارها، وهى الخطوات الباقية من المرحلة الانتقالية (٣٤ إجراء كفتح الممر الآمن، ومطار وميناء غزة .. الخ)، وبدء مفاوضات الوضع النهائى. لكن بالتوازى مع ذلك كانت عملية التعاون الأمنى (الذى يفضل الفلسطينيون تسميته تنسيقا) بين الفلسطينيين واسرائيل تسير بصورة معتادة فى ظل إحجام حركة حماس عن القيام بعمليات عنيفة ضد حكومة الليكود حتى ذلك الوقت.

لكن إبتداءً من منتصف العام، بدأت قضايا الأمن تنفجر بين الطرفين على نطاق واسع، وعلى أكثر من مستوى، بفعل وقوع ثلاثة تطورات:

أ - مقتل عدد من سماسرة الأرض الفلسطينية (يونيو) الذين يبيعون الأراضى لليهود، وهى مشكلة يفترض أنها تقع فى «خانة النظام العام»، إلا أن وزير الأمن الإسرائيلى إفيجدور كهلانى اعتبرها «عركة ضد اسرائيل»[٢٧]، وتم إتهام مدير المخابرات الفلسطينية فى الضفة الغربية (العقيد توفيق الطراوى) بتدبير مقتل السماسرة، وصدر قرار اسرائيلى باعتقاله.

ب - ضبط جماعة من ضباط وأفراد الشرطة الفلسطينية، وإتهامهم بالاعداد للهجوم على مستوطنة «براخا» شمال اسرائيل (يوليو)، مع الاشارة إلى اعتراف أحدهم بذلك فى الوقت الذى كانت قوة الأمن الفلسطينية قد ألقت القبض على ضباط وأفراد من الشرطة الفلسطينية للتحقيق معهم بهذا الشأن، وحذر رئيس جهاز الأمن الداخلى الإسرائيلى - الشين بيت، الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات من «فقدان سيطرته على الشرطة الفلسطينية»[٢٨].

جـ - إنفجار المواجهات العنيفة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية عند خط التماس فى مدينة الخليل، وقيام الجيش الاسرائيلى أثر ذلك بنشر الدبابات حول المدينة فيما أعتبر تلويحا بعملية تسمى «حقل الأشواك» وضعها الجيش الاسرائيلى لمواجهة احتمالات حدوث اضطرابات واسعة فى مناطق الحكم الذاتى. وتم تعديلها - وفق مصادر مختلفة - لتتضمن إمكانية إحتلال المدن الفلسطينية إذا ما إتسع نطاق أعمال العنف الفلسطينى المسلح.

وكانت دلالات المواقف الإسرائيلية إزاء هذه الوقائع واضحة. فمشكلات «النظام العام» تتحول إلى قضايا أمن داخلى، ينظر إليها من زاوية «الأمن القومى»، وقضايا الأمن الداخلى يتم التفكير فى التعامل معها بأساليب مواجهة «التهديدات الخارجية»، وتستخدم أساليب ضاغطة بأوسع مما هو معتاد، على السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد وضح ذلك أكثر عندما تفجرت مشكلات «أمن داخلى» حقيقية، فبينما كانت السلطة الفلسطينية تحاول التوصل إلى «صفقة شاملة» مع الحكومة الإسرائيلية للتعامل مع قضايا التسوية السياسية العامة، ومشكلات الأمن المثارة، فى إطار واحد، نفذت حماس عملية انتحارية مزدوجة فى القدس الغربية (٣٠ يوليو ١٩٩٧)، ثم عملية انتحارية أخرى فى تل أبيب (٤ سبتمبر ١٩٩٧)، أدتا إلى مقتل حوالى ٤٠ اسرائيليا، على نحو أدى إلى تفجر مشكلة الأمن الداخلى، بشكل غير مسبوق بين الجانبين. وتشير السلوكيات الإسرائيلية فى التعامل مع تداعياتهما إلى خطوط رئيسية تمثل ملامح التوجهات الإسرائيلية الخاصة بمعالجة مشكلة الأمن الداخلى. فقد تم ما يلى:

١ - وقف محادثات اللجان الفرعية التسع التى كانت قد شكلت للتفاوض حول قضايا التسوية العامة إلى أجل غير مسمى.

٢ - ممارسة ضغوط اكراهية هائلة ضد الشعب الفلسطينى، لمعاقبته جماعيا، ومعاقبة قياداته، بفرض «حصار ثلاثى» ضد مناطق الحكم الذاتى.

٣ - ممارسة ضغوط حادة ضد السلطة الفلسطينية، بمنع تحويل الأموال، والتشويش على وسائل الإعلام وغيرها.

٤ – تقديم مطالب أمنية معقدة، تضمنت ١٦ إجراءاً يجب على السلطة الفلسطينية اتخاذها، تتمثل فى إعتقال نحو ١٥٠ عضوا فى حركة حماس، مع إقالة قائد الشرطة الفلسطينية.

٥ – منح صلاحيات أوسع لأجهزة الأمن الإسرائيلية فى العمل داخل المنطقة (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

فقد كانت حكومة الليكود على استعداد للسير إلى أقصى مدى ممكن فى الضغط على الفلسطينيين فى هذا الاتجاه، بما فى ذلك التهديد باقتحام مناطق الحكم الذاتى(٢٩).

وكان المطلب الإسرائيلى الرسمى الأساسى هو «تعاون أمنى» من جانب السلطة الوطنية مع اسرائيل فى اتجاه منع أعمال العنف، وفق التصور الاسرائيلى لذلك التعاون الذى يتضمن ما يسمى تحطيم «البنية التحتية» للإرهاب (المساجد والجمعيات الخيرية... الخ)، وذلك بدون شروط. فتعاون السلطة الوطنية الفلسطينية مع اسرائيل، لن يرتبط – من وجهة نظر اسرائيل – بالتزام اسرائيلى بالغاء العقوبات التى فرضت فى أعقاب العمليات الانتحارية، كما أن تعاونها فى هذا الاتجاه لن يرتبط بموافقة اسرائيلية على طرح ومناقشة قضايا التسوية العامة بين الطرفين(٣٠). وقد تم بعد ذلك تخفيف العقوبات المفروضة على الفلسطينيين خطوة خطوة، كما تمت محاولة لاستئناف المفاوضات لاتاحة مناخ مناسب لانعقاد مؤتمر الدوحة. لكن القواعد الإسرائيلية للتعامل مع الفلسطينيين بشأن قضايا الأمن، فى ظل حكم الليكود، كانت قد أرسيت.

خامساً: آفاق التعامل مع مشكلات الأمن على المسار الإسرائيلي- الفلسطيني:

ترتبط آفاق التعامل مع مشكلات الأمن على المسار الإسرائيلى– الفلسطينى، من الزاوية الاسرائيلية، بتصور الحزبين الكبيرين فى اسرائيل (العمل والليكود) لشكل الحل النهائى، وطبيعة الإحتياجات الأمنية الإسرائيلية فى إطاره. وتمثل مسألة ما إذا كان سيتم إقامة «دولة فلسطينية» أم لا، العنوان العريض لمفاوضات الحل النهائى، بما يتضمنه ذلك من قضايا تتصل بإطار أمن اسرائيل فى ظل وجود هذه الدولة، ونمط العلاقات الأمنية

القائم بين اسرائيل والدولة الفلسطينية، والاشكاليات المتصلة بتلك القضايا وهذا النمط، ومستقبل عملية التسوية السلمية على هذا المسار فى إطارها.

وفى الواقع، فإن الإجابة عن السؤال الرئيسى قد أصبحت محسومة إلى حد كبير، حتى إذا استمر الليكود فى الحكم. فاستطلاعات الرأى العام التى تجرى فى اسرائيل توضح أن أكثر من ٥٠٪ من الاسرائيليين قد أصبحوا على اقتناع بأن ثمة دولة فلسطينية سوف تقام. كما أن الوثيقة التى تم التوصل إليها بين الليكود والعمل (يناير ١٩٩٧) حول التسوية النهائية مع الفلسطينيين (بيلين - إيتان) توضح أن قضية «الدولة» - بصرف النظر عن شروط إقامتها - لم تعد مشكلة كبيرة[٣١]، ولم تعد تثير حساسية لدى الليكود، إذا ما كان المقصود وهو إقامة كيان فلسطينى يطلق عليه اسم «الدولة الفلسطينية»، وفقا لشروط معينة. فلم يعد هناك خلاف حول توصيف قانونى، وإنما مقومات عملية. فالسؤال الأهم يدور حول مقومات تلك الدولة[٣٢]، خاصة فيما يتصل بالترتيبات الأمنية.

فى هذا السياق، لا يوجد خلاف جذرى بين حزب العمل وتكتل الليكود يتعلق بالشروط الأمنية لإقامة الدولة الفلسطينية، لاسيما على مستوى «الأمن الخارجى». فقد أشارت الوثيقة المشتركة إلى شرط «أن حدود اسرائيل الأمنية هى نهر الأردن، مما يعنى بقاء قوات اسرائيل على طول النهر»، للتعامل مع أية مصادر تهديد عسكرية خارجية لأمن اسرائيل، فمنطقة وادى الأردن، بما فيها من مستوطنات، يمكن أن تصبح «منطقة أمن خاصة» يتم ضمها بواسطة اسرائيل أو تبقى قاعدة للقوات الإسرائيلية، بصورة ما تخل أو لا تخل شكليا بمفهوم الدول الفلسطينية.

أما على المستوى المعدل للأمن الخارجى الخاص بالتهديد الذى قد تمثله الدولة الفلسطينية ذاتها، فإن موقف حزب العمل التقليدى هو أنها ستكون «دولة منزوعة السلاح». وقد أشار المبعوث الأوروبى إلى الشرق الأوسط ميجيل موراتينوس إلى توجه الليكود بهذا الشأن بقوله «إن نتنياهو لا يعارض دولة فلسطينية، إلا أنها - فى تصوره - دولة مجردة من جميع المقومات»[٣٣]، خاصة القوة العسكرية بالطبع، ويتمثل الخلاف الأساسى بين العمل والليكود فى مساحة أرض هذه الدولة، وترتيبات الأمن داخلها. فهناك توافق بين الطرفين على عدم العودة لحدود عام ١٩٦٧، لكن:

١ – حزب العمل أكثر إدراكا لتراجع أهمية الأرض كعنصر لضمان الأمن وقوة الدولة فى عصر الصواريخ البالستيكية. أما تكتل الليكود، فإنه لا يزال على اقتناع بأن الإحتفاظ بالأرض يمثل عاملاً أساسيا فى الاستراتيجيات الدفاعية. فالصواريخ – وفقاً لتصوراته– لا تقضى على الدولة، وإنما «مساحتها الضيقة»هى التى تقضى عليها. كما أن حزب العمل أكثر برجماتية وقدرة على المبادرة وطرح صيغ «الحلول الوسط الإقليمية»، بينما لاتزال تصورات الليكود محملة بدعاوى أيديولوجية تبعده عن صيغ الحلول الوسط الإقليمية. لذلك، يرفض التمييز الذى يعتمده «العمل» بين إستيطان أمنى (إستراتيجى) وإستيطان سياسى، ويسعى لإغراق الزراضى الفلسطينية بمستوطنات تفرض أمراً واقعا يجعل الإنسحاب صعبا، أو يقلص مداه إلى أقصى حد ممكن(٣٤).

٢ – حزب العمل يختلف عن تكتل الليكود فى مدى الإنسحاب الذى يجب إتمامه، أول «نطاقها الجغرافى»، فهو يوافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإعطائها بعض رموز السيادة مقابل قبول الفلسطينيين بتعديلات اقليمية تتضمن ضم بعض التجمعات الإستيطانية شمال غربى الضفة الغربية لإسرائيل. ووفقا لوثيقة «أبو مازن – بيلين» بشأن التفاهم حول الحل النهائى، فإن ٥٠٪ فقط من أراضى الضفة سيتم إرجاعها للفلسطينيين أما النصف الآخر، فسوف يقسم إلى قسمين، ٢٠٪ منه يضم إلى إسرائيل بحكم كثافة الاستيطان، و ٣٠٪ منه يضم مستوطنات قليلة، مما لا يبرر الضم، لكن يبقى تحت السيطرة الإسرائيلية لمدة حدها الأقصى ٢٠ سنة كمرحلة إختبار، ينقل بعدها إلى الفلسطينيين، مع إيجاد حل لمشكلة المستوطنات(٣٥).

أما النطاق الجغرافى للإنسحاب وفقاً لتصور الليكود، فإن وثيقة اسرائيلية سربت من مكتب رئيس الوزراء (نتنياهو) فى مايو ١٩٩٧، تشير إلى أبحاث أولية جرت فى المجلس الأمنى الوزارى، وضح منها أن قيادة الجيش تعتقد أن ٤٠٪ من أراضى الضفة الغربية يجب أن يبقى فى أيدى اسرائيل فى الحل النهائى، بينما طلب رئيس الوزراء إعداد خطة تتضمن بقاء اسرائيل فى ٦٠٪ من أراضى الضفة، بأوسع من نطاق الإحتياجات الأمنية وفقا لتصور الجيش الإسرائيلى(٣٦).

وفى كل الأحوال، ستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، أى أن لا تمتلك قوات عسكرية ذات قدرة قتالية، أو يتم السماح بتواجد قوات أجنبية فيها، من وجهة نظر الحزبين الرئيسيين.

وبالنسبة لقضية «الأمن الداخلى»، والنظام العام الذى إقترن بها، فإن الحد المتوسط المتوافق عليه بين العمل والليكود، يركز على تدخل واسع فى الشئون الداخلية الفلسطينية، على نمط يتراوح بين ما حدث خلال فترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ خلال حكم العمل وفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ خلال حكم الليكود. فالتسوية النهائية (كما يراها الحزبان) تقوم على أن أى كيان فلسطينى سيقوم فى الضفة وغزة سيكون «منقوص السيادة»، حيث يظل لإسرائيل حق التفتيش والمراقبة، وحق الغاء الإتفاقيات، أو إعادة النظر فيها، لو خالفتها السلطة الفلسطينية(٣٧)، وفقاً للتفسير الإسرائيلى لهذه المخالفات، وثمة ميل إلى إعتماد استراتيجية تقوم على خطوط حمراء لا يجب تجاوزها من جانب الفلسطينيين بهذاالشأن.

وبعيدا عن الخطوط العامة للموقف الإسرائيلى «المشترك» من ترتيبات الأمن الخارجى- الداخلى فى الأرض الفلسطينية، توضح الوثيقة التى أعدها طاقم للتخطيط الإستراتيجى للحل الدائم برئاسة الجنرال المتقاعد إبراهام تامير (مدير عام مكتب شامير قبل ذلك)، فى ظل حكومة الليكود، خلال فبراير ١٩٩٧، بعض التفاصيل الهامة التى تعبر عن الموقف الإسرائيلى- الليكودى (والذى يشترك حزب العمل مع الليكود فى بعض جوانبه) من ترتيبات الأمن، وتتمثل فيما يلى:

١ - تكون أراضى الكيان الفلسطينى منزوعة السلاح من القوات الفلسطينية النظامية، ولا يسمح بدخول قوات جيوش أجنبية إليها، ولا يقيم الكيان الفلسطينى أى تحالف عسكرى يهدد اسرائيل، ولا يساعد على قيام تحالف كهذا.

٢ - يمتنع الكيان الفلسطينى عن إدخال أو إنتاج وسائل قتالية سوى تلك المطلوبة للشرطة، ويكافح الكيان الفلسطينى الإرهاب، وكل تعبير عن العنف ضد اسرائيل، ولا يسمح بوجود تنظيمات إرهابية تحت كنفه.

٣ – تحتفظ اسرائيل، وبشكل دائم بمناطق أمنيـة ومحطات إنذار فى المناطق الفلسطينية، وتحتفظ بحقها فى نقل قوات الجيش داخل أراضى السلطة الفلسطينية حسب حاجاتها وتقديراتها.

٤ – يكون لاسرائيل حق العمل العسكرى فى المجال الجوى الفلسطينى والمياه الإقليمية. وتتولى اسرائيل مراقبة الحدود الخارجية لمنع دخول وسائل قتالية، ولمتابعة حركة السكان، وتحتفظ اسرائيل بحرية الحركة والتحرك الآمن فى الطرق الرئيسية فى الأراضى الفلسطينية.

٥ – تقدم السلطة الفلسطينية ضمانات للأمن الشخصى والجماهيرى فى الجيوب الإسرائيلية داخل الأراضى الفلسطينية.

ويعتقد مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو أن هذه المبادىء يمكن أن تمثل أساسا مقبولاً لبداية التفاوض من جانب الفلسطينيين والأمريكيين، وأنه إذا تم ذلك يمكن الإنتهاء من مفاوضات الوضع النهائى بحلول عام ٢٠٠٠(٣٨). فرغم عدم وجود إتفاق كامل داخل اسرائيل أو داخل الليكود بشأنها، إلا أن الإطار العام المحيط بها وهو الكيان المستقل منزوع السلاح ناقص السيادة يحظى بنوع من الرضا العام فى اسرائيل.

لكن مثل هذه التصورات تواجه تحديات أساسية سوف تلقى باثارها على إحتمالات التوصل إلى إتفاق اسرائيلى – فلسطينى بشأنها. فحتى بافتراض قدرة اسرائيل – بحكم موازين القوى المختلة – على فرض تصوراتها الأمنية، فى أطرها العامة على الفلسطينيين وموافقة الولايات المتحدة، دون تحفظات كبيرة، على تصورات اسرائيل الأمنية للحل مع الفلسطينيين(٣٩). توجد نقاط ذات أهمية خاصة، بينها ما يلى:

١ – تجاهل هذه التصورات بشكل كامل لأمن الدولة الفلسطينية، فرغم إدراك النخبة الفلسطينية السياسية والمثقفة للقيود المفروضة على تسلح «الكيان الفلسطينى»، وإصرار اسرائيل على الإحتفاظ بسلطات عريضة داخله لمجابهة النشاط «الإرهابى»، إلا أن الآراء الأولية لقطاع كبير منهم تشير إلى أن نزع السلاح الكامل ليس خياراً مقبولاً من وجهة النظر الفلسطينية. فهناك حاجة ما للدفاع عن النفس بقدرات حد أدنى، وأن السلطات

الاجتماعية من جانب واحد، كحق المطاردة الساخنة، أو النشاط الاستخباراتى، قد تلقى مقاومة واسعة من الفلسطينيين(٤٠). فحالة إنعدام الأمن سوف تمثل تهديدا لإستقرار الكيان الفلسطينى، والعلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية. وبالتالى فإن ثمة موقفا فلسطينيا مضادا يستند على أسس استراتيجية.

٢ - معارضة السلطة الوطنية الفلسطينية لهذه التصورات كموقف أولى. فخبرة التعامل مع المطالب الأمنية لحكومة نتنياهو فى أعقاب عمليات حماس الانتحارية خلال أغسطس ١٩٩٧. تشير إلى مقاومة فلسطينية رسمية لتلك الإجراءات التى يمكن أن تخل بالتوازن الداخلى القائم بين السلطة الوطنية، وتنظيمات المعارضة (حماس - الجهاد) أو التى يمكن أن تؤدى إلى تفكيك هيكل السلطة الوطنية ذاتها، كما يشير إلى محاولات خروج من جانب عناصر رسمية فلسطينية عن التوجه العام، والقيام «بعمليات خاصة» فى ظل الضغوط الإسرائيلية. فرغم وجود قيود على قدرة السلطة الوطنية على الرفض إلا أنه ليس من المتصور أنها ستقبل كل ما يطلب منها، أو تتحول - حسب وصف أحد المسئولين الفلسطينيين - إلى ما يشبه «جيش لبنان الجنوبى».

٣ - إحتمالات الإستغراق فى التفاصيل لمدى زمنى طويل، بما يؤدى إلى تجميد الوضع القائم، وتحويل السيناريو المرجح من إقامة دولة فلسطينية مستقلة (ناقصة السيادة) إلى حكم ذاتى ممتد كترتيب طويل الأجل، يصبح فى النهاية شكلاً من أشكال الترتيبات الدائمة(٤١). فمسار المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية يشير إلى تعقيدات هائلة، سواء فى ظل حكم العمل أو الليكود، تتصل بتنفيذ الإتفاقيات، والتباحث حول التفاصيل، بما إستلزم عقد سلسلة من الإتفاقيات العامة والتنفيذية، وبقاء قضايا متعددة معلقة رغم ذلك ويكفى للدلالة على ذلك رصد وتحليل القضايا موضع التفاوض فى اتفاق الخلية (ديسمبر ١٩٩٦)، الذى يفترض أنه فى النهاية ليس إلا بروتوكولا تنفيذيا لاتفاق سابق(٤٢)، يركز على إعادة الانتشار فى مدينة واحدة ذات وضع خاص، فالمفاوضات قد تمتد طويلا.

٤ - إحتمالات حدوث صدامات تخرج عن نطاق السيطرة على نحو يؤدى إلى خروج عملية التسوية السلمية عن مسارها، أو تجمدها لفترة زمنية طويلة، أو إنهيارها فى أسوأ الإحتمالات. وقد تعرضت عملية التسوية السلمية لهذه الإحتمالات مرارا خلال

النصف الأول من عام ١٩٩٦، عقب عمليات حماس الانتحارية المكثفة، وعملية «عناقيد الغضب» التى قامت بها القوات الإسرائيلية فى لبنان خلال فترة حكم حزب العمل، وخلال أواسط عام ١٩٩٧ عقب عملية حماس فى سوق القدس، عندما توترت العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية بصورة أدت إلى دعوة عرفات عناصر «حركة فتح» للإستعداد «للمعركة المقبلة»، وتهديدات قادة الجيش الإسرائيلى باقتحام مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى(٤٣).

إن هذا الإحتمال تحديدا هو أكثر الإحتمالات خطورة بالنسبة لمستقبل التطورات فى هذا المسار. فرغم وجود آليات ثنائية للسيطرة (لجنة التعاون الأمنى الفلسطينية- الإسرائيلية)، ووجود صيغ اقليمية للإحتواء عند الضرورة (قمة صناع السلام التى عقدت فى شرم الشيخ)، ووجود قواعد دولية للتدخل والضغط (الولايات المتحدة تحديدا) فى الظروف القصوى، إلا أن معارضة جماعات المعارضة الفلسطينية المسلحة للتصورات الإسرائيلية الخاصة بترتيبات الأمن، والتى تمس وجودها أكثر من أى طرف آخر(٤٤).

وكذلك معارضة تيار قوى داخل اليمين الإسرائيلى المتطرف لصيغة الحل فى إطار تلك الترتيبات الأمنية، رغم تشددها(٤٥). واستعداد هذين الطرفين للقيام بأعمال عنف مسلحة مختلفة ذات تأثيرات خاصة كالعمليات الانتحارية، أو إغتيال كبار المسئولين، أو المذابح الجماعية، قد يخلق أوضاعا تسهل - كما تشير صحيفة معاريف - «وضع اليد على الزناد»(٤٦). وإن لم يكن ذلك قد حدث بصورة خارجة عن السيطرة تماما حتى الآن، رغم أعمال الضعف الحادة التى شهدتها التفاعلات الفلسطينية- الإسرائيلية حتى الآن.

الخاتمة :

تتبنى اسرائيل مفهوما خاصا للأمن يستند إلى أسس إستراتيجية وسياسية وسيكولوجية يمارس تأثيره على عملية التفاوض مع الفلسطينيين، فى ظل محددات معقدة تتيح لإسرائيل وضع تصوراتها العامة لترتيبات الأمن موضع التطبيق بدرجة كبيرة لا تتوازى مع قدرة الطرف الفلسطينى على القيام بذلك. وقد أدت الظروف الخاصة بهذا المسار إلى تحديد مضامين خاصة للقضايا الأمنية المطروحة فيه، مع استنادها بصورة شبه كاملة إلى جدول الأعمال الإسرائيلى بشأنها سواء فيما يتعلق بالأمن الخارجى، أو الأمن الداخلى والنظام العام.

وقد تركزت التفاعلات بين الطرفين خلال مسار عملية التسوية السلمية على قضية الأمن الداخلى. إذ كان لدى اسرائيل تصور جامد نسبيا لترتيبات الأمن الخارجى، لم يحاول الفلسطينيون الوقوف أمامه طويلا، بفعل تصوراتهم لأولوياتهم. كما تم إلحاق قضية الأمن العام مع الوقت بمشكلات الأمن الداخلى، ورغم اختلاف محاور التركيز على قضايا الأمن من حكومة حزب العمل، إلى حكومة تكتل الليكود، والآثار الهامة لذلك على مسار التفاعلات بين اسرائيل والفلسطينيين، إلا أن ثمة ثوابت متوافق عليها بين الجانبين فيما يتعلق بنزع سلاح الدولة الفلسطينية، والتقليص من سيادتها على مستوى قضايا الأمن الداخلى، وإن كان أسلوب تطبيق تلك القواسم المشتركة يختلف فى مداه وطبيعته وحدته من طرف لآخر. فحزب العمل يتسم بالبرجماتية، أما الليكود فإنه يحمل ملامح أيديولوجية.

ومع أن ما هو أقرب إلى التصور العام هو أن تأتى «ترتيبات الأمن» التى سيتم إعتمادها فى «الحل النهائى» الإسرائيلى- الفلسطينى قريبة إلى حد كبير من التصورات السائدة فى إسرائيل بشأنها، إلا أن عوامل مهمة معاكسة سوف تمارس تأثيرها على تلك العملية بحيث لن تأتى الترتيبات الأمنية «مطابقة» لتصورات اسرائيل، أو سيدفع الطرفان ثمنا باهظا لذلك. كما يمكن أن تتأثر سيرة التسوية بينهما بشدة من جراء «التقلصات»

التى تنتج عن محاولة فرض التصورات الاسرائيلية للأمن أو تطبيقها فعليا. فحالة «إنعدام الأمن» لدى أحد الأطراف مقابل «الأمن الكامل» لدى طرف آخر، لا تخلق وضعا مستقرا، قابلاً للإستمرار.

هوامش الدراسة

(١) اتجاهات تطور القوة العسكرية لدول الصراع العربى – الإسرائيلى، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص ص ١٣٥ – ١٤٢.

(٢) د. هشام شرابى، الدبلوماسية والاستراتيجية فى الصراع العربى – الإسرائيلى، بيروت: الدار المتحدة للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ٩٠.

(٣) لواء. أحمد عبدالحليم، الحد من التسلح فى مفاوضات السلام، فى : د. مصطفى علوى (محرر)، المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٣٥٨ – ٣٦٠.

(٤) د. أسامة الغزالى حرب، مستقبل الصراع العربى – الإسرائيلى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ١١٧.

(٥) د. وحيد عبدالمجيد، مفهوم الأمن الإسرائيلى فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، سلسلة دراسات فى الأمن والاستراتيجية، العدد الثالث، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل ١٩٩٣، ص ٤.

(٦) تصريحات «موشى إرينز» وزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق حول أمن اسرائيل فى ظل عملية التسوية، الأهرام المسائى ١٠/١٢/١٩٩١.

(٧) د. هيثم كيلانى، النظرية الإسرائيلية فى التفاوض، سلسلة بحوث استراتيجية رقم (١)، باريس: مركز الدراسات العربى – الأوروبى، بدون تاريخ، ص ١٧.

(٨) هناك مجموعة أخرى من المصطلحات التى ترد فى كتابات اسرائيلية مختلفة تتعلق بأشكال الأمن، كالأمن المباشر والأمن غير المباشر، وتستخدم فى الدراسة مصطلحات الأمن الخارجى، الأمن الداخلى، الأمن العام، ويعبر كل مصطلح عن بؤر تركيز أو إهتمام معينة، أنظر على سبيل المثال:

دان هوروفيتس (وآخرون)، الثابت والمتغير فى النظرية الأمنية الإسرائيلية، نيقوسيا– قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

(٩) د. يزيد صايغ، الفلسطينيون ومفهوم تهديدات الأمن، السياسة الدولية، العدد ١٢١، يوليو ١٩٩٥، ص ٣٨.

(١٠) المصدر السابق، ص ٣٨.

(١١) أحمد سامح الخالدى، نحو عقيدة فلسطينية للأمن القومى، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ٤.

(١١) آريه شاليف، الحكم الذاتي: مشكلات أمنية وحلول ممكنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ص ١٦٥ - ١٦٦.

(١٣) أحمد سامح الخالدى، نحو عقيدة فلسطينية للأمن القومى، مصدر سابق، ص ٥.

(١٤) Ze'ev Schiff, Security for Peace : Israel's Minimal Security Requirements in Nego-tiatixtions with the Palestinians, Policy Paper, No 15, D.C., The Washington Institute for neor East Policy, 1989, Wasgington, P. 69.

(١٥) هنرى كيسنجر، الأرض مقابل الأمن الشخصى، يديعوت أحرنوت، ١٩٩٦/٦/٣٠، فى: مختارات اسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٢٠، السنة الثانية، أغسطس ١٩٩٦، ص ٤١.

(١٦) طارق حسن، الانتخابات الاسرائيلية: قراءة فى البرامج والنتائج السياسية الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص ١٤١.

(١٧) هنرى كيسنجر، الأرض مقابل الأمن الشخصى، مصدر سابق، ص ٤٠.

(١٨) العميد دوف تمارى، مفهوم الأمن فى عصر السلام، التقرير العسكرى والعلمى والتكنولوجيا، القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، العدد ٩٨، يناير ١٩٩٦، ص ٣٣.

(١٩) جوزيف الغير، الترتيبات الأمنية لتسوية فلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٧٧.

(٢٠) اتجاهات تسوية الخلافات الأمنية بين دول الصراع العربى - الاسرائيلى، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦، ص ٢١٨.

(٢١) The Military Balance, IISS, "The Middle East and North Africa", 1996 - 1997.

(٢٢) ديفيد مآلوفسكى، مسلك حكومة رابين إلى اتفاق أوسلو، عرض عماد جاد، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٥، مايو ١٩٩٦، ص ص ١٥-١٦.

(٢٣) طارق حسن، الانتخابات الاسرائيلية: قراءة فى البرامج والنتائج، مصدر سابق، ص ١٤١.

(٢٤) دورة العنف والسلام، قمة شرم الشيخ ومآزق عملية السلام، ملفان يتضمنان ترجمة لعدد كبير من المقالات والإفتتاحيات المنشورة فى الصحف العبرية، مختارات اسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦، السنة الثانية، ابريل ١٩٩٦، ص ص ٤ - ٣٦.

(٢٥) طارق حسن، الانتخابات الاسرائيلية: قراءة فى البرامج والنتائج، مصدر سابق، ص ص ١٢٤-١٤٣.

(٢٦) كريم بقرادوني، الأمن المفروض فى فلسطين والحرب المضبوطة فى لبنان، صحيفة الشرق الأوسط، ١٥/٨/١٩٩٧.

(٢٧) صلاح قلاب، على خلفية تصفية ٣ من سماسرة بيع الأرض لليهود: قرار اسرائيلى باعتقال مدير المخابرات الفلسطينية فى الضفة، صحيفة الشرق الأوسط، ٤/٦/١٩٩٧؛ نظير مجلى، الحكومة الإسرائيلية قررت تصعيد المعركة بشأن بائعى الأرض، صحيفة الشرق الأوسط، ٤/٦/١٩٩٧.

(٢٨) وبى الحصرى، السلطة الفلسطينية تؤكد إعتقال ضباط تتهمهم اسرائيل بالإعداد لهجوم على مستوطنة،صحيفة الحياة، ٢١/٧/١٩٩٧.

(٢٩) نظير مجلى،الجيش الإسرائيلى أدخل تعديلات على خطته العسكرية لإعادة إحتلال المدن الفلسطينية، صحيفة الشرق الأوسط، ١٧/٧/١٩٩٧.

- ٤ سيناريوهات إسرائيلية لاجتياح الضفة وغزة، صحيفة الاتحاد، ١٤/١٠/١٩٩٧.

(٣٠) نظير مجلى، المخابرات الفلسطينية رفضت طلبا إسرائيليا بشن حرب ضد حركتى حماس والجهاد، صحيفة الشرق الأوسط، ٩/٨/١٩٩٧.

(٣١) تفصيلات خاصة بالوثيقة فى : الليكود والعمل يتوصلان لوثيقة حول التسوية النهائية مع الفلسطينيين، الاهرام المسائى، ٢٧/١/١٩٩٧.

(٣٢) مفاوضات الحل النهائى بعد إتفاق الخليل، حوارات ومناقشات، سلسلة غير دورية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٣، ٢٩/٢/١٩٩٧، ص ص ٢١- ٢٢.

(٣٣) رشيد خشانة، هوارتينوس: نتنياهو تحدث عن دولة فلسطينية لكن من دون مقومات، صحيفة الحياة، ١٦/١٠/١٩٩٧.

(٣٤) د. وحيد عبدالمجيد، اسرائيل ومفاوضات السلام الجارية، فى د. مصطفى علوى (محرر)، **المفاوضات العربية - الاسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص ص ١٥٤- ١٥٥.

(٣٥) بدر عبدالعاطى، الكيان الفلسطينى من بيجين إلى نتنياهو: دراسة فى التصور المصرى، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص ص ٢٨٧- ٢٨٨.

(٣٦) نظير مجلى، فى إطار تصوره للحل النهائى للقضية الفلسطينية: رئيس الوزراء الاسرائيلى يطلب من الجيش خطة للإحتفاظ بـ ٦٠٪ من أراضى الضفة، الشرق الأوسط، ٣٠/٥/١٩٩٧.

(٣٧) بدر عبدالعاطى، مصدر سابق، ص ٢٨٩.

(٣٨) نظير مجلى، مستشارو نيتنياهو يسربون خطة للحل النهائى أساسها كيان فلسطينى مستقل ووجود رمزى فى القدس، صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٧/٢٧ .

(٣٩) مديرة مركز للإستشارات السياسية بلوس أنجلوس فى محاضرة بعمان: إنتقاد أمريكى لتوجهات ادارة كلينتون الشرق أوسطية، صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٨/١٠ .

(٤٠) أحمد سامح الخالدى، مصدر سابق، ص ص ٣ – ١٦ .

(٤١) لمزيد من التفصيل حول جوانب هامة لهذا السيناريو : أنظر: بدر عبدالعاطى، مصدر سابق، ص ص ٢٨٤– ٢٨٦ .

(٤٢) شهدت المفاوضات حول بروتوكول الخليل فى ديسمبر ١٩٩٦ طرح قضايا متعددة مثل تخفيف تسليح الشرطة الفلسطينية إلى مسدسات خفيفة (مطلب اسرائيلى) ، وفتح شارع الشهداء، ورفض حق المطاردة الساخنة (مطالب فلسطينية) ، وغيرها.

(٤٣) علاء المشهراوى، عرفات يحذر اسرائيل من إنفجار كبير ويدعو الفلسطينيين للإستعداد للمعركة المقبلة، الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٨/٨ .

(٤٤) الزعيم الروحى لحماس: لن نقبل بأقل من دولة فلسطينية كاملة، ويمكن التعايش مع اليهود، الأهرام، ١٩٩٧/١٠/٧ .

(٤٥) نظير مجلى، مستشارو نتنياهو يسربون خطة للحل النهائى أساسها كيان فلسطينى مستقل ووجود رمزى فى القدرس، الشرق الأوس، ١٩٩٧/٧/٢٧ .

(٤٦) الشعور القومى فى الحضيض ومن السهل وضع اليد على الزناد، صحيفة معاريف، ٢٩٩٧/٢٧، سلسلة مختارات اسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦، ابريل ١٩٩٦، ص ١١ .

المحور الرابع

قضايا التسوية السلمية : الاستيطان

قضايا التسوية السلمية : الاستيطان - قراءة للموقف الفلسطيني

أ. محمد خالد الأزعر

هناك مؤشرات ومعطيات تاريخية قوية تدحض أى زعم بأن المجتمع الفلسطيني أبدى أى ترحيب بالمشروع الإستيطاني الإستعماري الصهيوني في فلسطين، وذلك في أي مرحلة من مراحله. وتفيد هذه المعطيات أن مستوى مقاومة البعد الإستيطاني لهذا المشروع - الذي يمثل في حقيقة الأمر جوهره وعموده الفقري - قد إرتقى في الأوساط الفلسطينية الرسمية والشعبية، على تباين أطرها وأشكالها التنظيمية، بالتوازي مع تطور الوعي بالمخاطر التي تترتب عليه بالنسبة لمستقبل فلسطين الأرض والشعب والكيان السياسي.

لقد سجل أول قنصل بريطاني في القدس في تقاريره الأولى عام ١٨٣٩ التسامح الديني السائد بالنسبة لليهود، ولم يتبدل هذا الموقف إلا بعد أن أخذت طبيعة الوجود اليهودي تتحول عن الطابع الديني والمعايشة، إلى الطابع الاستعماري الاستيطاني. وثمة من يعود بردود الفعل السلبية إزاء هذا الطابع إلى تاريخ الحملة الفرنسية، حين آزرت الطائفة اليهودية في فلسطين «نابليون بونابرت» في نهاية القرن الثامن عشر.

ولكن المؤكد أن إنتشار المستوطنات (المستعمرات) اليهودية، حتى وإن إتشحت بالطابع الخيري والديني منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أنذر الفلسطينيين بالعواقب السلبية لهذا السلوك، ودفع إلى ردود فعل حددت المواقف المبدئية من الإستيطان الصهيوني فيما بعد.

فقبل كتاب الدولة اليهودية لـ «هرتزل» (١٨٩٦) وقبل تبلور المشروع الصهيوني في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل - سبتمبر ١٨٩٧)، هاجم الفلاحون الفلسطينيون المطرودون من الأراضي التي إغتصبها المستوطنون اليهود تلك المستوطنات اليهودية الأولى، وقدم وجهاء القدس المسلمون إحتجاجاً ضد متصرف سنجق القدس لمحاباته المستوطنين اليهود وأبرق بعضهم إلى الصدر الأعظم في الأستانة، ملحين في طلب

إصدار فرمان يمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها. وفى يونيو ١٨٩٧ – قبل مؤتمر بازل بثلاثة أشهر – تباحث متصرف القدس مع قنصل ألمانيا فيها فى أمر محاربة الخطر الصهيونى. وترأس فى السنة ذاتها مفتى القدس هيئة محلية للتدقيق فى طلبات نقل الملكية فى متصرفية القدس. مما حال لسنوات عديدة دون حصول المستوطنين اليهود على أراضى زراعية جديدة.

كان إنعقاد المؤتمر الصهيونى الأول، علاقة فارقة فى تصاعد الوعى الفلسطينى بخطر الصهيونية وأهدافها تجاه فلسطين وموقع الإستيطان من تحقيق تلك الأهداف. فشنت الصحف الفلسطينية حملة عنيفة ضد ذلك المؤتمر، وأردفت تلك الحملة بحركة إحتجاج واسعة، عبرت عنها عرائض جماعية ضد الاستيطان الصهيونى، رفعت إلى الحكومة العثمانية، صاحبة السيادة والحكم فى البلاد. وعقب وصول الهجرة اليهودية بين عامى ١٩٠٥ و١٩٠٧، المعرفة بموجة الهجرة الثانية. إشتدت مقاومة الفلسطينيين للحركة الصهيونية وبعدها الإستيطانى. وكان من أبرز آلياتها : التظاهرات والدعوة لمهاجمة المستوطنين، وجهود المثقفين لتوضيح أبعاد المشروع الصهيونى، وأرسال برقيات الإحتجاج إلى الحكومة العثمانية، وإدانة بيوع الأراضى لليهود، ومناقشات الأعضاء الفلسطينيين فى مجلس المبعوثان وجمعية الإتحاد والترقى مع زملائهم ولفت الأنظار حول الخطر الذى يهدد فلسطين من الهجرة والإستيطان اليهوديين، والتساؤل عما إذا كانت الحركة الصهيونية تنسجم مع مصلحة الدولة العثمانية(١).

وقد كشف النقاب مؤخراً عن وثيقة دونها «روحى ياسين الخالدى» العضو الفلسطينى فى مجلس المبعوثان العثمانى، المتوفى ١٩١٣، تتضمن تفنيدا فكرياً متكاملاً للمشروع الصهيونى، أهدافه ووسائله ومخاطره وفى طليعتها الإستيطان الاستعمارى لفلسطين فى مرحلة مبكرة من نشوءه(٢)، بما يعنى بروز النضوج المبكر للوعى الفلسطينى بهذا المشروع، ولاسيما لدى الخاصة من أصل الصحافة والفكر ورجال السياسة والوجهاء.

ويفهم من رد الفعل الفلسطينى العام فى تلك المرحلة، التى واكبت نهايات العهد العثمانى، الرفض المصحوب بتعبيرات الغضب ومحاولات المقاومة، من خلال طائفة متنوعة من الأدوات فى حدود الظروف المتاحة (الاحتجاج والإعتراض ورفع العرائض

والتظاهر والتنبيه بالأعمال الصحفية والفكرية وإستنكار بيوع الأرض وشيء من العنف ضد المستوطنين).

ومع أهمية تفهم هذه الإرهاصات في تحديد الموقف الفلسطيني الغاضب والمقاوم لقضية الإستيطان، إلا أن صدور وعد بلفور الشهير في نوفمبر ١٩١٧، في غمرة التحولات الكبرى التي جرت حول القضية الفلسطينية، إقليميا ودوليا، كان علامة فارقة في تبلور الوعي الفلسطيني بمخاطر المشروع الصهيوني ونمط علاقاته وتحالفاته مع القوى الإستعمارية الأوروبية، وبخاصة السياسة البريطانية فبدا من ذلك الحدث، بأن الفلسطينيين أمام تعبيرات صريحة مدبجة في صلب مواثيق دولية (صك الإنتداب وعصبة الأمم)، لا تخفى المرامي الحقيقية لإستئصال كيانهم الجغرافي الاجتماعي والإقتصادي والسياسي لصالح الحركة الصهيونية وكيانها المقصود (الوطن القومي لليهود في فلسطين).

وفي التحليل النهائي، تعد حقبة الإنتداب (الاستعمار) البريطاني، بين نهاية الحكم العثماني (نهاية الحرب العالمية الأولى) وحرب فلسطين يوم إعلان الدولة اليهودية (١٥ مايو ١٩٤٨)، بمثابة مرحلة ممتدة للنضال الفلسطيني- بمداخلات عربية في بعض الأحيان - لعملية الإستيطان الصهيوني بكل تعبيراته البشرية والإقتصادية والتنظيمية السياسية والعسكرية والمؤسساتية لفلسطين. ومن الثابت الآن في تراث القضية الفلسطينية، كيف خاض المجتمع الفلسطيني، عبر أطره المختلفة التي أصبحت أكثر رقياً وتبلوراً في هذه الحقبة، كل ما يمكن تصوره من مداخل لمواجهة هذه العملية، وذلك على الصعيد الداخلية والإقليمية والدولية[٣]. ومن الثابت أيضاً، أن الهدف الأساسي والمطلب الأكثر إلحاحاً لتلك الأطر، كان وقف الهجرة اليهودية ومنع إنتقال الأرض الفلسطينية إلى الجانب الصهيوني، بما يترتب على هذه العملية المزدوجة من الحفاظ على عروبة البلاد أرضاً وشعباً، ومن ثم وقف نمو الاستيطان الصهيوني وتداعياته السياسية على مصير فلسطين.

لقد أفضت التطورات الشهيرة للمعضلة الفلسطينية إلى تمكن المشروع الإستيطاني الصهيوني من السيطرة على كامل التراب الفلسطيني، منذ عام ١٩٦٧ وكانت الأداة

الأساسية لهذه السيطرة والزحف الإستيطانى التوسعى هو القوى والعنف. هذه حقيقة أصبح توكيدها والتدليل عليها بالمنطق الإحصائى والوثائقى غير المشكوك فى صحته أمراً فى متناول الأيدى(٤). ولذلك، فإنه من المهم بمكان، لمن يتحرى الموقف الفلسطينى من قضية الإستيطان الصهيونى، أن يأخذ فى اعتباره توازن القوى العام بين الجانبين الفلسطينى- العربى والصهيونى- الإستعمارى فى مختلف أطوار القضية الفلسطينية والصراع الصهيونى العربى فيما بعد. قد يكون هناك قصور إعترى الأداء الفلسطينى فى كل هذه الأطوار، لكن «الرغبة الفلسطينية» و «إرادة التحدى» لمواجهة الغزوة الإستيطانية الصهيونية كانتا دوما متوفرتين، أما «القدرة» على تفعيل هذه الرغبة والوفاء بها فقضية أخرى.

وعلى كل حال، فإن هذا الجهد معنى بمتابعة الموقف الفلسطينى من قضية الإستيطان فى فترة زمنية محددة، تبدأ بمحاولة إقرار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية منذ مطلع التسعينيات. ومن المعلوم أن أبرز معالم هذه المحاولة تتصل بانعقاد مؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١) والمباحثات التمهيدية له، والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بمداخله أمريكية ملموسة، التى إنعقدت فى واشنطن بين نوفمبر ١٩٩١ وأغسطس ١٩٩٣. كما أنها تتصل بالمفاوضات السرية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى التى عقدت فى أوسلو وأنتجت ما يعرف بإعلان المبادىء المشترك الشهير باتفاق أوسلو الموقع فى سبتمبر ١٩٩٣ وما تلاه من ملاحق وإتفاقات تنفيذية.

وربما يقر فى بعض الأذهان أن مثل هذه المتابعة المحدودة بفترة بعينها، تنطوى على شىء من القطيعة الموضوعية مع التطورات التاريخية للموقف الفلسطينى من القضية ذاتها، خلال المراحل الممتدة من الصراع فى بعده الصهيونى الفلسطينى، التى أشرنا إليها باضاءات عاجلة شديدة الإقتضاب. وهذه ملاحظة لا تخلو من الصحة. فمتابعة هذا الموقف عبر المراحل التاريخية المتباينة نسبياً للقضية الفلسطينية - ومسألة الإستيطان الصهيونى - قد تكون أكثر جدوى فى إستخلاص الدلالات ومعرفة الثوابت والمتغيرات التى إعترت السياسة الفلسطينية والعوامل المحددة لها، وصولاً إلى إمكانية

المساهمة فى بناء إستراتيجية فلسطينية- أو حتى عربية- تجاه السياسة الاستيطانية الصهيونية (الإسرائيلية).

على أنه يشفع نسبياً لمثل هذه المعالجة المركزة دون وجل من خلل كبير، أن مرحلة محاولة التسوية الجارية، لها سمات بعينها، لعل من بينها، أنها تشهد أول تعامل تفاوضى فلسطينى إسرائيلى حقيقى منذ عام ١٩٤٨ (وربما منذ ما قبل ذلك العام) .. وهو تعامل يفترض أنه يقوم على أسس وثائقية متفق عليها ومضمونة من وسطاء ذوى نفوذ على الجانبين، وذلك فى غمرة مفاوضات أوسع للتسوية الشاملة بين العرب وإسرائيل. كما أن التسوية فى هذه المرحلة تندرج فى إطار تخلى، أو إفتراض تخلى، الجانبين الأساسيين فى الصراع عن بعض من خطابهما التاريخى تجاه مسألة الإستيطان الصهيونى عموماً.

هذه الخاصة الأخيرة، تقود إلى ملاحظة جديرة بأن نلفت الإنتباه إليها فى سياق تحديد نطاق هذا الجهد. هى أن الاهتمام الأساسى للمعالجة ينصب على قضية الإستيطان الصهيونى فى الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (الضفة وغزة والقدس)، كون هذه المناطق هى التى تنشغل بها عملية التسوية. وذلك لا يعنى الإقرار بادعاء تقادم الموقف الفلسطينى من الإستيطان الصهيونى فى بقية فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، أو أن الجانب الصهيونى قد كف عن سياسته الإستيطانية فى تلك المناطق. فثمة شطر من المجتمع السياسى والشعبى الفلسطينى لا يتوافق مع هذا الادعاء. كما أن هناك سياسة إستيطان صهيونى لاتزال تعمل حتى الآن فى الأجزاء المحتلة منذ عام ١٩٤٨ (فى الجليل والنقب والمثلب والمدن المختلطة).

أيضاً جدير بالاشارة إلى أن هذه المعالجة ستعنى بالموقفين الرسمى والشعبى من القضية. الموقف الرسمى، كما عبرت (تعبر) عنه منظمة التحرير الفلسطينية قبل أوسلو، والسلطة الوطنية الفلسطينية (بعد أوسلو)، والموقف الشعبى الذى تبنته التنظيمات والقوى السياسية وغير السياسية المعروفة عموماً بقوى المعارضة وبخاصة تنظيمى حماس والجهاد الإسلاميين.

ونظراً لحالة السيولة وعدم التحديد الصارم لإتجاهات القوى الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية من عملية التسوية عموماً.. وقد يكون من الأوفق، النظر الى القوى المنغمسة فى المفاوضات والسلطة الفلسطينية على أنها تمثل المواقف الرسمية، والنظر للقوى المعارضة لمنتجات التسوية (والسلطة) وإتفاق أوسلو بخاصة، باعتبارها تمثل المواقف غير الرسمية.

أولاً - مرحلة مدريد وما قبلها:

من الناحية الزمنية، يصح تقسيم مسار التسوية الفلسطينى الاسرائيلى إلى مرحلتين مميزتين: مرحلة مدريد ومرحلة أوسلو. تمتد المرحلة الأولى بين إنعقاد مؤتمر مدريد العام الذى يفترض أنه حدد الصيغة الأم لتسوية الصراع الصهيونى- العربى ومسارات هذه التسوية الثنائية ومتعددة الأطراف. وبعض المبادىء التى تنطلق منها، وصولاً إلى توقيع إتفاق أوسلو الفلسطينى الاسرائيلى فى ١٣/ سبتمبر/ ١٩٩٣، الذى شكل إنعطافة كبرى على المسار الفلسطينى، وبتوقيع ذلك الإتفاق تبدأ المرحلة الثانية على هذا المسار، التى تتفاعل وقائعها حتى الوقت الراهن.

يندرج تحت المرحلة الأولى وقائع فرعية بارزة على المسار الفلسطينى الاسرائيلى، لعل أهمها ما يعرف بالمباحثات التمهيدية فى سبيل عقد مؤتمر مدريد، ومفاوضات واشنطن الثنائية، كما يندرج تحت المرحلة الثانية، مفاوضات اوسلو السرية التى إستغرقت ما بين بداية عام ١٩٩٣ وحتى توقيع الإتفاق.

حكمة هذا التقسيم تكمن فى إمكانية إستبصار مدى الإنحراف أو الثبات فى مواقف القوى الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية من القضية موضع المعالجة، قضية الإستيطان، فضلاً عن تسهيل مهمة المتابعة لهذه المواقف.

فى المرحلة التمهيدية لمؤتمر مدريد، تولت السياسة الأمريكية عملية الإعداد والتصميم لهذا المؤتمر، من حيث الأطراف المشاركة والقضايا موضع الإثارة والإهتمام ومبادىء المشاركة وقواعدها وأهدافها. وقد دار جدل على الساحة الفلسطينية بعامة وفى رحاب منظمة التحرير الفلسطينية بخاصة، حول جدوى المشاركة فى هذا المؤتمر وعملية

التسوية التى يتوخاها وفق الشروط والمبادىء التى حددها الطرف الأمريكى بصفة أساسية. يعنينا من هذا الجدل، ما يخص قضية الإستيطان، التى بدت كأحد العوامل المحددة للقرار الفلسطينى بالمشاركة. ومؤدى ذلك أن التداعى إلى مؤتمر مدريد، واكب أكبر موجات الغزو البشرى الإستيطانى الصهيونى إلى فلسطين (والكيان الصهيونى) منذ عام ١٩٦٧، الأمر الذى أنشأ مخاوف فلسطينية من وقوع مزيد من الخسائر للأرض الفلسطينية المحتلة فى ظل التمدد الإستيطانى الصهيونى الذى يترتب على هذه الموجة باتجاه الضفة وغزة والقدس.

ومن وجهة نظر الفريق الذى حبذ المشاركة فى عملية التسوية، أن الحكومة الإسرائيلية (الليكودية فى ذلك الحين) أعلنت إلتزامها بتوسيع الإستيطان وسعت إلى توفير التمويل اللازم له. ومن شأن المشاركة والإستجابة للجهود الأمريكية جدلاً أن تشجع واشنطن على ربط القروض التى تطلبها إسرائيل لذلك التمويل بوقف الإستيطان أو تجميده(٥).

بعد إقرار مبدأ المشاركة، ظلت الهواجس المتعلقة بالممارسات الإستيطانية الإسرائيلية، إحدى النقاط المثارة مع المنسق الأمريكى لعملية التسوية. إذ طالب الجانب الفلسطينى بضمانات محددة بوقف الإستيطان عند بدء المفاوضات(٦). لكن الجانب الأمريكى رفض مبدأ الضمانات الصريحة، معتبراً أن الإستيطان موضوعاً للتفاوض، وأنه غير معنى بفرض أى شيء مسبقاً على أى طرف.

وهكذا، فان كل ما قدمه المنسق الأمريكى هو صيغة عامة غامضة بخصوص موقفه من الإستيطان والمطلب الفلسطينى بوقفه، قوامها طبقاً لرسالة تطمينات إلى الجانب الفلسطينى «.. إن الولايات المتحدة ما انفكت تعتقد منذ وقت طويل أنه لا ينبغى لأى طرف أن يقوم بأفعال من جانب واحد بهدف البت مستقبلاً فى قضايا لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات، وفى هذا الصدد عارضت الولايات المتحدة وستواصل معارضتها للنشاط الإستيطانى فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، والذى يظل بمثابة عقبة أمام السلام»(٧).

وبقبول المفاوض الفلسطينى المشاركة فى مؤتمر مدريد، وفق هذا الموقف الأمريكى من الإستيطان، يكون هذا المفاوض قد تخلى عن أحد الأسس التى أقرها البيان السياسى للدورة العشرين للمجلس الوطنى الفلسطينى – أعلى سلطة تشريعية فلسطينية – وهو «وقف الإستيطان فى الأرض المحتلة بما فيها القدس الشريف، كضرورة لا غنى عنها لهدوء عملية السلام، مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك»(٨). وبهذا تقدم الجانب الفلسطينى إلى مدريد، دون مضمون محدد مسبقاً أو مرجعية واضحة أو ضمانات من الراعى الأساسى لعملية التسوية بخصوص الإستيطان. لأن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين وردا فى رسائل التطمينات الأمريكية، من المعروف أنهما عرضة للتفسيرات المتباينة، وبينها التفسير الإسرائيلى(٩)، الأمر الذى كانت له تداعيات سلبية كبيرة على هذا الجانب لاحقاً.

حاول المفاوض الفلسطينى إستدراك ما فاته التمسك به فى المباحثات التمهيدية داخل المؤتمر، فأعادت كلمة الوفد الفلسطينى فى مدريد طرح مبدأ وقف الإستيطان، وحددت الأسباب التى تدعوها لذلك، ومنها تأثير إستمرار الإستيطان على مستقبل عملية السلام. وكان مما ورد فيها(١٠): «يجب وقف الإستيطان الآن، فمن المستحيل إطلاق عملية السلام فى الوقت الذى تتم فيه مصادرة الأرض الفلسطينية.. وفى الوقت الذى تحدد فيه جرافات الإحتلال الإسرائيلى والاسلاك الشائكة وضع ومصير الأراضى الفلسطينية.. إن مبدأ الأرض مقابل السلام، يصبح مهزلة، عندما يكون الإستيلاء غير القانونى على الأرض هو السياسة الرسمية الإسرائيلية، قولاً وممارسة.. إن إقامة المستوطنات سيؤدى إلى تقويض العملية التى أطلقها هذا المؤتمر. وإنها عقبة رئيسية فى طريق السلام، كما أنها تشكل إنتهاكاً صارخاً للحقوق الفلسطينية ولمعاهدة جنيف الرابعة..». وقد إنفض مؤتمر مدريد دون أصداء واضحاً لهذا النداء الفلسطينى مجدداً. وبذلك، ترك الأمر معلقاً على المفاوضات اللاحقة بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى – تماماً كما شاء التصميم الأمريكى لعملية التسوية بما يتوافق إلى حد كبير وإرادة السياسة الإسرائيلية.

ومع أن الإصرار الأمريكى على عدم تقديم ضمان واضح تجاه وقف الإستيطان بصفته عملية تتناقض – كما ورد فى الخطاب الرسمى الفلسطينى قبيل المؤتمر وأثناءه مع

الإتجاه لاقرار تسوية سلمية حقيقية، ولا تعبر عن حسن نوايا اسرائيل- أو حتى الولايات المتحدة - إزاء عملية التسوية، فقد علق المفاوض الفلسطينى آمالاً على السياسة الأمريكية وامكانية تعديل المسار من قضية للاستيطان بفعل قوة الدفع اللاحقة لبدء المفاوضات ومعتبراً «أن الولايات المتحدة تتحدث بجدية تامة عن حل عادل ودائم فى الشرق الأوسط، وترى ضرورة تطبيق الشرعية الدولية المتمثلة فى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٩، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، على أن يتم فى مؤتمر السلام الوصول إلى الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى(١١).

بيد أن القوى الفلسطينية الأخرى التى أصبحت تعرف فيما بعد بقوى المعارضة لعملية التسوية على أساس مدريد وأوسلو كان لها رأى مخالف. ففى المراحل التمهيدية، كانت هذه القوى قد أظهرت تحفظات على أسس عملية التسوية، بتصميمها الذى جرى فى مدريد. ومنها ما كان يطرح بديلاً لذلك التصميم يكون أكثر وفاء بالضمانات المطلوبة لصيانة الحقوق الفلسطينية التى كفلتها قرارات دولية تتصل مباشرة بهذه الحقوق بخلاف القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وهو مؤتمر دولى تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وأطراف الصراع، وتكون مرجعيته قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع الصهيونى العربى والقضية الفلسطينية(١٢)، وكانت ترى أن وقف الإستيطان هو أحد الشروط التى منح المفاوض الفلسطينى صك القبول بالمشاركة فى صيغة مدريد على أساسها، ولكن لم يجر التقيد بهذا الشرط، مما ينذر بتجاوز البرنامج الوطنى الفلسطينى ومزيد من التنازلات عن الحقوق الفلسطينية(١٣).

وذهبت بعض هذه القوى - وبخاصة الإسلامية منها كحركة حماس، إلى أن آفاق الحل التى يطرحها مؤتمر مدريد خادعة ومكذوبة. وهى بمجملها مصممة لتحقيق أهداف العدو (اليهودى الصهيونى) فى تأمين الهجرة وإنشاء المستعمرات(١٤). والذى يفهم من مواقف المعارضة داخل إطار منظمة التحرير (كالجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبى والحزب الشيوعى..) وخارجه (كحركتى حماس والجهاد الإسلاميتين)، أنها لم تكن مرتاحة لصيغة مدريد. لكن تجاهل بعض الشروط الإساسية لإمكانية المشاركة الفلسطينية، وفى طليعتها وقف الإستيطان، كما ورد فى قرارات

المجلس الوطنى وفى الرد الفلسطينى على رسالح التطمينات الأمريكية الذى أكد على «تحقيق هذا المطلب مع إفتتاح المؤتمر»[١٥]، أدى إلى تصلب هذه القوى ضد عملية التسوية إلى تصلب هذه القوى ضد عملية التسوية وعدم الإستبشار بنتائجها على الإطلاق، وإدانة القوى الفلسطينية المنضمة فيها[١٦].

ثانياً: مفاوضات واشنطن :

مثلت جولات التفاوض الفلسطينى الاسرائيلى فى واشنطن محاولة أخرى لإستدراك المطلب الخاص بوقف الإستيطان فى كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . فمنذ البداية، أصر الوفد الفلسطينى على تعليق عمليات الإستيطان الصهيونى، وحدد مفهومه لمستقبل المستوطنات القائمة وعلاقتها بالولاية الجغرافية والسياسية المرغوب فيها فى إطار المنظور الفلسطينى لمرحلة الحكم الذاتى الإنتقالية.

١ - ففى الجولة الرابعة للمفاوضات (٢٤ فبراير - ٤ مارس/ ١٩٩٢)، قدم الوفد الفلسطينى مشروعاً مفصلاً حول تصوره للحكومة الذاتية الإنتقالية، أشار فيه بعد التذكير التقليدى بقرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية وقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير، إلى أن «.. صلاحيات سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية المؤقتة تمتد على كل المنطقة الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك أرضها ومواردها الطبيعية ومياهها وتربتها التحتية ومناطقها البحرية والإقليمية، وقطاعها الإقتصادى، ومجالها الجوى الخاص بها».

وجاء فى المشروع أن إسرائيل «أحدثت بشكل غير قانونى عدداً من التغييرات الهيكلية. منها إقامة المستوطنات غير القانونية والتوسع فى بنائها. ونتج عن ذلك قيام نظام للتمييز العنصرى. ولذا يجب على إسرائيل:

أ- إيقاف عمليات الإستيلاء بأية وسيلة على الأرض والموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى.

ب- الإمتناع عن أية أعمال من جانب واحد، تؤثر فى الوضع الراهن للأراضى الفلسطينية المحتلة من النواحى القانونية والسكانية والجغرافية.

جـ- سحب الأمر العسكرى رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٨، الذى علقت بمقتضاه عمليات **تسجيل العقارات فى الأراضى المحتلة. وتعليق الخطط الإسرائيلية لإستعمالات الأراضى (التى جعلت ٧٠ بالمائة من هذه الأراضى خارج متناول الفلسطينيين ووضعتها تحت تصرف المستوطنات الإسرائيلية)، مع حق الإطلاع على السجلات العامة وتخطيط الأراضى والعقارات وإستعمالاتها.**

د- إعادة جميع الأراضى والأملاك غير المنقولة، التى إستولى عليها بموجب الأمر العسكرى رقم ٥٨، على أساس أنها ممتلكات لغائبين..»[١٧].

٢ – كرر المفاوض الفلسطينى هذا التصور فى جولات التفاوض جميعها، لكنه غالباً ما كان يضيف جديداً فى كل طرح، مستفيدا من الملاحظات التى ترد على تصوراته من جهات مختلفة، ومن ذلك ما يتعلق بالولاية القانونية على المستوطنين فى المرحلة الانتقالية. فبهذا الخصوص رأى المفاوض الفلسطينى فى مشروعه المفصل بشأن الحكم الذاتى فى الجولة السادسة (٢٤/ أغسطس/ ١٩٩٢)، أن هؤلاء المستوطنين «سوف يعاملون معاملة الرعاية الأجانب، وتضمن القوانين المطبقة أمنهم وسلامتهم. أما وضعهم النهائى ووضع المستوطنات، فسوف يتقرر فى المفاوضات النهائية»[١٨]، وهو موقف تمسك به هذا المفاوض فى الجولات التالية. **ولطمأنة الجانب الإسرائيلى وإشعاره بالتقيد بشروط المفاوضات، فقد أعلن المفاوض الفلسطينى أن ما يتم الاتفاق عليه فى المرحلة الإنتقالية بشأن الولاية الجغرافية – بما فيها الولاية على المستوطنات – لن تؤثر على نتائج مباحثات المرحلة النهائية[١٩]. الأمر الذى رفضته إسرائيل.**

٣ – حرص المفاوض الفلسطينى على تفنيد المشروعات الإسرائيلية البديلة بشأن المستوطنات والإستيطان عموماً. ومن ذلك، أن الطرف الإسرائيلى طرح فى أكثر من جولة رؤيته لوضع المستوطنات فى المرحلة الإنتقالية، مرحلة الحكم الذاتى الفلسطينى. وضمن تلك الروية إنشغل المفاوض الإسرائيلى بتقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى

خمس فئات من حيث الولاية الجغرافية هى: القدس الشرقية، البلدان الفلسطينية،المستوطنات الإسرائيلية، المواقع العسكرية الإسرائيلية، أراضى الدولة. وأستهدف أن تخضع كل من هذه المناطق لوضع قانونى مختلف بموافقة فلسطينية[٢٠]. وقد كان من رأى المفاوض الفلسطينى، الذى رفض هذا التصور، أن إسرائيل تسعى إلى تفتيت الأرض ونفى وحدتها الجغرافية، وطالب بتولى الفلسطينيين وحدهم مسؤولية الأراضى جميعها، مع إمكانية إيجاد ترتيبات لأوضاع المستوطنين باتفاقات خاصة.

كذلك أصر المفاوض الفلسطينى على أن تكون القدس الشرقية المحتلة منذ ١٩٦٧ تحت ولايته الجغرافية والقانونية، وأن تمتنع إسرائيل عن أية إجراءات من شأنها تغيير الأوضاع فيها على نحو يؤثر على شكل التسوية النهائية، وفى طليعتها الإستيطان[٢١]. وفى رسالة سلمها هذا المفاوض إلى الطرف الإسرائيلى أثناء الجولة السابعة (نوفمبر ١٩٩٢) أشار إلى أن.. «.. النموذج الإسرائيلى للتسوية مناقض لأصول مؤتمر مدريد، ويرمى إلى منح المستوطنين فى الأرض المحتلة أقصى حد من الحكم الذاتى والحفاظ على أكبر قدر من الأرض الفلسطينية، والتمهيد لضم قطاع كبير منها، وإقامة نظام قضائى مزدوج شبيه بنظام الفصل العنصرى الأبارتيد، ومن شأن صيغة كهذه أن تغذى مصادر الاحتكاك والصراع[٢٢].

٤ – فيما يمكن إعتباره تنسيقاً بين وفود التفاوض الفلسطينى، ومعالجة شاملة للقضية، لفت الوفد الفلسطينى إلى «لجنة المياه» فى متعددة الأطراف، النظر إلى تأثير المستوطنات الإسرائيلية على موارد المياه فى الضفة وغزة. وإستنزافها لصالح المستوطنين. وفى الإجتماع الثانى للجنة فى واشنطن (١٥ سبتمبر/ ٩٢) ذكر البيان الفلسطينى:[٢٣] «.. إن حفر الآبار ممنوع بشكل صارم على الفلسطينيين فى أرضهم منذ عام ١٩٦٧. وفى المقابل يتمتع المستوطنون الإسرائيليون على الأرض الفلسطينية المغتصبة وبلا أى قيود بالحدائق الخضراء وأحواض السباحة ويستلب حاليا ٨٠ بالمائة من مياه الأحواض الجوفية الفلسطينية، وتباع المياه فى إسرائيل بأسعار أقل من قيمتها. ويدفع الفلسطينيون ثمناً لمياههم يتجاوز أربعة أمثال ما يدفعه المستوطنون..».

٥ – وضع المفاوض الفلسطيني عينه على مسار العلاقات الأمريكية– الاسرائيلية وتطور الموقف الأمريكي من قضية الإستيطان. وفي غضون هذه المرحلة، توافق الجانبان الأمريكي والاسرائيلي على إستئناف تقديم ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل، برغم عدم الإلتزام الإسرائيلي بوقف النشاط الاستيطاني في الأرض المحتلة، وبخاصة في القدس ومحيطها(٢٤). وقد كانت ظروف الحملة الانتخابية المقبلة في نهاية ١٩٩٢ قد أثرت على تغير موقف إدارة الرئيس بوش من تلك المسألة (فضلاً عن عوامل أخرى تتصل بطبيعة العلاقات الخاصة بين الطرفين).

وكرد فعل على هذا التطور، قدم الوفد الفلسطيني المفاوض مذكرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، طالب في صدرها «وقف جميع أشكال النشاطات الإستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس». ورفضت المذكرة محاولة إسرائيل للتمييز بين «مستوطنات أمنية وأخرى سياسية»، على أساس أن هذه المحاولة تسعى لإضفاء شرعية على تصرف غير قانوني. كما أن القبول بأي نوع من الإستيطان، سيضفي شرعية على محاولة إسرائيل فرض سيادتها في الأرض المحتلة. ورأت المذكرة أن تقديم ضمانات القروض لإسرائيل يقوض صدقية الولايات المتحدة في عملية السلام(٢٥). وكان من رأي رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض «د. حيدر عبدالشافي» أن التمييز بين مستوطنات أمنية وسياسية عمل مرفوض، وأن العمليات الإستيطانية هي أشبه بعمليات «الكسب غير المشروع» وهي بكامل تمثل إنتهاكاً لمرجعية السلام والقانون الدولي والقرار ٢٤٢(٢٦).

٦ – خلال مرحلة مفاوضات واشنطن بأكملها، كان الوفد الفلسطيني على دراية ووعي عاليين بتداعيات قضية الإستيطان على مصير المفاوضات والتسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية برمتها. وقد أظهر حيدر عبدالشافي رئيس الوفد قلقاً بالغاً تجاه هذه القضية.. وفي مرحلة متقدمة بعد بدء تلك المفاوضات، وحين ظهرت تعقيداتها وعدم إحرازها تقدماً ملموساً، رأى رئيس الوفد أن أهم قضية تحول دون ذلك الهدف.. تقدم المفاوضات – هو إستمرار الإستيطان الإسرائيلي ومخططاته، وبخاصة في القدس(٢٧). وكثيراً ما ردد أعضاء الوفد الفلسطيني أصداء هذه الفكرة، وأن على إسرائيل – سواء في

عـهد الليكود حـتى يونيـو ١٩٩٢ أو العمل تحت قيـادة رابين – الاخـتيـار بين إستكمـال وإستمرار عـمليـات الإسـتيطان أو السلام. «فـاستـمـرار الإسـتيطان يعنى تحـقـيق نتـائج المفاوضـات على الأرض خـارج طاولة التـفاوض.. أى أن إسرائيل تريد تكريس حـقائق تقوض عملية السلام..»(٢٨).

٧ – من الواضح تمامـاً أن الموقف الذى إلتزمـه الوفـد الفلسطينى فى واشنطن، كـان يحظى باعجاب الشارع الفلسطينى العام. ومبعث ذلك فى الأساس تعبيره عن نبض الرأى العام تجاه قضية الإستيطان ومحاولتـه المثابرة لتطبيق المواثيق الفلسطينية الخاصة بها، وإعادة إحياء المبادىء التى قامت عليها المشاركـة الفلسطينية فى عـملية التسوية، خاصة قرارات الدورة العشرين للمجلس الوطنى.

وقد ظهرت آيات التأييد لهذا الموقف عبر مقررات المؤسسات الفلسطينية الرسمية. فأثناء مفاوضـات واشنطن، إجتمع المجلس المركزى لمنظمة التـحرير لأكثر من مرة، تم فيها التـأكيد على مناصرته للمفاوض الفلسطينى ولاسيما موقفه من قضيـة الإستيطان. فعقب إجتماعه فى مايو ١٩٩٢، أصدر المجلس المركزى بياناً جاء فيه: «إن وقف النشاط الاستيطانى، لكونه غير شرعى ويتنافى مع قرارات الشرعية الدولية، هو الخطوة الرئيسية لنجاح عملية المفاوضات. ولا يمكن الإنتقال إلى معالجة أية قضـية جوهرية قبل وقف الاستـيطان. فـمـصـادرات الأراضى الفلسطينيـة وبناء المسـتوطنات لإسكان المهـاجرين اليهـود، إنما الهدف منها نسف عملية السلام من الأساس. ويؤكد المجلس المركزى أن وقف الاستطيان يشكل حجر الزاوية فى مسيرة السلاك كلها..»، وردد البيان تعبيرات الوفد الفلسطينى المفاوض عندما خير إسرائيل بين السلام والاستيطان والاحتلال. وأعتبر أن هذا الموقف «موقف مبدئى لا رجعة عنه، تمليه مصالح شعبنا وأمتنا، فلاسلام ولا إستقرار فى ظل الاستيطان ومصادرة الأرض الفلسطينية والعربية، والعبث بمقدساتنا العربيـة والاسلاميـة». ولم يفت البيان التطرق إلى «مطالبـة الولايات المتـحدة، ممارسة مـزيد من الضـغوط الحـقيـقيـة على اسرائيل لوقف الاستطيـان والانسحـاب من الأرض الفلسطينية..»(٢٩).

وفى اجتماع لاحق عقد فى أكتوبر ١٩٩٢، أعاد المجلس المركزى التأكيد على هذا الموقف، مضيفاً إليه جرعة زائدة حول السياسة الأمريكية حاضا واشنطن على «الالتزام بتعهداتها بما يحملها مسؤولية العمل على الوقف الفورى للاستيطان وإزالة المستوطنات القائمة، كونها تشكل عقبة فى طريق السلام الشامل والدائم. وأن المجلس المركزى يرفض التصنيفات الاسرائيلية بين مستوطنات أمنية وسياسية. ويعتبر أن تراجع الولايات المتحدة عن تعهداتها وموقفها من الاستيطان، وعدم شرعيتها وتقديم ضمانات القروض لاسرائيل خطوة تهدد مسيرة العملية السياسية الجارية..»(٣٠)، وفى هذا الاجتماع أشار بعض الأعضاء إلى الأسس التى أقرها المجلس الوطنى للمشاركة فى عملية مدريد، ومنها وقف الأنشطة الاستيطانية، الأمر الذى ثبت أنه لم يتم التقيد به(٣١).

وعلى مدى مفاوضات واشنطن لم يجتمع المجلس الوطنى الفلسطينى، لكن مائة وعشرين عضوا من أعضائه (نحو ثلث الأعضاء) قدموا مذكرة إلى رئيس المجلس، طالبوا فيها بتصويب عملية التفاوض، وإعادة ربط المشاركة فيها بالإصرار على إعتماد قرارات الشرعية الدولية، ووقف الاستيطان كشرط مسبق، حيث أن أستمرار المفاوضات مع إستمرار الاستيطان فى الوقت نفسه، يوفر الغطاء السياسى للاحتلال الاسرائيلى لسرقة الأرض الفلسطينية وتهويدها(٣٢).

ومن جانبه، أكد المجلس الثورى لحركة فتح، كبرى قوى الفلسطينية المنضمة فى عملية التسوية، على المعانى السابقة، وأدان تقديم الولايات المتحدة ضمانات القروض لاسرائيل بناء المستوطنات، بصفتها عملية لا تؤدى إلى إنجاح عملية السلام(٣٣).

كما أشادت بعض الفصائل المؤيدة للمفاوضات من حيث المبدأ، علاوة على حركة فتح بالوفد المفاوض فى واشنطن بسبب «موقفه تحديداً من قضية الاستيطان، وعدم تزحزحه قيد أنملة عن الوقف الكامل للاستيطان بكل أشكاله والسيادة الفلسطينية الكاملة..»(٣٤).

٨ - تابعت قوى المعارضة الفلسطينية تطور مفاوضات واشنطن وأداء الوفد الفلسطينى عموما عن كثب. ومع أن الموقف العام لهذه القوى كان أميل إلى رفض مسار

التفاوض وفق آلية مدريد، الأمر الذى تبلور بصورة أقوى بناءً على المواقف الأمريكية والاسرائيلية عبر جولات واشنطن التفاوضية، فإن مقاربة مواقف هذه القوى على نحو أكثر دقة قد يفضى إلى التمييز بين أكثر من تحليل لمختلف الفصائل المشاركة فى الإطار العريض الذى يجمع بينها.

فمن ناحية، قد تبرز مقاربة كهذه، أن القوى الإسلامية،التى تعمل خارج إطار منظمة التحرير، كانت أكثر جذرية فى رفضها لآلية مدريد - واشنطن برمتها. ويبدو أن إستمرار سياسة الاستيطان وعدم ظهور آية معطيات على إختلاف هذه السياسة فى عهدى الليكود والعمل على حد سواء، وغلو السياسة الأمريكية فى التساهل تجاه عمليات الاستيطان، أكد مخاوف هذه القوى من عدم صحة السياسة الرسمية الفلسطينية المشاركة فى المفاوضات.

كان من رأى حركة حماس أن الوفد الفلسطينى المفاوض فى واشنطن لا يمثل إلا نفسه والقطاع الذى كلفه بمهمته، وانه من الضرورى لصالح القضية الوطنية الفلسطينية، الانسحاب من عملية التسوية برمتها إلا أنها تخالف توجهات الشعب الفلسطينى وتطلعاته(٣٥). وفى بعض التفصيلات التى بررت بها الحركة موقفها أشارت إلى أن مشروع الحكم الذاتى - الأمريكى الصهيونى - يجعل المستوطنات حقيقة قائمة ويضعها بين الاحتلال الصهيونى، ويسقط بيت المقدس ويجعله خارج المشروع وكذلك المصادر الطبيعية، ويفتح الباب للهجرة اليهودية(٣٦).

ومن ناحية ثانية، هناك قوى مصنفة تقليدياً داخل جبهة المعارضة، رغم أنها تنتمى إلى منظمة التحرير، وهى قوى مؤيدة من حيث المبدأ للتفاوض مع اسرائيل، لكن على أساس الثوابت التى تقررها مؤسسات المنظمة، ولا يستهويها خروج القيادة العليا للمنظمة عن هذه الثوابت. وفى هذا الاطار، رأت بعض هذه القوى - كالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أنه ينبغى تصويب مسار العملية السلمية - ونلاحظ هنا أن المطلب يهدف على التصويب، وليس الإلغاء الكامل.. وفى هذا السبيل، جاء ندائها باتخاذ مجموعة خطوات، كان فى طليعتها ،الإصرار على ضرورة وقف الاستيطان، كشرط لا غنى عنه قبل

الانتقال إلى أية نقطة (تفاوضية) أخرى.. وتعليق المفاوضات فى حال رفضت اسرائيل هذا المطلب..»(٣٧).

ومن ناحية ثالثة، فإن الخلاف بين قوى المعارضة تجاه مسار مدريد – واشنطن بين رافضين بالكلية وموافقين مع تحفظات شديدة، لم يحل دون التوافق بينها جميعاً على ضرورة تحديد موقف سارم من قضية الاستيطان، وجعل نبذ النشاطات الاستيطانية فى مقدمة أهداف السياسة الفلسطينية، وإدانة أى تنازل من جانب المفاوض الفلسطينى – بمعنى فريق التفاوض نفسه ومن يقف خلفه من القيادة الفلسطينية – فى هذا الخصوص.

ويعد الإلتقاء بين مختلف قوى المعارضة على الموقف من الاستيطان – أو رفض مشروع الحكم الذاتى أثناء مفاوضات واشنطن بصيغتيه الفلسطينية والاسرائيلية وتجريم التحالف الأمريكى مع إسرائيل، ولاسيما تشجيع واشنطن لقضية الاستيطان عبر تقديم ضمانات القروض، يعد هذا الالتقاء أحد المعالم البارزة فى بيانات ما يعرف بالفصائل العشرة للمعارضة(٣٨). ويلاحظ أن هذه القوى إلتقت ايضا على الدعوة إلى الإنسحاب من مفاوضات واشنطن، وتجديد دماء الانتفاضة، والعودة إلى الثوابت الوطنية الفلسطينية، ووقف سياسة التنازلات التى يقوم بها ما أسمته بالقيادة المتنفذة فى منظمة التحرير.

إن نظرة شاملة لمفاوضات واشنطن، التى تكونت من عشر جولات، كانت قضية الاستيطان إحدى أهم نقاط الخلاف فيها، قد تفضى إلى الملاحظات التالية:

أ- إهتمام الوفد الفلسطينى المفاوض بحسم الموقف من القضية داخل قاعات التفاوض دون إبطاء.وإدراكه لمغزى إستمرار العمليات الإستيطانية على مستقبل الحقوق الفلسطينية التى تعالجها العملية السلمية برمتها.

ب- تقيد الوفد المفاوض بالموقف الذى حددته المؤسسات الفلسطينية بشكل بارز، ومساندة هذه المؤسسات لمواقف الوفد من القضية، مع وجود حماس شخصى لرئيس الوفد لمسألة الوقف الفورى لعمليات الاستيطان الصهيونى، بناء على تقدير خاص لتداعياتها على الحقوق الفلسطينية وعملية التسوية فى الأجلين المنظور والممتد.

جـ- ربط الموقف الفلسطيني التفاوضي من القضية بين المرحلتين الإنتقالية والنهائية لحل القضية الفلسطينية. فثمة ما يشي بأن المفاوض الفلسطيني كان يتحرك نحو المرحلة الإنتقالية وهو يتفهم تأثيراتها على المفاوضات النهائية. وعندما سؤل رئيس الوفد الفلسطيني عن رأيه في المستقبل النهائي للمستوطنات، قال: بالنسبة للمرحلة الإنتقالية، لابد أن يهيىء المستوطنون أنفسهم لإحتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة. ويبدو أن التفكير في خيار أن يكونوا مواطنين في الدولة الفلسطينية أو أن يتراجعوا إلى داخل الخط الأخضر. ولابد من مساعدتهم على الانتقال بسهولة إلى اسرائيل.

كما أن الإشارات الفلسطينية إلى ما يعنيه وجود المستوطنات من تقطيع أوصال الكيان الفلسطيني وإمكانية إنشاء معازل على غرار الأبار تهيد الشهيرة وتأثير وجود نظاميين قانونيين للفلسطينيين والمستوطنين والدلالات العنصرية لذلك،.. هذه الاشارات تفيد أن عين الموقف الفلسطيني كانت على المصير النهائي للحل الفلسطيني.

د- كان خطاب الشرعية الدولية واضحاً في المعالجة الفلسطينية للقضية، وكانت هناك مطالبة ملحة للإستجابة لهذا الخطاب بخصوص الاستيطان.

هـ- إهتم الموقف الفلسطيني بتطورات السياسة الأمريكية تجاه الاستيطان. وهي تطورات كانت محل إمتعاض من كافة القوى الفلسطينية، رسمية وشعبية. وكان عدم الإلتزام الأمريكي بالتصدي للتغيرات على الأرض وقضايا التفاوض، بما فيها الاستيطان واضحاً في هذه المرحلة.

و- طالبت قوى فلسطينية رسمية - مثل رئيس الوفد المفاوض نفسه - وغير رسمية بتعليق المفاوضات أو الأنسحاب منها، على خلفية إستمرار سياسة الاستيطان الاسرائيلي، لكن القيادة الفلسطينية لم تلجأ إلى هذا البديل بشكل مباشر. مكتفية بالاحتجاج ومذكرات التذكير بأسس عملية السلام، كما أن الاشارة الى قرارات الشرعية الدولية، لم يقترن بسياسة فلسطينية جادة لإشراك ممثل الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) في عملية التفاوض.

ثالثاً: صيغة أوسلو وتوابعها :

١ – أثناء مرحلة «التفاوض السرى» الذى إنتهى بتوقيع إتفاق أوسلو بين قيادة منظمة التحرير وحكومة إسرائيل (حزب العمل تحت قيادة رابين – بيريس)، كانت قضية الاستيطان إحدى مفردات عملية التفاوض. وقد جرت معالجة القضية على نحو مغاير نسبياً مقارنة بموقف الوفد الفلسطينى إلى جولات واشنطن ويحكم الوقائع اللاحقة ونصوص الإتفاق، أصبح هذا الأمر معلوماً على نطاق واسع. لكن التفصيلات التى عرفت حتى الآن عما دار فى أوسلو حول القضية قد تنطوى حكمة لتفهم مسار الموقف الفلسطينى والإنعطافة التى لحقت به قياسا بالثوابت التى أقرتها المؤسسات الفلسطينية والتناول الذى تقيد به وفد واشنطن، وصولا إلى ما أوضحته التجربة الفعلية لتطبيق إتفاق أوسلو فى المرحلة التالية.

٢ – كانت الإنعطافة الكبرى فى موقف مفاوضى أوسلو هى الإتفاق الضمنى على عدم تكرار ما أعتبروه خطأ وقع فيه مفاوض واشنطن. وفى حسابهم أن وفد واشنطن – والسياسة الرسمية الموجهة له طبعا – أخطأ بأن بدأ بمناقشة القضايا الرئيسية التى يستحيل فيها الوصول إلى الحلول الوسط بسرعة، وكان منها قضية الاستيطان(٣٩). ومع ذلك، طمع المفاوض الفلسطينى (وسنعرفه بمفاوض أوسلو بعد ذلك) فى إعلان اسرائيلى على سبيل اثبات حسن النوايا، يشير إلى عدم الرغبة فى التوسع الاستيطانى(٤٠). حدث ذلك فى الجولة الأولى من المفاوضات، وفى الجولة نفسها تسائل المفاوض الفلسطينى أيضا عن مصير المستوطنات فى قطاع غزة، إذا ما أثير الانسحاب الاسرائيلى منه من جانب واحد. وكان الدور الاسرائيلى هو الرفض للمطلب الأول وإخضاع المطلب الثانى للدراسة باعتبار أن ما سيجرى بشأن مستوطنات غزة سيكون مرشداً بالنسبة لمستوطنات الضفة مستقبلا(٤١).

ومنذ الجولة الثانية، تراجع الموقف الفلسطينى خطوة إلى الوراء، وذلك حين رأى مفاوض أوسلو أن أهم خطوات بناء الثقة هى وقف العملية الإستطيانية والجانب الفلسطينى لا يطالب باعلان ذلك (على الملأ)(٤٣). ومن الواضح أن هذا الطرح إنسجم وإدعاء المفاوض الإسرائيلى بتأثير قضية الاستيطان على جمهوره لدى الرأى العام الاسرائيلى.

وقد حاول المفاوض الفلسطينى الإلتفاف على القضية من جانب آخر، حين طالب بالولاية والسلطة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، مع إستثناءات إدارية لاسرائيل خلال المرحلة الانتقالية، لكن الجانب الاسرائيلى رفض هذا الطرح بدوره، لأن «عناه معالجة موضوع المستوطنات والقدس»(٤٣). وقبيل إبرام الاتفاق بوقت قصير ذكر مفاوض أوسلو صراحة، فى رد على سؤال اسرائيلى مباشر بأن «الطرف الفلسطينى يوافق على أن يبحث وضع المستوطنات فى الحل النهائى. وحالياً تبقى المستوطنات تحت مسؤولية الجيش الاسرائيلى فى المرحلة الانتقالية. ويتم وضع إتفاق خاص بها، بسبب تعقيد وضعها وتشابكه»(٤٤).

٣ – هكذا، انتهت المفاوضات السرية بالموافقة على تأجيل البحث فى وضع المستوطنات ومستقبلها فى مفاوضات الوضع النهائى مع بضعة قضايا أخرى هى الأهم بالنسبة للمستقبل الفلسطينى. لكن كبير مفاوض أوسلو الفلسطينيين «أحمد قريع» يذكر فيما بعد «أن رئيس وزراء اسرائيل إسحق رابين وافق فى اجتماع له مع ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية على أن لا يضاف بيت واحد لأية مستوطنة بل وان تسيج المستوطنات كى لا يضاف إليها متر واحد». وهو يعترف بأن عدم النص على وقف الاستيطان صراحة فى أوسلو، كان خطئاً فى وضع الأولويات. وانه كان على السلطة الفلسطينية، فور دخولها غزة والضفة، أن تتبنى موقفاً تصر فيه على «أن لا تفاوض فى ظل الاستيطان»(٤٥).

وقد ثبت أن ذلك الإعتراف جاء متأخراً كثيراً. فقد كانت نصوص أوسلو صارمة، وكانت سياسة اسرائيل أكثر صرامة فى إستخدامها.

وكان من رأى أحمد قريع أيضاً، أن «الإصرار الفلسطينى على التهديد بوقف المفاوضات، لم يكن ليجدى فى تغيير الموقف الاسرائيلى أثناء مفاوضات أوسلو»(٤٦).

٤ – جاء تأجيل التفاوض حول المستوطنات فى إتفاق أوسلو فى الفقرة الثالثة من البند الخامس، ونصها «من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطى قضايا متبقية تشمل

اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة،[٤٧] وقد أتبع هذا النص، بنصوص أخرى توضح تفصيلات مهمة تتعلق بوضع المستوطنات والمستوطنين خلال المرحلة الانتقالية مرحلة الحكم الذاتى الفلسطينى.

ففى شأن الولاية على المستوطنات، نص إتفاق أوسلو، فى محضر خاص حول تفاهمات محددة على أن «ولاية المجلس الفلسطينى تمتد على أرض الضفة وغزة، باستثناء المسائل التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم، القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية الاسرائيلية[٤٨].

كما نصت «قراعد التصرف فى الأمور الأمنية» على أن «كل الاسرائيليين مدنيين وعسكريين، بما فى ذلك المستوطنيين، لا يجب إعتقالهم أو القبض عليهم أو توقيفهم أو وضعهم فى السجن من جانب السلطات الفلسطينية تحت أى ظرف. وأقصى ما يمكن للشرطة الفلسطينية فعله، هو إحتجاز الأشخاص الاسرائيليين المشكوك فى إرتكابهم مخالفهات. مع طلب دورية مشتركة أو ممثلين اسرائيليين للتعامل مع القضية..»[٤٩].

وطبقاً، لاتفاقية خاصة بالأمور القانونية، وافق مفاوض أوسلو أيضاً على أن «لاسرائيل وحدها الولاية الجنائية على الجرائم التى ترتكب فى المستوطنات وفى منطقة المنشآت العسكرية..»[٥٠]، وقد عولج وضع المستوطنين والمستوطنات بدقة بالغة فى الاتفاقيات التنفيذية اللاحقة، كإتفاق القاهرة (٤ مايو ١٩٩٤) وطابا - واشنطن (١٩٩٥/٩/٢٨). وفى هذا السياق، وافق مفاوض أوسلو على طيف واسع من إجراءات الحماية الاسرائيلية للمستوطنات والمستوطنين، كعدم إخلاء المستوطنات خلال المرحلة الانتقالية. وإستثناء المستوطنات وكل الخدمات المتصلة بها كالطرق والموارد المائية من أية ولاية فلسطينية، وتأمين التواصل الجغرافى بينها، واستمرار الإشراف الاسرائيلى على إستخدام الأراضى العامة وتسجيلها، وفرض قيود على إستخدام الفلسطينيين للأراضى المجاورة للمستوطنات، والسيطرة الاسرائيلية على القرارات المتعلقة بفرز الاراضى وإستخدامها، والتأكيد على إنتفاء الولاية التشريعية والقانونية الجنائية الفلسطينية على المستوطنين.

وتعتبر بعض هذه الاجراءات ذات دلالة أخطر فى مغزاها تجاه قضية المستوطنات المحددة جغرافيا وسياسيا. فعدم أحقية الجانب الفلسطينى فى تحديد أراضى الدولة، مع قيام اسرائيل بتحديد هذه الأراضى، بحجم يصل إلى ما بين ٥٠ و ٧٠ بالمائة من أراضى الضفة، قد مبرراً لأمكانية توسيع المستوطنات على هذه المساحات. وطبقاً لرأى البعض فقد سمحت مجمل هذه النصوص بأن «يبقى مفتاح مستقبل الأراضى الفلسطينية فى يد اسرائيل»(٥١).

وقد تم فى النصوص، توضيح المستوطنات بخرائط محددة. وجرى تحديد المستوطنين والأشخاص الاسرائيليين الذين لا تنطبق عليهم أية ولاية فلسطينية وتضمن هؤلاء إلى جانب الأشخاص الطبيعيين، الوكالات القانونية والشركات المسجلة فى إسرائيل(٥٢). ولعل النص الذى إحتمى به مفاوض أوسلو جدلاً من غوائل الإجحاف الاسرائيلى المستقبلى فى قضية الاستيطان هو ذلك الذى تضمنته الفقرة الخامسة من البند ٢٣ فى اعلان أوسلو بأن «لا شيء فى هذه الاتفاقية، يستبق أو يجحف بنتائج المفاوضات حول الاتفاق الإنتقالى أوالوضع النهائى التى يمكن التوصل إليها». لكن النص نفسه تضمن ما يستحق التأمل فى تداعياته وهو «لا يعد أى من الطرفين بحكم دخوله فى هذه الاتفاقية متخلياً أو متنازلاً عن حقوقه القائمة أو مطالبة أو مواقفه»(٥٣). فمثل هذا النص قد ينطوى على مساواة بين الحقوق الفسطينية، المضمونة طبقاً للشرعية الدولية، والادعاءات الاسرائيلية والحقائق المبنية فى زمن الاحتلال بمحض القوة المجردة.

٥ – كان من شأن صيغة أوسلو وتوابعها، حدوث إنحراف فى التعامل الفلسطينى مع قضية الاستيطان، ليس على مستوى الشكل فقط بالاستعاضة بالتفاوض السرى عن المفاوضات العلنية الجارية فى واشنطن، وإنما على صعيد المضمون بالأساس.

فمعظم المحاذير التى راعاها وفد واشنطن، جرى تجاوزها فى أوسلو، إذ لم تحسم القضية وتم تأجيلها، بدون ضوابط كافية لعدم تفاقمها وإنتزاعها مزيدا من الأرض الفلسطينية، وسبقت الاشارة إلى اعتراف مفاوض أوسلو بخطأ عدم النص الصريح على وقف الاستيطان وتأجيل البحث فيه. ولم يتم التقييد بالثوابت التى حددتها الموسسات

الفلسطينية حين وافقت على المضى فى المفاوضات ووقف الاستيطان كشرط ضرورى. والأهم من ذلك، أنه جرى غض الطرف عن قرارات الشرعية الدولية، التى تعاملت صراحة مع القضية والتى استخلصت بنضال قانونى وسياسى ودبلوماسى مضنى فى فترات سابقة من تاريخ القضية الفلسطينية. ومن المعروف أن لاسرائيل تفسيرها الخاص للقرار ٢٤٢ الذ أتخذ كمبدأ للتفاوض وقاعدة. وكان من المنطقى أن يردف هذا القرار ببقية القرارات الدولية العاطفة على الحقوق الفلسطينية بشأن قضية الاستيطان (وغيرها). هذا بالاضافة إلى أن مفاوض أوسلو لم يراع مسألة الربط بين مسار القضية فى المرحلة الانتقالية وتداعياته على المرحلة النهائية للمفاوضات، هناك أمثلة كثيرة بهذا الخصوص، نذكر منها أن الموافقة على حدود طرق إلتفافية تصل بين المستوطنات، إقتطعت مزيدا من الأرض المحتلة بموافقة فلسطينية، وأن تأجيل البت فى القضية، وإفساح فرصة لتوسيع العمليات الاستيطانية، كما حدث بالفعل بعد ذلك، عبر إنعدام نص قاطع يمنع هذه العمليات..، كل هذا أدى إلى طمأنة المستوطنين إلى مستقبلهم فى المفاوضات النهائية. وفى وقت لاحق إشتكى فريق أوسلو الفلسطينى من أن السياسة الاستيطانية الاسرائيلية تستهدف تقطيع اوصال الكيان الفلسطينى المزمع وإحالته إلى مجموعات من المعازل وسط محيط من السيطرة الاسرائيلية، وهو الأمر الذى كان يمثل هاجساً لمفاوضى واشنطن، كما سبقت الاشارة.

وقد راحت السلطة الفلسطينية تراقب بعد ذلك، السعار الاستيطانى الاسرائيلى فى ظل إتفاقات أوسلو، وعلى الرغم منها، وتستمع إلى آراء اسرائيلية تتحدث عن عدم وجود ما يحول دون الاستيطان فى الاتفاقات المعقودة، وهو أمر تكرر فى عهد حكم حزب العمل (بزعامة رابين وبيريس) وحكم الليكود وشركائه (بزعامة بنيامين نتينياهو)[٥٤].

٦ – بالنظر إلى هذه المآخذ ونحوها، لم يرض واتفاق أوسلو معظم القوى السياسية والشعبية الفلسطينية، بما فى ذلك قوى منغمسة فى إطار أوسلو. وكان «المجلس المركزى» فى جلسته المنعقدة بهدف التصديق على الإتفاق (أكتوبر ١٩٩٣)، قد شهد نقاشاً حاداً حول التداعيات السلبية للإتفاق على الموقف الفلسطينى من قضية المستوطنات. ومع أن المجلس صدق بالفعل على الإتفاق إلا أن أعضاء فيه، رفضوا التصديق، وكان من

حيثيات موقفهم.. «أن الأرض الفلسطينية التى تناولها الاتفاق هى أراضى الضفة وغزة بدون القدس، وبدون أراضى المستوطنات». وبحكم هذا الوضع، توقع هؤلاء أن أقصي ما يمكن إستعادته من الأراضى الفلسطينية المحتلة، هو فى أحسن تقدير، أرض قطاع غزة والضفة بدون القدس الكبرى، مع بقاء أرض المستوطنات الاسرائيلية فى إتفاق خاص، مع تعديلات فى الخطوط، وهذا لا يصل إلى ١٥ بالمائة من أرض فلسطين(٥٥).

وقد عقد المجلس الوطنى الفلسطينى دورته الحادية والعشرين (فى غزة ٩٦/٤/٢٥)، فى وقت كانت فيه عيوب أوسلو لجهة قضية الاستيطان قد تجلت بالممارسة. فعاد المجلس إلى تأكيد مواقفه السابقة تجاه هذه القضى، مسجلاً موقفاً هو أقرب إلى التعبير عن الإمتعاض والغضب من سياسة اسرائيل الاستيطانية، دون أن يشير بأصبع الاتهام مباشرة إلى صيغة أوسلو، التى سمحت بتجاوز مقرراته السابقة.. وبعد رفض وجود المستوطنات والتوسع الاستيطانى عاد المجلس إلى الإشارة إلى كونها «لاغية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية»، وإلى أنها «تقطع أوصال الأراضى الفلسطينية، وقد تؤدى إلى تقويض عملية السلام»(٥٦). وبصفة عامة بدا أن السياسة الرسمية الفلسطينية، تحاول مجدداً إستدراك خطيئة موقفها من القضية فى إطار أوسلو وتوابعه وهو إتجاه تأكد أثناء تفجر الأزمات الكبرى بينها وبين الشريك الاسرائيلى بفعل هذه القضية فى أوقات مختلفة.

٧ – إذا كان الموقف من الاستيطان فى صيغة أوسلو قد لاقى إستياءً من جانب بعض مؤيدى هذه الصيغة، فقد كان موضع سخط عارم، بين يدى قوى المعارضة بجميع تياراتها، فضلا عن شخصيات فلسطينية عامة وتنظيمات أهلية. وجماع رؤية هذا الطيف الواسع من القوى: أن مفاوض أوسلو مضى فى العملية السلمية، وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو، بمعزل عن قرارات المجلس الوطنى الذى قرر أن «وقف الاستيطان شرط لا غنى عنه من أجل البدء فى هذه العملية». وقد عقدت القيادة الفلسطينية اتفاق أوسلو، بينما الزحف الاستيطانى متواصل من خلال مصادرة الأراضى وشق الطرق الإلتفافية، وتوسيع المستوطنات القائمة، وبناء مستوطنات جديدة.

واعتبرت هذه القوى أن مفاوضات أوسلو، سلمت ببقاء المستوطنات والمناطق الأمنية المحيطة بها تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة عن كافة شؤونها. وخلت من أى تعهد

اسرائيلى ملزم بالامتناع عن مصادرة الأراضى أو توسيع المستوطنات القائمة خلال المرحلة الانتقالية. وقد أعطت الاتفاقات التى قامت عليها تلك المفاوضات اسرائيل حرية التصرف بنحو ٤٠ بالمائة من حاجة قطاع غزة ونحو ٧٠ بالمائة من أراضى الضفة. وهكذا، شكلت الإتفاقات غطاءً سوف تستخدمه اسرائيل لاستباق نتائج الوضع النهائى، بتحويل الوجود الفلسطينى إلى معازل مطوقة من كل جانب بالسيطرة الاسرائيلية.

ومضت هذه القوى، إلى النتيجة النهائية لهذا الواقع، الذى ثبتته صيغة أوسلو، هى قطع الطريق على إمكانية قيام دولة مستقلة، وتشكيل حماية تقى اسرائيل من أية ردود فعل دولية ضد سياساتها الاستيطانية.

وقد لفتت بعض القوى النظر إلى كيف أن الاستيطان وديمومته، سوف يسمح باستنزاف الموارد المائية الفلسطينية، مع أن الاستيطان بنهب الأرض والمياه، هو أبرز محاور الصراع ضد الإحتلال الاسرائيلى(٥٧).

أيضاً أخذت هذه القوى على مفاوض أوسلو والإتفاقات التى عقدها، أنه لم يهتم بتحديد قاطع لحدود المستوطنات، كما حدد المدن والقرى الفلسطينية، مما يتيح الفرصة للتوسع الاستيطانى بلا قيد من الاتفاقات(٥٨)، وتوقع البعض أن تبقى بعض المستوطنات، الكبيرة بشكل خاص، تحت السيادة الاسرائيلية، مع وصلها بنظام للتنقل، يعوق الإتصال بين مراكز التجمعات الفلسطينية السكنية وبعضها البعض. كما أن خضوع المستوطنين إلى نظام خاص - قانونياً - سوف يحيل الجانب الفلسطينى إلى ساعد لفرض حماية لهم، وإنشاء نظام مختلف من الترتيبات الأمنية للاسرائيليين عنه بالنسبة للفلسطينيين. وأن كلا من الجيش الاسرائيلى والسلطة الفلسطينية سوف يسهرون على هذا النظام(٥٩).

كذلك، راحت التنظيمات الحقوقية الفلسطينية، ترصد ممارسات المستوطنين بحق الفلسطينيين بعد توقيع أوسلو. وثبت أن الاتفاق لم يؤد إلا إلى تفاقم النزعة العدوانية لديهم، كما أن مسار عملية التسوية لم يبدل إتجاهاتهم العنصرية ضد العرب عموماً. وخلال عام ١٩٩٣، أثبتت «مؤسسة الحق» أن المستوطنين فى مدينة الخليل فقط (٤٠٠ مستوطن بين ١٢٠ ألف فلسطينى) قاموا بعمليات قتل وإطلاق نار، وإحراق منازل

وممتلكات فلسطينية، وتحرشوا بالسكان ورشقوهم ومحلاتهم وسياراتهم بالحجارة، كما أتلفوا مزروعات عربية واستخدموا الموارد المائية الفلسطينية، وقطعوا الطرق ومنعوا التداخل بين المناطق العربية(٦٠)، فإذا ما أخذنا فى الاعتبار ما يتوقع من ممارسات من قرابة ٣٠٠ ألف مستوطن فى الضفة وغزة والقدس الشرقية، أدركنا أى حجم يسببه هؤلاء للحياة العربية الفلسطينية هناك. الأمر الذى رأى معارضو أوسلو عموماً أنه لم يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الموقف من الاستيطان فى الاتفاق.

وعندما تفاقمت أزمات عملية التسوية بفعل مضى الطرف الاسرائيلى فى مخططاته الاستيطانية، بتوسيع المستوطنات القائمة، وإضافة المزيد من المستوطنات لاسيما فى القدس وألتهمت الطرق الالتفافية أرضاً فلسطينية أخرى، رأت هذه القوى أنها لم تفاجأ بهذه الاجراءات، وأن موقفها عند إبرام الاتفاق كان صحيحاً(٦١).

رابعاً: المعالجة الفلسطينية لأزمات الاستيطان :

بمرور الوقت، تبين أن الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية، القائمة فى أوسلو والتى إستهدت به وبمبادئه ، لم تتمكن من استئصال أو حتى تحويل مسار السياسة الاستيطانية الاسرائيلية فى الأرض الفلسطينية. بل وظهرت معطيات تؤكد تعمق هذا المسار وإتخاذه أبعاداً خطيرة، الأمر الذى أدى إلى تسميم أجواء عملية التسوية، وبخاصة على المسار الفلسطينى، وقاد إلى صدامات فلسطينية اسرائيلية داخل قاعات التفاوض وخارجها. وقد أمكن للطرفين تجاوز بعض الأزمات التى خلفتها السياسة الاستيطانية الاسرائيلية، بينما كان من جراء أزمات أخرى أن شلت المسار التفاوضى تماماً، وتخطت تأثيراتها السلبية الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى إلى عملية التسوية ككل على صعيد الصراع الاسرائيلى العربى برمته، كأزمة الأستيطان فى جبل أبو غنيم (منذ مارس ١٩٩٧).

لقد إستدعت هذه الأزمات سياسات فلسطينية بهدف التعامل معها.. وجرى فى سياقها تحديد مواقف واللجوء إلى آليات مختلفة، سواء من جانب فريق أوسلو ومناصرية أو من جانب معارضى الإتفاق. وتعد أزمتا الاستيطان فى الخليل والشروع فى إستيطان جبل أبو غنيم بالقدس، من أبرز ما واجه المسار الفلسطينى الاسرائيلى للتسوية من أزمات بفعل

القضية الاستيطانية عموماً فى ظل صيغة أوسلو. وفيما يلى إضاءات حول المواقف الفلسطينية منهما.

١- أزمة الخليل :

حل موعد إعادة إنتشار قوات الاحتلال الاسرائيلى فى مدينة الخليل فى مارس ١٩٩٦. غير أن الاعلان عن إجراء الانتخابات العامة فى إسرائيل، تزامن والاعلان عن تأجيل هذا الاستحقاق إلى ما بعد إجراء الانتخابات (فى مايو ١٩٩٦). وقيل فى معرض تبرير تلك الخطوة، أن الأمر يتعلق بالمزايدات السياسية بين حزبى العمل والليكود، حيث أن الرأى العام الاسرائيلى حساس لقضية الانسحاب من مدينة يعتبرها مقدسة عنده، وتقطنها جماعات استيطانية شديدة التطرف الدينى، سبق أن أنتجت المجرم «جولد شتاين» الذى أودى بحياة ٦٠ فلسطينيا فى الحرم الابراهيمى فجر ٢٥ فبراير/١٩٩٤ فى مذبحة مروعة. وهكذا، فان الانسحاب سوف يقوى مركز الليكود فى مواجهة العمل. ومهما يكن من أمر الأسباب الحقيقية لخطوة التأجيل، فقد جاءت فى سياق عدم الالتزام الاسرائيلى بالمواعيد المحددة فى الاتفاقات. وأكدت أن مسار قضية الاستيطان، يقبل بمنطق التأثر بطبيعة السياسات الداخلية الاسرائيلية وليس الوفاء بالتزامات قانونية ثنائية مع الجانب الفلسطينى. وذلك بعد إهدار الالتزام بمبادىء القانون الدولى فى الاتفاقات نفسها من الأصل.

وقد قبل مفاوض أوسلو هذه الواقعة على مضض (أو عن تراض مع المفاوض الإسرائيلى فى بعض الروايات). وحين زال غبار الحملة الانتخابية فى اسرائيل، كان الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، بخطابه الصهيونى الأصولى الذى يولى مسألة التوسع الاستيطانى أهمية قصوى، قد تربع على سدة الحكم هناك. وكان موقفه أن الاتفاق الخاص بإعادة الانتشار فى منطقة الخليل بحاجة إلى إعادة نظر، وأنه لا يتوافق ومصالح اسرائيل والمستوطنين.

وقد رفض الجانب الفلسطينى هذا المنطق، باعتبار أن الاتفاق السابق المعقود مع حكومة العمل ملزم للدولة الاسرائيلية، وليس للحزب الموقع عليه فقط، وحاول الاستنجاد

بشهود الاتفاقات والوسطاء كمصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. غير أن كل الجهود المبذولة لتجاوز هذه الأزمة، آلت إلى الفشل، بفعل تمسك حكومة نتنياهو بموقفها.

والواقع، أن إتفاق إعادة الإنتشار الأول فى الخليل (أكتوبر ١٩٩٥) لم يكن إجمالاً مما يبشر بخير للموقف الفلسطينى فى قضية الاستيطان. فقد حدد الوجود الفلسطينى الرسمى والادارى والسياسى فى المدينة. وأخضع الأماكن الدينية، بما فيها الحرم الأبراهيمى لإدارة الجيش الاسرائيلى، وعطل إمكانيات السيادة الفلسطينية على المدينة، وذلك فى جوانب مهمة لاسيما الدينى منها، وجعل الاتفاق حول المدينة خاضعاً لإدارة حفنة من المستوطنين المهووسين دينياً المعبئين بروح عنصرية تجاه العرب والفلسطينيين، وأسس عموماً لأمكانية الاحتكاك بين أصحاب البلاد (الفلسطينيين) والمستوطنين المستعمرين فى رحاب المدينة والأماكن الدينية المقدسة، كما أسس لوضع شاذ من حيث الولاية القانونية والدينية، يمكن أن تستهدى به مفاوضات الوضع النهائى حول الاستيطان(٦٢).

لهذه الأسباب، تأبط الكثيرون شراً من موافقة مفاوض أوسلو على هذه الصيغة الأولى. وكانت مطالبة حكومة نتنياهو «باعادة الإتفاق عليها» والتفاوض مجدداً بشأن مستقبل المدينة فى المرحلة الإنتقالية، تنطوى على شرور أكثر لدى معظم القوى الفلسطينية.

وعلى كل حال، لم تلبث مقاومة مفاوض أوسلو لرغبة حكومة نتنياهو أن تداعت، وتمت مفاوضات الإعادة بشأن إتفاق الخليل، التى إنتهت بتوقيع الاتفاق الجديد فى ١٧ يناير ١٩٩٧، الذى كان باكورة منتجات حكومة نتيناهو بشأن توجهها لدعم قضية الاستيطان الصهيونى على الرغم من مسار التسوية السلمية وإتفاقات أوسلو معاً.

وخلاصة هذا الإتفاق الجديد الذى سمى «البروتوكول الخاص بإعادة الإنتشار فى الخليل» إقتطاع نحو ٢٠ بالمائة من المدينة لصالح المستوطنين اليهود، والإشراف الاسرائيلى الكامل على الأماكن الدينية وعلى الجزء الذى يشمل الإستيطان اليهودى. باستثناء بعض الشؤون البلدية فى المدينة(٦٣).

اعتبر مفاوض أوسلو أن هذا الإتفاق بدوره مرحلي الطابع، قابل للمراجعة في مفاوضات الوضع النهائي، وأنه تمكن من حرف قناعات حكومة إسرائيلية لها برنامج صهيوني شديد التطرف. لكن هذا التفسير لم يقنع القوى المعارضة لنهج أوسلو وتعرض موقف مفاوض أوسلو عموماً لنقد شديد(٦٤). فالمدينة من وجهة نظر هذه القوى، «تقسمت بالفعل لصالح حفنة من المستوطنين، سبق أن أستولوا على منازلهم من العرب بالقوة. وقد فرطت السلطة الفلسطينية بمستقبل نحو ٢٠ ألف مواطن عن أهالى المدينة يعيشون فى المنطقة التى ستبقى خاضعة للمستوطنين. وجرى توقيع الإتفاق بضمانات أمريكية ثبت كذبها منذ مدريد».. وبلغ التفريط مداه بابقاء الحرم الابراهيمى، الوقف الاسلامى الخالص تحت سيطرة الصهاينة، وهذا يضع ملامح مصير المسجد الأقصى»(٦٥). وأكدت معظم قوى أن تفكيك المستوطنات هو المخرج الوحيد لإزالة الاحتقان القائم بفعل المستوطنات، وحددت مسؤولية إتفاق أوسلو عن تجذير بقاء المستوطنات فى الأرض المحتلة، وضرورة مقاومتها.

وبعد أسبوعين فقط من توقيع إتفاق إعادة الانتشار فى الخليل، عادت القيادة الفلسطينية (السلطة الفلسطينية) إلى الشكوى من تصرفات الحكومة الإسرائيلية فى الخليل. وصدر بيان بالخصوص فى ١ فبراير ١٩٩٧ يتحدث عن «منع اسرائيل لسكان الخليل من ترميم منازلهم، فى الوقت الذى تسمح فيه هذه الحكومة للمستوطنين بتوسيع البؤر الاستيطانية (بالمدينة) وبناء مستوطنات جديدة فى القدس..»(٦٦). كذلك إشتكت هذه القيادة من مماطلة إسرائيل فى تنفيذ إتفاق الخليل نفسه(٦٧).

والواقع، أن وجود المستوطنين فى مدينة الخليل، أفضى إلى استمرار بؤر للتوتر، بين الوجودين الفلسطيني والصهيوني فى المدينة، وتحكم السلطة الاسرائيلية فى الحرم الابراهيمى وصولا إلى إغلاقه فى وجه المصلين المسلمين فى أوقات متفاوتة. كما قدمت المفاوضات الممتدة حول هذه البؤرة الاستيطانية مؤشراً بالغ السلبية على نوع المفاوضات المقبلة حول المستقبل النهائى للقضية الفلسطينية فى الضفة وغزة. والأهم فى هذا السياق، أن الحل الإنتقالى إنتصر لوجهة النظر الاسرائيلية سواء عند إبرام الإتفاق الأول أو الثانى

لإعادة الانتشار فى المدينة، ما يعنى أن مواقف مفاوض أوسلو هى القابلة للتراجع،الذى يصفه البعض بالتنازل.

ويلاحظ أن مفاوض أوسلو كان قد أهدر فرصة قوية لتقويض المنطق الاسرائيلى فى قضية الاستيطان بعامة، والاستيطان فى الخلى بخاصة، فى غمرة الأزمة التى تسببت فيها مذبحة «جولدشتاين» فى المدينة فى فبراير ١٩٩٤ . ففى ذلك الحين، كان الرأى العام العربى والإسلامى والدولى علاوة على جانب من الرأى العام الاسرائيلى معبأ ضد السياسة الاستيطانية. بحيث بدا من المتاح تصعيد المطالب الفلسطينية فى أجواء إدانة المذبحة، وذلك فى إتجاه إزالة المستوطنات كلها كحد أقصى، أو فى الخليل كحد أدنى، أو بوضع قضية الاستيطان محلاً للتفاوض الفورى ونزع سلاح المستوطنين ووقف عمليات الاستيطان بقرار إسرائيلى صريح(٦٨) . ومع أن مفاوض أوسلو أعلن هذه المطالب بالفعل، إلا أنه لم يتمسك بها بالصلابة الكافية، وأقتنع بقرارات الادانة المختلفة للعملية، وبدور محدود جداً لقوات دولية محدودة قررت الأمم المتحدة إيفادها للمدينة، ثم عاد الى استئناف المفاوضات على المسار الفلسطينى، التى إنتهت بالنسبة لإعادة الانتشار فى الخليل على النحو المذكور.

٢ - أزمة جبل أبو غنيم :

هناك نوايا اسرائيلية قديمة نسبياً لاستيطان منطقة جبل أبو غنيم، غير أن البدء فى بناء مستوطنة فى هذه المنطقة بدأ عملياً فى ١٨/ مارس ١٩٩٧ . مشعلا أزمة كبرى مع مسار التسوية الفلسطينى الاسرائيلى، بتداعيات كبيرة على عملية السلام برمتها منذ ذلك الحين.

وقد تمثلت رؤية مفاوض أوسلو لعملية استيطان أبو غنيم على النحو التالى :

أ- من الناحية السياسية، يشكل بناء المستوطنة، بداية مخطط لبناء استيطانى جديد على أرض فلسطينية محتلة، وهى تسد الباب أمام القدس الشرقية، العاصمة المعلنة للدولة الفلسطينية المأمولة.

ب- ومن الناحية الجغرافية، تعتبر أبو غنيم الحلقة الأخيرة فى سلسلة مستوطنات أقامتها اسرائيل حول القدس الشرقية المحتلة. بهدف عزل القدس نهائياً عن باقى أنحاء الضفة الفلسطينية. وهذا يعد تسجيلا لسياسة ضم القدس الشرقية كجزء من «عاصمة اسرائيل الابدية» بحسب الزعم الاسرائيلى.

جـ- ومن الناحية الديمقراطية، يؤثر بناء المستوطنة على تغيير التكوين الدينى والسكانى داخل القدس الشرقية المحتلة. وينفذ مخططاً لإستيعاب ٥٠ ألف مستوطن يهودى فى هذه الأرض الفلسطينية، بما يحمل على مزيد من تغيير طابعها السكانى.

د- ومن الناحية الاقتصادية، سيكون بناء المستوطنة فى موقعها أثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطينى، المتردى أصلاً فى الأرض المحتلة.

هـ- يؤدى بناء المستوطنة إلى إشاعة عدم الإستقرار وربما تدمير العملية السلمية(٦٩).

فى هذه الأزمة لجأت السلطة الفلسطينية إلى طيف واسع من الأدوات والاجراءات. ومن ذلك: التلويح بإمكانية إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، قطع المفاوضات والحديث عن وقف التعاون الأمنى، إستدعاء الوسطاء ورعاة التفاوض للتدخل، اللوذ بالأمم المتحدة، تعبئة الظهير العربى والإسلامى والعالم الثالث، القيام بحملات للإحتجاج والمقاومة المدنية والتهديد باندلاع أعمال عنف خارج السيطرة.

١ - بمجرد أن اجازت اللجنة الوزارية الاسرائيلية لشؤون القدس مشروع المستوطنة ورصدت الأموال اللازمة لذلك، هدد مفاوض أوسلو (السلطة الفلسطينية) باعلان الدولة الفلسطينية فى المناطق المحررة من جانب واحد. فالاسرائيليون يتخطون بمشروعاتهم الاستطيانية مفاوضات المرحلة النهائية فلماذا لا يفعل الفلسطينيون؟(٧٠)، وكان الرد الاسرائيلى أن إعلان كهذا سوف يؤدى إلى إعادة إحتلال الأراضى الفلسطينية. ويبدو أن هذا الرد معطوفاً على مواقف غير مشجعة من أطراف أخرى، أدى إلى تراجع من جانب السلطة الفلسطينية عن موقفهما، ما قد يعنى إفقاد هذه الخطوة لقوتها التساومية لأجل ممتد لاحق.

٢ – سعت السلطة الفلسطينية إلى تكثيف إتصالها مع الجانب الاسرائيلى فور إندلاع الأزمة، علها تنجح فى إقناعه بالخروج معه منها قبل إستفحالها إلى نقطة اللاعودة. فاجتمع محمود عباس (أبو مازن) ووزير خارجية إسرائيل (ديفيد ليفى) بهذا الخصوص. وقد إنتهى اللقاء بالفشل وإعلان «عباس» لاستقالته من فريق التفاوض الفلسطينى(٧١). وكانت الاستقالة بمثابة رسالة لم يعرف المقصود بها أو الجهة التى يفترض أن تثاب أو تعاقب بها. بيد أنها أكدت عمق الأزمة التى كانت المفاوضات بصددها بفعل إستيطان أبو غنيم. (وقد ثبت فيما بعد أن الاستقالة كانت إجراء شكلياً وغير جاد بالمرة).

٣ – رفضت السلطة استئناف المفاوضات، ولجأت إلى قطعها بالنسبة للمرحلة الانتقالية (إستمرار إعادة الانتشار الاسرائيلى فى الضفة) أو المرحلة النهائية (التى كانت قد أفتتحت شكلياً فى مايو ١٩٩٦). وسخرت السلطة من الاقتراح الاسرائيلى بالدخول مباشرة فى مفاوضات سريعة بشأن الحل النهائى للقضية الفلسطينية. «إذ لا ضمانة تواكب هذا الاقتراح بوقف الاستيطان أو الوفاء بأكثر من ثلاثين نقطة متخلفة عن المرحلة الانتقالية. كما أنها خطوة تهدف لإبعاد الإنتباه عن إستمرار اسرائيل فى قضم الحقوق الفلسطينية(٧٢).

٤ – ضمن إتجاه مقاطعة التفاوض والإتصال بالطرف الاسرائيلى، كاجراء إحتجاجى، تحدثت السلطة الفلسطينية عن وقف التعاون الأمنى. غير أن المضى قدماً فى هذا الإجراء لم يتم فى كل مراحل الأزمة بالجدية والصراحة المنتظرة. فقد استؤنف هذا التعاون ثنائياً فى بعض الأوقات، وثلاثياً بمشاركة أمريكية فى أوقات أخرى. كما أن إجراء المقاطعة الأمنية سقط كليا، بعد العمليات الاستشهادية التى تولتها أطراف معارضة فلسطينية (فى تل أبيب ٢١ مارس/ مارس ٩٧ والقدس ٣٠/ يوليو/ ١٩٩٧ و ٤ سبتمبر/١٩٩٧)(٧٣). وكان التعاون مدعاة للرضا الاسرائيلى أو السخط فى مراحل متفاوتة من الأزمة.

٥ – عززت السلطة الفلسطينية إتصالاتها بالشريك الأمريكى الوسيط الأبرز على المسار الفلسطينى والراعى الأكبر لعملية التسوية عموماً، وذلك ضمن إتجاه شامل لتكثيف اللجوء للقوى الدولية المعنية بالتسوية. وقد تم هذا السلوك مع واشنطن عبر قنوات كثيرة.

كاستغلال مواسم الزيارات العربية الرئاسية (عرفات نفسه ثم الرئيس المصرى مبارك والملك حسين)، واستقبال المبعوث الأمريكى «دينيس روس»، وتبادل الرسائل مع الرئيس الأمريكى، وإرسال مبعوثين فلسطينيين، ثم التباحث مع وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت» أثناء زيارتها الأولى «للشرق الأوسط» (٩- ١٥/ سبتمبر/١٩٩٧).

وكان من مظاهر التحرك على صعيد وسطاء عملية السلام، تنظيم إجتماع فى غزة (منتصف مارس ١٩٩٧) حضره ممثلون عن مصر والأردن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا واليابان والنرويج.

وقد جاءت أصداء هذا التحرك الدبلوماسى - الإعلامى الشامل محدودة جداً. فمن جهة، لم يمنع ذلك النشاط الولايات المتحدة من إستخدام حق النقض فى مجلس الأمن لأكثر من مرة بخصوص قرارات تدين الاستيطان فى أبو غنيم. ولا حال دون تبنى واشنطن للمطالب الاسرائيلية تجاه السلطة بمحارية ما يسمى بالارهاب، وصولاً إلى تحريض السلطة على القوى المعارضة لأوسلو إلى مستوى ينذر باشعال إقتتاق أهلى فلسطينى. ولم تمارس واشنطن إستجابة إيجابية تذكر للنداء الفلسطينى بممارسة ضغوط على الجانب الاسرائيلى تشل مخططاته الاستيطانية فى أبو غنيم أو غيره من الأراضى الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، انفض لقاء غزة، وكل اللقاءات الثنائية اللاحقة مع الأطراف الأخرى، دون صدور موقف حازم ضد السياسة الاسرائيلية الاستيطانية أو التهديد باجراءات عقابية محددة بحقها، بخلاف الادانة الكلامية.

٦ - حملت السلطة الفلسطينية قضية أبو غنيم، والاستيطان الاسرائيلى العامة، إلى الأمم المتحدة، وبدعم دولى استثنائى، تنقلت القضية بين مجلس الأمن والجمعية العامة ونتيجة لموقف أمريكى استثنائى أيضا، أصيبت القضية بخيبة أمل ثقيلة فى مجلس الأمن. بينما أصدرت الجمعية العامة قراراً يدحض الموقف الاسرائيلى، ويطالب بوقف الاستيطان فى أبو غنيم والأرض الفلسطينية المحتلة عموماً. وكان الرد الاسرائيلى هو

رفض استقبال بعثة تقصى الحقائق حول القضية التى أوفدتها الجمعية العامة، وتجاهل قرارها من الأصل.

٧ – قامت السلطة الفلسطينية بحملة توعية وتعبئة إستنفار ومطالبة بالمساندة على صعيد محافل عربية واسلامية إقليمية وعالمية: كالجامعة العربية، ولجنة القدس، والمؤتمر الاسلامى ومجموعة دول عدم الانحياز ومؤتمر التعاون العربى الأوروبى. وقد نجحت فى استقطاب تأييد كافة هذه المنتديات لموقفها فى قضية أبو غنيم. وحاولت بث همومها وعزل الشريك الاسرائيلى مع استثارة الغيرة الإسلامية والمسيحية على المقدسات ومستقبل المدينة المقدسة. وسعت السلطة إلى التحريض على مقاطعة اجراءات ومظاهر التطبيع الاقتصادى والسياسى بين مناصر القضية الفلسطينية واسرائيل. ونجحت نسبياً فى استثارة التساؤلات حول تأثير السلوك الاستيطانى على السلم الاقليمى وإقرار تسوية شاملة وعادلة للصراع الصهيونى العربى.

غير أن الاداء الفلسطينى على هذه الصعد شيء، والنجاح فى إكراه اسرائيل على وقف مشروعها بالقدس كان شيئاً آخر. كما أن اجراءات حقيقية للضغط على اسرائيل بعقوبات ملموسة لم تتخذ بصورة قاطعة. وكان رد الفعل الاسرائيلى «أن الجميع يدين وقافلة الاستيطان تسير». كذلك دعت السلطة إلى عقد قمة عربية لمواجهة المخططات الاستيطانية الاسرائيلية، ولم يستجب لدعوتها.

٨ – فيما يتعلق بالموقف من إستخدام أدوات العنف، فى سياق مواجهة الأزمة، فقد إلتزمت السلطة الفلسطينية موقفاً يحذر من تداعيات الاستيطان على إمكانية إندلاع العنف خارج سيطرتها، بدون إدعاء الدعوة إليه مباشرة. كما إلتزمت عملياً بضبط الشارع الفلسطينى ومنع الاتجاه أو الانحراف إلى تبنى أعمال عنف ضد رموز الاحتلال من جنوب ومستوطنات. ولكنها فى الوقت نفسه، أظهرت إنحيازها إلى أنماط الإحتجاج المدنى (كالاضراب والتظاهر والاحتجاج) حينما كان ذلك ممكناً لإثبات مكامن القوة الذاتية. وحذرت فى معظم مراحل الأزمة من إمكانية تفاقم أعمال الاحتجاج إلى العنف أو اللجوء لخيار الانتفاضة مجدداً بل وإحتمال تدهور الموقف فى المنطقة بمجملها نحو

الحرب، بفعل الاستفزازات الاسرائيلية وتخلى حكومة اسرائيل عن إتجاه السلام على جميع المسارات التفاوضية، لاسيما مسار أوسلو(٧٤).

٩ - التفتت السلطة الفلسطينية إلى قضية «بيوع الأراضى الفلسطينية» إلى الاسرائيليين واليهود. فأصدرت قوانين تحرم هذه البيوع وصولاً إلى تحريم شراء الأجانب عموماً للأراضى الفلسطينية سوى بشروط محددة. وتصدت السماسرة الأرض وانذرتهم بعقاب شديد إن هم سهلوا هذه العمليات. وتصدت بحجج قانونية دولية تبين فيها أن هذه العمليات تتعارض والشرعية الدولية وقوانين الحرب، والإحتلال العسكرى.

١٠ - نادت السلطة الوطنية بتعزيز الوحدة الوطنية بين كل القوى المؤيدة والمعارضة لإتفاق أوسلو على الصعيدين السياسى والشعبى. ودعت إلى حوار وطنى شامل للإتفاق على مواجهة سياسة الاستيطان التى تهدد مستقبل الوطن، ورأت أنه يمكن الالتقاء على قواسم مشتركة من دون إهدار الاتفاقات مع اسرائيل.

وفى حقيقة الأمر، كانت عوائد هذه السياسات والمواقف على أهميتها واتساعها بلا طائل إذا ما أعتبرنا أن هدفها الأساسى، وهو وقف العمل فى مستوطنة أبو غنيم، والتصدى للسياسة الاستيطانية بشكل عام. وهذا يثير التساؤل عما إذا كان إستبعاد السلطة لبديل العودة للعنف المسلح قد أفضى إلى تفريغ الأدوات الأخرى من جدواها؟ وما إذا كانت هناك جدوى من وربما أيضاً قدرة على العودة إلى هذا البديل فى ظل المستجدات التى طرحها مسار التسوية؟. لذلك يثور السؤال عما إذا كان التقيد بمسار أوسلو يمثل أسلم أو أنجح الوسائل للحفاظ على الحقوق الفلسطينية، وبخاصة ما يتصل منها بالقضية الاستيطانية الصهيونية؟

ولعل هذه التساؤلات تنقلنا إلى مواقف القوى غير الرسمية وتيارات المعارضة الفلسطينية. ففى سياق الأزمة، ذكرت هذه القوى بأنها تبنت منذ البداية، موقفاً تحليلياً صحيحاً من صيغة أوسلو وكذا من كيفية معالجة قضية الاستيطان. وعادت تستحث السلطة الفلسطينية على مراجعة نهجها التفاوضى من الأساس ومن السياسة الاسرائيلية والأمريكية. وفى معظم مراحل الأزمة ذهبت التيارات الاسلامية إلى ضرورة النبذ الكلى

لمسار التفاوض وضرورة رد الاعتبار للكفاح المسلح، بصفته اللغة التى يفهمها العدو الصهيونى، وإحياء خيار الانتفاضة الشاملة. والمضى فى «الجهاد» كوسيلة استراتيجية لإستخلاص الحقوق الفلسطينية ومواجهة السياسات الاستيطانية، والاستخفاف الاسرائيلى (والأمريكى) بالمقدسات الاسلامية(٧٥). وقد أنذرت حركة حماس المستوطنين بأنهم هدف لعملياتها الانتقامية، وقامت بالفعل بهجمات «إستشهادية» ضد رموز الوجود الصهيونى فى القدس بخاصة، وأعتبرت ذلك السبيل هو الأجدى فى الرد على سياسات حكومة نتنياهو التى تستهدف إبتلاع الأرض الفلسطينية ومحاولة إقرار السلام بقوة الردع العسكرى.

وإذا كانت القوى الاسلامية قد ذهبت إلى حد ضرورة إلغاء إتفاق أوسلو والتفاوض والعودة إلى البرنامج الوطنى التحررى وإحياء صيغة الكفاح المسلح وأنماطه(٧٦)، فان قوى أخرى لم تذهب إلى هذا الحد، مطالبة فقط السلطة الفلسطينية بعدم العودة للمفاوضات قبل إلتزام اسرائيل صراحة، بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وأيدت مطلب السلطة فى عقد قمة عربية شاملة وعاجلة لمساعدة الشعب الفلسطينى فى مواجهة السياسة الاسرائيلية(٧٧).

ومع ذلك، إتفقت هذه القوى جميعها مع موقف السلطة فى أن المرحلة والتحديات المفروضة ضد القضية الوطنية، تستدعى برنامجاً وطنياً عام وحوارا وطنيا شاملا. وشاركت جميعها فى جولات إستهدفت هذه الأهداف. لكنها عبرت عن مخاوفها من أن تكون دعوة السلطة إلى هذا الاجماع الوطنى مجرد آلية تكتيكية، سرعان ما تعزف عنها بحكم الضغوط التى تتعرض لها اسرائيلياً أو امريكياً عند منعطفات سياسية(٧٨).

خامساً: نحو مداخل لمقاومة الاستيطان الصهيوني:

فى وقت أو آخر سوف يحين إستحقاق مواجهة قضية الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وسوف يتعين على المفاوض الفلسطينى تقديم تصوره المتكامل لتسوية هذه القضية. وعندما سُئل أحمد قريع (أبو علاء) المفاوض الفلسطينى الرئيس فى أوسلو

عن تصوره لحل القضية فى المفاوضات النهائية أجاب بأنه «لا يوجد لدينا تصور تكتيكى ولا مناوره، المستوطنات عمل عدوانى يجب أن يزول، المستوطنات مقامة على أرض فلسطينية مصادرة بالقوة والإحتلال، ولا يمكن أن تأخذ شرعية، وهذا موقف ثابت». وهذا موقف صلب ومفهوم نظرياً، لكنه يبقى عمليا بحاجة إلى الاجابة عن السؤال: وماذا لو رفضت اسرائيل الانصياع للشرعية الدولية كدأبها دوماً؟. لو كان الأمر بالبساطة التى تتصورها إجابة أبى علاء، وهى تعبير عن الرؤية الرسمية الفلسطينية، لتمت تصفية القضية منذ فترة بعيدة، ولما إحتاج مصمموا أوسلو لتأجيل البت فيها، وصولاً إلى تفاقمها الشديد فى وقت لاحق كما هو معلوم.

إن أولى خطوات مقاومة الاستيطان الصهيونى، هو معرفة موقعها من القضيتين الصهيونية والفلسطينية. وفى هذا الإطار، فان العقلانية تدعوا إلى تصديق القول الاسرائيلى بأن الاستيطان هو «حياة اسرائيل». وحياة اسرائيل بهذا المعنى تعنى فناء فلسطين، فالاستعمار الصهيونى شأن كل الكيانات الاستعمارية الاستيطانية، التى جعلت من السيطرة على الأرض وإدعاء السيادة عليها وإسكانها بالغزاة المستوطنين هدفها الأسمى وغايتها الأولى.

فى الوقت الحاضر، ثمة سيطرة اسرائيلية على ٩٧ بالمائة من أراضى الضفة الفلسطينية، و ٤٠ بالمئة من أراضى قطاع غزة، ويوجد بهما نحو ٢٠٠ مستوطنة يسكنها مع القدس الشرقية نحو ٣٠٠ ألف مستوطن يهودى اسرائيلى[٧٩]. بخلاف السيطرة الاسرائيلية الكاملة على القدس ومحاولة إنتزاعها والسيادة عليها بالكامل، هذا هو حجم المشكلة الاستيطانية التى يواجهها الفلسطينيون الآن وتنتظرهم على موائد التفاوض النهائى، أو بعيداً عنها.

وضمن تصور شامل للتعامل مع مشكلة بهذا الحجم، ثمة ما ينبغى الاستئناس به من الأدوات والمبادىء الأساسية، نشير منها إلى ما يلى:

١- التعبئة الديمقراطية :

ونقصد بهذه الاداة – المبدأ، أن يكون الأسلوب الحاكم للمعالجة الفلسطينية للقضية هو الأداء الديمقراطى وذلك على كل المستويات.

أ- مستوى الحل الفلسطينى المتصور:

وهو زوال الاستيطان الاسرائيلى الصهيونى تماماً من الأرض المحتلة، أقله عام ١٩٦٧، وبالكامل، كونه ينسجم وروح التعامل القانونى وما أقرته شرعة القانون الدولى وحقوق الانسان. وطالما ارتضى الجانب الفلسطينى، فى إطار هذا التصور، بوجود الدولة اليهودية فى الشطر المحتل منذ عام ١٩٤٨، فلامجال للسؤال وإلى أين يذهب المستوطنون؟.

ب- مستوى حشد القوى الذاتية لمواجهة القضية:

فالاستفراد بعملية إتخاذ قرار التفاوض السرى، والوصول إلى النتائج المعينة فى صيغة أوسلو وإستبعاد مقررات المؤسسات الشرعية الفلسطينية، قاد إلى النتيجة التى نرى ونسمح بخصوص قضية الإستيطان. وباختصار، فإنه من الأولى بعد الاعتراف بسوء المال الذى إنتهت إليه هذه العمليات اللاديمقراطية، العودة لحشد كل القوى الفلسطينية بلا استثناء، لاستئصال سرطان الاستيطان الذى يهدف لاستئصال الحقيقة الفلسطينية بالتدريج. ولعل أهمية هذا المستوى أصبحت مفهومة فى ظل إمتعاض التحالف الصهيونى الأمريكى من مظاهره الأولى، والتحريض ضد الحوارات الداخلية الفلسطينية كلما عن للقوى الفلسطينية تجاوز محنة الإنقسام والتدافع فيما بينها ورص الصفوف. ومن المفهوم أيضا، أن قوة السلطة الفلسطينية أو فريق أوسلو الفلسطينى وحدها، ثبت عملياً أنها لا تكفى لمواجهة القوة الصهيونية وحلفائها الأقوياء فى قضية يعتبرها هؤلاء قضية حياة أو موت.

ج - مستوى حشد القوى الإقليمية والدولية:

فاقرار الحل الديمقراطى فى فلسطين يجب أن يكون أحد أهم أهداف القوى العاطفة على الديمقراطية فى كافة أنحاء المعمورة، باعتبار أن الاستعمار الاستيطانى الصهيونى، يسعى بعكس إتجاه التاريخ لإستئصال شعب من وطنه وإحلاله بغرباء بالقوة العارية. القوى التى وقفت ضد الحلول العنصرية فى الجزائر وجنوب أفريقيا وغيرهما من قبل، مطالبة باستكمال مهمتها فى فلسطين، والصمود على أقل تقدير فى وجه تفاقم القضية الاستيطانية إتساقا مع روح السلم التى تقيد بها العرب والفلسطينيون. ومصلح الجميع فى ذلك، أن الحلول العنصرية القائمة على منطق القوة، قصيرة الأجل، ولا تعمر، حين تختلف موازين القوى التى هى دوماً متغيرة بغض النظر عن أجلها. ولان فلسطين بموضعها وموقعها تنطوى على حساسية خاصة للسلم الاقليمى والدولى، فان التسوية الديمقراطية، تمثل الضمانة المثلى لهذا السلم الذى تغار عليه كل القوى الديمقراطية الحقيقية.

٢ - إعادة الإعتبار للشرعية الدولية :

فاطار أوسلو ومدريد من قبله، استبعدا نسبياً تراثاً قوياً من القرارات الدولية، العاطفة على القضية الفلسطينية، والداحضة لشرعية الاستيطان الصهيونى، لاسيما فى الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومازالت هذه القرارات حية ترزق، يمكن إستدعاؤها والتقيد بها، كمرجعية أرسخ وأكثر صلابة من المرجعيات الغامضة لصيغة مدريد- أوسلو. ويستطيع الطرف الفلسطينى- المؤيد والمعارض لأوسلو، التدليل ببراهين شتى على أن إزاحة هذه القرارات أفضت إلى تعقيدات على مسارات التسوية جميعها. ومن المنتظر أن يحتاج هذا الأمر إلى صلابة ذاتية فلسطينية مدعومة بظهير عربى مساند. وبغير القتال الدبلوماسى (وغير الدبلوماسى) لتحقيق هذا الهدف، سوف يظل التفاوض مرجعية للتفاوض حول القضية الاستيطانية (وغيرها) ولن يسع الجانب الفلسطينى سوى التراجع بلا حدود. وليكن هاجس التحرك الفلسطينى فى هذا الاطار، أن القرارات الدولية لا تتخذ للتفاوض حولها وإنما لتنفيذها، ولها فى عدد لا محدود من القضايا الدولية التى إستندت حلولها

وأساليب معالجتها للشرعية الدولية، عبر لا يأتيها الباطل (ومثل الكويت - العراق ليس ببعيد).

يقول «جيفرى أرونسون» إنه «يستحيل إقرار استراتيجية تتماشى مع الإطار الدبلوماسى الراهن (اطار أوسلو)، وتبدو قادرة على عكس إتجاه حركة توسيع الاستيطان فى أى جزء من الأرض المحتلة(٨٠). فما العمل والحال كذلك، غير اللوذ بأدوات مرجعية يمكنها التعامل بالفعل مع هذه القضية من دون إهدار الحقوق الفلسطينية بخلاف الأمم المتحدة وقراراتها»

٣ - طرح بدائل عملية:

والمقصود بذلك أن يكون لدى الجانب الفلسطينى بناء نظرى متكامل يمكن تطبيقه بهدف مواجهة أى معضلات نشأت عن ما يسمى بسياسة الأمر الواقع الاسرائيلى.. مثل ما الذى ينبغى عمله بالمستوطنات القائمة الآن؟ وماذا عن مستوطنات القدس بخاصة؟ كيف تتصرف إسرائيل بالسكان والمستوطنين؟ فمع أن هذه التساؤلات لا تخص هذا الجانب بصفتها نشأت عن ممارسات غير مشروعة من الأصل، إلا أنه لا بأس من أن يشمل «ملف القضية الفلسطينى» على إجابات بخصوصها، وكذا على مواقف من الاجابات الاسرائيلية المطروحة.

على سبيل المثال، طرح «حيدر عبدالشافى» منذ بضع سنين أنه يمكن أن تبقى المستوطنات من دون المستوطنين، بحيث يستفيد منها اللاجئون والنازحون، الفلسطينيون(٨١)، وهذا طرح معقول يسهم فى حل مشكلة مزدوجة: النازحون جزئيا والاستيطان فى صفة واحدة. وطرح آخرون، أنه يمكن أن يجرى إبقاء المستوطنات الكبيرة تحت السيطرة الاسرائيلية، مقابل ضم قرى عربية من الاراضى المحتلة عام ١٩٤٨، مما يخفض عدد المستوطنين الذين يتم التفاوض على إخلائهم إلى حوالى ٢٠ بالمائة فقط عن اجمالى العدد الحالى. وهو بديل رفضه المجتمع الفلسطينى داخل اسرائيل تماماً(٨٢). ولكن ماذا عن موقف محدد من جانب المفاوض الفلسطينى فى حال جوبه

بهذا تطرح على مائدة التفاوض النهائى، وما هى الحسابات المختلفة التى سيبنى موقفه بناء عليها؟

هناك مثل آخر فى هذا السياق، يتعلق بمستوطنى القدس الشرقية. فمشكلة إستيطان القدس ستبدو أصغر من حجمها إن أصر المفاوض الفلسطينى على إحالة التوسعات الاستيطانية فيها منذ عام ١٩٦٧ إلى قضية المستوطنات، وليس قضية القدس وحدها، فى مفاوضات الوضع النهائى.

٤ - عدم إستبعاد كل أنماط المقاومة المدنية وغير المدنية :

فمع أن أنماط المقاومة المدنية لم تثبت قوتها وفاعليتها فى تحريك السياسة الاسرائيلية نحو الانصياع لمنطق السلم بالكامل ولم توقف الزحف الاستيطانى، على نحو ما أشرنا فى معرض الآداء الفلسطينى فى أزمة أبو غنيم، إلا أنه لا يجب استبعاد هذه الأنماط، كونها تحفظ حالة التحفز الفلسطينى والإستنفار. غير أن ردفها بأنماط المقاومة العنيفة بحسب المكان والزمان المناسبين خيار لا ينبغى إستبعاده بأية حال. إن حركات التحرر الأخرى، ضد نماذج الاستعمار الاستيطانى، لم تضع السلاح ولا أعلنت تخليها عن العنف قبل الاعتراف بحقوقها وإستخلاص هذه الحقوق.

جدير بالاشارة هنا، إلى أن إعادة الاعتبار لقرارات الشرعية الدولية ينطوى ضمناً على شرعية خيار المقاومة بالعنف. كما أن اللوذ بهذه الآلية لا يحمل على ترك طيف البدائل الدبلوماسية والقانونية – بما فيها التفاوض نفسه، إنما هى تعمل داخل هذا الطيف وتمنحه صدقية وفاعلية أقوى. والسؤال هنا هو كيف يمكن تسكين الخيار العنفوى، أو إعادة إستخدامه، فى ضوء صيغة أوسلو؟. من الواضح أن سقف أوسلو يضغط بشدة على الخيارات الفلسطينية فيما يتيح سقف الشرعية الدولية فسحة أوسع للحركة.. وهكذا ينبغى التفكير فى كيفية احداث هذه النقلة فى مسار السياسة الفلسطينية.

الهوامش :

(١) عبدالقادر ياسين، نشأة وتطور المقاومة الفلسطينية للإستيطان الصهيوني (في) على الدين هلال والسيد يس (محرران)، الاستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين، (الجزء الأول)، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية. ١٩٧٥، ص ٣٧ - ٣٧٢.

(٢) انظر النص الكامل للوثيقة في صحيفة الحياة (لندن)، ٨/٢٩ - ١٩٩٧/٩/٥.

(٣) أنظر للمزيد : إبراهيم أبو لغد، تهويد فلسطين، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢، حبيب قهوجي، استراتيجية الإستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، مؤسسة الأرض للدراسات، دمشق، ١٩٧٨. د. كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢- ١٩٣٩، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤. د. نظام محمود بركات، الاستيطان الصهيوني في فلسطين بين النظرية والتطبيق. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

(٤) أنظر معلومات تفصيلية عن حجم ملكية الجانب الصهيوني في فلسطين حتى عام ١٩٤٨، والأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة وعدد اللاجئين الفلسطينيين والقرى والمدن التي دمرها هذا الجانب (في) سلمان أبو ستة. حق العودة، حق مقدس وقانوني وممكن أيضا، المستقبل العربي، العدد ٢٠٨، يونية ١٩٩٦، ص ٤ - ٣٨.

(٥) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٠٩- ٣١٠.

(٦) بلال الحسن، المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، لعدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٥٧.

(٧) رسالة التطمينات الأمريكية إلى القيادة الفلسطينية في ١٨/٩/١٩٩١، الحياة ٢٤/١٢/١٩٩١.

(٨) البيان السياسي للدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢٣/٢٢٤، اكتوبر/ نوفمبر ١٩٩١، ص ١٤٤.

(٩) الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(١٠) كلمة رئيس الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد (٣١/١٠/١٩٩١)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٠٦- ٢١٣، ٢٢٨- ٢٣١.

(١١) محمود عباس (أبو مازن) مؤتمر مدريد يضع الأمور في نصابها، مجلة الدراسات الفلسطينية، المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٢) أبو على مصطفى (نائب الأمن العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، ما يجرى لا يمنح الشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه، المصدر نفسه، ص ١١٥، كذلك، نايف حواتمه، العملية التي بدأت في مدريد مفتوحة في أكثر من إتجاه المصدر ذاته، ص ١٤٩.

(١٣) إبراهيم غوشه (المتحدث باسم حماس)، المؤتمر مفترق طرق بين المجاهدين والمتعبين، المصدر ذاته، ص ١١٢ .

(١٤) الرد الفلسطيني على رسالة التطمينات الأمريكية في ٢٤/١٠/١٩٩١ . (في) د. عبدالعليم محمد، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(١٥) أنظر مثلا، بيان ممثلي الفصائل الفلسطينية - ماعدا حركة فتح - المشاركة في المؤتمر الدولي للدفاع عن الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(١٦) د. عبدالعليم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢ .

(١٧) وثائق فلسطينية، مكتب حركة فتح للإعلام والعلاقات الخارجية، القاهرة، يناير ١٩٩٣، ص ٨٤ .

(١٨) بدر عبدالعاطي، إشكالية الحكم الذاتي الفلسطيني، القضايا الخلافية قبل إتفاق أوسلو، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٠٢ .

(١٩) كميل منصور، نظرة عامة إلى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وتقويم لها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٣، ص ٤٥ .

(٢٠) عبدالعاطي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ .

(٢١) منصور، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ .

(٢٢) ورقة العمل الفلسطينية المقدمة إلى اللجنة متعددة الأطراف حول المياه، وثائق فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣ .

(٢٣) تصريح لناطق رسمي فلسطيني، المصدر نفسه، ص ٥٦ .

(٢٤) مذكرة فلسطينية إلى «جيمس بيكر» وزير الخارجية الأمريكي،المصدر ذاته، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢٥) لقاء مع د. حيدر عبدالشافي (رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض) . مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، خريف ١٩٩٢، ص ١٢٧ .

(٢٦) حيدر عبدالشافي يرد على وثيقة اسرائيلية تسعى لتكريس الاحتلال، (واشنطن ١٥/٩/١٩٩٢)، وثائق فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧ .

(٢٧) تصريحات لصائب عريقات: تبدل في لغة التفاوض، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٥/٢٣٦/٢٣٧ اكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٢٨ .

(٢٨) بيان المجلس المركزي الفلسطيني أثره دورة إجتماعاته العادية، تونس، مايو ١٩٩٢، وثائق فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ - ٣٧ .

(٢٩) بيان المجلس المركزى الفلسطينى (تونس ١٥ - ١٧ اكتوبر ١٩٩٢)، المصدر ذاته، ص ٣٩- ٤٠.

(٣٠) د. أحمد صدقى الدجانى، لا للحل العنصرى فى فلسطين.. شهادة على مدريد وأوسلو، القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٩٤، ص ١٢٩.

(٣١) نص مذكرة ١٢٠ عضوا فى المجلس الوطنى إلى المجلس فى ١٩٩٢/٣/٢٢، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ١٧٣- ١٧٤.

(٣٢) بيان المجلس الثورى لحركة فتح عن موقفه من التسوية (تونس ١٩٩٢/٣/٢٨) مجلة الدراسات الفلسطينية، المصدر ذاته، ص ١٧٥.

(٣٣) فصائل المنظمة المشاركة فى عملية السلام تشيد بالمفاوض الفلسطينى (دمشق ١٩٩٢/١٠/٨)، وثائق فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢ - ٩٣.

(٣٤) حدث لممثل حماس فى الأردن (عمان ١٩٩٣/٣/٢٩)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٣، ص ٢٣٢.

(٣٥) حديث للناطق باسم حماس فى الأردن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٢٢٦.

(٣٦) انظر سميح شبيب، المرحلة الثانية من المفاوضات، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢٥/٢٢٦، ديسمبر ١٩٩١/ يناير ١٩٩٢، ص ١٠٨.

(٣٧) أنظر، بيان لعشرة فصائل فلسطينية تعلن فيه رفضها لمشروع الحكم الذاتى والادارى (دمشق ١٩٩٢/٩/١٦)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٢٢٠- ٢٢٢. بيان لعشرة فصائل فلسطينية تعلن رفضها السير فى طريق المفاوضات (١٩٩٢/٩/٢٩)، المصدر نفسه ص ٢٢٣ - ٢٢٤. بيان للفصائل العشرة تدعو فيه إلى عدم المشاركة فى الجولة العاشرة من مفاوضات السلام (١٩٩٢/٦/١٣)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ٢٤٦- ٢٤٧. الفصائل العشرة هى: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، جبهة النضال الشعبى الفلسطينى، حركة الجهاد الاسلامى (فلسطين)، الحزب الشيوعى الثورى الفلسطينى، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية (القيادة العامة)، جبهة التحرير الفلسطينية، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، حركة التحرير الوطنى الفلفسطينى (فتح).

(٣٨) محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام.. أوسلو ما قبلها وما بعدها، القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٦، ص ٢٧٢.

(٣٩) محمود عباس، طريق أوسلو، بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ١٨٩.

(٤٠) المصدر ذاته، ص ١٨٩.

(٤١) المصدر ذاته، ص ٢٠١ .

(٤٢) المصدر ذاته، ص ٢٠٧ .

(٤٣) المصدر ذاته، ص ١١٤، ١٢٤ .

(٤٤) حوار مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، صامد الاقتصاد، العدد ١٠٩، تموز/ أب/ أيلول ١٩٩٧، ص ١٧٥- ١٧٦ .

(٤٥) أحمد قريع (أبو علاء) يتذكر بعد ثلاث سنوات على أوسلو، صامد الاقتصادى، العدد ١٠٧، كانون الثانى/ شباط/ اذار ١٩٩٧، ص ٢٢١- ٢٢٢ .

(٤٦) إتفاقية غزة ومنظمة أريحا، (ترجمة رسمية معتمدة)، منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ص ١٤ .

(٤٧) المصدر ذاته، ص ٣٠ .

(٤٨) المصدر ذاته، ص ٨٨ .

(٤٩) المصدر ذاته، ص ١٥٣ .

(٥٠) انظر، جيفرى أرونسون، مستقبل المستعمرات فى الضفة وغزة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١١٩٦، ص ٤٨ - ٥٦ .

(٥١) إتفاقية قطاع غزة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ .

(٥٢) المصدر ذاته، ص ٥٩ .

(٥٣) أرونسون، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ .

(٥٤) الدجانى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩ .

(٥٥) البيان السياسى للدورة ٢١ للمجلس الوطنى الفلسطينى، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦، ص ٢٥١ .

(٥٦) انظر، ابراهيم أبو حجله وسالم نخله، إتفاقية أوسلو.. المسيرة المتعثرة، شركة التقدم العربى، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥٠ - ٥٣ .

(٥٧) غسان الخطيب، الاتفاق الانتقالى الاسرائيلى الفلسطينى بشأن الضفة وقطاع غزة.. قراءة أولية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٤، ص ١٩- ٢٠ .

(٥٨) إدوارد سعيد.. غزة أريحا سلام أمريكى، القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٩٥، ص ٢٧، ٤٦، ٦٢ .

(٥٩) مؤسسة الحق، اعتداءات المستوطنين وممارساتهم بحق أهالى منطقة الخليل عام ١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤، ص ١٢- ٣٧ .

(٦٠) أبو حجلة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥- ٥٦.

(٦١) أنظر، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نوفمبر ١٩٩٥، ص ١٠٥- ١٠٦.

(٦٢) انظر نص البروتوكول، (فى)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧، ص ١٦٧- ١٨٠.

(٦٣) انظر، حديث لمحمود عباس يتناول فيه إتفاق الخليل، مجلة الدراسات الفلسطينية،المصدر ذاته، ص ١٨٤- ١٨٧.

(٦٤) انظر مثلا بيان حركة (حماس) الذين يدين الإتفاق، المصدر ذاته، ص ١٨٢، وبيان للجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامى والجبهة الديمقراطية، الحياة ١٩٩٧/١/١٦.

(٦٥) بيان القيادة الفلسطينية فى ١٩٩٧/٢/١، المصدر ذاته.

(٦٦) حديث للرئيس عرفات فى ١٩٩٧/٢/٢، الحياة ١٩٩٧/٢/٣.

(٦٧) هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٤- ٣٩٠.

(٦٨) انظر، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن جبل أبو غنيم، الأهرام، ١٩٩٧/٧/٢.

(٦٩) تصريحات للرئيس عرفات، الأهرام، ١٩٩٧/٣/٢.

(٧٠) الحياة ١٩٩٧/٣/١١.

(٧١) الأهرام، ١٩٩٧/٤/٦.

(٧٢) أنظر مثلا، الحياة، ١٩٩٧/٧/١١، صحيفة البيان (الإماراتية) ١٩٩٧/٨/١، الحياة والأهرام من ١٠- ١٩٩٧/٩/١٦.

(٧٣) انظر، محمد خالد الأزعر، الاداء الفلسطينى فى أزمة جبل أبو غنيم، الحياة ١٩٩٧/٧/٣.

(٧٤) الاهرام ١٩٩٧/٧/٨.

(٧٥) انظر مثلا تصريحات لمسؤولين فى حركتى الجهاد وحماس، الحياة ١٩٩٧/٨/١٨ ومجلة الوسط (العدد ٢٩٢) ١٩٩٧/٩/١.

(٧٦) هذه القوى هى، فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الشعبى، حزب الشعب، جبهة التحرير العربية، أنظر الأهرام، ١٩٩٧/٨/١٠.

(٧٧) انظر الأهرام ١٩٩٧/٢/٢٢، الوسط (العدد ٢٩٢)، مصدر سبق ذكره.

(٧٨) تقرير فلسطين عن الاستيطان، الحياة ١٩٩٧/٩/٤.

(٧٩) أرونسون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

(٨٠) مقابلة مع حيدر عبدالشافي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، صيف ١٩٩٢، ص ١٢٥.

(٨١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٠.

(٨٢) هارتس، ١٩٩٦/١٢/٢.

المحور الخامس

أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية : القدس

(١) الموقف الفلسطيني من قضية القدس

د. أحمد صدقي الدجاني

هذا حديث يتصل بقضية القدس. مناسبته انعقاد المؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية، الذى ينظمه كل عام مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، فى مطلع شهر كانون أول (ديسمبر). وموضوع المؤتمر هذا العام ١٩٩٧ هو «آفاق عملية التسوية للقضية الفلسطينية». وقد حدد المركز هدفاً رئيسياً للمؤتمر هو «بلورة رؤية عامة حول عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ومستقبلها»، وذلك من خلال طرح القضايا الأساسية الأكثر تأثيرا على مستقبل هذه العملية وتحليلها خلال المرحلة القادمة.

إحدى القضايا الأساسية هى قضية القدس التى حددت عملية التسوية الجارية مناقشتها فيما سمى «بمفاوضات الوضع النهائى»، مع قضايا المستوطنات واللاجئين والحدود.

المطلوب من هذا الحديث هو تناول «الموقف الفلسطينى من قضية القدس». وقد رأيت بعد نظر وتفكر، أن أكتب فى الموضوع لما لقضية القدس من أهمية بالغة، ولأن الواقع الراهن للقضية يثير الشجون، ولما للمركز الداعى من مكانة عندى.

أمران أجد من الضرورى ذكرهما بين يدى هذا الحديث، يتعلقان بعملية التسوية والرأى فيها. الأول، هو أن لصاحبه رأياً واضحاً فى عملية التسوية الجارية الموصوفة بأنها «سلمية»، وهو أن هذه العملية التى «صممتها» الولايات المتحدة الأمريكية، وتولت «الدعاية» الفعلية لها، وباشرت تنفيذها بعقد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠، وأطلقت عليها اسم «عملية سلامة الشرق الأوسط»، وجعلت من أهدافها فرض نظام للدائرتين العربية والحضارية الإسلامية يحمل اسم «نظام الشرق الأوسط» يكون «لقاعدتها الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية الصهيونية» فيه مركز القيادة والهيمنة. هى عملية تعانى من خلل كبير فى «مرجعيتها ، وأساسها، وإطارها، وأطرافها، وخطواتها». وهذا

الخلل الكبير يؤدى إلى تصعيد التوتر فى المنطقة، وينفى عن العملية صفة «التسوية السلمية». كما ينتهى بالعملية إلى «إملاء اتفاقات» تكرس حلا عنصرياً لقضية فلسطين يقوم على تحكم الكيان العنصرى الصهيونى بالفلسطينيين العرب الموجودين فى وطنهم المحتل ضمن «معازل» عنصرية. وقد شرح صاحب هذا الحديث رأيه تفصيلا فى كتابيه «لا للحل العنصرى فى فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو» و«فى «مواجهة نظام الشرق الأوسط». والتقى عليه مع أهل رأى عرب آخرون شرحوه فى كتاباتهم وأحاديثهم.

الآخر، أن أحداث السنوات الست التى مضت على بدء «عملية سلام الشرق الأوسط» فى مؤتمر مدريد، صدقت هذا الرأى، وكشفت بوضوح عن جوانب الخلل الكبير الذى تعانى منه هذه العملية فى «مرجعيتها، وأساسها، وإطارها، وأطرافها، وخطواتها» مما حدا بأغلب الدول الأجنبية إلى وصفها بأنها «هشة»، وتوقعت إخفاقها. وقد دعا انكشاف هذه العملية على حقيقتها أكاديمية المملكة المغربية أن تخصص لها دورتها الثانية لعام ١٩٩٦ فى ديسمبر (كانون أول) بعمان لتجيب عن سؤال راعيها الملك الحسن الثانى « وماذا لو أخفقت عملية سلام الشرق الأوسط؟» ومثلها فعل منتدى الفكر العربى واللجنة المصرية للتضامن فى ندوتهما بالقاهرة فى ربيع ١٩٩٧ حول «مستقبل عملية السلام». وكذلك فعلت منتديات ومحافل أخرى.

لقد كان من بين أحداث السنوات الست الماضية، اعتداءات إسرائيلية متكررة على الأرض والشعب فى فلسطين ولبنان، وبعض هذه الاعتداءات ركز على القدس. كما كان من بين هذه الأحداث استمرار تصعيد المقاومة ضد الاحتلال ومواجهة هذه الاعتداءات، وشهدت القدس صورا من المقاومة المدنية وبعض عمليات المقاومة المسلحة. وكان من بين الأحداث إبرام اتفاق أوسلو(١) (٩/٩٣)، وغزة / أريحا (٥/٩٤)، ووادى عربة (٩/٩٤)، وأوسلو (٢) (٩/٩٥). وجاءت جميعها تعبيرا عن منطق «اتفاقات إملاء» تمليها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتفرض من خلالها الحل العنصرى. وقد شرح صاحب هذا الحديث اتفاق أوسلو (٢) تفصيلا فى دراسة نشرتها الأهرام القاهرية فى ثلاث مقالات. كما أوضح فى بحثه الذى قدمه لدورة أكاديمية المملكة المغربية التى سبقت الإشارة إليها «لماذا أخفقت عملية سلام الشرق الأوسط؟ تفصيلا.

على الرغم مما كشفته أحداث السنوات الست الماضية بشأن عملية التسوية الجارية، فإنها لا تزال مستمرة، وذلك بتصميم من الولايات المتحدة الأمريكية التى لا تزال تتشبث بهااعتقادا منها أن فى هذا التشبث رعاية لمصالحها الضخمة فى وطننا العربى ودائرتنا الحضارية الاسلامية. وقد رأينا وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية السابق وهو يُقَوِّمَ فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى (٩٦/١١) حصيلة خمس سنوات من عمر العملية فيعترف بواقعها الصعب ولكنه يعلن تشبث بلاده بها. كما رأينا مادلين أولبرايت تتابع المحاولات الأمريكية لتوفير قوة دفع للعملية بإسلوب آخر وتزور المنطقة فى (٩٧/٩) ثم تدعو الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى إلى واشنطن، وتلتقى عند كتابة هذه السطور بكل من رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى فى لندن ببريطانيا وبرن بسويسرا (يومى ١٤ و ٩٧/١١/١٥)، وتتشبث بعقد مؤتمر الدوحة الاقتصادى على الرغم من إعلان عشر دول عربية أنها لن تشارك فيه، من بينها أكبر دولنا العربية وأثقلها وزنا.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم تصميمها «عملية سلام الشرق الأوسط»، قد جعلت بيدها أمر اعلان الفشل الرسمى للعملية، فإن تشبثها بالاستمرار فيها يعنى أن نتوقع تحركات أمريكية تستهدف الضغط على الطرف الفلسطينى والوصول بالطرف الإسرائيلى إلى توقيع «اتفاق الحل النهائى» الذى سيلبى حل المطالب الصهيونية الاسرائيلية العنصرية، ويفرض على الفلسطينيين وسلطة الحكم الذاتى امرا واقعا مرا اصبحت خطوطه العريضة واضحة بينة بالنسبة لفلسطين وبيت المقدس بخاصة. وهذا التوقع هو الذى يدعونا الى النظر فى آفاق العملية وإلى هذا الحديث عن الموقف الفلسطينى من قضية القدس.

أولا: الرؤية الفلسطينية العربية الإسلامية لبيت المقدس:

فى البحث عن الموقف الفلسطينى من قضية القدس، نستحضر بداية الرؤية الفلسطينية لبيت القمدس، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، النابعة من حقائق المكان والزمان، وما نجم عنها من «مكانة» للمدينة المباركة.

هذه الرؤية الفلسطينية هى ضمن الرؤية العربية ورؤية أبناء الحضارة الإسلامية مسلمين ومسيحيين ومن ملل أخرى، عرباً وأقواماً آخرين أشقاء. وهى ترى المدينة المقدسة المباركة مركز فلسطين وعاصمتها، تماماً كما ترى فلسطين عبر العصور وطناً لشعبها العربى، وقبلة أولى ومحجاً للمؤمنين، ومطمعا للغزاة. وقد نشأت القدس قبل حوالى خمسة آلاف سنة. فى بداية العصر البرونزى، مدينة أسسهاالكنعانيون العموريون القادمون من جزيرة العرب، مع مجموعة مدن أقاموها على طريق المياه. واختاروا لها موقعا متميزا، يعتبر مركزيا بالنسبة إلى فلسطين وما حولها، على مرتفع وقرب عين ماء. وحملت المدينة أول ما حملت اسم «أورسالم» ويعنى باللغة الكنعانية «أسسها سالم». وجاء ذكرها فى نصوص مصرية قديمة تعود الى القرن التاسع عشر قبل الميلاد. ثم حملت اسم «يبوس» نسبة لليبوسيين وهم من بطون العرب الكنعانيين. وقد ورد ذكرها بهذا الاسم فى التوراة مرات، واليبوسيون هم الذين بنوا قلعتها «صهيون» وتعنى بالكنعانية «مرتفع»، كما بنوا بيتا للعبادة فيها. وهكذا، فإن «موضعها» لا يقل أهمية عن موقعها، وهو وضع دينى دفاعى. وقد ظلت القدس منذ تأسيسها حوالى ألفين من السنين كنعانية عمورية عربية. قبل أن يغزوا العبرانيون بقيادة يشوع أرض كنعان فى القرن الثالث عشر قبل الميلاد. ولم تتغير هويتها بعد هذا الغزو، لأن أهلها العرب الكنعانيين استمروا فيها وفى أرض كنعان فلسطين بعامة، وكان من خصائص وطنهم قدرته على صهر من يأتى إليه من الغرباء فى بوتقته، وكذلك قدرته على طرد الغزاة الطامعين بفضل مقاومة أهله طويلة النفس.

القدس فى هذه الرؤية هى مدينة المسجد الأقصى التى أكرمها الله به منذ قامت. وقد أوحى الله سبحانه إلى عدد من النبيين فيها، وبعث رسلا. ومن هؤلاء داود عليه السلام الذى حكمها حوالى عام ١٠٠٠ قبل الميلاد، ومن بعده ابنه سليمان عليه السلام.

ومن الغزاة الذين تتابعوا عليها نبوخذ نصر البابلى عام ٥٨٦ ق. م وقورش الفارسى عام ٥٣٨ ق. م. والاسكندر المقدونى عام ٣٣٢ ق. م. وبومبى الرومانى عام ٦٣ق. م واستمر حكم الروم فيها، غربيين وشرقيين، إلى الفتح الإسلامى حين دخلها الخليفة الراشد الثانى عمر بن الخطاب عام ٦٣٦ م، ١٥ هـ واستلم مفاتيحها من البطريرك صفرونيوس، وأعلن عهده المشهور لأهلها. وتألقت «القدس واحدة من منابر العلم فى ديار الإسلام إبان

عهود الأمويين والعباسيين (طولونيين وإخشيديين) والفاطميين. وتعرضت لغزو الفرنجة الذين احتلوها عام ١٠٩٩ م، ٤٩٢ هـ، ثم حررها صلاح الدين عام ١١٨٧ م، ٥٨٣ هـ وعادت الى الحكم الإسلامى حتى كانت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الأوربية واحتلتها بريطانيا آخر عام ١٩١٧ م. ثم مكنت الصهاينة منها عام ١٩٤٨م.

لبيت المقدس «مكانة» فى العقيدة الإسلامية هى التى أعطتها هذا الاسم المبارك وسمّتها القدس الشريف، والمدينة المقدسة، والبيت المقدس، وأعطتها أيضاً ألقاب دار السلام، ومدينة السلام، وقرية السلام. وترتكز هذه المكانة إلى ثلاثة أصول مترابطة كما يقول اسحق الحسينى وكامل العسلى، الأول: أن القدس مدينة عدد من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام. والثانى: أنها المكان الذى أسرى الله سبحانه برسوله محمد صلى الله عليه وسلم إليه وعرج به منه إلى السماء. والثالث: أنها القبلة الأولى للمسلمين وتتفرع عن هذه الأصول. فضائل بيت المقدس الكثيرة التى حفلت بها كتب التراث. وقد فصلنا الحديث عن هذه الأصول فى مادة بيت المقدس لموسوعة المفاهيم الاسلامية.

مجمل القول فى رؤية حضارتنا لبيت المقدس التى تنبع منها الرؤيةالعربية والرؤية الفلسطينية، هو أن القدس كانت عبر العصور مركز فلسطين التى استمرت وطنا لشعبها العربى الفلسطينى، وقبلة ومحجاً للمؤمنين، ومطمعاً للغزاة المعتدين. وتألقت فى ظل الحضارة العربية الإسلامية مكاناً مباركاً فيه المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وآثار أنبياء وصالحين، ومنارة ثقافة، ومعماراً جميلاً. وهى فى هذا العصر تعانى من الاحتلال الصهيونى الاستعمارى الاستيطانى العنصرى لها الذى يسعى جاهدا لتغيير هويتها العربية، ونستبشر باستمرار مقاومة أبنائها له ونصب أعينهم تحريرها منه.

ثانياً: الرؤية الفلسطينية لقضية القدس:

فى البحث عن الموقف الفلسطينى من قضية القدس. نستشعر الحاجة لتسليط أضواء على هذه القضية والرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الإسلامية لها.

لقد برزت قضية القدس جزءا أساسيا من قضية فلسطين، منذ بدأ الغزو والاستعمار الصهيونى لهما فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت القدس آنذاك عربية خالصة يعيش فيها أهلها العرب من مسلمين ونصارى وأفراد من اليهود العرب. وجاء بروز القضية لأن الغزاة أولوا أهمية خاصة للتسلل إلى القدس فى مرحلة التسلل الصهيونى (١٨٨٢/١٩١٧)، وبدا واضحا ما يبيتونه لاغتصاب القدس. وتجلى خطر الاغتصاب حقيقة واقعة، فى مرحلة التغلغل الصهيونى (١٩١٧/١٩٤٨) إبان الاحتلال البريطانى لفلسطين. وهكذا تحددت قضية القدس بكونها دفع الخطر الصهيونى الاستعمارى عنها قبل فوات الأوان. وقد خاطب الشاعر العربى الفلسطينى أميرا عربيا شابا جاء لزيارة القدس عام ١٩٣٥ قائلا.

«المسجد الأقصى أجئت تزوره / أم جئت من قبل الضياع تودعه؟»

فى عام ١٩٤٨، نجح الغزو الاستعمارى الصهيونى فى احتلال جزء كبير من القدس إبان الحرب التى نشبت فى أعقاب انتهاء الانتداب البريطانى بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فباتت قضية القدس هى تحرير هذا الجزء المحتل الذى يمثل القسم الغربى من المدينة. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ قد تضمن تدويل المدينة المقدسة المباركة، مع اقامة دولتين فى فلسطين يهودية وعربية، ولم يطبق.

استمرت الرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الإسلامية لقضية القدس على أنها قضية مدينة محتلة وجزء من قضية فلسطين المحتلة، حلها هو «التحرير»، طوال الفترة بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية، حين تأسست عام ١٩٦٤ وجرى اعلان قيامها يوم ٥/٢٨ من على جبل الزيتون فى القدس الشرقية، هذا المفهوم لقضية القدس الذى التقى عليه العرب والمسلمون على الصعيدين الشعبى والرسمى، كما تبنت المنظمة هدف تحرير القدس وفلسطين.

فى حرب عام ١٩٦٧، نجح الغزو الاستعمارى الصهيونى فى احتلال القسم الشرقى من مدينة القدس،وسارعت «إسرائيل» إلى إعلان ضمه إليها رسميا، وباشرت عملية

تهويده تدريجيا بإدخال المستعمرين المستوطنين فيه، وعملية «صهينته» بفرض العنصرية الصهيونية عليه، تماما كما فعلت مع القسم الغربى بين عامى ٤٨ و ٦٧. ومع ارتفاع شعار «إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧» فى أجواء الوطن العربى، وقبول الدول العربية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى (١١/١٩٦٧)، بدأ حدوث شق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، عربياً. فالقدس المعنية فى المفهوم الشعبى عند الحديث عن تحريرها، هى القدس كلها، الغربية والشرقية، القديمة والحديثة، مع قراها. بينما صار المفهوم الرسمى يقصد الشرقية حين يتحدث عن «الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ومن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».

هذا الشق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، بدأ يحدث فلسطينياً حين توجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تصبح المنظمة طرفاً فى عملية تسوية محتملة، فكان أن تبنت برنامجاً مرحلياً، وسعت إلى صدور قرار عربى بأنها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فى مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وأصبحت لها صفة المراقب فى الأمم المتحدة. وهكذا بدأت تستخدم مصطلحات فى قضية القدس وقضية فلسطين على السواء، تتناسب مع الحل المرحلى، مع حرص على تخفيف وقع هذا التحول على جمهور الشعب بتأكيد التمسك «بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف» «وبجميع قرارات الشرعية الدولية». وكان الانطلاق فى هذا «الاجتهاد» من تنسيق مع الموقف الرسمى العربى ومن اعتماد منطق يقول بطلب «الممكن» مرحلياً.

أصبحت قضية القدس بفعل هذا الشق، بعد عام ١٩٦٧، على الصعيد العربى الرسمى، مقتصرة على القدس الشرقية مع إشارات عامة لحقوق عربية فلسطينية نصت عليها قرارات الأمم المتحدة وأصبحت كذلك على الصعيد الفلسطينى الرسمى، بعد عام ١٩٧٤. وكرست قرارات مؤتمر القمة العربى فى فاس عام ١٩٨٢ هذا المفهوم الرسمى لقضية القدس عربيا وفلسطينيا. وبقى المفهوم الشعبى لقضية القدس على حاله مستقرا فى أعماق الضمير الشعبى، يقول «هى القدس كلها التى يحتلها الصهاينة ولابد من تحريرها، كما حررها من قبل صلاح الدين من احتلال الفرنجة لها».

١- فكرة التسوية السلمية:

نصل في بحثنا عن الموقف الفلسطيني من قضية القدس في التسوية «السلمية» الجارية، إلى الوقوف أمام فكرة هذه التسوية السلمية، والمنطق الحاكم فيها، ونتتبع جذورها، لنتعرف على السقف الذي تحدد للموقف الفلسطيني الرسمي من قضية القدس.

قويت فكرة التسوية السلمية لقضية فلسطين وقضية القدس على الصعيد الدولي بعد حرب عام ١٩٦٧ . وبدأ الحديث يتردد عن مؤتمر دولي للسلام، وعن تنفيذ قرار ٢٤٢ الأممي الصادر عن مجلس الأمن، وعن التفاوض بين الدول العربية و «إسرائيل» للوصول إلى حل للقضيتين. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور خاص في الدعوة لهذه التسوية، وللتفاوض في ظل الاحتلال الإسرائيلي للدول العربية. وكانت في الوقت نفسه تقدم الدعم لاستمرار هذا الاحتلال وتمكينه ماديا ومعنويا. وهكذا شهدت الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ تحركات المبعوث الأممي يارنج ومبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي آنذاك عام ١٩٧٠ . وتحركت الولايات المتحدة بعد حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، بقوة لإقناع الدول العربية بفكرة التسوية السلمية، وأسهمت بدور كبير في إبرام اتفاقيتي فصل القوات بين مصر وإسرائيل عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ في سيناء، واتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل في الجولان عام ١٩٧٥ . ثم انفردت في خريف ١٩٧٧ بالتحرك على هذا الصعيد متجاوزة فكرة المؤتمر الدولي ودور القطب الآخر (الاتحاد السوفيتي) . وأشرفت على إبرام اتفاق كامب دافيد بين اسرائيل ومصر في خريف عام ١٩٧٨ . وصولا الى ابرام معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية عام ١٩٧٩ .

اللافت للنظر في تاريخ تلك الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٩ ، أنه كلما انجذب الموقف العربي الرسمي لمنطق التسوية السلمية، ازداد تجرؤ الحكومات الإسرائيلية على تغيير الواقع القائم في القدس انتهاكا لاتفاقات جنيف واستخفافاً بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن كل من الجمعية العمومية ومجلس الأمن وكذلك ازداد الدعم الأمريكي لهذه السياسة الاسرائيلية العدوانية، والعكس صحيح. وقد تجلى حين رفعت مصر بعد النكسة شعار «ما أخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة» وخاضت حرب الاستنزاف ثم حرب رمضان هي وسوريا وساندتهما دول عربية أخرى. وكذلك حين كانت المقاومة الفلسطينية تتصاعد. في يوم

الأرض عـام ١٩٧٦، وفى جنوب لبنان ١٩٨١، وفى مـعـركـة بيـروت ١٩٨٢، ثم فى الانتفاضة بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩٣.

٢ - تغيير الأمر في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلى:

مر تغيير الأمر الواقع فى القدس الشرقية بمراحل، وبدأ بالمناطق المحيطة بأسوار المدينة القديمة، وبهدم حى المغاربة الملاصق لحرم المسجد الأقصى بداخل الأسوار. وتكثف الاستيطان الصهيونى فى الأراضى العربية المصادرة إبان حكومة العمل بعد عام ١٩٦٧، ثم ركز هذا الاستيطان على المدينة القديمة نفسها بأخذ بيوت فيها إبان حكومة ليكود عام ١٩٧٧. وقصد مجرم الحرب شارون أن يستولى على أحد هذه البيوت وهو وزير حرب ليشجع هذا الاستيطان. وحين كثفت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها للعرب لمباشرة التسوية السلمية عام ١٩٧٧ وزار الرئيس السادات الكنيست وطرح فيه فكرة الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ومنها القدس الشرقية، رأينا كيف أجابه مناحيم بيجين رئيس الحكومة الإسرائيلية بالحديث عن القدس عـاصـمـة لإسرائيل، ثم رأينا كـيف رفض بيـجين فى كـامب دافيـد إعطاء أى التـزام للانسحاب من القدس الشرقية، واضطر الرئيس الأمريكى إلى معالجة المأزق بأن يسجل كل من الطرفين الإسرائيلى والمصرى موقفه من القدس فى رسالة مستقلة. ودأب الداعون للتسوية السلمية فى الغرب عموما وهم يسوقون دعوتهم، ويطرحون بعض خطوط هذه التسوية على القـول «أما القـدس فـينبـغى تأجـيل الحـديث عنهـا لأننا نـدرك صـعـوبة قضيتها..!!» وكان واضحا أن أحد أهداف ذلك هو إعطاء المحتل الصهيونى زمنا أطول لفرض الأمر الواقع فى القدس. وحين كان هؤلاء يسمعون ردا عربيا مستفسرا عن هذه الصعوبة ومنفذا لها، لا يملكون إلا التلجلج. ولكن المواقف الرسمية العربية انساقت إلى قبول تأجيل البحث فى قضية القدس.

بعد معركة بيروت عام ١٩٨٢ وخروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس وصدور مبادرة الرئيس الأمريكى ريجان، عملت الإدارة الأمريكية ما بوسعها للضغط على هذه القيادة كى تتخلى عن معظم أوراقها التفاوضية، فى مرحلة ما قبل التفاوض،

معتمدة أساليب ترهيب وترغيب. وقد شهد عام ١٩٨٨ بعد اغتيال الشهيد خليل الوزير أبى جهاد احداثا فاصلة على هذا الصعيد. ففى الأسبوع الأخير من شهر آيار (مايو)، وقع رئيس المنظمة فى رسالة رسمية موجهة لرئيس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بما يفيد أن فلسطين وطن لشعبين عربى فلسطينى ويهودى. وقد ترتب على ذلك فورا إطلاق الإسرائيليين والأمريكيين مصطلح «أراض متنازع عليها» للدلالة على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها منطقة القدس الشرقية كلها. وعرفت تلك الرسالة باسم «وثيقة أبى شريف» نسبة لمسؤول الإعلام الفلسطينى الذى ضمنها فى ملف إعلامى وزعه فى القمة العربية بالجزائر (٦/٨٨). وفى آخر شهر تموز (يوليو)، أعلنت قيادة المملكة الأردنية فك الارتباط بالضفة الغربية الأمر الذى أنهى علاقة الأردن الرسمية بالقدس الشرقية التى كانت ضمن وحدة الضفتين بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦٧. وفى منتصف شهر تشرين الثانى (نوفمبر)، تم إعلان ما سمى بوثيقة استقلال الدولة الفلسطينية فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر. وفى الوثيقة إشارة ضمنية إلى وجود عناصر فى قرار التقسيم يمكن البناء فوقها. وفى منتصف شهر كانون أول (ديمسبر)، سلم رئيس المنظمة إلى وزير خارجية السويد رسالة كريمة تفيد بالاستعداد للاعتراف بإسرائيل، وذلك تلبية للشرط الأمريكى للحوار مع المنظمة الذى وضعه كيسنجر عام ١٩٧٥، وحصل عليه شولتز آخر عام ١٩٨٨. وقد عنت هذه الخطوة تسليما فلسطينيا رسميا بأن القدس الغربية إسرائيلية، وهى بالتالى ليست محل تفاوض حين يبدأ التفاوض الرسمى العلنى.

موقف جديد برز على الصعيد الأمريكى بشأن قضية القدس، أثناء تكثيف الجهود الأمريكية لدفع الأطراف العربية إلى عملية التسوية السلمية، هو اتخاذ الكونجرس الأمريكى قرارا بأن القدس عاصمة أبدية (كذا..!) لإسرائيل. وذلك فى ١٩٩٠/٣/٢٢. ثم تكرر فى عام ١٩٩٤، وفى شهر ١٩٩٦/١٠. وهو قرار غير مسبوق فى شذوذه وعدوانه على العرب والمسلمين والمسيحيين والقانون الدولى. وكانت الإدارة الجمهورية فى عهد الرئيس ريجان قد أعلنت أن المستوطنات الصهيونية ليست غير شرعية ولكنها تعكر أجواء المساعى للتسوية السلمية.

بلغ التحرك الأمريكي لتحديد سقف المفاوض العربي في قضية القدس ذروته بعد زلزال الخليج عام ١٩٩١، من خلال ما قام به وزير الخارجية جيمس بيكر في جولاته للتحضير لمؤتمر مدريد. وقد فرض المصمم الأمريكي لعملية سلام الشرق الأوسط بداية على الأطراف العربية تجنب طرح قضية القدس في مفاوضات الفترة الانتقالية. وهكذا لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر اى ذكر لقضية القدس أو إشارة لها.

كما لم تجر الإشارة بشأن أساس المفاوضات إلا لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ دون ذكر لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس. ولم يشر كل من بوش وجورباتشوف بكلمة في خطابيهما الى القدس. واكتفى ممثل الجماعة الأوربية بالقول «إن مواقفنا بشأن القضايا الخاصة بالأراضى المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية معروفة». وتحدث رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الأردني المشترك د. حيدر عبدالشافي في خطابه بمرارة شديدة عن تغييب القدس عن المؤتمر. بينما عبر اسحق شامير عن ارتياحه لتجنب المؤتمر موضوعها وأنكر وجود قضية للقدس وتفصيل ذلك كله في كتابنا «لا للحل العنصرى في فلسطين».

لعل من أهم ما أسفر عنه تحرك الوزير بيكر بشأن قضية القدس، هو انكشاف الخطوط الرئيسية للموقف الأمريكي منها، لأن لهذا الموقف دور أساسى في تحديد سقف المفاوض الفلسطيني في هذه القضية. وهو يستحق منا وقفة، نتابع بعدها كيف استكملت اتفاقات أوسلو الوصول بهذا السقف خفضا الى ما يقارب الأرض.

٣ - خفض سقف التفاوض:

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في «تصميمها» لعملية سلام الشرق الأوسط و «رعايتها» لها، إلى خفض سقف التفاوض المتاح للمفاوض الفلسطيني، إلى أدنى حد ممكن، في مرحلة ما قبل التفاوض، قبل أن تبدأ مفاوضات الحل النهائي. وفعلت ذلك نيابة عن إسرائيل وأصالة عن نفسها في خطوات ثلاث:

الخطوة الأولى : تولاها جيمس بيكر قبيل انعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠، وشرحتها تفصيلا رسالة «التطمينات الأمريكية إلى الفلسطينيين» (هكذا سموها) . وقد أشارت هذه الرسالة إلى «قضية القدس» إشارات عدة غير مباشرة غالبا، فى الجزء الخاص بالتمثيل الفلسطينى. ومجمل ما جاء فيها عرضناه فى كتابنا «لا للحل العنصرى فى فلسطين»، وانتهينا من عرض بنود الرسالة التسعة إلى أن الموقف الأمريكى من قضية القدس هو أنه يتعامل مع «فلسطينيين» لهم «حقوق سياسية»، ولكنه لا يراهم شعبا له حق تقرير المصير. وهذا ينطبق على فلسطينى القدس الشرقية. وهو يجزم بأن القدس يجب أن تبقى «موحدة»، ويصمت عن قضية السيادة عليها. وهو يفصل عمليا قضية القدس عن قضية «المناطق» على حد تسميته للضفة والقطاع فى المرحلة الأولى من المفاوضات. وقد رفض وجود مقدسى فى الجانب الفلسطينى من الوفد الأردنى الفلسطينى، وقبل وجود مقدسى أردنى فى الجانب الأردنى، ووافق على أن للمقدسيين حق التصويت فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى الانتقالية. وهكذا حصر قضية القدس فى نظره فى كونها «قضية سكان مقدسيين عربا وأماكن مقدسة، يكون حلها بوصلهم ووصلها بالأردن». والتزم بعد أن قرر ذلك عمليا أن يدعم حق الفلسطينيين فى إثارة قضية القدس الشرقية فى المرحلة النهائية للمفاوضات، وأن يشارك مقدسى فلسطينى فيها يكون قابلا للشروط الثلاثة التى وضعتها واشنطن على كل من يتفاوض ، وهى أن يكونوا من «المناطق» ويوافقون على التفاوض على مسارين وعلى مراحل ومستعدين للعيش بسلام مع إسرائيل. وقد طمأنت الولايات المتحدة فى هذه الخطوة الأولى إسرائيل فى رسالتها إليها بأن «الولايات المتحدة توافق على التشاور مع إسرائيل، وعلى أخذ مواقفها فى الحسبان فى مسائل مسار السلام».

الخطوة الثانية: بدأها جيمس بيكر فى ١٩٩٢/٧/١٥ حين حمل بعد تسعة شهور من انقضاء مؤتمر مدريد أفكارا أمريكية إلى المنطقة ضمنها فى ست نقاط، سماها البعض «صفقة سياسية كبرى». وكانت واحدة من النقاط (الخامسة) تتعلق بالقدس وتقارب قضيتها باقتراح إلغاء المقاطعة العربية «وبدء مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية عربية بعضها من السعودية حول إدارة المسجد الأقصى ومسجد عمر فى القدس». وهكذا تحول

القضية الى قضية «أماكن عبادة» وتطلب من العرب تقديم ثمن للتعبد فى هذه الأماكن. وقد تضمنت هذه الخطوة الضغط على الفاتيكان للبحث فى حرية العبادة فى كنيسة القيامة مع تجاهل الكنيسة الأرثوذكسية. واستمر الموقف الأمريكى فى فرض موقفه القائل بتأجيل النظر فى أى أمر يتعلق بالقدس فى الفترة الانتقالية.

تابع هذه الخطوة وارين كريستوفر وزير الخارجية فى الإدارة الديمقراطية التى خلفت الإدارة الجمهورية حين قدم أفكارا بين يدى الجولة العاشرة من المباحثات الخاصة بالمسار الفلسطينى فى ١٩٩٣/٧/١ لدفع المفاوضات وصفتها الناطقة بلسان الوفد الفلسطينى بأنها «تدل على خرق للسياسة الأمريكية منذ عهد الرئيس كارتر فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية بخاصة». ووضح من هذه الأفكار أن الولايات المتحدة ستستمر فى عدم التدخل لوقف الممارسات الإسرائيلية على الأرض فى القدس ومنطقتها. كما وضح أن واشنطن فصلت القضية إلى شقين سياسى ودينى، وحصرت البحث فى الشق الدينى.

جاء اتفاق أوسلو يوم ١٩٩٣/٩/١٣ الذى تم توقيعه فى واشنطن باسم اتفاق إعلان المبادىء لاقامة حكم ذاتى انتقالى، ليكمل هذه الخطوة حين قرر تأجيل البحث فى قضية القدس، واقتصر على اشارة بشأن مشاركة فلسطينيى القدس فى انتخابات الحكم الذاتى «وفقا لاتفاقية بين الطرفين». ويومها قلنا «وهكذا ستواجه القدس مخططات التهويد وتنفيذ هذه المخططات على مدى سنتين ونصف قبل أن تبحث قضيتها..«وكانت حكومة اسحق رابين الإسرائيلية قد قامت فى نهاية مارس ١٩٩٣ بإكمال عزل القدس الشرقية عن الضفة والقطاع فى إجراءات شرحناها فى كتاب «لا للحل العنصرى»، وأوضح رابين لجريدة القدس العربية الصادرة فى الوطن المحتل يوم ٩٣/٦/١٠ أن هناك اتفاقا مع الأمريكيين على عدم قيام السلطة الفلسطينية الانتقالية ببحث وضع القدس الموحدة. وكان من بين الإجراءات الإسرائيلية تكثيف الاستطيان الاستعمارى الصهيونى داخل السور بجوار المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وفى القرى المحيطة بالقدس التى ألحقت بالبلدية مثل العاذرية وصور باهر ومشروع جبل أبو غنيم الذى أطلق الإسرائيليون عليه «حار حوما».

الخطوة الثالثة : جاءت بعد توقيع اتفاق أوسلو (١) وتمثلت فى تكثيف حكومة رابين الإسرائيلية مصادرة الأراضى العربية فى منطقة القدس وإقامة بيوت ومستوطنات لليهود والصهاينة عليها، حتى اغتياله على يد صهيونى فى (١١/٩٥) ثم تابعت حكومة بيريز هذه الإجراءات حتى سقوطه فى الانتخابات فى (٥/٩٦)، بدعم عملى أمريكى مادى ومعنوى شرحناه فى كتابنا «أزمة الحل العنصرى»، وهو تحت الطبع. وقد بلورت هذه الحكومة أفكارها حول «إطار عمل بشأن محصلة اتفاقية للوضع النهائى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية» فى ١/١١/١٩٩٥ وضمنتها وثيقة تقع فى اثنتى عشرة صفحة من القطع الكبير والمادة السادسة فيها تختص بالقدس، وتشغل صفحتين ونصف. وواكب هذه البلورة قيام «مشروع القدس فى جامعة هارفارد» بإعداد تحرك حول «حاكمية القدس» يساعد على تسويق الأفكار الإسرائيلية بجر مقدسيين عرب للبحث فى أمور مرافق المدينة!!.

٤ - استمرار الخفض بعد تولي نتنياهو :

اكتملت هذه الخطوة بعد نجاح بنيامين نتنياهو فى انتخابات رئاسة الوزارة آخر (٥/٩٦) مع تعديل طفيف فيها يتصل بالأسلوب. فاستمرت الإجراءات الإسرائيلية العدوانية مصادرة واستيطانا مع المجاهرة المتحدية للعرب، والإعلان المكثف. فكان فتح النفق تحت حرم المسجد الأقصى فى (٩/٩٦)، وكان الهدم للبيوت العربية، وكانت مباشرة الاستيطان فى جبل أبى غنيم. وقد حدث هذا التعديل فى الأسلوب لينسجم مع ما طرحه نتنياهو فى كتابه «مكان تحت الشمس» بشأن القدس. وقد عرضناه تفصيلا فى كتابنا «أزمة الحل العنصر» وموجزه أنه لا يقبل أن يرتفع سقف التفاوض حول القدس ولو شبرا واحدا لأن القدس الشرقية كلها فى زعمه إسرائيلية منذ كانت، وهو لا يقبل غير ذلك من أحد فى العالم أجمع، ومنهم الولايات المتحدة.

اللافت للنظر أن الإدارة الأمريكية فى آخر ولاية كلينتون الأولى اختارت أن تتخذ موقف «التكيف» مع هذا الطرح الليكودى الإسرائيلى بشأن القدس، فأعلنه كريستوفر ثم اعتمدته أولبرايت فى الولاية الثانية.

هكذا، نجد أن الولايات المتحدة «مصممة» عملية التسوية الجارية «وراعيتها» الفعلية نجحت في خفض سقف التفاوض المتاح للمفاوض الفلسطيني إلى أن يقتصر هذا التفاوض على حق المرور إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه، وعلى قطعة صغيرة في منطقة القدس تطل على المسجد فيها قرى أبوديس والعيزرية وسلوان. وقد فعلت واشنطن ذلك نيابة عن إسرائيل وأصالة عن نفسها عبر مراحل بعضها في فترة ما قبل التفاوض وبعضها الآخر في فترة مفاوضات الوضع الانتقالي قبل مباشرة مفاوضات الوضع النهائي.

نستطيع في ضوء ما سبق، أن ننظر فيما يمكن أن يكون عليه الموقف الفلسطيني من قضية القدس، على كل من الصعيدين الرسمي والشعبي اللذين تعمق الصدع بينهما منذ مدريد وأوسلو.

نبدأ بالصعيد الرسمي، فنجد أن عملية التسوية الجارية تلزم أطرافها، ومنهم قيادة المنظمة بالتفاوض حول قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي. فعلى ماذا تتفاوض منظمة التحرير الفلسطينية؟ وماذا يمكن أن يكون عليه موقفها في هذه المفاوضات؟ وماذا عليها أن تفعل؟

لقد أصبح سقف التفاوض حول القدس واضحا وضوح الشمس بعد أن حدد الطرفان الأمريكي والإسرائيلي موقف كل منهما في المفاوضات.

* الخطوط الأساسية في الموقف الأمريكي عكف عليها طاقم خاص في مجلس العلاقات الخارجية، انتهى من صياغة مبادىء سلام أمريكية حول التسوية الدائمة، كما نقلت وكالة القدس برس عن مصادر إسرائيلية في ١٩٩٧/٩/١٤ ومن هذه المبادىء بشأن القدس «تأجيل النقاش حول وضع مدينة القدس (الشرقية) المحتلة عام ١٩٦٧، وتعيين حدود القدس الشرقية التي ستكون مستقبلا عاصمة للدولة الفلسطينية، وعدم قيام أي جانب (كذا!) بخطوات منفردة، وأن يكون هناك تفاهم بين الطرفين حول نمو متوازن للسكان والطوائف القاطنين فيها للحيلولة دون محاولة أحد الطرفين (كذا!) ترجيح الميزان الديموغرافي لصالحه».

* خطوط الموقف الإسرائيلى أكثر تفصيلا، وهى تتجاوز المبادىء إلى تحديد كل الجزئيات. وقد جرى تحديدها على مرحلتين. الأولى، حين بلورت حكومة حزب العمل (بيريز) «إطار العمل الذى سبقت الإشارة إليه فى (١١/٩٥). والأخرى، حين توصل حزبا العمل والليكود فى ظل وزارة نتنياهو إلى صياغة وثيقة عرفت باسم رئيس الفريقين بيلين، إيتان بشأن مبادىء الحل الدائم. وقد نشرت جريدة معاريف نص الوثيقة فى (١/٩٧)، الذى تبنى فى حقيقة الأمر أكثر ما ورد فى «إطار العمل» مع تعديلات تتناسب مع الموقف الليكودى من القدس.

تحدد هذه الوثيقة الإسرائيلية المشتركة الموقف من القدس فى أنها :

(١) عاصمة إسرائيل ضمن حدودها البلدية الحالية وتكون مدينة واحدة موحدة تحت سيادة إسرائيل.

(٢) ويعترف الفلسطينيون بالقدس عاصمة لإسرائيل.

(٣) يتم توسيع حدود المدينة على نطاق واسع جدا، ويقام مجلس أعلى «للقدس الكبرى» يضم قرى العزيزية وأبوديس وسلوان.

(٤) اسم القدس الكبرى هو «أورشليم» ويطلق اسم قدس QUDS على القرى الثلاث.

(٥) يعلن الحرم القدسى الشريف منطقة ذات حصانة، ويكون فى يد الفلسطينيين.. وتدار كنيسة القيامة من قبل الفلسطينيين دون الإعلان عنها كمنطقة ذات حصانة. وبقيت هناك جزئية تتصل بوضعية الوصول إلى المسجد الأقصى فى المدينة القديمة لم يتم التوصل إليها، ويجرى بحثها عند مفاوضات الحل النهائى.

إن قراءة الوثيقة الإسرائيلية تزيدنا فهما للموقف الأمريكى الذى تمت صياغته بعد التوصل إليها. فقد جاء هذا الموقف تبنيا كالعادة لروحها وخطها الأساسى مع إخراجه فى صورة الوسيط.

يتضح من الموقفين الأمريكى والإسرائيلى «على ماذا تتفاوض قيادة المنظمة؟» فالسقف هو «الإشراف على المسجد الأقصى «لممارسة العبادة فيه، وله حصانته؛ وإدارة كنيسة القيامة بدون حصانة لأن اسرائيل أعطت دورا للفاتيكان. وعلى قيادة المنظمة

مقابل ذلك أن تعترف بسيادة إسرائيل على القدس الكبرى التى تضم المدينة القديمة والقدس الشرقية والغربية وعشرات القرى المحيطة بالقدس، التى يصبح اسمها «أورشليم» وتقبل إسرائيل لحفظ ماء وجه الطرف الفلسطينى المفاوض إطلاق اسم القدس على القرى الثلاث التى يمكن أن تصبح عاصمة «لدولة فلسطينية» من نوع خاص. أما فيما يخص عرب القدس، فلهم أن يحملوا «الهوية الإسرائيلية» ماداموا فيها، وعليهم أن يخضعوا للقوانين الإسرائيلية الصهيونية العنصرية التى تعمد إلى منع تزايد عددهم وتسعى إلى التخلص منهم.

السقف الأمريكى الإسرائيلى لمفاوضات الحل النهائى بشأن قضية القدس لم يبق من بيت المقدس ما يتفاوض عليه «عمليا». وهذا هو ما يجعل ما يتم التوصل إليه بمثابة «اتفاق إملاء» شأن كل الاتفاقات التى أسفرت عنها عملية سلام الشرق الأوسط حتى الآن. فبماذا ستخرج قيادة المنظمة من التفاوض حين تدخل «ملزمة» مفاوضات الحل النهائى لقضية القدس؟

لم يعد الجواب عن هذا السؤال مجرد تخمين وافتراض، بعد أن جرت تجربة عملية حية لهذا التفاوض فى مطلع عام ١٩٩٦، حين نجحت حكومة بيريز فى إقناع قيادة المنظمة بإجراء مفاوضات سرية تجريبية للوصول إلى وثيقة مشتركة، فكان أن قام أحد عناصر قيادة المنظمة الذى مثلها فى مباحثات أوسلو السرية محمود عباس «أبو مازن» بالتباحث مع موسى بيلين ممثل الحكومة الإسرائيلية، وتوصلا الى «وثيقة تفاهم» بعد محادثات سرية استمرت شهرين كان أساسها «إطار العمل» الذى وضعته حكومة بيريز فى (٩٥/١١) للحل النهائى. وقد نشرت صحيفة هاآرتس فى (٩٦/٢) الخطوط الرئيسية لهذه الوثيقة.

إن القارىء «لإطار العمل» الإسرائيلى ثم لوثيقة التفاهم هذه، يخرج بانطباع أن دور الطرف الفلسطينى فى صياغة الوثيقة كان هو التوقيع على المشروع الإسرائيلى المعد مسبقا. وهذا هو ما سبق أن حدث فى أوسلو (١) وأوسلو (٢) وما بينهما من اتفاقات جزئية. وسيلاحظ هذا القارىء أن مضمونها قريب جدا مما توصل إليه حزبا العمل وليكود فى وثيقتهما التى تمت صياغتها بعد هذه الوثيقة، وسبقت الإشارة إليها.

لقد وافق الطرف الفلسطينى الرسمى فى هذه المباحثات السرية على المخطط الإسرائيلى لتوسيع حدود المدينة الكبرى التى ستشمل قرى أبوديس والعازرية وسلوان، وعلى الاعتراف بكل القدس عاصمة لإسرائيل وتحت السيادة الاسرائيلية وباسم «أورشليم»، وذلك مقابل ان تسمى القرى الثلاث «قدسا» وتعترف إسرائيل بها عاصمة لدولة فلسطين القادمة!! فى وحدة جغرافية وسياسية مستقلة، عقب انتهاء فترة اختبار نوايا منصوص عليها. وتضيف الوثيقة أن هذا يتم «تجسيدا للتطلعات الروحية والتاريخية للشعب الفلسطينى» وياله من تجسيد!!! هو فى حقيقته مناقض لكل هذه التطلعات. كما وافق الطرف الفلسطينى على أن تصبح القرى الثلاث معا مركزا إداريا واحدا وأن يتخذ منه عاصمة يصبح اسمها القدس "QUDS" بينما تسمى بقية أنحاء المدينة أورشليم "JERUSALEM" منعا لأى التباس، ويعترف بها عاصمة أبدية(١١) لإسرائيل. وقد وضع معدو الوثيقة فى اعتبارهم حدوث معارضة فلسطينية لهذا المخطط عند إعلانه فنصت على أنه «فى حال وجود معارضة فلسطينية كاسحة لهذا التصور، يتم وضع الخيار البديل للعاصمة الفلسطينية المقترحة وهو مدينة رام الله شمالا.

هذا فيما يخص المكان، أما فيما يخص أهل القدس العرب الفلسطينيين، فقد نصت الوثيقة على «أن الذين يعيشون منهم فى أورشليم، يتم تشكيل مجلس بلدى يدير شؤونهم المحلية تحت إشراف مجلس البلدية الإسرإذيلى المسؤول عن كامل المدينة. ولا يوجد فى محيط هذه المسؤولية إلا الشرطة الاسرائيلية قط». كما نصت الوثيقة على أنه لن تقام أية أسوار بين شطرى المدينة الغربى والشرقى. وقد حدد إطار العمل الإسرائيلى نسبة السكان الإسرائيليين للسكان العرب فى القدس الكبرى «أورشليم» هى ٢ : ١ مع عدم إمكانية تزايد عدد السكان العرب.

وفيما يخص الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فى المدينة، فيرفع على المسجد الأقصى العلمان الفلسطينى والأردنى (وفق ما يتفق عليه الجانبان) «وتبقى مفتوحة للجميع مع ضمان حرية الوصول إليها بما لا يتعارض مع سيادة إسرائيل السياسية على أرضها باعتبارها تقع ضمن الحدود الجغرافية لعاصمتها الأبدية (كذا!!) ويكون لتلك الأماكن وضع شبيه بوضع الفاتيكان فى العاصمة الإيطالية، أو كوضع كولومبيا فى

الولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة عدم إغفال مصالح الأردن المتعلقة بالحرم القدسى الشريف والالتزام بمصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.

هذه التجربة العملية تبين ما يمكن أن يحاول الطرفان الأمريكى والإسرائيلى فرضه على الطرف الفلسطينى الرسمى المفاوض فى مفاوضات الحل النهائى. ومع أنه لم يصدر عن قيادة المنظمة ما يفيد قبولها بما جاء فى هذه الوثيقة، إلا أن الظروف المحيطة بها تجعل «المتابع» يتوقع منها أن تضطر للرضوخ لهذا الغرض، إذا هى خاضعت غمار التفاوض. وقد رأينا مثلا على ذلك ما حدث فى اتفاقية الخليل فى مطلع عام ١٩٩٧، حين اضطرت للقبول بتقسيم المدينة واقتطاع جزء منها خصص للصهاينة الإسرائيليين المستوطنين.

حدثت بعد التباحث حول وثيقة التفاهم هذه والتوصل إليها فى مطلع عام ١٩٩٦، مع حكومة بيريز أحداث يجب أخذها فى الاعتبار والتعرف على اثارها على الموقفين الأمريكى والإسرائيلى من قضية القدس. فقد نجح مرشح الليكود بنيامين نتنياهو فى الانتخابات لمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلى، وباشر تطبيق أسلوبه المجاهر فى استكمال اغتصاب القدس عند افتتاحه النفق تحت المسجد الأقصى. وحدثت القمة العربية أول صيف ١٩٩٦، ثم هبة القدس (٩٦/٩) وأول الخريف. ولم تلبث الحكومة الإسرائيلية أن باشرت تمهيد جبل أبى غنيم للاستيطان مدشنة المرحلة الحادية عشرة من استراتيجية اغتصاب القدس. وساعية لتكثيف الوجود الاستيطانى فيها لتضم مزيدا من المهجرين المستوطنين. وقد شكل نتنياهو فى نهاية عام ١٩٩٦ طاقما للتخطيط للحل النهائى. وعرض ما توصل إليه هذا الطاقم من مبادىء على الرئيس كلينتون حين التقى به فى (٩٧/٢).

تشير المعلومات حول ما جاء فى هذا المشروع بشأن القدس إلى أن إسرائيل ستطالب بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وتحت سيادتها وصولا إلى «حل وسط» (كذا!!) أن تكون السيادة الإسرائيلية مطلقة مع السماح بوجود رمزى للسلطة الفلسطينية علم وبعض رجال الشرطة، ومشاركة إدارية على الأحياء العربية فى القدس الشرقية، وتسمية القرى الثلاث قدسا وقبولها عاصمة للكيان الفلسطينى شريطة ان يبقى الأمن فيها لأسرائيل وأن

يبقى لها الإشراف الفعلى على الإدارة البلدية المشتركة وأن يعطى السكان العرب خيار حمل الهوية الإسرائيلية أو البقاد ضمن تبعية السلطة الفلسطينية .ويشترط على الجانب الفلسطينى مقابل ذلك التنازل التام عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والموافقة على توطينهم حيث هم.

لقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء مباحثات غير رسمية مع قيادة منظمة التحرير للبحث فى نقاط الحل النهائى كما أوضح تقرير طارق حسن فى الأهرام يوم ١٩٩٧/٩/٢٣ وحس نبض الطرف الفلسطينى. وقامت فى الوقت نفسه فى أعقاب عملية المقاومة فى القدس الغربية آخر شهر يوليو (تموز) سلسلة إجراءات للتضييق على أهل القدس الفلسطينيين العرب متابعة محاولات الضغط عليهم والتضييق على حياتهم لدفعهم للمغادرة.

ثالثاً: وبعد:

ما هو الخيار الموجود أمام الطرف الفلسطينى الرسمى إذا أراد تجنب الدخول فى التفاوض، ومن ثم قبول اتفاق إملاء بشأن القدس، خطوطه واضحة؟

نستطيع فى ضوء ما سبق أن نرى إمكانية قيام قيادة منظمة التحرير بمقاومة الإملاء وذلك بمساندة موقف عربى رسمى، وعدم القبول بالتسليم بحقوقنا الوطنية الثابتة فى بيت المقدس؛ ولها فى الانتهاكات الإسرائيلية لكل الاتفاقات التى تم إبرامها ما يبرر إحجامها.

واضح أن الموقف الشعبى الفلسطينى يرفض الرضوخ للمخطط الأمريكى الاسرائيلى بشأن تصفية قضية القدس. وهو متمسك بتحرير القدس، ومقتنع بأن السبيل إلى ذلك استمرار المقاومة وعدم قبول اتفاقات الإملاء، وحشد طاقات الأمة لإنقاذ مدينتها المقدسة. وهذا الموقف يستحق حديثا آخر لتفصيله.

وقد سلفت الاشارة إلى أن الموقف الفلسطينى غير الرسمى من قضية القدس، فنستحضر كيف بدأ فى الظهور مع توجه قيادة المنظمة منذ عام ١٩٧٤ لتصبح طرفاً فى عملية تسوية محتملة، قد تضطرها إلى التنازل عن بعض حقوق الشعب الفلسطينى الثابتة

غير القابلة للتصرف. الأمر الذى أحدث شقاً بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس. وكان أبسط صور هذا الشق أن الأولى الرسمية صارت تحكى عن انسحاب اسرائيل من القدس الشرقية باعتباره مطلبها وهدفها، بينما بقيت الأخرى غير الرسمية تضع هدفا لها تحرير القدس كلها شرقية وغربية. ومن بين الصور أيضا أن الأولى انطلقت من اقتناع بأن التسوية السلمية يمكن أن تعيد بعض حقوقنا فى القدس، بينما الأخرى بقيت على اقتناعها بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. كما أن الاولى شرعت فى مباشرة عوارات ما قبل التفاوض بشأن القدس بينما الأخرى كانت ترى أن الحديث مع العدو لا ينبغى أن يبدأ إلا من موقع القوة وبعد أن تثمر المقاومة ثمارها فى الوصول الى التسليم بحقوقنا.

كيف تجلى هذا الموقف الفلسطينى غير الرسمى هذا؟

حين نستذكر تاريخ الصراع العربى الصهيونى منذ عام ١٩٧٤، نجد نوعين من التجليات برزت واضحة لهذا الموقف الذى مثل جزءاً من موقف عربى اسلامى غير رسمى.

النوع الأول، هو سلسلة ندوات ومؤتمرات جرى تنظيمها فلسطينيا وعربيا واسلاميا تناولت قضية القدس، كان الموقف غير الرسمى يطرح فيها إلى جانب طرح الموقف الرسمى.

وكان نصيب هذا الموقف غير الرسمى من الشرح والتأصيل نصيبا كبيرا. وقد شهدت الفترة عودة النشاط لاطارات تنظيمية اختصت بقضية القدس مثل المؤتمر الاسلامى العالمى لبيت المقدس ومركزه الاردن.

كما شهدت قيام أطر تنظيمية جديدة تعنى بالقضية مثل ندوة القدس التى بدأت فى الكويت ثم انتقلت إلى عمان.

وشهدت أيضا قيام لجنة القدس الرسمية فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى التى تواصلت مع تلك الأطر. وقد اصدرت فى مطلع الثمانينات «وثيقة القدس».

النوع الآخر، هو استمرار بعض فصائل العمل الفلسطيني في تربية اعضائها على الموقف غير الرسمي، وبروز فصائل جديدة تميز نفسها بتمسكها بتحرير القدس وفلسطين، ومنها فصيلا حماس والجهاد.

لافت للنظر أن الموقف الرسمي من قضية القدس لم يعمد إلى مواجهة هذا الموقف غير الرسمي لأنه وجد فيه سندا له في تحركه، وضمانا اذا لم يبلغ التحرك غايته. بل إنه قدم نفسه للرأى العام الفلسطيني على أنه موقف رسمي يستهدف «انقاذ ما يمكن انقاذه من القدس» التي تتعرض للتهويد يومياً، وايقاف عمليات الاستيطان فيها ووضع حد لهذا التهويد الجارى. تماما كما اوضح الموقف غير الرسمي أنه يمثل «الهدف الاستراتيجي» اذا كان الآخر هو هدف «تكتيكي».

لافت للنظر أيضا ان هذا الموقف غير الرسمي كان يجرى التعبير عنه بقوة ووضوح في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة، يطرحه قياديون مستقلون عن التنظيمات، وبخاصة في اجتماعات المجلسين الوطني والمركزي. وقد تضمنت كتبي عن «اسبوعيات المقاومة» ومنها «لا للحل العنصرى في فلسطين» أمثلة كثيرة على ذلك. كما كان كثير من المختصين العلماء يطرحونه في المؤتمرات والندوات الرسمية والشعبية التي تبحث قضية القدس.

بلور الموقف غير الرسمي هذا من خلال تجلياته بنوعيها افكارا بشأن هذه القضية وكيفية العمل لكسبها ولتحرير القدس. وهو دائب على طرح هذه الأفكار.

يدعو الموقف الفلسطيني غير الرسمي من قضية القدس أولا إلى استحضار الرؤية الفكرية للأمة للصراع حول القدس في ضوء بعدى المكان والزمان ومكانتها الروحية وحقيقة أن فلسطين بعاصمتها كانت عبر العصور وطنا لشعب فلسطين العربي، وقبلة ومحجا للمؤمنين يستضيفهم هذا الشعب، ومطمعاً للغزاة يتصدى لهم.

هذا يعني أن قضية القدس بداية هي قضية وطن أرضه محتلة يضع شعبه نصب عينه تحريره. وهذاالشعب العربي فيه مسلمون ونصارى ويهود. وقد رحب عبر العصور بالمستأمنين الذين وفدوا إليه سلماً وامتزجوا به. وفلسطين لم تكن قط وطنا لشعبين لأن

اليهودية دين وليست قومية بينما الصهيونية حركة استعمار استيطانى عنصرى تحاول اصطناع قومية لليهود وتعمد إلى تهجيرهم من اوطانهم.

يدعو هذا الموقف غير الرسمى إلى استذكار آلية التحرير بعد أن يستحضر الالية التى اعتمدها التحالف الاستعمارى الغربى الصهيونى فى تهويد القدس وفلسطين. فإذا كان الغزو الصهيونى الاستعمارى بدأ بالتسلل فالتغلغل فالاحتلال فالضم فالاغتصاب وصولا الى التهويد، فإن التحرير يبدأ بصمود الشعب، فممارسة مقاومة الاحتلال، فتصعيد هذه المقاومة بروح الفداء، وصولا إلى حل انسانى ديمقراطى شورى هو بديل للحل العنصرى الصهيونى.

يدعو هذا المرقف انطلاقا من ادراك آلية التحرير الى دعم صمود أهلنا فى القدس المحتلة من ابنائها الفلسطينيين العرب مسلمين ومسيحيين كما يدعو إلى تربية أجيالنا الجديدة على التمسك بحق المقاومة – مقاومة الاحتلال – الذى يأمرنا الله خالق الانسان باحترامه وتكفله المواثيق الدولية. ويدعو هذاالموقف إلى الجهر بالتمسك بهذا الحق ومعارضة كل محاولة من قوى الطغيان لاعتبار ممارسته «إرهابا»، والتمييز بينه وبين «الإرهاب» الذى ندينه، وفضح صور الارهاب الصهيونى الرسمى منه وغير الرسمى.

يدعو هذا الموقف غير الرسمى إلى ممارسة حق المقاومة بمفهومها الشامل الذى يوفى جميع أبعادها الروحية والفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية حقها ويحقق التكامل بينها، وتيقن معادلة التوازن المطلوبة بين هذه الأبعاد.

مفهوم القدس فى هذا الموقف، هو القدس كلها بجزءيها الغربى والشرقى وبقراها وأكنافها، وملف قضيتها يشمل ذلك كله، وهو المفهوم الذى يراها عربية منذ كانت، ويواجه المفهوم الصهيونى الاستعمارى الاستيطانى الذى يطرح مفهوم «القدس اليهودية عاصمة اسرائيل الأبدية».

يرفع متبنو هذا الموقف عدة شعارات تتعلق بقضية القدس أولها أنها «قضية عربية فى نشأتها ومسؤوليتها ومصيرها، وبقدر ما تخص شعب فلسطين العربى بقدر ما تخص الأمة العربية كلها، ولا يجوز أن ينفرد أحد فى التصرف بها. كما «أنها قضية تهم كل

المؤمنين، وبخاصة أبناء دائرة الحضارة الاسلامية، التى تنتمى القدس لها. وثانى هذه الشعارات «عدم الاعتراف بأى واقع تحاول الغزوة الصهيونية فرضه فى القدس. وهذا يشمل جميع المستعمرات الاستيطانية الثمانية التى قامت فيها والمستعمرين المستوطنين المائة والخمسين ألفا الذين غزوها». وثالث هذه الشعارات «لا للحل العنصرى فى القدس وفى فلسطين بعامة. نعم للحل الديمقراطى الذى يعيش فى ظله شعبها بمسلميه ومسيحييه ويهوده ومعهم كل من يستأمن فى اطار وطن عربى كبير فى ظل حضارة عربية اسلامية تتفاعل مع حضارات العالم الأخرى. ورابع هذه الشعارات موجه لليهود فى فلسطين المحتلة والعالم «نبذ الصهيونية التوسعية العنصرية، هو الشرط اللازم لبلوغ السلام فى فلسطين ولعيش اليهود آمنين فى أوطانهم، ولبقاء اليهود المستأمنين فى فلسطين المحررة». وخامس هذه الشعارات، موجه لشعوب الغرب «إن أمتنا تمد يدها لتعزيز التعارف وصولا للتعاون على البر والتقوى على اساس من التكافؤ والندية والمصالح المشتركة ولكنها ستقاوم بكل قوة منطق الطغيان وغطرسة القوة ومحاولات اخضاعها. وهى أمة مواجهة وطنت نفسها على صراع النفس الطويل. وقد خبرت التصدى للغزاة الطامعين وستنتصر عليهم كما حدث مرات من قبل».

يميز هذا الموقف فى دعمه لصمود أهلنا فى القدس المحتلة بين ما يعزز صمودهم فعلا وبين مشاريع يفيد منها العدو ولا تصمد أمام قانونه الغاشم، وهو قانون احتلال عنصرى، ويدرك هذا الموقف قوة فعل المقاومة فى هز نفسية المستعمر المستوطن، فيدعو إلى دعمها لتحفظ على استمرارها. ويعنى هذا الموقف بذاكرة الأمة بشأن الصراع، ويحفظ اسماء كل الصهاينة يهوداً وغير يهود، داخل فلسطين وخارجها، الذين اسهموا فى العدوان الصهيونى على القدس واقترفوا جرائم بحق أهله لتجرى محاسبتهم على ما اقترفوه فى المكان والزمان المناسبين.

يراهن هذا الموقف من جهة على هشاشة عملية التسوية الجارية وعلى ما يسببه الخلل الكامن فيها من تفجرات، ومن جهة اخرى على طبيعة صراع النفس الطويل الذى هو جوهره، وما سيولده من ازدياد التعلق العربى الاسلامى المسيحى المؤمن بالقدس،

مثلما حدث إبان الاحتلال الفرنجي لبيت المقدس قبل تسعة قرون الذى رصده المستشرق كرتشكوفسكى فى «تاريخ الادب الجغرافى العربى» فى صفحات عدة وهو يحكى عن التأليف الكثيرة التى كتبت فى فضائل بيت المقدس استجابة لتحدى الاحتلال الفرنجي.

إن التعبير الصحيح عن هذا الموقف الفلسطيني غير الرسمى كفيل باستمرار مقاومة الاحتلال الصهيونى للقدس وصولا الى لحظة تاريخية يبدأ فيه التفاوض المجدى لتحقيق تسوية تحرير القدس، ويلتقى من جديد مع الموقف الرسمى فيصبحان واحداً كما كانا. ويعم السلام الحق مدينة السلام.

(٢) بعض مشروعات التسوية السلمية لقضية القدس

د. أحمد الرشيدى

بداية، يمكن القول بأن الوضع الدولى لمدينة القدس قد تطور عبر مرحلتين مهمتين من مراحل تطور الصراع العربى- الاسرائيلى. أما المرحلة الأولى، فتمثل المرحلة الممتدة من قيام دولة اسرائيل رسميا فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وحتى نشوب حرب يونية ١٩٦٧. وكما هو معلوم، فقد قسمت المدينة خلال هذه المرحلة إلى قسمين خضع كل واحد منهما لادارة قانونية وسياسية غير تلك التى خضع لها القسم الآخر. وأما المرحلة الثانية، فهى تلك الممتدة من عام ١٩٦٧ وحتى وقتنا الراهن، وقد قامت اسرائيل منذ الأيام الأولى لحرب عام ١٩٦٧ بدمج قسمى المدينة - العربى واليهودى - واخضاعهما لادارتها السياسية والقانونية والعسكرية.

ونعرض، فيما يلى، لتطور الوضع الدولى للقدس خلال كل مرحلة من هاتين المرحلتين المشار إليهما، مع التركيز بصفة خاصة على بيان موقف المجتمع الدولى فى هذا الخصوص، وأثر ذلك على التصورات المطروحة لحل هذه القضية باعتبارها إحدى القضايا المركزية فى الصراع بين العرب واسرائيل.

على أنه قد يكون من المفيد أن نشير، بادىء ذى بدء، إلى ملاحظتين مهمتين فيما يتعلق بوضع مدينة القدس بصفة عامة: وأولى هذه الملاحظات تتعلق بحقيقة انه إضافة إلى قواعد قانون الاحتلال الحربى التى لا تخول لدولة الاحتلال إلا سلطات محدودة لا تكاد تتجاوز النطاق الذى تفرضه ضرورات حفظ الأمن والنظام فى الاقليم المحتل، فإن الوضع القانونى الدولى لمدينة القدس يظل - إضافة إلى ذلك - محكوماً بالقواعد الخاصة بحماية الأماكن المقدسة التى أوردتها العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، والتى نذكر منها على سبيل المثال: اتفاقية لاهاى لعام ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية والدينية فى أثناء المنازعات المسلحة، والإعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨، العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والصادران عام ١٩٦٦، الملحقان الاضافيان لاتفاقيات جينيف الأربع والموقعان عام ١٩٧٧، اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٣ بشأن خلافة الدول فى الممتلكات والتى أضفت حماية قانونية خاصة على المقدسات الدينية[١].

وأما الملاحظة الثانية التى نود الإشارة إليها فى هذا الخصوص، فمؤداها أن مدينة القدس كمدينة ذات طابع دينى جد متميز لكونها تضم المقدسات الدينية وأماكن العبادة لكل من المسلمين والمسيحيين واليهود، قد ظلت دوما عرضة لمطامع الكثير من الدول ومحلا لصراعات دولية عديدة.. ومع ذلك، فقد كانت هذه المدينة عبر مراحل تاريخها المختلفة مفتوحة أمام الجميع من أتباع الديانات السماوية الثلاث، وفى حالات كثيرة، تم النص على كفالة حرية المرور من وإلى المدينة لممارسة العبادة فى اتفاقيات دولية، ومن ذلك مثلا : معاهدتا باريس عام ١٨٥٦ وبرلين عام ١٨٧٨ اللتان عقدتهما الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، حيث تم التوكيد فيهما على ما تضمنه الفرمان العثمانى الصادر عام ١٨٥٢ بشأن احترام حق كل طائفة دينية فى الاشراف على أماكن عبادتها فى القدس. كذلك، فقد نص على هذه الحقوق ذاتها فى صك الانتداب على فلسطين، وعلى ألا يتم تغيير الوضع القائم فى المدينة إلا بموافقة جميع الأطراف.

أولاً : وضع مدينة القدس قبل يونيه ١٩٦٧ :

ترتب على الحرب العربية – الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، وكنتيجة لهزيمة الجانب العربى فيها، نجاح اسرائيل فى السيطرة على الجزء الغربى من المدينة والذى كان يشكل الجزء الأكبر منها، فى حين بقى للعرب الجزء الشرقى الذى يضم الأماكن المقدسة. وقد كانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ المدينة التى يتم فيها تقسيمها إلى قسمين، إذ ظلت طوال تاريخها الطويل خاضعة لسلطة الدولة أو الدول التى آل إليها أمر فلسطين[٢].

والواقع، أن اسرائيل لم تكتف بضمها للجزء الأكبر من المدينة، وإنما سارعت وأعلنت عن اعتبارها القدس عاصمة رسمية لها بدلا من تل أبيب، وهى الخطوة التى صدق عليها الكنيست الاسرائيلى فى ٢٣ يناير ١٩٥٠. ولاشك فى أن اصرار اسرائيل على اعتبار القدس عاصمة لها منذ تلك الحقبة المبكرة فى تاريخ الصراع العربى– الاسرائيلى،

إنما كان يخفى وراءه رغبتها - أى اسرائيل ومعها كل القوى المؤيدة لها - فى السيطرة على كامل المدينة فور أن تواتيها الفرصة المناسبة، ويجد هذا الاستنتاج سنده الذى يؤكده فى حقيقة أن الجزء الذى سيطرت عليه اسرائيل من المدينة لا تتوافر فيه الشروط التى يتطلبها الباحثون فى نطاق الجغرافية السياسية فى المدينة العاصمة وذلك سواء لقربه بل ولملامسته المباشرة لخط الحدود مع الدولة المجاورة (الأردن) وهى دولة معادية للدولة اليهودية فى ذلك الحين أو لكون موقعها - أى القدس - يجعل من السهل تعريضها للخطر فى حالة النزاع مع العرب[٣].

وقد شكل قيام اسرائيل باحتلال الجزء الأكبر من مدينة القدس انتهاكا صريحا لقرار التقسيم الذى أصدته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى أشار فى القسم الثالث منه - إلى أن: «يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولى خاص، وتتولى الأمم المتحدة ادارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الادارية نيابة عن الأمم المتحدة، وذلك ضمن الحدود التى عينها القسم المذكور فى الفقرة (ب) منه على النحو التالى: تشمل مدينة القدس، بلدية القدس الحالية - أى وقت صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ - مضافا إليها القرى والبلدان المجاورة وأبعدها شرقا أوديس، وأبعدها جنوبا بيت لحم، وأبعدها غربا عير كارم وتشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب)»[٤]. والواقع، أن هذه الرغبة القوية من جانب اسرائيل للسيطرة على كامل مدينة القدس ومحاولة اضفاء الطابع اليهودى الخالص عليها بتغيير معالمها العربية والإسلامية، إنما تعود بجذورها إلى بدايات الفكر الصهيونى فيما يتعلق بفلسطين، وحسبنا أن نشير هنا إلى ما أوردته بعض المصادر نقلا عن حاييم هرتزل - المؤسس الروحى للدولة العربية - الذى ذهب فى أحد أحاديثه إلى الاعتراف صراحة بالموقع الرئيسى للقدس فى أولويات الحركة الصهيونية العالمية. فقد ذكر هرتزل فى هذا الشأن أنه : «إذا حصلنا يوما على القدس.. وكنت ما أزال حيا وقادرا على القيام بأى شىء، فسوف أزيل كل شىء ليس مقدسا لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التى مرت عليها قرون»[٥]. ولعل هذا يفسر لماذا نشطت الحركة الصهيونية بإزاء مدينة القدس خاصة، وذلك منذ صدور وعد بلفور الشهير عام ١٩١٧، إذ أخذت أعداد اليهود فى التزايد باستمرار طيلة فترة الانتداب حتى وصل عددهم من حوالى عشرة آلاف فقط عند

بداية الانتداب إلى نحو مائة ألف يهودى فى نهاية عهد ذلك الانتداب(٦). ولعل هذا يفسر لنا أيضاً كيف أن المواقف الحالية لرئيس الوزراء الاسرائيلى - نتنياهو - لها جذورها الضاربة فى أعماق التاريخ اليهودى ولدى الأباء المؤسسين للحركة الصهيونية العالمية.

وإزاء هذه التصرفات الاسرائيلية التى استهدفت ترسيخ تقسيم المدينة المقدسة، وتغيير معالمها الخاصة الحضارية والدينية والثقافية فضلا عن إعادة رسم خريطتها السكانية بتشجيع وتكثيف اقامة العناصر اليهودية فيها، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة - باعتبارها الجهاز الذى صدر القرار رقم ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين بواسطته - عدة قرارات فى هذا الشأن. ولعل من أهم هذه القرارات، القرارين الآتيين(٧). القرار رقم ٣/١٩٤ الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والذى حثت فيه الجمعية العامة اسرائيل على ضرورة احترام الوضع الخاص بالقدس طبقا لبنود قرار التقسيم، كما اعلنت الجمعية العامة فى القرار ذاته عن تشكيل لجنة دولية لمتابعة الموقف وتقديم تقرير إليها بشأن ما تراه هذه اللجنة من اقتراحات، على أن تخول اللجنة المذكورة صلاحية تعيين الهيئات الفرعية المعاونة واستخدام الخبراء والفنيين إذا ما دعتها الحاجة إلى ذلك. وأما القرار الثانى الذى أصدرته الجمعية العامة فى هذا الخصوص، فهو القرار رقم ٤/٣٠٣ الصادر فى ٩ يناير ١٩٤٩، وقد أكدت الجمعية العامة فى هذا القرار على موقفها السابق بشأن وضع مدينة القدس، وكررت مطالبتها بضرورة اخضاع المدينة لنظام دولى دائم لادارتها وبما يكفل توفير الحماية الواجبة للأماكن المقدسة وحرية الدخول إلى المدينة أو الخروج منها، كما وجهت الجمعية العامة الدعوة إلى مجلس الوصاية للقيام - فى جلسته التالية وسواء أكانت عادية أم استثنائية - باعداد النظام الأساسى للقدس واقراره والشروع فورا فى تطبيقه، وذلك مع مراعاة المبادىء الأساسية للنظام الدولى للقدس الذى وردت الاشارة إليه فى قرار الجمعية العامة رقم ٢/١٨١. وقد قام مجلس الوصاية فعلا، وبتاريخ ٢١ ابريل ١٩٤٨، باعداد مشروع نظام خاص لمدينة القدس وتمت الموافقة عليه نهائيا فى ١٤ ابريل ١٩٥٠. وقد أشارت المادة الأولى من هذا المشروع فى صورته النهائية على «أن هذا النظام يعرف بالنظام الدولى الخاص لمدينة القدس، ويجعل منها هيئة منفصلة تحت ادارة الأمم المتحدة» واضافة إلى ذلك، تضمن النظام المذكور أحكاما متعددة بشأن حدود المدينة (المادة ٤) ومسئولية الأمم المتحدة عن كفالة الأمن بها، وتعيين حاكم لها من قبل

مجلس الوصاية (المادة ٦)، ونزع السلاح داخل المدينة وعدم السماح بممارسة المنظمات شبه العسكرية لأية نشاطات هناك (المادة ٧)، وعلى أن يرفع علم الأمم المتحدة على جميع المبانى الرسمية فى المدينة ما لم ينص تشريعها - أى التشريع الخاص بمدينة القدس - على غير ذلك (المادة ٤٣)(٨).

أما مجلس الأمن، فالملاحظ أن دوره كان مقصورا أول الأمر على دعوة الأطراف المعنية - العرب وإسرائيل - إلى ضرورة اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لكفالة حرية الأماكن المقدسة، بما فى ذلك حماية حرية الوصول إلى جميع المزارات والمعابد بغرض العبادة من قبل من لهم حق فى ذلك من أتباع الديانات السماوية الثلاث، ثم عاد المجلس وضمن قراراته التالية التى أصدرها فى شأن القدس، اشارات صريحة خول بموجبها وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين سلطات مناسبة للعمل من أجل نزع سلاح المدينة، وربما لا يمثل اجحافا بمستقبلها السياسى، مع التوكيد على وجوب حماية الأماكن المقدسة والمواقع الدينية فى فلسطين، وحماية الوصول إليها.

ثانياً: وضع القدس بعد حرب ١٩٦٧:

تمكنت اسرائيل، بعد أيام قليلة من نشوب العمليات العسكرية فى ٥ يونيه ١٩٦٧، من فرض سيطرتها على كامل مدينة القدس وشرعت على الفور فى اتخاذ الاجراءات القانونية والادارية والمادية بهدف تغيير الطابعين العربى والإسلامى للمدينة وإضفاء الصفة اليهودية عليها بدلا من ذلك. ولئن كان المقام لا يتسع هنا للتعرض - تفصيلا - للاجراءات والتدابير التى اتخذتها اسرائيل من أجل تهويد المدينة المقدسة ونزع الطابعين العربى والاسلامى عنها، إلا أنه يكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى واقعة قيام اسرائيل بازالة ما كان يعرف بحى المغاربة المجاور لحائط المبكى، وذلك تمهيدا لاقامة ساحة يهودية كبرى أمام هذا الحائط الذى هو معلم دينى اسلامى أولا وأساسا(٩). وقد استتبع ذلك، قيام السلطات الاسرائيلية بطرد العديد من السكان العرب من مساكنهم فى أحياء أخرى غير حى المغاربة كحى باب السلسلة وحى الباشورة(١٠)، والجدير بالذكر، فى هذا الخصوص أيضا، أن الاعتداءات الاسرائيلية هذه لم تكن مقصورة على هدم المنازل

الخاصة بالمواطنين العرب أو محالهم التجارية وإنما تجاوزت ذلك لتشمل دور العبادة وغيرها من المؤسسات الدينية والثقافية الاسلامية منها والمسيحية على حد سواء، وقد وصلت هذه الاعتداءات ذروتها بحادث احراق المسجد الأقصى فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩ واجراء الحفريات الأثرية حول مساجد اسلامية كبيرة فى المدينة كمسجد قبة الصخرة، مما عرضها لخطر الانهيار.

كما أعلنت اسرائيل فى الأول من ديسمبر عام ١٩٧٤ عن مشروع لاقامة «القدس الكبرى»، وذلك من خلال توسيع حدود المدينة بضم عدد من المدن الصغيرة والقرى العربية المجاورة إليها، وهو الأمر الذى ترتب عليه اخضاع الآلاف من السكان العرب للسلطة الاسرائيلية المباشرة.. وقد تلا ذلك قيام الكنيست الاسرائيلى فى ٣٠ يوليو باصدار قانون اعتبرت بمقتضاه «القدس الموحدة» عاصمة أبدية لدولة اسرائيل(١١) .

وقد تصدى المجتمع الدولى لهذه الاجراءات الاسرائيلية بشأن مدينة القدس. ولكن دون جدوى إذ لا تزال اسرائيل تصر على التمسك باعلانها السابق على اعتبار المدينة عاصمتها الرسمية وإلى الأبد. ومن أمثلة القرارات التى أصدرتها الأجهزة الدولية المعنية فى هذا الخصوص(١٢) . قرار الجمعية العامة فى ٤ يوليو ١٩٦٧ الذى دعت فيه اسرائيل إلى ضرورة الغاء التدابير التى سبق لها أن اتخذتها بهدف تغيير وضع المدينة واضفاء الطابع اليهودى عليها والتعهد بالكف عن تكرار ذلك مستقبلا. وأيضا قرار الجمعية الصادر بهذا المعنى ذاته فى ١٤ يوليو من العام نفسه، والذى عبرت فيه عن أسفها الشديد لعم امتثال اسرائيل للقرارات السابقة للأمم المتحدة فى شأن هذا الموضوع. كما انه على أثر اصدار الكنيسيت الاسرائيلى فى ٣٠ يوليو ١٩٨٠ للقانون الذى اعتبرت القدس وفقاً له عاصمة أبدية لاسرائيل، عقدت الجمعية العامة اجتماعا عاجلا أصدرت على أثره القرار رقم ٢ فى الأول من أغسطس ١٩٨٠ طالبت فيه اسرائيل بضرورة الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة بعد حرب يونية ١٩٦٧ ، بما فى ذلك القدس العربية.

كما سار مجلس الأمن فى الاتجاه ذاته، إذ أصدر بدوره جملة من القرارات أكد فيها على موقف المنظمة الدولية الرافض للسياسة الاسرائيلية الرامية إلى تهويد المدينة المقدسة

(القرار رقم ٢٥٢ فى ٢١ مايو ١٩٦٨)، القرار رقم ١٦٩/٢٦٧، القرار رقم ١٩٧١/٢٩٨، القرار رقم١٩٧٩/٤٤٦، والقرار رقم ١٩٧٩/٤٥٢، والقرار رقم ١٩٨٠/٤٦٥، والقرار رقم ١٩٨٠/٤٧٦(١٣).

وعلى مستوى بعض المنظمات الدولية المتخصصة الموصولة بالأمم المتحدة، كان لمنظمة اليونسكو على وجه الخصوص دور ملحوظ فى مجال التصدى لموقف الحكومة الاسرائيلية بشأن القدس. فعلى سبيل المثال، أصدرت المنظمة المذكورة عدة قرارات منذ أواخر عام ١٩٦٨ أكدت فيها على ضرورة امتثال اسرائيل للاتفاقيات الدولية التى تلزم الدول باحترام الأماكن المقدسة ودور العبادة، وقد اشارت اليونسكو بشكل خاص إلى اتفاقية لاهاى لعام ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية والدينية فى أثناء المنازعات المسلحة، كما قام المجلس التنفيذى لليونسكو على مدى السنوات التالية بحث اسرائيل على الكف عن اعتداءاتها على الأماكن المقدسة، الاسلامية والمسيحية والكف عن القيام بأعمال الحفر والتنقيب عن الآثار فى هذه الأماكن (مثلا القرارات أرقام: ١٩٦٠/٨٢، ١٩٧٠/٨٣، ١٩٧١/٨٨، ١٩٧٢/٨٩، ١٩٧٢/٩٠، ١٩٧٣/٩٢، ٧٣/٩٣، ١٩٧٤/١٩٤،...).

غاية القول، إذن، أن الأمم المتحدة لم تآل جهدا فى محاولة الضغط على اسرائيل لمحاولة اثنائها عن موقفها الرامى إلى تهويد مدينة القدس والغاء طابعيها العربى والاسلامى. وبصفة عامة، فقد تميز موقف الأمم المتحدة إزاء هذه القضية بالأمور الآتية: فمن ناحية أولى، تميز هذا الموقف بالثبات والرفض الكاملين للسياسات الاسرائيلية تجاه المدينة. وقد ركزت المنظمة الدولية فى هذا الخصوص على معالجة وضع المدينة على نحو مستقل بوصفها كيانا خاصا يجب أن يتوافر له نظام قانونى مستقل وذلك بالنظر إلى أهميتها الدينية والتاريخية والحضارية. ومن ناحية ثانية، واضافة إلى نظام التدويل الذى وضعته الأمم المتحدة للمدينة منذ عام ١٩٤٨، فإن المنظمة قد ظلت متمسكة بوجوب الأخذ بهذا النظام كحل أمثل لمعالجة قضية القدس. ومن ناحية ثالثة، فإن الراصد للقرارات العديدة التى أصدرتها الأمم المتحدة بشأن مدينة القدس يلاحظ أنها – أى الأمم المتحدة– قد تعاملت مع القطاع الشرقى من المدينة الذى خضع للاحتلال الاسرائيلى فى

يونيه ١٩٦٧ باعتباره أرضا محتلة لا يحق لاسرائيل أن تباشر إزاءها أية سلطات تتجاوز تلك المقررة لها وفقا لقانون الاحتلال الحربى. ومن ناحية أخيرة، من الملاحظ أن القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة بشأن المدينة قد صدرت كلها إما بالإجماع (معظم قرارات مجلس الأمن) وإما بأغلبية كبيرة، الأمر الذى يكشف ولاشك عن الموقف المتميز لهذه المنظمة الدولية بالنسبة للقضية محل الاعتبار(١٤).

على أن كل هذه الجهود والقرارات التى نجمت عنها لم تؤد فى التحليل الأخير إلى حمل اسرائيل على العدول عن موقفها، ولذا فقد بقيت مشكلة القدس تشكل واحدة من المشكلات الرئيسية التى تعترض مسيرة السلام فى الشرق الأوسط. ولعل الادراك بهذه الحقيقة هو الذى حدا بالعديد من القوى الدولية - سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها- إلى محاولة تقديم مقترحات بشأن طريقة حل هذه المشكلة.

ويمكن القول بأن هذه المقترحات قد انحصرت فى ثلاثة آراء رئيسية: فإلى جانب الرأى الأول الذى تحمست له الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ والذى انبنى على فكرة تدويل المدينة المقدسة، وعدم اخضاعها لأى من الدولتين العربية أو العبرية اللتين أشار إليهما القرار المذكور، كان هناك مقترح ثان يقوم على فكرة اخضاع المدينة لنظام ثنائى - عربى واسرائيلى - فى الادارة. كما طرح فى هذا الخصوص أيضا رأى مؤداه العودة إلى وضع المدينة قبل ٥ يونيه ١٩٦٧، على أن تصبح القدس العربية - أى الجزء الشرقى من المدينة الموحدة قبل عام ١٩٤٨ - عاصمة لدولة فلسطين تقوم فى الضفة الغربية وقطاع غزة(١٥).

فما هو مضمون كل واحد من هذه المقترحات الثلاثة؟ وما مدى ملاءمة كل منها لتحقيق تسوية مقبولة لمشكلة القدس والتوصل إلى وضع نهائى مقبول لها، وخاصة فى ضوء التطورات المستحدثة التى طرأت على صعيد المفاوضات العربية- الاسرائيلية اجمالاً، وعلى الصعيد الثنائى الفلسطينى - الاسرائيلى والأردنى- الاسرائيلى على وجه الخصوص؟

١ - الاقتراح الخاص بتدويل مدينة القدس:

بداية، فكرة التدويل تعتبر فكرة حديثة حيث لم يكن للمجتمع الدولى عهد بها حتى أوائل القرن التاسع عشر. فطبقا لرأى غالبية الباحثين، فإن ظهور فكرة التدويل والنظام الذى قام عليها، وللمرة الأولى، إنما يرجع إلى مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ وذلك بمناسبة تدويل إحدى المدن البولندية ووضعها تحت الادارة المشتركة لثلاث دول هى النمسا وبروسيا وروسيا. وقد تلا هذه المحاولة الأولى، محاولة أخرى مماثلة فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ بخصوص تدويل بعض اراضى الكونغو(١٦). غير أن اللجوء إلى نظام التدويل، كوسيلة لحل بعض المشكلات المستعصية ولتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة لأطراف دولية شتى قد صار مألوفا بدرجة كبيرة منذ اوائل القرن الحالى. فناهيك عن بروز هذه الفكرة عند إبرام معاهدة لندن عام ١٩١٢ بين الدولة العثمانية من جانب وبعض الدول الغربية من جانب آخر، وذلك فى أعقاب الحرب البلقانية وبغرض فرض نوع من الاشراف والادرة الدوليين على ألبانيا، فقد وجدت تطبيقات عديدة فى هذا الخصوص استهدفت تدويل المدن الآتية: مدينة طنجة المغربية، مدينة دانزج البولندية، مدينة تريستا الواقعة على الحدود الايطالية اليوغسلافية، محاولات الأمم المتحدة لتدويل مدينة القدس منذ عام ١٩٤٧، اقتراح الرئيس السوفيتى الأسبق خروشوف عام ١٩٥٨ بشأن تدويل برلين الغربية ووضع نظام دولى خاص وثابت للاشراف عليها(١٧).

ومما هو غنى عن البيان، أنه على الرغم من أن نظام التدويل يلتقى فى بعض الوجوه مع بعض الأنظمة الدولية المشابهة كنظامى الانتداب والوصاية – وبالذات فيما يتعلق بالخضوع للاشراف الدولية – إلا أن الملاحظ هو أن التدويل يختلف عن كل هذه الأنظمة – على الأقل – من ناحيتين رئيسيتين: أما الأولى، فمؤداها أن نظام التدويل يهدف بالأساس إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة للدول أو القوى الدولية المعنية، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للنظم الدولية الأخرى المشابهة كنظامى الانتداب والوصاية حيث يكون الهدف منها – وبالدرجة الأولى – هو دعم مسيرة

الاستقلال للشعوب الخاضعة وتعزيز مبدأ تقرير المصير فى المناطق أو الأقاليم المدولة. ومن ناحية ثانية، فمن الملاحظ أن التدويل إنما هو نظام ذو طابع دولى جماعى، فى حين أن النظم الأخرى عادة ما يكون الطابع الثنائى هو الغالب عليها من حيث التطبيق العملى(١٨).

والواقع، أن اصطباغ نظام التدويل – بصبغة دولية غالبة قد أثار خلافا فى الرأى بشأن علاقة هذا النظام بالسيادة على الأقليم أو المنطقة التى يتم تدويلها ففى حين ذهب رأى إلى القول بأن السيادة على هذا الأقليم أو تلك المنطقة إنما تئول إلى الجهة أو الهيئة الدولية التى تناط بها مهمة الاضطلاع بوظيفة الادارة، ذهب رأى آخر إلى القول بأن السيادة على هذا الأقليم إنما تظل موقوفة على الشعب الذى يقطنه، وذلك إلى حين ينتهى التدويل. واقتناعنا، أن الرأى السليم فى هذا الشأن يحتاج إلى التمييز بين التدويل الدائم والتدويل الذى يكون محددا بأجل معين. فما يقول به أنصار الرأى الثانى إنما ينصرف إلى نظام التدويل المؤقت فحسب، فى حين يصدق رأى الفريق الأول على حالة التدويل الدائم. ولكن، حيث أن السياسة الدولية لا تعرف الثبات الدائم إذ هى محكومة دوما بتغير موازين القوى فيما بين أعضاء المجتمع الدولى، لذا فيمكن القول بأن نظام التدويل يظل دائما – حتى وإن طالت مدته – نظاما مؤقتا، وهو ما يعنى أن السيادة على الأقاليم أو المناطق التى تخضع لهذا النظام لا تئول بدورها إلى الهيئة الدولية المعنية إلا بصورة مؤقتة.

أما عن اقتراح تدويل مدينة القدس كوسيلة لحسم الخلاف بين العرب واليهود بشأنها، فالثابت أن الاشارة الأولى بشأن خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد وردت ضمن بنود قرار تقسيم فلسطين الذى أصدرته الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر١٩٤٧.

فكما سبق أن نوهنا، فقد نُص فى القسم الثالث من القرار المذكور على إخراج المدينة المقدسة – عن نطاق – سيطرة أى من الدولتين العربية واليهودية واخضاعها بدلا من ذلك للاشراف الدولى من خلال الأمم المتحدة. وطبقا للفقرة (ب) من هذا القسم الثالث المشار إليه، فقد تعينت حدود المدينة بحيث تشمل(١٩):

١ – بلدية القدس وهى تضم مدينة القدس بكاملها بما فيها الأحياء القديمة والحديثة عربية ويهودية.

٢ – القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس، والتى تشكل معها منطقة واحدة حددت بخريطة ألحقت بالقرار ١٨١، وتشمل : أبو ديس والعزيزية والطور والعيسوية وسلوان وصور باهر وأم طوبا ولفتا وموتسا ودير ياسين وعين كارم والمالحة وشرفات وبيت صفافا ورامات راحيل وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وشعفاط. كما أنه طبقا للنظام الذى اقترحه مجلس الوصاية لتدويل المدينة، فإن هذا النظام قد قصد من ورائه تحقيق هدفين هما[٢٠]:

١ – حماية وحفظ المصالح المعنوية والدينية القائمة فى المدينة للأديان السماوية الثلاث : الاسلام والمسيحية واليهودية، وتأمين النظام والسلام وخاصة السلام الدينى.

٢ – تقوية التعاون بين سكان المدينة وتقوية الروابط بين شعبى فلسطين – أى الشعبين العربى واليهودى – فى الأرض المقدسة والمحافظة على أمنهم ورفاهيتهم واتخاذ الترتيبات اللازمة لتقدم السكان.

غير أنه بالنظر إلى التطورات المتلاحقة للقضية الفلسطينية خلال الفترة التالية على صدور قرار التقسيم، وبالذات إزاء تشدد كل من العرب والاسرائيليين فى التمسك بمطالبهم كل فى مواجهة الآخر، فقد أخفقت الجمعية العامة فى اقرار النظام الخاص بتدويل المدينة والذى أعده مجلس الوصاية. ولذلك، فقد ظلت فكرة تدويل القدس مجرد حبر على ورق، منذ ذلك الحين وإلى وقتنا الراهن.

وما نراه، أن هذه الفكرة وإن كانت لاتزال مقبولة على المستوى النظرى، إلا أن تطورات الأحداث وتغير موازين القوى سواء بين العرب واسرائيل أو على المستوى الدولى عامة، يجعل إمكان الأخذ بها أمرا غير وارد على الأقل خلال المستقبل المنظور.

٢- الاقتراح الخاص باخضاع المدينة لنظام ثنائي في الادارة(٢١):

ينسب هذا الاقتراح إلى أحد المسئولين البريطانيين ويدعى اللورد كرادون. ففى صيف عام ١٩٧٥، اقترح هذا المسئول البريطانى فكرة إقامة مدينتين فى القدس: القدس العربية وتوضع تحت السيادة والادارة العربيتين، والقدس الاسرائيلية وتوضع تحت السيادة والادارة الاسرائيليتين، وذلك مع كفالة حرية الحركة والاتصال بين هاتين المدينتين، وبما يسمح بالوصول الآمن إلى الأماكن المقدسة فى كل منهما لكل شخص من أتباع الديانات الثلاث. كما تضمن الاقتراح إشارة إلى امكان تعيين حاكم دولى للمدينة بقسميها تناط به مهمة التأكد من كفالة حرية المرور من وإلى الأماكن المقدسة، وذلك من خلال التشاور مع سلطات الجانبين.

وواضح، أن هذا الاقتراح إنما يكرس – ولو فى صورة مغايرة نوعا ما – الوضع الذى كانت عليه القدس قبل نشوب حرب يونيه عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فإن الاقتراح المذكور قد تجاوزته الأحداث والتطورات التالية على صعيد القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها. ومن ثم، فإن إمكان القبول به – شأنه فى ذلك شأن نظام التدويل بالمعنى الذى سلفت الاشارة إليه – تكاد تبدو معدومة تماما فى الوقت الراهن.

٣- القدس في اطار دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة(٢٢):

بداية، المقصود بالقدس هنا هو- للأسف- القدس الشرقية، أى المسمّاة بالقدس العربية التى احتلتها القوات الاسرائيلية أثر حرب عام ١٩٦٧. ومؤدى ذلك، أن القائلين بهذا الاقتراح قد بنوا رأيهم على أساس أن مسألة تقسيم المدينة خلال الفترة السابقة على عام ١٩٦٧ ستظل قائمة. وبعبارة أخرى، يقوم هذا الاقتراح الثالث على التسليم بوجود القدس العربية كعاصمة للدولة الفلسطينية فى أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب القدس (الاسرائيلية) التى تبقى تحت سيطرة اسرائيل.

والمعتقد، أنه فى ضوء الأوضاع الراهنة للعلاقات العربية – الاسرائيلية، فإن هذا الحل الأخير يعد من أنسب الحلول المتاحة لمشكلة وضع المدينة المقدسة، والتى يمكن مع

بعض الضغوط حمل الطرفين على قبولها، خاصة إذا ما قدر للضغوط الدولية أن تنجح فى حمل اسرائيل على العدول عن قراراتها السابقة بشأن جعل القدس فى مجملها عاصمة لها.

وعلى الاجمال، فإن إعادة الجزء الشرقى (العربى) من القدس إلى وضعه الذى كان عليه قبل ٥ يونيه ١٩٦٧ والاعتراف به كجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الفلسطينية يعتبر ولاشك - وعلى الرغم مما ينطوى عليه من تنازل صريح عن الحد الأدنى الذى تضمنه قرار التقسيم عام ١٩٤٧ - استجابة للقرارات العديدة التى أصدرتها الأمم المتحدة بعد عام ١٩٦٧، والتى حثت اسرائيل على وجوب الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة بعد حرب يونيه وكنتيجة لاستخدام القوة المسلحة. والواقع، أنه إذا كان البيان الخاص بإعلان قيام «دولة» فلسطين والصادر فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ عن المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته التى انعقدت فى الجزائر قد جاء غامضا فيما يتعلق بموقفه إزاء مشكلة القدس، حيث إنه اكتفى بالاشارة إلى أن: «المجلس الوطنى الفلسطينى يعلن باسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف(٢٣)...»، وذلك دون تحديد لما إذا كانت القدس هذه يقصد بها القدس (العربية) التى احتلتها اسرائيل بعد يونيه ١٩٦٧ أم القدس الموحدة قبل مايو ١٩٤٨، إلا أنه فى ضوء المسلك اللاحق للفلسطينيين فيما يتعلق بمسيرة السلام فى المنطقة، فإنه يمكن القطع بأن ما قصده البيان المذكور إنما ينصرف فقط إلى الجزء العربى من المدينة والذى تم احتلاله بعد يونيه ١٩٦٧. بل إن هذا المعنى ذاته هو الذى أشار إليه، وبشكل صريح، البيان السياسى الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته المشار إليها بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨. فمن بين الفقرات التى جاء ذكرها فى هذا البيان والتى تمس وضع مدينة القدس، كانت هناك فقرتان حرص المجلس المذكور على التوكيد من خلالهما على ما يلى: من ناحية، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى الفلسطينية والعربية التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس (العربية). ومن ناحية أخرى، السعى لوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس (العربية)، تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا(٢٤)...»، وواضح أن كلا الأمرين يشير إلى القدس

العربية التى احتلتها اسرائيل بعد عام ١٩٦٧، وليس إلى مدينة القدس بجزءيها الشرقى (العربى) والغربى (اليهودى).

وتقديرنا، أن الاقتراح بالابقاء على التقسيم الثنائى للمدينة المقدسة، وعلى النحو الذى كان عليه الحال قبل نشوب حرب يونيو ١٩٦٧، إنما تبدو مقبولة فى الوقت الحاضر خاصة فى ضوء التطورات الراهنة على صعيد العلاقات العربية - الفلسطينية مع اسرائيل. فمع ايلاء أهمية خاصة للسياسات التوفيقية التى تبنى أساسا على مبدأ الحلول الوسط وليس على الاعتبارات القانونية وحدها، فإن هذه الفكرة المشار إليها يمكن أن توفر مساحة مشتركة يلتقى عندها الطرفان المعنيان مباشرة بالصراع- الفلسطينيون والاسرائيليون- على مائدة المفاوضات، وهو الأمر الذى يتعين على دولة اسرائيل أن تسلم به إذا كانت ترغب حقيقة فى أن تصل ماتسمى بعملية السلام إلى غايتها المرجوة، ولو إلى حين.

ولذلك، فإن المجتمع الدولى مطالب اليوم - ومن أجل إنقاذ ما سمى بعملية السلام فى الشرق الأوسط من الوصول إلى طريق مسدود - بأن يركز كل جهوده لايجاد حل مقبول ومتوازن لقضية القدس. أما أن يغض هذا المجتمع - والأمم المتحدة على وجه الخصوص - الطرف تماماً عن الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة التى تستهدف تهويد المدينة المقدسة بكاملها وازالة طابعها العربى والإسلامى، فإن ذلك من شأنه ولاشك تعطيل جهود التسوية.

الهوامش :

(١) راجع، بصفة عامة، فيما يتعلق بالتكييف القانونى للتصرفات الاسرائيلية تجاه مدينة القدس، د. صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولى، ندوة القدس، تونس ١١-١٤ يناير ١٩٩٢، ص ٤٢ وما بعدها.

(٢) سالم يوسف الكسوانى، المركز القانونى لمدينة القدس، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٠٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٤) راجع القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين ووضع مدينة القدس، محمد شوقى عبدالعال، الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية فى ضوء أحكام القانون الدولى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٣٢٠- ٣٢١.

(٥) د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص ١١- ١٢.

(٦) المرجع السابق، الصفحات نفسها.

(٧) وهما القراران الصادران فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ و ٩ ديسمبر ١٩٤٩.

(٨) د. صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولى، ندوة: القدس مفتاح السلام، تونس ١١، ١٤ يناير ١٩٩٢، ص ٢٥.

(٩) سليم الجنيدى، سياسة الكيان الصهيونى الاستيطانية واثارها على الشعب العربى الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، مجلة شئون عربية، ١٩٨٦، العدد ٤٨، ص ٧٧.

(١٠) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١١) راجع بصفة عامة، فى شأن محاولات اسرائيل لتوسيع نطاق مدينة القدس للافادة منها كعاصمة للدولة، المرجع السابق، ص ٧٧ - ٧٨.

(١٢) راجع، بصفة عامة، فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة من خلال اجهزتها المختلفة، فيما يتصل بوضع مدينة القدس: د. جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربى-الاسرائيلى ١٩٤٧ - ١٩٧٤، (مراجعة وتحقيق)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بالاشتراك مع مركز الوثائق والدراسات بأبوظبى)، ١٩٧٥.

(١٣) د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٩.

(١٤) المرجع السابق، ص ٤٠ - ٤١.

(١٥) سالم يوسف الكسوانى، مرجع سابق، ص ١٦٢ وما بعدها.

(١٦) راجع، بصفة عامة، فيما يتعلق بظهور فكرة التدويل فى نطاق العلاقات الدولية المعاصرة، د. عز الدين فودة، القدس فى محيط العلاقات الدولية، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية (مركز البحوث)، ١٩٦٩، ص١٧١ وما بعدها.

(١٧) المرجع السابق، الصفحات نفسها.

(١٨) المرجع السابق، ص ١٧٢-١٧٣، سالم يوسف الكسوانى، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(١٩) راجع نص قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، محمد شوقى عبدالعال، مرجع سابق، ص ٣٢٠- ٣٢١.

(٢٠) سالم يوسف الكسوانى، مرجع سابق.

(٢١) المرجع السابق نفسه.

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) راجع نص البيان الخاص بالموافقة على إعلان قيام الدولة الفلسطينية : محمد شوقى عبدالعال، مرجع سابق، ص ٣٥٨- ٣٦١.

(٢٤) المرجع السابق نفسه، ص ٣٦١- ٣٧١.

المحور السادس

أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية : المياه

(١) المياه فى فلسطين : الوضع الراهن واحتمالات المستقبل

د. فواز الشرقاوى

يناقش هذا البحث موضوع «الماء فى فلسطين والمستقبل السياسى». فهو يعنى بتحرى العلاقة بين مورد طبيعى مهم، وبين منطقة مركزية ذات حساسية وخطورة، سعيا لإكتشاف ما يمكن أن يسفر عنه مستقبلها السياسى. وللأمر أهمية فائقة، سابقة ومتجددة، وقد حـر الخطب مع التطورات الأخيرة، ممثلة فى عقد المؤتمرات وإجراء المفاوضات وإبرام الاتفاقات التى ترتب لتسوية سلمية للصراع العربى الفلسطينى- الصهيونى الاسرائيلى، وبؤرته قضية فلسطين.

الماء مورد طبيعى متجدد، وبإعتباره أحد مشتملات الأرض وتوأمها – فقد اكتسب أهمية بالغة لدوره الحاسم فى احداث الإحياء والإعمار والتطوير. ويعد توفره أو شحه عاملا حاسما فى تقرير قوة الدولة بالمفهوم الشامل. نظرا لندرته بمعنى زيادة الطلب عليه أكثر من المتوفر منه. لذا فالبشر منذ بدء الخليقة وابدا يتقاتلون من أجل الإستحواذ عليه أو لتقاسمه أو لزيادة حصصهم منه – ولكنهم قد يلجأون إلى التعاون لإكتشافه وزيادة عمياته وتنظيم الحياض وشق القنوات وحفر الآبار والحفاظ على الينابيع والعيون وتطهيرها، سعيا للخير المشترك بينهم. وساعد تشكيل الدول القومية الحديثة على التنافس، حيث لا تتطابق حدودها مع توزيع مصادر المياه السطحية والجوفية. فالماء قد يكون باحة للتعاون أو طريقا للمواجهة. وإستراتيجيا، فقد كان لمن يسيطر على عين الماء الغلبة فى الحرب، وكان مفتاح النصر بيده.

وفيما يختص بالإستيطان، فيكاد الماء وهو اللصيق بالأرض، أن يحدد – إلى جانب عوامل كثيرة – مساحة الأرض الزراعية أو القابلة للزراعة، ونوعية الزراعة (بعلية أو مروية) وطبيعتها (موسمية أو كثيفة) وأصناف المزروعات.. وغيرها. وقد دخلت الجوانب العلمية والفنية والمالية كعناصر محسنة للإستفادة القصوى من المصادر المائية الطبيعية. وتدل الكميات المستهلكة من الماء للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية على

درجة نمو وتقدم البلدان ومستوى معيشتها. كما أن الماء عامل مقرر للوجود البشرى على رقعة ما، اذ يسهم بقدر كبير فى تحديد أعداد السكان وكثافتهم، وطبيعة أشغالهم (زراعية، صناعية، خدمية)، ونمط معيشتهم (مدنية حضرية، قروية ريفية، بدوية رعوية)، ومدى تجذرهم.. وربما طابعهم القومى أيضا فالماء بالنسبة للإستيطان بمثابة الروح للجسد، ويوصف بأنه ليس ضروريا للحياة، بل هو الحياة ذاتها.

أما فلسطين، فهى الجزء الجنوبى الغربى من بلاد الشام (سورية الجنوبية)، التى انحسر الحكم العثمانى عنها إثر الحرب العالمية الأولى. وتعينت حدودها بالتوفيق بين مصالح متضاربة لأطراف عديدة. وخضعت لإنتداب بريطانيا، التى دخلت البلاد وهى ملتزمة بتصريح بلفور الواعد بوطن قومى لليهود فى فلسطين. وبعد أن وضعت بريطانيا أسس إقامة هذا الوطن. واستغلت الصهيونية الفرصة التى اتيحت لها باستملاك الأرض بمختلف الذرائع وإستجلاب اليهود المتكاثرين وبناء مختلف المؤسسات والدوائر - أعلنت بريطانيا إنهاء إنتدابها مما أدى إلى تفسخ كيان فلسطين بين إعلان إسرائيل دولة يهودية على ٧٨٪ من المساحة، وضم الضفة الغربية إلى الاردن، وقيام حكم إدارى مصرى فى قطاع غزة. وقد أطاحت إسرائيل بذلك حين احتلت الضفة والقطاع، ومناطق عربية أخرى، فى حرب يونيو ١٩٦٧. ولم تبدل التطورات الأخيرة من جوهر الأمر شيئا، ومازالت التجارب هشة.

لم تشهد ولايات بلاد الشام العثمانية صراعا على الماء وإنما بدأت معاناتها نتيجة التنافس الغربى على إقتسام المنطقة فيما بينها، وبالأخص منذ اقامة اسرائيل. ولكن لا يجوز تبسيط الصراع العربى- الصهيونى/ الإسرائيلى، حول فلسطين بأنه «حروب الماء العربية- الإسرائيلية»، إذ لا يعدو الماء أن يكون أحد مسبباته وطرفا من ذرائعه وبذا لا يغدو نشوب حروب الماء حتميا(١).

ذلك أن الصراع يدور فى جوهره حول السيطرة على الأرض بمشتملاتها، والتحكم فى الشعب، وإدارتهما، ضمن الإطار الأشمل لفرض السيادة والإرادة السياسية العليا على مجمل إقليم فلسطين.

وإسرائيل التى تدعى أنها قد استنزفت كافة موارد الماء فيها، وأنها تعيش أزمة مائية خانقة لا يتوقع منها أن تترك موارد المياه العربية الأخرى خالصة بيد أصحابها، بل ستسعى لبسط هيمنتها على المزيد منها، وبذا يغدو مسعاها للتوسع الاقليمى حافزا لاتصال الصراع فى المنطقة العربية.

وعليه، يمكن معالجة موضوع المياه فى فلسطين فى ثلاثة عناصر:

اولا : الماء فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨.

ثانيا : الماء فى إسرائيل.

ثالثا : الماء فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

أولاً: الماء فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨ :

فلسطين بلد شحيح الموارد قليل الماء، تسقط أمطاره شتاء، وتتركز فى أيام قليلة، وتكون عرضة للتذبذب بالزيادة أو بالنقصان حسب دورة المياه. وتزداد كلما اتجهنا شمالا وغربا وتقل كلما اتجهنا شرقا وجنوبا، وتكاد أن تنعدم فى النقب الجنوبى. وأهم أنهار فلسطين هو نهر الأردن وروافده، ويأتى معظم ما يرده وما يتجمع فى بحيرة طبرية، من منابع تقع فى الدول العربية المجاورة، ولا يقع داخل فلسطين سوى عدة أنهار صغيرة أهمها: النعامين، والمقطع (قيسون)، والعوجا (يرقون). وتعتمد البلاد إلى حد كبير على المياه الجوفية، وحيث تكثر الينابيع والعيون فى وادى الأردن والمنطقة الجبلية، وتكثر الآبار فى منطقة السهل الساحلى ومرج ابن عامر[٢].

لم يبرح الماء خيال وخطط اليهود والصهيونية، إعداد لمستلزمات الوطن المرتجى قبضه. وقد أدرك آباء الإستيطان اليهودى وقادة الحركة الصهيونية إرتباط الماء بالأرض، من هنا تركز الاستيطان اليهودى (خاصة قبل عام ١٩٤٨) فى الجانب الشمالى الشرقى وحول بحيرة طبرية ومرج إبن عامر والسهل الساحلى من حيفا حتى جنوب يافا، حيث يتدفق نهر الأردن وروافده والمطر والمياه الجوفية.

وعلى ضوء إعطاء بريطانيا وعد بلفور للصهيونية القاضى بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين حرت مطالب الصهيونية وإزدادت وضوحا. فقد قرر بن جوريون (الزعيم الصهيونى وأول رئيس لوزراء إسرائيل) وبن زفى (زعيم صهيونى وثانى رئيس لدولة إسرائيل) فى مقالهما المشترك الذى نشرته مجلة «فلسطين» الصهيونية فى عدد يونية ١٩١٨ «إن الحياة الإقتصادية فى فلسطين تعتمد على المياه الموجودة. ومن الأهمية بمكان أن تضمن فلسطين إستمرار تدفق المياه التى تروى البلاد حاليا، ثم وأن تتمكن من تخزينها والسيطرة عليها عند منابعها. إن جبل الشيخ هو أبو مياه فلسطين الحقيقى ولا يمكن فصله عن فلسطين دون تعريض حياتها الإقتصادية للخطر.. ويجب أن يخضع هذا الجبل خضوعا كليا لسيطرة الذين يستفيدون منه إلى الحد الأقصى»(٣).

كما طالبت مذكرة المنظمة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح فى فرساى فى ١٩١٩/١٢/٢٣ بأن تتبع حدود فلسطين خطوطا «تبدأ من الشمال عند نقطة على البحر الأبيض المتوسط قرب صيدا، متبعة منابع المياه التى ترد من سفوح سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون ثم الى البير، وتتبع الخط الفاصل بين حوضى وادى القرن ووادى التيم، ثم تتجه جنوبا مقتفيه أثر الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل حرمون (الشيخ)، وغربا بالقرب من بيت جن، ومنها شرقا متبعة منابع المياه الشمالية لنهر مغنية غربى سكة حديد الحجاز وبالقرب منها»(٤). فالمذكرة تسعى لأن تسيطر الدولة التى سينفذ فيها الوطن القومى اليهودى على منابع المياه الشمالية والشرقية. وأوضحت المذكرة أن يكون لفلسطين منافذها البحرية والسيطرة على أنهارها ومصادر المياه، وأن الحياة الإقتصادية للبلاد تتوقف على ضمان الموارد المائية المتاحة والمحافظة والسيطرة عليها فى منابعها، وانه لا يمكن فصل جبل الشيخ عن فلسطين وإلا اصابها فى صميم حياتها الإقتصادية، وينبغى إتخاذ إجراءات دولية لحماية حقوق السكان فى جنوب نهر الليطانى ويمكن أن تهيء مصادر المياه لخدمة التنمية فى لبنان وفلسطين معا(٥).

ولكن فرنسا لم تمكن الصهيونية من إحكام سيطرتها على المياه فى الشمال. فنتيجة للإتفاق على رسم حدود الإنتدابين البريطانى والفرنسى فى بلاد الشام فى ١٩٢٠/١٢/٢٣. فقد وقع نهر الليطانى بكامله منبعا ومصبا ومنابع الحاصبانى فى لبنان،

ووقعت منابع بانياس في سوريا، وبينهما جبل الشيخ، أما فلسطين فقد ضمنت منبع ومصب دان، وتدفق الحاصباني وبانياس ومجرى نهر الأردن. وكنوع من الترضية للصهيونية قبلت فرنسا بضم بحيرة طبرية بكاملها ونتوء الحمة (قرب تلاقى الحدود السورية- الأردنية عند نهر اليرموك)، وأراضى سورية قرب بانياس واليرموك والمحيطة ببحيرة طبرية، وبعض القرى والأراضى اللبنانية قرب الحاصباني- وذلك ضمن حدود فلسطين. وبقيت الصهيونية ترنو ببصرها نحو الليطاني تترقب فرص الإستيلاء عليه.

يتوفر الماء فى فلسطين عبر مصدرين رئيسيين هما: المياه الجوفية (ينابيع وعيون، وآبار)، ونهر الأردن وروافده الذى حصلت الصهيونية إمتيازات عديدة للسيطرة عليه.

ووضعت خططا متتابعة للاستفادة القصوى من مياهه. وقدرت الوكالة اليهودية مصادر المياه الكلية فى فلسطين (بدون بئر السبع) بـ ٤٢١٤٤٨م٣ فى الساعة[٦]، وقدرتها حكومة الإنتداب فى اوائل ١٩٤٦ بـ ١٤٠٠- ١٨٠٠ م٣ سنويا[٧]. وقدر مجموع ما كان يستثمر من الطاقة المائية فى نهاية عهد الإنتداب بما لا يتجاوز ٣٥٠م٣ (منها ٢٦٠م٣ فى الزراعة، و ٧٥ م٣ فى الخدمات المدنية، و ١٥ م٣ فى الصناعة)[٨] ويعود ذلك إلى عدم تنفيذ مشروعات كبيرة للإستفادة من الماء فى توسيع ورى الأراضى الزراعية فى ظل الهجرة اليهودية المحدودة نسبيا- قياسا بما حدث بعد قيام إسرائيل.

وعليه، يمكن عرض وضع الماء فى فلسطين فى فرعين:

١ - المياه الجوفية فى فلسطين.
٢ - مياه الأنهار الجارية فى فلسطين

١- المياه الجوفية في فلسطين:

تنقسم المياه الجوفية إلى مصدرين هما:

أ- الينابيع والعيون:

تكثر فى سهول بيسان ووادى نهر الأردن، وكذلك فى السلسلة الجبلية الوسطى، وهى ملك لأصحابها، لهم كافة حقوق التصرف بموجب القانون العثمانى. ولم تفلح حكومة

الإنتداب حتى أواخر أيامها فى استصدار قانون يبدل هذا الوضع، بدعوى الاستفادة من المياه الزائدة(٩) وقدر عددها بـ ٢٥ ينبوعا تعطى ٣٣٩٨٠م٣ ساعة.

وقيل أن المياه الموجودة فى منطقة بيسان لو استخدمت على الأصول المرعية لكانت كافية لرى جميع الأراضى، على أن طريقة إستخدامها حوالى عام ١٩٣٠ لم تكن من الإقتصاد بشىء. كما تبين انئذ صحة تظلم العرب من أن بعض الينابيع قد إستولى عليها اليهود، حيث بات من المتعذر عليهم إستيراد الماء الكافى للرى. وهذا يذكر بشكوى مزارعى الأغوار فى الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧. ورأى مأمور الرى وجيولوجى حكومة فلسطين ان مساحات واسعة من غور الأردن قابلة للزراعة إذا تحقق وجود الماء فيها، فكان بالإمكان رى ١٠٠ ألف دونم، علاوة على المساحة التى تروى بشرط أن تستخدم وفق الأصول الإقتصادية(١٠).

ب - الآبار:

عدت الآبار المصدر الرئيسى للرى فى فلسطين. وأخذ عددها بالإزدياد وحجمها فى التوسع. وقدرت عام ١٩٣٥ بـ ٢٤٢٦ بئرا(١١)، وقدرت كمية ما تضخه عام ١٩٤٧ بـ ٢٣٠ م٣ تروى ٢٥٠ ألف دونم(١٢)، تتركز فى السهل الساحلى ومرج إبن عامر. وقد خشى فى حين من الأحيان أن يسبب تعدد الأبار الارتوازية فى السهل الساحلى إنخفاضا فى منسوب المياه فقامت لجنة فنية بالتحقيق فى الأمر وتوصلت إلى رأى بأن هذا الخوف لا أساس له، وأن منسوب المياه قد إنخفض فى بعض الجهات، ولكن كمية من المياه لا تزال موجودة فى أعماق الأرض ولكن هذه المخاطر قد تنشأ فى كل حين. لذلك اتجهت النية إلى وضع تشريع يحول فى الدرجة الاولى دون ضرورة القيام بفحص الآبار بين وقت وآخر، وذلك عن طريق تكليف اصحابها بتقديم بيانات فى أوقات معينة عن عمق الماء فى آبارهم، والسماح للحكومة إذا ظهر ان منسوب الماء قد اخذ فى الانخفاض شيئا فشيئا بمنع حفر آبار جديدة أو حظر تعميق الآبار الموجودة فى مناطق معينة(١٣). ويذكر ذلك بالخطوة التى تلجأ إليها اسرائيل سواء فى مناطق عام ١٩٤٨ أو فى مناطق عام ١٩٦٧. بتقنين إستعمال المياه، وبمنع حفر آبار فى مناطق كثيرة لأسباب مختلفة، وبوضع عدادات مياه على الآبار تقيس السحب وتحدد الكميات المسموح باستهلاكها.

وقدر سمسون[١٤] ان مياه الرى فى فلسطين لا يستفاد منها البتة، وأن مشاريع الرى متأخزة جدا، وأن من المرجح فيما لو تم تنظيم الرى تنظيما فنيا لتوفرت مقادير كبيرة من المياه بحيث تتضاعف مساحة الرى الحاضرة، وأنه إذا تيسرت وسائل الرى فى منطقة بئر السبع لأصبحت مساحات واسعة جداً من الأراضى صالحة للزراعة وعمرانها يتوقف على الرى. ولم تكن الصعوبة الرئيسية التى تقف فى سبيل التوسع الكبير فى الرى هو قلة موارد المياه بقدر ما هى كلفة توفيرها لتصبح ميسورة خاصة فى الزراعة. وقدرت موارد المياه فى فلسطين بأنها تكفى لرى ما يزيد على مليونى دونم على الأقل.

٢ - مياه الأنهار الجارية فى فلسطين :

عمدت الصهيونية إلى الإستيلاء على مياه الأنهار الجارية فى فلسطين، وبالأخص نهر العوجا (يرقون) الداخلى، ونهر الأردن وروافده المتجاور مع مناطق عربية أخرى- عبر نظام الإمتيازات. كما حركت المشاريع والخطط التى تستهدف تجميع وتوزيع المياه بشكل يضمن مصالح اليهود إلى أقصاها.

ويمكن معالجة هذا الفرع فى نقطتين : النقطة الأولى : الإمتيازات المتصلة بالماء. النقطة الثانية : مشاريع إستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

النقطة الأولى : الإمتيازات المتصلة بالماء :

منحت حكومة الإنتداب إمتيازات عديدة، يعنينا منها ما يتصل بإستثمار الثروة المائية وأهمها[١٥].

أولاً : إمتيازا روتنبرج لتوليد الكهرباء :

حصل المهندس اليهودى بنحاس روتنبرج فى عام ١٩٢١ على إمتيازين لتوليد الكهرباء فى فلسطين:

أ - إمتياز العوجا (يرقون) :

ويقضى باستعمال مياه نهر الهوجا، الذى تتجمع مياهه عند رأس العين ويصب شمال يافا- تل أبيب، فى توليد الطاقة الكهربائية. وحين تبين عدم ملائمة النهر لذلك. نقل الإمتياز إلى شركة فرعية تابعة لشركة كهرباء فلسطين، وهى شركة يافا الكهربائية (إمتياز العوجا) لتتولى حقوق الرى فى النهر باستعمال المضخات الكهربائية، وبدأ تشغيل التيار الكهربائى فى منطقة يافا - تل ابيب فى ١٨/٦/١٩٢٣، كما روى بطريق الضخ ٤٨٥٠ دونما، كان من المتوقع زيادتها بـ ٧٠٠ دونم فى القريب.

واعتبر سمبسون[١٦] نهر العوجا بأنه أعظم منبع للرى فى فلسطين، وأسف لدمجه فى نظام الإمتيازات، وانتقد عدم إستغلال مياهه بصورة مناسبة فى الرى لأن جل ما يجريه الملاكون انهم يدفعون كميات قليلة من هذه المياه إلى بياراتهم فى حين لا يزال القسم الأعظم من مياه النهر يصب فى البحر، ودعا حكومة الإنتداب بقدر مالها من صلاحيات بالإسراع فى تبنى مشروع رى حوض العوجا بإعتبار ذلك من المشاريع الهامة والمرغوب فيها.

وبعد قيام إسرائيل، ربط مشروع العوجا (يرقون) بأنبوب ناقل المياه القطرى لرى أراضى النقب الشمالى.

ب - إمتياز شركة كهربا. فلسطين :

حصل عليه روتنبرج للإستفادة من نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وجميع فروعه سواء الواقعة داخل فلسطين أو فى مناطق الإنتداب الفرنسى، وبغرض توليد الطاقة الكهربائية، ومدته ٧٠ عاما. ورخص له ببناء محطات التوليد، وأن يستعمل بحيرة طبرية كخزان مياه، وأن يبنى عليها سدا لرفع المياه إلى منسوب معين، وأن يشيد ما يلزمه من قنوات لنقل المياه، وأن يغير مجرى نهر اليرموك إلى بحيرة طبريه، وأن يمتلك من الأرض والأبنية ما يره ضروريا لهذا المشروع. تلاها تكوين شركة كهرباء فلسطين عام ١٩٢٣ لتنفيذ غايات الإمتياز، والتى سجلت رسميا فى لندن عام ١٩٢٦، ووقع عقد الإمتياز النهائى فى ٥/٣/١٩٢٦.

لقد أثارت بنود الإمتياز معارضة عربية لإجحافها بحقوق الغير. فإلى جانب ما نصت عليه م٣ من عقد الإمتياز على منح الشركة إمتيازا مطلقا باستعمال مياه الأردن وحياضه وروافده، بما في ذلك نهر اليرموك، لتوليد الكهرباء لمدة ٧٠ عاما.. جاءت م ١١ مكرر لتحرم إستعمال مياه الأردن وحياضه بما فى ذلك نهر اليرموك وحياضه المشمولة في مناطق الإمتياز، إلا بترخيص مسبق من الشركة وهو ترخيص لم يمنح قط. معنى ذلك أن إحتكار الشركة لا يقتصر على توليد وتوزيع الكهرباء في فلسطين وشرق الأردن، وإنما يمتد ليشمل الهيمنة على مياه نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وفروعه سواء للأغراض الصناعية أو الزراعية.

وبذا تسنى للحركة الصهيونية السيطرة على منطقة بحيرة طبرية ونقطة تلاقى نهرى الاردن واليرموك، علما بأن الوكالة اليهودية كانت الشريك الأعظم في رأس مال شركة كهرباء فلسطين. وقد دمر المشروع تقريبا فى حرب ١٩٤٨، ولكنه توقف تماما فى عام ١٩٥٠.

ثانيا: إمتياز شركة بوتاس فلسطين:

منح هذا الامتياز لنومسكى اليهودى وطولوخ البريطانى عام ١٩٢٦، بقصد إستغلال الأملاح المذابة فى البحر الميت وأهمها البوتاس المستخدم فى تسميد الأراضى الزراعية وغيره من الأملاح المعدنية وتكونت شركة بوتاس فلسطين عام ١٩٢٩، وتسجلت كشركة بريطانية، وأعلن عن أمد الامتياز وهو عام ٧٥، تبدأ من ١٩٣٠/١/١. وقد أنشأت الشركة موقعا لها فى شمال غرب البحر الميت، ثم أضافت موقعا آخر فى جنوب البحر الميت. ونفذ الامتياز بين حكومتى فلسطين وشرق الأردن. ونتيجة لمنح هذا الإمتياز تسنى للحركة الصهيونية السيطرة على مصب نهر الأردن الجنوبى وما يحمله من مياه تنساب من الشمال، وكذلك نصف البحر الميت الذى هو عبارة عن بحيرة تحوى كنوز أملاح.

ثالثا: إمتياز تجفيف مستنقعات الحولة:

الحولة بحيرة صغيرة تقع فى مجرى نهر الاردن قبل أن يصل إلى بحيرة طبرية، ونتيجة لوجود نتوء فى مصبها الجنوبى تكونت منطقة مستنقعات توسعت بمرور السنوات،

ومنحت الدولة العثمانية إمتياز تجفيف هذه المستنقعات وتأهيلها للزراعة إلى تاجرين من بيروت فى يونيو ١٩١٤[١٧] اللذين كونا الشركة الزراعية السورية العثمانية عام ١٩١٨، بقصد تنفيذ أغراض الإمتياز. ونتيجة لوقوع الحرب العالمية الأولى، ووقوع فلسطين تحت الإنتداب البريطانى، ونقص الأموال، وعدم القدرة على تنفيذ التزاماتها - باعت الشركة إمتيازها إلى «شركة تطوير أراضى فلسطين» اليهودية، مقابل ١٩٢ ألف جنيه فلسطينى، وصدق المندوب السامى على ذلك فى ١٩٣٤/١١/٢٩[١٨].

لم تتمكن الصهيونية من تجفيف مستنقعات الحولة والوفاء بشرط الإمتياز. وهو ما انجزته إسرائيل فيما بين ١٩٥١ - ١٩٥٥. وعدت أراضيها ذات قيمة عظيمة وأنها أخصب ترب فلسطين.

نتيجة لسياسة الإمتيازات المذكورة آنفا، أتمت الحركة الصهيونية سيطرتها الكاملة على نهر الأردن وروافده. ففى الشمال إمتياز الحولة، وفى الوسط شركة كهرباء فلسطين، وفى الجنوب إمتياز البحر الميت، وهى هيمنة إقتصادية وسياسية معا. كما سيطرت إقتصاديا على نهر العوجا الممنوح لروتنبرج. أى أن الصهيونية تمكنت من وضع يدها على معظم المياه السطحية فى فلسطين.

النقطة الثانية: مشاريع إستغلال مياه نهر الأردن وروافده[١٩]:

لم تبرز تلك المشاريع إلا بعد أن أطلت خطط تقسيم فلسطين برأسها. فقد اقترحت اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية، ودولة عربية تكون مرتبطة بشرق الأردن ومنطقة دولية. ورغم أن العرب واليهود رفضوا المشروع، إلا أن الصهيونية حبذت أن تدخل المنطقة الشمالية، وبصفة خاصة الجليل الشرقى الملاصق لمنابع ومجرى نهر الأردن الشمالى، ضمن أراضى الدولة اليهودية[٢٠].

وقد عرض فى فترة ما قبل ١٩٤٨ مشروعان هما: مشروع ايونيدس، ومشروع ميلك ويعرضان بإيجاز كما يلى:

أولا : مشروع إيونيدس Ionides[٢١] :

إثر مشروع تقسيم فلسطين لعام ١٩٣٧ ، كلفت بريطانية إيونيدس (مدير الإعمار فى شرق الأردن) ، عام ١٩٣٨ ، بعمل أبحاث عن المياه فى فلسطين، وإستقصاء إمكانيات إستخدمها فى عمليات التوطين، لكى يمكن تحديد مراكز الإستيطان. وقدم إيونيدس نتائجه عام ١٩٣٩ ، ثم عاد وشرحها عام ١٩٤٦ - وتعد أول دراسة مائية لنهر الأردن وروافده ، واتخذت اساسا للدراسات اللاحقة.

أهم ما ورد فى المشروع هو : ضرورة إستخدام مياه نهر الأردن لرى واديه وحوضه وجر جزء من مياه نهر اليرموك وبعض الأودية الأخرى بواسطة قناة تمتد فى الغور الشرقى. وتخزين فائض مياه نهر اليرموك فى بحيرة طبرية، وجر المياه من بحرية طبرية بقناة تمتد فى الغور الغربى لرى أراضيه، وكذلك رى ٣٠٠ ألف دونم فى الغور الشرقى، وإستغلال الأودية والأمطار فى حوض الأردن فى الزراعة المروية والبعلية.

ورفض العرب المشروع بدوافع سياسية لكونه يمثل جزءا من مخطط صهيونى لإحتلال فلسطين وطرد العرب منها. كما رفضته الحركة الصهيونية لأنه لا يحقق طموحاتها فى نقل مياه نهر الأردن إلى النقب لإعماره. وأخيرا رفضته الحكومة البريطانية لأنه لا يتمشى مع أهدافها فى المنطقة.

ثانيا : مشروع ميلك Milk [٢٢] :

ميلك هو خبير أراضى ومياه أمريكى، أوفدته وزارة الزراعة فى بلاده إلى فلسطين عام ١٩٣٨ ، وقدم نتائجه ومشروعه فى عام ١٩٤٤ ، واسماه «مشروع وادى الأردن» وساعده فى إعداده ووضع مخطط عملى لتنفيذه الخبير الأمريكى هايز Hays.

تتلخص الأفكار الأساسية للمشروع فى أن روافد نهر الأردن الأعلى توفر نحو ١٨٠٠ م٣، فى حين لا يحتاج رى أراضى الأردن لأكثر من ٨٠٠ م٣ لذا يمكن نقل فائض المياه عبر شبكة من الخزانات والأقنية، لرى منطقتى السهل الساحلى والنقب. ولتعويض النقص الحاصل فى تدفق مياه نهر الأردن صوب البحر الميت، اقترح حفر قناة تصله بالبحر

المتوسط ويستفاد من إختلاف منسوب مياه البحرين فى توليد الطاقة الكهربائية التى تستخدم فى تصنيع البلاد عامة والنقب خاصة، وأكد على أهمية تجفيف بحيرة الحولة وشق قنوات لرى اراضى تلك المنطقة وجر فائض المياه إلى النقب، وحث على التنقيب عن المياه الجوفية لرى النقب. وقدر ميلك أن مشروعه سيمكن من استيعاب ٤ مليون مهاجر يهودى جديد، بالإضافة إلى ١,٨ مليون هم سكان فلسطين أنئذ.

ويلاحظ على المشروع انه ادخل نهر الليطانى اللبنانى ضمن خطة الإستفادة من نهر الاردن وروافده. كما أنه خطط لرى النقيب، وهى منطقة خارج حوضه. وجاء متوافقا تماما مع مطالب الصهيونية بإدخال النقب ضمن الدولة اليهودية المقترحة .وتعده إسرائيل دستورها المائى، إذ لا يختلف جوهر مشروع انبوب المياه القطرى، الذى نفذته إسرائيل بدءا من عدم ١٩٥٣ (مع تعديل بسيط وإجتراء) عن مشروع ميلك.

لقد رفض العرب المشروع لأنه لا يحقق إلا مطالب الصهيونية فى نقل مياه نهر الأردن وروافده الى النقب، مما يوسع الهجرة اليهودية. ورحبت به الصهيونية. ورفضته بريطانيا لأسباب عديدة.

لم ينفذ المشروع فى حينه، ولكن الصهيونية إستخدمته اداة ضغط وتأثير على لجنة التحقق البريطانية- الأمريكية عام ١٩٤٦ . كما وضحت اهميته السياسية حين اشار رئيس لجنة اراضى فلسطين ومسحها فى تقريره المقدم عام ١٩٤٨ الى «إن الذين كانوا مسئولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على علم ومعرفة بوجهات النظر الأساسية لمشروع لودر ميلك وأنهم إتخذوه الى حد بعيد قاعدة خططوا على أساسها حدود المناطق العربية واليهودية.. قد اعطيت الدولة اليهودية منطقة الأردن الأعلى فى الشمال وبحيرة طبرية والسهول المتاخمة لها وسهل بيسان والسهل الساحلى والنقب[٢٣]. وحين أوصى الوسيط الدولى فى ١٩٤٨/٦/٢٧ بضم الخليل بأكمله إلى الدولة اليهودية مقابل ضم النقب الى الدولة العربية، إغتاله اليهود، معتبرين أن هذا الاقتراح مدمر يحرمهم من فرصة نقل المياه الوفيرة فى الشمال الى ارض المستقبل فى الجنوب.

ثانياً : - الماء في إسرائيل :

لم يواجه الإستيطان اليهودى فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨ مشكلة تذكر بصدد توفير المياه للاراضى الصالحة للزراعة وزيادة المساحات المروية منها – ويعود ذلك إلى تركزه فى المنطقة الشمالية الشرقية وفى السهل الساحلى، وفى ظل القلة النسبية لأعداد المهاجرين والمستمرات. ولكن وضحت هذه المشكلة، وإحتدت، بعد قيام إسرائيل. فقد ضمت منطقة النقب الجنوبية التى يتوفر فيها نذر يسير من الماء، وتدفقت أعداد غفيرة من المهاجرين اليهود، وتوسعت المستعمرات عددا وتكثيفا، وإزدادت الحاجة إلى الماء لرى الأراضى الزراعية ورفع نسبة المروى منها.

ودعت الحاجة إلى تنفيذ مشروع طموح للمياه، يلبى حاجة إسرائيل فى المستقبل. وتمت الإستفادة من كافة مشاريع تحويل مياه نهر الأردن وروافده. وقد نفذ مشروع أنبوب المياه القطرى بدءا من عام ١٩٥٣، وقسم الى خطة سبعية وأخرى عشرية. وقد ربطته إسرائيل بمشاريع المياه القائمة فيها خاصة مشروع نهر المقطع (قيسون) الذى يجمع مياه أنهار وسيول وينابيع الجليل الغربى ويروى حيفا وعكا ومشروع نهر العوجا (يرقون) الذى يجمع المياه المنحدرة من السفوح الغربية لهضبة السامرة فى أحواض جوفية وعيون عند رأس العين. ثم ينقلها لرى منطقة تل أبيب والنقب الشمالى (الشرقى والغربى)[٢٤].

يمكن تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: ١ – مشاريع إستغلال نهر الأردن وروافده. ٢ – وضع الماء فى إسراذيل.

١ - مشاريع إستغلال نهر الأردن وروافده[٢٥] :

تزايد بعد عام ١٩٤٨، عدد المشاريع التى تعنى بإستغلال نهر الأردن وروافده، وتقدم بمعظمها خبراء أمريكيون. وأتى ذلك فى إطار إستراتيجية الولايات المتحدة لوراثة النفوذ البريطانى والفرنسى فى المنطقة العربية، ولتثبيت نفوذها المتزايد هناك. بالإضافة إلى هدف رفد إسرائيل بعناصر القوة ومنها الماء لتمكينها من توسيع أراضيها الزراعية

والمروية وتنمية صناعاتها وترسيخ إستيطانها، وإستيعاب تدفق المهاجرين اليهود. وهدفت فى الجانب الاخر إلى إنعاش إقتصاديات بعض الدول العربية (خاصة الأردن) لتمكنها من توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها أو فى المناطق التى تحكمها - مما يفسح المجال لحل قضية فلسطين. وما يجلبه من تجنب إزعاج إسرائيل وكفالة أمنها، وما يحمله من إمكانية قيام سلم مباشر أو غير مباشر بين إسرائيل والدول العربية، وهو فى النهاية يحفظ المصالح الأمريكية بعيدة عن التهديد.

تعددت المشاريع الساعية لإستغلال نهر الأردن وروافده، يعنينا التركيز على أهمها وهو مشروع جونستون:

مشروع جونستون Johnston و المشاريع المضادة :

جونستون هو المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى ايزنهاور، عرض مشروعه المسمى مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية فى وادى الأردن ،فيما بين ١٩٥٣- ١٩٥٥، ويرتكز فنيا على مشروع الخبير الامريكى مين Main. ويمكن إيجازه فى الآتى:

١ - تحويل وإستغلال مياه روافد الأردن الاعلى (الحاصبانى، الوزانى، بانياس، دان) وينابيع الحولة فى رى مناطق الحولة والجليل ومرج ابن عامر- فى طريقها الى النقب.

٢ - وظائف بحيرة طبرية:

أ - تخزين مياه اليرموك الفائضة عن حاجة قناة الغور الشرقية.

ب - تغذية قناتى الأغوار الرقية والغربية من مياه البحيرة، وتشق قناة تربط بينهما.

جـ - تدعم شواطىء البحيرة بالإنشاءات بهدف زيادة إستيعابها لتخزين المياه.

٣ - إنشاء السدود والخزانات والترع والقناطر بما يكفل الإستفادة من مياه فيضانات الوديان وإستثمار مياه الآبار لأغراض الرى فى المناطق التى يثبت فيها صلاحية ذلك.

٤ – السدود:

أ – إنشاء سد على نهر الحاصباني لتخزين فائض إيراده الشتوى، ثم تجر المياه المجمعة خلفه لتوليد الطاقة الكهربائية، ثم تروى المناطق الشمالية قبل ان تواصل طريقها إلى النقب.

ب – إنشاء سد عند المقارن على نهر اليرموك بهدف توليد الطاقة الكهربائية قرب العدسية وتشق قناة من نقطة سد اليرموك لرى أراضى الغور الشرقى حتى نقطة تقع على بعد ١٠ كم شمال البحر الميت.

٥ – ينفذ المشروع تحت إشراف دولى، وبمشاركة الأطراف المعنية.

لم يحظ مشروع جونستون بموافقة كل من العرب وإسرائيل، وقدم كل منهما ردا أو مشروعا مضادا – يحوى ملاحظاته وإقتراحاته، ويمكن عرض خطوطهما الرئيسية بإيجاز.

أولا: الرد أو المشروع العربي :

١ – ركز جونستون على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهى قضية سياسية بالدرجة الأولى بالوسائل الاقتصادية، كما انه تجاهل الحدود السياسية والعداء بين العرب واسرائيل. وسيؤدى مشروعه الى تعاون إقليمى بشأن المياه قائم على التعاون المباشر وغير المباشر وما سيجره من إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وتجميد قضية فلسطين وقيام صلح واقعى بين العرب واسرائيل.

٢ – تحويل روافد الأردن الأعلى بإتجاه إسرائيل يحرم لبنان وسوريا من مياههما إلا من النذر اليسير، كما أن تحويل روافد اليرموك يشرك إسرائيل فى مياهه ويحرم سوريا والأردن مما هما بحاجة إليه وأولى به. والمشروع لا يخصص كميات مياه كافية للدول العربية المعنية، فى الوقت الذى يعطى فيه إسرائيل حوالى ٣٣٪ من إيراد الحوض متجاوزا حاجة أراضيها إليها، فى حين لا تسهم هى إلا بـ ٢٣٪ من الإيراد.

٣ – جعل بحيرة طبرية خزانا رئيسياً لمياه اليرموك، وهى الواقعة تحت النفوذ الإسرائيلى، يرهن مصير العرب فى يد غيرهم، حتى وضع المشروع تحت إشراف لجنة دولية لا يخلو من خطر – وفضل العرب تخزين ماء اليرموك خلف سد المقارن تحت إشراف عربى.

أما الماء المخزن فى البحيرة، فسيتعرض لإرتفاع نسبة التبخر ولإزدياد معدل الملوحة فيه تجعله غير ملائم لأغراض الرى. وسيؤدى ارتفاع منسوب الماء فى البحيرة إلى الاضرار بالمزارات المسيحية القائمة على شاطئها الغربى.

٤ – اعترض العرب على تجميع مياه الانهار والينابيع العربية شمالى طبرية لرى أراضى إسرائيل وتوليد الكهرباء فيها، واقترحوا إستثمار بعضها فى لبنان وتوليد الكهرباء فيه وإستثمار البعض الاخر فى سوريا والاردن.

٥ – قدمت اللجنة الفنية التابعة لجامعة الدول العربية مشروعا عربيا راعى الإعتبارات السابقة، وعدل حصص الماء التى خصصها مشروع جونستون بين دول المنطقة لصالح الجانب العربى، اذا يحصل لبنان على ٣٥م٣ الف دونم، تحصل سوريا على ١٣٢ م٣ لرى ١١٩ الف دونم، ويحصل الأردن على ٩٧٥ م٣ لرى ٤٩٠ الف دونم، وتحصل اسرائيل على ٢٧٨ م٣ لرى ٢٣٤ الف دونم.

ثانيا: الرد الإسرائيلي / مشروع كوتون Cotton :

تجمعت الملاحظات الإسرائيلية للرد على مشروع جونستون فى مشروع كوتون، وهو خبير امريكى استعانت به اسرائيل. وتتلخص تلك الملاحظات فى الآتى:

١ – تجنب جونستون إدخال نهر الليطانى ضمن مشروعه، رغم كونه جزءا من حوض الاردن الأعلى. ولتفادى ذلك يمكن وصل الليطانى بالحاصبانى عبر نفق يربط بينها مما يمكن من تحويل ٤٠٠ م٣ تروى ٤٠٠ – ٥٠٠ ألف دونم فى إسرائيل، وإبقاء ٣٠٠ م٣ للبنان. ويذكر ذلك بهدف اسرائيل بسط يدها على الليطانى بعد غزوتى ١٩٧٨ و ١٩٨٢ للبنان.

٢ – طالب بتعاون مشترك بين مختلف دول المنطقة لاستثمار الموارد المائية، ولكنه رفض فكرة الإشراف الدولى على المشروع.

٣ – قدر كمية المياه فى حوض الأردن (بما فيه نهر الليطانى) بنحو ٢٣٤٥ م٣ توزع بين لبنان (٣٠٠ م٣ لرى ٣٥٠ ألف دونم) وسوريا (٤٥ م٣ لرى ٣٠ ألف دونم) والأردن (٧١٠ م٣ لرى ٤٣٠ ألف دونم) وإسرائيل (١٢٩٠ م٣ لرى ١٧٩٠ ألف دونم). ويحمل تقدير كوتون مبالغة فى إجمالى مياه حوض الأردن والليطانى.

فى جولته الرابعة والأخيرة عام ١٩٥٥، عدل جونستون من حصص مياه دول حوض نهر الأردن. فقد خصص ٣٥ م٣ للبنان، و ١٣٢ م٣ لسوريا، و ٧٢٠ م٣ للأردن، و ٥٦٥ م٣ لإسرائيل، ليبلغ الأجمالى ١٤٥٢م٣. وأدخل جونستون بعض التعديلات على مشروعه، ولكنه لم يلق قبول العرب ولا إسرائيل، ولم يرفض رسميا، ليبقى معلقا.

ورغم أن مشروع جونستون لم يفلح فى جميع الأطراف المعنية على خطة موحدة لإستغلال مياه نهر الأردن وروافده، إلا أن الولايات المتحدة اعتمدته قاعدة لكل تصرفاتها حيال هذا الموضوع. وبناءً عليه، مولت إنشاء قناة الغور الشرقية الأردنية، ومولت تنفيذ مشروع انبوب المياه القطرى الاسرائيلى الذى ينقل مياه نهر الأردن وروافده إلى النقب. وأعلنت إسرائيل انها لن تستغل أكثر من الكميات المخصصة لها فى المشروع[٢٦].

لم يبدل المشروع العربى عام ١٩٦٤ لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده والتحركات العربية السابقة واللاحقة (عقد مؤتمرات القمة العربية، وإنشاء القيادة العربية الموحدة، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وهيئة إستغلال مياه نهر الأردن وروافده) – من جوهر الأمر، وتدهور الوضع بين العرب وإسرائيل وجرت ذريعة الدفاع عن الماء لحفظ حياة إسرائيل إلى حرب ١٩٦٧، فى حين لم يكن الماء إلا أحد أسباب تلك الحرب ومبرراتها.

٢ - وضع الماء في إسرائيل:

قامت اسرائيل على ٧٨٪ من اقليم فلسطين زمن الإنتداب، ويبدو أنها قد اكتسبت نفس النسبة تقريبا من مياه فلسطين. فمن الحد الأقصى لتلك المياه المقدرة فى أوائل عام

١٩٤٦ بـ ١٨٠٠ م٣، بقى لاسرائيل نحو ١٥٠٠ م٣ وال الباقى للضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن الإمكانات المائية لاسرائيل ليست موضع إتفاق. فقدرها بلاس Blass الاسرائيلى بـ ٣٢٠٠ م٣، وقدرها هاير Hays الامريكى عام ١٩٤٨ بـ ٢٣٤٠ – ٢٨٠٠ م٣(٢٧) وقدرتها وزارة الزراعة الإسرائيلية عام ١٩٥٩ بـ ٢٤٠٠ – ٣٠٠٠ م٣(٢٨) ولا تتناسب الإمكانيات المائية مع الكميات المؤكدة، وتتراوح بين ١٥٠٠ – ١٨٠٠ م٣ حسب مصادر مختلفة.

يمكن تقسيم هذا الفرع إلى نقطتين رئيستين: النقطة الأولى : كميات ومصادر الماء فى إسرائيل النقطة الثانية : إستهلاك الماء فى إسرائيل.

النقطة الأولى : كميات ومصادر الماء في اسرائيل

كميات الماء فى إسرائيل غير متفق عليها. أما مصادرها فهى بالإجمال نهر الأردن وروافده، ومياه الأمطار والفيضانات والسيول، والمياه الجوفية، والمياه المعاد إستخدامها فى الزراعة، وتكرير المجارى. أما كميات مياه التحلية والتقطير فهامشية.

وتتباين تقديرات كميات ومصادر المياه فى إسرائيل حسب مصادر مختلفة كالآتى:

١ – قدر برنامج إستثمار المياه فى إسرائيل الكمية المؤمل تأمينها بـ ١٨٠٠ م٣، تأتى من المصادر الآتية(٢٩) ٥٠٠ م٣ من نهر الأردن وروافده، و ٥٠٠ م٣ من ينابيع غرب وشرق بحيرة طبرية وجنوبها، و ٤٥٠ م٣ من المياه الجوفية، و ١٠٠ م٣ من السيول، و ١٠٠ م٣ تعود إلى باطن الأرض من مياه السقى فى السهل الساحلى، و ١٥٠ م٣ من المياه التى يمكن إعادة إستغلالها.

٢ – قدر كوتون ومهندسون إسرائيليون كميات المياه المتوفرة فى إسرائيل بـ ١٦٠٠ م٣. وتأتى من المصادر الآتية: ٦٠٠ م٣ مياها جوفية فى الأحواض الصخرية، و ٣٠٠ م٣ مياها جوفية فى الأحواض الرملية، و ٥٠٠ م٣ من نهر الأردن وبحيرة طبرية، و ٨٠ م٣ مياه أمطار سائر فى نهيرات وأودية، و ١٢٠ م٣ مياه مجار(٣٠).

٣ – قدرت شركة تخطيط المياه فى اسرائيل (تاحل) كميات المياه المؤكدة بـ ١٥٠٠ م٣ ترد من ٤٩٥ م٣ نهـر الأردن ومـشـروعـاته و ٧٩ م٣ من ينابيع بيـسـان وجـوارها ٦٨٢م٣ من مـياه الأعمـاق، و ١٠ م٣ من حفـر آبار على طريق القـدس، و ١١٦ م٣ من السـيـول، و ٨٣ م٣ من مـيـاه الوديان، و ١٠ م٣ من جنوب وادى عـربـة، و ٢٥ م٣ من تكرير مياه الساحل(٣١). وبتعبير آخر، فإن ٥٤٪ تأتى من المياه الجـوفية، و ٣٣٪ من الانهار، و ٨٪ من المجارى، ٥٪ من حجز مياه الأمطار.

٤ – قدر يعقوبفتش وبروشانسكى إمكانات الماء فى اسرائيل بما يتراوح بين ١٦١٠ – ١٦٥٠ م٣ تأتى من ٩٥٠ م٣ مياه جوفية، و ٦٠٠ م٣ من نهر الأردن وبحيرة طبرية، و ٦٠– ١٠٠ م٣ نواتج مياه الفيضانات ومياه الأمطار السطحية المتأتية من السهول(٣٢).

يعطى تقدير الموسوعة اليهودية ومكتبة الجيب الإسرائيلية عام ١٩٧٣ تفصيلا أكثر. فالإمكانات المائية البالغة ١٦٥٠ م٣ تأتى من: نهر الأردن وروافده بما فيها بحيرة طبرية وينابيع بيسان ٦٠٠ م٣ (٣٧٪)، والمياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ووادى مرج ابن عامر المشمول فى شبكة قيسون الإقليمية ١٥٠ م٣ (٩٪)، ومياه جوفية فى الساحل وعند سفوح الضفة الغربية مندمجة فى عدد من الشبكات الإقليمية ٥٠٠ م٣ (٢٩,٥٪)، نهـر العوجا (يرقون) وينابيعه المشمولة فى شبكة العوجا – النقب الأقليميـة ٢٣٠ م٣ (١٤٪)، وحجز مياه الفيضانات ٩٠م٣ (٥,٥٪)، تكرير مياه المجارى المستعادة ٨٠م٣ (٥٪)(٣٣).

٥ – قـدرت عـام ١٩٨٠ بـ ١٨١٠ م٣ تأتى من : نهـر الأردن وروافـده ٦٠٠ م٣، والمياه الجوفية ١٠٠٠ م٣، وتكرير مياه المجارى ١٠٠ م٣ وتكرير مياه البحر ١٠م٣(٣٤).

٦ – قدرت عام ١٩٨٤/١٩٨٥ بـ ٢١٤٥ م٣، تأتى من : نهر الأردن وروافده ٦١٠ م٣ (٢٨,٥٪)، مياه من الجليل والكرمل والنقب ١٩٠ م٣ (٨,٨٪)، مياه جوفية ساحلية ٤٤٥ م٣ (٢١,٢٪)، ومياه جوفية جبلية ٧٤٠ م٣ (٣٤,٥٪)، مياه الفيضانات ٩٠ م٣ (٤,٢٪)، مياه المجارى المكررة ٦٠ م٣ (٢,٨٪)(٣٥).

ويبدو أن هذا التقدير قد أدخل مياه الضفة الغربية ضمن المياه الجبلية مما ضخم كميتها ورفع المعدل الإجمالى، ولو خصمنا الكمية التى تستغلها إسرائيل من مياه الضفة الغربية والمقدرة بـ ٥٠٠ م٣ لهبط الإجمالى الى ١٦٤٥ م٣ كما أنه لا يتمشى مع الكمية المذكورة فى الجدول التالى لنفس السنة وهى ١٩٢٠ م٣.

ويدلل العرض السابق على التباين الكبير بين التقديرات المختلفة لإمكانات إسرائيل المائية، ومصادر ورودها. والإجتهاد وارد، على أن تراعى قيود الطبيعة والتقدم العلمى ومرور عامل الزمن. وإجمالاً تؤكد ملاحظة اللجنة الملكية باعتبار المياه الجوفية – وتسهم بما لا يقل عن ٥٠٪ – المصدر الرئيسى للمياه فى فلسطين[٣٦].

أما الأرقام الرسمية، فيعرضها الجدول التالى. ويجب أخذها بحذر، ذلك أن إسرائيل تعتبر موضوع الماء فى صلب أمنها الوطنى. فهو يمس الإستيطان عامة والهجرة اليهودية والزراعة والصناعة والحياة برمتها، وسياستها الإقليمية والدولية ومستقبلها فى المنطقة العربية. ومن ثم تغدو الأرقام مؤشرات عامة فقط، ولكنها ليست دلالات قاطعة يمكن الركون إليها والبناء عليها.

المياه فى إسرائيل عبر سنوات مختلفة (ألف م٣)

(الكميات، مصادر التزويد، ونمط الإستهلاك، وجهة الإستخدام)

	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
الإجمالى	١٣٢٩	١٥٦٤	١٥٩٦	١٧٢٨	١٧٠٠	١٦٧٩	١٩٢٠	١٩٨٧
منه مياه مالحة	١٠١	١١٠	١٣٧	١٤١	١٢٣	١٢٣	٠٠	٠٠
مصادر التزويد								
أ – ميقورث	٦٣٩	٨٥٣	٨٩٢	١٠١٥	٩٨٥	٩٨١	١١١٤	١١١٥
ب – تزويد ذاتى:	٥٤٧	٥٥٦	٥٦١	٥٧٤	٥٨٠	٥٧٠	٥٧٩	٦٣٢
١ – آبار	٣٧٧	٤١٣	٤٢٣	٤٣٤	٤٤٥	٤٢٥	٤٣٠	٤٥٣
٢ – مياه سطحية	١٧٠	١٤٣	١٣٨	١٤٠	١٣٥	١٤٥	١٤٩	١٧٩
ج – أخرى	١٤٣	١٥٥	١٤٣	١٣٩	١٣٥	١٢٨	٢٢٧	٢٠٤
نمط الاستهلاك								
أ – منزلى	١٩٩	٢٤٠	٢٩٥	٣٠٥	٣٧٥	٣٦٧	٤٢٢	٤٥٠
ب – صناعى	٥٥	٧٥	٩٤	٩٥	٩٠	١٠٠	١٠٩	١٠٣
ج – زراعى	١٠٧٥	١٢٤٩	١٢٠٧	١٣٢٨	١٢٣٥	١٢١٢	١٣٨٩	٤٣٤
جهة استهلاك مياه الزراعة								
مدن وحضر	٧٨	٨٢	٧٣	٧٨	٧٥	٨٢	٧٥	٨٠
قرى خاصة (موشافوت)	٥٥	٦٢	٦٣	٦٣	٦٢	٦٢	٥٩	٦٥
قرى تعاونية (موشافيم)	٣٠٨	٣٧٧	٣٧٣	٤٢١	٤١٧	٣٩٨	٤٩٠	٥٠٠
قرى جماعية (كيبوتزيم)	٥٠٧	٥٦٤	٥٤٠	٥٩٦	٥٢٣	٥١٨	٦٠٦	٦١٧
مؤسسات ومزارع	٤٢	٤٨	٢٨	٣٢	٣١	٣٠	٣٣	٣٦
قرى غير يهودية (عرب)	١١	١٨	٢٤	٢٦	٣١	٢٧	٢٩	٣٥
أخرى	٧٤	٩٨	١٠٦	١١٢	٩٦	٩٥	٩٧	١٠١

مصادر الجدول:

- Statistical Abstrac 1987, No. 38, Jerusalen
- S.A.I. 1979, P. 448. ٧٤
- S. A.I. 1983, P. 484. ١

اولا : حقق اجمالى كمية المياه زيادة كبيرة. واذا اتخذت سنة ١٩٦٥/٦٤ أساسا، فقد تحققت نسبة الزيادة الآتية: ١٩٦٠/٦٩، ١٧,٧٪، ١٩٧٥/٧٤ ٢٠,١٪، ١٩٧٦/٧٥ ٣٠٪، ١٩٨٠/٧٩ ٢٧,٩٪، ١٩٨١/٨٠ ٢٦,٣٪، ١٩٨٥/٨٤ ٤٤,٥٪، ١٩٨٦/٨٥ ٤٩,٥٪. أو بمتوسط سنوى نسبته ٣٠,٨٦٪. أما المياه المالحة من الاجمالى، فقد تراوحت بين ٧ – ٨,٦٪.

ويلاحظ أن اجمالى الكمية قد حقق زيادة كبيرة بين عامى ١٩٦٥/٦٤ و ١٩٧٠/٦٩. وربما يعود هذا الى بداية الاستفادة من مغانم الماء التى اكتسبتها اسرائيل نتيجة احتلالها الضفة الغربية والجولان. كما قد تعود القفزة التى حققتها اسرائيل فى عامى ١٩٨٥/٨٤، ١٩٨٦/٨٥ الى غزو اسرائيل جنوب لبنان عام ١٩٨٢، واستفادتها من مياه نهر الليطانى والينابيع والعيون المحيطة به. وهناك من يوضح ان اسرائيل قد قامت بتحويل نهر الليطانى عبر نفق يصله بمجرى نهر الحصبانى، وهذا ما تؤكده مصادر لبنانية وعربية ودولية فى حين تنفيه اسرائيل(٣٧). بينما ترى مصادر اخرى ان عملية تحويل اللطيانى لم تتم، لان تأمين العملية يقتضى ألا يقتصر إحتلال اسرائيل على الشريط الحدودى اللبنانى، بل عليها التوغل شمالا لتسيطر على كامل سهل البقاع جنوبى طريق بيروت، دمشق الرئيسية، وعلى سد القرعون وعلى منحدرات جبل لبنان من شتورا حتى جزين والنبطة(٣٨). ورغم هذا الجدل، هناك إعتراف بأن كميات غير محدودة من مياه الليطانى يتم ضخها تحت الأرض إلى إسرائيل، حددها مسئول المياه الإسرائيلى ما بين ٢٠ – ٢٥م٣(٣٩) كما كشفت مصادر لبنانية عن أن اسرائيل قد اوشكت على الإنتهاء من مد خط أنابيب تحت الأرض، وذلك لنقل المياه الجوفية اللبنانية بالإضافة إلى مياه نبع الوزانى، من الشريط الحدودى اللبنانى المحتل إلى بحيرة طبرية وبعض مستوطنات الحدود الإسرائيلية(٤٠).

وتقدر الكمية التى تتدفق من نهر الليطانى بنحو ٨٠٠ – ١٠٠٠م٣، فى حين يستفاد منها بنحو ٥٠٠ م٣ فقط(٤١). وكان كوتون قد إقترح قيام إسرائيل بتحويل ٤٠٠م٣ من مياه الليطانى بالحاصبانى ضمن مجموعة روافد الأردن الأعلى، مما يمكن من رى ٤٠٠ – ٥٠٠ ألف دونم، أى بزيادة ١٠٪ من المساحة الحالية(٤٢).

ثانيا : مصادر التزويد بالماء :

صدر أول تشريع إسرائيلى بشأن الماء عام ١٩٤٩، ولكنه تكامل بإجازه الكنيست لقانون المياه عام ١٩٥٩ . وبموجب القانون تعتبر موارد المياه فى البلاد ملكية عامة، وتخضع للسيطرة المطلقة للدولة، وتكرس لتلبية إحتياجات سكانها ولتنمية البلاد (م١) . وملكية المرء للأرض لا تعطيه أى حق فى المياه التى توجد فى أرضه، أو تتدفق منها أو ضمن حدودها (م٢) . ولكل شخص الحق فى أخذ المياه واستخدامها، بما يتفق وأحكام هذا القانون (م٣) . وخول القانون وزارة الزراعة حق الاعلان عن ترشيد إستهلاك المياه، وفرض حصص لأغراض الإستهلاك المختلفة . كما أناط القانون بوزير الزراعة صلاحية فرض تعريفة الماء بما يتناسب مع إستخدامها . وبحكم تفاوت هذه التعرفة من مكان إلى آخر، فقد أنشىء صندوق لدعم أسعار المياه المستخدمة فى مناطق الحدود والمناطق ذات الظروف المناخية أو التضاريسية أو الأمنية الصعبة(٤٣) .

إعتمد القانون إنشاء مجلس المياه برئاسة وزير الزراعة، ويتكون من ٣٦ عضوا، تعين الحكومة والمنظمة الصهيونية ثلثهم، ويمثل الجمهور الثلثين (يمثل المستهلكون نصف المجلس، وتمثل مجموعة أخرى ميقوروث والمزودون الذاتيون من الآبار والمياه السطحية) . ويتولى المجلس رسم سياسة مياه الدولة، وتوزيع المياه حسب الأقاليم، ونوع الإستهلاك وجهته وسعر المياه، والتنسيق بين عمل مختلف الهيئات العاملة فى مجال المياه . ويشرف عليه مفوض المياه الإسرائيلى . ويشرف هذا المفوض بطريق مباشر أو غير مباشر (عن طريق تاحل وميقوروث) على إمدادات المياه وتوزيعها، ومنح رخص حفر الآبار للأفراد أو للجمعيات أو للمجالس البلدية والمحلية .

تشرف وزارة الزراعة على كافة شئون المياه فى إسرائيل، ويتبعها مجلس أو مصلحة المياه . وينقسم هذا المجلس إلى عدد من الدوائر التى من بينها تاحل وميقوروث(٤٤) .

١ - شركة تخطيط مياه إسرائيل (تاحل) : انشئت عام ١٩٥٢ كشركة حكومية، تتوزع أسهمها بين الحكومة (٥٢ ٪)، والوكالة اليهودية والصندوق القومى لإسرائيل (لكل منهما ٢٤ ٪) .

وتتولى الشركة مهام التخطيط الشامل، ووضع الدراسات والتصميمات، لإستثمار وإنماء وتطوير مصادر المياه المتوفرة وتحسين طرق إستغلالها.

٢ – شركة أو سلطة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميقوروث): أنشأتها الوكالة اليهودية عام ١٩٣٦، وقد أعيد تحديد وتعميق مهامها بعد عام ١٩٦٤. وتتوزع أسهم ملكيتها بين الحكومة والهستدروت (لكل منهما ٣٣,٥٪)، والوكالة اليهودية (٢٥٪)، والصندوق القومى (٨٪).

وتتولى تنفيذ خطط إستثمار مصادر المياه التى تضعها تاحل، وتأمين توصيل المياه إلى المدن والمستعمرات، والتنقيب عن المياه. وتولت الشركة تنفيذ مشروع أنبوب المياه القطرى، ومد خطوط أنابيب المياه، وإنشاء برك التجميع ومحطات الضخ والخزانات، وحفر الآبار الارتوازية. والمصدر الثانى للتزويد هو التزويد الذاتى، ويتمثل فى الابار الخاصة الواقعة فى اراضى العرب وفى القرى اليهودية الخاصة (موشافوت)، أو تلك التى تتبع بعض الهيئات والإدارات ذات الشخصية الإعتبارية.

والمصدر الثالث للتزويد (أخرى)، فتقوم عليه إدارات وهيئات حكومية، من بينها تلك التى تقوم بأعمال تحلية المياه وتكرير المجارى وغيرها.

بمراقبة الجدول السابق، يمكن القول أن ميقوروث كانت المورد الرئيسى الأعظم للمياه فى إسرائيل، بمتوسط عام نسبته نحو ٥٥٪. أما المزود الذاتى فقد أسهم بمتوسط عام نسبته نحو ٣٥٪، وكان الباقى من نصيب الاخرين. ومن مصادر التزويد الذاتى أسهمت الابار بمعدل عام نسبته نحو ٢٥٪.

النقطة الثانية : إستهلاك الماء في إسرائيل :

تنقسم مسألة إستهلاك الماء إلى جوانب : نمط الإستهلاك، وجهه إستهلاك مياه الزراعة، وأزمة المياه فى إسرائيل.

اولا : نمط الإستهلاك :

أنماط الاستهلاك الرئيسية هى : المنزلى لأغراض الشرب والاستخمام، والصناعى، والزراعى لرى المزروعات وشرب الحيوانات وغيرها.

وبمراقبة الجدول السابق، يتبين أن نسبة الإستهلاك المنزلى إلى الإجمالى قد تراوحت بين ١٥ - ٢٢,٧ ٪، بمعدل عام نسبته ١٩,٤ ٪، وأن نسبته إستهلاك الصناعة إلى الإجمالى قد تراوحت ما بين ٤,١ - ٦ ٪، بمعدل عام نسبته ٥,٣ ٪. وأن نسبة إستهلاك الزراعة إلى الإجمالى قد تراوحت ما بين ٧٢,٢ - ٨٠,٩ ٪، بمعدل عام نسبته ٧٤,٩ ٪.

فيما يتعلق بالاستهلاك المنزلى يلاحظ وجود زيادة مطردة فى كمياته ونسبته، وهذا عائد إلى إرتفاع مستوى المعيشة وإلى زيادة أعداد السكان، وإلى غلبة الطابع المدنى الحضرى. أما الصناعة، فقد شهدت زيادة محدودة، وبقيت نسبتها شبه ثابتة. وفيما يعنى الزراعة، فقد إستحوذت على الجزء الأعظم من مخصصات الماء، ولكن شهدت نسبتها إنخفاضا ملحوظا، وتجمدت منذ عام ٧٩/ ١٩٨٠ عند ٧٢,٢ ٪ تقريبا. وربما يعود ذلك إلى تقدم أساليب الرى بالرش أو بالتنقيط، وإلى زراعة محصولات لا تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء لزراعتها.

ثانيا : جهة إستهلاك مياه الزراعة :

بمراجعة الجدول يتبين أن المياه المخصصة للزراعة قد توزعت بين أنماط الاستيطان كالآتى :

١ - تراوحت نسبة المدن والحضر ما بين ٥,٤ - ٦,٨ ٪، بمعدل عام نسبته ٦,٢ ٪.

٢ - تراوحت نسبة القرى الخاضة اليهودية (موشافوت) بين ٤,٢ - ٥,٢ ٪، بمعدل عام نسبته ٤,٩ ٪ - مما يدل على هامشية الزراعة ذات الملكية الخاصة.

٣ - تراوحت نسبة القرى التعاونية (موشافيم) بين ٢٨,٧ - ٣٥,٣ ٪، بمعدل عام نسبته ٣٢,٣ ٪. أما القرى الجماعية (كيبوتزيم) فتراوحت نسبتها بين ٤٢,٣ - ٤٧,٢ ٪،

بمعدل عام نسبته ٤٤,٢ ٪. ومعنى هذا، ان المستوطنات التعاونية والجماعية هى العمود الفقرى للزراعة اليهودية والعامة، وتستحوذ على ٧٦,٥ ٪ من مخصصات الماء للزراعة.

٤ – تراوحت نسبة القرى غير اليهودية (العربية) بين ١ – ٢,٥ ٪، بمعدل عام نسبته نحو ٢ ٪.

وهى نسبة منخفضة جدا، قياسا بنسبة السكان العرب ونسبة الأراضى التى فى أيديهم، مما يعنى أن الزراعة العربية بعلية وأن نسبة الأراضى المروية هامشية رغم أن ٩٠ ٪ من مياه القرى العربية يوجه للزراعة. ويؤدى ذلك إلى إنخفاض مستوى المعيشة وهجر العرب لأراضيهم، وإتجاههم للعمل مزارعين فى القرى اليهودية بأجور أعلى نسبيا، وربما تأجير اراض تخص يهود.

ثالثا: أزمة المياه في إسرائيل[٤٥] :

يقدر أن الطلب المتزايد على إستهلاك المياه فى إسرائيل، وعدم مواكبة مصادر الماء المتجددة. لذلك، سيعرضها لأزمة مائية خطيرة، فكانت تحتاج قبل حلول عام ١٩٩٠ الى كمية إضافية لمواجهة الإستهلاك المنزلى المتنامى تبلغ ٤٠٠ – ٤٥٠ م٣. وكان من المتوقع بأن تبلغ الزيادة المطلوبة من الماء فى نهاية هذا القرن ٧٠٠ م٣. مع العلم أن الإستهلاك من المصادر المائية المتجددة قد تزايد من ١٧ ٪ عام ١٩٤٩، إلى ٩٠ عام ١٩٦٨، إلى ٩٥ ٪ عام ١٩٧٨، ووصل بعد إلى ٩٨ ٪ – فى ظل تقلب مواسم سقوط الأمطار، وما قد تتعرض له البلاد من جفاف وإزدياد الملوحة فى بحيرة طبرية. ويعد هذا إستغلال كاملا للميزانية المائية لإسرائيل.

توحى إسرائيل بأنها استنزفت مواردها المائية الطبيعية المتجددة بالكامل، ويتعين عليها أن تبحث عن موارد مائية جديدة تعتمد على الإستفادة من التقدم العلمى والتقنى. ولذا فهى تلجأ إلى تكرير مياه المجارى وإعادة إستخدامها لاغراض الزراعة فقط، وهى ذات كلفة منخفضة نسبيا.

ويتوقع أن تتزايد كمياتها من ٣٥م٣ (١٩٧٨)، لتبلغ ١٣٠ م٣ فى نهاية القرن الحالى. وتعطى تحلية مياه البحر كميات محدودة، وهى ذات تكلفة عالية. وكان من المخطط أن تنتج إسرائيل ١٢٠ م٣ منها. أما استمطار الغيوم فغير مضمونة موقع الهطول، ومشكوك فى نجاعتها عمليا. وتلجأ إسرائيل إلى حجز مياه السيول، ولكن تبين أنها غير مضمونة النتائج وتكاليفها باهظة بحيث لا تبرر الفوائد المحدودة الناجمة عنها ومن غير المتوقع أن تؤدى إلى زيادة الموارد المائية لإسرائيل. وتعنى إسرائيل بالتخزين الجوفى للمياه، وتقوم العملية على شحن الابار شتاءا بالفائض من تصريف الشبكة الرئيسية ليعاد إلى ضخها صيفا واستخدامها حيثما تقتضى الحاجة اليها وقد يعرض الضخ الزائد من الابار إلى تملحها مما يستوجب إعادة شحنها بالمياه العذبة مرة أخرى. كما تلجأ إسرائيل إلى مزج المياه المالحة بالعذبة لتقليل ملوحتها وجعلها صالحة للإستخدام الزراعى. وبذا أمكن زيادة الكمية المستهلكة بـ ١٤٠ م٣ خلال عام ١٩٧٦/٧٥ . وتبقى الحاجة متجددة للبحث عن موارد مائية جديدة.

من المهم أن تلجأ إسرائيل إلى بعض الإجراءات لمواجهة ما يدعى بأزمة المياه من أبرزها: ترشيد الإستهلاك وتقنينه ووضع برنامج شامل للإستخدام الأمثل. ورفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات تخزين ونقل وتوزيع المياه لتقليل الفاقد. وتطوير نظم الرى بتجنب الغمر والأخذ بالرش أو بالتنقيط وتقليل المياه الموجهة لأغراض الزراعة، وتجنب المحاصيل الزراعية التى تحتاج إلى كمية كبيرة من الماء، والعمل على إستنباط سلالات وأصناف جديدة لا تتطلب كميات كبيرة من الماء. ويعتمد هذا كله على إستثمارات مالية ضخمة، ومقدرة فنية وتكنولوجية متقدمة.

رغم أهمية ما نفذته إسرائيل، فان هذا لن يحل مشكلتها المائية، فالمسكنات لا تعنى عن العلاج. فإستنزاف موارد الماء جاء نتيجة إلتزام إسرائيل ببرنامج إستيطان طويل الأمد، يرتكز اساسا على إستجلاب المهاجرين اليهود وتوطينهم على أرض، يلزم إستثمارها فى الزراعة والصناعة والخدمات، وتحقيق تنمية إقتصادية مضطرة توفر لهم مستوى معيشى متواصل النمو. ويبقى المنفذ الأخير لخروج اسرائيل من أزمتها المائية، وذلك بالقفز وراء الحدود وإكتساب موارد مياه جديدة فى الدول العربية المجاورة – أقربها

الليطانى وأهمها النيل والفرات، وذلك بعد الاستيلاء على مياه الضفة الغربية والجولان وتطالب بزيادة حصتها من مياه اليرموك.

ثالثاً: الماء في الضفة الغربية وقطاع غزة[٤٦] :

الضفة الغربية وقطاع جزءان من فلسطين زمن الإنتداب. وبالتالى ينطبق عليهما ما ذكر عن أوضاع الماء فيها. وإن تكن المنطقة الجبلية قد عانت من التخلف والاهمال فى البحث عن موارد المياه وتنميتها وإستثمارها وحسن إستغلالها، فى ظل قلة كمياتها وعدم إنتظام سقوط امطارها. لذا خلت من عنصر الجذب للإستيطان اليهودى، الذى توجه إلى المناطق التى تتوافر فيها المياه وتصلح التربة فيها للزراعة.

وتؤثر المنطقة التى عرفت بعد عام ١٩٤٨ بالضفة الغربية على أوضاع المياه فى اسرائيل. وذلك بحكم تضاريسها وإتجاه سقوط المطر فيها وكميات الماء وطبيعة ودرجة إستغلاله. فالمطر الذى يهطل بغزارة على السفوح الغربية لجبال الضفة الغربية، يجعل السيول المنحدرة غربا تتجمع فى وديان أو تتجه إلى باطن الأرض لتتدفق ينابيعا وعيونا، أو تضخ من الابار الارتوازية. ونتيجة لميل حوض المياه الجوفية للضفة الغربية بإتجاه الغرب، وبدعوى وحدة هذا الحوض مع إسرائيل، فإن الأخيرة تعلن تمسكها بالسيطرة المطلقة وربما بالمراقبة لموارد الماء مهما كان المستقبل السياسى للضفة. مدعية أن سوء الإستخدام وزيادة الضخ من طبقات عميقة خازنة للمياه سيؤديان إلى ارتفاع ملوحة الابار والينابيع وتعريض نظام الضخ الإسرائيلى للخطر الشديد، كما انه لن يمكن من إقامة مستعمرات يهودية جديدة وإنعاش القائم.

وتتسرب الأمطار على السفوح الشرقية لجبال الضفة الغربية الي باطن الأرض لتتفجر عيونا وينابيعا، كما تحفر الآبار – وقد كثفت إسرائيل مستوطناتها الزراعية فيها لتشكل حاجزا امنيا فى وجه اى جيش عربى يسعى لإختراق منطقة وادى الأردن، وهى ذريعة باهتة.

يقدر ما تستفيده إسرائيل من مياه الضفة الغربية بنحو ٥٠٠ م٣، وهو يعادل ١/٤ إحتياجاتها تقريبا. وبالتالى، فهى غير مستعدة للتخلى عن مغانمها، ومهما كان المستقبل

السياسى للضفة، حتى لو انشئت دولة فلسطينية، فإن اسرائيل تعتبر التأثير على مواردها المائية يعنى شبه الحرب أو إعلان حرب،

عليه يمكن تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: الفرع الأول : المياه فى الضفة الغربية. الفرع الثانى: المياه فى قطاع غزة. الفرع الثالث : المياه فى الضفة والقطاع والمستقبل السياسى.

١ - المياه في المنطقة الغربية :

تتعدد الجوانب المرتبطة بمسألة المياه فى الضفة الغربية، ويمكن تصنيفها إلى نقطتين: النقطة الأولي : تقديرات ومصادر المياه. النقطة الثانية : إستهلاك المياه والسياسة المائية للإحتلال الإسرائيلى.

النقطة الأولي : تقديرات ومصادر المياه :

تعدد الإجتهادات بشأن تقدير إمكانات المياه فى الضفة، وهى متكيفة بإعتبارات سياسية على الأرجح. ومن ثم لا يوجد تقدير متفق عليه، وهو ما سيتضح من العرض الآتى:

١ - تقدر المصادر العربية(٤٧) كمية الأمطار التى تهطل على الضفة بنحو ٢٨٠٠ م٣، يضيع منها بالبخر والنتح والسيول نحو ١٩٠٠ م٣، والباقى ٩٠٠ م٣ هى إمكانات الماء فى الضفة الغربية. تأتى من مياه أمطار جارية (٦٢م٣)، ومياه جوفية (٧١٩ م٣)، وأنهار وجدوال (١١٥ م٣)، ويوحى هذا التقدير بأن إسرائيل تستغل من مياه الضفة الغربية ما لا يقل عن ٥٠٠ م٣، وذلك عن طريق الآبار المحفورة فى السهل الساحلى وبواسطة خزانات جمع المياه.

٢ - تقدرها مصادر الأمم المتحدة(٤٨) بما يتراوح بين ٨٠٠- ٨٥٠ م٣. تأتى من نهر الأردن (٢٠٠ م٣)، ومياه سطحية (٥٠م٣)، ومياه جوفية (٦٠٠ م٣)، ولكنها تشير

إلى أنه لا يسهل إستخدام سوى ٦٢٠ م٣، كما تبرز أن إسرائيل تستغل المياه الناجمة عن الفرق بين الإمكانات وبين المستخرة فعلا، وهو ٥٠٠ م٣. ويرجح هذا التقدير لمعقوليته.

٣ - تقدر ثلاثة مصادر إسرائيلية هذه الامكانات المائية كالآتى:

أ - التقدير الأول (٤٩) ، يجعل الامكانات المائية للضفة الغربية ٦٠٠ م٣، منها ١٢٥ م٣ تقع خارج الخوض الغربى لمياه الضفة، وبالتالى لا تؤثر على إمكانات الماء فى إسرائيل – ويبدو أن هذا أقصى كميات الإستهلاك التى تسمح بها إسرائيل لعرب الضفة. ولكن تتأثر إسرائيل بإستغلال الضفة لـ ٣٣٥ م٣ تقع فى حوض المياه الجوفية الغربى (لانها تضخ مباشرة من هذه المنطقة)، كما تتأثر بأستغلال الضفة لـ ١٤٠ م٣ تقع فى حوض المياه الجوفية الشمالى الشرقى القريب من بيسان والمدخر لتزويد المستعمرات الإسرائيلية بالمياه. وتخطط إسرائيل لضم منطقتى التأثير المذكورتين آنفا إليها فى حالة الوصول إلى تسوية نهائية للوضع فى فلسطين.

ويستفاد من هذا التقدير أن إسرائيل تستغل ٤٧٥ م٣ من موارد مياه الضفة الغربية– وهو تقدير مقبول.

ب - التقدير الثانى (٥٠) ، يحصر إمكانات الضفة الغربية بـ ٣٨٥ م٣. تأتى من مياه جوفية عذبة (١٥ م٣ من السفوح الغربية، و ٩٠ م٣ من السفوح الشرقية)، ومياه جوفية مالحة لا يجرى الإستفادة منها (٥٠ م٣)، ومياه أمطار تحتاج إلى إستثمارات ضخمة ليحسن إستغلالها (٤٠ م٣)، ومياه نهر اليرموك وخلافه (وهى مرتبطة باعتبارات سياسية) ١٩٠ م٣.

جـ - التقدير الثالث (٥١) ، يهبط بإمكانات الضفة الغربية إلى ١٠٥ – ١٦٥ م٣. تأتى من المطر (٣٠– ٥٠ م٣)، ومن الينابيع (٧٥– ١١٥ م٣) – تختص الينابيع الشرقية بمعظمها. ويوحى هذا التقدير بأن إسرائيل تكاد ألا تستفيد من مياه الضفة، وهذا غير صحيح، لأن ذلك هو ما تؤكده معظم التقديرات والمصادر.

ونظرا للأهمية الكبرى للمياه الجوفية فى الضفة الغربية، يمكن ايجاز وضعها فى الآتى[٥٢].

أولا : الينابيع والعيون :

يبلغ عددها نحو ٣٠٠ ينبوعا وعينا، منها ٥٦ ينبوعا رئيسيا، يعطى كل منها ٣٠ ألف م٣ ويقع ٢٤ منها السفوح الشرقية، وتعطى نحو ٥٠ م٣ (ربعها من المياه المالحة). ويقع ٣٢ منها فى السفوح الغربية ويعطى نحو ٣,٢ م٣.

وتنتشر ينابيع وعيون الضفة الغربية على سفوحها الغربية والشرقية بشكل غير منتظم ومعظمها صغير ولا قيمة زراعية له، وحتى الينابيع الرئيسية تتميز بالتفاوت الشديد فى امكاناتها حسب تقلب سقوط الأمطار، وتعانى من سوء الاستعمال وعدم الاهتمام الرسمى بتطويرها أو رفع كفاءتها الإنتاجية. وقد تدهور إنتاجها وجف بعضها نتيجة للسياسة المائية للإحتلال الاسرائيلى.

ثانيا : الآبار الإرتوازية :

كان وضع الآبار فى عام ١٩٨٧/٧٧ كالآتى : الآبار التى تضخ فعلا ٣١٤ بئرا – وتتوزع الى ١١٩ بئرا فى وادى الأردن والسفوح الشرقية، وتعطى ثلث كمية التى تعطيها كل الآبار، و ١٩٥ بئرا فى السفوح الغربية والجنوبية والوسطى، وتعطى ثلثى الإنتاج. وقدر إنتاجها جميعا بنحو ٣٨ م٣.

وحفرت إسرائيل فى وادى الأردن ١٧ بئرا (ويعتقد ان الرقم الحقيقى هو ٢٧ بئرا) تضخ نحو ١٤,١ م٣، بغرض تزويد المستعمرات الإسرائيلية هناك باحتياجاتها من الماء. ويعتقد أنها تضخ نصف كمية مياه آبار الضفة. وهناك ٧ آبار تتبع دائرة المياه المركزية التابعة لمكتب الزراعة فى الحكم العسكرى، تزود القرى العربية المجاورة لتلك الآبار بمياه الشرب. وهناك ٤ آبار لملاك غائبين عن البلاد، تضع السلطات الإسرائيلية يدها عليها وتستغل للإستهلاك الإسرائيلى.

النقطة الثانية : إستهلاك المياه والسياسة المائية للإحتلال الإسرائيلى :

تنقسم هذه النقطة إلى بندين: البند الأول : إستهلاك المياه فى الضفة الغربية البند الثانى : السياسة المائية للإحتلال الإسرائيلى.

البند الأول : إستهلاك المياه في الضفة الغربية[٥٣] :

يتعلق الإستهلاك بكمية المياه المستغلة فعلا. وتتعدد الإجتهادات فى تقدير كمية وأوجه الإستغلال، ولذا فالأرقام ليست موضوع إتفاق – كما يتضح من الآتى:

التقدير الأول[٥٤]: يقدر الإستغلال الحالى بما يتراوح بين ١١٩ – ١٢٩ م٣. تأتى من الآبار (٥٥ م٣) ومن الينابيع والعيون (٥٠– ٦٠ م٣)، ومن الخزانات (٥ م٣)، ومن وادى الأردن (٩ م٣).

أما الإستهلاك، فلا يتجاوز ١١٥ م٣، تتوزع إلى ١٠٠ م٣ لرى المزروعات والباقى للأغراض المنزلية، ولا شيء تقريبا للصناعة. ويذكر أن السلطات الإسرائيلية خططت ألا تتجاوز كمية الإستهلاك المسموح بها حتى عام ٢٠١٠ لحوالى مليون عربى ١٣٧ م٣. ويبلغ متوسط إستهلاك الفرد العربى ٣٥ م٣ فى المدينة، و ١٥ م٣ فى القرية العربية كان من المتوقع أن ترتفع عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ م٣ فى المدينة و ٢٥ م٣ فى القرية، لتبلغ ٦٠ م٣ فى المدينة و ٣٥ م٣ فى القرية فى عام ٢٠١٠.

ويقدر إستهلاك المستعمرات الزراعية الإسرائيلية فى الضفة الغربية للمياه فى عام ١٩٨٢ بنحو ٣٠ م٣، يأتى جزء منها من مشروع جلبوع – بيسان الإسرائيلى، وخطط لأن يبلغ إستهلاكها ٦٠ م٣ فى عام ١٩٩٠، وأن يبلغ متوسط إستهلاك الفرد ٩٠ م٣ سنويا.

وتشير أرقام هذا التقدير إلى النهب والتمييز الذين تمارسهما إسرائيل إزاء الضفة الغربية.

التقدير الثاني(٥٥): يقدر الكميات المستغلة فعلا بـ ١١٣ م٣. تأتى من نهر الأردن (١٠ م٣)، ومن الينابيع والآبار (١٠٣ م٣). ويوصى أنصاره بفرض حظر على الضخ فى مناطق الحوض الغربى، لما لذلك من تأثير فى إضعاف المقدرة المائية لإسرائيل وزيادة ملوحة المياه فى السهول المجاورة لهضبة يهودا والسامرة الغربية. ويرون إمكانية لزيادة الضخ من الحوض الشمالى الشرقى - بمعنى إمكانية تكثيف الإستيطان الزراعى اليهودى فى هذه المنطقة القريبة من بيسان.

التقدير الثالث(٥٦): يقدر الإستغلال الحالى بـ ١١٧ م٣. تأتى من مياه الأمطار الجارية (٤١ م٣)، والمياه الجوفية (٧٦ م٣). ويستغل ٩٠٪ فى الزراعة والباقى للأغراض المنزلية.

وتفيد التقديرات السابقة بأن معدل الإستغلال يتراوح بين ١١٣ - ١٢٩ م٣، بمتوسط ١٢١ م٣ تقريبا. وأن الإستهلاك لعرب الضفة لا يتجاوز ١١٥ م٣، وأن الزراعة العربية تستحوذ على نسبة تتراوح بين ٨٥- ٩٠٪ من المياه المستغلة فعلا،وأن المياه الجوفية هى أهم مصادر المياه فى الضفة الغربية. وأن اسرائيل تستفيد ٥٠٠ م٣ من مياه الضفة الغربية.

البند الثانى : السياسة المائية للإحتلال الإسرائيلى :

تتلخص السياسة المائية لإحتلال إسرائيل للضفة الغربية ولقطاع غزة، فى الإستئثار بأكبر كمية من الماء لتلبية الطلب المتزايد لإنشاء وتكثيف وتجذير الإستيطان اليهودى هناك. وفى المقابل ، تقييد إستهلاك العرب من الماء وهو يعنى تدهور الإقتصاد الزراعى الفلسطينى وهجر المزارعين لأراضيهم العطشى، التذ لا تغل ما يكفيهم واللجوء للإستخدام فى المستوطنات الصهيونية عمالا بأجر. وينعكس ذلك كله على تحجيم فرص التنمية المستقلة للفلسطينيين.

إذن، يمكن ايجاز السياسة المائية للإحتلال فى شقين مترابطين:

الشق الأول:

أولا : اصدار المحتل الإسرائيلى سلسلة من الأوامر العسكرية التى تنظم مسألة المياه(٥٧) . وقد قضى بيان ١٩٦٧/٦/٧ بأن «كافة مصادر المياه الموجودة فى الأراضى التى تم إحتلالها مجددا هى ملك لدولة إسرائيل» . ثم خول الأمر ١٩٦٧/٩٢ ضابط الأمن المعين من قبل الحاكم العسكرى بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه ، فله صلاحيات واسعة فيما يختص بالمياه وقوانينها ، وانظمتها ، وإستخراج رخص منشآت المياه القائمة والجديدة ، ونقلها والتعويضات الممنوحة لها ، ومقياسها وإجراء دراسات وفحوص بالنسبة لها ، وحفر الآبار وحمايتها من التلوث ، والضرائب وغيرها . كما خوله الأمر صلاحيات إنشاء وتشغيل وترخيص هيئات فيما يتعلق بشئون المياه .

وعدل الأمر ١٩٦٧/١٥٨ قانون الإشراف على المياه الأردنى رقم ١٩٥٣/٣١ ، حيث نظم بصورة دقيقة جميع النشاطات المتعلقة بالمياه ، سواء بإستخراجها أو بإستغلالها ، وأخضعها لنظام من الرخص يستطيع (الشخص المسئول) منحها أو إلغائها أو منعها وفق شروطه دون إبداء الأسباب . وصدر الأمر ١٩٧٢/٤٦٨ للغاية نفسها فى قطاع غزة .

وصدر الأمر ١٩٨٢/١٠١٥ ليحول دون زراعة أى نوع من المزروعات بدون إذن السلطات العسكرية وبتصريح منها . وصدر الأمر ١٩٨٣/١٠٣٩ الذى يحدد مساحة الأرض الزراعية ونوعية المزروعات - وغيرها من الأوامر .

ثانيا : تطبق إسرائيل فى الضفة والقطاع نفس قانون المياه السارى فيها منذ عام ١٩٥٩ ، وتتولى فروع منبثقة عن الأجهزة القائمة على شئون المياه فى إسرائيل نفس المسئوليات والمهام ، مع تبعيتها تنظيما وإداريا أولا للحكم العسكرى ، ثم للإدارة المدنية . ويقوم مفوض إقليمى للمياه فى كل من الضفة والقطاع ، يتبع فنيا مفوض المياه العام فى إسرائيل ، ويتولى نفس المهام إقليميا - ولكن دون وجود مجلس للمياه .

ثالثا : ضمن مخطط الضم الزاحف عمدت إسرائيل إلى دمج شبكات المياه فى الضفة والقطاع بمحطات المياه الإقليمية الكبرى المرتبطة بالشبكات الإسرائيلية . وقد سلمت شبكة المياه فى الضفة التى كانت خاضعة لسلطات الحكم العسكرى حتى عام

١٩٨٢، إلى شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميقوروث)، وتشاركها تاحل فى مهام التخطيط.

رابعا : قررت إسرائيل فى ١٨/٢/١٩٧٩ إطالة خط انابيب المياه الآتى من بحيرة طبرية ويغذى غور بيسان، حيث يمتد ليغذى المستعمرات الإسرائيلية فى وادى نهر الأردن. ومن شأن ذلك ان يؤمن المياه الكافية لحاجة المستوطنات، ويعمل على زيادة اعدادها وتكثيفها، ويمنع العرب من السيطرة على موارد المياه والتحكم فى المستعمرات الإسرائيلية التى يتركز نشاطها فى المجال الزراعى.

الشق الثانى(٥٨) :

بدعوى الحفاظ على موارد المياه، والتى تدعى اسرائيل قلة كمياتها وندرتها وسوء إستخدام العرب لها وضرورة وجود رقابة صارمة للإشراف عليها، اتخذت سلطات الإحتلال الإسرائيلى جملة إجراءات لتقييد إستهلاك العرب من المياه تتمثل فى:

أولا: ضرورة حصول الراغب فى حفر بئر جديدة، أو تعميق بئرة، على إذن مفوض المياه فى المنطقة. ولا يجوز إقامة تجهيزات لسحب مياه جوفية أو تشغيلها، إلا بعد الحصول على رخصة جديدة أو تجديد الرخص المستحصلة.

ولا تمنح إطلاقا أذون لحفر آبار جديدة لأغراض رى المزروعات، نظرا لأن الحفر سيجرى فى المنطقة الغربية التى تستغل إسرائيل طبقاتها الصخرية المائية الجوفية، وتنوى ضم مناطق منها إليها، أو سيجرى فى المنطقة الشرقية (وادى الأردن) التى خصصت للإستيطان اليهودى. وفى الحالات النادرة، منح إذن لحفر بئرين لأغراض الزراعة فى منطقتى بردلة (شمال وادى الأردن) والعوجا (حوالى ١٠ كلم شمالى أريحا فى وادى الأردن)، نظرا لاعتراف السلطات الإسرائيلية بالمسئولية عن جفاف آبار هاتين المنطقتين نتيجة الحفر العميق لآبار إسرائيلية مجاورة. فالعرب يحرمون من مياههم، ويلحق بهم الأذى، فى حين تزود المستعمرات اليهودية بالمياه بصورة جيدة.

ولا يسمح بحفر آبار جديدة للعرب لأغراض الاستخدام المنزلى، إلا فى حالة الضرورة القصوى. ومنذ ١٩٦٧ لم تمنح سوى ٧ تصاريح لهذا الغرض، ولبلديات نابلس وقلقيلة وطولكرم وقفين. وقد رفض طلب منح إذن حفر بئر لبلدية رام الله، ما لم تتعهد بتزويد المستعمرات اليهودية المجاورة بالمياه أو تربط شبكتها بالشبكة الإسرائيلية التى تتزود بمياه جوفية من منطقة رام الله ذاتها.

ثانيا : بالنسبة للآبار العربية القائمة، ركبت السلطات الإسرائيلية عدادات مياه عليها لقياس السحب، وحددت كميات إستخراج للمياه لا يجوز تجاوزها، ويتعرض المخالف لتقديمه إلى المحكمة وفرض الجزاء عليه الذى قد يصل إلى حد الحبس. ويؤخذ على هذا الاسلوب أنه لا يراعى ظروف كل بئر. وسرعة تحديث اسلوب الرى، ومتطلبات الدورة الزراعية وحداثة زراعة البيارات. لذا يشكو المزارعون العرب من عدم كفاية كمية المياه المخصصة لهم، مما ادى الى الإضرار بمزروعاتهم وجفاف العديد من البيارات نتيجة زيادة ملوحة الأراضى والمياه وإلى تقليص مساحة الأراضى الزراعية بل وهجرها أحيانا. وقد أضر ذلك بصورة خاصة بمنتجى الحمضيات وزارعى الخضروات الذين تعتمد محاصيلهم على الرى.

وفى نفس الوقت حظر على المزارعين العرب فى وادى الأردن ضخ المياه من النهر بغرض رى الخضروات، وذلك بحجة الدواعى الأمنية. وقامت السلطات الإسرائيلية فى بداية الإحتلال بتدمير ١٤٠ مضخة ماء، كانت قائمة لاداء هذا الغرض. كما قامت بتجريف وهدم قنوات الرى فى منطقة الجفتلك فى صيف ١٩٧٩ بحجة بناء حزام أمنى جديد.

ويلاحظ أن معظم الأبار العربية تضح من حوض سطحى نسبيا، إذ لا يتجاوز عمقه فى الغالب ١٠٠ متر، وبالتالى يكون عرضة للتأثر السريع بتذبذب سقوط المطر وإنخفاض منسوب المياه الجوفية. ويعانى معظمها من تراكم الطمى فى قاعها، وعدم تنظيفها بصورة منتظمة، ومن قدم وضعف المضخات المستخدمة فيها، وارتفاع كلفة التشغيل نتيجة لارتفاع أثمان الوقود وزيادة المستهلك منه.

ثالثا : قامت شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميقوروث) بحفر ٢٤ بئرا فى الضفة (منها ١٧ بئرا فى وادى الأردن) على أعماق بعيدة تتراوح بين ٣٠٠ – ٦٠٠ متر، لتوصلها إلط طبقات صخرية أعمق وأغزر يجعلها أقل عرضة للتأثر بتقلبات سقوط الأمطار– وذلك بغرض تزويد المستعمرات الإسرائيلية بالمياه.

ونتيجة لحفر بعض الآبار الإسرائيلية العميقة بالقرب من آبار وينابيع عربية، فقد أدى ذلك إلى الجفاف التام لـ ٦ آبار و ١١ ينبوعا عربيا. وفى أحيان قبلت السلطات الإسرائيلية بمسئوليتها عن ذلك وأبدت استعدادا لتزويد القرى العربية المتضررة بالمياه، ولكن خشى العرب من قبول هذا على أساس أنه يرهن قدرهم تحت رحمة المستوطنين. وهذا نمط مصغر لتنازع العرب والمستوطنين اليهود على الماء.

رابعا : لم توافق إسرائيل، بل قاومت، مشروعات وضعتها أو تبنتها هيئات أجنبية أو دولية لزيادة كمية المياه التى يستخدمها العرب للأغراض المنزلية ولرى الأراضى الزراعية، وكذلك لتنمية موارد المياه فى الضفة والقطاع.

إن منهج إستئثار إسرائيل بالمياه فى الضفة والقطاع، يرتكز على إدعاء ضمان حقوقها فى تدفق المياه التى ترد منهما، وعلى تقليل إستخدام العرب للمياه إلى أدنى حد، وتوجيه أقصى قدر ممكن من المياه لصالح الإسرائيليين، ليس فى الضفة والقطاع بل وفى إسرائيل ذاتها – وقد ألحق ذلك أضرار شديدة بموارد المياه فى الضفة بالذات.

٢- المياه في قطاع غزة[٥٩] :

قطاع غزة شريط سهلى ساحلى يقع فى الركن الجنوبى الغربى من فلسطين. وتسقط أمطاره شتاءً وبكميات متوسطة وغير منتظمة، وفى فترة محدودة من العام. ولا يوجد فيه مياه سطحية تذكر، لأن الأمطار التى تتجمع فى وادى غزة لا تبقى لأكثر من ١٠ أيام، فى حين يتسرب معظمها إلى باطن الأرض أو تصب فى البحر. لذا ، فالمصدر الرئيسى للمياه هو المياه الجوفية التى تستخرج بالضخ من الأبار الإرتوازية. وتوجد الآبار فى الكثبان الرملية، وفى مصائد بعرض المنطقة، وعلى عمق يتراوح بين ١٠ – ٥٠ مترا من سطح البحر.

تقدر إمكانات الماء فى قطاع غزة بنحو ١٢٠ م٣، يفقد منها نحو ٧٠ م٣ عن طريق البخر والنتح والهادر من مياه السيول. ويتبقى نحو ٤٠ - ٥٠ م٣ هى الطاقة المائية المتجددة للقطاع. وتقدر المياه المستخرجة من القطاع بنحو ٨٠ - ١٠٠ م٣، ترد من ١٦٠٠ بئرا، خلاف آبار المواصى، تعطى ٤٠- ٥٠ م٣، ومن مياه معاد إستخدامها من الزراعة ٤٠ - ٥٠ م٣.

ويقدر الإستهلاك بنحو ٩٠ - ١٠٠ م٣، يتوجه ٨٥ - ٩٠٪ لأغراض الزراعة، والباقى للأغراض المنزلية. أما المستوطنات الزراعية الإسرائيلية فقد حفرت ٣٥ - ٥٠ بئرا جديدا فى السنوات الأخيرة، تضخ نحو ٢٥ م٣، وتستهلك ما بين ١٤,٢ - ٢٨,٤ م٣- ولا تفرض قيود على إستخدامها للمياه. ويبلغ نصيب المستوطن اليهودى عدة أضعاف ما يستهلكه المزارع العربى.

يعنى هذا أن القطاع يواجه أزمة مياه أساسية، نتيجة عدم القدرة على تغطية العجز الكبير بين الإمكانات المؤكدة والمستغل والمستهلك، ويواجه ذلك الآن بالضخ من الاحتياطى المخزون. ووضعت قيود شديدة على حفر آبار جديدة، وقننت الكميات المستخرة من الآبار عند مستوى معين، وحظر زيادة معدلاتها خشية إنخفاض منسوبها، مما يؤدى إلى زحف مياه البحر الأبيض المتوسط عليها ويتسبب فى زيادة ملوحتها. واتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات لتقليل الاستهلاك، منها وضع حد ألا يتجاوز إستهلاك دونم الموالح (وهو المحصول الزراعى الرئيسى، ويتطلب ريا مستديما) ١٠ م٣، ويتعرض من يتجاوز هذه الكمية لعقوبة قطع المياه عنه وتقديمه للمحاكمة، وعدم السماح للمزارعين العرب برى أراضيهم بعد الرابعة مساء(٦٠).

٣ - المياه فى الضفة والقطاع والمستقبل السياسى :

ظل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة دور مهم فى تقرير المستقبل السياسى لهاتين المنطقتين، فالماء لصيق بالأرض، وقد يكون عنصر جذب، وربما عنصر طرد، وإسرائيل لا تمل السعى للأراض وتفضل التى يتوفر فيها الماء، وكلاهما سيحدد المناطق التى سنحسر عنها الإحتلال الإسرائيلى أو يبقى يرزح تحتها. وكان الماء حاضرا فى كل

الترتيبات التى اقترحت او نفذت، وأبرزها مشروع الحكم الإدارى الذاتى المحدود، وعبر المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط (٣٠/١٠ - ٢/١١/١٩٩١)، والاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. والإنطباع العام عن مسألة المياه أنها بالغة التعقيد والصعوبة، وأنه الموضوع الذى لا يمكن تجاهله ويخشى الدخول فيه، وفى كل الأحوال كان الماء طريقا للحرب أو باحة للتعاون والسلام.

ويحسن عرض المواقف الأساسية للفلسطينيين ولإسرائيل، عبر بندين : البند الأول : الموقف الفلسطينى. البند الثانى : الموقف الإسرائيلى.

البند الأول : الموقف الفلسطينى :

يركز الموقف الفلسطينى على النقاط الآتية[٦١] :

أولا : تمارس إسرائيل نهبا منظما ومتعمدا للموارد المائية فى الضفة الغربية، وتستأثر بنحو ٨٠٪ منها وقد أوقع الإحتلال الإسرائيلى، وإجراءته بشأن الماء عبئا إجتماعيا وإقتصاديا على الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع. فحصة المواطن الفلسطينى متدنية قياسا بالإسرائيلى فى مناطق عام ١٩٤٨ وبالمستوطن الإسرائيلى فى مناطق عام ١٩٦٧. وفرضت قيود إسرائيلية على حفر العرب للآبار للحد من رقعة الأرض الزراعة وللحيلولة دون توسع الأرض المروية، هذا بخلاف الاستيلاء على ٦٨٪ من أراضى الضفة الغربية و ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة لصالح الإحتلال الإسرائيلى والإستيطان فى كلتا المنطقتين[٦٢]. ويزداد الضغط على الفلسطينيين فى ظل ارتفاع صافى معدل الزيادة السكانية بينهم، وتوقع عودة النازحين - وفى ظل توسع محدود للصناعة التحويلية والسياحية وقطاع الخدمات الفلسطينى.

ثانيا : الإعلان الإسرائيلى المتكرر، القديم والحديث، والحالى والمستقبلى، عن نقص المياه هو أزمة إسرائيلية مصطنعة. فالأزمة عائدة إلى الإستخدام الإسرائيلى المفرط وغير الاقتصادى فى إستهلاك المياه، وبالأخص فى الزراعة. وإلى إستدراج مهاجرين يهود جدد بأعداد غفيرة لتوطينهم وإستيعابهم فى إسرائيل أو فى المناطق المحتلة، مما يستوجب طلبا إضافيا وضغطا متزايدا على موارد الماء الشحيحة. ويتوجب على إسرائيل أن ترتب

أولوياتها، فإلتزاماتها السابقة ستدفع بها إلى إبقاء يدها مبسوطة على الضفة الغربية والقطاع وربما إلى توسع إقليمى مجاور أو متباعد ، ولن يؤدى هذا إلى سلام فى المنطقة العربية.

ثالثا : ضرورة الاعتراف بحق الفلسطينيين فى السيطرة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الماء، وتولى إدارتها وإستخدامها ويشمل حق الشعب الفلسطينى حصته فى مياه نهر الأردك كطرف مشاطىء، بالاضافة إلى موارده الذاتية المستمدة أساسا من المياه الجوفية فى الضفة والقطاع.

ويقدر البعض(٦٣) أن جونستون قد تعامل مع الدول، وبالتالى لم يعين مخصصات مباشرة للضفة الغربية التى كانت أنئذ جزءا من الأردن. وكان جونستون قد خصص لمجمل الاردن ٧٢٠ م٣، وبحساب مساحة الأرض القابلة للزراعة، يصبح نصيب الضفة الشرقية ٥٠٤ م٣ (يرد ٢٩٦ م٣ من اليرموك والأردن، و ٢٠٨ م٣ من الأودية الجانبية)، وبذا يصبح نصيب الضفة الغربية ٢١٦ م٣ (يرد ١٨١ م٣ من الأردن واليرموك، و ٣٥ م٣ من الأودية الجانبية) . فى حين تقدر منظمة التحرير الفلسطينية حصة الفلسطينيين وفق مشروع جونستون بـ ٢٩٠ م٣(٦٤) . ويذكر مصدر اخر ان هذا المشروع قد خصص سنوية مقدارها ٧٠ م٣، من مياه نهر اليرموك لرى الأراضى على الضفة الغربية لنهر الاردن (الغور الغربى)(٦٥) . فى حين تطالب إسرائيل بحصة مقدارها ١٤٠ م٣ لتغذية اراضى الغور الغربى(٦٦) . وحقيقة الأمر انها ستتجه لخدمة المستوطنين اليهود، والارجح ان الولايات المتحدة الامريكية لن تقبل ذلك، لأن تلك الحصص كرست لغرض توطين اللاجئين الفلسطينيين. وفى كل الأحوال تسحب إسرائيل فعليا ١٠٠ م٣ من نهر اليرموك على ذمة الضفة الغربية. بالاضافة الى ١٧ م٣ هى حصتها من مشروع، جونستون وتطالب بـ ٤٠ م٣ إضافية لارواء مثلث اليرموك(٦٧) .

ويؤكد الفلسطينيون على ضرورة الإعتراف بحقوقهم المائية، قبل الدخول فى قضايا التعاون الإقليمى مثل الرقابة على التسلح والأمن الإقليمى، والتنمية الاقتصادية والبيئة واللاجئين.. مع الإقرار بالتأثير المتبادل بينها جميعا. وأن مشاركتهم فى أى تعاون إقليمى مرهون بالإعتراف بتلك الحقوق.

رابعا : يعترف الفلسطينيون بوجود عجز مائى فى المنطقة العربية، ويؤكد على أهمية البحث عن موارد مائية بديلة تستخدم فيها التقنية العالية (تحلية مياه البحر، تكرير المجارى، إستمطار السحب، وغيرها) تؤدى إلى زيادة الكمية المتاحة. ولكن قبل القبول بحل اقليمى يعالج مشكلة نقص المياه فى فلسطين، يجب أن يسبقه فحص دقيق لأسبابها على الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، إذ هى سوء توزيع للموارد وإساءة استخدام إسرائيل لها. ويجب ان يراعى فى الحل الإقليمى، ضرورة وضع الإحتياجات والإستخدامات المشروعة والمبررة جيدا، والاحتياجات المعقولة فى المستقبل المنظور لكل طرف، فى مقابل الموارد المائية المتاحة - قبل البحث عن إمدادات من البلدان المجاورة أو غيرها فى المنطقة. أما المياه التى يجرى السعى للحصول عليها من خارج الحدود الوطنية بموجب شروط متفق عليها بين الموردين والمستورين، فيجب ان تتحدد بشكل طوعى وعادل- وليس تحت الإبتزاز العسكرى أو السياسى أو أى شكل من أشكال الإكراه.

خامساً : أهمية أن يراعى ما سبق من أجل تمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم على أرضهم سواء اتخذ ذلك شكل الدولة المستقلة ذات السيادة على مجمل أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، أو صور أدنى منه وأقل منها.

وقد أوردت م ٧/ ف ٤ من اعلان المبادىء الموقع فى واشنطون بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣ أن المجلس الفلسطينى سيقوم فور تنصيبه بإنشاء سلطة فلسطينية لادارة المياه. كما تضمن الملحق الثالث من هذا الإعلان النص على قيام التعاون فى مجال المياه، بما فى ذلك مشروع تطوير المياه، وفى إدارة المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف والإستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة[٦٨].

وأشار الإعلان إلى برنامج التعاون الفلسطينى- الاسرائيلى حول برامج التنمية الإقليمية فى سياق ما يسمى السلام المتعدد الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة يشمل من بين موضوعات عديدة برنامج تنمية البنية التحتية وفى مقدمتها المياه، وتحلية المياه إقليميا ومشاريع تطوير أخرى للمياه[٦٩].

أما إتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، فقد ذكرت أن الولاية الإقليمية للسلطة الفلسطينية تغطى أراضى قطاع غزة ومنطقة أريحا، باستثناء مناطق المستوطنات والمنشآت العسكرية. وتشمل الأرض وما فى باطنها والمياه الإقليمية (م ٥/ ف ١ - أ)[٧٠] وتضمن الملحق الثانى من الإتفاقية المذكورة (بروتوكول خاص بالشئون المدنية) البند رقم ٣١ الخاص بالمياه والصرف الصحى محورين رئيسيين[٧١].

أولهما : قيام السلطة الفلسطينية بتشغيل وإدارة وتنمية كافة موارد المياه (بما فى ذلك أعمال الحفر) بطريقة تحول دون حدوث أى ضرر لموارد المياه، وضمان حماية كل شبكات المياه. وكذلك قيام السلطة الفلسطينية بدفع تكاليف المياه المورده من إسرائيل لصالح شركة ميقوروث.

ثانيهما : استمرار شركة مياه ميقوروث فى تشغيل وإدارة شبكات المياه القائمة التى تزود المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه، وشبكات وموارد المياه داخلها. ويستمر الضخ وفق المعدلات الحالية لمياه الشرب ومياه الرى، وتتعهد السلطة بعدم التأثير على ذلك سلبا وفى المقابل تقدم اسرائيل للسلطة كافة البيانات المتعلقة بعدد الآبار فى المستوطنات وكميات ونوعية المياه التى تضخ من كل بئر.

ويحذر البعض من خطورة قانونية تأتى من م ٧/ ف ٩ من إتفاق غزة - اريحا[٧٢] حيث تنص على : «يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها فى قطاع غزة او منطقة اريحا قبل توقيع هذا الإتفاق، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقا لهذه الإتفاقية».

ولم يحدث تعديل أو ابطال لهذه القوانين والأوامر العسكرية المتعلقة بالمياه وغيرها منذ توقيع إعلان المبادىء الفلسطينى - الإسرائيلى حول الحكم الذاتى فى قطاع غزة ومنطقة اريحا أو فى الاتفاق التالى لذلك فإسرائيل لم تغير سياستها المائية.

وتضمن الإتفاق المرحلى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقع فى واشنطون فى ١٩٩٥/٩/٢٨ (إتفاق طابا)[٧٣] - تعهدا من إسرائيل بزيادة الكمية المخصصة للفلسطينيين بما قدره ٢٨ م٣، وبأن زيادة المياه

لأى من الطرفين تعتمد على زيادة موارد المياه. كما يشتمل الإتفاق على إنشاء لجنة مياه مشتركة تدير الموارد المائية. وتنفيذ السياسة المائية، وتحمى مصالح كل من الطرفين عن طريق منع التنقيب غير الخاضع للسيطرة عن طريق تنفيذ المعايير الموضوعة.

وبموجبه زادت كمية المياه التى يسمح للفلسطينيين فى الضفة والقطاع بإستخدامها من ٢٠٠ – ٢٢٨ م٣ إلى ٢٢٨–٢٥٦ م٣ بعده(٧٤).

وخلاصة ما سبق، هو أن الأوضاع المائية للفلسطينيين على درجة عالية من السوء نتيجة للنهب الإسرائيلى، ولم تتمكن الإتفاقات غير المتوازنة التى عقدت بين الفلسطينيين واسرائيل من تعديل الميزان المائل.

البند الثانى: الموقف الإسرائيلى:

اولا: لا تتصرف إسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة على انها فى أرض أجنبية، وتتغاضى عن كونها قوة إحتلال حربى مؤقت، وترسم سياستها على خلق الأمر الواقع والبناء عليه. لتبنى واقعا جديدا تنطلق منه إلى مرحلة تالية.. وهكذا، وهذا هو جوهر ما تطبقه إسرائيل فى المناطق(٧٥). وتعتبر إسرائيل وجودها فى الضفة والقطاع أمرا مسلما به وابديا. بل وأنها تعامل موارد المياه فى الضفة على أنها إسرائيلية(٧٦). ولا تعدو مسألة المفاوضات الثنائية والمتعددة سوى اداه لتمكين الإسرائيليين من إسترداد حقهم الطبيعى والتاريخى فى أرضهم ومواردهم الطبيعية. والأهم انها تفرض ما تريد بالقوة أو بقوة الردع، فالاحتلال العسكرى وأدواته تهيمن على معظم جوانب الحياة هناك.

ثانيا: ترى إسرائيل ضرورة إستمرار سيطرتها على موارد المياه وإمداداتها فى الضفة الغربية والقطاع، نظرا لحاجتها المتزايدة لكميات إضافية منها. وبذا تكتسب موارد المياه وأحواضها واحتياطيها بعدا أمنيا واستراتيجيا، لازما لبقاء إسرائيل وديمومتها. وبحكم وحدة الحوض المائى العربى للضفة الغربية مع إسرائيل وميله غربا باتجاهها، يصبح منطقة التغذية الرئيسية للسهل الساحلى الإسرائيلى. الذى يعد بؤرة الحياة الرئيسية فى إسرائيل وكذلك الحوض الشمالى المائل باتجاه اسرائيل، ولذا لا يمكن تركه بيد الفلسطينيين(٧٧). كما يتعين الإحتفاظ بحوض المياه الشرقى للضفة. وقد كرس

للإستيطان اليهودى فى وادى الأردن، ولكن غايته أمنية وهى إقامة خط دفاعى أمامى فى وجه أى جيش عربى يفكر فى التوغل من جهة الشرق لغزو إسرائيل.

وتخشى إسرائيل ترك موارد وإحتياطى وإمدادات المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة بيد الفلسطينيين لأن ذلك سيعرضها لكوارث إقتصادية وزراعية وبيئية، كما انه سيحرمها من إقامة مستعمرات جديدة فى المنطقة. وترى خطرا فى قيام الفلسطينيين بحفر آبار عميقة، بالإستناد إلى تمويل أجنبى، بهدف نقل مياهها شرقا، من أجل تنفيذ برنامج مكثف لإعادة إسكان اللاجئين. وباعتباره مشروعا إنمائيا إنسانيا سيلقى عطفا وتعاطفا دوليا. وترى أن ذلك من شأنه أن يضر بالوضع الراهن لإسرائيل، حيث سيؤدى الخطأ فى حفر الآبار فى الضفة الى التأثير على الضخ الإسرائيلى وربما يؤدى إلى تمليح خزانات مياهها الجوفية – ويشكل هذا مبررا كافيا لإسرائيل لشن الحرب(٧٨).

ثالثا : يتجاذب الإسرائيليين بصدد مستقبل المياه فى الضفة الغربية والقطاع تياران رئيسيان(٧٩)

التيار الأول : يرى ضرورة الاحتفاظ والسيطرة المباشرة لإسرائيل على موارد وإحتياطى وامدادات المياه فى الضفة والقطاع، وبذا تتجنب كل المخاطر الناجمة عن البدائل الأخرى.

ويتطلب ذلك جهازا عسكريا خاصا، وربما يغرى أو يدفع باتجاه الضم والسيطرة الحصرية الإسرائيلية للضفة والقطاع. ويبرر منحاه بأن اسرائيل لا تستطيع أن تعيل نفسها مائيا دون السيطرة على المياه العربية، وانها لا ترغب فى تقليص كميات المياه المخصصة للزراعة، لإعتبارات عقائدية وعملية إستراتيجية. بل أنها المياه الطبيعية للضفة أرخص من تكرير مياه المجارى أو تحلية مياه البحر، وتجنب إسرائيل البحث عن بدائل مكلفة ترهق الخزينة الإسرائيلية(٨٠).

وبذا، تصبح معالم المياه أحد الحوافز الهامة للحيلولة دون إنسحاب إسرائيل من المناطق، فهى عقبة أساسية فى وجه السلام، بل قد تكون مبررا لشن حرب جديدة.

التيار الثانى : يرى امكانية قيام نظام مائى فلسطينى- إسرائيلى مشترك لتقاسم المياه إشرافا وتطويرا ومراقبة، تضمن فيه إسرائيل حقوقها فى إستعمال المياه على نحو راسخ، وتقوم سلطة مياه مشتركة تتمتع فيها إسرائيل بحق النقض (Veto) أو بأغلبية الأصوات وتوزع المياه توزيعا منصفا بين الفلسطينيين وإسرائيل. ويتطلب ذلك سيطرة اسرائيل على ١١ منطقة فوق أحواض غرب الضفة الغربية، وشمالها الشرقى وفى منطقة القدس وجوارها.

ويبدو أن هذا التيار يلقى قبول الفلسطينيين، كما انعكس مؤقتا على الإتفاقيات المبرمة بينهم وبين إسرائيل، ويتجاوب هذا التيار مع دعوات إسرائيلية لتحقيق إنسحابات جزئية من الضفة والقطاع ضمن إطار التسوية السلمية.

رابعا : فى المفاوضات الثنائية بينهما، إعترفت إسرائيل بحقوق مشروعة للفلسطينيين فى مياه الأردن وروافده وفى مياه الضفة الغربية، دون أن تتطرق إلى مسألة السيادة باعتبارها مرجئة مع القضايا التقنية البحتة إلى المرحلة النهائية من المفاوضات. وتفضل إسرائيل مناقشة الإدارة المشتركة للمياه منالناحية التقنية[٨١].

وفى المفاوضات المتعددة، أكدت إسرائيل على فكرة رئيسية مؤداها[٨٢] : أن الرغبة فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط يقتضى تجاوز التركيز على حقوق الفلسطينيين وغيرهم من العرب فى مصادر المياه المتوفرة أو التى إغتصبتها اسرائيل، ويجب الحد من جنوب خطط التنمية فى المنطقة التى أدت إلى الإستنزاف الزائد للمياه الجوفية والتأثير على نوعيتها والمساس بحقوق واحتياجات الدول المجاورة.

ويجب تقويض حقوق الملكية وشرعية الإستخدام محليا فقط إذ تقتضى الحاجة نقل المياه من مناطق الوفرة إلى مناطق لم تشأ الأقدار أن تمنحها إياها. ومن ثم فإن الإنطلاق نحو عصر من التعايش والتعاون والسلام، يقتضى الإنطلاق من الأمر الواقع، ورفع الحواجز والفواصل والأخذ بمبدأ الإعتماد المتبادل - وهو ما سيفضى إلى زيادة الموارد.

وتوضح اسرائيل أنه كى يتحقق ذلك يجب إعتماد خطة تقوم على[٨٣] :-

١ – تطوير مصادر مائية جديدة، عن طريق تحلية مياه البحر وتكرير مياه المجارى وتطوير طرق الرى باستخدام التقنية الإسرائيلية المتقدمة. والعمل على ترشيد الإستهلاك والحفاظ على كل قطرة ماء.

٢ – إعتماد اسلوب الإدارة المشتركة لموارد المياه، وهو تقسيم وظيفى وليس تقسيما جغرافيا نهائيا.

٣ – التركيز على نقل المياه من مناطق الفائض إلى مناطق الحاجة. بتعبير آخر البحث عن حلول خارجية للتغلب على أزمة المياه فى إسرائيل وجلب ما يكفى حاجة الأطراف المعنية.

ومن شأن ذلك ضمان تمويل اسرائيل مائيا من الرصيد العربى المجاور، مما يمكنها من الإستمرار فى سياسة الإستيطان التوسعية، ويفتح أمامها أبواب خلق مصالح مشتركة مع الدول العربية فى إطار أشمل (السوق الشرق أوسطية) تلعب فيه دورا مهيمنا وتصبح المياه أحد عناصر بنيته الأساسية.

خامسا : تتشكل ملامح المشروع المائى الإسرائيلى فى فلسطين، وفى جوارها العربى والإقليمى فى الآتى:[٨٤]

أ – الضفة والقطاع: يجب ألا يتجاوز إستهلاك الفلسطينيين ٢٢٠ م٣، وهى الكمية التى يستغلوها حاليا. وأن التزويدات الإضافية يجب أن تعتمد على نقل المياه من مصادر خارجية (الليطانى، اليرموك، النيل، أنابيب السلام التركية). فعرب الضفة لن يحصلوا على مياه أكثر مما يحصلون عليه اليوم – كما قال دايان عام ١٩٧٩[٨٥]. كما ان حل ضائقة قطاع غزة المائية، يجب ألا تعتمد على مصادر المياه الإسرائيلية، بل ستعتمد على مشاريع تحلية مياه البحر، أو نقل جزء من مياه النيل إلى هناك.

وترى إسرائيل أنها كى تسهم فى تلطيف الوضع وإثبات أن المستعمرات الإسرائيلية لا تدمر روح اتفاقية السلام ستقوم بتزويد مستعمراتها بمياه إسراذيلية تجلبها من بحيرة طبرية[٨٦].

ب – لبنان : العمل على إستغلال مياه نهر الحاصباني في توليد الكهرباء، وكفالة تحويل مياه نهر الليطاني إلى اسرائيل وإستغلالها في الرى وتوليد الكهرباء – مع التقدم بعرض شراء لمياه الليطاني التي تهدر في البحر(٨٧).

وهذا الاقتراح يستهدف التغطية على الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودى اللبناني وإستغلاله للمياه اللبنانية. ولاشك أن رغبة إسرائيل في إستنزاف مياه الجنوب تحول دون إنسحابها من هناك، وترهن ذلك بعقد إتفاقات ملزمة تؤمن لها كميات كافية من المياه (٤٠٠ – ٥٠٠ م٣).

ج – الأردن، تستهدف إسرائيل قيام تعاون مع الأردن بهدف الإستغلال المشترك لنهر اليرموك، وذلك بتخزين مياه السيول الشتوية لليرموك في بحيرة طبرية – الواقعة تحت سيطرة اسرائيل مع ضمان أقصى قدر ممكن من الرقابة على إستغلال مياهه.

وتسحب اسرائيل فعليا ١٠٠ م٣ من اليرموك على ذمة الضفة الغربية، بالإضافة الى ١٧ م٣ هى مخصصاتها بمقتضى مشروع جونستون، وتطالب بـ ٤٠ م٣ إضافية بغرض ارواء مثلث اليرموك التابع لها(٨٨)

وقد تطرقت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية(٨٩) الموقعة في واشنطن في ٢٦/١٠/١٩٩٤، إلى مسألة المياه في م٦، وعالجها الملحق الثاني من المعاهدة بالتفصيل وقد تضمنت م٦ إعتراف الطرفان بتخصيصات عادلة لكل منهما من نهرى الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادى عربة حسب الكميات والنوعية، والتعهد بعدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر. وأقر الطرفان بأن شح موارد المياه وعدم قدرتها على الوفاء بحاجاتها تقتضى التعاون الإقليمى والدولى لحلها. ومن بين تلك الخطوات معالجة قضايا المياه على إمتداد الحدود بينهما بوصفها وحدة ومتكاملة بما في ذلك نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، واللجوء إلى تنمية الموارد المائية القائمة والمستجدة بما فيه تقليص هدر المياه ومنع تلوث الموارد المائية والتعاون المتبادل في تخفيف حدة نقص كميات المياه، وأخيرا نقل المعلومات

والقيام بأنشطة البحث والتطوير المشتركة فى شئون المياه ثم قبل الطرفان بعد توقيع الاتفاق إنشاء لجنة مياه مشتركة.

وخصصت الإتفاقية، للاردن ٣٤٥م٣ ترد من اليرموك وغيره، بالإضافة الى ١٣٠ م٣ سابقة ترد من نهر الأردن، الأودية الجانبية. وسمح باقامة سد صغير فى العدسية، يقع جزء منه فى إسرائيل لتوليد الكهرباء(٩٠).

وبموجب الإتفاقية،أجر الأردن لإسرائيل منطقة مستوطنة تسوفار بوادى عربة والأراضى المتاخمة لها، وتبلغ مساحتها ١٣٠ هكتارا، ولمدة ٢٥ عاما قابلة للتجديد وأذن لميقوروث باستمرار ضخ ٨ - ١٨ م٣ لصالح المنطقة المؤجرة ومواصلة إستخراج المياه عن جميع الآبار فى وادى عربة بما فى ذلك الأراضى الواقعة تحت السيادة الأردنية.

ولقد وجهت انتقادات عربية عريضة لعملية التأجير. كما وصفت بعض البنود من المعاهدة بشأن الماء بأنها غير متوازنة، كما عيب على الزردن تخزينه لمياه أردنية ترد من اليرموك والفيضانات فى بحيرة طبرية تعاد إليه وقت الحاجة، وغيرها(٩١) وتجاوزت الاتفاقية سوريا وحقوقها فى اليرموك.

القصد من توضيح مسألة المياه فى المعاهد الأردنية- الإسرائيلية هو انها قد تتخذ نموذجا لإتفاق يعقد مع الفلسطينيين - مع تفهم التباينات الكثيرة بين الحالتين.

د - مصر : تهدف إسرائيل إلى نقل ١ ٪ من مياه النيل التى تصل مصر (يعادل ٨٠٠.م٣) لرى النقب الشمالى وقطاع غزة. وينفذ المشروع بتوسيع طاقة ترعة الإسماعيلية، حيث تنقل المياه بعدها فى أنابيب، تعبر أسفل قناة السويس، وتواصل طريقها ى البر الأخر صحبة طريق القنطرة - العريش الساحلى حتى تصل إلى خانيونس ومنها إلى غزة، ويتجه خط من خانيونس الى النقب الغربى بإتجاه اوفكيم وبئر السبع. وقد حبذ المشروع (المسمى بيئور او مشوع اليشع كالى أو مشروع شاوول ارلوزوروف، أو ترعة السلام) تزويد كل من عرب القطاع ويهود النقب بماء النيل. وتفكر اسرائيل ان تتخذ عرب القطاع رهينة، فإذا لجأت مصر إلى قطع الماء عنها فإنها تميت عرب القطاع عطشا(٩٢).

والمشروع قديم عرضه هرتزل عام ١٩٠٣ ورفضه المعتمد السامى البريطانى لأغراض إستعمارية. كما أن المشروع المعاد عرضه لقى معارضة شعبية مصرية عارمة، واعتراضا قويا من دول حوض نهر النيل- وهو ما أحبط المشروع(٩٣).

هـ - تركيا : عرضت تركيا معاونتها فى حل مشكلة المنطقة المائية، فتقدمت بمشروع انابيب مياه السلام فى عام ١٩٨٧. وتقوم فكرته على نقل فائض مياه نهر سيحال وجيحال التركيين فى أنابيب ضخمة تتفرع الى مسارين: أولهما غربى يمد سوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل وغرب السعودية بالمياه، وثانيهما شرقى يمد جنوب العراق والكويت وشرق السعودية والإمارات العربية بالمياه الرخيصة نسبيا عوضا عن تحلية مياه البحر.

وقد تجمد المشروع، نظرا للتكاليف الباهظة لإقامة المشروع، ولارتفاع ثمن المياه ونظرا لتوتر الوضع بين تركيا وكل من سوريا والعراق بخصوص مياه نهر الفرات وغيرها من الموضوعات الأمنية، وللحساسية العربية من دور إقليمى تسعى تركيا للعبه فى المنطقة.

كما تجمد مشروع نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل فى أوعية بلاستيكية تجر بالسفن عبر البحر المتوسط(٩٤). ويلقى المشروع التركى دعما أمريكيا وغربيا، يستهدف فى المقام الأول إدماج إسرائيل فى الخريطة السياسية لما يدعى بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى الكبح المزدوج للعراق وايران من تعويق الترتيبات المعدة للسلام بين العرب وإسرائيل.

الخاتمة :

يستخلص من عرض وتحليل موضوع البحث جملة من النتائج:

أولا : حرص البحث على معالجة موضوع الماء فى فلسطين بمجملها، وذلك نابع من الإيمان بتكامل البلاد ووحدة إقليمها، رغم ما اعترى ذلك من تطورات عاصفة. كما ترسم إسرائيل خططها مؤقتا على إستعادة فلسطين زمن الإنتداب، تمهيدا لمرحلة تالية.

ثانيا : ادركت الصهيونية دور الماء الحيوى فى بناء وطنها القومى، لذا جاهدت بالحاح لدفع حدود فلسطين الشمالية قدما، ولكن التنافس الإستعمارى لم يمكنها من هدفها. ولتعويض خسارتها الخارجية، راحت تستأثر بموارد الماء الداخلية فى فلسطين، وتهيمن على اعالى نهر الاردن واواسطه وادناه عبر نظام الإمتيازات دون العرب. لذا تركز الإستيطان اليهودى قبل عام ١٩٤٨ قرب موارد المياه وحيث يغزر، وراعت مشاريع التقسيم وخطط إستغلال المياه آنذاك أن تحظى الصهيونية بالسيطرة على موارد المياه والتحكم فيها.

ومنذ قيامها، لم تدخر اسرائيل وسعا فى تنفيذ المشاريع المائية الكبيرة، وفى التنقيب عن المياه الطبيعية والإستفادة منها إلى حدودها القصوى، ولم تتوان فى البحث عن مصادر جديدة يستخدم فيها العلم والتقنية. لكن الزيادة المتواصلة للطلب عن العرض أوقعها فى أزمة مائية خانقة، تعود الى صلب تكوينها. وطالما ظلت إسرائيل ملتزمة ببرنامجها الصهيونى، بتجميع اليهود على أرض فلسطين، فلن تتوقف أو تخف أزماتها المائية – لأنها ستصبح معضلات تستعصى عن الحل.

ثالثا : تسعى إسرائيل إلى حل مشكلتها المائية عن طريق التسلط على حقوق الآخرين. فهى تنهب موارد المياه فى الضفة الغربية لصالح يهودها ومستوطنيها فى المناطق المحتلة. وتحجم إستهلاك عرب الضفة والقطاع وتضيق عليهم، وتسعى لضم مناطق محتلة لكفالة امنها المالى وحده. وبعد أن استولت على جل مياه نهر الاردن، فانها ترنو الى تحويل نهر الليطانى، ولكن ذلك لن يحل مشكلتها إلا مؤقتا. وتبقى بغيتها

الحقيقية هى الوصول إلى النهرين العظيمين: النيل والفرات، ويرمز لهما بخطين زرقاوين على علمها، ويدلل عليهما باية التوراة أرضك ياإسرائيل من النيل إلى الفرات.

ولا تتفهم إسرائيل حقوق العرب فى مياههم، وحاجتهم اليها فى تنفيذ برامجهم الإقتصادية وتوسيع زراعاتهموالنهوض بصناعاتهم ورفع مستواهم المعيشى، معتبرة ان المستفيدين منه هم أولى به من أصحابه، داعية إلى قيام تعاون إقليمى يتجاهل الحقوق والحدود ويطالب بإدارة مختلطة لتحقيق المصالح المشتركة وهى دعاوى لا تحقق إلا اهداف اسرائيل وحدها.

رابعا : نشأت الصهيونية / اسرائيل نزاعة الى العنصرية، والعنف، والتوسع الإقليمى والإعتماد على الدول الكبرى. ويتمثل تشبعها بالعنصرية فى التمييز ضد مواطنيها من العرب وفى قبول هجرة اليهود دون سواهم، الذين سيدفع تكاثرهم الى طرد المزيد من العرب بعد رفض عودة اللاجئين الى وطنهم. وسيؤدى ترسم العنف إلى شن الحرب وممارسة الإحتلال وقهر الاخرين - وغالبا ما يؤدى ذلك إلى التوسع الإقليمى وتخطى الحدود وإكتساب الأراضى، وربما الإدعاء بمجال حيوى. وقد اعتمدت الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ على مظاهرة بريطانية/ أمريكية. وتعتمد اسرائيل بعدئذ على دعم امريكى- غربى بلا حدود.

خامسا : ليس منطقيا ان تتخلى إسرائيل عن جوهر تكوينها وأن تقلع عن نزعاتها، لذا يتوقع أن تواصل نهجها المعتاد، متوسلة اليه بالمرحلية. فقد حصلت الصهيونية اولا وعدا على الورق. سرعان ما جسدته لاحقا فى اسرائيل الصغرى عام ١٩٤٨ ،التى خططت بدورها لإستعادة اقليم فلسطين زمن الإنتداب فى عام ١٩٦٧ ، والتى ترى بعض قواها ارض اسرائيل يجرى فى وسطها نهر الأردن ولكنه لا يقسمها. أما حدود إسرائيل فغامضة عن عمد، ولا يعرف هل هى الحدود الطبيعية أم التاريخية أم التوراتية؟ ولكنها لن تتوقف عند حد.

لن يعود نهج إسرائيل على المنطقة بالسلام، لأنها لن تنكص عن تحقيق غاياتها الا ببلوغها مرحلة الشبع التام أو التصدى لها بحصرها وتدميرها بالقوة. وقد أدى خلق إسرائيل الى قلق وتوتر وحروب فى المنطقة العربية. لا يتوقع زواله مع وجود إسرائيل.

سادسا : يغرى نهج المرحلة الفلسطينيين باتباعه، ولكنه محفوف بمخاطر كثيرة .فربما تؤدى المرحلية الى بعض المكاسب للفلسطينيين التى تمكنهم من البناء عليها وتطويرها. ولكن غالبا ما ترى إسرائيل فى الترتيبات المؤقتة التى اجرتها مع الفلسطينيين مرحلة لتسكين الصراع. وسرعان ما تنقض عليها لتجاوزها عمليا الى مرحلة جديدة. ولا يدرك لمن تكون الغلبة: هل للمرحلية الفلسطينية الوليدة ام للمرحلية الصهيونية/ الإسرائيلية الراسخة؟

ومهما يكن من الامر، فعلى الفلسطينيين التمسك بغايتهم فى إسترداد فلسطين عربية إسلامية، توفر لمن يرغب العيش فيها الأمن والسلام بعيدا عن الميز والعنصرية.

وعلى الفلسطينيين التمسك بوطنهم، عبر الحفاظ على أراضيهم ومواردهم المائية بحيث لا تنقل الى يد الغير، وعبر إستثمارها لما فيه خيرهم. ويجب ان يتلقوا عونا عربيا ودوليا لتحقيق ذلك.

سابعا : يجب السعى لتحقيق الأمن المائى العربى قطريا وقوميا، عبر التمسك بالحقوق العربية فى مواجهة من يسعى للإنتقاص منها، وتنمية الموارد المائية المتاحة وتطوير موادر جديدة.

ويجب العمل على خلق الية وادوات تمكن من تحقيق إستراتيجية مائية عربية موحدة،تساعد على تنفيذ المشاريع العربية المشتركة .وتلتزم بالإستخدام الأمثل للموارد المائية العربية، وتضع حدا لتعدى اسرائيل على موارد ماء العرب بما فيه الماء فى فلسطين.

الهوامش :

(١) حبيب عائب : المياه فى الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات - القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٦ ص ص ٤ - ٦.

(٢) جمعة رجب طنطيش: المياه فى فلسطين، مضراته - ليبيا، الدار الجماهيرية، ١٩٨٩، ص ص٤٧-١١٧.

(٣) عبدالوهاب كيالى : المطامع الصهيونية التوسعية، دراسات فلسطينية ٣، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، يوليو ١٩٦٦، ص ٨١.

(٤) - Ben Halpern, The Jewish state, Harvard University Press, 1961, PP. 303- 304.

(٥) د. حسن صبرى الخولى : سياسة الإستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الثانى (وثائق ونصوص تاريخية)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠، ص ص ١٣٩-١٤٨.

(٦) - Himadeh.S.. (ed): Economic Organization of Palestine, Beirut, American University of Beirut 1939, P. 52.

(٧) - A Survey of Palestine, Prepared in Dec. 945 and Jan. 1946 For the Information of the Anglo American Committee of Inquiry (Two Vols). Vol. 1. P. 405.

(٨) صبحى كحالة: المشكلة المائية فى إسرائيل وإنعكاساتها على الصراع العربى - الإسرائيلى ط٢، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم ٩، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ص ٩.

(٩) سمبسون، جوب هوب: فلسطين - تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران، رفعة وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته فى تشرين الأول سنة ١٩٣٠، ص ص ٢٥٦-٢٥٧. (يشار إليه مختصرا تقرير سمبسون).

(١٠) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، عرض على البرلمان بأمر جلالته فى شهر تموز سنة ١٩٣٧ (الكتاب الأبيض ٥٤٧٩)، ص ٣٣٤.

- A survey of Palestine, Op. cit. 1. pp. 389-422.

(١١) تقرير اللجنة الملكية - مرجع سابق، ص ص ١٢٢ - ١٢٨.

(١٢) عبدالرحمن ابو عرفة : الاستيطان - التطبيق العلمى للصهيونية، القدس، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر ١٩٨١، ص ٨٣.

(١٣) تقرير سبمسون – مرجع سابق ص ص ٢٥٦ – ٢٥٧ .

(١٤) المرجع السابق ص ١٢٢ .

(١٥) عيسى السفرى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا، مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ص ١٠٧ – ١١١ .

– د. كامل محمود خلة : فلسطين والإنتداب البريطانى ١٩٢٢ – ١٩٣٩، كتب فلسطينية ٥٣، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ص ١٨٩ – ١٩١ .

– عادل حامد الجادر : سياسة توزيع إمتيازات المشاريعالكبيرة فى فلسطين أيام الإنتداب، شئون فلسطينية العدد ٥٥ اذار (مارس) ١٩٧٦، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ص ص ١٨٤ – ٢٠٥ .

- Hamadeh. S (ed.) op. cit.. P. 49, 53 - 54. 281-282:

(١٦) مرجع سابق، ص ص ١٢٢ – ١٢٣ .

(١٧) Report by His Majesty's Government inthe United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the league of Nations of the Adminstration of Palestine and TransJordan for the year 1935 (Colonial No. 112), pp. 290-296.

(١٨) - Ibid. PP. 75-79, 283.

(١٩) على محمد على : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، كتب قومية ٢٨٣، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤ .

(٢٠) تقرير اللجنة الملكية – مرجع سابق، ص ص ٤٩٦ – ٥١٣ .

(٢١) جمعة رجب طنطيش – مرجع سابق، ص ص ١٣٩ – ١٤١ .

(٢٢) - Lowder Milk W. c. Palestine : Land of Promise. London. Victor Gollanez, 1944.

- Palestine, A Study of Jewish, Arab and British Policies, Published for the Esco Foundation for Palestine, (two vols), New Haven. Yale University Press. second printing. 1949. Vol II pp. 1071-1076.

(٢٣) الهيئة العربية العليا لفلسطين : كارثة إغتصاب المياه العربية، ١٩٦٤ ص ص ٢١ – ٢٤٠ .

(٢٤) Gvati. H. A Hundred Years of Settlement, the story of Jewish Settlement in the land of Israel Jenusalem. Keter Publishing House, pp. 138- 140.

- عبدالرحمن ابو عرفة : الاستيطان - مرجع سابق، ص ص ٨٣ - ١١٦ .

- الهيئة العربية العليا الفلسطين : كارثة - مرجع سابق، ص ص ٢٩ - ٣٤، ٦٩ - ٨٨ .

(٢٥) طعان صعب : تطور مشروع نهر الأردن، شئون فلسطينية، العدد ٣٥، تموز (يوليو) ١٩٧٤، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص ص ٩٧ - ١١٨ .

- د. أنيس صايغ (اشراف) : فلسطينيات، كتب فلسطينية ١٢، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ص ٢٠١ - ٢٣٨ .

- الهيئة العربية العليا لفلسطين : كارثة - مرجع سابق. ص ص ٣٥ - ٦٩ .

- على محمد على : مرجع سابق ص ص ٧٥ - ١٣٢ .

- جمعة رجب طنطيش - مرجع سابق ص ص ١٤٧ - ١٦٥ .

- صبحى كحالة : مرجع سابق، ص ص ١٦ - ٣١ .

(٢٦) ديفيس، أ، وماكس، أ، وريتشاردسون، ج : السياسة المالية لإسرائيل، ط٢، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم ٦، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٦، وهو ترجمة لدراسة فى

- Davis. U., Max. A. Richardson. J., "Israel's Water Policies," Journal of Palestine studies. 34., Vol. IX, No.2 (winter 1980)

(٢٧) صبحى كحالة: مرجع سابق، ص ٨ .

- Gvati. Op. Cit. O. 138.

(٢٨) جمعة رجب طنطيش : مرجع سابق ص ١٢٢ .

(٢٩) على محمد على : مرجع سابق، ص ص ٢٧ - ٢٨ .

(٣٠) - Gvati. H. Op. Cit. P 138.

(٣١) على محمد على : مرجع سابق، ص ص ١٣٦ - ١٣٧، ١٧٣ .

(٣٢) يعقوبفتش وبروشانسكى (محرران) المياه فى إسرائيل، القدس، مركز الاعلام الحكومى، ص ٢١ .

(٣٣) صبحى كحالة: مرجع سابق، ص ٩ .

(٣٤) السياسة المائية فى الضفة الغربية المحتلة، شئون فلسطينية، العدد ١٢٦، (آيار) مايو ١٩٨٢، بيروت مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٥٣ .

(٣٥) د. سامر مخيمر وخالد حجازى : أزمة المياه فى المنطقة العربية، عالم المعرفة ٣٠٩، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، مايو ١٩٩٦، ص ٨٩ .

(٣٦) مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(٣٧) د. محمد جمال مظلوم : المياه والصراع فى الشرق الأوسط، لندن، الباحث العربى، العدد ٢٢، يناير- مارس ١٩٩٠ ص ١٢، ١٥، ١٩.

– رضا سلمان : أزمة إسرائيل المائية ومياه لبنان، مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص ٢٣١ – ٢٤٤.

– مارى نوفل : مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل فى الإطار الأستراتيجى، فى د. أحمد يوسف أحمد : ندوة المشكلات المالية فى الوطن العربى، القاهرة، ٢٩ – ٣١/١٠/١٩٩٤، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٥، ص ١١٥.

بيان نويهض الحوت : خلفية الاطماع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية، بيروت، المستقبل العربى ١٩٥، ٥/١٩٩٥، ص ص ٤٢– ٥٨.

– عماد هرملانى: سياسة إسرائيل المائية وأثرها فى مستقبل التسوية، شئون فلسطينية، العدد ٢٠١، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ص ص ٦٨–٧٠.

(٣٨) - Gooley. J. The War over Water, foreign Policy, No. 54, spring 1984, pp 3- 26.

(٣٩) إذاعة صوت إسرائيل (بالعربية) – ١٩/٧/١٩٩٠، (برنامج مع الأحداث الساعة ١٧,٣٠).

(٤٠) الأهرام – القاهرة ١٩/١/١٩٩٠.

(٤١) عبدالله عاصى : صراعنا مع إسرائيل، بيروت، منشورات المكتب التجارى، ١٩٦٩، ص ١٥١.

(٤٢) الهيئة العربية العليا لفلسطين : كارثة – مرجع سابق، ص ٣٣.

(٤٣) - Gvati, H, Op. Cit, pp. 158 - 159.

– حولت هذه المهام إلى وزارة البنية التحتية بعد إنشائها عام ١٩٩٦.

(٤٤) خليل أبو رجيلى : المياه فى إسرائيل، شئون فلسطينية، العدد ٢٣، (تموز) يوليو ١٩٧٣، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص ص ١٥٤– ١٦٥.

– د. يوسف عبدالله صائغ: الإقتصاد الإسرائيلى، ط ٢، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦، ص ١٣٨.

(٤٥) ديفس، أ، وآخرون : مرجع سابق، ص ص ٢٧ – ٣٤.

– صبحى كحالة : مرجع سابق، ص ص ٣٥ – ٤٢.

– أحمد هيبى : أزمة الثروة المائية فى إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص ٣٦٢ – ٣٧١.

(٤٦) على الجرباوى ورامى عبدالهادى : مياه دولة فلسطين من الاستلاب إلى الاسترداد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤ خريف ١٩٩٠، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص ٨٤–١٠٨.

(٤٧) – د. جمعة رجب طنطيش : مرجع سابق، ص ٦٦، ١٣١.

– عبدالرحمن أبو عرفة : الإستيطان – مرجع سابق، ص ١٢٠.

– السياسة المائية – مرجع سابق ص ٣٨.

(٤٨) الأمم المتحدة : الأحوال المعيشية للشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، نيويورك، ١٩٨٥، ص ص ٩ – ١١.

(٤٩) - Benvenisti, M. 1986 Report, Demographic, Economic, Legal, Social and political Development in the West Bank, Jerusalem, West Bank Data Base Project 1980. PP. 20-22.

(٥٠) - Cohen. A. The West Bank Agriculture, 1968- 1980, Givat Haviva. Israel. The Institute for Arabic studies, 1983, pp. 12- 13.

(٥١) - Elazar, D, (ed), Judea, Samaria and Gaza : Views on the Present and Future. Washington and London, American Enterprise for Public Policy Research. 1982, pp. 81 - 100.

(٥٢) - Harris. W.W. Taking Root, Israeli Settlement in the West Bank Bank. The Golan, and Gaza - Sinai, 1967- 1980, New.York, Research studies Press. 1980 P. 119.

– عبدالرحمن أبو عرفة: وادى الأردن، القدس، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٤، ص ص ٥٣–٥٥، ٦٠–٦٦.

– عبدالرحمن ابو عرفة: الإستيطان – مرجع سابق، ص ص ١١٧ – ١١٩.

– السياسة المالية – مرجع سابق، ص ص ٣٨ – ٤٣.

(٥٣) مروان حداد ونعمان مزيد : أوضاع ومشكلات قطاع الزراعة المروية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٣، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص ١٤١ – ١٦١.

(٥٤) - Bcvenisiti, M, 1986 Report. Op. Cit, PP. 20-22.

(٥٥) - Elazar, D. (ed.) Juden, Op. Cit. P. 91.

(٥٦) عبدالرحمن أبو عرفة : الإستيطان – مرجع سابق، ص ١٢٠ .

(٥٧) – رجا شحادة وجوناثان كتاب : الضفة الغربية وحكم القانون، ترجمة وديع خورى، دار الكلمة للنشر بالتعاون مع لجنة الحقوقيين الدوليين وجمعية القانون فى خدمة الإنسان رام الله، ١٩٨٢، ص ص ٦٥– ٦٨، ١٢٢ – ١٢٣ .

– عطا الله كتاب ورجا شحادة : الادارة المدنية فى الضفة الغربية، دراسة تحليلية للأمر العسكرى ٩٤٧، جنيف – رام الله – القانون من أجل الأنسان وفرع لجنة الحقوقيين الدوليين، ١٩٨٣، ص ٤٨، ٥٣ .

– رجا شحادة : قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية، ط ١، ترجمة محمود زايد، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، ١٩٩٠، ص ص ١٥٤– ١٥٥ .

(٥٨) السياسة المائية – مرجع سابق، ص ص ٣٦ – ٦٥ .

– ديفيس، أ، وآخرون : مرجع سابق، ص ص ٢١ – ٢٧ .

– الفجر – القدس ٤ – ١٩٨٦/٧/١٢ .

– عبدالرحمن أبو عرفة : الإستيطان، مرجع سابق ص ص ١٢٣ – ١٣٠ .

- Harris.w. w. Op. Cit. PP. 119-122.

- S / 14268. PP. 5 - 8.

(٥٩) - Elazar. D. (ed.). Judea - Op. Cit, PP 95- 100.

- Roy. S. The Gaza Strip Survey. Jerusalem, West Bank Data Base Project. 1986, PP. 50-51

(٦٠) شريف كناعنه ورشاد مدنى : الإستيطان ومصادر الأراضى فى قطاع غزة ٦٧ – ١٩٨٤، جامعة بيرزيت، ١٩٨٥، ص ٩ .

– مروان حداد ونعمان مزيد : مرجع سابق – نفس الموضع .

– عبدالرحمن ابو عرفة : الإستيطان – مرجع سابق، ص ١٣٣ .

(٦١) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص ص ٢٠٤ – ٢٠٨ (من كلمة الوفد الفلسطينى امام اجتمع ،لجنة المياه، المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف، واشنطون ١٩٩٢/٩/٢٥) .

(٦٢) فواز حامد حسين الشرقاوى : الإستيطان الصهيونى فى فلسطين، دراسة مقارنة لمرحلة ما قبل قيام إسرائيل وما بعده (رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية غير منشورة)، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٨ - ١٤٩.

(٦٣) - El Musa, S.S The Jordan Israel Water Aggeement A Model or an Exception, Journal of Palestine, Studies, No. 3 (springf 1995), P. 73.

(٦٤) يذكر هذه الكمية بأنها ١٩٠ م٣ فقط فى

- Cohen. A, Op. Cit, PP 12 - 12 - 13.

(٦٥) ديفيس، أ، وآخرون : مرجع سابق، ص ١١.

(٦٦) صبحى كحالة : مرجع سابق، ص ص ٤٦ - ٤٨.

(٦٧) المرجع السابق - نفس الموضع.

(٦٨) المرجع السابق، ص ١٥.

(٦٩) المرجع السابق، ص ص ٢٧ - ٢٩.

(٧٠) المرجع السابق. ص ٤٣.

(٧١) المرجع السابق. ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٧٢) رجا شحادة : قضايا السلطة القانونية : تحليل قانونى لإتفاق غزة - أريحا، مجلة الدراسات الفلسطينية.

(٧٣) العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صص ٨٢ - ٩٢.

(٧٤) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (نص الإتفاق المرحلى بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فى الضفة الغربية - طابا ١٩٩٥/٩/٢٤ ص ٢١١ وكذلك.

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ٢٠٠

- فضل النقيب : الإقتصاد الفلسطينى فى الضفة والقطاع، مشكلات المرحلة الإنتقالية وسياسات المستقبل، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات فى المسار الفلسطينى- الإسرائيلى رقم ٤، ط١. بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ابريل ١٩٩٧، ص ٥٨.

(٧٥) اروتسون، ج: سياسة الامر الواقع فى الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ الى الإنتفاضة ط١، ترجمة حسنى زينة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين، ١٩٩٠.

(٧٦) مجدى صبحى: أزمة المياه فى المفاوضات المتعددة، السياسة الدولية، العدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ص ١٢٤ - ١٣٠.

فتحى على حسين : المياه فى المفاوضات المتعددة لأطراف، السياسة الدولية، العدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢، ص ص ٢١٠ - ٢١٥.

(٧٧) على الجرباوى ورامى عبدالهادى، مرجع سابق، ص ص ٨٧ - ٨٨ (إعلان وزارة الزراعة فى ١٩٩٠/٨/١٠)،

(٧٩) - ديفيس، وآخرون، مرجع سابق، ص٥، ٢٠.

(٧٩) شيف، زئيف: تقرير مكتوم يرى النور - أول مرة - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص ١٨٧ - ١٩٦.

- الفيير. جوزف : المستوطنات والحدود : التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص ٨٦-٨٧.

(٨٠) ستاوفر، نوماس: اسرائيل ومصادر المياه العربية (غنائم الحروب)، لندن، الباحث العربى، العدد ٢٢، يناير - مارس ١٩٩٠، ص ٥٦،

(٨١) حبيب عائب : مرجع سابق، ص ص ١٥٩ - ١٦١.

(٨٢) د. سامر مخيمر وخالد حجازى، مرجع سابق، ص ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٨٣) المرجع السابق، ص ص ٢٢٨ ، ٢٣١.

مجدى صبحى: مرجع سابق. نفس الموضع.

- أيمن الرابى: مصادر المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة، فى د. أحمد يوسف أحمد (محرر): مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٨٤) د. سامر مخيمر وخالد حجازى مرجع سابق، ص ص ١٩٤ - ١٩٩.

(٨٥) ديفيس، أ. وآخرون: مرجع سابق ص ٢٦.

(٨٦) المرجع السابق، ص ٢٦ - ٢٧.

(٨٧) رضى سلمان : أزمة إسرائيل المائية ومياه لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣ صيف ١٩٩٠. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ص ٢٣١ - ٢٤٤.

(٨٨) صبحى كحالة : مرجع سابق، ص ٤٦.

(٨٩) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ص ١٨٦ - ١٨٧ (معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، عمان ١٧/١٠/١٩٩٤).

(٩٠) - El Musa. s. op. cit. PP 63- 73.

(٩١) د. أحمد يوسف (محرر) : مرجع سابق (تعقيب د. مجدى حماد) ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٩٢) - كالى، اليشع : المياه والسلام، وجهة نظر اسرائيلية، ط ١، ترجمة رندة حيدر، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩١.

السياسة الدولية، العدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١ (قسم خاص : أزمة المياه فى الشرق الوسط وأفريقيا)

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ص ١١٣ - ١٧٩.

(٩٣) صبحى كحالة، مرجع سابق ص ص ٥٠ - ٥١.

- حبيب عائب، مرجع سابق ص ص ١٦٢ - ١٦٤.

(٩٤) مارى نوفل : فى د. أحمد يوسف احمد (محرر)، مرجع سابق ص ١١٦.

(٢) الموقف الاسرائيلى من قضية المياه

د. أحمد ثابت

يرتبط الموقف الإسرائيلى من المياه ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة العسكرية والمرتكزات الاستراتيجية العسكرية والأمنية والاقتصادية الحيوية لما تعتبره إسرائيل «ضرورات بقاء الدولة ووحدتها الإقليمية وسلامتها الترابية». وكانت الحاجة الماسة للمياه العربية أحد أهم مقومات المشروع الصهيونى فى فلسطين منذ ما قبل انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل بسويسرا فى عام ١٨٩٧ . ومما يلفت النظر أيضا أن إسرائيل أضحت بعد زوال الكيان الاستيطانى العنصرى فى جنوب أفريقيا، الدولة الوحيدة فى العالم التى تعطى للمياه مكانة حيوية ومركزية ليس فقط لتلبية احتياجات سكانها الحاليين من المياه للأغراض المختلفة، بل أنها تخطط للسيطرة الدائمة على مصادر المياه العربية من أجل ضمان مصادر مائية إضافية تلبى احتياجات المهاجرين الجدد من اليهود من روسيا ودول شرق أوربا وبعض الأقطار العربية للسنوات القادمة.

هذا بالإضافة إلى أن المسألة المائية تكاد تكون هى القضية الوحيدة التى تصر إسرائيل بحكوماتها المختلفة من تكتلى اليمين واليسار على استبعادها بصفة شبه تامة من جدول أعمال وموضوعات التفاوض على المسارات الثنائية (السورى واللبنانى والفلسطينى) وعلى مسار المفاوضات متعددة الأطراف، انطلاقا من الموقف الذى يحظى منذ قيام الكيان الصهيونى فى فلسطين وحتى الآن بشبه إجماع بين أوساط النخب السياسية والحزبية الرئيسية ودوائر التخطيط الاستراتيجى والدفاع والأمن. ومفاد هذا الموقف، أن إسرائيل ينبغى أن تحتفظ بالسيطرة على موارد المياه العربية وأن تتمتع باحتكار القدرة على القرار الاستراتيجى فى موضوع المياه ومن ثم الاحتفاظ بصلاحيات شبه نهائية فى تقرير مستقبل موارد المياه التى تتحكم فيها.

ويفترض الباحث هنا أن هناك علاقة ارتباطية بين العقيدة العسكرية الإسرائيلية والسياسة الإسرائيلية تجاه المياه، ذلك أن ما تتميز به هذه العقيدة العسكرية من جمود

وعدم مرونة وتمسك بمعظم مقومات عقيدة الحرب والقتال التى كانت سائدة قبل مؤتمر مدريد للتسوية، كما تتسم هذه العقيدة باستمرار التمسك بنظرية الحدود الآمنة، رغم التغيرات الحادة فى النظام الدولى والتى أدت إلى تغييرات لا بأس بها فى العقائد العسكرية للدول وفى النظرة إلى مصادر التهديد والاتجاه إلى تسوية الصراعات والنزاعات المسلحة بالطرق السلمية. هذه السمات للعقيدة العسكرية الإسرائيلية انعكست على الرؤية بخصوص المسألة المائية، مثلما أثرت الأخيرة على مقومات الأمن الإسرائيلى، بحيث تميز التصور الإسرائيلى لموضوع المياه بالجمود وعدم الالتزام التام بقواعد اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبقواعد وأعراف القانون الدولى بخصوص استغلال مصادر المياه المشتركة بين عدد من الدول.

ويفترض الباحث أيضاً أن الحرص الإسرائيلى على الانفراد بتقرير موضوع المياه يفسره عدم تضمن اتفاقيات أوسلو من الجانب الفلسطينى وكذا المشروعات الإسرائيلية للتسوية مع كل من سوريا ولبنان لأية إشارة ذات مغزى للصراع حول مصادر المياه ولكيفية تسوية هذا الصراع، كما يفسره غموض ما ورد فى معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن بشأن موارد المياه المشتركة بين الطرفين.

ويمكن القول أن المياه فى المنطقة وصلت حدة الأزمة بشأنها إلى إثارة مخاوف عالمية من أن «حروب المياه» أضحت وشيكة الحدوث، وأن الماء حل محل النفط كأكثر موضوع مثير للجدل فى المنطقة، إذ تواجه معظم الدول العربية وغير العربية نقصا حادا فى موارد المياه المتاحة للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية، ومن المتوقع بدرجة كبيرة من التيقن أن يزداد هذا النقص وتزداد معه وتيرة الصراع والتباين فى المواقف والسياسات فى السنوات القليلة القادمة(١).

وفى ذلك، يذكر الخبير الإسرائيلى «أورى شامير» أنه «إذا اتجهت الإرادة السياسية للسلام فلن يكون الماء عائقاً، أما إذا بحثت عن أسباب للحرب فسيكون الماء أفضل الأسباب لذلك»(٢).

أولاً : المياه فى العقيدة والممارسة الصهيونيتين :

كان هناك تزامن ملحوظ بين بداية الحركة الصهيونية والمشروع الصهيونى فى فلسطين وتوفير المياه بكميات كبيرة لخدمة هدف إقامة كيان لليهود فى فلسطين. فقبل انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧، أرسلت المنظمة المسماة بـ «صندوق تنمية فلسطين» بعثة من المهندسين إلى هناك بهدف إجراء مسح للموارد الطبيعية للبلاد واستغرقت البعثة أربع سنوات فى الدراسة والبحث وقدم خبراء البعثة الصهاينة تقريرا عن أعمالهم خلصوا فيه إلى أن الموارد الطبيعية فى فلسطين تتيح إمكانات كبيرة لاستيعاب الملايين من الناس. وفيما يتعلق بتأمين المياه، ذكر التقرير أنه يقتضى سحب مياه الشمال إلى الجنوب عن طريق القنوات والأنابيب وهذا أمر سهل نسبيا لتوافر الوسائل التقنية، أما صعوبته. كما يشير التقرير. فإنها تنبع من وجود منابع أهم الأنهار فى المنطقة خلف الحدود الشمالية لفلسطين، كما يستوجب تقاسم المياه مع بلدان الجوار أى سوريا ولبنان، حيث توجد منابع نهر الأردن الذى يروى فلسطين، والليطانى واليرموك(٣).

ومن الجدير بالذكر، أن هذا التقرير شكل أحد محاور المحادثات والاتصالات التى أجرتها الحركة الصهيونية مع الدول الغربية خاصة بريطانيا، فى ظل جهود إقامة (وطن قومى) لليهود فى فلسطين، كما اعتبرت مسألة المياه بمثابة المرتكز الرئيسى للجهود الصهيونية بعامة فى مجال موضوع رسم الحدود نفسها بين لبنان وفلسطين وسوريا. وما حدث بالفعل أن الحركة الصهيونية قد استبعدت ما ورد فى التقرير سالف الذكر من اقتراح تقاسم المياه مع بلدان الجوار، بل عمدت إلى محاولة السيطرة المباشرة وغير المباشرة على منابع أنهار المنطقة من خلال توسيع الخطوط الشمالية لفلسطين لتشمل نهر الليطانى فى الشمال(٤)، انطلاقاً من أن من يسيطر على المنابع أو على المجرى الأعلى لأى نهر يحتل الموقع الأقوى مقارنة بمن يشغلون المجرى الأسفل، حيث يستطيع الطرف الأول ضخ المياه ومنعها ورمى المواد الملوثة فيها.. الخ. كما انه يملك ورقة ضغط قوية ضد الآخرين، ومن هنا ركزت الحركة الصهيونية جهودها منذ البداية على تأمين مصادر المياه من المنبع عن طريق ممارسة الضغوط بغرض تعديل الحدود. وهذا ما أدى فيما بعد إلى أن تتجه الحركة الصهيونية إلى إلحاق منابع نهر الأردن فى جبل الشيخ والأراضى

المحيطة بنهرى الحاصبانى والليطانى فى لبنان بأرض فلسطين. وفى هذا الإطار طالب قادة هذه الحركة فى مارس ١٩١٦ من سلطات الانتداب البريطانية ضم مختلف منابع نهر الأردن الى فلسطين وترسيم حدود فلسطين الشمالية على طول خط نهر الليطانى فى الجنوب اللبنانى. غير أن معارضة فرنسا حالت دون ذلك بحكم انتدابها على سوريا ولبنان. على أن ضغوط الحركة الصهيونية ووقوع مصادمات بين العرب واليهود جعل فرنسا تتراجع بعض الشيء وتطرح حلا وسطا يقوم على إدخال مستوطنة المطلة اليهودية وسهل الحولة اللبنانى داخل فلسطين، على أن يبقى الليطانى بأكمله داخل أراضى لبنان(٥). وعقب قيام الكيان الصهيونى فى فلسطين وإبان حرب ١٩٤٨، أكملت إسرائيل سيطرتها على مختلف منابع نهر الأردن وبحيرة الحولة ومحيط بحيرة طبريا والأراضى التى تقع جنوبها.

هذا بالإضافة إلى أن الحركة الصهيونية قد فكرت منذ البداية فى الحصول على حصة من مياه نهر النيل، عندما أرسلت مبعوثها إلى سلطات الاحتلال البريطانية لمصر عام ١٩٠٣ حيث عرضوا إمكانية الوصول إلى اتفاق تفاهم حول دراسة مسألة تحويل مياه النيل إلى سيناء وإقامة مستوطنة يهودية هناك، وبالتالى تحويل المياه إلى صحراء النقب(٦). ورغم الرفض الذى قوبل به هذا الطلب سواء من قبل الحكومة البريطانية أو من جانب القوى الوطنية المصرية آنذاك، إلا أن حكومة رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيجين عاودت الإلحاح مرة أخرى على الرئيس المصرى السابق أنور السادات لمدها بمياه النيل وقوبلت موافقة السادات المبدئية برفض واسع النطاق على المستوى الشعبى فى مصر ومن قبل دول حوض النيل. ومن جانب آخر، فقد تميزت سنوات الخمسينات بممارسة إسرائيل تحركات عديدة لدفع هيئات وخبراء دوليين لوضع العديد من المقترحات والمشاريع لتقسيم مياه نهرى الأردن واليرموك، مثل مشروع كوتون (١٩٥٤) ومشروع جونستون (١٩٥٣ - ١٩٥٥). ولكن هذه المشروعات كان نصيبها الرفض أيضا من الجانب العربى(٧). بيد أن إسرائيل ظلت توجه تهديدات مستمرة للدول العربية المجاورة باستخدام القوة واستخدمتها فعلا ضد المشروعات التى أقامتها كل من الأردن وسوريا لتنمية مواردهما من المياه، وتمثل ذلك فى مشروع بناء سد الوحدة على نهر

اليرموك علماً بأن إسرائيل لم تكن آنذاك من الدول المشاطئة فى هذا النهر، ورغم ذلك تمكنت من وقف تنفيذ المشروع، وكان من أهم الأهداف الإسرائيلية وراء عدوانها فى يونيو ١٩٦٧ تدمير المنشآت العربية على المجرى الأعلى لنهر الأردن وسد (خالد بن الوليد) على نهر اليرموك بعد ما كانت سوريا والأردن انجزتا القسم الأول منه[٨]، وقد مكن عدوان ١٩٦٧ إسرائيل من السيطرة التامة على الهضبة السورية (الجولان) وكافة منابع نهر الأردن ومياه القدس العربية والضفة الغربية وغزة ومياه سيناء.

ثانياً: - مكانة المياه والحدود فى العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

تتضح مكانة المياه فى العقيدة العسكرية الإسرائيلية وكذلك دور المياه فى تعيين الملامح الغامضة للحدود من أن عمليات الاستيطان تمت منذ الهجرات اليهودية الأولى لفلسطين بالقرب من مصادر المياه. وبعد عدوان يونيو ١٩٦٧ بأيام، صرح بن جوريون فى ١٩٦٧/٧/٨ لصحيفة (لوموند) الفرنسية أن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة وهى ترى مياه الليطانى تذهب هدرا إلى البحر، وأن القنوات باتت جاهزة فى إسرائيل لاستقبال مياه الليطانى المحولة[٩]. وقد كانت محاولة السيطرة على مياه الليطانى فى الجنوب اللبنانى أحد الأهداف الرئيسية وراء الاجتياح الإسرائيلى للجنوب عام ١٩٧٨ حتى سميت بعملية الليطانى وفى أعقابها أقامت إسرائيل الشريط الحدودى بمسافة لا تقل عن ١١٠٠ كم٢ بحيث تمكنها هذه المسافة من سرقة مياه الليطانى كما سيأتى فيما بعد. وقبل ذلك استغلت إسرائيل عدوانها فى يونيو ١٩٦٧ للتوسع الجيوبوليتيكى والاستيلاء على معظم منظومة نهر الأردن (الدان الفلسطينى، وبانياس السورى، والحاصبانى اللبنانى) ومختلف الينابيع فى المنطقة المحتلة، بجانب احتلال مناطق العمل فى المشروعات المائية العربية التى سبق ودمرتها فى وادى اليرموك.

وتتبين المكانة المركزية للمياه فى العقيدة الأمنية الإسرائيلية من زاوية ارتباطها الوثيق بالأرض وبالحرص على الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضى العربية المحتلة فى ظل أية تسوية، كما تتبين أيضاً من أن خبراء المياه يشاركون قادة الحرب والاستراتيجية فى صياغة معالم التسوية حسب التصور الإسرائيلى. ويفيد هذا الربط

العضوى بين المياه والأرض والأمن أن إسرائيل لم تأخذ فى يوم من الأيام بمفهوم الأمن النسبى الذى يعنى وجود مصالح ومطالب مشروعة للطرف الآخر وأن الأمن يتحقق من خلال توازن معين للقوة وللمصالح وعلى العكس من ذلك تتبنى إسرائيل عقيدة الأمن المطلق والتى كان من أبرز من عبر عنها «رابين» عندما كان وزيرا للدفاع فى حكومة شامير الائتلافية مع حزب العمل فى أواخر الثمانينيات. فقد ذكر ما يلى:

«إن الهدف الأول والأساسى فى سياسة إسرائيل الأمنية هو أن نضمن عدم تغيير نسب القوة العسكرية بيننا وبين القوة العربية الشاملة التى قد تشترك فى الحرب لغير مصلحتنا. وفى المفهوم العالمى، فإن الأمن القومى هو قضية نسبية (..). أما بالنسبة لنا نحن الإسرائيليين، فالأمن القومى ليس عنصرا نسبيا بل مطلقا، لأن وجودنا المادى بالذات متوقف عليه، أى فى حالتنا يغدو المضمون الكامل لعبارة أمن مطابقا لمفهوم الوجود ذاته»(١٠). وفيما يتعلق بالصلة بين المياه والحدود يذكر «جاكوب بير» أستاذ علم المياه فى جامعة إسرائيل التكنولوجية (تكنيون) فى حيفا ما يلى:

«عد بذاكرتك مائة عام إلى الوراء، تلاحظ أن الزراعة كانت تعين حدود ما هو إسرائيل. ولذا فإننا مانزال فى طور الوجود، أى إقرار حدودنا، إن لم نقل أننا فى حالة حرب»(١١). وبنفس المعنى يعبر «رون ناخمان» أحد مسئولى المستوطنات فى الضفة الغربية «إذا نظرت إلى الموضوع من الزاوية الاقتصادية فعليك التخلى عن الزراعة. وبإمكانك أيضا أن تتخلى عن البلاد»(١٢). وفى خطابه أمام المجلس الاستشارى للطائفة اليهودية فى الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٩٣، ذكر رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق «شيمون بيريس» بخصوص تصوره لـ «السلام» أنه لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه، فق نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقى»(١٣).

ويمكن بالإضافة إلى ما سبق تفسير إصرار إسرائيل على استمرار على استمرار السيطرة على موارد المياه العربية لدواعى أمنية واستراتيجية بما تتمسك به من معظم الأرض التى تحتلها فى سوريا ولبنان وفلسطين ١٩٦٧، ومن المعروف ان ما تم فى اتفاقيات أوسلو عبارة عن إعادة انتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة الغربية

وغزة وخصوصا فى المنطقتين أ و ب من الضفة، ذلك أن الانسحاب يعنى ببساطة أن تفقد إسرائيل ٦٥٪ من جملة مواردها المائية المتاحة، مما يعنى عمليا تحجيم شبه تام للدولة والإمكانات والحدود. وعادة ما يلوح المسئولون الإسرائيليون بالحرب إذا ما رفضت الأطراف العربية التصور الإسرائيلى القائم علي التحكم بمنابع المياه. وفى ذلك أشار «زفى أورتنبرج» الذى تولى رئاسة هيئة مياه بحيرة طبريا إلى أنه «إذا ازداد نقص المياه فى إسرائيل، ولم تستطع التوصل إلى حل المشاكل بالطرق السلمية، فلابد من حلها بواسطة الحرب. هل هناك خيار آخر؟ الماء كالدم لا يمكن العيش من دونه»(١٤).

ومن الملفت للنظر أن ضرورة توفير المياه للمستوطنات الإسرائيلية فى المرتفعات السورية والقدس العربية والضفة الغربية وغزة لا تقل أهمية عن متطلبات توفير الأمن الشخصى لجماعات المستوطنين وللتكتل الاستيطانى بصفة عامة. فمن المعروف أن الجزء الأعظم من المستوطنات يعتبر امتدادا حيويا للدولة العبرية وينبغى وضعه تحت السيادة الإسرائيلية كما تتفق على ذلك الأحزاب السياسية والدينية الحاكمة والمعارضة فى إسرائيل. فقد ذكر «رابين» فى يوليو ١٩٩٥ فى كلمة له أمام لجنة الخارجية والدفاع بالكنيست أن إسرائيل لن توقع على اتفاق مع السلطة الفلسطينية بدون الاتفاق على موضوع المياه وأنها ستصر على عدم تمكين الفلسطينيين من ضخ المزيد من المياه داخل مدنهم، لأنهم سيعرضون نظام تزويد المستوطنات اليهودية للخطر(١٥).

وهكذا يمكن القول أن إسرائيل لم تغير كثيرا من التصور الصهيونى عن المياه والذى يتأسس على ضرورة إحكام السيطرة على منابع المياه السطحية الجارية والجوفية باستخدام وسائل عديدة كالحرب والتهديد باستخدام القوة وسرقة المياه من سوريا ولبنان قبل عدوان ١٩٦٧ ثم من لبنان بعد ذلك، واعتبار هذه المياه «مياه فائضة» فى دول الجوار من حق إسرائيل أن تنتفع بها.

ثالثاً: - أبعاد السيطرة الإسرائيلية على مياه فلسطين ١٩٦٧:

تعد فلسطين بلدا شبه جاف لا يزيد معدل تساقط المطر السنوى فيها عن ٣٠٠ ملليمتر. وقد حرصت الحكومات الإسرائيلية لدواعى الاستيطان والاستيعاب على التحكم

فى مختلف منابع ومصادر المياه فى فلسطين وخصوصا بعد الاحتلال فى يونيو ١٩٦٧، وتنقسم فلسطين عموما الى أربع مناطق هيدرولوجية على النحو التالى[١٦]:

أولا : منطقة غنية بالمياه السطحية والجوفية تسمى ببحر الجليل وتتضمن معظم الشمال الفلسطينى ومنخفض الحولة وطبريا، وبجانب المصادر المائية المحلية، فهى تسحب مياه المرتفعات السورية فى الجولان والحرمون، والمرتفعات اللبنانية فى الحرمون والجليل الأعلى وجبل عامل، وتشكل مجتمعة ما يعرف بمجموعة نهر الأردن.

ثانيا : منطقة تتوافر فيها بكثرة المياه الباطنية وإن كانت ضعيفة الجريان السطحى، وتسمى «خزان فلسطين»، وتضم المنطقة الداخلية الجبلية وتقع فى معظمها داخل نطاق الضفة الغربية.

ثالثا : منطقة متوسطة نسبيا وتحتوى على الهامش الساحلى وتتميز بأنها ذات انسياب سطحى متوسط، وإلى جانب ذلك تتمتع بموارد مائية باطنية تتغذى فى معظمها من طبقات الضفة الغربية الجوفية، بيد أنها تشح تدريجيا باتجاه الأقسام الساحلية الجنوبية.

رابعا : منطقة صحراوية فقيرة تشمل النقب، وتصل مساحتها الى نحو ٤٥٪ من جملة مساحة فلسطين (٢٧ ألف كم٢) وتشمل فى بعض أجزائها طبقات مائية جوفية وبخاصة فى الجهات الشمالية الغربية فى ضوء التركيب الصخرى لشمال النقب.

وتسيطر إسرائيل على هذه المناطق بمواردها ومنابعها المائية، كما أشار خبراء الماء الإسرائيليون إلى وجود حوض جيولوجى مشترك يمتد من شمال سيناء إلى شمال غربى النقب ويختزن نحو ٢ مليار م٣ مياها جوفية، وتتولى إسرائيل من جانبها عمليات استثمار مياه هذا الحوض المشترك[١٧].

ويقدر مجموع التساقط السنوى للأمطار فى فلسطين بنحو ٨ مليارات م٣ يهطل منها حوالى ٤٠٪ فى الضفة الغربية وغزة، ونظرا لصعوبة السيطرة على الانسياب المطرى لعوامل عديدة مناخية وطبوغرافية وجيولوجية وبشرية، فإن المصادر الإسرائيلية والدولية تقدر النسبة المستغلة فعلا من الكميات المتساقطة سنويا بما لا يزيد عن ٢٣٪ من مجموع

الهطول السنوى. ولذلك، لجأت إسرائيل إلى مصادر ومنابع المياه السطحية والجوفية للحصول على الكميات التى تحتاجها سنويا وذلك على النحو التالى(١٨):

١ - ٥٠٠ مليون م٣ من نهر الأردن وبحيرة طبريا.

٢ - ١٤٥ مليون م٣ مسروقة من مياه لبنانية من نهرى الحاصبانى والوزانى منذ الاجتياح الإسرئيلى عام ١٩٧٨ وغزو لبنان فى يونيو ١٩٨٢.

٣ - ٨٠ مليون م٣ مسروقة من مياه سورية من نهرى بانياس واليرموك بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ واحتلال الهضبة السورية.

٤ - ٤٥٠ مليون م٣ هى مياه الضفة الغربية.

٥ - ٤٥٠ مليون م٣ هى مياه المنطقة الساحلية.

٦ - ١٠٠ مليون م٣ مياه النقب وغزة.

٧ - ١٢٥ مليون م٣ مياه صرف ومياه مستعادة.

وبلغ الإجمالى ١٨٥٠ مليون م٣، وتسيطر إسرائيل على القسط الأعظم من هذه الكميات من واقع ما يقوله «اليشع كلى» خبير المياه الإسرائيلى المعروف من أن الموارد المائية المتاحة حاليا لدى الدولة العبرية تبلغ ١,٨ مليار م٣ سنويا(١٩).

ومن الجدير بالذكر، أن إسرائيل بادرت بعد يوم واحد من احتلال الضفة الغربية وغزة والقدس العربية إلى إلغاء كافة القوانين التى كانت تنظم مختلف صور الحياة هناك ومن أهمها القوانين والنظم المتعلقة بالمياه. فقد صدر أول قرار عسكرى ليرتبط مباشرة بالمياه، فى ١٩٦٧/٦/٧ ويقضى بأن «كافة مصادر المياه الموجودة فى الأراضى التى تم احتلالها مجددا هى ملك لدولة إسرائيل»، ثم أصدرت الأمر العسكرى رقم ٩٢ والذى أعطى كافة صلاحيات السيطرة على جميع المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل الحاكم العسكرى للمنطقة وتشمل صلاحيات هذا الضابط التحكم فى إصدار الرخص فيما يتعلق بالمنشآت المائية القائمة والجديدة، وبإصدار تراخيص خاصة بالمياه القائمة وتعيين مديرى دوائر المياه(٢٠). مع العلم أن الأذون الخاصة بشئون المياه وخاصة حفر آبار جديدة لم تعط إلا فى حالات معدودة ومحدودة جدا. ثم جاء الأمر

العسكرى رقم ١٥٨ لعام ١٩٦٧ أيضا ليجرد الشعب الفلسطينى من أية وسيلة تمكنه من معرفة أية معلومات عن المصادر المائية. فبموجب القرار، حظرت إسرائيل حظرا باتا إقامة أية منشأة مائية جديدة بدون ترخيص وأعطت لضابط المياه حق رفض أى ترخيص دون إبداء أسباب. تلا ذلك إصدار قوات الاحتلال الإسرئيلى الأمر العسكرى رقم ٢٩١ لعام ١٩٦٨ والذى جعل كافة مصادر المياه المتوفرة فى الضفة الغربية ملكا عاما لدولة الاحتلال. وقد تبع ذلك إصدار الأمر العسكرى رقم ٣٨٩ لعام ١٩٦٩ والذى نص على تحويل جميع صلاحيات ومسئوليات دائرة مياه الضفة الغربية التى كانت تتبع قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ سلطة المصادر الطبيعية الأردنية، إلى سلطة القائد العسكرى الإسرائيلى للضفة الغربية، وقد استكملت السلطات العسكرية الإسرئيلية سيطرتها على مصادر مياه الضفة بإصدار الأمر العسكرى رقم ١٠١٥ لعام ١٩٨٢ والذى حظر زراعة أى نوع من أنواع المزروعات من دون الحصول على إذن من هذه السلطات أو تصريح منها[٢١].

وقد تركت هذه الأوامر العسكرية الإسرئيلية تأثيرات بالغة السلبية لجهة التشديد والتضييق القاسيين على الموارد المائية المتاحة للفلسطينيين لأغراض المنزلية والزراعية والصناعية. فبالنسبة للزراعة أدت الأوامر العسكرية التى تحظر حفر آبار جديدة إلا بإذن من سلطات الاحتلال إلى تناقص المساحة الزراعية المروية فى الضفة من ٢٧٪ إلى ٣,٧٪ فى الوقت الحالى[٢٢]. ولم تسمح سلطات الاحتلال طوال الفترة من ١٩٦٧ وحتى بداية التسعينيات سوى بحفر ١٣ بئرا فقط للأغراض المنزلية. ومن الجدير بالذكر أن مصادر المياه فى الضفة وغزة تسيطر عليها سيطرة مباشرة دائرة المياه فى سلطات الاحتلال وشركة «مكوروث» الإسرائيلية للمياه وبلدية القدس، كما تتحكم الجهات الثلاث فى الآبار المؤجرة للبلديات المحلية، وتبلغ ما تسيطر عليه هذه ا لجهات ما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالى استهلاك الضفة الغربية من المياه[٢٣].

وقد عهدت سلطات الاحتلال الإسرائيلى إلى شركات إسرائيلية «مكوروت» و «تاهال» بإدارة مصادر المياه فى الضفة وغزة، وتنفذ هذه الشركات السياسة الإسرائيلية الرسمية والتى تقوم على السيطرة على منابع المياه لأغراض عديدة منها تأمين وصول المياه إلى

مستوطنات لتلبية حاجاتها المبالغ فيها على حساب الشعب الفلسطينى. هذا بالإضافة الى أن السلطات العسكرية الإسرائيلية تتحكم حتى الآن فى المعونات والمساعدات الآتية من الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية لتنمية الزراعة وموارد المياه فى الضفة وغزة، كما أن أنشطة مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية فى تقديم مساعدات مالية وفنية للمواطنين الفلسطينيين فى ميادين عديدة مثل شبكات مياه الشرب، تخضع لموافقة وإشراف سلطات الاحتلال الإسرائيلى. فهناك وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين (UNRWA) واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP). ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (HABITAT) ومؤسسة خدمات الرعاية الكاثوليكية (CRS) ومؤسسة التنمية الاجتماعية (CDF) ومؤسسة أمريكا. الشرق الأوسط لخدمات التربية والتدريب (AMIDEAST) وغيرها[٢٤].

وتزود الضفة الغربية إسرائيل بما لا يقل عن ثلث استهلاكها السنوى من المياه من خلال الأحواض المائية، فى حين تأخذ إسرائيل ثلث استهلاكها الآخر من مياه نهر الأردن وروافده وهى المياه السطحية الوحيدة المتوافرة، وتأتى المصادر الرئيسية للمياه فى الضفة من الآبار الارتوازية والينابيع، ويوجد نحو ٣١٠ آبار عربية تضخ نحو ٣٥ – ٤٠ مليون م٣ سنويا، كما يوجد ٣٠٠ نبع تنتج ٥٠ – ٦٠ مليون م٣ إضافى، ويتجمع فى آبار الجمع السطحية ما لا يقل عن ٦ ملايين م٣ سنويا[٢٥]. ولقد أدت سياسات الهيمنة الإسرائيلية إلى تدمير/ و. أو مصادرة ١٤٠ مضخة مياه على نهر الأردن فى منطقة الغور الشمالى عقب الاحتلال مباشرة، وكانت تستخدم فى رى بيارات الحمضيات والخضروات المزروعة فى الأراضى الواقعة غربى النهر والمعروفة بالزور، ثم حظرت سلطات الاحتلال على الزارعين الفلسطينيين تركيب أية مضخة على النهر[٢٦]. وتزامن ذلك مع المصادرة المستمرة للزراضى وإعطائها للمستوطنين الصهاينة من أجل استغلالها.

وقبل الاحتلال الإسرائيلى، كان يوجد ما لا يقل عن ٧٢٠ بئرا فى الضفة الغربية وحدها تستخرج المياه الجوفية منها لأغراض الاستهلاك المختلفة، ولكن لم يتبقى منها سوى ٣١٤ بئرا فقط يخصص ٢٠ ٪ منها فقط للأغراض المنزلية وهى تعمل بطاقة

إنتاجية متدنية. وتعتبر بقية الآبار عاطلة بفعل الجفاف الناتج عن ضخ الآبار التى حفرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلى على أعماق كبيرة أو لأسباب ومزاعم أمنية تلجأ إليها هذه السلطات(٢٧). وتتحكم سلطات الاحتلال قبل اتفاقيات أوسلو وشركة المياه الإسرائيلية «مكوروت» بعد هذه الاتفاقيات فيما لا يقل عن ٤٤٪ من جملة استهلاك المدن الثمان الرئيسية فى الضفة الغربية من المياه، علما بأن هذه النسبة لا تتضمن كميات المياه المستخرجة من آبار مؤجرة من قبل الحاكم العسكرى ثم شركة المياه الإسرائيلية، مثل بئر البادان وبئر الفارعة فى منطقة محافظة نابلس. ولقد أدت سياسة إسرائيل الرامية إلى عدم تطوير شبكات توزيع المياه ومنع الطرف الفلسطينى من ذلك إلى ازدياد كميات الفاقد التى تتراوح بين ٢٥ - ٥٥٪(٢٨)، وتعتبر نسبة عالية وغير مقبولة سواء من الناحية الهندسية أو من جهة الجدوى الاقتصادية والتكلفة المترتبة على المواطن.

ويزداد الوضع سوءا فى القرى والبلدات الفلسطينية من حيث تقادم وسائل الإمداد بالمياه وتملح الآبار وسوء التوزيع، وتسيطر سلطات الاحتلال وشركة مكوروت ودائرة المياه على ٦٤٪ من جملة استهلاك القرى من مياه الشبكات، كما أن هذه الجهات الإسرائيلية تتحكم فيما لا يقل عن ٥٩٪ من مجموع استهلاك القرى من الآبار(٢٩). كما تتحكم فى نحو ٩٠٪ من مصادر المياه.

ولقد نجم عن السياسة الإسرائيلية بخصوص المياه ارتفاع معدلات استهلاك الفرد الرسرائيلى من المياه فى اليوم فى المتوسط إلى ما لا يقل عن ٢٥٠ لترا، وهذا الرقم يبلغ حوالى أربعة أمثال المعدل للفرد الفلسطينى والذى أصبح بفعل ممارسات الاحتلال ٦٦ لتر للفرد/ اليوم بما فى ذلك الفاقد فى شبكات توزيع المياه(٣٠).

وقد مارست السلطات العسكرية الإسرائيلية صورا غير رشيدة من الاستغلال لمياه الضفة الغربية وغزة لكى تلبى احتياجات سكانها فى فلسطين ١٩٤٨ والمستوطنين فى فلسطين ١٩٦٧، وهى احتياجات متزايدة، مما أدى إلى ارتفاع نصيب إسرائيل من موارد المياه العربية من ١٨٥٠ مليون م٣ إلى حوالى ١٩٨٠ مليون م٣ منها ٨٣٠ مليون م٣ من المياه السطحية بحوض الأردن والوديان، وتحصل من المياه الجوفية على حوالى ٩٥٠ مليون م٣، إلى جانب نحو ٢٠٠ مليون م٣ من مياه الصرف الصحى المعالج ومن تحلية

المياه المالحة. ولقد أدى ذلك الى ارتفاع متوسط استخدام الفرد الإسرائيلى الى ٤٣٠ لتر/ اليوم بينما فى أكثر الدول العربية وفرة فى مصادر المياه المتاحة لا يزيد عن ٢٧٠ لتر/ اليوم، ومع زيادة السكان الطبيعية وجلب المهاجرين اليهود من الخارج(٣١)، ستحتاج إسرائيل إلى مصادر إضافية من المياه بما لا يقل عن ٢٥٠٠ مليون م٣ حتى العام ٢٠١٠ كمجموع، وحتى توفر إسرائيل هذه الكميات لا تجد أمامها سوى الحد من الهجرة اليهودية إليها أو تقليص المساحة المزروعة لديها وهذا ما لن تقبل به، ومن ثم سوف تلجأ إلى بدائل أخرى وهى الاستمرار فى سرقة مياه الليطانى ومحاولة الحصول على مياه من نهر النيل وهذا غير مقبول، فيبقى بديل آخر هو المياه من تركيا عن طريق خط الأنابيب المقترح من تركيا الي البلاد العربية والذى رفضته كل من العراق وسوريا ودول عربية أخرى لأنه بمثابة تحويل مياه الفرات الى طرف لا يستحق وهو إسرائيل. ولكن الحكومة التركية قامت بالفعل بمد إسرائيل بالمياه بواسطة خزانات ضخمة لمياه الشرب تنقلها سفن كبيرة. ومن المتوقع أن يزداد التعاون «التركى- الإسرائيلى» فى هذا المجال مع ازدياد حاجة إسرائيل للمياه، ومن أهم المشروعات المطروحة مد أنبوب بحرى مباشر(٣٢).

وقد طرحت إسرائيل عدة اقتراحات لتلبية احتياجاتها المائية واحتياجات الأطراف العربية المجاورة وقدمتها إلى البنك الدولى فى ديسمبر ١٩٩٠. وجاء فيها تحت عنوان «الخطط الإقليمية الدولية» ما يلى(٣٣):

١ - سحب مياه النيل عبر سيناء إلى قطاع غزة والنقب كبديل لما تحصل عليه الضفة والغور الغربى من مياه نهر الأردن.

٢ - جر مياه اليرموك إلى الغور الغربى فى وادى الأردن.

٣ - جر مياه الليطانى لإتاحة المياه للضفة وغزة بطريقة مباشرة أو عبر الناقل القطرى الإسرائيلى.

٤ - استغلال جزء من مياه الليطانى أثناء فصول الجفاف لغرض توليد الطاقة الكهربائية فى مقابل مد لبنان بالمياه عن طريق بحيرة «كينيريت» فى إسرائيل.

٥ – إقامة محطة توليد كهربائية فى غزة لتحلية مياه البحر وتوفير مياه الشرب فى القطاع بالتعاون مع الأردن.

وقد تقدمت اسرائيل بمشروعات لما تسميه بتطوير الموارد المائية فى المنطقة إلى مؤتمرات القمة الاقتصادية لـ «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». ومن ذلك، ما ورد فى المجلد الذى قدمته إلى قمة القاهرة لعام ١٩٩٦، من مشروعات مشتركة لتقليل الفاقد من المياه وإعادة استعمال مياه الصرف الصحى وتحلية مياه البحر بالتعاون مع الأردن ومصر ولم تتعرض التصورات الإسرائيلية لمصادر المياه التى تسيطر عليها مثل مجموعة نهر الأردن والمياه الجوفية فى الضفة وغزة ومياه الجولان(٣٤).

وقد تناقلت وكالات الأنباء تصريحات لمسئولين إسرائيليين عن مشروع مشترك مع الأردن لتنمية مياه نهر اليرموك، ولم يصدر عن عمان نفى لذلك، مع أن المشروع ينطوى على أبعاد خطيرة، إذ أنه يقوم على أنقاض المشروع السابق بين سوريا والأردن لإقامة سد المحيبة على نهر اليرموك وهو الذى دمرته القوات الإسرائيلية إبان عدوان يونيو ١٩٦٧.

رابعاً: - السياسة الإسرائيلية تجاه المياه السورية واللبنانية :

تمكنت إسرائيل بعدوانها فى يونيو ١٩٦٧ من احتلال قسم كبير من المرتفعات السورية وإحكام السيطرة على نهرى اليرموك (من مصبه فى الأردن غربا إلى وادى الرقاد شرقا) وبانياس وخزانات المياه فى الحرمون، ومنابع بحيرة طبريا والتى تعتبر أهم مصادر المياه بالنسبة لإسرائيل. وإلى جانب الأهمية الاستراتيجية البالغة للجولان فى العقيدة العسكرية الإسرائيلية، فإن مصادر المياه الآتية من الهضبة السورية لعبت دورا رئيسيا فى ترسيم الحدود على النحو الذى تراه إسرائيل، كما أنها تعد من أهم مقومات الموقف الإسرائيلى من الصراع مع سوريا، وخصوصا فى ضوء أن إسرائيل تعانى من نقص متزايد من المياه. ورغم أن سوريا تواجه هى الأخرى نقصا حادا بفعل سياسة تركيا فى إقامة مشروع «غاب» أو شرق الأناضول، فإن إسرائيل تنكر احتياج سوريا لمياهها. وهكذا اتجهت إسرائيل إلى السحب الجائر من مصادر المياه فى الجولان مما أدى لتعرضها

لمخاطر التملح والنضوب المبكر، ويبلغ المتوسط السنوى لما تستولى عليه إسرائيل من مياه الجولان ٢٠٠ مليون م٣ إلى جانب ٥٠٠ مليون م٣ من مياه الليطانى اللبنانى[٣٥]. ومن المتوقع ان تستمر الحكومات الإسرائيلية فى تشددها بخصوص المياه السورية واللبنانية والإصرار على تحكمها فى مصادر هذه المياه فى ضوء ازدياد حاجتها للمياه، والمصادر المائية المتاحة لها الآن تبلغ ١٩٥٠ مليون م٣، فى حين يبلغ الاستهلاك الفعلى سنويا من ١٨٠٠ – ٢٠٠٠ مليون م٣.

ويتأسس الموقف الإسرائيلى بخصوص المياه السورية واللبنانية على محاور ثلاثة رئيسية[٣٦].

(١) إدخال الليطانى فى منظومة نهر الأردن، وتقاسم المياه بعد ذلك فيما بين الدول الواقعة فى حوض هذه المنظومة، على أساس وضعية حاجة كل دولة.

(٢) ضرورة رقابة إسرائيل على استغلال سوريا لمياه الجولان الجوفية، مع الاحتفاظ بمعظم المستوطنات الإسرائيلية هناك، ودراسة احتمالات تواجد قوات أمريكية مراقبة.

(٣) فى ضوء مزاعم إسرائيل عن أن سوء استخدام وإدارة موارد المياه فى الدول العربية المجاورة يحتاج لـ «تعاون مشترك» و «إدارة إقليمية» للمياه، فإن المصادر الإسرائيلية تتحدث عن أهمية إدخال تعديلات على نظم ومشروعات المياه فى الدول العربية المجاورة، الأمر الذى يعنى واقعيا إنشاء مشروعات مشتركة على غرار مشروع جونستون لعام ١٩٥٣ وتكون إسرائيل هى اللاعب الأساسى فى هذه المشروعات ومما يؤدى عمليا إلى إنسحاب أو إعادة إنتشار إسرائيلى من أو فى أراضى مع نزع السيادة المائية للدول العربية على مصادر المياه.

وقد عبرت المواقف الرسمية التى طرحتها إسرائيل فى المفاوضات على المسار الثنائى أو متعدد الأطراف عن ملامح المحاور السابقة، فقد صرح «أفرايم سنيه» وزير الصحة السابق فى حكومة العمل «رابين – بيريز» بما يلى:

«لدى ثلاثة خطوط حمر فيما يتعلق بالمفاوضات مع سوريا: الأول: حدود يمكن الدفاع عنها من الناحية العسكرية. الثانى: تطبيع كامل للعلاقات أبعد مدى من العلاقات

الدبلوماسية، أى التطبيع على غرار ما هو قائم اليوم بيننا وبين الأردن. الثالث : المحافظة على مصادر المياه فى يد إسرائيل. وإذا كان ذلك غير واقعى، فإنه لن يتم اتفاق»[٣٧].

وإذا كان ما سبق يعبر عن رؤية حزب العمل، فإن هناك آخرين من نفس الحزب عبروا عن مواقف مشابهة. فقد أكد «يوسى بيلين» على أن إسرائيل ستحتفظ بأغلبية المستوطنات، وحدد خريطة الكتل الاستيطانية التى يرى من الضرورى الاحتفاظ بها وهى القدس الكبرى وغربى الضفة، واريئيل وكونى شمرون وغور الأردن مع تواجد عسكرى بها وتوفير مصادر المياه لها[٣٨].

ومن الملاحظ أن الإسرائيليين يكررون مزاعم مشابهة بخصوص المياه مع سوريا ولبنان مفادها أن الدول العربية المجاورة التى تهدر الكميات المتاحة القليلة لديها مما يعنى ضمنا أهمية «التعاون المشترك» لترشيد استخدامات المياه والتنمية المشتركة لمصادرها. وفى ذلك، يزعم «دان زاسلافسكى» مفوض المياه الإسرائيلى «أن وجود نواقص محلية ومؤقتة يعود إلى عدم اعتبار القضية ذات أولوية قصوى من قبل الدول المعنية، هذا جل ما فى الأمر ولا سبب آخر لذلك»[٣٩].

وفى نفس الإطار يزعم خبير إسرائيلى آخر أن «مشكلة» المياه ليست كذلك، إنها قضية نفسية وعاطفية. لقد تدفق هذا العام (١٩٩٣) من بحر الجليل ما مقداره مائة مليون قدم٢ لو كان السلام قائما بين إسرائيل والأردن، لأمكننا استصلاح ٣٠ ألف فدان من الأراضى، لكن المياه تصب فى البحر الميت»[٤٠].

ومن أهم المبررات التى تستند إليها إسرائيل للاحتفاظ بمعظم الجولان ومن ثم السيطرة على مياهها مما يزعمه كاتب صحفى إسرائيلى من أن : «الجيش السورى (كان) يسيطر فى الرابع من يونيو (١٩٦٧) على ضفة طبريا خاصة فى جزئها الشمالى الشرقى من الحوض كما سيطر على الضفة الشرقية لنهر الأردن فى الجزء المنحدر نحو بحيرة طبريا. وعلاوة على ذلك، فقد كان الجيش السورى يسيطر على جزء من مساحة أرض إسرائيل خلال فترة الانتداب، أى على منطقة الحملة التى يسير بها متعرجا نهر اليرموك.

ومن ثم، فان العودة إلى مواقع الرابع من يونيو تعنى أن سوريا ستطالب بالشراكة فى طبريا ومياهها[٤١].

ومن الملاحظ أن قادة حكومة الليكود وعلى رأسهم نتنياهو عبروا عن مواقف مشابهة لمواقف قادة حزب العمل والتس سبق أن عبر عنها «رابين» قبل اغتياله، عن أن أقصى ما سوف تقدمه إسرائيل فى المفاوضات مع سوريا هو «انسحاب فى الجولان» وليس انسحابا منها، مما يعني إخلاء بعض المناطق مع وضع ترتيبات أمنية تكفل ضمانات أمن «كافية» لإسرائيل واستغلال مشترك لبعض مصادر المياه المطرية أو الجوفية، على غرار ما تم فى اتفاقية «السلام» مع الأردن. فقد ورد فى أحد ملاحقها اتفاق البلدين على إنشاء سد للتخزين والتحوين فى منطقة «عدسية» يتم فيها تجميع مياه نهر اليرموك وفيضاناته فى الشتاء. وقد هدفت الحكومة الإسرائيلية فى عهد رابين من ذلك السد إعطاء تل أبيب مساحة للمناورة مع سوريا وإثارة مشكلة بينها وبين الفلسطينيين بخصوص منطقة الحمه التى كانت جزءا من فلسطين. ومن الملفت للنظر أن شارون، وزير البنية التحتية أمر ببناء السد داخل المنطقة منزوعة السلاح والذى يوجد حولها خلاف مع السوريين وذلك للضغط على دمشق[٤٢].

وبالنسبة للأطماع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية، فقد أشارت تقارير عديدة إلى أن إسرائيل بدأت منذ غزوها للبنان عام ١٩٨٢ فى تحويل مياه الليطانى إلى شمال فلسطين عن طريق أنابيب ضخمة تحت الأرض، وكما قامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلى، وبمد أنابيب ضخمة من الشريط الحدودى المحتل، قد بلغ طوال شبكات الأنابيب هذه ١٠كم بجانب تشييد خزانات تستقبل مياه الليطانى وتعيد توزيعها على منطقة الجليل عبر الحدود. وأشارت تقارير أخرى صدر بعضها عن الأمم المتحدة إلى أن إسرائيل شقت نفقا طوله ١٧ كم من قرية «كفر كلا» حتى وادى دير ميماس فى مرجعيون لسحب مياه الليطانى إلى داخل فلسطين، وإنها تعمل على تركيب محطة ضخ غاطشة[٤٣]. وتزعم الحكومة الإسرائيلية أنها تهدف من وراء ذلك حماية مياه الليطانى التى تهدر في البحر لعدم استغلالها فى مشروعات.

وفى حين تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى مشروعات مشتركة وتعاون إقليمى فى مجال تنمية موارد المياه وترشيد استخدامها وإيجاد مصادر متجددة من إعادة معالجة مياه الصرف الصحى وتحلية مياه البحر، إلا أن ما يتعلق بمياه نهر الأردن والضفة الغربية تصر تماما على السيطرة والإدارة المنفردتين لها، فلم يأت ذكر لهذه المصادر المائية فى الاتفاق الإسرائيلى والفلسطينى الإنتقالى فى الضفة الغربية وغزة والموقع فى واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ والذى حل محل إعلان المبادىء واتفاق نقل الصلاحيات التمهيدى و «بروتوكول المزيد من النقل» كما أن القضايا الجوهرية التى تركت لمفاوضات الوضع النهائى والتى حددها الاتفاق : الحدود، اللاجئين، المستوطنات، القدس.. إلخ لم تشر صراحة إلى موضوع المياه(٤٤) .

وفى واقع الأمر، أن الأفكار المطروحة(٤٥) حول التعاون الإقليمى والإدارة الإقليمية المشتركة لمصادر المياه فى المنطقة تحاول الفصل بين التراكمات والأسباب الجوهرية للصراع العربى- الإسرائيلى وبين قضية المياه. فرغم حساسية هذه القضية والحاجة الماسة إلى تسويتها من خلال دور بارز للأمم المتحدة والدول الكبرى، إلا أن قواعد القانون الدولى فى شأن اقتسام مجارى المياه المشتركة والتى تتميز بالغموض وعدم التحديد تمكن إسرائيل فى الواقع من الإبقاء على توازن القوى الحالى فى صالحها والذى يفيد فى أحد أبعاده تكريس السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه فى نهر الأردن والليطانى وبانياس بجانب مصادر المياه فى الضفة الغربية. ومن ثم، فإن الأمر يحتاج إلى سياسة عربية مشتركة تجاه المياه تقوم على التنسيق وإيجاد آليات فعالة تشترك فيها مصر وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية لتشكيل قوة تفاوضية قادرة على مواجهة السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه العربية.

هوامش الدراسة :

(١) انظر فى ذلك :

Thomas Naff & R. Maston, Water in the Middle East : Conflict or Cooperation. Pennsylvania : University of Pennsylvania, 1984, World Bank, Water Resources Management : A Policy Paper. Washington D.C.: The World Bank, 1993, Joyce Starr. Water Security : The Missing Link in our Stratcgy, Informal Publication, 1992.

(٢) وردت فى : بريت ج. فسيليند، «المصادر الحيوية للمياه فى الشرق الأوسط»، ترجمة ظافر قطمة، الثقافة العالمية (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب)، العدد ٦١، نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٦٤.

(٣) وردت فى: د. مارى نوفل، «مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل: الإطار الجيوستراتيجى العام»، فى : د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، ندوة المشكلات المائية فى الوطن العربى، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، نوفمبر ١٩٩٤، ص ص ١١٠ - ١١١.

(٤) نفس المصدر ص ١١١.

(٥) انظر لمزيد من التفاصيل: ياسين سويد، عملية الليطانى، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢.

(٦) انظر فى ذلك : محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الأول، القاهرة، وبيروت: دار الشروق، ١٩٩٥.

(٧) نفس المصدر، مواضع مختلفة.

(٨) انظر كمثال: أيمن الرابى، «مصادر المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة: الوضع الهيدرولوجى السياسى والقانونى»، فى : د. أحمد يوسف أحمد (محرر) مصدر سابق، ص ص ٩٩- ١٠٠.

(٩) وردت فى: عباس قاسم، «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية»، المستقبل العربى، العدد ١٧٤، أغسطس (آب) ١٩٩٣، ص ٤١.

(١٠) وردت فى :

Efraim Inbar. "Attitudes Toward War in the Israeli Political Elite". The Middle East Journal vol.44. no.3 (summer 1990). P. 37.

(١١) وردت فى : فسيليند، مصدر سابق، ص ١٧٧ .

(١٢) نفس المصدر، ص ١٨٠ .

(١٣) الحياة (لندن)، ١٦/٢/١٩٩٣ .

(١٤) وردت فى: بروس أ. هوروفيتز، «أزمة المياه فى الشرق الأوسط»، ترجمة غسان رملاوى، شؤون الأوسط، العدد ٥ يناير (كانون ثان) ١٩٩٢، ص ص ٨٦ - ٨٧ .

(١٥) يعقود أدلشتاين. «مشاكل ضخمة ومياه جوفية»، هاتسوفيه، ٢١/٧/١٩٩٥، مختارات إسرائيلية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، السنة ١، العدد ٩، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٩ .

(١٦) عدنان قاسم، مصدر سابق، ص ص ١٩ - ٢٠ .

(١٧) نفس المصدر، ص ٢٠ .

(١٨) انظر فى ذلك: زهدى النشاشيبى، «مخططات إسرائيل لسرقة المياه العربية»، السفير (بيروت)، ١٨/٢/١٩٩١ .

Mahmoud Riyadh, "Arab Water Resources and Israeli Water Policies", in Abdel-Majid Farid and Hussein Sirriyeh, eds., Israel and Arab Water. An International Symposium, London. Ithaca press for the Arab Research Center, 1985.

(١٩) اليشع كلى، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رندة حيدر، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ص ٦٧ .

(٢٠) أيمن الرابى، مصدر سابق، ص ١٠٠ .

(٢١) مروان حداد، سمير أبو عيشة، «أزمة المياه فى الضفة الغربية: الوضع الراهن وتوجهات المعالجة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٦٢ .

(٢٢) أورى دافيز، أنطونيا ماكس، جون ريتشاردسون، السياسة المائية لإسرائيل، سلسلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٦٠ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، ١٩٨٦) ص ١٦ .

(٢٣) هشام عورتانى، «سياسات التنمية الزراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة»، فى : جورج العبد (محرر)، الاقتصاد الفلسطينى: تحديات التنمية فى ظل احتلال مديد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس (آذار) ١٩٨٩ ص ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢٤) مروان حداد، سمير أبو عيشة، مصدر سابق، ص ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢٥) هشام عورتانى، مصدر سابق، ص ١٥٢ .
(٢٦) مروان حداد، سمير أبو عيشه، مصدر سابق، ص ٦٥ .
(٢٧) نفس المصدر ص ٦٥ .

(٢٨) د. محمد رضوان الخولى، التصحر فى الوطن العربى: انتهاك الصحراء للأرض عائق فى وجه الإنماء العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٠، صص ١٣٦– ١٣٧ .

(٢٩) مروان حداد، سمير أبو عيشه، مصدر سابق، ص ص ٦٨ – ٦٩ .

(٣٠) أيمن الرابى، مصدر سابق، ص ص ٩٧ – ٩٨ .

(٣١) مهندس محمد عبدالهادى راضى، «الأبعاد الهيدروليجية للأمن المائى العربى»، فى د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، مصدر سابق، ص ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٣٢) محمود رياض، «أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل»، الحياة، ١٠/٩/١٩٩١، د. جلال معوض، «المياه والدور التركى الإقليمى فى مرحلة ما بعد أزمة الخليج»، فى د. مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية– عربية أخرى، القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد، جامعةالقاهرة، ١٩٩٢ .

(٣٣) وردت فى : مهندس محمد عبدالهادى راضى، مصدر سابق، ص ٢٣ .

(٣٤) Government of Isral. Development Options for Cooperation: The Middle East / East Mcditcrranean Region, 1996 (August 1995), version iv. chapter 4 : Water Devclopment Options.

(٣٥) د. رفيق جويجانى، «المسألة المائية فى سوريا»، فى د. أحمد يوسف أحمد يوسف أحمد، مصدر سابق، ص ٢٥ .

(٣٦) انظر فى ذلك : عباس قاسم، مصدر سابق، ص ٥١ .

Moshe Ma'oz. Syria and Israel : From War to Pcace - Making Oxford Clarendon press 1995.

(٣٧) هآرتس ١٥/١٢/١٩٩٥، فى مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦، ص ١٧١ .
(٣٨) نفس المصدر، ص ص ١٧٢ – ١٧٣ .
(٣٩) وردت فى : فسيليند، مصدر سابق ص ١٧٧ .
(٤٠) نفس المصدر، ص ١٧٩ .

(٤١) زئيف شيف، «حقيقة الوعود التى قدمها رابين للأسد»، هآرتس، ٢٩/٨/١٩٩٧، فى: مختارات إسرائيلية، العدد ٣٤، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٢٩ .

(٤٣) د. مارى نوفل، مصدر سابق، ص ١١٥ .

(٤٤) انظر النص الكامل للاتفاق الإنتقالى الموقع فى واشنطن فى ٢٨/٩/١٩٩٥ فى مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٢٥ ، شتاء ١٩٩٦ ، ص ص ١٨٩ - ٢٠٨ .

(٤٥) انظر فى ذلك :

Peter Rogers and Peter Lydon, eds, Water in the Arab World Prespectives and Prognoses Cairo: AUC Press, 1994.

المحور السابع

أطراف الصراع وقضايا التسوية السلمية: التعاون الاقتصادى الاقليمى

(١) الموقف الاسرائيلى من التعاون الاقتصادى الاقليمى

د. أحمد حسن ابراهيم

١ - النزوع الى الهيمنة يسبق الدولة

فى مايو من عام ١٩٤٣، رفع الجنرال باتريك هارلى، الممثل الشخصى للرئيس الأمريكى، آنذاك، فرانكلين روزفلت فى الشرق الأوسط، اليه تقريراً حول مضمون برنامج المؤتمر الصهيونى الاستثنائى المنعقد فى فندق بيلتمور بمدينة نيويورك فى الفترة من ٩ إلى ١١ مايو من عام ١٩٤٢ تحت اشراف مجلس الطوارىء الأمريكى للشئون الصهيونية. وتضمن هذا التقرير، وفقاً لوثائق لوزارة الخارجية الامريكية منشورة فى عام ١٩٦٤، ما يلى(١):

«اشارت المنظمة الصهيونية فى فلسطين الى التزامها ببرنامج موسع لتحقيق:

(١) اقامة دولة يهودية ذات سيادة تتضمن فلسطين، وعلى الأرجح شرق الأردن فى ما بعد.

(٢) نقل السكان العرب من فلسطين الى العراق.

(٣) القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فى حقلى التنمية الاقتصادية والسيطرة.

هكذا تتحدد غاية الصهيونية، حتى قبل قيام الدولة اليهودية بسنوات، فى الهيمنة والسيطرة الاقتصادية على «كل الشرق الأوسط»، والوطن العربى فى القلب منه، بطبيعة الحال. ويجىء قيام الدولة اليهودية ليوفر اطارا ملائما لبذل الجهد والعمل وتنظيم السعى من أجل بلوغ هذه الغاية، التى تغياها الصهاينة رسميا فى مؤتمر بيلتمور فى عام ١٩٤٢، وكان أجدادهم يسعون إليها عملا وفعلا حتى قبل أن يدعو ليون بنسكر، مؤلف كتاب «التحرر الذاتى» فى عام ١٨٨٢، الى «فكرة الوطن القومى اليهودى»(٢)، وقبل أن يدعو تيودور هرتزل إلى اقامة دولة لليهود فى كتاب نشرة بعنوان «دولة اليهود» فى شهر فبراير من عام ١٨٩٦(٣). بل إن العداء والاضطهاد اللذين تعرض لهما اليهود، وفى بلدان شرق

أوروبا بصفة خاصة، وكانا من الذرائع الرئيسية التى استند اليها فى الدعوة الى اقامة وطن قومى أو دولة لليهود، لم يكونا سوى رد فعل لمحاولاتهم وسعيهم الى السيطرة على اقتصادات تلك البلدان،، على الرغم من انعزالهم عن مجتمعاتهم وتقوقعهم على أنفسهم فى «الجيتو»(٤). فعلى الرغم من انغلاقهم على انفسهم فى تجمعات، «جيتو»، اعتزلوا فيها المجتمعات التى يعيشون فيها، كان اليهود يحتكرون تجارة النقود، بما لها من تأثير على الحياة الاقتصادية، ويعملون بالوساطة النقدية والمالية والتجارية، إلى جانب اشتغالهم بالمعادن النفيسة، وهو ما كان يكسبهم، مكانة اجتماعية متميزة ومزايا خاصة تجعل منهم الحسد والحقد وموضع العداء والاضطهاد من كافة الطبقات، الدنيا منها قبل العليا فى كافة المجتمعات قبل الرأسمالية. وتشكلت بذلك عناصر المشكلة اليهودية أو ما يسمى بالعداء للسامية(٥). وفى محاولة لحل المسألة اليهودية، ظهرت الفكرة الصهيونية التى التقت كافة صياغاتها عند تنفيذ هذا الهدف عن طريق اقامة دولة يهودية لكل يهود العالم تحولهم من اقلية مضطهدة الى اغلبية حاكمة ومسيطرة(٦)، ومعنى ذلك، ان التصور الصهيونى للدولة اليهودية ينطوى على تجسيد للنزوع الصهيونى الى السيطرة على الاخر، غير اليهودى، وهو ما يبرزه التزام المنظمة الصهيونية فى فلسطين، سالف الذكر، اذ يقدم اقامة الدولة اليهودية (المؤسسة أو الآداة)، من حيث الترتيب على القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فى حقلى التنمية الاقتصادية والسيطرة (الوظيفة أو العملية).

وعملت الدولة اليهودية فور قيامها فى تنسيق تام مع، وبدعم كامل من، المنظمة الصهيونية العالمية التى ترمى الى السيطرة على العالم، وعلى الوطن العربى، كجزء منه، بطبيعة الحال(٧). وسعت، حتى قبل اعلانها رسمياً، الى امتلاك كل عناصر وادوات الهيمنة والسيطرة، من استجلاب المهاجرين اليهود من شتى انحاء العالم ومن بناء وتطوير نظم دفاع تكفل عسكرة وتجييش المجتمع بأسره، الى التأثير على دوائر صنع واتخاذ القرار فيما يختص بالسياسة الخارجية للقوى العظمى ابتداء من بريطانيا وانتهاء بالولايات المتحدة الامريكية مرورا بفرنسا. وعملت بالتوازى معه على تجنب التقيد بقيود قد تحول بينها وبين غايتها فى الهيمنة والسيطرة الاقتصادية على الوطن العربى، كحد أدنى. ومن ذلك أنها رفضت، ومازال، رسم حدود لها، وبقيت بدون حدود ثابتة معروفة(٨)، وهى تهدف بذلك الى الابقاء على الطرق مفتوحة امامها الى ما تراه حدود «اسرائيل الكبرى».

وهو امر لا تنفيه ولا تجد حرجا فى ترديد ما يشير اليه على لسان مسئوليها وفى هذا الصدد يشير اسرائيل شاحاك[٩] : الى ان هناك الآن «نسخا عديدة متناقضة للحدود التوراتية لارض اسرائيل التى تعتبرها المراجع الدينية ارض الدولة اليهودية، وأبعد هذه النسخ مدى تشمل المناطق التالية : جنوبا، كل سيناء وجزءاً كبيراً من شمال مصر حتى ضواحى القاهرة، شرقا، كل الاردن وقطعة كبيرة من العربية السعودية وكل الكويت وجزءا من العراق جنوب نهر الفرات. شمالا كل لبنان وسوريا وجزءا كبيرا من تركيا (حتى بحيرة وان Van) . وغربا قبرص. وقد نشر فى اسرائيل كم هائل من الابحاث والمقالات، ونماذج اكثر شعبية من الدعاية، وغالبا بدعم مالى من الدولة[١٠] .

يضيف شاحاك ان ما طرحه هو «المثل الأكثر تطرفا للحدود التوراتية لارض اسرائيل التى يجب ان تعود للدولة اليهودية، وان هذه «الحدود مقبولة تماما فى الدوائر الدينية والقومية، وان هناك الى جانب ذلك نسخا اخرى» اقل تطرفا من الحدود التوراتية تدعى احيانا الحدود التاريخية وانه لا يرفض تصور الحدود التوارتية أو التاريخية، كحدود للارض التى هى من حق اليهود، من حيث المبدأ، إلا أقلية ضئيلة تعارض مفهوم الدولة اليهودية[١١] . ولقد اقترح آرييل شارون رسميا فى مؤتمر الليكود فى مايو ١٩٩٣ «ان تتبنى اسرائيل الحدود التوراتية كسياسة رسمية، وأثيرت اعتراضات قليلة على هذا الاقتراح، سواء داخل الليكود أو خارجه، وكلها على اساس الاعتبارات العملية[١٢]» .

ويزعم شاحاك ان ما يمنع اسرائيل اليوم من التوسع الى الحدود التوراتية هو انها «ضعيفة ولا تقوى على احتلال كل الارض التى هى من حق اليهود، أو أن خسارة الأرواح اليهودية، (وليس الأرواح العربية) التى ستترتب على غزو بهذا الحجم، أهم من احتلال الارض ذاتها، ولكن المرء لا يستطيع، حسب المعايير اليهودية، أن يقول إن أرض اسرائيل أيا كانت حدودها، ليست من حق اليهود»[١٣] . ولايشك شاحاك «فى أن العديد من حمائم اليهود يفضلون تأجيل الغزو حتى تصبح اسرائيل أقوى مما هى عليه الآن، أو أن يحصل غزو سلمى، أى أن يقتنع الحكام العرب والشعوب العربية بالتنازل عن الأرض مقابل الفوائد التى توفرها لهم الدولة اليهودية[١٤] .

ومعنى ذلك أن التخلى عن شيء من الأرض الواقعة داخل حدود «اسرائيل الكبرى» (من النيل الى الفرات وفقا للشعار المحفور على الكنيست الاسرائيلى) أمر غير وارد، من حيث المبدأ. وربما يدخل فى اطار اقناع «الحكام العرب والشعوب العربية بالتنازل عن الارض مقابل الفوائد التى توفرها لهم الدولة اليهودية» ما يروج له منذ توقيع اعلان اوسلو(١) من دعوات ومشروعات لتعاون اقتصادى بين العرب واسرائيل، يدفع اليها العرب دفعا قبل استكمال التسوية السياسية، وفى وقت يطمس فيه «مبدأ الأرض مقابل السلام» ليحل محله «مبدأ السلام مقابل السلام» ويتسع نطاق بناء المستوطنات فى اراضى الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويبدو من تواتر الوقائع فى الأونة الأخيرة أن حكاما عربا قد اقتنعوا بالفعل بالتنازل عن الارض العربية فى فلسطين وفى سوريا وفى لبنان فى مقابل فوائد يتوقعون ان «توفرها لهم الدولة اليهودية». وربما يشهد على ذلك الاتفاق الاردنى – الاسرائيلى وعقد مؤتمر الدوحة للتعاون الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدعوة من قطر عربى وبمشاركة، ولو على مستوى منخفض، من بضع أقطار عربية. ولعلنا لا نحتاج الى جهد لاستيعاب فحوى ما يسميه شاحاك «غزو سلمى» فى ضوء ما يبذل الآن من جهود وما يمارس من ضغوط وما يعقد من مؤتمرات ترمى الى اقامة علاقات تعاون اقتصادى بين العرب واسرائيل على النحو وبالكيفية وفى النطاق الذى تريده قبل استكمال التسوية السياسية لصراعها مع العرب.

وربما يستطيع المرء ان يستوعب فحوى هذا الغزو السلمى فى ضوء ما ينقله شاحاك عن الجنرال (احتياط) شلومو غازيت، وهو مدير سابق للاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، من قول بأن «مهمة اسرائيل الأساسية لم تتغير أبدا، (منذ انهيار الاتحاد السوفيتى) ومازالت ذات اهمية بالغة «الموقع الجغرافى لاسرائيل فى مركز الشرق الأوسط العربى – المسلم، يجعل قدر اسرائيل أن تكون حارسا مخلصا للاستقرار فى جميع البلاد المحيطة بها. ودورها هو حماية الانظمة القائمة ومنع أو وقف التوجهات الجذرية ومنع انتشار الاصولية الدينية المتطرفة. ولهذه الغاية، ستمنع اسرائيل التغيرات الحاصلة خارج حدودها اذا اعتبرتها لا تطاق لدرجة الشعور بأنها مضطرة لاستعمال قوتها العسكرية لمنعها او استئصالها(١٥).

لعلنا نتفق، مع شاحاك، عندما يفسر قول شلومو غازيت بأن اسرائيل ترمى «الى فرض الهيمنة على دول الشرق الأوسط الأخرى، ولا حاجة بنا للقول، فى رأى غازيت، ان لاسرائيل مصلحة خيرية فى المحافظة على استقرار الأنظمة العربية. وتقدم اسرائيل فى راى غازيت، بحمايتها الانظمة القائمة فى الشرق الأوسط خدمة هامة للدول الصناعية المتقدمة التى تحرص كلها على ضمان الاستقرار فى الشرق الأوسط. ويرى أنه لولا اسرائيل لانهارت هذه الأنظمة، وقد بقيت بسبب التهديد الاسرائيلى فقط(١٦).

٢ - التعاون الاقتصادى مع العرب من بن جوريون إلى بيريز:

عجزت الدولة اليهودية، ومازال، عن الاستيلاء بآلتها الحربية على كل الارض العربية التى تحقق بها الحلم الصهيونى فى اقامة «اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات»، ناهيك عن توسيعها الى حدودها التوراتية. ويعزى هذا العجز، كما يرى شاحاك، الى انها «ضعيفة ولا تقوى على احتلال كل الارض التى تحقق لها هذا الحلم، والى ضخامة التكلفة، أو الخسارة البشرية بين اليهود، لاحتلالها، وربما يعزى ايضا الى العجز عن اسكانها بمستوطنين يهود لأسباب أمنية و / أو مادية، والى استحالة سيطرة «الأقلية اليهودية» على المحيط البشرى من سكانها العرب(١٧).

ترتب على عجز الدولة اليهودية عن توسيع حدودها، على النحو المشار اليه، عجزها عن تحقيق «القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فى حقلى التنمية الاقتصادية والسيطرة». وأصبح عليها إما أن تقبل بتأجيل أو الابطاء فى فرض وتوسيع نطاق الهيمنة والسيطرة، مثلما تقبل بتأجيل الغزو، على نحو ما سلف ذكره، وإما أن تسعى الى تحقيق «غزو سلمى». ولأن الابطاء فى فرض الهيمنة قد يأتى بنتائج غير مرغوبة، وربما غير منظورة أو متوقعة، فى ضوء، وبسبب، التطورات المتسارعة على الساحة الاقتصادية الدولية، فقد اختارت الدولة اليهودية منهج «الغزو السلمى» أداة لفرض وتوسيع نطاق وتعميق الهيمنة والسيطرة الاقتصادية على الوطن العربى.

ويكشف تاريخ الصهيونية، فى فترة ما قبل اعلان الدولة اليهودية، فى فلسطين عن محاولات صهيونية جنينية لاستخدام منهج الغزو السلمى، عندما كان الصهاينة يجدون،

حسب قول بن جوريون، أن «الوقت غير موات» لهم للدخول فى صراع عسكرى مع العرب، لاننا، وما يزال الحديث لبن جوريون، «لا نمتلك القوة الكافية لمواجهة ذلك الصراع وحدنا، كما أن اكمال عملنا يحتاج الى مساندة بريطانيا لدرجة كبيرة(١٨) . وثمة تشابه كبير بين مضمون هذه المحاولات الجنينية ومضمون برنامج ومشروعات التعاون الاقتصادى مع العرب التى تطرحها اسرائيل فى الآونة الأخيرة، اذا اخذنا فى الاعتبار فارق الزمن والتباين فى البيئة الاقتصادية والسياسية الاقليمية والعالمية فى الزمنين. ففيما ينقله البعض من حديث جرى بين بن جوريون وموسى العلمى، قال الاول «لو أننا أقمنا تحالفا، ووظفنا قوة العمل، والتنظيم، والتقنية، والمال، فى تنظيم اقتصاديات العرب، لأمكن أن يتغير وضع العرب اقتصاديا وثقافيا بشكل كلى يمكننا أن نتعاون فى تنمية ليس فقط فلسطين وشرق الاردن وحسب، ولكن فى تنمية العراق ايضا، ذلك لان هذا البلد يمتلك امكانيات هائلة من الارض والمياه .. اننا مهتمون بتنمية ذلك البلد فى كلا المجالين السياسى والاقتصادى(١٩) .

ربما يلاحظ المرء أن عناصر التعاون الذى كان بن جوريون يقترح قيامه بين العرب واسرائيل، قبل اعلان قيامها رسميا، لا تكاد تختلف كثيرا فى مضمونها وجوهرها عن عناصر هذا التعاون بالصيغة التى يطرحها شيمون بيريز، «الشرق الأوسط الجديد» ، بعد قيام اسرائيل بنحو نصف قرن من الزمن، وهى كما حددها بيريز، فى محاضرة ألقاها فى مركز دراسات الشرق الاوسط بالقاهرة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ ، «النفط العربى والمياه التركية والكثافة السكانية والسوق المصرية الكبيرة، واخيرا الخبرة والمهارة الاسرائيلية(٢٠) ، ويكاد الاختلاف بين الطرحين ينحصر فى النطاق الذى يشمله هذا التعاون على الجانب العربى، فبينما ينحصر هذا النطاق فى اقتراح بين جوريون فى فلسطين وشرق الأردن والعراق، فإنه يتسع فى طرح بيريز ليشمل، الى جانب فلسطين (الضفة والقطاع) والاردن، مصر وسوريا ولبنان وأقطار مجلس التعاون الخليجى وأقطار المغرب العربى، بينما يستبعد العراق، فى حين يمتد ليشمل، الى جانب اسرائيل بطبيعة الحال، دولتين غير عربيتين هما تركيا وايران. وربما يعزى هذا التباين الى تمتع العراق، حينما قدم بن جوريون اقتراحه، بوفرة فى المياه والارض لم تكن متاحة آنذاك لغيره من

الاقطار العربيـة، ولمصـر بصـفـة خاصـة، ناهيك عن أنه كـان ينفـرد بين بقـيـة الاقطار العربيـة بانتاجـه الكبير من النفط الذى كانت تستـغله شركات مملوكة لصـهاينة، مثل شركات شل التى كـان يملكها صهيونى هو مـاركوس صامويل، أو تسيطر عليـها عـائلات صـهيونيـة، مـثل شـركة رويال دتش التى كانت تسيطر عليها عـائلة روتشيلد[٢١]. وربما كـان بن جـوريون يرى فى السيطرة علـى شئون العراق مـا يكفل، بمعـاييـر ذلك الزمـان، تحـقـيق هدف الصـهـيـونيـة فى الهـيمنة الاقتـصادية على الوطـن العربى، ولقـد يـعزز هذا التصـور قـول بن جـوريون إننا مـهـتـمـون بتنمـيـة ذلك البلد فى كل المجـالين السـيـاسى والاقتصادى.

يختلف الأمـر فى تسعينيات القرن العشرين، حيث يطرح بيريز تصوره للتعاون الاقتصادى مـع العرب، عنه فى ثلاثينياته. فلم يعد العراق ينفرد بكونه المنتج الأكبر، وربما الوحيد، للنفط فى الوطن العربى، ناهيك عما يكتنف مستقبله من غموض فى ضوء مـا آلت اليـه أوضـاعـه عـامـة بعـد غـزوه للكويت، وعن الخـلافـات «الحـادة المعلنة» بين حكومته والولايات المتحدة الامريكية التى ترعى وتدعم مسعى الدولة الصهيونية للهيمنة الاقتـصادية علـى الوطن العـربى. يضـاف إلى ذلك أن تحـقـيق الهـيـمنة الاقـتـصـادية الصـهـيـونيـة، بمعـاييـر الزمن الذى نعـيـشـه وفى ضـوء التطورات الاقـتـصـادية العـالميـة المتـسارعـة، يستلزم توظيف كل مـوارد وامكانات الاقطار العربيـة التى يرشـحـهـا بيـريز للضم، أو للانضمام، الى صيغة التعاون التى يقترحها، لهذا الغرض. ومع أن هذه الصيغة الأخيرة تتسع لتضم مصر إلا أنها تنطوى على اتجاه الى التقليل من شأن دورها فى ادارة عـلاقات التعـاون، بما يسمح للدولة الصـهيونيـة بالانفراد بموقع القـيادة فيـها، تنفيذا لما التزمت به المنظمة الصهيونية فى فلسطين، فى المؤتمر الصهيونى الاستثنائى المنعقد فى فندق بيلتمور فى عام ١٩٤٢، من تحـقيق «القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فـى حقلى التنميـة الاقتصـادية والسيطرة»، علـى نحـو مـا سلف ذكـره. وهذا ما اعلنه بيريز بصـراحـة فـجـة عندمـا قال، فى أحد احـاديثه عن التـعاون الاقليمى، ان مصـر قـادت العرب أربعين عـامـاً فـمـاذا كـان حـالهم، وطـالب بتسليم قيـاد العرب للدولـة اليـهـودية لمدة مماثلة وسـوف نرى ماذا سيصبح عليه حالهم بعدها.

ثمة أوجه شبه بين صيغة كل من بن جوريون وبيريز للتعاون الاقتصادى بين العرب واسرائيل، فكلاهما يبدى اهتماما ملموسا بالتنمية السياسية فى أطار الوطن. فبينما يقول الاول، فى اقتضاب، «اننا مهتمون بتنمية ذلك البلد (العراق) فى كلا المجالين السياسى والاقتصادى، يفرد الثانى بضع صفحات فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» للحديث عن اشاعة الديمقراطية، يبدأها بتقرير أن الشرق الأوسط يحتاج «الى الديمقراطية، حاجة الكائن البشرى الى الأكسجين»[٢٢]. وهو لا يقصد بذلك، ضمن من يقصدهم، اسرائيل بحكم ادعائهم بأنها الديمقراطية الوحيدة فى محيط من الديكتاتوريات. واحسب انه بوسع المرء ان يدرك سر اهتمام كل من الزعيمين الصهيونيين بتنمية قطر او اقطار عربية في المجال السياسى، عندما يتعلق الامر بفرض الهيمنة الاقتصادية الصهيونية عليها.

لعل مما يبقى، فى هذا المقام، أنه بينما تبدو صيغة التعاون الاقتصادى مع العرب، التى طرحها بن جوريون، صيغة بسيطة، ربما تعكس رؤيته الفردية لهذا التعاون، فإن صيغته التى يطرحها بيريز تنطوى على مركب تجميعى معقد لخلاصات رؤى فردية ومؤسسية ونتائج بحوث ودراسات اجراها باحثون ومراكز بحوث صهيونية، داخل الدولة اليهودية وخارجها، عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن. ومن ثم فإن هذه الصيغة، «الشرق الأوسط الجديد»، تتجاوز حدود التعاون، بغض النظر عن شروطه، فى مجال الاقتصاد والتنمية الى مجالات اخرى، على نحو يضمن تحقيق وتكريس القيادة اليهودية له من موقع الهيمنة والسيطرة.

٣ - التلويح الصهيونى بالجزرة والعصا لفرض التعاون الاقتصادى على العرب:

يحاول بيريز فى تقديمه للصيغة التى يطرحها للتعاون الاقتصادى مع العرب، «الشرق الأوسط الجديد»، أن يدغدغ تطلعات الشعب العربى وطموحاته ويداعب احلامه. فهو يبرر الدعوة اليها ويروج لها مستغلا بعض مظاهر بؤس التنمية الحالة، وملوحا بما يتهددها ويحدق بمسيرتها، منفردة من اخطار فى المستقبل، ومبشرا بما ينتظرها فى اطار «الشرق الأوسط الجديد» من رغد ورخاء ورفاه. فها هو، على سبيل المثال، ينعى على

بلدان «الشرق الأوسط» انها تستورد «مواد غذائية بما قيمته اثنان وثلاثون مليار دولار فى السنة»[٢٣]، ويلوح انه «طالما ان امداد الغذاء فى الشرق الأوسط غير كاف، وطالما ان مصادر الغذاء الجديدة تنمو بمعدل اكثر بطئا من نماء عدد السكان فى المنطقة، عندئذ، فان العوز سيستمر»[٢٤]، ويبشر بأن «الشرق الأوسط» يستطيع، فقط فى اطار الصيغة التى يطرحها للتعاون الاقتصادى، «ان ينتج الاغذية بقوة الذاتية»[٢٥] ويستطيع ان يغير لونه من الاسمر الى الأخضر[٢٦]. ويقرر ان صبغ الشرق الأوسط باللون الأخضر يستلزم التعاون فى المنطقة، ويغرى بأن «العمل من اجل صبغ الشرق الأوسط باللون الأخضر» هو الوسيلة لضمان الغذاء الكافى، الهواء النقى، بيئة منصفة متحررة من الخوف والقمع. لا أحد يفرض حظرا على المعلومات العلمية والتكنولوجية، من اجل مكافحة الصحراء وباستطاعتنا ان نحقق ذلك. يتوجب علينا ان نبعد الصحراء عن الارض، ونبعد الملح عن الماء، والعنف عن السكان، بإمكاننا فعل ذلك، ويتوجب علينا ذلك[٢٧]، ويعد بأن التعاون الاقتصادى، بالصيغة التى يطرحها، يحقق نموا اقتصاديا لبلدان «الشرق الأوسط» ويوفر فرص عمل لسكانها ويرفع مستوى معيشتهم[٢٨].

وعلى الرغم من أن بيريز لم يخف نية الدولة اليهودية وسعيها لإزاحة مصر من «موقع القيادة» بين أقطار الأمة العربية والحلول محلها فيه، فإنه يعلق أهمية بالغة على المبادرات التى «ينتظر» من مصر أن تأخذ زمامها لتحقيق التعاون الاقتصادى، بالصيغة التى يطرحها، بين كل العرب واسرائيل. ففى صدد طرحه لفكرة انشاء صندوق لتطوير المنطقة، كتب : «ان مشروعا كهذا يفرض بذلك جهودا كبيرة داخل المنطقة وخارجها. وأعتقد أن على مصر – فى داخل المنطقة – أن تأخذ زمام المبادرة الاساسية. فمصر هى اكبر الدول العربية، وهى اول دولة تجاوزت حاجز الحرب واثبتت منذ ذلك الحين رشدا سياسيا مثيرا للاحترام، وما رجوع جامعة الدول العربية الى مقرها فى القاهرة إلا دليلا على أن العالم العربى بكامله مازال يرى فى مصر – مصر كما هى اليوم – دولة قائدة. ولمصر علاقات حسنة مع اسرائيل والفلسطينيين واوروبا وامريكا. والمشاكل التى تواجهها مصر هى اقتصادية وسياسية يمكن حلها فى نطاق اقليمى شامل. وإننى لعلى قناعة أن مصر اذا اخذت زمام المبادرة فستنال الدعم الواسع من المنطقة ومن الخارج. ونتيجة

لدور مصر هذا، فإننى اقدر ان الاردن والفلسطينيين، وفى مرحلة لاحقة سوريا، سيوافقون على المضى فى طريق مفاوضات السلام(٢٩).

هكذا لم يفت بيريز ان يستغل شغف حكومة مصر برؤوس الأموال الأجنبية وسعيها الى جذبها للاستثمار فيها، بصورة أو بأخرى، وانه «ليس بإمكان مصر الاستمتاع بأى منافع من البنك الدولى وذلك بسبب ديونها غير المدفوعة(٣٠) لاغرائها بتوظيف مكانتها فى الوطن العربى لحمل اقطاره على المضى فى طريق مفاوضات السلام بالصيغة الاسرائيلية، فى مقابل مكافأة تنالها فى صورة «دعم واسع» من المنطقة ومن خارجها.

لم تستنفد الوعود والاغراءات وصور الترغيب كل ادوات بيريز لحمل العرب على قبول الدعوة الى التعاون الاقتصادى مع الدولة اليهودية، بالصيغة التى يطرحها، وحثهم على الانخراط فى تنفيذ مشروعات مشتركة معها، بشروطها وبالكيفية التى تكفل تحقيق اهدافها منه. فلقد حرص، فى سبيل ذلك، على تحقيق قدر من التوازن بين استخدامها واستخدام ادوات الوعيد والتهديد والترهيب. فها هو، على سبيل المثال، يقرر «ان الأمة التى تفرض نفسها على أخرى، حتى بسبب الدفاع عن النفس، تفقد الارادة على منع النفس من ممارسة القمع وذلك بسبب ديناميكيات الغزو – إنها جزء من «اليد الخفية» نفسها التى تحرك التاريخ(٣١) ويقرر أيضا انه «برغم أن اسرائيل تدرك بصورة متزايدة فائدة القوة الاقتصادية الحديثة المقترنة بالقوة السياسية والعسكرية، إلا ان الجيران لم يستوعبوا الدرس حتى الآن»(٣٢).

لا ينفرد بيريز بالنزوع الى التهديد والترهيب كأداة لحث العرب، بل وارغامهم، على التعاون الاقتصادى مع اسرائيل، بشروطها وبالكيفية التى تريدها وفى المجالات التى تختارها. فهذا النزوع يبدو وكأنه تصميم صهيونى على الصهاينة داخل الدولة اليهودية وخارجها. فعلى سبيل المثال، تتضمن «خطة للمياه فى الشرق الأوسط فى ظل السلام» مبنية على دراسة أعدها باحثان صهيونيان،(٣٣) اشارة الى ان «التكلفة الاقتصادية لمشروع نقل مياه النيل الى الشمال والشرق، ليست عالية بشكل يحول دون القيام به، فى حين ان تكلفة التحلل منه – الاقتصادية وكذا السياسية بالأخص – ستكون جوهرية(٣٤).

وثمة مثال، من خارج الدولة اليهودية، على السعى الى فرض التعاون الاقتصادى مع اسرائيل على العرب. ففى اطار تكثيف الحكومة الامريكية ضغوطها على الدول العربية لمنعها من مقاطعة المؤتمر الاقتصادى فى الدوحة، الذى تشارك فيه اسرائيل، نسب الى نيكولاس بيرنز المتحدث باسم الخارجية الامريكية إدعاء بأن «من مصلحة الدول العربية ان يكون لها علاقات اقتصادية مع اسرائيل نظرا لقوة اسرائيل اقتصاديا بالمنطقة». فلقد صرح بيرنز فى مؤتمر صحفى «ان الولايات المتحدة تعتمد ان الدول العربية سوف تتعاون اقتصاديا مع اسرائيل، وان اقوى المبررات لذلك، هو وجود اسرائيل كقوة اقتصادية»، وحذر «من ان الاوضاع ستعود الى ما كانت عليه عام ١٩٤٨ ما لم تتحرك الدول العربية من منطلق مصالحها الاقتصادية وتشارك فى مؤتمر الدوحة الاقتصادى»(٣٥). وربما يكون ما ينسب الى وزيرة الخارجية الامريكية من تصريحات، قبيل انعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادى، بأن من مصلحة العرب عدم مقاطعة المؤتمر، اخر حلقة، حتى الان، فى مسلسل الترهيب الصهيونى، من داخل الدولة اليهودية ومن خارجها، لحمل العرب على الانضمام قسرا الى صيغة صهيونية، لا يهم من منهم الذى يطرحها، للتعاون الاقتصادى مع الدولة اليهودية وبقيادتها.

هل يجوز للمرء بعد ذلك أن ينخدع فيما يورده بيريز فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» من ان «التعاون بين البلدان لما فيه منفعتها المشتركة وخير أبنائها سيميز الانتقال الاقتصادى للشرق الأوسط من المواجهة الى السلام. ومن الجلى ان الاستعداد لإرساء العلاقات على اتفاقات طوعية بين شركاء متكافئين هو شرط مسبق للنجاح، فما من علاقات اقتصادية تنمو ثمارها الا اذا كانت نتاج ارادة حرة، واحترام متبادل ومساوا حقة»(٣٦).

ان بيريز لم يحد عن جادة الصواب حينما قرر انه ما «من علاقات اقتصادية تثمر ثمارها الا اذا كانت نتاج ارادة حرة، واحترام متبادل ومساواة حقة». ومن ثم فإننا نوقن بأن التعاون الاقتصادى، على الطريقة الصهيونية، بين العرب والدولة اليهودية لا يمكن، بحال من الاحوال، ان يثمر خيرا على الجانب العربى، لأنه، فى جوهره، ليس إلا علاقات اقتصادية مفروضة من طرف مدجج بالسلاح النووى، تدعمه الولايات المتحدة

الامريكية بكل ما تملكه من قوى وبلا حدود، على طرف لا يملك، فى هذا الشأن، من سلاح سوى الارادة الوطنية والقومية لشعوبه، وهو سلاح منزوع فى الوقت الراهن، ان تعاونا يفرض الانخراط فيه بممارسة ضغوط من كل نوع، ويحمى استمراره بالترهيب والتهديد بالعقاب، بما يصل الى استخدام القوة العسكرية، لا يمكنان يكون تعاونا متكافئا، ولا يمكن ان يكون إلا لصالح طرف على حساب الطرف الآخر. وهو ما لابد من ان ينطوى، والأمر كذلك، على بسط سيطرة وهيمنة هذا الطرف على ذاك، واذا ما كان هذان الطرفان هم العرب على جانب والدولة اليهودية، ومن ورائها الصهيونية العالمية والرأسمالية الأمريكية، على الجانب الآخر، فلابد من ان تكون ثمرة هذا التعاون المفروض قسرا هى اخضاع العرب للهيمنة والسيطرة الاقتصادية للصهيونية العالمية، على النحو الذى يحقق وصية بيلتمور، سالفة الذكر، القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فى مجال التنمية الاقتصادية والسيطرة».

٤ - المشروعات المشتركة التي تطرحها اسرائيل في اطار التعاون مع العرب:

تشتمل الصيغة الصهيونية للتعاون الاقتصادى بين العرب والدولة اليهودية، كما يطرحها بيريز، على أربعة محاور يصوغها على النحو التالى[٣٧]:

وعدا المطامع القومية الانعزالية، فإن أمم المنطقة تؤلف تجمعا متنافرا من المستويات الاجتماعية، الاقتصادية ومستويات المعيشة، ونصيب الفرد من الدخل القومى. ولتذليل هذه المشكلة، فإننا بحاجة الى ان ننظر الى المنطقة وكأنها مشددة بأربعة احزمة اقتصادية- سياسية. الحزام الأول هو نزع السلاح، ان الشرق الأوسط ينفق اليوم قرابة مليار دولار على السلاح سنويا، ولو قلصنا هذا المبلغ الى النصف، فستتوفر اموال طائلة لتنمية كامل المنطقة من دون المساس بالأمن القومى لأية امة بمفردها.

الحزام الثانى، هو المياه والتكنولوجيا الحيوية، والحرب على الصحراء. ان هذاالحزام يهدف الى صبغ الشرق الأوسط بالخضرة، وإمداده بوفرة من الأغذية تسد حاجات سكانه الكثيرين.

الحزام الثالث، هو الهياكل الارتكازية للنقل والاتصالات، ان كل سوق مشتركة ترتكز على المزية النسبية للقرب الجغرافى، لكن هذه المزية تبقى نظرية مجردة فى ظل غياب هياكل ارتكازية مناسبة.

اما الحزام الرابع، فهو السياحة، انها صناعة مهمة تستطيع بفترة وجيزة نسبيا، ان تدر الارباح وتوفر فرص العمل.

لا تعدو هذه المحاور، فى تكاملها، ان تكون صيغة تركيبية مجمعة لخلاصات رؤى وافكار ونتائج دراسات ومشروعات، من اجل اقامة تعاون اقتصادى بين العرب والدولة اليهودية، اعدها افراد أو مؤسسات صهيونية، أو داعمة لها، داخل الدولة اليهودية وخارجها، بما فيها مؤسسات دولية، كالبنك الدولى، والمعهد الدولى لبحوث وسياسات الغذاء فى واشنطن، ومؤسسات اقليمية، كالأمانة العامة للمفوضية الاوروبية فى بروكسل.

من بين هذه الدراسات، دراسة تقترب كثيرا، من حيث تكامل نتائجها وما تنطوى عليه من تفاصيل، بل ومن حيث الاسم، من الصيغة التى يطرحها بيريز للتعاون الاقتصادى مع العرب. وهى دراسة اصدرتها «رابطة السلام فى تل أبيب» فى عام ١٩٧٠ تحت عنوان «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠»، وتتضمن رؤى وتصورات مجموعة من المفكرين والاكاديميين الاسرائيليين للاوضاع فى منطقة «الشرق الأوسط» عند نهاية القرن الحالى، بفرض احلال سلام اقتصادى فيها، ينطوى على ازالة الحدود والعوائق بين الدولة اليهودية والاقطار العربية، وعلى حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج، سواء فى اطار «سوق شرق اوسطية مشتركة» تضم من الأقطار العربية سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق واقطار الجزيرة العربية ومصر والسودان، ومعها تركيا وايران واسرائيل[٣٨]، أو فى اطار سوق مشتركة لدول البحر المتوسط تضم البلدان العربية والأوروبية المطلة على البحر المتوسط واسرائيل[٣٩].

وتتطابق هذه الدراسة، مع صيغة بيريز، فيما تتوقعه من ان الدولة اليهودية «سوف تستحوذ على النصيب الأكبر فى ادارة هذه السوق بين دول المنطقة، بل وسوف تعتبر قلب المنطقة ومركز ادارتها واساس تطورها فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية

والبحوث العلمية[٤٠]. ومن ثم فانها تتوقع، فى هذا الاطار، ان يسود المنطقة تقسيم للعمل تتخصص فيه الدولة اليهودية فى الصناعات الاليكترونية الرفيعة والصناعات الميكروااليكترونية، والمركبات الحديثة، وانتاج الحاسبات الاليكترونية المتطورة، والآلات الرفيعة، والأجهزة الطبية والكيماويات المتطورة، والآلات الهندسية والكهربائية، والصناعات الحديثة المعتمدة على التحكم المركزى والتسيير الذاتى[٤١].

وفى المقابل، تتخصص مصر فى الصناعات التحويلية الثقيلة والصناعات الهندسية وصناعة السيارات والمحركات والصناعات المعدنية الاساسية بصفة عامة. ويتخصص العراق واقطار الخليج العربى فى الصناعات البتروكيماوية، وسوريا فى صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية، ولبنان فى الخدمات[٤٢]. وهو ما يعنى ان تحتكر اسرائيل ما يمكن وصفه بأنه صناعات المستقبل ومحركات التقدم بما يمنحها عوامل وموجبات التفوق على الاطراف الاخرى.

وتكاد هذه الدراسة تتطابق، ايضا، مع صيغة بيريز فى تحديدها للركائز التى يقوم عليها التعاون الاقتصادى بين العرب واسرائيل، فى : الخبرة التكنولوجية الاسرائيلية وفائض المال العربى والموارد العربية الوفيرة بما فيها المورد البشرى. وتتفق معها فيما تقترحه من «اقامة مجمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين اسرائيل والبلدان المجاورة، تمثل – اضافة الى وظيفتها الانتاجية – حزام أمن متبادل، كما تعزز المصالح الاقتصادية المشتركة وتمثل روادع سلبية وحوافز ايجابية فى الوقت نفسه[٤٣]. وهى الى جانب ذلك تتفق معها فى تحديد مجالات التعاون، فى مجالات: المياه، والسياحة،وزراعة الصحراء، ومد شبكة من الطرق تربط بلدان المنطقة ببعضها، وفى الدعوة الى انشاء هيئات ومؤسسات مشتركة لادارة استخدام المياه بين دول المنطقة وللزراعة، على سبيل المثال[٤٤].

تكاد هذه الدراسة المبكرة تكون الركيزة الرئيسية التى تقوم عليها الصيغة التى يطرحها بيريز للتعاون الاقتصادى بين العرب واسرائيل. ولقد تلاها دراسات اخرى اقل شمولا، فى الجانب الاقتصادى، واقل طموحا، منها، على سبيل المثال، الدراسة التى اصدرها معهد «فان لير» فى القدس فى عام ١٩٧٨ تحت عنوان عندما يأتى السلام

الاحتمالات والمخاطر وشارك فى اعدادها مجموعة منتقاة من باحثين وكتاب مرموقين فى اسرائيل، وتغطى المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وتسعى لاستشراف شكل العلاقات بين اسرائيل وجيرانها عندما يحل السلام بينهم. ولقد شككت هذه الدراسة، فى جانبها الاقتصادى، فى فرص قيام سوق شرق اوسطية تضم العرب واسرائيل، وقللت من شأن امكانات التجارة بين الطرفين، بينما اعلت من شأن دور السياحة والمواصلات الاقليمية والمشروعات المشتركة والتعاون الفنى فى تحقيق التعاون بينهما. وابرزت الدراسة، على وجه الخصوص، المشروعات الثنائية بين اسرائيل وأقطار عربية منفردة، فى مجالات مختلفة مثل «تنمية النفط والمعادن فى سيناء، وبيع مياه النيل لاسرائيل لتنمية المناطق الجرداء فى جنوب اسرائيل (مع مصر)، وفى مجال التعدين فى البحر الميت، وفى تسويق انتاج الفوسفات، وتنمية خطوط سكك حديد اقليمية، وتعاون بين مينائى إيلات والعقبة (مع الأردن)(٤٥).

بعد الزيارة التى قام بها الرئيس المصرى السابق أنور السادات الى القدس، تم توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، انتعشت آمال الصهاينة فى امكانية تحقيق «القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فى حقلى التنمية الاقتصادية والسيطرة»، فنشطت مراكز الابحاث فى الوزارات القطاعية الاسرائيلية المختلفة (الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة والطاقة والمالية)، وفى بنك اسرائيل، وفى الجامعات والمراكز البحثية، فى اجراء بحوث حول قيام علاقات اقتصادية بين اسرائيل والعرب على مستوى الاقتصاد الوطنى او على مستوى قطاع من قطاعاته أو مجال من مجالاته. ولم تلبث نتائج هذه البحوث ان تحولت الى مشروعات جاهزة للتنفيذ، صممت على نحو يجعل من المتعذر على الدول التى تدخل طرفا فيها ان تخرج منها، لان ذلك حسب تعبير جدعون فيشلزون، رئيس دائرة الاقتصاد بجامعة تل أبيب، «سيلحق بها ضررا اقتصاديا فادحا»(٤٦) وهو نفس المعنى الذى عبر عنه سيمحا إرليخ وزير الزراعة الاسرائيلى الاسبق، بقوله «ان المشاريع والنشاطات الزراعية الاسرائيلية – العربية ستعتمد على الخبرة والتجربة والتقانة الاسرائيلية، وان اية محاولة لانهاء دور اسرائيل فى هذا المجال مستقبلا ستكون متعذرة، لان معنى ذلك التسبب فى خسائر اقتصادية كبيرة قد تنجم عن توقف هذه المشاريع»(٤٧). ولقد حملت ذات المعنى ايضا دراسة يتضمنها كتاب «التعاون الاقتصادى

والسلام فى الشرق الأوسط، أجراها حاييم بين شاحار وجدعون فيشلزون وآخرون تحت رعاية صندوق آرماند هامر للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب. ففى اكثر من موضع فى هذا الكتاب، اشارات الى ما يسمى تكلفة الانفصال[٤٨]، نكتفى بذكر احداها: واذا قدر لميراث الشك وعدم الثقة المتبادلين ان يتسنى التغلب عليهما وتحقيق التعاون، فإن الطبيعة الفورية والأبدية لمشاريع من هذا القبيل قد تكون هى الميزة الاعظم لها فى تعضيد السلام ذاته. فسوف تخلق هذه المشاريع نسيجا من أوجه الاعتماد المتبادل متعدد الاطراف يكون من الصعب تمزيق عراه مرة اخرى. وستكون التكلفة السياسية والاقتصادية لهدمه باهظة[٤٩] ويكمن المنطق الاستراتيجى الاسرائيلى وراء ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه - النفط - السياح - التقانة) بالاقتصاد الاسرائيلى فى ان تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية، بين الاقتصاد الاسرائيلى والاقتصادات العربية، من شأنه ان يجعل كلفة الانفصال عالية جدا بالنسبة الى الاطراف العربية التى تود الانسحاب (أو الفكاك) من اسار تلك الترتيبات الاقليمية الجديدة[٥٠].

ان تصميم اسرائيل للمشروعات الاقتصادية، التى تطرحها للتعاون فى تنفيذها مع العرب، على هذا النحو انما ينطوى على نزوع ونوايا اسرائيلية نحو الهيمنة على الاقتصادات العربية، من خلال علاقات تعاون اقتصادى غير متكافئة، لان علاقات التعاون المتكافئة تغنى، بما توفره من مصالح متكافئة لاطرافها، عن الحاجة الى تدابير خاصة لتكبيل اطرافها وارغامهم على البقاء فيها، اذ ان خسارتهم بالبقاء فيها تكون، والأمر كذلك، اقل من خسارتهم بالانفصال عنها. ولعل من الغنى عن التنويه ان هذا التصميم العمدى لمشروعات التعاون الاقتصادى مع العرب التى تطرحها اسرائيل، فى اطار صيغة «الشرق الأوسط الجديد»، انما يد حض ما سلفت الاشارة اليه من محاولة بيريز الايحاء بأنهم يؤمنون حقا بأن «الاستعداد لارساء العلاقات على اتفاقات طوعية بين شركاء متكافئين هو شرط مسبق للنجاح، فما من علاقات اقتصادية تثمر ثمارها الا اذا كانت نتاج ارادة حرة، واحترام متبادل ومساواة حقة[٥١]. وفى المقابل، يبدو تصميم المشروعات، المشار اليها، على هذا النحو متسقا مع ما تشير اليه دراسة اسرائيلية من ان المعاملات الاقتصادية تزيد من الرخاء الاقتصادى للاطراف المعنية، وتعزز اقرار السلام لما تفضى اليه من مصالح مكتسبة من جراء هذه المعاملات بين الدول التى كانت اعداء

بالأمس. ومع ذلك، فليس من البديهى ان يزيد الانتعاش الاقتصادى للطرفين بالتساوى او نسبيا على الاطلاق، اذا ما كان لتجارة السلع والخدمات والاستثمارات والمشروعات التجارية المشتركة ان تنمو(٥٢).

لعل هذا المنحى فى تصميم المشروعات آلاسرائيلية للتعاون الاقتصادى مع العرب يفسر السعى المحموم من جانب اسرائيل، مدعومة بتأييد مطلق من الولايات المتحدة الامريكية والموسسات الدولية التى تخضع لنفوذها وبتأييد اقل نسبيا من الاتحاد الاوروبى، الى اقامة علاقات تعاون اقتصادى مع العرب قبل اقرار السلام على النحو الذى يريده العرب (شاملا وعادلا)، بل وقبل استكمال التسوية السياسية بين كل الاطراف العربية واسرائيل. فربما تتوقع اسرائيل، بل وتراهن، على ان «تكلفة الانفصال» ستحمل العرب على الحرص على استمرار علاقاتهم الاقتصادية معها، حال قيامها، مما قد يؤدى بهم، أو ببعضهم على الأقل، الى التنازل عن بعض ما يعتبرونه شروطا لابد منها لتحقيق السلام الشامل والعادل، من قبيل «كل» الأرض مقابل السلام، وايقاف الاستيطان، وعروبة القدس.. الخ. ولقد يؤكد ذلك ما تورده الدراسة، آنفة الذكر، من انه «فى ظل الظروف القائمة، فانه من المعقول الى حد بعيد ان تقوم العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل على اساس مبادىء الدولة الاولى بالرعاية الاكثر نفعا، بمعنى عدم التمييز بالمقارنة لدولة ثالثة اولى بالرعاية. ويمكن من خلال انظمة التجارة والاستثمار الدولية القائمة والاتفاقيات الدولية الملزمة للدولتين، توفير اطار عمل ملائم، لا يتأثر الى حد كبير بتفاصيل تسوية سلام شاملة بين العرب واسرائيل(٥٣).

وتبرر اسرائيل، ومؤيدوها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، سعيها الى التعجيل بإقامة علاقات تعاون اقتصادى مع العرب قبل اتمام التسوية السياسية، ناهيك عن تحقيق سلام حقيقى (عادل وشامل)، بأن «السلام لا يتحقق من دون منافع ملموسة تجنيها شعوب المنطقة، منافع لا تجنى إلا من خلال زيادة التجارة والاستثمار(٥٤). ويبدو ان ضغوط هؤلاء فى هذا الاتجاه قد حققت شيئا من النجاح من خلال صيغة «المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا» التى «أعطيت زخما هائلا وسارت بخطى سريعة ومتلاحقة بغية تفعيل الأدوات الاقتصادية وتطوير التعاون الاقليمى، وذلك من

دون اكتراث بما يحدث على المسار السياسى لهذه العملية[٥٥] ،اذ تكاد العلاقة تصبح عكسية، اى ان التراجع فى مسيرة التسوية يقابله تحسين فى العلاقات الاقتصادية بين الطرفين،[٥٦] .

٥ - تصنيف المشروعات التى تطرحها اسرائيل فى اطار التعاون الاقتصادى مع العرب[٥٧] :

تصنف المشروعات، متعددة الأطراف أو الثنائية، التى تطرحها اسرائيل للتنفيذ فى اطار التعاون الاقتصادى مع العرب فى مجموعات قطاعية أو نوعية، لا تكاد تتغير فى جوهرها كثيرا من حزب العمل وحلفائه الى تكتل الليكود. وهذه المجموعات، وفقا للكتاب المقدم من حكومة اسرائيل الى المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقد فى عمان فى نوفمبر ١٩٩٥، هى كما يتبين من الجدول التالى :

القطاع	عدد المشروعات	قيمة الاستثمار (مليون دولار امريكى)
المياه	٢٨	٩٠٠٠
الزراعة	١٣	٤٠٠
مكافحة التصحر	١٢	٥٠٠
السياحة	٣١	٢٠٠٠
المنتجعات	٥	٣٠٠
النقل	٢٢	٤٠٠٠
الطاقة	١٨	٦٠٠٠
الاتصالات	٢٢	١٠٠٠
اللوجستية والتجارة والصناعة	١٦	٥٠٠
الموارد البشرية	١٥	٢٠٠
الصحة العامة	٢٠	٣٠٠
البيئة	١٦	٥٠٠
جملة	٢١٨	٢٤,٧٠٠

على الرغم من انخفاض مجموع عدد المشروعات واجمالى التكلفة الاستثمارية التقديرية، بين مؤتمرى عمان والقاهرة، بقى عدد مشروعات المياه دون تغيير، بإستثناء فصل مشروع قناة البحر الأحمر - البحر الميت فى مجموعة بذاتها. وانخفض عدد مشروعات الزراعة من ١٣ الى ١٢ مشروعا، بينما بقى عدد مشروعات المنتجعات كما هو، فى حين انخفضت اعداد المشروعات فى بقية القطاعات انخفاضاً حادا. وانخفض مجموعها من ٢١٨ الى ١٣٨ مشروعا. ولعل هذا التطور يعبر عن مدى اهمية التعاون فى مجالى المياه والزراعة فى فكر كل من حزب العمل وتكتل الليكود، ومن ثم فسوف نتناول المشروعات الاسرائيلية للتعاون فى مجال المياه بشىء من التفصيل، على ان نكتفى بإشارات موجزة الى ما نعتقد بتميزه من حيث الأهمية من مشروعات التعاون المطروحة فى بقية القطاعات.

٥-١- مشروعات التعاون فى مجال المياه:

يحتل التعاون فى مجال المياه المرتبة الأولى فى قائمة أولويات اسرائيل للتعاون الاقتصادى مع العرب، وهو أمر طبيعى بالنظر الى ندرة موارد المياه فى اسرائيل وعجزها الشديد عن الوفاء بإحتياجات الأغراض المختلفة منها. ويقدر بعض المصادر أن الطلب على المياه يتجاوز المتاح من مواردها فى الوقت الراهن بما يتراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪[٥٨]. ولقد ترتب على هذا العجز فى موارد المياه عن الحاجة اليها تخفيض نصيب الزراعة من اجمالى كميات المياه المستخدمة، لصالح الاستخدامات المنزلية، مما أفضى الى التخلى عن زراعة المحاصيل ذات الاحتياجات المائية المرتفعة مثل القطن والموالح. ناهيك عن انه جعل من تخفيض «مساحة الزراعة المروية عنصرا محوريا فى الخطة الاسرائيلية المائية للتسعينات[٥٩]. وهذا امر من شأنه ان يثير «مشكلات سياسية - اقتصادية، بل حتى، ايديولوجية، لانه يمس اسطورة جعل الصحراء تزدهر. كما يتعارض هذا الحل مع سياسة الانتشار السكانى المتبعة فى اسرائيل (أى التخفيف من الاكتظاظ السكانى فى المناطق الساحلية المدنية لمصلحة تهويد المناطق الخالية او القليلة السكان)، ويواجه مقاومة من «اللوبى الزراعى»[٦٠].

وتصف دراسة اسرائيلية اوضاع اسرائيل المائية، حاليا ومستقبلا، فتشير الى ان اسرائيل هى «الوحيدة من بين بلدان المنطقة – قاطبة – التى باتت على وشك الاستغلال الكامل لامكاناتها المائية، فمن بين الـ ١,٨ مليار متر مكعب المستخدمة الان يتم تخصيص ١,٣ مليار متر مكعب للرى. الا ان هذه الكمية تكفى فحسب لرى حوالى نصف اراضى اسرائيل الصالحة للرى البالغة حوالى ٤٣٠ الف هكتار ومن المنتظر ان يتضاعف الطلب غير الزراعى على المياه فى غضون الثلاثين سنة القادمة. وسيتعين فى غيبة موارد اضافية للمياه تغطية هذا الطلب من الكميات المخصصة الان للرى وفى المقابل تحصل الزراعة على مياه معالجة من الصرف الصحى الحضرى والصرف الصناعى[٦١] .وتردف الدراسة وتتمثل المشكلات المائية الاساسية بالنسبة لاسرائيل – من ثم – فى ان العرض المائى المتاح اقل من الطلب، ويمثل ذلك القيد الاساسى امام المزيد من التنمية الزراعية. أما النتيجة الثانية لهذه الندرة، فهى أن الاستخدام المتزايد لمياه الصرف المعالجة والامدادات الهامشية الاخرى، يخفض نوعية المياه المتاحة. وبالاضافة الى ذلك، فإن الطاقة التخزينية لسنوات عديدة – فى بحر الجليل جزئيا، وفى الطبقات الصخرية المائية بالمناطق الوسطى من اسرائيل اساسا – غير كافية، ومن ثم ستغدو اسرائيل معتمدة بشكل متزايد على امدادات من الامطار التى تسقط فى الشتاء. ومن الممكن ان يؤثر عام واحد يسوده الجفاف على كمية المياه التى يمكن تخصيصها للرى[٦٢] .

وهكذا يتحتم علي اسرائيل ان تجد سبيلا للحصول على موارد مائية اضافية من مصادر خارجية اذا كان لها ان تستمر فى استجلاب المهاجرين اليهود، وان تستطيع توطينهم فى ظروف ملائمة تجذبهم اليها وتشدهم الى البقاء فيها، بما «يحقق واحدا من احلام بن جوريون بتطوير النقب»[٦٣] . وكان بن جوريون قد عبر فى وقت مبكر عن تصوره لحقيقة حاجة اسرائيل الى المياه بقوله: «ان اسرائيل لا يمكن ان تضمن امنها الحقيقى بدون الهجرة. والأمن يعنى استعمار الأرض واسكان المناطق المقفرة الخالية فى شمال البلاد وجنوبها[٦٤] . وتشير الدراسة الاسرائيلية. آنفة الذكر، الى ما اعلنه ليفى اشكول، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق، ردا على بدء سوريا فى اعمال الحفر لتحويل نهر الحاصبانى (الرافد الرئيسى الأعلى لنهر الأردن) تنفيذا لقرار جامعة الدول العربية بمنع

وصول مياه الروافد العليا لنهر الاردن الى اسرائيل، من «ان هذا التحويل مدعاة للحرب لان المياه هى دماء الحياة التى تجرى فى عروقنا»(٦٥). ونضيف ان اشكول لم يعكس «بهذا الاعلان المصالح الاقتصادية الحيوية لاسرائيل فى هذه المياه فحسب، بل جاء ايضا انعكاسا لاهداف اسرائيل الايدلوجية فى استعادة اراضيها بالاستيطان الزراعى وبالأخذ بنهج حياة ريفى ونشر السكان فى كل ارجاء اسرائيل(٦٦).

هكذا تتضافر الاعتبارات الامنية والاقتصادية والسياسية والايدلوجية لتضع التعاون فى مجال المياه على رأس قائمة اولويات اسرائيل لمشروعات التعاون الاقتصادى مع العرب.

ففى هذا الصدد، تشير الدراسة الاسرائيلية، سالفة الذكر، الى ان «التوصل الى اتفاقيات بخصوص الاستخدام التعاونى لموارد مياه المنطقة»، «لا يعدو»، «ان يكون مجرد لبنة اخرى فى صرح السلام فى المنطقة، ومع ذلك فانه يظل صحيحا ان المشاريع الثنائية ومتعددة الجنسيات الرامية الى الاستفادة من الموارد المائية وتوزيعها، تحتل مكانة متقدمة بين الادوات التى قد تعزز عملية السلام. وينبغى منح اولوية متقدمة للتعاون فى هذا المجال، بالنظر الى انه لا غنى عن بعض هذه المشاريع لتعزيز السلام فى المنطقة، الى حد ان التقاعس عن تنفيذها سيبقى على التوترات الحالية بغير حل، وقد يبث بذور صراعات مستقبلية بخصوص المياه. وقد يؤدى ذلك الى اضعاف، أو الحاق الضرر، بأية اتفاقية سلام يكون قد تم ابرامها سلفا، وتتمثل الحالة الاولى من مثل هذه المشاريع التعاونية التى لا غنى عنها من الوجهة السياسية فى: امداد قطاع غزة والضفة الغربية بمياه من مصادر خارجية على النحو المبين فيما بعد»(٦٧). ولا تلبث هذه الدراسة ان تقرر ان «مصر قادرة على تقديم مساهمة كبيرة لحل مشكلة المياه فى قطاع غزة، وكذا فى الضفة الغربية (فيما لو تمت الموافقة على مشروع تعاونى وفق الخطوط المبينة لاحقا). ويعطى ذلك لمصر ثقلا يعتد به فى اثراء قضية السلام فى المنطقة. وفى نفس الوقت، فإن اية مساهمة من هذا القبيل تتوقف على التعاون مع اسرائيل، التى سيتعين مرور مياه النيل عبر اراضيها، لتصل الى تلك الجهات. ومن ثم فإن مفتاح التعاون الذى يشمل المنطقة كلها فى هذا المجال، موجود فى يد مصر واسرائيل معا(٦٨).

فى صدد التطلع الى نقل مياه النيل شرقا، يذهب خبير المياه الاسرائيلى الشهير أليشع كالى الى «ان مشكلة النقص فى المياه فى المناطق[٦٩] مشكلة اقتصادية اجتماعية، كما انها مشكلة سياسية للمنطقة. فالوضع الذى تستفيد اسرائيل فيه بمفردها من الجزء الرئيسى لمصادر المياه الطبيعية فى المناطق، يحمل فى طياته نزاعات بشأن المياه بين الطرفين، ويجعل نشوء توترات سياسية بينهما امرا اكيدا. ولا يحل هذا الوضع بنقل مياه اسرائيلية الى المناطق. فهذا الحل غير واقعى نظرا الى النقص فى المياه فى اسرائيل نفسها، وهو غير مقبول من زاوية قانون المياه الدولى الذى يقدم حصانة الى كل من الاستخدامات الراهنة للمياه والاستخدامات التاريخية[٧٠]. ويلفت النظر هنا ان كالى يلوذ بالقانون الدولى لحماية وتكريس نهب دولته للمياه العربية فى الضفة الغربية، بينما لا تلقى دولته، ولا هو، بالاً للقانون الدولى عندما يتعارض مع طموحاتها غير المشروعة.

يخلص كالى، مما تقدم،الى ان الوضع المشار اليه لا يتيح «لمشكلة المياه فى المناطق سوى حل مرض واحد : استيراد المياه من مصادر خارجية. ويمكن ان تكون هذه المصادر اليرموك، والنيل، والليطانى، واستيراد المياه من هذه المصادر ممكن من الزاوية التقنية، ويمكن ايضا – الى حد بعيد – من الزاوية الاقتصادية. ومع ان ذلك غير ممكن اليوم من الزاوية السياسية، فإن محاذير ابقاء وضع المياه فى المناطق قائما من دون تغيير هى محاذير كبيرة الى حد يبرر بذل جهود واستثمارات للخلاص منه، ايا تكن هذه الجهود والاستثمارات[٧١].

هنا يلتقى كالى مع ما يعرف باسم وثيقة «ستانفورد». وهى وثيقة وقعها امريكيون وفلسطينيون واسرائيليون، قبل بدء مؤتمر مدريد، وقدمها فيصل الحسينى وحنان عشراوى الى وزير الخارجية الامريكية، آنذاك، جيمس بيكر، واعتبرت اساسا لتفاهم امريكى – فلسطينى على الحل. وتنص هذه الوثيقة فى البند (١٣) الخاص بالمياه على ان «هناك ضرورة لاتفاقية بين دول المنطقة: سوريا، لبنان، الاردن، اسرائيل وفلسطين لتوزيع المياه، ويمكن لهذه الدول الاعتماد على مياه منطقة الشرق الأوسط عامة[٧٢].

يفسر كالى ما تعنيه وترمى اليه عبارة «مياه منطقة الشرق الأوسط عامة» فيما يختص بمياه النيل، عندما يشير، بصدد طرحه ما يسميه «مشروع نقل مياه النيل نحو

الشرق»، الى انه «يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصاديا فى اتجاه الشمال الى قطاع غزة والنقب الاسرائيلى، ويمكن، ضمن شروط محددة نقلها حتى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والاردن. وتستطيع هذه الكميات ان تشكل فى هذه المناطق عنصرا حاسما فى القطاع المحلى للمياه(٧٣). ويذهب كالى، فى هذا السبيل، خطوة ابعد اذ يقرر «ان المياه من مصر الى اسرائيل وقطاع غزة امر بسيط، من الزاوية التقنية، لكن نقل المياه الى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والاردن اكثر تعقيدا وغير ممكن، من الوجهة الاقتصادية، إلا عن طريق التبادل: مصر تزود النقب الاسرائيلى بمياه النيل، وفى المقابل تزود اسرائيل يهودا والسامرة او الاردن بمياه طبريا(٧٤). ويبرر هذا بما يراه من «ان تزويد النقب الاسرائيلى بمياه النيل اقل تكلفة من تزويد ه بمياه بحيرة طبريا، كما يجرى حاليا (ويعود هذا الأمر الى ان التزود من بحيرة طبريا يتطلب طاقة تبلغ اكثر من ٢ كيلو واط ساعة، بل يتطلب ٣ كيلو واط ساعة للمتر المكعب، فى حين ان التزود من النيل يتطلب طاقة تقل عن كيلو واط ساعة). ويمثل هذا الأمر خلفية فائدة تبادل المياه، اذ تحصل اسرائيل على مياه النيل من اجل النقب، وفى المقابل تنقل المياه من بحيرة طبريا الى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) (سيكون هذا اكثر فائدة اقتصادية بالنسبة الى دولة الاردن مما هو بالنسبة الى يهودا والسامرة)(٧٥).

يستند كالى فى اقتراح مشروعه لنقل مياه النيل نحو الشرق الى ما يلح عليه الاسرائيليون من ادعاء بأن لدى مصر فائضاً فعلياً، وفائضاً محتملاً، من مياه النيل يمكن تحقيقه من خلال اجراءات لترشيد الاستهلاك «المفرط» للمياه، بل والغاء نظام الرى بالغمر المتبع فى الاراضى القديمة فى مصر، واستخدام تقنيات رى حديثة، وتسعير مياه الرى(٧٦)، ويسعى الى التهوين من شأن التضحية التى تتحملها مصر فى سبيل ذلك، فيدعى ان كميات المياه، التى يستهدف مشروعه نقلها، «ضئيلة، بالمقياس المصرى (نحو نصف فى المائة من الاستهلاك)، لا تشكل عنصرا مهما فى الميزان المائى المصرى وغير مستهلكة اليوم(٧٧).

هكذا يبدأ كالى بالدعوة الى نقل مياه النيل الى قطاع غزة والضفة الغربية، وهو ما قد يتعاطف معه بعض من المصريين تخفيفا من حدة معاناة الشعب العربى الفلسطينى

التى طال أمدها، لينتهى بها الى النقب فى اسرائيل، ويتجاوز الأمر فى هذا الصدد كل الحدود عندما يعلى من اهمية نقل مياه النيل الى اسرائيل على استخدامها فى الزراعة المصرية، اذ يرى ان للتعاون الاسرائيلى- المصرى، فى مجال المياه وجهتين ممكنتين: الأولى، استغلال المياه المصرية فى الزراعة المصرية، والثانية، شراء مياه مصرية ونقلها شمالا – شرقا من اجل اسرائيل و / أو نقلها بواسطة اسرائيل الى مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والاردن. والوجهة الثانية اهم من الاولى، ولها مغزى فيما يتعلق باتفاقات سلام[٧٨] . وهو مع ذلك يتطلع ايضا الى استغلال اسرائيل، من خلال التعاون الاقتصادى الثنائى مع مصر، للمياه المصرية ومعها الارض المصرية. وعنده ان المنطق الاقتصادى فى هذا التعاون «انه» يحدث مزجا مثاليا بين الامكانات المصرية فى المياه والارض والعمل وبين الامكانات الاسرائيلية فى الخبرة والادارة المتخصصة (التى ستنتقل الى مصر بالتدريج) وسيأخذ التعاون طابع نشاط ادارى اسرائيلى على ارض مصرية[٧٩].

هكذا يبدو كالى وكأنه يحمل حلما صهيونيا قديما الى ارض الواقع مرتين: المرة الأولى، عندما ينتقل النيل الى الدولة اليهودية. والثانية، عندما تمد هذه الدولة حدودها الى ارض مصر عبر ما يسميه نشاط ادارى اسرائيلى على ارض مصرية. ويتحقق بذلك الشق الجنوبى – الغربى من شعار اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات المحفور على الكنيست الاسرائيلى.

الى جانب التعاون الثنائى مع مصر، تشمل مخططات اسرائيل للتعاون المائى مع العرب مشروعات ثنائية مع الاردن ومع لبنان. وتشمل مخططاتها للتعاون مع الاردن تعاونا عاما على ادارة الاحواض المشتركة بين الدولتين، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتخزين مياه نهر اليرموك فى طبريا ومشروع سحب مياه من البحر الأحمر الى البحر الميت، وهو ما يعرف فى الوقت الحالى بمشروع قناة البحرين الأحمر والميت. وتشمل مخططاتها للتعاون مع لبنان، استغلالا كهرمائيا لمياه الحاصبانى، ونقل مياه حوض الليطانى واستغلالها كهرمائيا.

يلاحظ فى كافة المشروعات التى تطرحها اسرائيل للتعاون مع العرب فى مجال المياه انها تطرح نفسها وسيطا ينظم حركة انتقال المياه من اقطار عربية الى اقطار عربية اخرى، تجاور اسرائيل، عبر ما يقع بها من انهار وبحار. وهذا امر من شأنه ان يضع، عمليا، بنى تحتية حيوية لاقطار عربية تحت هيمنة وسيطرة اسرائيل(٨٠).

تكمن فلسفة المشروعات التى تطرحها اسرائيل للتعاون مع العرب فى مجال المياه فى ما ينسبه بيريز الى الفيلسوف جان جاك روسو من ان «المياه فى الواقع لا تعود لشخص واحد او لبلد محدد ولكن للبشرية ككل، والمياه فى الشرق الأوسط هى ملك للمنطقة ولعل المياه اكثر من اى قضية اخرى تعتبر دليلا على مدى الحاجة لاقامة نظام اقليمى ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه على اساس لاسلوب عادل ومؤتمن. والحاجة هذه للاتفاق على سياسة مياه اقليمية تبرز الان وبشدة بسبب ازدياد مشكلة تناقص المياه خطورة ولان المبدأ الذى يحكم حقوق المياه لا يناقش السيادة المطلقة لكل دولة على استخلاص المياه من الحوض الواقع ضمن سيادتها. وهنا، فإن الاعلان عن قيام هيئة اقليمية تشارك فيها كافة الاطراف المعنية يعنى الكثير فيما يتعلق بقضية توزيع المياه بصورة عادة ومما يعنى كذلك تخفيف اسباب التوتر والعمل من اجل السلام. والنظام الاقليمى انما يتجاوز حدود المصالح الوطنية ليعمل فى خدمة كافة سكان المنطقة(٨١).

هكذا تتمحور رؤية اسرائيل ومشروعاتها للتعاون مع العرب فى مجال المياه حول اقتسام مواردهم المائية معها، وهو ما تعبر عنه، صراحة، دراسة اسرائيلية، اذ تقرر وعلى النقيض من الكثير من الموارد الطبيعية الاخرى، فإن المياه تعد موردا طبيعيا يتعين ان تتقاسمه بلدان عديدة(٨٢).

حظيت اسرائيل بدعم مطلق من الولايات المتحدة الامريكية لمشروعاتها للتعاون فى مجال المياه، وفى غيره من المجالات. ونكتفى من مظاهر هذا الدعم، كنموذج، بالاشارة الى تصريح ادلى به ريتشارد أرماتياج مستشار الرئيس الامريكى السابق لشئون المياه فى الشرق الاوسط، فى حديث صحفى، جاء به ان رسالتى، اليوم، هى اننا تجاوزنا فكرة اعتبار المياه فى الشرق الأوسط مجرد مفتاح غير سياسى قد يفتح ابوابا سياسية.، ان أزمة

المياه تواجهنا جميعا وليس هناك ما هو اهم من ضمان الشروط الأولية لبقاء الانسان فهي اهم من النزاعات حول الحدود أو التطلعات السياسية أوالترتيبات الأمنية. ان اى زعيم عربى او اسرائيلى لا يدرك وضع المياه الملح الذى يكتنف الشرق الأوسط ولا يعمل لمعالجته، انما يحكم على مجتمعه والمجتمعات المجاورة بالموت المؤلم والبطىء، ان القيود السياسية التى افشلت اريك جونستون ومن خلفوه لا يمكن اعتبارها مقبولة الآن وليس هناك عيب او عبء سياسى فى امكانية بل ضرورة اجتماع العرب والاسرائيليين بشكل صريح، وفى وضح النهار، لصياغة حلول منصفة لمشكلات لا يمكن حلها من قبل طرف واحد ولن يحقق اى مجد او كسب سياسى اولئك الذين يترددون بينما الأزمة تزداد سوءا، أو اولئك الذين يسعون الى تعزيز قبضتهم الواهية على مصدر ثمين دون اى اعتبار لاحتياجات جيرانهم(٨٣).

لعل المرء يلاحظ استخدام الخطاب الاسرائيلى والخطاب الامريكى، فيما يتعلق بقضايا «الشرق الأوسط»، لألفاظ من قبيل العدل والعدالة والتكافؤ وبقاء ورفاهية الانسان، الى غير ذلك من الفاظ مشابهة، اذ كان الأمر يتعلق بصالح اسرائيل، بينما تضل هذه الالفاظ طريقها الى كل من الخطابين عندما يكون الأمر متعلقا بعدالة أو بتكافؤ حقيقى لصالح الانسان العربى.

٥-٢- مشروعات التعاون فى مجالات البنية التحتية الأخرى:

سنكتفى فى هذا القسم بإشارات سريعة وموجزة تنصب على تبيان جوهر وطبيعة المشروعات التى تطرحها اسرائيل فى اطار التعاون الاقتصادى مع العرب.

١- فى مجال الطاقة(٨٤):

يشمل التعاون الاقليمى فى مجال الطاقة، وفق ما تطرحه اسرائيل، مشروعات مشتركة، ثنائية او متعددة الاطراف، لتوليد الطاقة الكهربائية، والربط بين شبكات نقل الكهرباء، وتنمية موارد الطاقة غير التقليدية مثل : الطاقة الشمسية، واستغلال بعض المصادر المائية المشتركة لتوليد الطاقة الكهربائية من المساقط المائية، والتجارة بين دول المنطقة فى الغاز الطبيعى والبترول. ومن اهم المشروعات الاسرائيلية ذات البعد الاقليمى

فى هذا المجال مشروعات للربط الكهربائى بين اسرائيل وكل من مصر ولبنان والاردن. ومنها مشروع نقل الغاز الطبيعى من مصر الى اسرائيل، ومشروع مد خط انابيب نفط من منطقة الخليج الى اسرائيل.

وترى دراسة اسرائيلية ان الظروف الجغرافية، والمتطلبات الاقتصادية، للتعاون فى استخدام الطاقة، تجعل من الضرورى تأسيسه على قرارات سياسية، على أعلى مستوى كجزء لا يتجزأ من معاهدات السلام. وثمة رؤية اسرائيلية اخرى ترى ان مرور خطوط انابيب النفط عبر حدود ثلاثة أو اربعة من الاقطار العربية سيؤدى الى خلق مصالح وتشابكات مع الاقتصاد الاسرائيلى مما يعزز السلام فى منطقة الشرق الأوسط.

وثمة من يلاحظ، من الكتاب العرب، ان هناك مبالغة شديدة فى «تركيز المشروعات الاسرائيلية على تحويل اسرائيل الى مركز أو معبر او محطة لأهم وأوسع قدر ممكن من مرافق الطاقة والنقل والمياه فى المطنقة»(٨٥). وربما يعزى ذلك الى رغبة اسرائيل فى التوفيق بين عتباراتها السياسية (التطبيع السياسى والدبلوماسى)، واعتباراتها الاقتصادية (تأمين الطاقة الرخيصة، جذب الاستثمارات الاجنبية، فتح اسواق جديدة)، والاعتبارات والمصالح الامنية (حماية حدود الدولة ومجالاتها الحيوية)(٨٦).

٢- في مجال النقل والمواصلات(٨٧):

تنطلق المشروعات التى تطرحها اسرائيل للتعاون فى مجال النقل والمواصلات من اقتناع بأن توفر بنية تحتية متطورة فى هذا المجال شرط مسبق وضرورى لتنمية التعاون الثنائى، واكثر منه لتنمية التعاون متعدد الاطراف، وبأن توفر هذه البنية من شأنه ان ينمى التعاون الاقليمى فى التجارة والسياحة وفى الاستثمار فى مشروعات اقتصادية وتقنية. وترمى هذه المشروعات الى انشاء شبكات للنقل تحتل فيها اسرائيل موقعا مركزيا واستراتيجيا. وتشمل هذه المشروعات شبكة للطرق البرية، وشبكة لخطوط السككالحديدية، وشبكة للنقل الجوى وأخرى للنقل البحرى، وانشاء ميناء فى غزة. وتحظى مشروعات النقل البرى بين مصر واسرائيل بإهتمام متميز.

٣ - في مجال السياحة[٨٨]:

أهم المشروعات التى تطرحها اسرائيل للتعاون فى هذا المجال هو المشروع المسمى ريفييرا البحر الاحمر الذى يربط بين سواحل طابا والعقبة وإيلات ويصل الى سواحل السعودية، مما يقتضى إزالة الحدود السياسية والاقتصادية بين مصر والاردن واسرائيل. ويحتفظ المشروع لكل من هذه الدول بسيادتها على الجزء التابع لها من منطقة السياحة الحرة التى يخلقها، مع امتناعها عن ممارسة بعض مظاهر هذه السيادة بما يسمح للسائح بالتجول فى كل المنطقة دون حاجة الى ابراز وثائق السفر عند المعابر بين اجزائها، ويمكن تصميم هذا المشروع اسرائيل من ان تنفرد بالقسم الأعظم من ثماره تاركة الاقطار العربية المشاركة فيه تجنى الفتات[٨٩].

والى جانب هذا المشروع الرئيسى، تطرح اسرائيل مشروعات اخرى مثل التسويق السياحى المشترك بين دول المنطقة، وفتح طرق برية وخطوط ملاحية بحرية بين اسرائيل وكل من الاردن ومصر، والسياحة العلاجية التى تقوم بصفة رئيسية على سفر العرب الى اسرائيل للعلاج والاستشفاء بها بدلا من سفرهم لهذا الغرض الى اوروبا او الى اقطار عربية اخرى.

٤ - في مجال الزراعة[٩٠]:

تتركز المشروعات التى تطرحها اسرائيل للتعاون فى مجال الزراعة على تعاونها مع مصر، استنادا الى خبرة التعاون بينهما فى هذا المجال. وتتركز هذه المشروعات فى مجالات زراعة الأراضى الجديدة، ونقل الخبرة الفنية الاسرائيلية، والبحوث الخاصة بالاراضى الصحراوية والتدريب الزراعى، وتصدير ماشية اللبن الى مصر، وانشاء مزارع انتاجية على ارض مصرية، وصناعات زراعية، وتفضل اسرائيل ان تنفذ المشروعات التى تطرحها فى ها المجال بإشتراك طرف ثالث امريكى أو اوروبى.

٥ - في مجال الصناعة التحويلية[٩١]:

تستند المشروعات التى تطرحها اسرائيل فى هذا المجال، بصفة رئيسية، على اعتبارات القرب الجغرافى وتكامل الموارد والفرص المتاحة لتحقيق اقتصاديات الحجم.

وفى هذا الاطار، تطرح مشروعات لصناعة الاسمدة، ومشروعات لصناعة الغزل والنسيج والملابس مع مصر، بصفة خاصة، استنادا الى ما تراه من توفر عناصر للتكامل فى هذه الصناعة بينهما، حيث يتوفر لمصر المواد الخام والعمل الرخيص بينما يتوفر لاسرائيل العمل الماهر والقدرة على النفاذ الى اسواق-الولايات المتحدة واوروبا. وتشمل هذه المشروعات ايضا مشروعات الاسمنت.

ومن بين اهم المشروعات التط تطرحها اسرائيل فى هذا المجال، تحويل الجولان الى منطقة صناعة، تضم صناعات تصديرية عالية التقنية، تؤجر لشركات دولية بدلا من استئجارها من جانب اسرائيل، على ان تتقاسم الاخيرة مع سوريا، وفق نسب يتفق عليها سلفا، العائد المالى الذى تدفعه هذه الشركات.

٦ - البنك الاقليمى للشرق الأوسط:

دعا بيريز فى عام ١٩٩٢ الى انشاء صندوق كبير لتطوير المنطقة، وقال ان انشاء هذا الصندوق امر ممكن اذا وافقت الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لاغراض تطوير المنطقة. وتوقع ان يتوفر، بذلك، للصندوق المقترح ثمانية مليارات من الدولارات سنويا. ومن ثم فاننا نكون بصدد مشروع «مارشال ذاتى فى الشرق الاوسط لانقاذ مستقبله»، وادعى بيريز ان اسرائيل ستجد نفسها فى مثل هذه الحالة فى موقع مقدم المساعدة، سواء فى الوسائل او فى الخبرات، وليست فى موقع متلقى المساعدة[٩٢].

ولقد تجسدت فكرة الصندوق المشار اليه فى «بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الاوسط الذى انفق على انشائه فى مؤتمر عمان[٩٣]. ويعنينا هنا، على وجه الخصوص، ان مشروع اسرائيل لانشاء هذا البنك اشترط عدم جواز الاستفادة منه الا للبلدان التى تقيم علاقات طبيعية مع اسرائيل[٩٤]، وهذا أمر لا ينبغى ان تخفى دلالته على أحد.

تلك اشارات سريعة وموجزة الى المجالات التى تتناولها المشروعات التى تطرحها اسرائيل للتعاون الاقتصادى مع العرب. وقد اكتفينا بها كمجرد نماذج من برنامج أو اطار

متكامل لهذا التعاون. وربما يبقى ان نشير فى هذا السياق الى مشروع انشاء مركز اقليمى للشرق الاوسط مجهز بأحدث المعدات والأجهزة الطبيعة وبالقوة البشرية الطبية وغير الطبية المؤهلة فى كافة التخصصات، ويتضمن مركزا للتدريب لاعداد وتأهيل القوة العاملة اللازمة للعمل به، الى جانب تقديم خدمات للدول المشتركة فى المشروع. وعلى الرغم من ان هذا المشروع لا يهدف الى تحقيق ربح مباشر، فإنه يحقق مصالح خاصة لاسرائيل، بسبب تخصصها فى انتاج المعدات والأجهزة الطبية، الى جانب انه يتيح فرص عمل لقوة عمل، متخصصة فى مجالات نشاطه الطبية والبحثية، تعانى اسرائيل من فائض كبير فيها ومن ثم من بطالة مرتفعة بين افرادها(٩٥).

٦ - أهداف اسرائيل المباشرة من التعاون الاقتصادى مع العرب:

فى مايو من عام ١٩٤٢، التزمت الحركة الصهيونية فى فلسطين امام المؤتمر الصهيونى الاستثنائى، على نحو ما سلف ذكره، بإنجاز مهمة مزدوجة، شطرها الأول هو «اقامة دولة يهودية ذات سيادة تتضمن فلسطين، وعلى الأرجح شرق الأردن فى ما بعد» وشطرها الثانى هو تحقيق «القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فى حقلى التنمية الاقتصادية والسيطرة». ونجحت الحركة الصهيونية فى فلسطين فى انجاز الشطر الأول من تلك المهمة المزدوجة، وهو اقامة الدولة اليهودية فى عام ١٩٤٨، أى بعد ست سنوات فقط من المؤتمر المشار اليه. وبقى عليها ان تحقق الشطر الثانى، وهو «القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فى حقلى التنمية الاقتصادية والسيطرة، بما تنطوى عليه من هيمنة وسيطرة على اقتصادات منطقة الشرق الاوسط وفى القلب منها الاقتصادات العربية، وبقيت الحركة الصهيونية، الدولة، تعمل من اجل الوفاء بالتزامها بتحقيق الغاية الصهيونية فى الهيمنة والسيطرة الاقتصادية على المنطقة. وسنحت لها الفرصة لتحقيقه جزئيا بتوقع اتفاق كامب ديفيد مع مصر، وهو ما انعش الامل لديها فى امكانية تحقيقه، وفى مدى غير بعيد، مع بقية الاطراف العربية فى صراع البقاء معها، وسنحت لها الفرصة مرة اخرى، وعلى نطاق اوسع بكثير، فى اعقاب غزو العراق للكويت وما أسفر عنه من نتائج ليس أقلها شأنا ازدياد التمزق العربى من ناحية وبسط السيطرة الامريكية، عسكريا، على المنطقة من الناحية الاخرى، وهو ما اتاح لاسرائيل، مدعومة دعما مطلقا

من الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات الدولية الخاضعة لنفوذها وكذا من الاتحاد الاوربى، بيئة مواتية لشن هجومها الاخير على الطريق الى الغاية الصهيونية المشار اليها ،الهيمنة والسيطرة الاقتصادية على كل الشرق الاوسط.

ومن ثم، فإن ما ترمى اسرائيل الى تحقيقه، من تنفيذ المشروعات التى تطرحها فى اطار التعاون الاقتصادى مع العرب، من اهداف ليس سوى اهدافا مباشرة مرحلية او وسيطة تفضى الى الغاية آنفة الذكر. ويمكن ايجاز اهم هذه الاهداف فيما يلى:

١ - جذب واستيعاب اعداد متزايدة من المهاجرين اليهود وتأمين استيطانهم ونشرهم على مساحة اوسع من الارض العربية المحتلة، وتوفير فرص عمل ملائمة لهم تتناسب مع مستوياتهم المهارية وتحقق لهم مستويات معيشية تشدهم الى الارض وتجذبهم الى البقاء فيها والدفاع عنها، ناهيك عن اكمال تحقيق هدف الصهيونية فى ان تكون اسرائيل دولة ليهود كل العالم، حتى من لم يهاجر منهم اليها، وان تكون مستعدة فى كل وقت لاستقبال كل يهودى يهاجر اليها هجرة دائمة او مؤقتة. وهذا امر يحققه تنفيذ المشروعات التى تطرحها اسرائيل للتعاون فى مجال المياه فى المقام الأول.

٢ - فتح الاقتصادات العربية على مصاريعها لاستيعاب العمالة الصهيونية ذات المستويات التعليمية والمهارية العالية التى تعانى فى الوقت الحاضر من بطالة عالية فى الدولة اليهودية. وهو ما يساعد على تحقيقه، الى جانب تنفيذ مشروعات التعاون التى تطرحها اسرائيل، ازدياد حجم الاستثمارات الاجنبية فى الاقطار العربية نتيجة سياسات التكيف الهيكلى ولتطبيق اتفاقات الجات، وكذا ازدياد حجم هذه الاستثمارات فى اسرائيل للانتاج من اجل التصدير الى العرب.

٣ - مقاسمة العرب مواردهم الاقتصادية، وبصفة خاصة المياه واموال النفط العربى، مما يضيف الى قوة اسرائيل ويخصم من قوة العرب.

٤ - توسيع طاقات الاقتصاد الاسرائيلى وزيادة معدلات نموه، من خلال توسيع الرقعة المأهولة والمساحة المنزرعة، وزيادة الاستثمارات الاجنبية، ورفع كفاءة التصدير الاسرائيلى بالتصدير الى الاسواق العربية المجاورة مما يرفع من القدرة التنافسية

للمنتجات الاسرائيلية فى مواجهة منتجات البلدان الاخرى فى هذه الأسواق. ويساعد على ذلك ما يراه البعض من ان الصادرات الاسرائيلية تتوافق الى حد بعيد مع الواردات العربية، والى حد يفوق توافقها مع واردات الولايات المتحدة واوروبا(٩٦). ناهيك، عن ان فتح الاسواق العربية امام الصادرات الاسرائيلية يؤمنها فى مواجهة ما يمكن ان تتعرض له من منافسة فى اسواقها التقليدية فى الولايات المتحدة وأوروبا. ومن ثم فإنه يحصن الاقتصاد الاسرائيلى، الذى يعتمد بشدة، على التجارة الخارجية، ضد آثار عدم الاستقرار وارتفاع تكاليف حصوله على المواد الخام من الناحية الاخرى. ولعل مما يلاحظ فى هذا المقام ان مشروعات اسرائيل للتعاون الاقتصادى مع العرب تنطوى على نوع من تقسيم العمل يطلق لها حرية العمل فى بعض المجالات دون منافسة من داخل المنطقة.

٥ – نقل أعباء بقاء وتوسع الدولة اليهودية من على كاهل الولايات المتحدة الامريكية، بصفة خاصة، ومن بعدها دول الاتحاد الاوروبى، الى كاهل العرب انفسهم، وهو هدف تسعى اليه الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبى لما يترتب عليه من تخفيف الاعباء على اقتصاداتهم، وتسعى اليه الدولة اليهودية، ايضا، لانه ينهى اعتمادها عليهم، بما قد ينطوى عليه من قيود على حرية فعلها وحركتها، وبصفة خاصة، عندما تتصادم مصالحها مع مصالحهم. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر الى ضخامة حجم الدعم الذى تحصل عليه اسرائيل من الولايات المتحدة، بصفة خاصة(٩٧)، وفى ضوء الاتجاهات المتزايدة فى الآونة الاخيرة نحو خفض المساعدات الخارجية الامريكية، وما تكشف عنه نتائج استطلاع للرأى من اعتراض ٦٠٪ من الأمريكيين على المعونات الخارجية بصفة عامة، واعتراض ٤٦٪ منهم على اية معونات امريكية لاسرائيل(٩٨).

٦ – قطع الطريق على العرب لتطوير امكاناتهم وقدراتهم التقانية بتكريس اعتمادهم على ما تنتجه، أو تتوسط فى توريده من تقنيات، مما يزيد فجوة التقانة، ومن ثم فجوة التطور والتنمية، التى تفصلهم عنها وتزيد بالتالى من قدرتها على الهيمنة والسيطرة عليهم.

٧ – تمكين اسرائيل من تعظيم الاستفادة بشبكة علاقاتها فى أسواق البلدان المتقدمة صناعيا، وبصفة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى، بإستغلال هذه العلاقات

لتصدير المنتجات العربية الى هذه الاسواق واستيراد ما تحتاجه الاقطار العربية من منتجاتها. وهو امر بدأ بالفعل فى حالة تصدير الموالح المصرية، على سبيل المثال، فى وقت تقلص فيه اسرائيل من المساحات المنزرعة بالموالح فيها، كما ان اسرائيل تقره صراحة فى حالة المشروعات المشتركة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة بينها وبين مصر، كما سلف ذكره.

٨ - تمكين اسرائيل من الحفاظ على مالها من مكانة واسم وشهرة فى الاسواق الخارجية، مع زيادة نصيبها من عائد تصدير منتجات بدأت تواجه فيها منافسة شديدة من جانب بلدان نامية، بترحيلها الى اقطار عربية، مع استمرار استثمارها فيها، (حالة الرغبة فى نقل صناعة المنسوجات الاسرائيلية الى مصر) للاستفادة بما يتوفر لديها من مزايا نسبية فى انتاجها، وكذا ترحيل عمليات أو مراحل انتاجية تحقق فيها قيمة مضافة منخفضة نسبيا الى الاقطار العربية واحتفاظها لنفسها باجراء العمليات والمراحل التى تحقق القيمة المضافة المرتفعة.

٩ - تمكين اسرائيل، وفقا لتصريح لأبا ايبان فى عام ١٩٨٧، من ممارسة دور اقليمى مهيمن على غرار الدور الذى تقوم الولايات المتحدة به فى امريكا اللاتينية على الصعيدين السياسى والاقتصادى(٩٩).

١٠ - اضعاف الاقطار العربية، فرادى أو مجتمعة، فى اطار من سيادة «نمط الحضارة الغربى، الذى اصبحت «السوق» بمقتضاه أكثر اهمية من الدول المنفردة، وأصبح الجو التنافسى أهم من وضع الحواجز على الطريق(١٠٠). وتأتى فى اطار هذه الرؤية دعوة اسرائيل ومؤيديها الى البدء فورا بإقامة علاقات اقتصادية لا ترتبط بعملية السلام. وهو ما ينطوى على نزعة اسرائيل لاستغلال ما قد تحققه مشروعات التعاون الاقتصادى من مصالح لفئات فى الاقطار العربية فى حمل العرب على التخلى عن بعض مطالبهم السياسية، وبصفة خاصة ما يتعلق منها باسترداد كل الارض العربية المحتلة. وعلى الأرجح، فإن اسرائيل سوف الى تفعيل مقولة «تكلفة الانفصال»، آنفة الذكر، اكثر مما ستلجأ الى الاعتماد على رشوة فئات اجتماعية، بعينها، فى الاقطار العربية للوصول الى هذا الهدف.

١١ – تحول اسرائيل الى وسيطر لتنظيم وتنسيق العلاقات الاقتصادية بين العرب والعرب، والى معبر تعبر هذه العلاقات من خلاله بكل ما يترتب على ذلك من اضعاف لقوة العرب يزيد من قدرتها على الهيمنة والسيطرة عليهم.

حواشي :-

(١) راجع محمد الأطرش، «شيمون بيريز» - المعركة من اجل السلام : مذكرات، وشيمون بيريز مع آرييه ناعور - الشرق الأوسط الجديد، فى : **المستقبل العربى**، السنة ١٨، العدد ١٩٩، (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، ص ١٤٣.

راجع أيضا ما نقله الدكتور/ فؤاد مرسى عن ى. بريماكوف بخصوص هذا البرنامج فى: فؤاد مرسى (دكتور)، **الاقتصاد السياسى لاسرائيل**، الطبعة الأولى، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٩٩. وراجع، فيما يتعلق بما تضمنه البرنامج خاصا باقامة الدولة اليهودية، تقديم أ. د. عادل حسن غنيم للترجمة العربية لكتاب: تيودور هرتسل، **الدولة اليهودية**، ترجمة محمد يوسف عدس، دار الزهراء للنشر، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

(٣) المرجع السابق. ص ٦.

(٤) المرجع السابق، ملاحظة المترجم، ص ٤٣.

(٥) فؤاد مرسى (دكتور)، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٨) المرجع السابق، ص ٣٨، وصالح زهر الدين (دكتور)، **مشروع «اسرائيل الكبرى» بين الديموجرافيا والنفط والمياه**، المركز العربى للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٣٧.

(٩) اسرائيل شاحاك، أستاذ كيمياء اسرائيلى متقاعد، ولد فى وارسو عام ١٩٣٣، وهاجر الى اسرائيل فى عام ١٩٤٥، وهو معاد للصهيونية.

(١٠) اسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودى والديانة اليهودية: وطأة ثلاثة آلاف سنة ترجمة صالح على سوداح، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٠.

(١١) المرجع السابق، ص ص ٢٠ - ٢١.

(١٢) المرجع السابق، ص ٢١.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) المرجع السابق. ص ٢٠.

(١٥) المرجع السابق، ص ٢٢.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) صالح زهر الدين (دكتور)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩ - ١٠.

(١٨) محمد عبدالرؤوف سليم (دكتور)، لقاءات صهيونية عربية : خلفية تاريخية لرؤى صهيونية للتعامل مع العرب، فى : جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، **اتفاق المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى: مواجهة أم مصالحة**، القاهرة،اكتوبر ١٩٩٣، ص ٣٠.

(١٩) المرجع السابق، ص ٣١.

(٢٠) أمين هويدى، **الحرب والسلام فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى**، كتاب المستقبل، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٣.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول سيطرة رأس المال الصهيونى على صناعة النفط فى العراق، منذ عام ١٩١٤، وفى غيره من أقطار الخليج العربى النفطية منذ عام ١٩٣٣، راجع فؤاد مرسى (دكتور)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٦ - ٧٨.

(٢٢) شمعون بيرس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة دار الجليل، عمان، دار الجليل، ١٩٩٤، ص ص ٨٢-٨٥.

(٢٣) شمعون بيرس، عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة فى : مجموعة كتاب، **ماذا بعد عاصفة الخليج: رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

(٢٤) شمعون بيرس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١١٩.

(٢٥) شمعون بيرس، **عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة**، ص ١٠٨.

(٢٦) شمعون بيرس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١٤٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ص ٨٠ - ٨١.

(٢٩) شمعون بيرس، **عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة**، ص ١١٠.

(٣٠) شمعون بيرس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١٣٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ص ٧٧ - ٧٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٣٣) اليشع كالى وافرهام تال.

(٣٤) حاييم بن شاحار وآخرون، **التعاون الاقتصادى والسلام فى الشرق الاوسط**، ترجمة منى محمد فرغلى وانسجام عبدالله فوره، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة (٨١٧)، القاهرة،

١٩٩٥، ص ٧٦ (يلاحظ ان التهديد الضمنى بنشوب صراعات وتوترات فى المنطقة، فى حالة عدم قبول العرب باقتسام مواردهم المائية مع اسرائيل، ورد فى اكثر من موضع فى هذا الكتاب).

(٣٥) الأهرام، الاربعاء ١٦ يوليو ١٩٩٧، ص ٨.

(٣٦) شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، ص ١٠٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٣٨) امين علامى، «المخاطر الاقتصادية لرفع المقاطعة»، فى : **السلام وطموحات اسرائيل الاقتصادية**، معلومات، العدد (٧)، المركز العربى للمعلومات، بيروت، تشرين الثانى ١٩٩٣، ص ٨٥.

(٣٩) محسن عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية(١٦) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار/ مايو ١٩٨٨، ص ٢٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ص ٢٩ - ٣٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤٢) المصدر نفسه، وكذا : امين علامى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(٤٣) محسن عوض، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠ - ٣١.

(٤٤) امين علامى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة انظر : محسن عوض، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢ - ٣٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٤٧) حلمى عبدالكريم الزعبى، كيف يخطط العدو الصهيونى للسيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية من خلال التعامل بالاداة الدبلوماسية **شئون عربية**، جامعة الدول العربية، العدد ٥٠ (حزيران. يونيو ١٩٨٧) ص ص ٩٨ - ٩٩.

(٤٨) وردت فى ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات على انها «ثمن الانفصال».

(٤٩) حاييم بن شاحار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

(٥٠) محمود عبدالفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية: التصورات - المحاذير- اشكال المواجهة، فى : مركز دراسات الوحدة العربية، **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، اذار/ مارس ١٩٩٤، ص ١٣١.

(٥١) شمعون بيرس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١٠٥.

(٥٢) حاييم بن شاحار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٥٤) عبدالفتاح الجبالى، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية: الأهداف - النتائج - التوقعات، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧، ص ٢١.

(٥٥) عبدالفتاح الجبالى، قمة عمان : بين أوهام السلام وطموح التسوية (ورقة عمل)، ندوة قمة عمان الاقتصادية، المستقبل العربى، العدد ٢٠٤ (شباط/ فبراير ١٩٩٦)، ص ٥.

(٥٦) عبدالفتاح الجبالى، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية : الأهداف - النتائج - التوقعات، ص ٣٨.

(٥٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه المشروعات يمكن الرجوع الى :

كتاب الحكومة الاسرائيلية المتضمن هذه المشروعات الى كل من مؤتمرى عمان والقاهرة للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا

محمود عبدالفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣١ - ١٣٥.

جميل هلال، استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، تموز/ يوليو ١٩٩٥، ص ص ١٤ - ١٧، وص ص ١٢٤ - ١٧٤. حاييم بن شاحار وآخرون، مرجع سبق ذكره.

(٥٨) محمود عبدالفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٥٩) جميل هلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) حاييم بن شاحار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، ص ٩٢.

(٦٤) جورج المصرى، **الأمن المائى العربى فى عالم متغير**، دار الملتقى للطباعة والنشر، ليماسول (قبرص)، ١٩٩٤، ص ٦٢.

(٦٥) حاييم بن شاحار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٩ - ٧٠.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ص ٦٤ – ٦٥.

(٦٩) المناطق هو الاسم الذى يطلقه الاسرائيليون على اراضى الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٧٠) اليشع كالى، المياه والسلام : **وجهة نظر اسرائيلية**، ترجمة رنده حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١، ص ٧٥.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) نص وثيقة ستانفور، فى **المفاوضات العربية – الاسرائيلية** معلومات، العدد ٤، المركز العربى للمعلومات، بيروت، تموز ١٩٩٣، ص ٨٢.

(٧٣) اليشع كالى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ص ٨٩ – ٩٠.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ص ٨٧ – ٨٩.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ص ٥٠ – ٥٢.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل راجع : جميل هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٣– ١٤١.

(٨١) شمعون بيرس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ص ١٣٧ – ١٣٨.

(٨٢) حاييم بن شاحار واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٦١،

(٨٣) جورج المصرى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٨ – ٥٩.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل راجع : حاييم بن شاحار واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٩ – ١٣٤، وجميل هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٢ – ١٤٩، ومحمود عبدالفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

(٨٥) جميل هلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٨٧) لمزيد من التفاصيل راجع : حاييم بن شاحار، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٥ – ١٦٧، وجميل هلال مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٩ – ١٥٩.

(٨٨) لمزيد من التفاصيل راجع : جميل هلال، المرجع السابق، ١٦٠ - ١٦١، ومحمود عبدالفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٨٩) عبدالفتاح الجبالى، قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التنمية، ص ١٨؛

(٩٠) لمزيد من التفاصيل راجع : حاييم بن شاحار واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧١ - ١٩٠.

(٩١) لمزيد من التفاصيل راجع : المصدر نفسه، ص ص ٢٠٣ - ٢٥٧، وجميل هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦١ - ١٦٣، وص ص ١٦٩ - ١٧١، ومحمود عبدالفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٩٢) شمعون بيرس، **عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة**، ص ١٠٩.

(٩٣) عبدالفتاح الجبالى، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية: الاهداف - النتائج - التوقعات، ص ص ٢٧ - ٣٠، وقمة عمان بين أوهام السلام وطموح التنمية، ص ص ٢٣ - ٢٨.

(٩٤) عبدالفتاح الجبالى، قمة عمان بين اوهام السلام وضوح التنمية ص ٢٤.

(٩٥) جميل هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٩٦) عاطف قبرصى، «نظرة الدول الغربية الى الدور الاقتصادى للنظام الشرق الاوسطى، فى **أبعاد**، العدد الرابع، كانون الاول، ديسمبر ١٩٩٥، المركز اللبنانى للدراسات، بيروت، ص ٢٢١.

(٩٧) لمزيد من التفاصيل حول الدعم الامريكى المطلق لاسرائيل راجع: فضل النقيب، الاقتصاد الاسرائيلى فى اطار المشروع الصهيونى: دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، آذار / مارس ١٩٩٥، ص ٨٤، وص ١١٢.

(٩٨) محمود وهبة (دكتور)، **اسرائيل والعرب والسوق الشرق اوسطية**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٤٠ - ٤١، وص ٦٩.

(٩٩) جميل هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

(١٠٠) عبدالفتاح الجبالى، الموتمرات الاقتصادية الشرق الأوسطية: الأهداف - النتائج - التوقعات، مرجع سبق ذكره - ص ٤٣.

(٢) الموقف الفلسطينى من التعاون الاقتصادى الاقليمى : الورقة الأولى

أ. أسامة غيث

اولاً مقدمة : الجغرافيا والديموجرافيا

وفقا لتقارير السلطة الفلسطينية، فإن تعداد الشعب الفلسطينى طبقا لتقديرات عام ١٩٩٦ يبلغ نحو ٨ ملايين نسمة منهم ٢ مليون و ٥٣٤ الف نسمة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ويعيش مليون نسمة فى فلسطين المحتلة «اسرائيل»، بالاضافة الى نحو نصف مليون نسمة فى مدينة القدس ويعيش الباقى فى المهجر وتتركز اعداد كبيرة منهم فى لبنان وسوريا والاردن بخلاف التجمعات الفلسطينية فى دول الخليج العربى وفى الدول العربية وكذلك فى اوروبا وامريكا وكندا. ونسبة ٤٦,٩ ٪ من الفلسطينيين تقل اعمارهم عن ١٥ عاما ويصل متوسط عدد افراد العائلة ٧ أشخاص.

وتتحدث السلطة الفلسطينية عن مساحة من الارض اقل من حرب ١٩٦٧، وتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية تبلغ ٦ ملايين و ١٨٧ الف دونم «الدونم يساوى الف متر مربع» تمثل اقل من ربع المساحة الاصلية الاجمالية لفلسطين منها ٥ مليين و ٨٢٢ ألف دونم فى الشمال و ٣٦٥ الف دونم بقطاع غزة.

وتسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية حاليا على المدن الفلسطينية الرئيسية و٣٪ فقط من الضفة الغربية بالاضافة الى ٧٤٪ من مساحة قطاع غزة. وبالنسبة للقدس، فإن عمليات التهجير والاستيلاء على الاراضى قد وصلت من الفلسطينيين اقلية فى القدس الشرقية وفق المخطط الاسرائيلى الذى يهدف الى ضم القدس الشرقية للغربية واعتبارها عاصمة لاسرائيل خلافا لكافة الاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية وفى مقدمتها قرارات الأمم المتحدة ومدريد واتفاقية اوسلو التى توقفت منذ وصول حكومة الليكود للحكم.

وفى مواجهة المخططات الاستيطانية المكثفة فى القدس والتمويل الحكومى ونشاط يهود العالم لمساندة هذه المخططات، فإن الجهود العربية والاسلامية لمساندة الحفاظ على الهوية العربية الاسلامية الفلسطينية للقدس ومساندة طابعها الرئيسى الذى يرتبط ايضا بالمقدسات المسيحية بها مازال خارج نطاق الفاعلية والتأثير. وكل دعوات توفير الأموال اللازمة لذلك، لم تخرج الى حيز الوجود الفعلى وآخرها الدعوة التى انطلقت فى نهاية عام ١٩٩٦ لتجميع ٢٥٠٠ مليون دولار لانقاذ القدس العربية من الضياع.

وهناك جانب من التقديرات الفلسطينية حول اوضاع الأرض المحتلة «الضفة والقطاع» تتطلب وقفة خاصة للتحليل والدراسة واستكشاف آفاق الحاضر والمستقبل بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والسكانية حيث توضح التقديرات والموشرات أن سلطات الاحتلال الاسرائيلى قامت منذ عام ١٩٦٧ بالاستيلاء على ٥٣ ٪ من الارض المحتلة فى الضفة والقطاع بعضها بزعم تخصيصها والحاجة اليها لأغراض عسكرية وبعضها لتوسيع المستعمرات أو اقامة مستعمرات جديدة عليها.

وتشير التقديرات الى أن مساحة المستعمرات القائمة حاليا «مع عام ١٩٩٧» تبلغ ١٦,٥ ٪ من مساحة فلسطين المحتلة «الضفة والقطاع» وأن التوجه نحو الاسراع بمعدلات الاستيلاء على الأرض قد تصاعد بصورة ملحوظة وواضحة منذ عام ١٩٩٣ حيث بلغت مساحة الأرض التى تم الاستيلاء عليها ومصادرتها ٦٧٠ الف دونم ويوضح ذلك جانب من الفهم الاسرائيلى وأسلوبه فى التعامل مع اتفاقيات اوسلو على ارض الواقع واصراره على تفريغها من مضمونها ومحتواها الدؤوب لتغيير واقع الأرض وواقع السكان لفرض معادلات جديدة تغير بشكل جذرى من حقائق الجغرافيا والديموجرافيا على ارض الواقع يعزز من ذلك شبكة المواصلات التى يتم الاسراع بتنفيذها للربط بين المستعمرات فى الضفة والقطاع وبين أسرائيل وما يرتبط بها من تحويل المستعمرات الى نقاط هيئة مكتفية ذاتيا من المرافق والخدمات العامة وتحويل كافة هذه الشبكات الى ملكية خاصة للمستعمرات لا يسمح للفلسطينيين بالاقتراب منها او التعامل معها وكأنها بنيان عنكبوتى متكامل يحتوى كل ما حوله وماعداه ويسيطر عليه سيطرة كاملة لا فكاك منها ولا قدرة

على الاطلاق للخروج من شبكتها العنكبوتية واذرعها الاخطبوطية التى تتشابك وتتكامل مع المراكز والنقاط العسكرية للجيش الاسرائيلى.

ثانيا: الاقتصاد الفلسطينى.. نظرة عامة:

يعانى الاقتصاد الفلسطينى فى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وفى باقى نطاق الضفة الغربية ونطاق غزة تحت الاحتلال الاسرائيلى، مظاهر تدهور عديدة لا تقتصر فقط على انخفاض متوسط دخل الفرد واتساع نطاق الفقر ولكنها تبرز ايضا من خلال مؤشرات تدهور المرافق والخدمات العامة وعدم توفر التمويل اللازم لها بالاضافة الى ارتفاع معدلات البطالة وانكماش النشاط الاقتصادى والانخفاض المتوالى لفرص العمل مع قرارات اسرائيل المتوالية باعلان الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق مغلقة لا يسمح بالتحرك منها واليها كأحد اساليب العقاب الجماعى الذى تتوسع اسرائيل فى تطبيقه وتنفيذه فى اعقاب العمليات الفدائية.

وفى دراسة نشرتها مؤسسة ابحاث السياسات الاقتصادية «ماس رقم ٣٨» ذكرت المؤشرات التالية:

(١) بالنسبة للضفة الغربية، فإن ٣٠,١ ٪ من الأسر بالمخيمات تعيش تحت خط الفقر المطلق وكذلك ٢٣,١ ٪ من الأسر بالقرى و ١٦,٢ ٪ من الأسر بالمدن.

(٢) فى قطاع غزة، فإن ٣٩,٤ ٪ من الأسر بالمخيمات تعيش تحت خط الفقر المطلق وكذلك ٢٤,٥ ٪ من الاسر بالقرى و ٢٧,٦ ٪ من الأسر فى المدن.

ويرتبط الفقر بمشكلة البطالة واتساع نطاقها حتى أن بعض التقديرات فى عام ١٩٩٦ تشير الى ارتفاع معدلاتها الى ٦٠ ٪ من جملة القوة العاملة الفلسطينية على الرغم من زيادة انفاق السلطة الفلسطينية العام بنسبة ثلاثة اضعاف «٣٠٠ ٪» ما بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٦، حيث قفز الانفاق الاجمالى من ٢٥٨ مليون دولار الى ٧٧٩ مليون دولار وارتبط بذلك توسع ملحوظ فى قوة العمل الملتحقة بالخدمة المدنية للسلطة الفلسطينية وارتفاع عددها من ٢٢ ألف موظف فى عام ١٩٩٦ بزيادة اكثر من ثلاثة أضعاف.

ويبلغ معدل الانفاق السنوى على المرافق العامة نحو ٧٠٪ فقط وهو معدل يتراوح بين ١٪ و ٢٪ من الناتج المحلى الفلسطينى الاجمالى فى حين أن احتياجات المشروعات الفعلية تتراوح بين ٥٪ و ٦٪ من جملة الناتج المحلى حتى يمكن توفير احتياجات السكان وتوفير قاعدة من البنية التحتية تساهم فى توسيع نطاق الاستثمار والنشاط الاقتصادى والتجارى.

وهناك جانب يرتبط باحتياجات توفير المسكن الملائم لاسكان اللاجئين الذين يعيشون فى اكواخ بدائية بعضها من الكرتون والصاج، لذا فإن هناك ضرورات عاجلة لبناء ٣٠٠ الف شقة جديدة ويحتاج بناء ٥٠ ألف شقة سنويا الى تمويلا قدره ٢٥٠٠ مليون دولار وهو افتراض غير قائم على الاطلاق فى ظل الامكانيات والموارد الخاصة للسلطة الفلسطينية من كافة المصادر الداخلية والخارجية مع الأخذ فى الاعتبار ان تنفيذ مثل هذا المشروع للاسكان يساهم فى توفير نحو مائة الف فرصة عمل جديدة سنويا وطوال فترة تنفيذ المشروع.

ويعانى الاقتصاد الفلسطينى معاناة حادة ومتزايدة ترتبط بعدم القدرة على توفير المياه اللازمة لاحتياجات الحياة فى ظل ضغوط وقيود اسرائيل وما تتضمنه من المنع الكامل لحفر آبار جديدة فى الضفة والقطاع وتحديد حصة استخدامات المياه على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من المياه يبلغ ١١٥ مترا مكعبا فقط سنويا، فى حين ان متوسط نصيب الفرد فى اسرائيل يبلغ ٣٧٥ مترا مكعبا تصل لاكثر من ثلاثة اضعاف نصيب الفرد من المياه فى الضفة والقطاع.

كما يعانى الاقتصاد الفلسطينى من انهيار شبه كامل للبنية التحتية ويحتاج الى انفاق ضخم فى مجال الطاقة والمواصلات والاتصالات والمياه والصرف الصحى.. كما يحتاج ايضا الى انفاق ضخم فى مجال الصحة والتعليم والثقافة والاجهزة الادارية وكافة مجالات الخدمات العامة بحكم أن ما هو متاح حتى اثمان لا يوفر القاعدة اللازمة «لاقتصاد دولة» بكل معانيه واركانه الضرورية والهامة.

ثالثا : تشابكات الأقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي:

تكاد اسرائيل أن تكون المحتكر الرئيسى للتعامل مع اقتصاديات السلطة الفلسطينية على الرغم من كل محاولات ايجاد مصادر اضافية للتعامل خاصة فى نطاق الدول العربية. ولكن اسرائيل تفرض من القيود على معاملات السلطة الفلسطينية مع العالم الخارجى ما يمنعها من اقامة علاقات طبيعية ومنتظمة ومتزايدة مع العالم الخارجى حتى فى نطاق دول الجوار المباشر المتمثلة فى مصر والاردن ولا يشمل ذلك فقط القبول الادارية على عمليات الاستيراد والتصدير ولكن تمثل القيود الى مجال فرض ضرائب ورسوم جمركية اضافية تؤدى الى تحميل التعامل مع الدول العربية والقريبة بمصاريف ضخمة تجعل من عملية التعامل عملية مكلفة للغاية.

وتشير تقديرات دائرة الاحصاء المركزية فى فلسطين، وفقا لتقرير قدمه السيد جرار نعمان القدوة محافظ البنك الاسلامى للتنمية عن فلسطين خلال اجتماعات مجلس محافظى البنك دمشق خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧، أن صادرات اسرائيل الى فلسطين المحتلة «الضفة والقطاع» يبلغ متوسطها السنوى خلال السنوات الأخيرة ٢٤٠٠ مليون دولار وأن الاحتياج الفلسطينى للسلع الاسرائيلية تزايد منذ توقيع اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣ مع الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطينى المتمثل فى فقدان القدرة على تلبية احتياجات السكان من فرص العمل والدخل والسلع والبضائع والخدمات.

وعلى الرغم من قيام نظام مصرفى ومحاولات توسيع نطاقه وخدماته وارتفاع قيمة الودائع لديه على نحو ٢٠٠٠ مليون دولار، الا ان القطاع الخاص الفلسطينى حتى بالاشتراك مع الاطراف الخارجية لم يستطع التوسع والنشاط والاستثمار والانتاج بحكم أن الوضع السياسى العام والشكوك الواضحة فى المستقبل على ارض الواقع والقيود العقبات الاسرائيلية وعدم اليقين المرتبط باستمرار النزاع مع اسرائيل حول الارض - السيادة - المعابر قد أثر تأثرا مباشرا بالفعل على نشاط القطاع الخاص.

واشار تقرير جرار نعمان إلى القدرة الى ان القطاع الخاص الفلسطينى قد تحمل اكبر الخسائر نتيجة للتراجع فى العمالة والتجارة اللذين نجما عن السياسة الاسرائيلية لاغلاق

المعابر وتباطأ الاستثمار الخاص كما تضررت الاعمال التجارية بسبب الانخفاض العام الذى طرأ على اجمالى الطلب وما تزامن معه من زيادة الصعوبات والقيود فى النشاط التجارى والمعاملات المالية على الرغم من الزيادة الكبيرة فى الانفاق العام للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وفى ضوء التقديرات المقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية للمؤتمر الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال دورة انعقاده فى القاهرة خلال شهر نوفمبر ١٩٩٦، فإن الضغوط الاسرائيلية منذ توقيع اتفاقية اوسلو فى سبتمبر عام ١٩٩٣ قد ادت الى انخفاض ملحوظ فى مستوى معيشة الفلسطينيين حيث انخفض متوسط دخل الفرد فى الضفة الغربية من ١٨٠٠ دولار سنويا الى ٨٠٠ دولار فقط. كما انخفض المتوسط فى قطاع غزة من ١٢٠٠ دولار سنويا الى ٥٠٠ دولار فقط. مما يكشف عن حجم المعاناة الاقتصادية التى يتعر لها الانسان الفلسطينى فى الضفة والقطاع نتيجة للقيود والضغوط والممارسات المتعسفة للسلطات الاسرائيلية.

وأشارت التقديرات الفلسطينية فى مؤتمر القاهرة الى جوانب اكثر وضوحا لحدود الاستيلاء الاسرائيلى العشرى على الارض ومعدلاته حيث اوضحت ان اسرائيل قد استولت بالفعل على ٦٠٪ من اراضى الضفة الغربية وعلى ٤٠٪ من اراضى قطاع غزة بالاضافة الى استيلائها على غالبية مصادر المياه التى تمثل عصب الحياة والنشاط الاقتصادى.

كما اشارت السلطة الفلسطينية فى مؤتمر القاهرة الى قضية اغلاق المعابر وفرض الحصار على الفلسطينيين ومنع حركتهم للعمل وقدرت الخسائر الفلسطينية بنحو ٧ ملايين دولار يوميا يقابلها تقديرات دولية ترفع حجم الخسائر اليومية الى ١٠ ملايين دولار وتبلغ تقديرات الخسائر الاخيرة الصادرة عن السلطة الفلسطينية من جراء اغلاق المعابر الدورى والمنتظم الى ٨,٥ بلايين دولار يوميا الى خسائر ساهمت فى انهاك الاقتصاد الفلسطينى بصورة حادة ونتج عنها عدم ملاءمة مناخ الاستثمار وعجزه عن جذب الاستثمارات الخاصة الجديدة على الأخص استثمارات الفلسطينيين فى الخارج.

وقد تعمق الضغط الاقتصادى الاسرائيلى على الاقتصاد الفلسطينى خلال الفترة الاخيرة من خلال محورين بالغى التأثير هما:

١ـ تجميد اتخاذ اجراءات جديدة فى نطاق مجموعة طابا والتى تضم مصر والاردن وفلسطين وامريكا لاقامة منطقة تجارة حرة وهى المنطقة التى كانت تمثل نافذة للاقتصاد الفلسطينى للخروج من الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية وتجاوز القيود المفروضة على معاملات الاقتصاد الفلسطينى مع العالم الخارجى وعلى الأخص دول الجوار العربى.

٢ – تشديد اسرائيل لاجراءاتها القمعية فى مواجهة حركة العمالة الفلسطينية وسد الطرق امامها لاستمرار العمل وتنفيذ مخطط متكامل لاستبدالها بعمالة وافدة من جنوب شرق آسيا واوربا الشرقية ومحاولة استخدام سلاح العمل والعمالة للايقاع بين المصريين والفلسطينيين عن طريق جذب اعداد من المصريين للعمل فى اسرائيل عن طريق المعابر الاردنية. وتشير التقديرات الأخيرة الصادرة من السلطة الفلسطينية الى انخفاض العمالة الفلسطينية فى اسرائيل الى رقم متواضع للغاية يبلغ ٢٢ ألفا من العاملين فقط لتعميق حدة مشكلة البطالة الفلسطينية.

ويمكن تحديد محاور التشابكات بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الاسرائيلى فى النقاط التالية:

أ – السيطرة الاسرائيلية شبه الكاملة على المعاملات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الفلسطينية عن طريق التشريعات والقوانين وعن طريق القيود الادارية والحواجز الضريبة والجمركية.

ب – فى ظل عدم اكتمال السيادة للسلطة الفلسطينية وعدم اعلان قيام الدولة الفلسطينية، فإن الوضع الاقتصادى الفلسطينى يظل دائما رهينة فى يد سلطة السيادة الاسرائيلية.

ج – خضوع الثروة الوطنية للاقتصاد الفلسطينى للاستنزاف والضياع الدائم والمستمر مع مخططات اسرائيل للاستيلاء على الارض والمياه والتهجير القسرى للسكان والاستيلاء على املاكهم وثرواتهم.

د – استغلال سلطة السيادة الاسرائيلية لايقاف المشروعات الكبرى والحيوية التى يمكنها مساندة الانتعاش الاقتصادى الفلسطينى وجذب الاستثمارات الخارجية الضخمة مثل مشروعات ميناء غزة ومشروعاتالمطارات المدنيةوالمناطق الحرة بما يوقف بصورة عملية وبشكل قرى امكانيات تنمية ونمو الاقتصاد الفلسطينى.

هـ – أن مشكلة المياه تعتبر بكافة المقاييس والمعايير مشكلة حاكمة لنمو الاقتصاد الفلسطينى وهى مشكلة مؤجل حسمها الى المراحل النهائية للتسوية. وفى ضوء الواقع واتجاه اسرائيل للاستيلاء المنظم على الموارد والثروات الفلسطينية، فإن هذه المشكلة لابد وأن ينتظر تفاقمها وتصاعدها بكل ما يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على الحياة وللنشاط الاقتصاد الفلسطينى خاصة وأن تكلفة تحلية مياه البحر البديل الوحيد المتاح والمطروح امام الاقتصاد الفلسطينى بالضفة التكلفة وتقوم كثيرا موارده وامكانياته وقدراته الحالية والمستقبلية.

(٦) ان تعثر عملية السلام واستخدام سلاح تدفق التمويل العالمى كأحد الأسلحة الهامة للضغط على السلطة الفلسطينية لتقديم المزيد من التنازلات ادى الى انخفاض معدلات تدفق التمويل الدولى بصورة واضحة لتوفير الاحتياجات الضرورية للسلطة الوطنية الفلسطينية. كما انعكست اثاره السلبية على الانخفاض الملحوظ لتدفقات المساعدات العربية والاسلامية مع الانهاك المستمر للسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة للتعثر فى عملية السلام وبلوغها مرحلة تحولت عندها الى العودة مرة اخرى للتلويح بالحرب والصدام المباشر بما يدفع بالمخاوف والهواجس الى التصاعد ويخلق انطباعا وكأن السلطة الوطنية الفلسطينية تكاد أن تتحول الى حقيقة مؤقتة على ارض الواقع.

(٧) يؤدى اصرار اسرائيل على التركيز على قضية الأمن وتفريغ كافة القرارات الدولية من معناها والتنكر التام لمبدأ الارض مقابل السلام وتحويله الى مفهوم فضفاض يتحدث عن الأمن بمعنى الهيمنة الاسرائيلية مقابل السلام الى مخاوف عربية ومخاوف دولية من اصرار اسرائيل على تحويل السلطة الفلسطينية الى «ضابط أمن» فى جهاز الأمن الاسرائيلى وبالتالى يدفع اطراف عديدة الى التريث والى الحرص من مساندة الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية حتى لا تتحول فى النهاية الى مساندة واضحة

للمخططات الاسرائيلية التى تسعى لاجهاض السلام العادل والشامل والدائم وتنتج عن النظرة السلبية الى التشابكات بين اسرائيل والاقتصاد الفلسطينى ليس فقط تعثر عملية البناء والتنمية. ولكن، وهذا هو المهم، أن وجدت السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها امام طريق مسدود دفعها الى اتخاذ قرار بالغ الخطورة والتأثير يرتبط بمقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا والذى عقد فى شهر نوفمبر ١٩٩٧ على الرغم من كافة الضغوط الاسرائيلية والأمريكية والفرنسية.

وكانت مقاطعة فلسطين للاشتراك فى اجتماعات مؤتمر الدوحة رسالة واضحة تؤكد ليس فقط انهيار عملية السلام ومفاوضات التسوية ولكنها تؤكد ايضا عام فعالية الترتيبات الاقتصادية الاقليمية فى مساندة الاقتصاد الفلسطينى ومساعدته وكذلك الرفض الكامل لفكرة تحول الاقتصاد الفلسطينى الى ذراع اسرائيلية فى تعاملاتها الاقليمية والعربية والدولية والى مجرد وسيط يحقق سرعة النفاذ الى الاقتصاديات العربية ويعمل «كحلقة وصل» لضمان تجميع الاستثمارات التى تحتاجها اسرائيل وتطلبها.

تداعيات الموقف الفلسطينى من التعاون الاقتصادى:

فى اطار واقع الجغرافيا والديموجرافيا على الأرض الفلسطينية الباقية والتى تتضمن الارض الممثلة فى عام ١٩٦٧ متضمنة الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وفى نطاق اوضاع الاقتصاد الفلسطينى على ارض الواقع متضمنة الاجزاء البسيطة الخاضعة بالشكل والرمز للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك فى اطار محددات التشابك والتداخل بين الاقتصاد الفلسطينى واسرائيل فى ظل الاوضاع المرتبطة بما تم تنفيذه من اتفاق اوسلو والذى يطلق عليه اتفاق «غزة - اريحا» والحق بهذا الاتفاق من تعثر ثم بلونه مرحلة الانهيار مع التعنت والاوهام الاسرائيلية والاساطير الداهمة بأمكانية تحول مسيرة السلام الى سيطرة اسرائيلية كاملة على الانصاع الاقليمية السياسية والاقتصادية والحضارية.

مع كل ذلك، فإن هناك ضرورة لاستكشاف الابعاد الظاهر - والخفية للموقف الفلسطينى من التعاون الاقتصادى الاقليمي بصورة عامة ومن التعاون الاقتصادى الثنائى بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الاسرائيلى.

وتكشف نقطة البـــداية المرتبطة بأن اتفـــاق اوسلو مـــا هو إلا اتفـــاق ثنائى فلسطينى/اسرائيلى تم خارج المسارات الجماعية للتفاوض والتى انبثقت بالاساس عن مؤتمر مدريد. وهو بذلك اتفاق تم بعيدا عن الاجماع العربى وعن التحرك العربى المشترك وتم التوصل اليه بمفاوضات مباشرة بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الاسرائيلية.

وعلى الرغم من كل التحفظات العربية والفلسطينية على اتفاق اوسلو، الا أن الواقع العربى المتردى من أعقاب حرب الخليج وخروج العراق مع الحصار الدولى من منظومة القومية العربية وبروز الدور الأمريكى وفاعليته المباشرة على ارض الواقع والعمليات قد ادى الى قبول رسمى عربى بالأمر الواقع الذى تم الاتفاق عليه فى اوسلو وتوقيعه فى احتفال دولى بالبيت الأبيض وبحضور الرئيس الأمريكي.

ولكن القبول العربى باتفاق اوسلو ارتبط بالتأكيد على قضايا ثلاث رئيسية تتضمن ما يلى:

اولا : التأكيد على مبدأ الأرض مقابل السلام بمعنى عودة الاراضى العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧ مقابل توقيع اتفاق سلام مع اسرائيل وأن الارض تشمل كل ما تم احتلاله من اراضى فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية والجولان والجنوب اللبنانى المحتل.

ثانيا : أن السلام لا يمكن أن يكون إلا عادلا ودائما وشاملا، بمعنى أن السلام حزمة متكاملة من الاجراءات والمسارات يرتبط كل منها بالآخر وأن بداية السلام والتحرك فى طريقه ترتبط بالجلاء عن الارض واقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية.

ثالثا : أن مقابل السلام يرتبط بالتحضير لعودة العلاقات الطبيعية بين العالم العربى واسرائيل، وهو لا يعني بالضرورة الزام العالم العربى باقامة علاقات خاصة ومتميزة بين العرب واسرائيل ويقتصر بذلك حدود ومفهوم الالزام على العلاقات الطبيعية والضرورية فى ظل الواقع الدولى.

وكانت التأكيدات العربية الثلاثة محاولة جادة لتلافى اية تأثيرات سلبية ناجمة عن الاتفاق المنفرد بين الفلسطينيين الاسرائيليين على المصالح الوطنية المشروعة للفلسطينيين والعرب والاطراف المباشرة للنزاع متمثلة فى سوريا ولبنان والاردن وكانت سعيا الى حماية الفلسطينيين من فخ الوقوع منفردين فى المصيدة الاسرائيلية من خلال توفير مظلة مساندة عربية للتحرك الفلسطينى تحميه من الخضوع والانزلاق وراء الضغوط الاسرائيلية بكل ابعادها مخططاتها.

وكانت المحطة الثانية والبارزة ترتبط بالمحاولات الاسرائيلية والعالمية لاستغلال اتفاق اوسلو لبدء تحرك نشط وواسع النطاق فى المجالات الاقتصادية والتجارة والاستثمارية تحت مظلة مفهوم جديد هو الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وتم الترتيب لعقد ما يسمى بالقمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا فى المغرب فى نوفمبر عام ١٩٩٤ تحت رعاية الولايات المتحدة ورئيسها بيل كلينتون وجمهورية روسيا الاتحادية ورئيسها يلتسين باعتبارهما راعيّى عملية السلام فى مؤتمر مدريد. وكانت لفتة واضحة للتأكيد الدولى مرة اخرى على مرجعية مدريد كما كانت لفتة واضحة عن تدويل السلام فى الشرق الاوسط وربطه بمفهوم جديد للواقع الاقتصادى الاقليمى يتجاوز احاديث التعاون العربى والتكتل والتجمع الاقتصادى الى واقع جديد يتحدث عن الشرق اوسطية ودخول فرسان اقوى اقليمية جديدة على جلسة الواقع الاقتصادى فى مقدمتها اسرائيل وتركيا مع تواجه دولى مكثف ومباشر لضبط ايقاع التعاون الشرق اوسطى يضمن تحجيم الكثافة العربية وتحويلها الى طرف لا يملك القرار ولا يحوز حق الفيتو كأغلبية فى مجريات احداث الشرق اوسطية الجديدة.

وتبلورت الشرق اوسطية فى قمة الدار البيضا الاقتتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبروز الواضح للدور الاسرائيلى والامريكى والاوروبى والتهميش الواضح للاطراف العربية بما فيها مصر والاعلان عن ولادة الشرق الاوسط وفقاً لاطروحات شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل فى ذلك الوقت وتحت قيادة اسحاق رابين رئيس الوزراء الذى قتل فيما بعد.

، قمة الدار البيضاء، وكذلك فى القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا التى عقدت دورتها الثامنة فى العاصمة الاردنية عمان، كانت هناك مباركة واضحة مباشرة وغير مباشرة من اطراف عربية فاعلة للترتيبات الاقتصادية الاقليمية وكان فى المقدمة المغرب على الرغم من أن رئيسها - الملك الحسن الثانى - هو رئيس لجنة القدس وايضا الملك حسين ملك الاردن وبعض دول الخليج العربى. ولم يكن هناك رفضا فلسطينيا واضحا لترتيبات التعاون الاقتصادى على الرغم من تأكيدات اسحاق رابين فى اجتماعات المغرب والاردن على أن القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لاسرائيل. وعلى الرغم من الرفض الواضح لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وكذلك على الرغم من التعسف والتعنت الاسرائيلى فى مواجهة السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطينى ودخول الكثير من بنود اتفاقية اوسلو الى ثلاجة التجميد والمراوغة وعدم التنفيذ.

وقد تحولت القمة الاقتصادية فى عمان الى هجوم على مصر قاده الملك حسين شخصيا فى جلسة الافتتاح وسط أحاديث الهرولة المصرية نحو السلام فى الماضى وحديث الركض الاردنى لتعويض ما فاته من تأخير وتابع الهجوم فى جلسة المساء وزير خارجية قطر الذى حاول منازعة مصر فى عقد الدورة الثالثة للاجتماعات وهجومه على السياسة المصرية فى مسيرة السلام وعلى توجهاتها.

وقبل قمة عمان، كانت الاردن قد رتبت اوراقها السياسية والاقتصادية مع اسرائيل ووقعت اتفاقية تؤدى لاقامة منطقة تجارية حرة مع اسرئيل واثبتت انها ركضت بالفعل لتعويض ما فاتها وما تزعمه على الرغم من احاديث الواقع القائلة بالسلام البادر بين مصر واسرائيل فى ظل اتفاقية كامب ديفيد انتظارا لاكتمال السلام بعودة كامل الحقوق العربية المشروعة.

وقد شارك الفلسطينيون فى مولد الشرق اوسطية بفاعلية فى الدار البيضاء وعمان. وقد بدا اوراق عمل عن مشروعات فلسطينية اقليمية مشتركة مع الاطراف الاسرائيلية والاردنية والدولية وكانت اطروحاتهم بالدرجة الاولى سياسية تركز على معاناتهم الشديدة من تعسف السلطات الاسرائيلية وتسويقها فى تنفيذ اتفاقية اوسلو.

ولكن الصورة اختلفت الى حد كبير فى الدورة الثالثة للاجتماعات عندما عقدت بالقاهرة وتحول الاسم الى المؤتمر العالمى للشرق الأوسط وشمال افريقيا بدلا من القمة الاقتصادية وغاب عن حضور الجلسة الثانية للمؤتمر ديفيد ليفى وزير خارجية اسرائيل وكان مقرراً أن يلقى خلالها كلمة اسرائيل وكانت رسالة واضحة بأن اجواء المؤتمر لا تحتمل اعادة ترويد ما تعودت اسرائيل على ترديده من احاديث حول التحضير والاستيراد للهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية واعلان ولائه الحقبة الاسرائيلية المسيطرة على العالم العربى والقائدة لتحركاته وتوجهاته.

وخلال إجتماعات القاهرة، كانت كلمة فلسطين الرئيسية تتركز حول معاناة الشعب والاقتصاد الفلسطينى عن حملة التجويع والقهر المنظمة فى مواجهة الممارسات القمعية الاسرائيلية وعن الخسائر الضخمة التى يتحملها الاقتصاد الفلسطينى نتيجة للاتفاق المباشر وفرض الحصار ونتيجة للقيود التى تمارسها اسرائيل على المعاملات الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها مع العالم الخارجي وكذلك الشكوى من نقص التمويل الدولى وتأخره وعدم كفايته لتلبية الاحتياجات الكبيرة للاقتصاد الفلسطينى.

ومع اجتماعات الدورة الثالثة للمؤتمر الاقتصادى العالمى للشرق الاوسط وشمال افريقيا بالقاهرة، برزت نغمة جديدة تتحدث عن ترتيبات للتعاون الاقليمى التجنب الحديث عن الشرق اوسطية بمعناه الواسع والفضفاض، وهى نغمة تتحدث ملامحها فى ان التعاون العربى / العربى يمثل الركيزة الرئيسية لاية احاديث حول التعاون الأقليمى وأن بؤرة التعاون والترتيبات الاقتصادية الأقيمية ترتبط بالتكتل والتجمع العربى باعتباره صاحب الثقل السكانى والجغرافى ومالك ثقل الموارد الطبيعية والتعدينية والمياه.

ومع عام ١٩٩٦، وضح للطرف الفلسطينى أن دور الاطراف الدولية خاصة الولايات المتحدة يصب فى الاساس وبالدرجة الأولى فى خانة المصالح الاسرائيلية ومن هنا ظهر توجه واضح نحو تركيز الطرف الفلسطينى على التوجه نحو الأطراف العربية بحثا عن المزيد من التعاون والدعم الاقتصادى مع الاخذ فى الاعتبار القيود والضوابط والحدود التى تضعها سلطة السيادة الاسرائيلية فى ظل غياب كيان الدولة الفلسطينية وأن واقع الحال يقول بأن السلطة الوطنية الفلسطينية ما هى الا «سلطة ادارية» عليه لا تملك

المقومات الكاملة للتعامل مع العالم الخارجى حتى بمفاهيم الكيانات الفيدرالية فى الدول المعاصرة.

وقد تحدد الموقف الفلسطينى من التعاون الاقتصادى الاقليمى بصورة أكثر نضوجا مع قرار المقاطعة لاجتماعات الدورة الرابعة للمؤتمر الاقتصادى العالمى للشرق الاوسط وشمال افريقيا والتى عقدت فى الدوحة القطرية وكانت المقاطعة رسالة تحمل العديد من المعانى فى مقدمتها ما يلى :

(١) رفض الاحتكار الاسرائيلى لمقدرات الاقتصاد الفلسطينى ومعاملاته وعلاقاته الداخلية والاسرائيلية.

(٢) ادانة الهيمنة الاسرائيلية على الاقتصاد الاسرائيلى والاستيلاء الواسع النطاق على مقدراته وموارده الطبيعية والتعدينية.

(٣) التأكيد على اولوية الدعم والمساندة العربية والالتزام بالخط العربى وتوجهاته السياسية والاقتصادية وأن عربة الاقتصاد لا يمكن أن تسبق عربة السياسة واستعادة الارض وكامل الحقوق.

(٤) التأكيد على عدم فعالية الدعم والمساندة الدولية للاقتصاد الفلسطينى والاعلان عن حدة المعاناة الاقتصادية للشعب الفلسطينى.

(٥) الفصل سياسيا بين الموقف الفلسطينى والموقف الاردنى، بكل ما يترتب على ذلك من اشارات واضحة لعدم ربط الاقتصاد الفلسطينى بأطروحات المشروعات والعمل المشترك الاقتصادى الاستثمارى والتجارى الاسرائيلى الاردنى والتركيز على التوجه اقتصاديا نحو دول العالمالعربى التى لم تشارك فى المؤتمر وقاطعت اجتماعاته.

ولم يقتصر ذلك على الموقف الرسمى الفلسطينى بل شمل بشكل مكثف مجتمع/لاعمال الفلسطينى فى الداخل والخارج فى رسالة واضحة لرفض اطروحات خصخصة السلام وتحول التعاون الاقتصادى الى قضية مفتعلة بين مجتمع الاعمال العربى ومجتمع الأعمال الاسرائيلى وكأنهم «طابور خامس» لا ينتمى بالولاء لانه

قضاياها ومصيرها. وقد كان شعار خصخصة السلام احد المحاور الرئيسية لاطروحات اسرائيل حول الشرق الأوسط الجديد.

من هذا السياق، يمكن رصد مراحل واضحة فى النظرية الفلسطينية للتعاون الاقتصادى الأقليمى.

١ – المرحلة الأولى منذ اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٥، وهى مرحلة كان التركيز فيها بالدرجة الاول للسلطة الوطنية الفلسطينية يهدف للتنفيذ السريع والعاجل لاتفاقية اوسلو واستعادة الأرض وفقا للبرامج الزمنية المحددة وما يرتبط بذلك من عدم اثارة مشاكل مع اسرائيل فى الجوانب الاقتصادية والقبول ضمنيا بما تطرحه من مفاهيم حول التعاون الاقتصادى الشرق اوسطى والمشروعات الاقليمية العملاقة التى تستفيد منها فلسطين بحكم الالتصاق الجغرافى مع اسرائيل والاردن ومصر، وهى مرحلة كانت اعتبارات استعادة الارض لها الاولوية الاولى والاخيرة وكان من شروطها القبول بالتوجه الدولى المساند للشرق الاوسط الجديد والشرق اوسطية الاقتصادية.

٢ – المرحلة الثانية مع نهايات عام ١٩٩٥ وحتى نهايات عام ١٩٩٦ وبروز تعثر تنفيذ اتفاقيات اوسلو والمماطلة الواضحة فى اعادة الانتشار والانسحاب الاسرائيلى من الضفة الغربية والتوسع فى سياسات الحصار وغلق المعابر وسرعة الايقاع فى بناء المستوطنات والاستيلاء على الارض وقد ارتبط بهذه المرحلة ضيق واضح فى الشارع الفلسطينى والرأى العام الفلسطينى والعربى من تحول التسوية الى عامل ضغط اضافى على الوضع الاقتصادى الفلسطينى وعلى اوضاع البشر والسكان مما دفع بالسلطة الفلسطينية الى البحث عن مخرج عربى من الازمة الاقتصادية والتركيز بصورة واضحة على تفعيل التعاون الاقتصادى العربى باعتباره المنقذ والامل وباعتباره مصدر هام لاحتمالات الدعم والمساندة وكان ذلك تحولا جذريا فى المفاهيم الفلسطينية الاقتصادية عززه احجام رأس المال الفلسطينى/ العربى من التدفق لدعم ومساندة الاقتصاد الفلسطينى.

وإن كان ذلك لم يؤد الى صدام لا رجعة فيه مع اسرائيل واطروحاتها عن الشرق اوسطية بشكل مكثف وواضح.

٣ – المرحلة الثالثة مع نهايات عام ١٩٩٦، وهى ترتبط ببروز يقين واضح بعدم جدية اسرائيل فى التسوية السلمية ورغبة اسرائيل فى فرض شروط السلام الاسرائيلى الذى تتأثر بها بالدرجة الاولى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وموارده وسيادته مما فرض واقعيا على السلطة الفلسطينية الخيار الاقتصادى العربى باعتباره الصورة الأمثل للتعاون الاقتصادى الذى يمكن أن يحقق مصالح الاقتصاد الفلسطينى ويضمن له المساندة السياسية والدعم والتمويل على المدى المتوسط والطويل. وباعتبار أن الموقف العربى وتماسكه اصبح هو «الموقف المحورى» فى الحاضر والمستقبل للضغط ووليا من اجل تنفيذ اتفاقية اوسلو وايضا من اجل عدم الانقضاض الاسرائيلى على ما تم تنفيذه بالفعل.

وواقع الأمور، يؤكد أن الاقتصاد الفلسطينى يبحث حاليا عن التحويل المكثف الكبير فى صورة معونات وفروض شديدة التيسير وهو لن يجد كل ذلك إلا لدى الأطراف العربية وهو يبحث فى اوقات اشتداد الأزمة عن الدعم العينى بالمساعدات المباشرة ولن يجد ذلك الا لدى الزطراف العربية وهو يسعى ايضا الى تأمين مصالح العمالة الفلسطينية لدى الدول العربية مما يدفعه بالضرورة الى عدم الخروج عن النص والسياق العربى فى التعامل مع مسيرة – التسوية السلمية.

وبذلك، فإن الاقتصاد الفلسطينى لا يملك فى الوقت الراهن الا بديلا واحدا للتحرك والنشاط فى نطاقه للتعاون الاقتصادى الاقليمى هو البديل العربى والمحور العربى للتعاون الاقتصادى باعتباره قاعدة وبؤرة التعاون الاقتصادى الأوسع والأشمل.

الموقف الفلسطينى من التعاون الاقتصادى الاقليمى : الورقة الثانية

أ. عبدالفتاح الجبالى

هل يمكن اقامة اقتصاد فلسطينى مستقل، فى ظل الظروف الراهنة للتسوية السياسية؟ وما هى شكل العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الكيان الفلسطينى الوليد من جهة والاطراف الاخرى المجاورة له، وبالاخص اسرائيل من جهة اخرى؟ وما هى نوعية التنمية التى تراها السلطة الفلسطينية؟ وكيف يمكن تحقيقها؟

تلك هى التساؤلات الاساسية المطروحة على الساحة الفلسطينية منذ بدء عملية التسوية السياسية فى اطار مؤتمر مدريد ١٩٩١، وما تلاه من تداعيات وتطورات على الساحتين الاقليمية والفلسطينية. ناهيك عن الاتفاقيات التى توصل اليها الجانب الفلسطينى مع اسرائيل، خاصة اتفاقية اوسلو، واتفاقية غزة- اريحا الموقعة فى القاهرة (مايو ١٩٩٤) واتفاق نقل الصلاحيات المبكر الموقع فى ايرز (اغسطس ١٩٩٤) واتفاق النقل الاضافى للصلاحيات الموقع فى القاهرة (اغسطس ١٩٩٥) والاتفاق الانتقالى فى الضفة وغزة (واشنطن سبتمبر ١٩٩٥) واخيراً البروتوكول الخاص باعادة الانتشار فى الخليل (يناير ١٩٩٧). وكلها امور تسير على حقيقة واضحة مفادها ان هناك تسارع فى خلق اطر جديدة ووقائع مستجدة تؤثر فى النهاية، فى الوضع النهائى للاراضى الفلسطينية المحتلة. وقد جاءت المؤتمرات الاقتصادية لبلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا لتدشن المرحلة الجديدة فى هذه العملية، خاصة وان هذه الصيغة قد وجدت زخما هائلا من كافة الأطراف الرئيسية الفاعلة فى المنطقة (باستثناء سوريا ولبنان).

من هنا، فقد اصبحنا نشهد مساراً تاريخيا متسارعا تتشكل فيه الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة، عبر تفاعل العديد من الاطراف وبعضها البعض، وخلق اطر جديدة للتفاوض لا تقتصر على الحكومات فحسب، بل امتدت بنطاقتها لتشمل رجال الاعمال والقطاعات الاقتصادية الاخرى. وقد ادت كل هذه الأمور الى سيادة الاعتقاد

بضرورة تنشيط التعاون الاقتصادى بين بلدان الاقليم وبعضها البعض، بغض النظر عن التقدم السياسى. بإعتبار ان الاولى يمكن ان تساق بشدة على تحقيق التسوية السياسية للصراع العربى/ الاسرائيلى. واذا كانت نبرة الحديث عن «السوق الشرق اوسطية»، التى ارتفعت بشدة فى بداية التسعينيات، قد خفت لصالح الحديث عن التعاون الثنائى بين البلدان، فإن ذلك لا يعنى انها قد توارت (وتلاشت، ولكنها أوجلت الى أن تتوافرالشروط الموضوعية اللازمة لها. ولذلك، برز الحديث عن تدعيم وخلق اشكال جديدة للتعاون الاقتصادى، وانشاء منطقة تجارة حرة بين دولتين أو اكثر من دول المنطقة. بغية خلق مصالح اقتصادية متبادلة للاطراف الداخلة فى التحالف، يسهل لها التوصل لحل سياسى، ضمن ما يسمى بإجراءات بناء الثقة. ولذلك يشكل تعزيز «التعاون الاقليمى» عنصراً أساسياً لحل الصراع العربى/ الاسرائيلى.

فى هذا السياق، يبرز الموقف الفلسطينى، باعتباره الطرف الرئيسى والاساسى فى هذه العملية، ليس فقط كنتيجة لكون الصراع اساسا هو صراع على «الاراضى الفلسطينية»، ولكن لان اى اتفاق سوف يؤدى فى النهاية الى خلق حقائق مادية على الارض «التى يفترض انها جوهر ولب الصراع. الامر الذى يلقى على المفاوض الفلسطينى عبئاً كبيراً، الامر الذى يجعل من المهم التوقف عند هذه المسألة بالتحليل والدراسة بغية معرفة طبيعة الكيفية التى تتعامل بها القيادة الفلسطينية مع هذه المسألة؟ والآثار المترتبة عليها؟ وبمعنى اخر، فإن التساؤل هو هل هناك رؤية فلسطينية محددة للتعاون الاقليمى فى المنطقة؟ وهل تملك السلطة الفلسطينية آليات محددة لفرض هذه الرؤية على الأطراف الأخرى؟

وعند محاولتنا البحث عن إجابات لهذه التساؤلات وغيرها، تبرز على السطح عدة مشكلات رئيسية أولاها وأهمها هو غياب وثيقة رسمية «يمكن اعتبارها تمثل رؤية السلطة الفلسطينية للتعاون الاقليمى، وذلك على الرغم من وجود العديد من الافكار المتناثرة هنا وهناك، حول هذه المسألة. وذلك على عكس الأطراف الاخرى، خاصة اسرائيل التى اوضحت مواقفها من التعاون الاقليمى فى العديد من الوثائق الرسمية، خاصة تللو التى قدمت للمؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية.

وثانية هذه الصعوبات القائمة تتعلق، بنمط التفاوض الفلسطينى، والتى تتم عبر عدة قنوات، بعضها «علنى والاخر سرى». ولا يقتصر الامر عند هذا الحد بل ان، وهنا مكمن المشكلة، هذه المسارات متعارضة ومتضاربة مع بعضها البعض. وخير دليل على ذلك ما تمخضت عنه «مفاوضات اوسلو» بالمقارنة بما كان يتم التفاوض عليه اصلا - اثناء هذه الفترة - فى واشنطن وثالثة هذه الصعوبات تتعلق بالتغيير فى الرؤى والمواقف بين القائمين على الشأن الاقتصادى فى السلطة الفلسطينية، سواء تمثل ذلك فى تعارض الاداريين الجهاز الحكومى للسلطة، أو فى تغيير موقف الفرد نفسه، عبر فترة زمنية ليست بالطويلة.

وكل هذه الصعوبات وغيرها لا تنفى اهمية دراسة الموقف الفلسطينى، خاصة وانه يساعد كثيرا فى فهم الاطر العامة الحاكمة لعملية التسوية السياسية فى المنطقة ككل.

ولهذا، فسوف تحاول الدراسة التوقف عند نتائج المفاوضات والدور الفلسطينى فى المؤتمرات الاقتصادية، فى محاولة منها لرسم صورة تقريبية للموقف الفلسطينى من التعاون الاقليمى.

وسوف تنقسم الدراسة الى ما يلى:

اولا : الحصار الاقتصادى للاحتلال الاسرائيلى للضفة وغزة.

ثانيا : الموقف الفلسطينى من التعاون الاقليمى.

١ - الاتفاقات والبروتوكولات الرسمية

٢ - المؤتمرات الاقتصادية.

خاتمة.

اولا الحصار الاقتصادى للاحتلال الاسرائيلى للضفة وغزة:

استطاعت اسرائيل خلال احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة (عام ١٩٦٧) احداث عدة تغييرات جذرية ادت الى تحطيم البنية الاقتصادية التى كانت قائمة، قبل الاحتلال،

وضرب ترابطها الداخلى، عبر تضييق قاعدته الانتاجية وتفتيتها. بحيث أصبح الاقتصاد الفلسطينى أكثر ارتباطا بالاقتصاد الاسرائيلى وابتعد عن محيطه العربى.

وقد قامت السياسة الاسرائيلية على محورين: اولهما، الاستيلاء على الاراضى والموارد الاقتصادية الاخرى، عن طريق الاوامر العسكرية وغيرها من الاساليب. وثانيهما، استخدام القوى العاملة العربية فى اسرائيل، والسيطرة على عملية التجارة الخارجية، مع التوسع فى جذب المستوطنين الجدد لهذه الاراضى[١].

وتشير الاحصاءات الدولية الى الناتج المحلى الاجمالى، للضفة وغزة، قد بلغ ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٦، بينما وصل الناتج القومى خلال نفس العام

(١) ٣,٤ مليار دولار نتيجة للدول العام الذى تلعبه التحويلات الفلسطينية للعاملين فى اسرائيل[٢] وهو ما ادى الى ارتفاع متوسط دخل الفرد، مقارنة بالعديد من البلدان العالم ثالثية، اذ يقدر بنحو ٦٥٣ دولار للفرد. وهو ما يضعها فى مصاف الدول متوسطة الدخل. الامر الذى دفع البعض للاعتقاد بان تكامل الاقتصاد الفلسطينى مع مثيله الاسرائيلى، فى ظل الاحتلال: قد افاد الاول اقتصاديا. ويعللون ذلك بارتفاع متوسط دخل الفرد، فضلا عن فتح الاسواق الاسرائيلية للعمالة الفلسطينية وما ترتب عليها من مزايا.

وهذه المقولة غير صحيحة على الاطلاق. ففضلا عما تحمله المتوسطات من تحيزات احصائية وما تخفيه من دلالات وحقائق اقتصادية تنطق بتوزيع الدخول على الطبقات فى المجتمع. فإن هذه المقولة كانت تتطلب تساوى العائدات بالنسبة لعامل الانتاج، فى كلا الاقتصاديين. غير انه وبعد عقدين من الاحتلال الاسرائيلى، نجد أن نصيب الفرد الفلسطينى من الناتج، يقل كثيرا عن مثيله الاسرائيلى. فضلا عن ذلك فإن جزء كبير من الزيادة فى الدخول الفلسطينية يرجع بالاساس الى العمل خارج الاراضى المحتلة، سواء فى اسرائيل او البلدان الخليجية، بحيث اصبح الاقتصاد الفلسطينى يعتمد اكثر فاكثر على التحويلات الخارجية، وليس على مصادر محلية قادرة على توليد الدخول ذاتيا.

وهكذا، اصبح هذا الاقتصاد يسيطر عليه قطاع متضخم للخدمات والبناء السكنى، اللذان يسهمان بنحو ثلثى الناتج، ويستوعبان نحو ٦٢٪ من اجمالى العمالة الفلسطينية

العاملة فى الاقتصاد الفلسطينى. بينما تلعب القطاعات السلعية دوراً محدوداً للغاية، فلا تزيد مساهمة القطاع الصناعى عن ٨٪ فى تكوين الناتج المحلى، وتستوعب نحو ١٥٪ من اجمالى العمالة(٣). وذلك نتيجة لتدهور مناخ الاستثمار بسبب انعدام الاستقرار الناجم عن السياسات الاسرائيلية، وتدنى الثقة فى التطورات المستقبلية، وهو ما ادى الى تقلص المصادر المتاحة للاستثمار.

ومما زاد فى تردى حالة القطاع الصناعى الفلسطينى عموما، والصناعات التحويلية على وجه الخصوص انعدام البنية التحتية المؤسسية وضعف الأنظمة والمؤسسات المالية وافتقار هذا القطاع للقوى العاملة الماهرة والمدربة. اضف الى ذلك التدابير الاسرائيلية الرامية الى عرقلة التقدم الصناعى الفلسطينى، خاصة وانها خلقت بيئة غير تنافسية مع مثيلتها من الصناعات الاسرائيلية(٤).

وعلى الجانب الاخر، كانت الزراعة هى المجال الأكثر تأثراً بالسياسة التدميرية لاسرائيل، نتيجة لاستيلائها على كامل الاراضى المخصصة للرعى والغابات، وعلى حوالى نصف الاراضى الزراعية المروية. كما انخفضت الموارد المائية المتاحة للاستخدام فى الضفة والقطاع بحوالى ٨٥٪ بسبب الاستيلاء عليها، ولهذا لم تزد نسبة الاراضى الزراعية الفلسطينية المروية عام ١٩٩٣ عن ٨٪، بينما تصل هذه النسبة فى اسرائيل الى ٤٣٪(٥).

كما انتهجت اسرائيل مجموعة من السياسات الزراعية «الانتاجية والتصديرية» ادت الى تغيير نمط الانتاج الزراعى الفلسطينى، اذ لجأت الى اغلاق السوق الاسرائيلى فى وجه المنتجات الزراعية الفلسطينية التى لا مثيل اسرائيلى، ووضعت معوقات وعراقيل فى وجه الصادرات الى الاسواق الدولية وغيرها من الاساليب الاخرى.

ونتيجة لذلك، هبط أسهام الزراعة فى الناتج المحلى من ٣٤٪ قبل الاحتلال الى ١٧٪ عام ١٩٦٦. وقد ترتب على ذلك هبوط نصيبها من العمالة من حوالى ٤٠٪ الى ٢٤٪ وهو ما ادى الى انخفاض فرص العمل الزراعية وتحويل اليد العاملة الى قطاعات الاقتصاد الاسرائيلى، ولذلك اصبح المزارع الفلسطينى من أكثر الفئات الاجتماعية الفلسطينية تأثراً بمضاعفات الاحتلال والاستيطان الاسرائيلى.

وهنا تجدر الإشارة الى ان المستوطنات الاسرائيلية فى قطاع غزة، والتى يقطنها ٤٠٠٠ مستوطن، تستحوذ على ١٤٪ من أفضل الاراضى الزراعية للقطاع، وهى كفيلة بتوفير فرص عمل ومعيشة لنحو ربع مليون نسمة من مواطنى غزة(٦).

وهكذا، فقد حققت السياسة الزراعية الاسرائيلية اغراضها طويلة المدى، والتى تمثلت فى تمويل مزارعى الحمضيات، فى قطاع غزة الى مجالات اخرى اقل تهديداً للزراعة الاسرائيلية مثل الخضروات والتوت الارضى والزهور. اذ تراجعت مساحة الاراضى المزروعة بالحمضيات فى غزة من ٨٠ الف دونم عام ١٩٦٧ الى اقل من ٤٣ الف دونم عام ١٩٩٦ . وادى انخفاض المساحة المزروعة بالحمضيات، وتدنى انتاجها الى تدهور الدخل العام للمشتغلين بالزرعة، وهجرة عدد كبير للاراضى(٧).

وكان من الطبيعى ان تكون محصلة هذه السياسات عجز سوق العمل الفلسطينى عن استيعاب العرض من العمالة، بسبب محدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد، الناجمة عن سياسة التضييق والخنق الاقتصادى الذى مارسته سلطات الاحتلال الفلسطينى طوال نحو ثمانية وعشرين عاما، والتى احدثت عجزاً مطرداً فى الطلب على العمالة بالاقتصاد المحلى، وارتفاع معدل البطالة من ١٩,١٪ عام ١١٩١ الى ٢٣,٣٪ عام ١٩٩٥ .

وتشير التطورات الاخيرة الى تدنى نسبة العمالة الفلسطينية العاملة داخل الاقتصاد الاسرائيلى من ٣٤,١٪ عام ٩١٩١ الى ٧,٨٪ عام ١٩٩٥ .

وتجدر بنا الإشارة الى ان العمال الفلسطينيين يعملون داخل الاقتصاد الاسرائيلى فى المهن الدنيا، التى لا تحتاج الى مهارات، وفى الاعمال اليدوية الشاقة التى تحجم عنها العمالة اليهودية الى ١٪ منهم قطاع البناء ويتسم العمل فيها بالموسمين وعدم الاستقرار المكانى، وغالبا ما يكون العمل فيها على اساس المياومة، وبدون حقوق الاجازات والعطل، وباجور متدنية لا تزيد ٤٠٪ عن مستوى الاجر الذى يتقاضاه العامل اليهودى، وان كانت تزيد حوالى ٤٣٪ عن مستوى الاجور السائد فى الضفة وغزة(٨). هذا مع ملاحظة ان هناك العديد من العمال الفلسطينيين، يعملون فى ورش ومؤسسات قائمة فى الضفة وغزة، ولكنها تعمل على اساس التصاقه الباطنى لحساب مؤسسات اسرائيلية، وهؤلاء تقدر نسبتهم بحوالى ١٥٪(٩).

وهكذا، تشكل هذه العمالة رصيدا احتياطياً، رخيص التكلفة للاقتصاد الاسرائيلى، ويتيح للثانية الاستفادة من هذه المزايا دون التحمل بالاعباء المترتبة عليها مثل السكن وتوفير الخدمات المناسبة لهم، او البيئة الاساسية المطلوبة لتشغيل هذه العمالة، ويحد كثيرا من الاثار الاجتماعية التى يمكن ان تترتب عن استقدام عمالة من اقطار اخرى.

وقد نشأ عن هذه المسألة وضع غريب للغاية، اذ ان السلطة الفلسطينية الوليدة والتى تسعى مبدئيا لفصم العلاقة مع الاقتصاد الاسرائيلى، تطالب بزيادة نسبة القوى العاملة الفلسطينية فى اسرائيل.وذلك بدلا من محاولة خلق اطر وبنى اقتصادية محلية تستوعب هذه العمالة، ومما يزيد من تعقيد المشكلة الاوضاع الراهنة فى اسواق العمل المحيطة، خاصة لدى بلدان الخليج المستقبل الاول لهذه العمالة، فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة لدى البلدان العربية الاخرى. ونتيجة للمزايا التى تتميز بها هذه العمالة عن غيرها من النوعيات الاخرى.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، فإن ضعف القطاعات الانتاجية داخل الاقتصاد الفلسطينى، قد ادى لزيادة الدور الذى يلعبه هذه القطاع فى النشاط الاقتصادى. وذلك مع تراجع اهمية التجارة الداخلية بسبب الانفصام بين العرض من الانتاج المحلى، والطلب عليه داخل السوق. ولذلك، تضاعفت قيمة التجارة الخارجية السلعية للضفة وغزة بأكثر من ١٤,٤ مرة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢) حيث ارتفعت من ١٠٥,٤ مليون دولار عام ١٩٦٨ (١) ١٥٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٢، وارتفعت نسبة التجارة الخارجية السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى فى الاراضى المحتلة من ٥٤٪ عام ٦٥/٦٦ الى ١٠١٪ عام ١٩٩١. وذلك نتيجة لتضاعف قيمة الواردات بـ ١٦ مرة وقيمة الصادرات بـ ١,٧ مرة خلال نفس الفترة.

ويلاحظ ان معظم التجارة الفلسطينية تذهب الى السوق الاسرائيلى، حيث استحوذت الثانية على ٨٩٪ من التبادل التجارى السلعى للضفة وغزة فى عام ١٩٩٢، بينما كانت هذه النسبة لا تزيد عن ٦٥٪ عام ١٩٦٨. الامر الذى ادى الى ازدياد عجز الميزان التجارى بينهم، على عكس الوضع الذى كان سائدا قبل الاحتلال. مع ملاحظة ان اغلب التجارة الفلسطينية مع اسرائيل، هى شكل من اشكال إعادة التصدير، حيث يعمل التجار

الاسرائيليون كوسطاء بين الفلسطينيين والعالم الخارجى، وهذه الوساطة تضيف المزيد من الاعباء على تكاليف الصادرات الفلسطينية.

وهنا يتساءل البعض عن مدى امكانية تغيير الهيكل الجغرافى للتجارة الفلسطينية بعد التطورات السياسية الراهنة. وبمعنى اخر، هل يمكن ان تتجه التجارة الى الاسواق العربية المجاورة؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل ليست بالبساطة التى يتصورها البعض، اذ ان امكانية تحويل التجارة، يتطلب احداث تغييرات هيكلية وجوهرية فى بنية الاقتصاد الحالية، وهى مسألة تستغرق فترة زمنية طويلة وتحتاج الى مجهودات معقدة. وبالتالى فمن المشكوك فيه ان تجد الصادرات الفلسطينية اسواقا اخرى، فى المدى القريب، حتى لو ازيلت كافة العوائق الجمركية الحالية.

وهكذا، يتضح لنا ان الاقتصاد الاسرائيلى قد تمكن من تحويل العديد من الموارد الاقتصادية الفلسطينية لخدمة مصالحه وذلك عبر العديد من الآليات الاقتصادية الهامة مثل الاتحاد الجمركى الذى ادى الى حصول الخزانة الاسرائيلية على عائدات كبيرة من التعريفة الجمركية.

وعلى الجانب الاخر، فقد ادى التكامل النقدى، مع تبعه من استخدام العملة الاسرائيلية فى التداول، الى تحويل الموارد المالية الى الخزانة الاسرائيلية.

وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلى قد اغلقت كافة المؤسسات المالية والمصرفية التى كانت تعمل فى الاراضى الفلسطينية والبالغ عددها أحد عشر مصرفا تجاريا، وثلاثين فرعا لبنوك عربية واجنبية، وكانت تستقطب نحو ٢٩ ٪ من الناتج القومى الاجمالى.

وانشأت عوضا عنها اثنين وعشرين فرعا للبنوك الاسرائيلية فى مختلف انحاء الضفة والقطاع، مع ملاحظة ان هذه الفروع لم تقم باى دور يذكر فى مجال تقديم الائتمان للمستثمر الفلسطينى. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة ما قدمته تلك الفروع مجتمعة عام ١٩٨٤، اكثر من ١١ ٪ من اجمالى الودائع الفلسطينية المحدودة اصلا. وانصرف اهتمامها الى تجميع المدخرات المحلية، وتحويلها للبنوك الاسرائيلية، حيث قامت بتمويل نحو ٨٠ ٪ من اجمالى الودائع الفلسطينية.

مما سبق، يتضح لنا ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد تمكنت خلال فرض شبكة متكاملة من القوانين والاجراءات والاوامر العسكرية، من تفكيك البنية الاقتصادية الفلسطينية، وربطها بالاقتصاد الاسرائيلي. وهو ما يجعلنا نتساءل هل يمكن اصلاح هذا الخلل البنيوى فى الاقتصاد الفلسطينى عبر التعاون الاقليمى؟ وهل يمكن ان تؤدى هذه العملية الى إعادة إعمار فلسطين وبناء الاقتصاد وفقا لمصلحة الشعب الفلسطينى؟

إن الاجابة عن هذه التساؤلات تتطلب معرفة اشكال التعاون الاقليمية المقترحة على الكيان الفلسطينى الوليد، وموقف السلطة الفلسطينية منها.

ثانيا: الموقف الفلسطيني من التعاون الاقليمي:

من المعروف ان التجمع الاقتصادى بين مجموعة من الدول، هو عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاداتها، بدرجات تتراوح تصاعدا من التعاون الاقتصادى البسيط، الى ان تصل لاقصى درجاتها وهى الاندماج الاقتصادى الكامل، الذى يتميز بدرجة عالية من الترابط العضوى بين هذه الاقتصادات على نحو يجعل العلاقات الاقتصادية فيما بينها، مماثلة للعلاقات التى تقوم داخل القطر الواحد(١١).

وتأخذ هذه العملية عدة اشكال تبدأ من منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركى، فالسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادى، واخيرا الاندماج الكامل. والذى يميز بين هذه الاشكال، الدرجة التى يحققها كل منها فى القضاء على الحواجز والقيود التى تعترض انتقال السلع وعناصر الانتاج بين الاقطار الداخلة فى مثل هذا التحالف واذا كانت عملية التكامل الاقتصادى بدرجاتها المختلفة، تتطلب احداث تغييرات فى هيكل الاقتصادات الداخلة فى التحالف، فإن التعاون الاقتصادى لا يرتبط، لا من ناحية الهدف ولا الآثار، بتحقيق تغييرات لها الطابع الهيكلى نفسه، ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد(١٢).

وهكذا، فإن التعاون الاقتصادى بين دولتين، او اكثر، يمكن ان يتخذ اشكالا متعددة ومتنوعة، ويمكن ان يتم بين اقطار ذات انظمة اقتصادية مختلفة، بل ومتعارضة. واذا كانت السوق المشتركة، مع ما تعنيه من تحرير حركة عناصر الانتاج (العمل ورزس

المال) تعد امراً صعب المنال فى المنطقة. خاصة لرفض اسرائيل عملية انتقال العمالة، فى ضوء سياسة النقاء العرقى التى تحافظ عليها؛ فإن المطروح الان على الساحة الاقليمية هو شكل من اشكال التعاون الاقتصادى، مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الاقتصادية فى تعاملها مع العالم الخارجى.

وقد اضحى إمكانية تحقيق هذه المسألة، اقرب للتحقق بشدة بين كل من الاردن واسرائيل والكيان الفلسطينى الوليد، خاصة بعد اتفاقية الحكم الذاتى الموقعة فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ والاتفاق الاردن- الاسرائيلى (فى عام ١٩٩٤) وبروتوكول التعاون الاسرائيلى - الفلسطينى والذى تم التوقيع عليه فى باريس (٢٩ ابريل ١٩٩٤) ثم دمجه لاحقا باعتباره الملحق الرابع، فى اتفاقية غزة واريحا الموقعة فى الرابع من مايو عام ١٩٩٤.

اذ نظمت هذه الاتفاقات شكل وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاطراف الثلاثة، ووضعت الاطر الحاكمة لها، وقواعد السلوك التى ستنتظم خلالها العلاقات الاقتصادية بين الاطراف الثلاثة.

١ - الابعاد الاقتصادية للاتفاقيات «الفلسطينية - الاسرائيلية:

وقبل تحليل هذه الاتفاقات للوقوف على اهم دلالتها الاقتصادية، تجدر بنا الاشارة الى ان الرؤية الفلسطينية تنطلق اساسا من كون انطلاق عملية السلام فى الشرق الاوسط، قد ولد الامل بامكانية الوصول الى تسوية سياسية مرضية للفلسطينيين وللعرب الاخريين وللإسرائيليين. وهذا بدوره يؤدى الى ان تصبح البيئة السياسية، وبالتالى الاقتصادية، اكثر ملائمة لقيام تعاون وعلاقات اقتصادية على المستوى الاقليمى. وسيوفر هذا الشروط الضرورية لتدفق الاستثمارات صوب برامج ومشاريع تعود بالفائدة على المنطقة كلها او بعضها[١٣].

وتضع هذه الرؤية ثلاثة منطلقات للتعاون الاقتصادى[١٤] : اولها، ان التعاون وتشابك العلاقات، يمكن فقط ان تتكشف بالتدريج، فى ضوء ميراث النزاع الذى دام عقوداً فى المنطقة. وثانيها، ان انطلاق عملية السلام واستمرارها، يكمنان فى كون فوائد التعاون، عوائد السلام، يجب ان تدركها وتستفيد منها جميع الاطراف. وثالثها، ضرورة

الاخذ بعين الاعتبار الفجوة الاقتصادية بين الاطراف المختلفة، بحيث يجب ان تذهب المشاريع الجيدة والبرامج الاقتصادية والامكانات التكنولوجية الى الاقتصاد الاقل تطورا، بغية سد الفجوة التنموية القائمة.

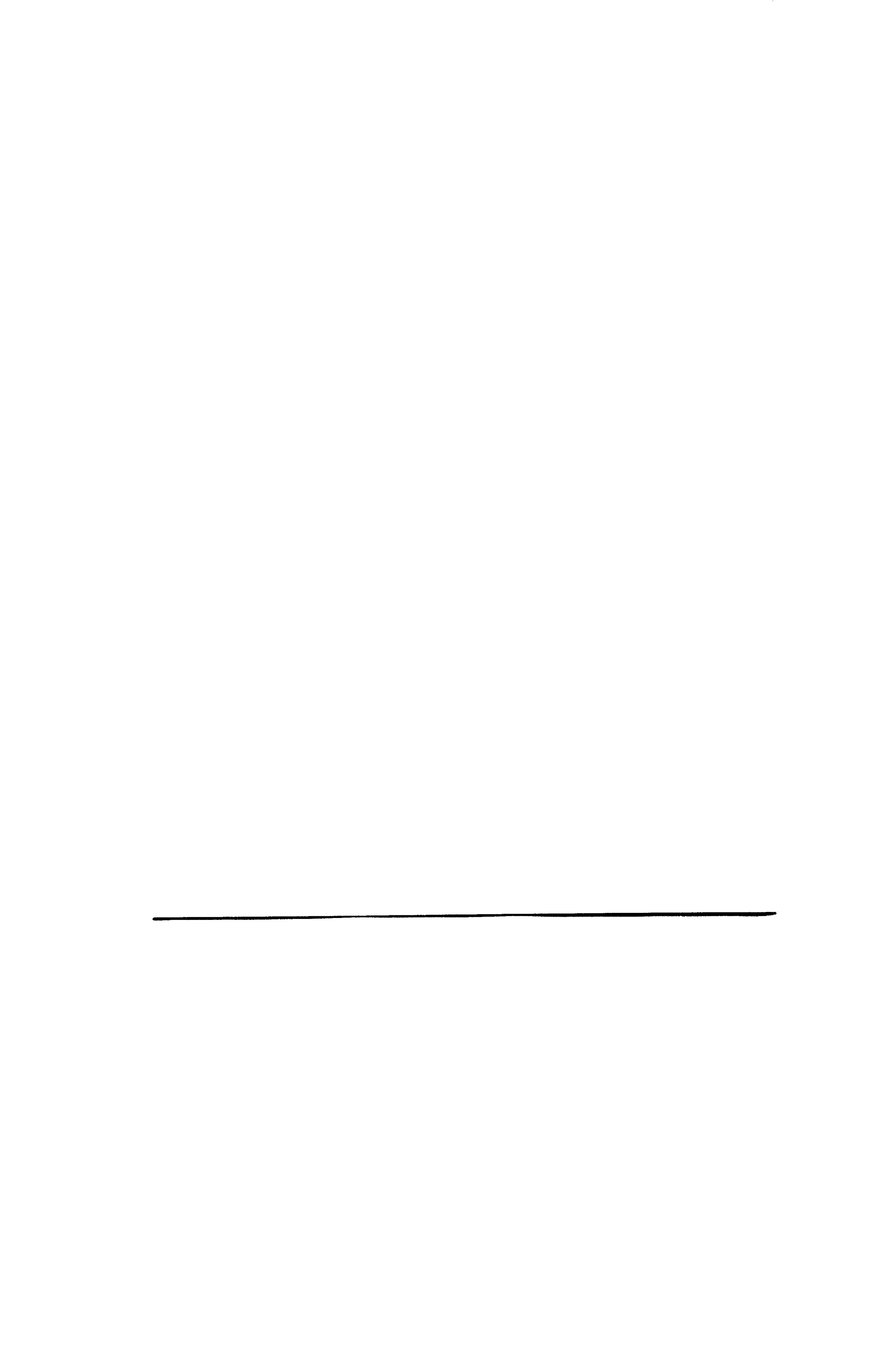
وهنا تشير الدراسات الفلسطينية الى انه، وعلى الرغم من ان الاهتمام الاساسى يكمن فى اقامة اطار للتعاون الاقتصادى الاقليمى، فان هذه المرحلة يجب ان تركز اساسا على اعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطينى، باقامة بنية تحتية قوية، يكون بها هذا الاقتصاد، قادرا على المساهمة ايجابيا فى التعاون الاقليمى، فى المرحلة المقبلة(١٥) . وتعتمد هذه الرؤية بالأساس على عدة مبادىء رئيسية هى(١٦):

١ – الاطار الجغرافى، وحدة الاراضى الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، فى الموضوع الاقتصادى. بمعنى انه لا يمكن الحديث عن انظمة اقتصادية مختلفة داخل الاراضى نفسها.

٢ – يجب ضمان إعادة التوازن للاقتصاد الفلسطينى، خاصة علاقاته مع الدول العربية عموما، والاردن ومصر على وجه التحديد.

٣ – العمل على ان يكون القرار الفلسطينى مستقل، والعمل على تطوير هذا القرار، الى قرار سياسى.

وفى هذا السياق، ترى الاوساط الفلسطينية الحكومية ان السوق الشرق اوسطية عموما، والتعاون الاقتصادى على وجه الخصوص، يمثل مجالا للمنافسة الاقتصادية تتيح الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية والبشرية والارتفاع بمستوى الجودة والنوعية للسلع والخدمات. ويرى هؤلاء ان الانطلاق الفلسطينى يمكن ان يتم على غرار النموذج الآسيوى، خاصة سنغافورة باعتبارها «دولة صغيرة الحجم مساحة، ولكنها غنية بإنسانها المبدع الخلاق، الذى بنى اكثر قواعد الصناعة تقدما فى العالم». ويرى هؤلاء انه بتوفير الشروط اللازمة للانطلاق الاقتصادى فى فلسطين، ستصبح سنغافورة الشرق الاوسط نظرا لما يتمتع به الانسان الفلسطينى من ابداع وقدرات خلاقة وعمل دؤوب(١٨). وهنا نلحظ ان التركيز على سنغافورة يعنى التفكير فى دولة صغيرة، يمثل فيها السكان رأس



ب، جـ) . بحيث تضم المنطقة أ المدن الرئيسية الست (جنين، نابلس، طولكرم، قلقلية، رام الله، بيت لحم) وكذلك الخليل، التى افرد لها اتفاق خاص، وتتمثل هذه المنطقة ٣٪ من اراضى الضفة، وتحتوى على ٢٠٪ من السكان. فإنها تخضع بالكامل للسلطة الفلسطينية. اما المنطقة (ب) وهى مجموعة من القرى الصغيرة تتألف من عشرة مناطق ريفية محددة، وتضم مجمل القرى الفلسطينية وعددها ٤٥٠ قرية، فهى تشغل ٢٧٪ من مساحة الضفة، فهى تخضع جزئيا للسلطة الفلسطينية. وفيما يتعلق بالمساحة المتبقية، ٧٠٪ من الاراضى، فهى تقع فى المنطقة (ج) والتى لاسرائيل سلطة مطلقة فيها.

اى انه بموجب هذا الاتفــاق، نجـحت اســرائيل فى التــخلص من عبء ادارة الفلسطينيين، دون ان تخسر سيطرتها على الضفة الغربية. فالفلسطينيون البالغ عددهم من ١,٥ مليون نسمة سحكمون انفسهم فى مساحة لا تتجاوز ثلث الضفة كما انهم محاطون بشبكة من المستوطنات لا يسكنها سوى عشر عدد السكان الفلسطينيين. فاذا ما اضفنا لذلك استحواز المنطقة (ج) على الموارد الضرورية. فإن ذلك يعنى خلق كيان فلسطينى مستقل ظاهريا لكنه يفتقر الى الموارد الضرورية للنمور خاصة الاراضى الزراعية الواقعة فى وادى الاردن[٢١] . مع مـلاحظة ان الاتفـاقـات قـد جـاءت خـالـيـة من اية اشـارات، او تلميحات لتجميد النشاط الاستيطانى، او حتى تحديد نطاق المستوطنات، الامر الذى يتيح لاسرائيل الاستمرار فى هذه المسألة بما يخدم اغراضها فى المفاوضات النهائية، فيما يتعلق بالارض التى هى جوهر الصراع.

وهنا تجدر الاشارة الى انه، خلال الفترة من يونيه ١٩٩٢ حتى مايو ١٩٩٦، ازداد عدد المستوطنين الاسرائيليين فى الضفة وغزة بنسبة ٤٩٪، اى ٤٩ الف مستـوطن، وبالتالى وصل العدد الاجمالى الى ١٥٠ الف. وفى القدس الشرقية وصلت الزيادة الى ٣٣٪، اى ٥٠ الف مـسـتـوطن، ووصل العـدد النهـائى الى ٢٠٠ الف. وشـهـدت ١٠٠ مستوطنة ازديادا فى عدد سكانها، بينما نقص عدد سكان ١٣ مستوطنة فقط[٢٢].

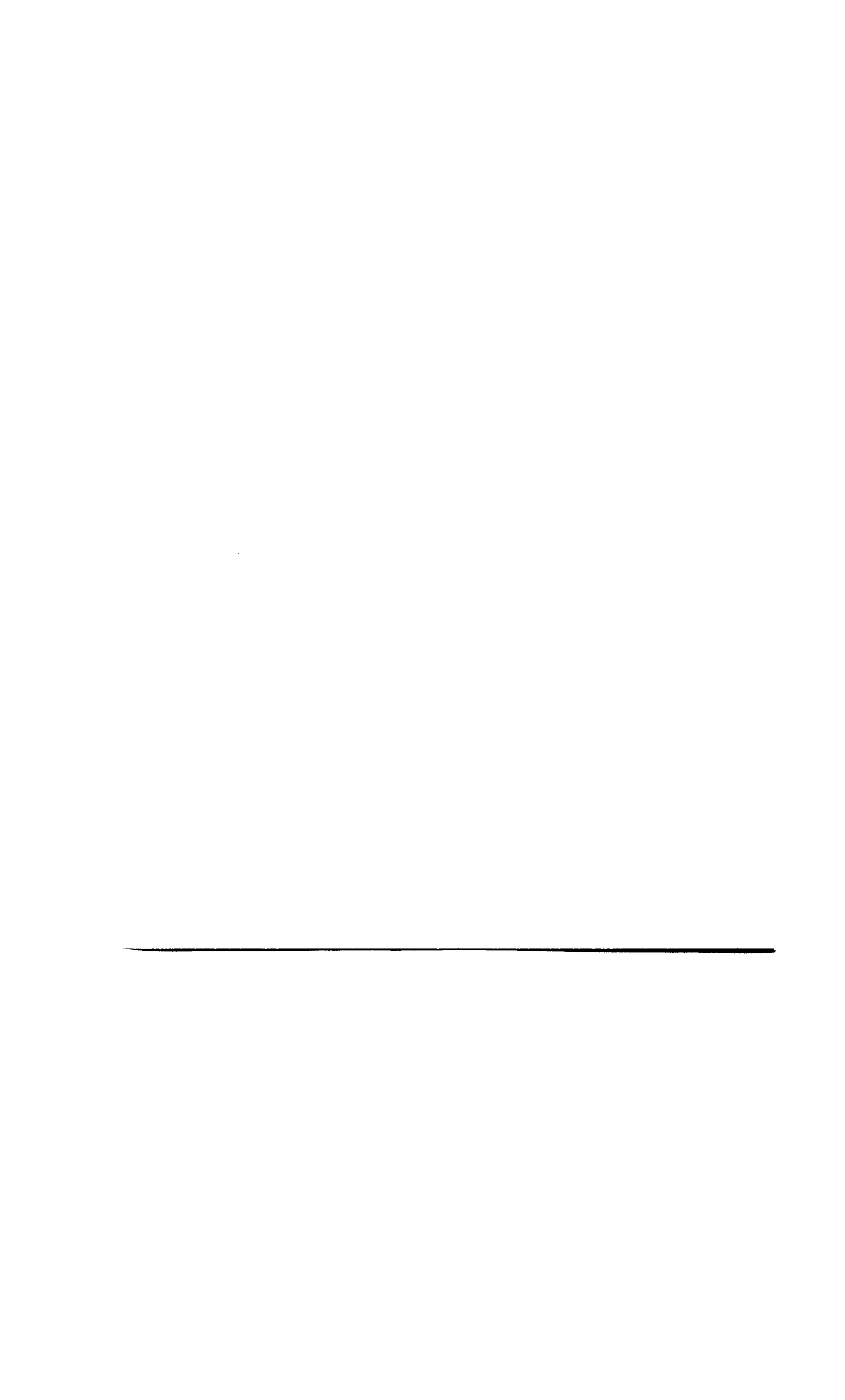
ومن جهة اخرى، فمن الملاحظ ان الاتفاقات المذكورة آنفا، اعتمدت بالاساس على عمل اللجان المشتركة فى كافة الامور والمجالات، وهو ما يفقد هذه الاتفاقات محتواها

واذا انتقلنا بعد ذلك الى السياسة الاستيرادية واجراءات الجمارك، فإننا نلحظ ان الاتفاقية قسمت السلع الى ثلاث قوائم اساسية: القائمة الاولى "A1" تضم السلع المنتجة محليا في الاردن ومصر تحديدا، وبعض البلدان الاخرى. وتلك سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات متفق عليها بين الجانبين، وفى حدود حاجات السوق الفلسطينية بينما تضم القائمة A2 ، المستوردات من البلدان العربية والاسلامية وبلدان اخرى، والتى سيتم استيرادها وفقا للاتفاق. وتلك سيكون للسلطة الفلسطينية تحديد وتغيير معدلات الجمارك وضريبة المشتريات والرسوم والاعباء الاخرى عليها.

وبالنسبة لباقى السلع التى لم تحدد فى القوائم A1 و A2 و B ، او بالنسبة للكميات التى تتجاوز المحددة اعلاه، فإن المعدلات الاسرائيلية للجمارك وضريبة المشتريات والرسوم الاخرى، ستكون بمثابة الاساس الادنى للسلطة الفلسطينية، وللاخيرة حق تقرير تغييرات نحو الزيادة فى المعدلات على هذه السلع والكميات الزائدة. مع ملاحظة ان السلع المستوردة من الاردن ومصر، حسب نص الفقرتين اعلاه، سوف تخضع لقواعد المنشأ المتفق عليها من قبل اللجنة الفرعية المشتركة.

وقد سمح هذا الوضع للفلسطينيين بفرض سياستهم الاستيرادية، وتحديد النسبة الجمركية، بالنسبة لعدد من السلع، بما فيها السلع الاساسية كالارز والسكر وجملة المواد الغذائية الاخرى. فضلا عن مواد البناء كالاسمنت والخشب والالات. بينما سيظل عليهم استيراد معظم حاجاتهم وفقا للنظام الجمركى الاسرائيلى، اى ان الاتفاق لا يخول الفلسطينيين الحق في ادارة تجارتهم الخارجية كما يحلو لهم، وتبعا لمصالحهم الوطنية الخاصة.

وكذلك، فإن العدد الكبير من القيود المفروضة، وخصوصا على الواردات الزراعية، يلقى شكوكا كثيرة حول امكانية تحقيق منافع اقتصادية فلسطينية. اذ يتعين على الطرفين الامتناع عن استيراد «المنتوجات الزراعية» التى يمكن ان تؤثر سلبا فى المزارعين لدى الطرف الاخر، من غير الحاق اى اجحاف بالترتيبات الدولية الموجودة (المادة ١٢٨). وبما ان الفلسطينيين ليس لديهم ترتيبات دولية، فإن الفقرة المذكورة تمثل عائقا امامهم



الاشراف والادارة الاسرائيلية، على الاقل طوال الفترة الانتقالية، وبالتالى فلا مضى للحديث عن تنمية، فى ظل سيطرة كاملة لاسرائيل على هذه القطاعات وهكذا فإن الامور كلها تسير فى طريق لا يصب فى النهاية، عند فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلى، بل وعلى العكس من ذلك، فهو يعزز هذه المسألة ويساعد على توطيدها، فى الاطار المحدد من الجانب الاسرائيلى دون ان يكون للسلطة الفلسطينية اية استراتيجيات تنموية، او سياسات تحجم هذه المسألة.

٢ - الموقف الفلسطيني من المؤتمرات الاقتصادية :

تعد المؤتمرات الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا، احدى الآليات الراهنة للتعاون الاقتصادى. وتنطلق اساسا من فرضية مفادها ضرورة الفصل بين «المسار السياسى» والمسار الاقتصادى. اى ضرورة خلق مصالح اقتصادية متبادلة بين الاطراف الداخلة فى التحالف، بغية تسهيل الحل السياسى، فى اطار ما يسمى إجراءات بناء الثقة.

كما ان هذه الآلية تعتمد على ما اطلق عليه «كلاوس شواب» امين المنتدى الاقتصادى العالمى، المسؤل الاول عن هذه المؤشرات، «خصخصة السلام»، والتى ترى ان عملية صنع السلام فى الشرق الاوسط اهم واكثر تعقيدا من ان تترك للسياسيين والدبلوماسيين وحدها، بل يجب ان يساعدها ويدعمها علاقات تجارية واقتصادية تسهم فى بناء الجسور اللازمة لاجراء التسوية السياسية وهو ما اكده وزير الخارجية الامريكى السابق وارين كريستوفر فى كلمته امام مؤتمر القاهرة ١٩٩٦، حين قال «ان القطاع الخاص يستطيع ان يترجم وعود السلام، الى مكاسب حقيقية، من الممكن ان ترفع مستوى المواطن العادى. وعن طريق منح الافراد والمجتمعات جانبا من فوائد السلام تمهد الطريق للمصالحة الحقيقية بين الشعوب[٢٨].

ومن الملاحظ ان هذه الآلية منذ ان انطلقت فى الدار البيضاء ١٩٩٤ وحتى الان، قد حققت العديد من الاهداف المنوط بها اذ وضعت الاطر العامة للعلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل وازالة المخاوف التى كانت سائدة من قبل، ثم انتقلت فى مؤتمر عمان

اكثر مما هو امام اسرائيل، خاصة وان فى وسع الجانب الاسرائيلى تفتيش الواردات الفلسطينية، بينما العكس غير وارد على الاطلاق[٢٧].

وكذلك، فإن حصر استيراد الادوات الكهربائية المنزلية من الاردن ومصر، يمكن ان يمنع الفلسطينيين من التحرك خارج الوحدة الجمركية لشراء هذه المواد، وبالتالى يتوقع ان تأتى معظم هذه البضائع من اسرائيل، والتى ستكسب الرسوم الجمركية عليها، والبالغة ٧٠٪.

كما ان اشتراط ان تكون النسب الجمركية مساوية للالتزامات الاسرائيلية فى الجات، يحرم السلطة الفلسطينية من حرية وضع التعريفات الخاصة بها. كما ان تقييد الكميات المفروضة على السلع، يساعد على حدوث العديد من الفساد والتواطؤ بين البعض، خاصة وانها تظل رهنا بمستويات «احتياجات السوق» وهى مسألة يسهل التلاعب فيها فنيا.

وقد وضعت اسرائيل هذه القيود، فى اطار رغبتها فى الحفاظ على حركة التجارة الخارجية الخاصة بها، وبالذات فاعلية النظام الجمركى. ولذلك، حددت شروطا قاسية تتعلق بمصدر البضائع اثناء عبورها الى المناطق، والفحص الدقيق المرتبط بذلك ونسبة القيمة المضافة محليا للمنتج. وبهذا الترتيب فهى لم تغيير كثيرا من الاوضاع التى كانت سائدة قبل الاتفاقية. فإذا كانت فترة الاحتلال قد صاحبها اجراءات ادارية وعسكرية حالت دون انشاء مصانع بالمناطق يمكن ان تنتج المنتج المنافس للسلعة الاسرائيلية، فانها فى ظل سلطة الحكم الذاتى، وضع المزيد من العقبات التى تحول دون تحقيق ذلك، عن طريق الحد من إمكانية زيادة الصادرات الفلسطينية للخارج، خاصة فيما يتعلق بقاعدة المنشأ والتوحيد القياسى.

فاذا ما اضفنا لما سبق، ما ذهبت اليه المادة (٦) من اعلان المبادىء والتى حددت مجالات السلطة المخصصة للفلسطينيين فى التعليم والثقافة، الصحة، الشئون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، والسياحة، فإن ذلك يعنى ببساطة ان كل القطاعات الاقتصادية الاساسية كالزراعة والصناعة والكهرباء والمياه والاسكان ومؤسساتها، ستبقى تحت

وفى هذا الاطار، يبرز برنامج تنمية منطقة جنوب شرق المتوسط South - East Mediterranean Region ، وهو يشمل الساحل الجنوبى من اسرائيل وقطاع غزة وشمال سيناء، فى مساحة تقدر بنحو ٢٠٠ كم٢ ويغطى قطاعات المواصلات والنقل والسياحة والتجارة والعمالة وينطوى على تعاون ثنائى وثلاثى بين مصر واسرائيل والسلطة الفلسطينية فى اطار لجنة التوجيه التى انشأها الاتحاد الاوربى. وهناك مشاريع محددة فى مجالات التنمية الزراعية والتدريب المهنى وإدارة المشاريع الشاطئية مع تنمية الصناعات الصغيرة فى المنطقة كما يهدف هذا البرنامج الى تجربة زراعة البندورة فى الاراضى ذات التربة المالحة باعتبارها تجربة يمكن ان تفيد دول الخليج العربية وغيرها من الأقطار ذات الظروف المشابهة(٢٩).

ومن الملاحظ، بصفة عامة، أن هذه المشاريع تقع فى المناطق الحدودية للأطراف الداخلة فيها، وذلك انطلاقا من فكرة أساسية فحواها ان امكان نشوب حروب كبيرة فى المنطقة سيتراجع نظرا الى أن هذه المناطق ستشكل عاملا مانعا لمثل هذا الإمكان(٣٠). وفى هذاالسياق، تأتى فكرة انشاء مناطق حرة حدودية باعتبارها من وسائل دعم التعاون الاقليمى وخصوصا انها ستتعدى الحدود السياسية، وتتخلص من جميع الحساسيات تجاه مسألة العمالة.

وبالاضافة الى ذلك، فقد ساهمت السلطة الفلسطينية فى اعمال مجموعة طابا، التى تضم مصر واسرائيل والاردن، بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية، وهى مناط بها توحيد النظم الحالية لمراقبة الجودة والمواصفات القياسية بما يضمن النفاذ إلى الأسواق.

١٩٩٥ الى مرحلة نوعية هامة حيث تم الاعلان عن العديد من المؤسسات الاقليمية للمنطقة ككل، واخيرا عادت خلال مؤتمرى القاهرة ١٩٩٦، والدوحة ١٩٩٧ لاعلان شأن العلاقات الثنائية من جديد.

وقد تمخضت هذه المؤتمرات حتى الان، عن إقامة خمس مؤسسات جديدة للتعاون الاقتصادى هى :

بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا

مجلس السياحة الاقليمى للشرق الاوسط والبحر المتوسط.

مجلس اقليمى للاعمال.

الامانة التنفيذية للمؤتمرات الاقتصادية بعمان.

الامانة العامة لمتابعة مجموعات العمل الاقليمية بالدار البيضاء.

وقد شاركت السلطة الفلسطينية ورجال الاعمال الفلسطينيين، فى اعمال هذه المؤتمرات، باستثناء مؤتمر الدوحة، وأصبحت فاعلا رئيسيا فى العديد من هذه المؤسسات الاقليمية، حيث اكتتبت فى البنك الاقليمى بحصة مقدارها ٤ ٪ (متساوية فى ذلك مع مصر والاردن واسرائيل.

كما شاركت فى وضع القوانين الاساسية لمجلس السياحة الاقليمى «مميتا» على مدار سنتى ١٩٩٥ و ١٩٩٦، واصبحت عضوا عاملا فيها جنبا الى جنب مع تونس والمغرب ومصر والاردن واسرائيل وقبرص وتركيا.

وعلى المحور الاخر، فإن هذه الموتمرات تمخض عنها عدة مشاريع على المستوى الاقليمى، فى اطار مجموعة العمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية Regioval Econamic Development Warking group - REDWG، وهى تتمحور حول ثلاثة برامج للتعاون فى بعض المجالات، كالزراعة والسياحة والنقل والتجارة والمياه، ويتولى بعض الدول من خارج المنطقة قيادة مجموعات العمل فى الانشطة المتعلقة بهذه القطاعات.

(٢٠) غسان الخطيب «الاتفاق الانتقالى الاسرائيلى/ الفلسطينى – قراءة اولية» مجلة دراسات فلسطينية – عدد (٢٤) – خريف ١٩٩٥.

(٢١) جان دونج «اسرائيل : سيدة الضفة الغربية Le Monde Diplomatique.

(٢٢) جيفرى اردنسون المستوطنات والصراع الفلسطينى الاسرائيلى ,Le Monde Diplomatique

November 1996.

(٢٣)

(٢٤) شريف الموسوى، «السلطة والتجارة» مجلة دراسات فلسطينية ٠ العدد (٢١) شتاء ١٩٩٥.

(٢٥) عادل سمارة الاقتصاد الفلسطينى فى ظل الحكم الذاتى دراسات فلسطينية عدد ١٧ شتاء ١٩٩٤.

(٢٦) انظر اتفاقية غزة – اريحا ١٢ الملحق الرابع «بروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية المادة (٤) الخاصة بالقضايا النقدية والمالية.

(٢٧) شريف الموسى «السلطة والتجارة» م.س.ذ

(٢٨) عبدالفتاح الجبالى، «المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية: الأهداف – النتائج التوقعات مجلة دراسات فلسطينية – عدد (٢٩) ١٩٩٧.

(٢٩) المرجع السابق مباشرة.

(٣٠) احمد قريع، «ليس هناك..» م.س.ذ

المراجع :-

(١) انطوان منصور «اقتصاد الضفة ١٩٤٨ - ١٩٨٤» ضمن:

(٢) 2.9.M.F, Recent economic Developments in the west Bank & Gaya Strip, Washig- ton D. February 1997.

(٣) صندوق النقد العربى وآخرون «التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦» ابو ظبى ١٩٩٦ .

(٤) - منظمة العمل العربية، تقرير حول المستوطنات الاسرائيلية القاهرة ١٩٩٤ .

(٥) جامعة الدول العربية، واقع الاقتصاد الفلسطينى منذ عام ١٩٦٧ بدون تاريخ نشر.

(٦) منظمة العمل العربية، تقرير حو واقع الاقتصاد م.س.ذ

(٧) انظر جريدة الشرق الاوسط اللندنية ١٩٩٧/٧/٢٥ .

(٨) جامعة الدول العربية واقع الاقتصاد م.س.ذ

(٩) تقرير

(١٠) الجامعة العربية، «واقع الاقتصاد» م.س.ذ

(١١) د. لبيب شقير، «الوحدة الاقتصادية العربية - تجاربها وتوقعاتها» بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧ .

(١٢) المرجع السابق مباشرة.

(١٣) مذكرة مدير الدائرة الاقتصادية فى منظمة التحرير الفلسطينية الى المجموعة الاوروبية بشأن العوائد المتوقعة من السلام والتعاون الاقتصادى الاقليمى.

(١٤) المرجع السابق مباشرة

(١٥) انظر سمير حليلة عضو الوفد الفلسطينى فى المفاوضات متعددة الاطراف، ضمن الاقتصاد الفلسطينى فى ظل الحكم الذاتى مجلة دراسات فلسطينية - عدد (١٧) شتاء ١٩٩٤ ،

(١٦) المرجع السابق مباشرة.

(١٧) احمد قريع، «ليس هناك ما نخشاه : كيف؟ ضمن سلامة احمد سلامة الشرق اوسطية. هل هى الخيار الوحيد؟: مركز الاهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٥ .

(١٨) المرجع السابق مباشرة.

(١٩) بركات الفرا، «قراءة فى بروتوكول التعاون الاسرائيلى الفلسطينى الحياة اللندنية ١٩٩٣/١٢/٢٩ .

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د. علـــى الديــــن هـــلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مديـــر المركـــــز:

د. نازلـى معـــوض احمـد أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

اعضاء مجلس الإدارة

«وفقا للترتيب الأبجدى»

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الامبريقى فى العلوم السياسية	د. ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د. على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د. أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د. حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربى فى عالم متغير	د. نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د. ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د. أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الاوروبية (١٩٨٩ - ١٩٩٠)	د. ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د. مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د. أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د. عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د. هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د. مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ. جميل مطر وآخرون

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة -	د. على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د. على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د. على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د. نادية محمود مصطفى
٨	الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى اسرائيل	د. على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لأزمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية - السودانية	د. أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية	د. رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الاوروبية ١٩٩٢	د. هناء خير الدين د. أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الايديولوجية والتنمية فى افريقيا	د. حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د. كمال المنوفى ، د. حسنين توفيق (المحرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د. كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامى فى عالم متغير	د. محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الاقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د. عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية	د. علا ابو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الامم المتحدة	د. حسن نافعة
٦٦	الحركات الأسلامية فى عالم متغير	د. علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤي - الآليات - احتمالات النجاح	د. محمد صفي الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلي في مصر	د. السيد عبدالمطلب غانم (محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن	د. نيفين عبدالمنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية في العالم العربي	د. علي الصاوى (محرر)
٧١	التحليل السياسي الامبريقي : طرق البحث في العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانتخابات الاسرائيلية «الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦» ومستقبل التسوية	د. عبدالعليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب المصرى	د. عزة وهبى د. ودودة بدران (محرران)
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣ - ١٩٩٧	د. على الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامى : دراسة قانونية- سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د. أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربى	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد في المنطقة	د. نادية محمود مصطفي (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٥	الكويت من الامارة إلى الدولة : دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية -	د. بهجت قرنى د. على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د. أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية – الافريقية	د. اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية – الاسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د. مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د. محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د. على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د. أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د. عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوربية المانيا ومصر	د. ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الإجتماعى فى الوطن العربى	د. جلال عبدالله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د. حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د. على الدين هلال (مشرف) د. نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربى : دراسة فى الإدراك والسياسات	د. عبدالمنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢	د. محمد صفى الدين خربوش (محرر)

أ. محمد خالد الأزعر	باحث فلسطينى
أ. محمد عبدالسلام	خبير – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – جريدة الأهرام
أ. محمد عودة	كاتب وصحفى – مجلة روز اليوسف
د. محمود اسماعيل	استاذ متفرغ – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة
د. محمود عبدالفضيل	استاذ بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة
د. نادية محمود مصطفى	استاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د. نازلى معوض أحمد	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د. ناصيف حتى	مكتب الامين العام لجامعة الدول العربية
د. وحيد عبدالمجيد	رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية جديدة الاهرام.

قائمة بأسماء المشاركين والباحثين

د. ابراهيم البحراوى	استاذ الادب العبرى – كلية الاداب – جامعة عين شمس
د. أحمد ثابت	مدرس – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة
د. أحمد الرشيدى	استاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د. أحمد حسن	أستاذ – معهد التخطيط القومى
د. أحمد صدقى الدجانى	كاتب ومفكر فلسطينى
لواء . د / أحمد عبدالحليم	خبير المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط.
د. أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية
د. أسامة الغزالى حرب	رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية – جريدة الأهرام
د. أسامة غيث	صحفى – جريدة الاهرام
د. جلال معوض	استاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د. حسن أبو طالب	رئيس وحدة النظم العربية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية– جريدة الاهرام
د. سمعان بطرس فرج الله	استاذ متفرغ – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د. صلاح الدين عامر	استاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة
السفير / طاهر شاش	سفير سابق – وزارة الخارجية
اللواء. طه المجدوب	مستشار جريدة الاهرام للشئون الاستراتيجية
السفير/ عبدالرءوف الريدى	سفير مصر الأسبق بالولايات المتحدة الامريكية
د. عبدالعليم محمد	رئيس وحدة الدراسات الاسرائيلية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – جريدة الاهرام
أ. عبدالفتاح الجبالى	رئيس الوحدة الاقتصادية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – جريدة الاهرام
د. عبدالملك عودة	استاذ متفرغ – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د. عبدالوهاب المسيرى	استاذ غير متفرغ – كلية البنات – جامعة عين شمس
د. على عبدالعزيز سليمان	مستشار وزارة التعاون الدولى
د. على الدين هلال	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة
السفير/ عيسى درويش	سفير الجمهورية العربية السورية – بجمهورية مصر العربية
د. فواز الشرقاوى	استاذ جامعى
د. محجوب عمر	كاتب ومفكر – هيئة الشئون الفلسطينية الاسرائيلية

* الاسماء مرتبة أبجديا

رقم الايداع ١٦٦٧٤ / ٩٨